الغرباء

دراسة تحليلية لأهم أحداث السيرة النبوية

الغرباء

دراسة تحليلية لأهم أحداث السيرة النبوية

سلمان العودة

ح مؤسسة الإسلام اليوم للنشر، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العودة، سلمان بن فهد عبد الله

الغرباء / سلمان بن فهد العودة، الرياض، ١٤٣٨هـ

٥٦٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ؟-؟؟؟؟- ؟؟- ؟؟؟- ؟؟؟

١- السيرة النبوية أ. العنوان

ديوي ???? ؟؟؟؟ / ١٤٣٨هـ

رقم الإيداع: ؟؟؟؟ / ١٤٣٨هـ

ردمك: ؟-؟؟؟؟- ؟؟- ؟؟؟- ؟؟؟

الإسلام اليوم

إصدارات الإسلام اليوم

الطبعة الأولى- ربيع الأول ١٤٣٨هـ

الرياض:

هاتف: ٠١١٢٠٨١٩٢٠

فاكس: ٠١١٢٠٨١٩٠٢

بريدة:

هاتف: ٠١٦٣٨٢٦٤٦٦

فاكس: ٠١٦٣٨٣٠٠٥٣

جوال: ٠٥٥٥٨٦٦٠٤٤

ص.ب: ٢٨٥٧٧- الرمز: ١١٤٤٧

info@islamtoday.net

www.islamtoday.net

للتواصل مع المؤلِّف:


@salman_alodah


/SalmanAlodah


salman@islamtoday.net


www.youtube.com/user/DrSalmanTv


www.islamtoday.net/salman/

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لـ«**مؤسسة الإسلام اليوم**»، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءًا أو تسجيله بأية وسيلة، إلا بموافقة الناشر خطيًا.

الغرباء

دراسة تحليلية لأهم أحداث السيرة النبوية

سلمان العودة

الإسلام اليوم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إِلَّا اللهُ وحده لا شَرِيك له، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعدُ:

فإن النبيَّ ﷺ حين بُعث كان وحيدًا غريبًا في عالم مليء بالشرك والإلحاد والفساد، وإنما جاء ﷺ ليغيِّر هذا الواقع، وليعيد الناس إلى عبادة الله، ويقيمهم على المنهج الصحيح، ويبلِّغهم رسالات ربهم.

وقد آمن به ﷺ نفرٌ من ذوي الفطرة السليمة والمعدن الكريم، والتفُّوا حوله، وآزروه في دعوته، وكان غالبهم من المكِّيِّين، وقليل منهم من القبائل الأخرى القاطنة خارج مكة، وكان هؤلاء الأَتْباع المؤمنون غرباء في بلادهم، وبين قومهم.

وما زال النبيُّ ﷺ والمؤمنون به يجاهدون في سبيل نصرة هذا الدين، وتكثير أَتْباعه، وإقامة دولته؛ حتى زالت الغربة، ودانت القبائل للإسلام، وقامت دولته في المدينة- أولًا- ثم بسطت سلطانها على معظم الجزيرة العربية؛ ففُتحت مكة، وجاءت وفود القبائل تبايع الرسول ﷺ على الإسلام، وأكمل اللهُ الدِّين، وأتمَّ على المؤمنين النعمة، ورضي لهم الإسلام دينًا.

ولم يمت ﷺ إِلَّا بعد أن أقرَّ اللهُ عينه بنصر الدَّين، والتمكين لأهله، ودَحْر الوثنية واليهودية وغيرهما، وخلوص الجزيرة العربية للإسلام.

وبوفاته ﷺ حدث أول ثَلْم في واقع المسلمين؛ إذ إن أول خلاف حقيقي حدث بينهم، كان الخلاف على اختيار الأمير يوم السَّقيفة(١).

وبانتهاء عصر الخليفتين الراشدين رضي الله عنهما، حدث ثَلْم آخر؛ إذ كان عمرُ رضي الله عنه الباب الذي حفظ اللهُ به الأمة من الفتن، فلما قُتل كُسر الباب(٢)، وأطلَّت الفتن برأسها على المسلمين.

وبانتهاء عصر الخلافة الراشدة- وهي ثلاثون سنة، كما أخبر النبي ﷺ(٣)- حدث ثَلْم ثالث.

وبانقراض القرون المفضَّلة حدث ثَلْم رابع(٤).. وهكذا.

ومع هذه الثغرات فقد أنجز المسلمون من فتح البلدان وإقامة شرع الله فيها، ودخول الناس في دين الله أفواجًا ما لا يمكن إنكاره.

وقد أشار النبيُّ ﷺ إلى غربة الإسلام الأولى، وغربته التالية، وحال الغرباء، بقوله: «**بدأ الإسلامُ غريبًا، وسيعودُ غريبًا كما بدأ، فطُوبَى للغرباء**»(٥).

---

(١) كما في حديث ابن عباس، وعائشة رضي الله عنهما. أخرجه البخاري (٣٦٦٧- ٣٦٧٠، ٦٨٣٠).

(٢) كما في حديث حُذيفة رضي الله عنه. أخرجه أحمد (٢٣٢٨٠، ٢٣٤١٢، ٢٣٤٤٠)، والبخاري (٥٢٥، ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦)، ومسلم (١٤٤، ١٤٤/ ٢٦- كتاب الفتن وأشراط الساعة)، والترمذي (٢٢٥٨)، وابن ماجه (٣٩٥٥).

(٣) كما في حديث سَفِينة رضي الله عنه. أخرجه الطيالسي (١٢٠٣)، ونُعيم بن حمَّاد في «الفتن» (٢٤٩)، وأحمد (٢١٩١٩، ٢١٩٢٣، ٢١٩٢٨)، وأبو داود (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، والترمذي (٢٢٢٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٨١، ١١٨٥)، وغيرهم.

(٤) كما في حديث عمران بن حُصين رضي الله عنهما، أن النبيَّ ﷺ قال: «**خيرُكم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**». قال عمران: لا أدري ذكر النبيُّ ﷺ بعدُ قرنين أو ثلاثة. أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (١٢٨٩)، وأحمد (١٩٨٢٣، ١٩٨٣٥، ١٩٩٥٣)، والبخاري (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥)، وأبو داود (٤٦٥٧)، والترمذي (٢٢٢١، ٢٢٢٢)، والنسائي (٧/ ١٧). وقال الترمذي في الثاني: «حسن صحيح».

وله شواهد من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وعمر، والنُّعمان بن بَشِير، وبُريدة بن الحُصيب، وعائشة رضي الله عنهم، ينظر: «السلسلة الصحيحة» (١٨٣٩-١٨٤١).

(٥) سيأتي تخريجه مفصَّلًا (ص٢١- ٣٣).

وعودته غريبًا قد تعني الغربة في أمكنة معينة، وأزمنة معينة، كما حدث أول مرة، وقد تعني ما يقع قُبيل قيام الساعة من الغربة المستحكمة التي لا زوال لها.

ويقابل الغربة الواقعة في الأمة الوعدُ بالنجاة وبالنصرة، وبتجديد الأمة لهذا الدين، والوعد بالخير الكثير الطيب للأمة بالنصر والرِّفْعة والتمكين والرحمة، وهو بعض المعبَّر عنه في الحديث بـ«**طُوبَى للغرباء**».

وقد اتّجهتُ إلى الكتابة في هذا الموضوع، وما يتعلَّق به، أو يتفرَّع عنه؛ لأسباب عديدة:

أولًا: جِدَّة الموضوع وطرافته؛ حيث لم يُسبق أن كُتب فيه بشكل متكامل، وغاية ما أُلِّف فيه رسائل مختصرة، كرسالة الإمام الآجري[1]، ورسالة الحافظ ابن رجب الحنبلي[2]، أو كتب عنوانها يتعلق بالغربة، ولكن مضمونها يتعلق بوصف واقع معين، في بلد معين، في زمان معين[3].

أما البحوث الموضوعية المعاصرة، فلا أعلم أحدًا كتب حول «موضوع الغربة»، وإن كان ثَمَّ جوانب محدودة من الموضوع يوجد مَن كتب فيها[4].

ثانيًا: أهمية الموضوع الواقعية؛ باعتبار أن كثيرًا من شرائع الإسلام قد تغرَّبت.

وتبرز أهميته في رسم الطريق الصحيح لدفع الغربة في كل مكان، وفي كل زمان، وإبراز الأُسوة الحسنة التي كان عليها النبيُّ ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

---

(١) واسمها: «صفة الغرباء».

(٢) واسمها: «كشف الكربة، في وصف حال أهل الغربة».

(٣) كرسالة: «بيان غربة الإسلام، بواسطة صنفي المتفقهة والمتفقرة، من أهل مصر والشام، وما يليهما من بلاد الأعجام» لأبي الحسن علي بن ميمون الإدريسي الحسني المغربي (ت:٩١٧هـ)، وقد حقَّقها الدكتور عبيد بن عبد الله السحيمي، لنيل درجة الدكتوراه، من شعبة الدعوة، بالجامعة الإسلامية.

وحقَّقتها أيضًا الدكتورة حكيمة شامي، لنيل درجة الدكتوراه، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وقد طُبعت عن دار الكتب العلمية (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

(٤) حيث توجد دراسات متفرقة حول موضوع «التجديد» مثلًا، وكذلك موضوع «الجهاد»، و«الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»، و«العزلة».

ثالثًا: أن دراسة مثل هذا الموضوع دراسة حديثية، ومحاولة تأصيل بعض قضاياه تأصيلًا شرعيًّا- ببيان أدلتها وأصولها من الكتاب والسنَّة- يعدُّ ضرورةً في هذا العصر الذي وُجد فيه متحمِّسون للإسلام كثيرون، لا ينطلقون في حماسهم من المنطلقات الصحيحة، ولا يلتزمون بالنص الشرعي التزامًا حقيقيًّا منهجيًّا، ويفتقدون التجرد والموضوعية؛ بل قد يطوِّع بعضهم النصوص لهوى النفوس دون وعي.

والداخل على النص يجب أن يخلع على عتبته آراءه الخاصة وتصوراته الذاتية، ويجعل هواه تبعًا لما جاء به النبيُّ ﷺ.

أما الذين يدرسون النصوص لتأييد ما تقرَّر في نفوسهم سابقًا، فإن الغالب عليهم أَلَّا ينتفعوا من هذه النصوص؛ فالإخلاص في طلب الحق شرط لتحصيل الهداية وإدراكها.

ولستُ أزعم أن هذه الكتاب حقَّق كثيرًا من هذا المطلب، ولكن يكفي أن يكون محاولة لتوجيه النظر إليه، والإسهام فيه، وبيان ثراء النصوص وسعتها، ومحاولة للتأكيد على أهمية ربط الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله بالأصول الشرعية الثابتة، والانطلاق منها.

وجاء الحديث عن الغربة الواقعة في الأمة في هذا الكتاب في أربعة أبواب:

الباب الأول: «**الغربة الأولى**»: وفيه استعراض لما لقيه المؤمنون الأولون من عون الله ونصره وتأييده، وتسخيره الناس- مؤمنين، وغير مؤمنين- لحماية الغرباء في مكة، ثم في الحبشة، ثم في المدينة؛ حيث لقوا من الإعزاز والإكرام ما لقوا؛ وكان ذلك جزءًا من هذا الوعد الكريم: «**طُوبَى للغرباء**».

وما حصل لهم من الأذى الدنيوي كانوا يعوَّضون عنه- عاجلًا- من لذَّة الإيمان وحلاوته، ما ينسيهم مرارة الأذى، وكان يحصل لأعدائهم من الشرِّ

أضعافه[١].

وكذلك الغرباء بعدهم وعدهم ﷺ بالنجاة، ووعدهم بالظهور والنصر على مَن خالفهم[٢]، ووعدهم بما هو أعم وأشمل من ذلك كله، وهو الخير الكثير الطيب، الذي تدل عليه كلمة: «**طُوبَى**» الواردة في حديث الغربة، وهي تشمل خيري الدنيا والآخرة[٣].

ومن خلال الاستعراض في هذه الجولة الممتعة لسيرة المصطفى ﷺ وسنته، تتَّضح معالم مهمة في الانتقال من الضعف إلى القوة، ومن القلة إلى الكثرة، ومن الاستضعاف إلى التمكين.

وقد كان الحديث عن الغربة، وأهلها، وأحكامها؛ من الموضوعات المهمة التي يتطلَّع المسلم إلى معرفتها، والأُنس بأخبارها، والفهم الصحيح لأحكامها؛ حتى يعبد ربه على بصيرة.

الباب الثاني: «صفة الغرباء»: دراسة حديثية لحديث: «افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة»، مع عرض «الخصائص الموجبة للنجاة»، والحديث عن الفرق الأخرى، وحكم تكفيرها، ومعنى حصرها في ثنتين وسبعين فرقة.

ثم دراسة حديثية لحديث «الطائفة المنصورة»، وعرض لخصائص هذه الطائفة ومهمَّاتها، وزمانها ومكانها، والمراد بها.

ثم عرض لمدى الترابط بين مسمَّى «الفرقة الناجية» و«الطائفة المنصورة» و«الغرباء»؛ حيث يتَّضح جليًّا أن دوائر النَّجاة في الدنيا والآخرة ثلاث دوائر، بعضها أضيق من بعض.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٩٤).

(٢) كما في «أحاديث الفرقة الناجية»، و«أحاديث الطائفة المنصورة»، وسيأتي في الباب الثاني: «صفة الغرباء» (ص١٩١- ٢٠٩، ٢٦٩- ٢٨٣) تخريجها ودراستها والكلام على معانيها.

(٣) ينظر: «الزاهر في معاني كلام الناس» (١/ ٤٤٩)، و«تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٩)، و«النهاية» (٣/ ١٤١)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٧٦)، و«فتح الباري» (٦/ ٨٣).

الباب الثالث: «دفع الغربة»: عرض لبعض الوسائل المُعِينة على دفع الغربة عن الإسلام والمسلمين، **وهي:**

١- الجهاد في سبيل الله، ودوامه، وأثره، وضبطه عن الممارسات المنحرفة.

٢- الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأثرهما، وضرورة ترشيدهما.

٣- الصبر والثبات في مواجهة الابتلاء.

الباب الرابع: «العزلة»: فموضوعه: العزلة والمخالطة، وفيه بيان معنى الخلطة والعزلة، والتفضيل بينهما من الناحية الشرعية، واستقراء جملة من الأحاديث النبوية الواردة في ذلك، مع محاولة التوفيق بينها بما تحتمله دلالة النص، ثم بيان المنهج السليم في العزلة والخلطة، والأحوال التي تُشرع فيها العزلة.

إن ما أعرضه لا يعدو أن يكون اجتهادًا قابلًا للخطأ والصواب، ولكنني أعرب عن سروري العظيم بأن يقوم إمام جليل القدر، عظيم الفضل، غزير العلم، واسع القبول، أَلَا وهو الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقراءة القسم الأخير من الكتاب على مدى ثلاثة أشهر، أو تزيد، ثم يزيِّنه بمجموعة طيبة من التعليقات المفيدة، والتصحيحات العلمية، وقد استفدتُ منها في تصحيح الكتاب، فضلًا عن كتابة سماحته مقدِّمة لهذا القسم.

لقد بذل الشيخ من وقته الثمين في قراءته وتصحيحه وتقريظه والتعليق عليه، وإني لأدعو اللهَ تعالى أن يغفر له ويرحمه، ويجزيه عنِّي وعن المسلمين خير ما جزى عباده الصالحين.

إننا نقدِّم سماحة الإمام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ نموذجًا للعالم الورع الصبور المعتدل، الذي أفاض الله تعالى عليه من جميل الخصال، ما لا يكاد يتوفر في غيره من علماء هذا العصر.

وقد أَعَدْتُ النظر في الكتاب؛ بالإضافة، والاختصار، والتعديل، واختصار تخريج الأحاديث والآثار، ولقد كان تخريجها وتتبُّع طرقها وألفاظها، إنما كان بحسب الوسائل المتاحة وقت كتابته، فقد كُتب في حدود سنة (١٤٠٩هـ)، وإِلَّا

فمَن تتبَّعها الآن يتحصَّل له من الطرق والتخريج الكثير، حسب الوسائل التي أُتيحت، وما طُبع من مصادر جديدة، ولكن لم نزد عليها في تخريجها وتوثيقها، إلا بما تدعو له الضرورة، فجاءت هذه الطبعة أتم وأقوم فيما أحسبُ وأجتهدُ، والله الموفِّق والمستعان.

وإنني أَطْمَحُ من قرَّاء هذا الكتاب إلى التواصل معي عبر وسائل الاتصال؛ لتوصيل أي ملحوظة أو اقتراح أو نقد أو تعديل؛ فهذه التغذية الراجعة، هي دومًا من مصادر فرحي وسعادتي، وهي تُسْهِم في تطويري ذاتيًّا، مثلما تُسْهِم في تطوير الكتاب وتحسينه، والشكر لكل مَن يقتطع جزءًا من وقته لقراءة الكتاب، أو يضيف جزءًا آخر لكتابة تعديل أو تصويب وإرساله إليَّ.

والحمد لله رب العالمين

كتبه

سلمان بن فهد العودة

(٤/ ٢/ ١٤٣٧هـ)

○○○

تقديم سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ
لموضوع: «العزلة والخلطة»

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومَن اهتدى بهُداه، **أما بعدُ:**

فقد اطلعتُ على الكتاب الموسوم بـ«العزلة والخلطة، أحكام وأحوال» من مؤلَّفات أخينا في الله العلَّامة الشيخ سلمان بن فهد العودة، فألفيته كتابًا قيِّمًا، كثير الفائدة في موضوعه، قد حقَّق المؤلِّف فيه «أحكام العزلة والخلطة»، وبيَّن فيه متى تكون العزلة مستحبة أو واجبة، ومتى تكون الخلطة أنفع للمسلم وللأمة، وذكر الأدلة في ذلك، وخرَّج الأحاديث في الحاشية تخريجًا جيدًا.

فجزاه الله خيرًا، وضاعف مثوبته، ونفع المسلمين بهذا الكتاب، وجعله عونًا لهم على كل خير، وإني أنصح طلبة العلم بقراءته والاستفادة منه.

ولطلب المؤلِّف- وفقه الله- بيان رأيي في الكتاب جرى تحريره، والله ولي التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

الرئيس العام
لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
(٣/ ٤/ ١٤١٣هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
مكتب الرئيس

الرقم: ٢٦٦٧/خ
التاريخ: ١٤١٣/٤/٣
المرفقات:

الموضوع

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه أما بعد فقد اطلعت على الكتاب الموسوم بالعزله والخلطه احكام وأحوال . من مؤلفات أخينا في الله العلامة الشيخ / سلمان بن فهد العوده . فألفيته كتاباً قيماً كثيرالفائدة في موضوعه قد حقق المؤلف فيه أحكام العزله والخلطه وبين فيه متى تكون العزلة مستحبه أو واجبه ومتى تكون الخلطه انفع للمسلم وللأمه . وذكر الأدلة في ذلك وخرج الأحاديث في الحاشية تخريجاً جيداً . فجزاه الله خيراً وضاعف مثوبته ونفع المسلمين بهذا الكتاب وجعله عوناً لهم على كل خير وإني أنصح طلبة العلم بقراء ته والإستفاده منه ولطلب المؤلف وفقه الله بيان رأيي في الكتاب جرى تحريره والله ولي التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد واله وصحبه .

الرئيس العام

لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

الباب الأول

الغربة الأولى

معاني الغربة، والمقصود بها

المعاني اللُّغوية:

يرجع اشتقاق كلمة «الغُربة» إلى مادة: «غ ر ب» الثلاثية، وهي أصل صحيح، ومادة واسعة، ذكر صاحب «القاموس» لأحد تصريفاتها- وهو «الغَرْبُ»- أربعة وعشرين معنى، واستدرك عليه شارح «القاموس» محمد مرتضى الزَّبِيدي عشرة معان لم يذكرها، فصار مجموعها أربعة وثلاثين معنى[1].

أما كلمة «الغُربة» فتُطلق على معانٍ عدة[2]:

أ- النَّوَى والبُعد، يقال: اغترب غربة، إذا بَعُد، ونوى غربة بعيدة.

ب- ومما يقرب من هذا المعنى: النزوح عن الوطن والاغتراب، يقال: رجل غُرُب- بضم الغين والراء- وغريب: أي: بعيد عن وطنه، والجمع: غرباء.

ج- ويقرب منهما: الغريب، بمعنى أنه ليس من القوم، قال الشاعر[3]:

وإني والعَبْسيَّ في أرض مَذْحِجٍ غريبانْ، شتَّى الدار مختلفان

وما كان غَضُّ الطَّرْف منا سَجِيَّةً ولكننا في مَذْحِجٍ غُرُبان

---

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٤٢٠)، و«القاموس المحيط» (١/ ١١٣- ١١٤)، و«تاج العروس» (١/ ٤٠٤- ٤٠٧).

(٢) ينظر: «العين» (٤/ ٤١٠)، و«تهذيب اللغة» (٨/ ١١٧)، و«غريب الحديث» للخطَّابي (١/ ٧٠)، و«الصحاح» (١/ ١٩٠- ١٩٢)، و«مجمل اللغة» (٣/ ٦٩٤)، و«لسان العرب» (١/ ٦٣٨- ٦٤٠)، و«تاج العروس» (١/ ٤٠٥- ٤١٠).

(٣) ينظر: «الصحاح» (١/ ١٩١)، و«لسان العرب» (١/ ٦٤٠)، و«تاج العروس» (٣/ ٤٧٨) منسوبًا إلى طهمان بن عمرو الكلابي.

وينظر أيضًا: «معجم الشعراء في لسان العرب» للدكتور ياسين الأيوبي (ص٢٥٠).

د- وتُطلق على الغموض والخفاء وعدم الشهرة، ومنه: غريب الحديث، أي: خفيُّه الذي لا يظهر معناه، وأغرب: أتى بالغريب.

هـ- وتُطلق على الذهاب والتنحِّي عن الناس، يقال: غرب عنا، يغرب غربًا.

فيوجد هنا معنى مشترك تدور حوله معظم استعمالات هذه الكلمة:

فالنَّوَى والبُعد يعني: فراق الإنسان لوطنه إلى موطن آخر، وتركه قومه إلى قوم آخرين، فيكون غريبًا بينهم، ليس منهم، ويغلب على حاله عندهم- أول الأمر- الغموض وعدم البيان.. والمفارق لوطنه وقومه ذاهب متنح عنهم.

والذي جمع هذه المعاني: أن غربة الشيء تعني أنه مختلف كليًّا أو جزئيًّا لما حوله، فالرجل الغريب هو مَن يكون من قوم غير قومه، والكلمة الغريبة هي التي تختلف عن سائر الكلمات في خفاء معناها وعدم وضوحها للناس.

وقد تكون دلالة هذه الكلمة على مدلولها بالمطابقة؛ كتسمية المقيم بين قومٍ سوى قومه: غريبًا، وقد تكون بالالتزام؛ كتسمية النازح عن وطنه: غريبًا؛ لأن نزوحه يقتضي أن يقيم بين ظهراني قوم آخرين، فيكون غريبًا بينهم. فإذا صح هذا، فإننا نكون قد جمعنا معظم معاني هذه الكلمة في معنى واحد عام مشترك[1].

استعمالاتها في السنة النبوية:

قد جاء استعمال «الغربة» في السنَّة النبوية على معانٍ عدة، يجمعها المعنى المشترك العام الذي أشرتُ إليه، وأشير هنا إلى معنيين متقاربين منها:

أ- جاءت بمعنى المقيم في غير وطنه، وبين قوم غير قومه.

فعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: أخذ رسولُ الله ﷺ بمَنْكِبي، فقال: «**كُنْ في الدنيا كأنك غريبٌ أو عابرُ سبيل**».

وكان ابنُ عمر يقول: «إذا أمسيتَ فلا تنتظر الصباحَ، وإذا أصبحتَ فلا تنتظر

---

(١) وينظر: «الصحاح» (١/ ١٩١- ١٩٤)، و«معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٤٢٠- ٤٢٢)، و«المجمل» (٣/ ٦٩٥)، و«النهاية» (٣/ ٣٤٨- ٣٥٢)، و«لسان العرب» (١/ ٦٣٧- ٦٤٨)، و«القاموس المحيط» (١/ ١١٣- ١١٥)، و«تاج العروس» (١/ ٤٠٤- ٤١٢).

المساءَ، وخُذْ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك»[1].

فشبَّه ﷺ الحال التي ينبغي أن يكون عليها المؤمن بحال الغريب الذي ليس له مسكن يُؤْويه، ولا بيت يُكِنُّه، وأموره كلها- من المركب والمأكل والمشرب والمسكن- مؤقَّتة عابرة؛ لحال غربته.

ذكر ابن بطَّال أنه لمَّا كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس، بل هو مستوحش منهم؛ إذ لا يكاد يمر بمَن يعرفه فيأنس به، ويستكثر بخلطته، فهو ذليل في نفسه خائف، وكذلك عابر السبيل؛ شُبِّه بهما.. وفي ذلك إشارة إلى إيثار الزهد في الدنيا، وأخذ البُلغة منها والكفاف.

فألمح إلى جانب من المعنى، وهو أن المقصود تشبيه المؤمن بالغريب؛ لقلة انبساطه إلى الناس، واستيحاشه منهم، وعدم استئناسه معهم.

وثمة جانب آخر من المعنى، وهو أن الغريب المزمع العودة إلى موطنه لا يكاد يتعلق قلبه بشيء في بلد غربته؛ بل قلبه متعلق بوطنه الذي سيعود إليه[2].

وكذلك المؤمن: شأنه مع الدنيا أَلَّا يتعلق قلبه بشيء منها، لتعلقه بالدار الآخرة.

وللمعنى جانب ثالث، وهو أن الغريب سالم من الرذائل التي منشؤها الاختلاط بالناس والانبساط إليهم، والاشتغال عن الخالق، فهو قليل الحسد وسليم الصدر من لوثات الحقد والنفاق والنزاع، قليل الوقوع في أعراض الناس،

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣)، وأحمد (٤٧٦٤، ٥٠٠٢، ٦١٥٦)، وفي «الزهد» (ص٩)، والبخاري (٦٤١٦)، والترمذي (٢٣٣٣)، وابن ماجه (٤١١٤)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٨٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٨٠٣)، وابن حبان (٦٩٨)، وفي «روضة العقلاء» (ص١٤٨)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٢٩- ٣٠)، والآجري في «صفة الغرباء» (١٨- ٢١)، والخطَّابي في «العزلة» (ص٣٩)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٠١)، والبيهقي (٣/ ٣٦٩)، والبغوي (٤٠٢٩). وقال البغوي: «حديث صحيح».

(٢) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/ ١٤٨-١٤٩)، و«فتح الباري» (١١/ ٢٣٤)، و«تحفة الأحوذي» (٦/ ٥١٥).

والوشاية بهم[١].

وفي الحديث ترقٍّ وتدرُّج؛ إذ أعقب الأمر بمشابهة الغريب بقوله: «**أو عابرُ سبيل**». ولا شك أن تعلُّقات عابر السبيل أقل من تعلُّقات الغريب[٢].

وهذا المعنى- الذي هو إطلاق «الغربة» على الغربة الحسية، وهي مفارقة الأهل والوطن، ومساكنة قوم آخرين- قد ورد في أحاديث كثيرة[٣].

ب- وجاءت بمعنى «الاغتراب» المعنوي، وهو أن يكون المرء على حال من الاستقامة ولزوم الجادَّة، ومجانبة الفتن والأهواء، وملازمة السمت الذي كان عليه الصدر الأول، مع قلة النصير والمعين والموافق، وكثرة المُنابذ والمُخذِّل والمخالف، فيسمى صاحب هذه الحال: «غريبًا»؛ ذهابًا إلى المعنى العام الذي أشير إليه قبل، وهو عدم موافقته لمَن حوله؛ إذ له شأن ولهم شأن، وهو في واد وهم في واد، وإن كان هذا لا يعني الشعور بالفوقية عليهم، ولا العجز عن التكيف والتواصل العاطفي والفكري والاجتماعي.

وهذا المعنى هو المقصود في هذا البحث أصلًا، وهو مفهوم من قوله ﷺ: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا كما بدأ**»[٤].

❍❍❍

(١) ينظر: «شرح الكرماني على البخاري» (٢٢/ ١٩٤)، و«عمدة القاري» (٢٣/ ٣٣).

(٢) ينظر: «شرح الكرماني على البخاري» (٢٢/ ١٩٤)، ونقل العبارة ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٢٣٥) منسوبة للكرماني، ونقلها العيني (٢٣/ ٣٣) غير منسوبة.

(٣) ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢١١٨)، و«مسند أحمد» (٢٦٤٧٢)، و«صحيح البخاري» (٣٥٢٢م)، و«صحيح مسلم» (٩٢٢)، و«سنن ابن ماجه» (١٦١٣)، و«صحيح ابن حبان» (٣١١٤)، و«سنن البيهقي» (٤/ ١٠٣).

(٤) سيأتي تخريجه مفصَّلًا في المبحث التالي.

حديث: «بدأ الإسلامُ غريبًا»
تخريج ودراسة

ورد حديث «بدأ الإسلامُ غريبًا...»- باختلاف سياقاته وعباراته- موصولًا ومرسلًا، من طرق كثيرة، تربو على العشرين، وإليك تفصيلها:

١- عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، **عن النبي** ﷺ **قال: «إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا كما بدأ، وهو يَأْرِزُ[1] بين المسجدين، كما تَأْرِزُ الحيةُ في جُحْرِها»[2].**

---

(١) أصل الأَرْز: الاجتماع والانقباض، **والمعنى**: أنه يرجع إليها، ويجتمع بعضه إلى بعض فيها، وضبطه بكسر الراء المهملة- على المشهور- في المضارع، وقيَّده بعضهم بالفتح. ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٥٢١)، و«مشارق الأنوار» (١/ ٢٧)، و«النهاية» (١/ ٣٧)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٦)، وابن منده في «الإيمان» (٤٢١)، وأبو نُعيم في «مستخرجه» (٣٧٢)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠١).

وأخرجه البزار (٥٨٩٨) دون ذكر المسجدين، وزاد: «**فطُوبَى للغرباء**».

وفي إسناده: لَيْث بن أبي سُليم: روى له مسلم مقرونًا، وضعَّفه يحيى القطَّان، وأبو حاتم، والنسائي، وقال أحمد: «مضطرب الحديث». ورماه عيسى بن يونس وابن حبان بالاختلاط. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٧٩)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٦٥).

وقد وردت هذه الزيادة أيضًا من طريق أخرى عند ابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها»، والبيهقي (٢٠٠)، ولكن في إسناده: أبو عَقِيل يحيى بن المتوكِّل، صاحب بُهَيَّة، وهو شديد الضعف. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥١١)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٧٠).

وأخرجه أبو يعلى- كما في «المطالب العالية» (٣١٢٩)- وفي أوله قصة، وزاد: «**فطُوبَى للغرباء يومَ القيامة**». قيل له: ومَن الغرباء يا رسولَ الله؟ قال: «**الذين إذا فسدَ الناسُ صَلَحُوا**».

ولكن في إسناده: كوثر بن حَكِيم الحلبي، وهو متروك الحديث. ينظر: «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٩٨)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص٨٩)، و«الكامل» (٦/ ٢٠٩). =

٢- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«بدأ الإسلامُ غريبًا، وسيعودُ- كما بدأ- غريبًا، فطُوبَى**(١) **للغرباء»**(٢).

٣- عن كثير بن عبد الله بن عَمرو بن عوف بن زيد بن مِلْحة(٣)، عن أبيه، عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ قال: **«إن الدِّينَ ليأْرِزُ إلى الحِجاز، كما تَأْرِزُ الحيَّةُ**

= ولكن الحديث بالزيادتين صحيح عن غير ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كما سيأتي في الأحاديث التالية.

والحديث ورد في «البدع والنهي عنها» لابن وضَّاح (١٧١) عن سالم بن عبد الله قال: سمعتُ رسولَ الله.. وفيه سقط ذكر «عبد الله بن عمر»؛ إذ الراوي عنده هو الراوي عند البيهقي: يحيى بن المتوكِّل، عن أمه، أنها سمعت سالم بن عبد الله بن عمر.

(١) طُوبَى: فُعلى من الطيب، قاله الفرَّاء، قال: «وإنما جاءت الواو لضمة الطاء».

واختُلف في معناها: فقيل: الخير والفرح والنعيم، **وقيل**: الجنة، **وقيل**: شجرة في الجنة. ينظر: «النهاية» (٣/ ١٤١)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٣٦٧)، وأحمد (٩٠٥٤)، ومسلم (١٤٥)، وابن ماجه (٣٩٨٦)، وأبو يعلى (٦١٩٠)، وأبو عَوانة (٢٩٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦٩١)، والدينوري في «المجالسة» (٨٦٤)، والآجري في «صفة الغرباء» (٤)، وابن عدي (٢/ ٤٦٢)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٢٤٣)، وابن منده في «الإيمان» (٤٢٢، ٤٢٣)، وتمَّام في «الفوائد» (٨٥٣، ١٣٣٨)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٧٤)، والبيهقي في «الزهد» (٢٠١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٠٧)، وفي «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٣).

وقد رواه هؤلاء الأئمة من طريق أبي حازم، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خلا ابن أبي شيبة وأحمد والطحاوي والدينوري وابن منده- في إحدى روايتيه- وتمَّام، فقد رووه من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد ورد من طريق ثالثة، ولكنها معلَّة، أشار إليها ابن أبي حاتم في «العلل» (١٩٦٦)، فقال: «سألتُ أبي عن حديث رواه ابن أبي أويس قال: حدَّثني أبي، عن عمر بن شيبة بن أبي كثير، مولى أشجع، وثور بن زيد، وخاله موسى بن ميسرة الديليين، وغيرهم، عن نُعيم المُجْمر، وعن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة- رفعوا الحديث- قال النبيُّ ﷺ: **«يعودُ الإسلامُ كما بدأ-** أي: أنه بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا- **فطُوبَى للغرباء»**. فقيل: يا رسولَ الله، مَن الغرباء؟ قال: **«الذين يُصلحونَ إذا فسدَ الناسُ»**. قال أبي: عمر بن شيبة: مجهول، وهذا حديث موضوع».

(٣) في «التاريخ الصغير» للبخاري (٢/ ١٥٢): «طلحة» بالطاء، والصواب: «مِلْحة» أو «مُليحة». وينظر للتصويب: «الاستيعاب» (٨/ ٣٤٧)، و«أسد الغابة» (٤/ ٢٥٩)، و«الإصابة» (٧/ ١٣٢)، ومصادر ترجمة كثير بن عبد الله المُزَني فيما سيأتي.

إلى جُحْرِها، وليَعْقِلَنَّ الدِّينُ من الحجاز مَعْقِلَ الأُرْوِيَّة[1] من رأس الجبل، إن الدِّينَ بدأ غريبًا، ويرجع غريبًا، فطُوبَى للغرباء الذين يُصلِحونَ ما أفسدَ الناسُ من بعدي من سُنتي»[2].

٤- عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا كما بدأ، فطُوبَى للغرباء»[3].**

---

(١) الأُرْوِيَّة: هي الأنثى من الوُعول، وهي شياه الجبل، وقيل غير ذلك، وتُجمع جمع قلة على: أَرَاوِيَّ، فإذا كثرت فهي: الأَرْوَى. ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٦٥)، و«النهاية» (٢/ ٢٨٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٣٠)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٠)، والبزار (٣٣٩٧)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ١٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٧)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٣).

وعند البزار بلفظ: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ كما بدأ، فطُوبَى للغرباء**». ولفظه عند الخطيب- والبيهقي نحوه- دون أوله، وفي آخره: «**الذين يحيونَ سنتي من بعدي، ويعلِّمونها عبادَ الله**».

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وفي بعض النسخ: «حسن». كما في المطبوع مع «تحفة الأحوذي» (٧/ ٣٨٣)، و«تحفة الأشراف» (٨/ ١٦٧).

والإسناد ضعيف جدًّا؛ مداره على: كثير بن عبد الله المُزَني: ضعَّفه ابن المديني والسَّاجي ويعقوب ابن سفيان، وقال النسائي والدارقطني: «متروك الحديث». وقال ابن حبان: «روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب». وينظر: «تاريخ يحيى بن معين» (٢/ ٣٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٢١).

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٦- ٤٠٧): «وأما الترمذي، فروى من حديثه: «**الصلحُ جائزٌ بين المسلمينَ**» وصحَّحه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

لكن الحديث صحَّ من طرق أخرى، تقدم بعضها، ويأتي باقيها، خلا قوله: «**وليَعْقِلَنَّ الدِّينُ من الحجاز مَعْقِلَ الأُرْوِيَّة من رأس الجبل**». فقد انفرد بهذه الزيادة كثير بن عبد الله المُزَني، وحاله كما عرفت.

(٣) أخرجه أحمد (٣٧٨٤)، والدارمي (٢٧٥٨)، والترمذي (٢٦٢٩)، وابن ماجه (٣٩٨٨)، وابن وضَّاح القرطبي في «البدع والنهي عنها» (١٧٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦٨٦، ٦٨٧)، والآجري في «صفة الغرباء» (٢)، وابن عدي (٣/ ١١٣٠)، والخطَّابي في «غريب الحديث» (١/ ١٧٤- ١٧٥)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٨٨)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٨)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٣)، والبغوي (٦٤) من طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وزاد أحمد وابن ماجه والطحاوي في رواية- والدارمي وابن وضَّاح نحوه-: قيل: ومَن الغرباءُ؟=

٥- عن أبي الدَّرْداء، وأبي أُمامة، وواثلة بن الأَسْقع، وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أن النبيَّ ﷺ قال: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا**». قالوا: يا رسولَ الله، ومَن الغرباءُ؟ قال: «**الذين يُصلحونَ إذا فسد الناسُ، ولا يمارونَ**[1] **في دين الله، ولا**

= قال: «**النُّزَّاع من القبائل**». وعند ابن عدي والطحاوي في الموضع الثاني: «**نوازع الناس**».

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود، إنما نعرفه من حديث حفص ابن غياث عن الأعمش، وأبو الأحوص اسمه: عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي، تفرَّد به حفص».

وقال البغوي: «حديث صحيح غريب».

والأعمش هو: سليمان بن مِهران الأَسَدي الكاهلي: ثقة حافظ مدلِّس، من الطبقة الثانية، وقد احتمل الأئمة تدليسه، وقد روى عن أبي إسحاق، وروى عنه أبو إسحاق. ينظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٥٤٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٣١)، و«تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ص٩٧).

وأبو إسحاق هو: عمرو بن عبد الله الهَمْدَاني السَّبِيعي- بفتح السين المهملة-: ثقة عابد، اختلط بأخرة، وهو مدلِّس من الطبقة الثالثة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٧٣)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٠١).

وأبو الأحوص هو: عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٦٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٩٠).

فهذا الإسناد ضعيف؛ لاختلاط أبي إسحاق السَّبيعي وتدليسه، فالزيادة التي فيه لا تصح، وهي: «**النُّزَّاع من القبائل**». أما بقية الحديث فهو ثابت كما تقدم وما سيأتي.

أما قول الترمذي: «إنما نعرفه من حديث حفص بن غياث عن الأعمش.. تفرد به حفص». فينفيه أنه رواه عن الأعمش غير حفص: سليمان بن حَيَّان، أبو خالد الأحمر، وروايته عند الطحاوي وابن عدي، فثبت عدم تفرد حفص به، والله أعلم.

وفي مطبوعة «الزهد الكبير» للبيهقي: «.. حفص بن غياث، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص». وفي سائر المصادر أن بين حفص، وأبي إسحاق: الأعمش.

وجاء إسناده في «الفتن» لأبي عمرو الداني: «عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي الأحوص». وهو يخالف ما في سائر المصادر.

(١) في الطبراني المطبوع: «**ولا يمارسونَ**». والتصويب من «مجمع الزوائد» (١/ ١٠٦، ١٥٦)، (٧/ ٢٥٩)- وعزاه إلى الطبراني في «الكبير»- والمصادر الأخرى التي أخرجت الحديث.

والمراء هو: الجدال والمخاصمة؛ لأن كل واحد من المتماريين يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه، كما يمتري الحالب اللبن من الضرع. ينظر: «النهاية» (٤/ ٣٢٢).

يكفِّرونَ أحدًا من أهل التوحيد بذنب»[١].

٦- عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **عن رسول الله** ﷺ **قال: «إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا، فطُوبَى للغرباء»**[٢].

---

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٥٩)، والآجري في «صفة الغرباء» (٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٣١)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨١).

وعند الطبراني في أوله سياق طويل في التحذير من المراء، وبيان اختلاف الأمة، وسيأتي.

وعند الآجري، والخطيب بلفظ: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا، فطُوبَى للغرباء**».

ومدار الحديث على: كثير بن مَرْوان الشامي، عن عبد الله بن يزيد الدمشقي.

وفي «المجروحين» المطبوع: « كثير بن مَرْوان السلمي، عن عبد الله بن بريد». والتصويب من المصادر التي أخرجت الحديث، وكتب التراجم.

وقد أعله الهيثمي بكثير بن مروان، فقال مرة: «ضعيف جدًّا». وقال مرة: «كذَّبه يحيى، والدارقطني». وقد قال فيه يحيى والدارقطني: «ضعيف». وقال يحيى مرة: «كذَّاب». وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «ليس حديثه بشيء». ينظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٥٠)، و«المجروحين» (٢/ ٢٢٥)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٩)، و«مجمع الزاوئد» (١/ ١٠٦، ١٥٦).

ولكن في الحديث علة أخرى؛ فإن عبد الله بن يزيد هو: ابن آدم الدمشقي: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وذكر عنه حديثًا، وقال: «سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفه، وهذا حديث باطل». وقال أحمد: «أحاديثه موضوعة». ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٩٧)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ٣٦٣)، و«الديوان» (ص١٨٠). فالحديث على هذا باطل، لكن أصل المتن المتعلِّق بالغربة صحيح، عدا وصف الغرباء بترك المراء وترك التكفير.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦٩٠) من طريق يزيد بن أبي حَبيب، عن سِنان بن سعد، أو سعد بن سِنان، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويزيد بن أبي حَبِيب: ثقة فقيه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣١٨)، و«التقريب» (٢/ ٣٦٣).

وسِنان بن سعد، أو سعد بن سِنان- مختلف في اسمه-: صدوق له أفراد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٧١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٨٧). فالحديث- بهذا الإسناد- حسن.

وقد تابع سعدًا: مالك بن دينار، عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٥٧).

ومالك: ثقة زاهد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٤)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٢٤).

والحسن البصري، عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢١٢).

والحسن: ثقة فقيه إمام مشهور، ولكنه يرسل ويدلِّس، وقد لقي أنسًا، وأخذ عنه، ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٤)، وينظر ما سيأتي (ص٣٢- ٣٣).

٧- عن سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**إن الإيمانَ بدأ غريبًا، وسيعودُ كما بدأ، فطُوبَى يومئذ للغرباء إذا فسد الناسُ، والذي نفسُ أبي القاسم بيده، ليَأْرِزَنَّ الإيمانُ بين هذين المسجدين، كما تَأْرِزُ الحيَّةُ في جُحْرها**»(١).

٨- عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا، فطُوبَى للغرباء**». قال: ومَن الغرباءُ يا رسولَ الله؟ قال: «**الذينَ يُصلحونَ إذا فسد الناسُ**»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد، وعبد الله بن أحمد في زياداته على «المسند» (١٦٠٤)، والبزار (١١١٩)، وأبو يعلى (٧٥٦)، وابن منده في «الإيمان» (٤٢٤)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٩٠)، والضياء في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٢٦٢- ٢٦٣) (١٠٦٧) من طريق ابن سعد بن أبي وقاص قال: سمعتُ أبي.

وعند البزار: «عن ابنٍ لسعد، وأحسبه: عامرًا». وورد صريحًا عند ابن منده، وسقط ذكر أبيه من «مسند البزار»، والمثبت كما في «كشف الأستار» (٣٢٨٦).

وعامر بن سعد: إمام ثقة مكثر. ينظر: «طبقات ابن سعد» (٥/ ١٦٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٤)، فالحديث صحيح.

وقد قال فيه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٧): «رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح».

وقال الشيخ أحمد شاكر (٣/ ٩٥) (١٦٠٤): «إسناده صحيح، على إبهام ابن سعد بن أبي وقاص؛ فإن أبناءه كلهم ثقات معروفون». وصحَّح الشيخ الألباني إسناد أبي عمرو الدَّاني، كما في حاشية «المشكاة» (١/ ٦٠).

أما قول الشيخ أحمد شاكر عن أبناء سعد: «كلهم ثقات معرفون». فلا يسلَّم له- وكانوا عشرة- بل إن فيهم مَن لم يُذكر بجرح ولا تعديل- فيما وقفت عليه من المصادر- كعمر وعُمير وإسماعيل ويحيى وعبد الرحمن.

وينظر أسماءهم وتراجمهم في «طبقات ابن سعد» (٥/ ١٦٧- ١٧٠)، و«طبقات خليفة بن خياط» (ص٣٤٣)، و«المعارف» لابن قتيبة (ص١٠٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٤٨- ٣٥١).

بل إن من العلماء مَن نال من عمر بن سعد؛ لأنه اشترك في قتل الحسين. ينظر: «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٢/ ١٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٥١).

ولكن تصريح ابن منده باسم ابن سعد، وأنه عامر، وإشارة البزار إليه قد كفت المؤونة في ذلك.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦٨٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٩١٥)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٧٣)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٠). =

٩- عن عبد الله بن عَمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ ذاتَ يوم ونحن عنده: «طُوبَى للغُرباء». فقيل: مَن الغُرباءُ يا رسولَ الله؟ قال: «أناسٌ صالحونَ، في أناسِ سوءٍ كثير، مَن يعصيهم[1] أكثرُ ممن يطيعهم»[2].

= وفي إسناده: عبد الله بن صالح، كاتب اللَّيث، اضطربت فيه أقوالهم، ولعل أعدل الأقوال فيه أنه صدوق كثير الغلط، مناكيره قليلة في سعة ما روى، ويظهر- والله أعلم- أن روايته عن اللَّيث أقوى من غيرها؛ لمزيد اختصاصه به، وملازمته له في السفر والحضر. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥٦)، و«هدي الساري» (ص٤١٣- ٤١٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٢). وهذا الحديث رواه عن اللَّيث.

وفيه أيضًا: أبو عيَّاش بن النعمان المعافري: ذكره ابن عبد البر ضمن المشهورين من حملة العلم بالكنى في «الاستغناء» (٣/ ١٤٧٦)، وذكره مسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ٦٣٦).

وحسَّن المعلِّق على «الزهد الكبير» إسناد الحديث؛ لوجود عبد الله بن صالح، أما أبو عيَّاش، فقال فيه: «ثقة». وأحال إلى «الكاشف»، وليس في «الكاشف» شيء من ذلك!

والحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة حال أبي عياش، ولكنه صحَّ من طرق أخرى، كما تقدم.

(١) عند ابن وضَّاح: «**مَن يبغضهم**..». وأظنه تحريفًا.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٧٥)، وأحمد (٦٦٥٠، ٧٠٧٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥١٧)، وابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (١٦٨)، والطبراني في «الكبير» (١٣/ ٣٦٣) (١٤١٧٨)، وفي «الأوسط» (٨٩٨٦)، والآجري في «صفة الغرباء» (٦)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٥).

وكرر قوله: «**طُوبَى للغرباء**» مرتين أو ثلاثًا، عند أحمد في الموضع الثاني، وإحدى نسخ «الزهد» لابن المبارك، والطبراني في «الكبير»، والبيهقي، وفي آخره عند البيهقي اختلاف في اللفظ.

وفي أسانيدهم: عبد الله بن لَهيعة، وهو ضعيف عند أكثرهم، إلا أن ما رواه عنه العبادلة فهو أصح، وهم: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القَعْنَبي، وذلك لأنهم سمعوا منه قبل احتراق كتبه، قاله ابن حبان وغيره.

ولعل قريبًا منهم: قتيبة بن سعيد، فإنه كان يكتب من كتاب ابن وهب، ثم يسمعه بعدُ من ابن لَهيعة، وقد قال له الإمام أحمد: «أحاديثك عن ابن لَهيعة صحاح». اللهم إلا أن يكون في بعض ذلك تخليط فيطرح. ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٥- ١٤٨)، و«المجروحين» (٢/ ١١)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٨٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١- ٣١)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٧٣- ٣٧٩).

وهذا الحديث رواه عن ابن لَهيعة:

١- عبد الله بن المبارك في «الزهد»، ومن طريقه الآجري في «الغرباء».

٢- أبو عبد الرحمن- كما في رواية البيهقي- ولعله: أبو عبد الرحمن المقرئ، عبد الله بن يزيد، إذ =

١٠- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أيضًا- قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أحبُّ شيء إلى الله الغرباء**». قيل: ومَن الغرباء؟ قال: «**الفرَّارونَ بدينهم، يبعثهم اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **يومَ القيامة مع عيسى ابن مريم** عَلَيْهِ السَّلَامُ»[(١)].

= الراوي عنه عند البيهقي بشر بن موسى الأسدي، وقد أخذ عنه. وينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٨٣).

٣- قتيبة بن سعيد، في إحدى روايتي الإمام أحمد.

وليس فيه ما يُنكر من مخالفة أو غيرها.

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد، في زوائده على «الزهد» (٨١٣)، واللفظ له- ومن طريقه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٥)- والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٤) من طريق سفيان بن وكيع بن الجرَّاح، عن عبد الله بن رجاء، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُليكة، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ووهم مَن نسبه إلى الإمام أحمد، كمحقِّق «الزهد الكبير»، ومحقِّق «الغربة» للآجري.

وسفيان بن وكيع بن الجرَّاح- وقد وقع في مطبوعة «الزهد الكبير» للبيهقي: «سفيان عن وكيع بن الجرَّاح»، وهو تحريف-: ابتُلي بورَّاق غير أمين، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، ونصحه أبو حاتم وغيره فلم ينتصح، فترك الناس حديثه. ينظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٥١٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٣).

وعبد الله بن رجاء هو: أبو عمران البصري: ثقة، تغير حفظه قليلًا. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢١١)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٠٢) تحقيق محمد عوامة.

وابن جُريج، وهو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، وهو ثقة، ولكنه يدلِّس عن المجروحين، قاله الدارقطني وغيره. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢). وقد عنعن؛ فالحديث ضعيف جدًّا.

وأخرجه موقوفًا: ابن المبارك في «الزهد» (١٥١٣)، وأحمد في «الزهد» (٤٠٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٣٠)، والآجري في «الغرباء» (٣٧) من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن عثمان بن عبد الله بن أوس، عن سليمان بن هرمز، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «**يجتمعون إلى عيسى ابن مريم** عَلَيْهِ السَّلَامُ **يومَ القيامة**». بدلًا من: «**يبعثهم اللهُ..**».

ومحمد بن مسلم الطائفي: صدوق له غرائب. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٤)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٠٧).

وعثمان بن عبد الله بن أوس: ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٣١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٥٥)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وعدَّه ابن حبان من «الثقات» (٧/ ١٩٨)، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٢/ ١١): «مقبول».

أما سليمان بن هرمز: فهكذا جاء اسمه في جميع مصادر الحديث- عدا «تاريخ البخاري»- وكذلك جاء في «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٢٩) (ضمن ترجمة)، أما البخاري (٤/ ١٣٠) فسماه: سُليم بن هرمز، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وعدَّه ابن حبان من «الثقات» (٤/ ٣٣١). فالموقوف ضعيف أيضًا.

١١- عن عبد الرحمن بن سَنَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول: «**بدأ الإسلامُ غريبًا، ثم يعودُ غريبًا كما بدأ، فطُوبَى للغرباء**». قيل: يا رسولَ الله، ومَن الغرباءُ؟ قال: «**الذين يُصلحونَ إذا فسدَ الناسُ، والذي نفسي بيده، لَيَنْحازَنَّ الإيمانُ إلى المدينة كما يَحوزُ السَّيْل**[١]**، والذي نفسي بيده، ليَأْرِزَنَّ الإسلامُ إلى ما بين المسجدين كما تَأْرِزُ الحيةُ إلى جُحْرها**»[٢].

---

(١) الحَوْز: الجمع، وكل مَن ضم شيئًا إليه فقد حازه، **والمعنى**: يجتمع فيها، وينضم ويتحيَّز. ينظر: «النهاية» (١/ ٤٥٩)، و«لسان العرب» (٥/ ٣٣٩).

(٢) أخرجه ابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (١٧٢)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (١٦٦٩٠)، والطبراني- دون تحديد، كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٨)- وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦١٥)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٨٣).

وعندهم- سوى عبد الله بن أحمد- مقتصرًا على ما يتعلق منه بالغربة، وعند أبي نعيم إلى قوله: «**فطُوبَى يومئذ للغرباء**».

والحديث ورد من طريقين:

الأولى: عند ابن وضَّاح، وعبد الله بن أحمد، والطبراني، وابن عدي، من طريق إسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة، عن يوسف بن سليمان، عن جَدَّته ميمونة، عن عبد الرحمن بن سَنَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال ابن عدي: «لا أعرف لعبد الرحمن بن سَنَّة غير هذا الحديث، ولا يُعرف إلا من هذه الرواية التي ذكرتها». وأعلَّه الهيثمي بإسحاق، فقال: «فيه: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك».

ويوسف بن سليمان وجَدَّته ميمونة، لم أقف على مَن وثقهما، وينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٨١)، و«تعجيل المنفعة» (ص٥٦٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٠). فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جدًّا.

الثانية: وهي عند أبي نعيم، حيث رواه بإسناد آخر يبيِّن ما في كلام ابن عدي من النظر، قال أبو نُعيم: حدَّثنا عبد الله بن محمد بن مندويه: حدَّثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق البزَّاز: حدَّثنا أبو سيَّار: حدَّثنا أحمد بن شَبِيب: حدَّثنا أبي، عن يونس، عن ابن شهاب، حدَّثني ابن سَنَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعبد الله بن محمد بن مندويه هو: ابن الحجاج الشُّرُوطي: كثير الحديث، ثقة، عارف بحديثه، أمين. ينظر: «أخبار أصبهان» (٢/ ٩٥).

وعبد الله بن محمد بن إسحاق البزَّاز: شيخ ثقة كتب الكثير. ينظر: «أخبار أصبهان» (٢/ ٨٢).

وأبو سيَّار، لا أدري مَن هو، إلا أن يكون: عُبيد الله بن سهل بن بشر أبو سيَّار المدائني، ذكره الخطيب في «تاريخه» (١٠/ ٣٤٨).

وهذه الكنية قليلة عند المحدِّثين وحملة الآثار؛ حتى إني لم أجد مَن يكنى بها غير هذا ممن هو في طبقة مَن يروي عنه عبد الله بن محمد بن إسحاق البزَّاز. =

١٢- عن سَهْل بن سَعْد السَّاعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**، عن النبي** ﷺ **قال: «إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ كما بدأ، فطُوبَى للغرباء»**. فقالوا: يا رسولَ الله، مَن الغرباءُ؟ قال: «**الذينَ يُصلحونَ عند فساد الناس**»[١].

١٣- عن سَلْمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال: قال رسولُ الله** ﷺ: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا**»[٢].

= وأحمد بن شَبِيب وهو: ابن سعيد الجَحْدري الحَبَطي المصري: وثقه أبو حاتم الرازي، وعدَّه ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: «صدوق». ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ٤)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٥٤- ٥٥)، و«الثقات» لابن حبان (٨/ ١١)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٠٣).

أما والده: شَبِيب بن سعيد: فصدوق يُغرب، وثَّقه ابن المديني، وذكر ابن عدي أن روايته عن يونس عن الزُّهري أحاديث مستقيمة، وأن كتابه كتاب صحيح، وقد كتبها عنه ابنه أحمد. ينظر: «الكامل» (٤/ ١٣٤٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٢).

وهذا الحديث منها، حيث رواه عنه ابنه أحمد، ورواه هو عن يونس، عن ابن شهاب الزُّهري.

أما يونس فهو: ابن يزيد الأَيْلي: كان ابن المبارك يقول: «كتابه صحيح». وكذا ابن مهدي، ونحوه عن أحمد، وهو ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٥٠).

أما ابن شهاب فهو: محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري: إمام متفق على جلالته وإتقانه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٥)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٠٧). فهذا الإسناد أمثل بكثير من الذي قبله.

(١) أخرجه الدُّولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ١٩٣)، والطبراني في «الكبير» (٥٨٦٧)، وفي «الأوسط» (٣٠٥٦)، وفي «الصغير» (١/ ١٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٦٢).

وفي أسانيدهم: بكر بن سُليم الصوَّاف، تفرَّد به عن أبي حازم، كما قال الطبراني.

وقال ابن عدي: «يحدِّث عن أبي حازم عن سهل بن سعد وغيره؛ ما لا يوافقه أحد عليه».

وقال فيه أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ، ولا يتابع عليه، وهو من جملة الضعفاء الذين يُكتب حديثهم». ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٣٤٥)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨٣).

ولذلك ففي قول الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح، غير بكر بن سُليم، وهو ثقة». نظر، ومثل هذا لا يحتمل تفرده، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦١٤٧)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٩٢)، وزاد: «**فطُوبَى للغرباء**».

وفي إسنادهما: عُبيس بن ميمون، وهو متروك. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٧٦)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٦- ٢٧)؛ فالحديث ضعيف جدًّا.

١٤- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا، فطُوبَى للغرباء**»[١].

١٥- عن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**بدأ الإسلامُ غريبًا، وسيعودُ غريبًا كما بدأ، فطُوبَى للغرباء**»[٢].

١٦- عن أبي موسى الأَشْعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تقومُ الساعةُ حتى تُروى الأرضُ دمًا، ويكونَ الإسلامُ غريبًا**»[٣].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٠٧٤)، وفي «المعجم الأوسط» (٥٨٠٦)، وزاد في «الأوسط»: «**وإن بين الساعة فتنًا كقطع الليل المظلم...**».

وفي إسناده: ليث بن أبي سُليم، وتقدم (ص٢١) بيان حاله، وأن أكثرهم ضعَّفه، ورُمي بالاختلاط، وينظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٠٩).

والحديث بهذا الإسناد ضعيف، وينجبر ضعفه بالروايات السابقة واللاحقة.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٢٨٣).

وفي إسناده: عطية العَوْفي، وهو ضعيف، ومع ضعفه ذكر ابن حبان أنه يدلِّس تدليس الشيوخ؛ حيث روى عن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكَلْبي ويحضر قصصه، وكنَّاه: أبا سعيد، فيوهم أنه أبو سعيد الخُدْري، وإنما هو الكَلْبي. قال ابن حبان: «فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب». وقال الذهبي: «ضعفوه». ينظر: «المجروحين» (٢/ ١٧٦)، و«الكاشف» (٢/ ٢٦٩)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢٤- ٢٢٥). فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

(٣) ذكره ابن كثير في «جامع المسانيد» (١٣٠٨٨)- وعنده: «**تمتلئ الأرضُ**»- والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٩)، وقال ابن كثير: «رواه الطبراني». ولم يذكر الهيثمي مَن أخرجه.

وفي إسناده: سليمان بن أحمد الواسطي: قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠١): «كتب عنه أبي وأحمد ويحيى، ثم تغير، وأخذ في الشُّرْب والمعازف؛ فتُرك». وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٩٤)، وقال: «كذَّبه يحيى».

وذكره الهيثمي كذلك (٧/ ٣٢٤)، والسيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/ ٢٧٠) بلفظ أطول، وعزاه إلى الطبراني، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني، ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٣٤٠)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢٧٤)- من طريق آخر عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مطولًا.

وفي إسناده: سعيد بن غُنيم، وهو مجهول. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٥٤).

وأخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه في الرسم» (٢/ ٦٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١١) من طريق ثالث نحو الطريق الثاني، وفيه ضعف أيضًا. وينظر: «السلسلة الضعيفة» (٦١٥٦).

١٧- عن بلال بن مِرْداس الفَزَاري، عن النبي ﷺ قال: «**الإسلامُ بدأ غريبًا**»[١].

١٨- عن بكر بن عمرو المَعَافِري قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**طُوبَى للغرباء، الذين يُمْسِكونَ بكتاب الله حين يُترك، ويعملونَ بالسنة حين تُطفأ**»[٢].

١٩- عن شُريح بن عُبيد الحَضْرمي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا، فطُوبَى للغرباء، أَلَا إنه لا غربةَ على مؤمن، ما مات مؤمنٌ في أرض غربة غابت عنه فيها بواكيه، إلا بكت عليه السماءُ والأرضُ**». ثم قرأ رسولُ الله ﷺ: «﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]». ثم قال: «**إنهما لا يبكيان على كافر**»[٣].

٢٠- عن الحسن البَصْري، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**إن الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعودُ غريبًا، فطُوبَى للغرباء**». قالوا: يا رسولَ الله، كيف يكونُ غريبًا؟ قال: «**كما يقالُ للرجل في حيٍّ كذا وكذا: إنه لغريبٌ**»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٠٩- ١١٠)، وقال: «مرسل». وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٩٨)، في ترجمة بلال الفزاري، قال: «سمعت أبي يقول: هو مجهول». فالحديث ضعيف. وينظر: «الإصابة» (١/ ٦٦٢).

(٢) أخرجه ابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (١٦٩).

وبكر بن عمرو المَعَافِري لم تُذكر له رواية عن أحد من الصحابة، وقد مات بعد سنة (١٤٠هـ)، وقال الذهبي: «مات شابًّا، ما أحسبه تكهَّل، وكان ذا فضل وتعبد، محله الصدق». ينظر: «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٨)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٣٤٧). فالحديث على هذا مرسل.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٥/ ١٢٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٢٢).

ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٤١٢) إلى ابن أبي الدنيا.

والحديث مرسل؛ لأن شُريح بن عُبيد تابعي ثقة. ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٣٤)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٩٠)، و«جامع التحصيل» (ص٢٣٧)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٨)، وينظر التعليق على مرسل الحسن البصري الآتي.

(٤) أخرجه ابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (١٧٣)، وأبو عمرو الدَّاني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٨٩).

وهو من مراسيل الحسن، وقد قال الدارقطني في «سننه» (١/ ١٧١): «قد روى عاصم الأحول عن محمد بن سِيرين- وكان عالمًا بأبي العالية، وبالحسن- فقال: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي=

فالحديث ورد من طرق كثيرة- موصولًا ومرسلًا- تجعله عند عدد من العلماء في عداد المشهور أو المتواتر، وإن كان ثمة ألفاظ في بعض رواياته لم تثبت[1].

❍ ❍ ❍

= العالية؛ فإنهما لا يباليان عمَّن أخذا». ونحوه عن الإمام أحمد، وفي «طبقات ابن سعد» ما يشير إلى أنه المشهور عند العلماء.

وجاء عن يحيى القطان أنه وجد لمراسيل الحسن أصولًا، إلا حديثًا أو حديثين، ونحوه عن أبي زرعة الرازي، وقال ابن المديني: «مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها». وينظر ما تقدم (ص٢٥).

وقد جاء عن الحسن من طرق أن الحديث إذا كان عنده عن أكثر من صحابي، فإنه يقول: «قال: رسولُ الله ﷺ». وينظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٥٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٣)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٢٧٥، ٢٨٥- ٢٩١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٣).

فلو سلَّمنا بأن مراسيل الحسن من صحاح المراسيل، فإن من المعلوم أن جمهور المحدِّثين لا يرون صحة الحديث المرسل؛ لانقطاع إسناده. ينظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٣٢)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٧)، و«جامع التحصيل» (ص٣٠- ٣١).

والحسن هو: ابن يسار البصري، أبو سعيد، من زهاد التابعين وثقاتهم وحكمائهم. ينظر المصادر السابقة.

(١) ينظر في موضوع تواتر الحديث أو شهرته: «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي (ص٨٤)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٠)، و«نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للشيخ جعفر الحسني الإدريسي، الشهير بالكتاني (ص٣٤- ٣٥)، و«المقاصد الحسنة» (ص٢٣٥)، و«كشف الخفاء ومزيل الإلباس» للعجلوني (١/ ٢٨٢- ٢٨٣).

معنى حديث: «بدأ الإسلامُ غريبًا»

إن الغربة الواردة في هذا الحديث تعني كون المرء على حال من الاستقامة العلمية والعملية، يقل موافقوه فيها، ويكثر مخالفوه وشانئوه، وإذا دعا الناس إلى ما هو عليه قلَّ متَّبعوه، وهذا ما يؤكِّده قوله ﷺ حين سُئل عن الغرباء: «**أُناسٌ صالحونَ في أُناسِ سوءٍ كثير، مَن يعصيهم أكثرُ ممن يطيعهم**»[١].

وهذا وجه من وجوه الغربة، يتمثَّل في قلة المعين على الخير، وقلة المستجيب لدعوة الله.

وثمّة وجه آخر، وهو المشقة التي يجدها السالك في التزام السمت وفي تجنب العثرة، فإنه كلما بعدُ عهد الناس بالنبوة؛ زاد الشر وقلَّ الخير، وكثرت المفاسد وقلَّت المصالح، وأصبح من العسير تحصيل المصلحة إلا ومعها قدر من المفسدة، ومن العسير- أيضًا- فعل المصلحة الراجحة لكثرة المعوَّقات والمثبِّطات التي تقعد بالإنسان عن ذلك.

وإذا كانت هذه الغربة جزءًا من معنى الغربة العام؛ فإنه يمكن تقسيم المعنى العام للغربة إلى صورتين:

الأولى: غربة أهل الإسلام في أهل الأديان، في كل زمان ومكان، فالمسلمون في الأمم الأخرى هم- كما في الأثر- «كالشَّعْرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشَّعْرة السوداء في جلد الثور الأبيض، أو كالشَّامة في جنب البعير، أو كالرَّقْمة في ذراع الدابة[٢]».

---

(١) كما في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد تقدم (ص٢٧).

(٢) **الشامة**: الخال المعروف في الإنسان وغيره، المتميِّز لونه عن لون باقي الجسد، **والرَّقْمة**: الشيء الناتئ في ذراع الدابة من داخل. ينظر: «النهاية» (٢/ ٢٥٤، ٤٣٦).

إنهم قليل، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾﴾ [سبأ: ١٣].

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا مع النبي ﷺ في قبة، فقال: «**أترضونَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟**». قلنا: نعم. قال: «**أترضونَ أن تكونوا ثُلُثَ أهل الجنة؟**». قلنا: نعم. قال: «**أترضونَ أن تكونوا شَطْرَ**(١) **أهل الجنة؟**». قلنا: نعم. قال: «**والذي نفسُ محمد بيده، إني لأرجو أن تكونوا نصفَ أهل الجنة؛ وذلك أن الجنةَ لا يدخلها إلا نفسٌ مسلمةٌ، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشَّعْرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشَّعْرة السوداء في جلد الثور الأحمر**»(٢).

وهذه الحقيقة الثابتة توجب للمسلم نظرة متوازنة معتدلة:

أ- فالذين يطمعون في تطهير الدنيا من الكفر والشرك مثاليون، ومغرقون في التفاؤل؛ بل لا يزال الصراع بين التوحيد والشرك قائمًا حتى يأتي أمر الله.

ب- والذين يتخذون من هذه الحقيقة تُكَأَة للقعود عن الدعوة، وبذل الجهد في هذا السبيل مخطئُون أيضًا، ومتجاهلون للحقائق الواقعية، وهذه الحقيقة التي أخبر بها الرسول ﷺ لم تمنعه ولا أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من الجهر بالدعوة، والتضحية في سبيلها، والصبر عليها؛ حتى هدى الله على أيديهم مَن شاء.

---

(١) الشطر: النصف. ينظر: «النهاية» (٢/ ٤٧٣).

(٢) أخرجه هنَّاد بن السَّري في «الزهد» (١/ ١٤٦)، وأحمد (٤١٦٦، ٥٢٥١)، والبخاري (٦٥٢٨، ٦٦٤٢)، ومسلم (٢٢١)، والترمذي (٢٥٤٧)، وابن ماجه (٤٢٨٣)، والطبري في «التفسير» (١٧/ ١٢٢)، وابن منده في «الإيمان» (١٩٥، ١٩٦)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ١٥٢- ١٥٣).

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقد ورد الحديث عن عدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

١- أبو سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه البخاري (٣٣٤٨، ٤٧٤١)- مختصرًا- ومسلم (٢٢٢)، وأبو عَوانة (٢٥٤).

٢- أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (٨٩١٣)، والبخاري (٦٥٢٩)، وغيرهما.

٣- عمران بن حُصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (١٩٨٨٤)، والترمذي (٣١٦٨، ٣١٦٨)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

٤، ٥، ٦- أنس، وابن عباس، وأبو الدَّرْداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ينظر: «الزهد» لهنَّاد بن السَّرِي (٢/ ١٤٦، ١٤٨)، و«المسند» (٢٧٤٨٩)، و«الإيمان» لابن منده (٢/ ٩٠٥).

وها هي التقارير والإحصائيات تقول: إن المسلمين ثلث سكان الأرض، وسيكونون نصف سكانها قريبًا بإذن الله!

الثانية: هي غربة الملتزمين بالسنة المستقيمين الصالحين في عامة أهل الإسلام.

وغربة هؤلاء في المسلمين قد تكون أحيانًا أشد من غربة المسلمين في سائر الأديان، وكلما ازداد تمسك الغريب بالحق- علمًا وعملًا- ازدادت غربته، وقل مشاكلوه، وكثر مخالفوه، فهو مسافر في طريق طويل، ذي مراحل، ومعه أصحاب، كلما قطع مرحلة انقطع بعضهم، حتى لا يكاد يواصل السير معه إلا القليل.

وقد كانوا إذا عُدُّوا قليلًا فقد صاروا أقلَّ من القليل![1]

ويجد هذا الغريب كرب الغربة ولَأْواءها وشدتها على النفس حين يكون المنابذون له المسفِّهون لرأيه هم من إخوته في الدِّين!

وظُلْمُ ذوي القُرْبَى أَشَدُّ مَضاضَةً على المَرْءِ مِنْ وَقْعِ الحُسامِ المُهَنَّدِ[2]

ولذلك قال سُفيان الثَّوْري: «إذا بلغك عن رجل بالمشرق صاحب سنة، وآخرَ بالمغرب، فابعث إليهما بالسلام، وادعُ لهما، ما أقلَّ أهلَ السُّنَّة والجماعة»[3].

وقال أبو بكر بن عَيَّاش: «السُّنَّةُ في الإسلام أعزُّ من الإسلام في سائر الأديان»[4].

وهم هنا يشيرون إلى رجال صالحين لا يكثرون الادِّعاء، ولا يمنحون أنفسهم مزايا، ولكن سلوكهم وخُلقهم وصلاحهم وصبرهم على الطريق مع قلة

(١) ينظر: «الصداقة والصديق» (ص٩٥)، و«نهاية الأرب في فنون الأدب» (٥/ ٢٢٥).

(٢) ينظر: «ديوان طَرَفة بن العبد» (ص٢٧).

(٣) أخرجه اللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٦٤).

(٤) أخرجه اللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٦٦).

وينظر مزيد بسط لموضوع: «غربة أهل السنة» عند الحديث عن «الفرقة الناجية»، ثم عن «الطائفة المنصورة» في الباب الثاني: «صفة الغرباء» (ص٢٦٣).

المعين.. هو الذي أهلَّهم لهذا المقام.

والأمر الذى يُقال في موضوع غربة الإسلام في الأديان يُقال هنا؛ فثبوت غربة أهل السنة بين طوائف أهل القبلة لا يسوِّغ القعود والاستيئاس؛ بل يجب العمل على نشر العقيدة الصحيحة، والنهج الصحيح في الاستدلال، والصورة الصحيحة للسلوك والأخلاق بين سائر المسلمين، وأن يعلنوا مسلكهم بكل وسيلة: بالكتاب، والمجلة، والمحاضرة، والمناظرة، وغير ذلك.

وألَّا يكون الانتساب جدارًا يحول دون الآخرين، أو ادِّعاءً يمنع الاعتراف بالخطأ والتصحيح؛ فإنه لا عصمة لآحاد الناس ولا لمجموعاتهم، وليس أحد منهم حقيق بأن يمثِّل الإسلام أو الشريعة أو السُّنَّة من سائر وجوهها! اللهمَّ إلَّا رسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم.

إن هذه الغربة التي ستوجد- لا محالة- هي غربة مقيَّدة، تتفاوت بين زمان وزمان، ومكان ومكان، وقد تشتد حتى تضيق على الغرباء الأرض بما رحُبت، وتضيق عليهم أنفسهم، وقد تنفرج حتى يتنفس المؤمنون الصُّعَداء، وتقر أعينهم بانتصار للدين والسُّنَّة.

ربما كان خليقًا بنا أن نصف الساعين إلى التزام «النموذج» الأَسْمى بالغربة، ولكن ليس أن يصفوا هم أنفسهم بها، فهذا نوع من تزكية النفس وحرمان الآخرين، لم يكن السلف الأول يفعله.

يجب أن نفرِّق بين هذه الغربة، وبين الغربة الأخيرة المستحكمة التي تكون قُبيل قيام الساعة، والتي يَدْرُس فيها الإسلام كما يَدْرُسُ وَشْي الثوب، وتضيع معالم الدين جملة[1]؛ إذ إن الغربة الأخيرة هذه لا يكاد يوجد فيها مصلحون ولا دعاة، ولا أمل في مشروع إصلاحي تلتف حوله الأمة أو تستعيد به بعض مكانتها

(١) كما في حديث حُذيفة رضي الله عنه: «**يَدْرُسُ الإسلامُ كما يَدْرُسُ وَشْيُ الثوب، حتى لا يُدْرى ما صيامٌ، ولا صلاةٌ، ولا نسكٌ، ولا صدقةٌ...**». وسيأتي (ص٣٢٤).

التاريخية، اللهمَّ إلا أن يكون أمرًا قدريًّا بحتًا تبعثه عناية الله.

والغربة المذكورة على ثلاثة أنواع:

الأول: غربة شرائع، بحيث تصبح بعض شرائع الإسلام غريبة، كالعدل وحفظ حقوق الخلق، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ ولذلك وصف الرسول ﷺ الإسلام- في بدايته، وفي نهايته- بأنه غريب.

الثاني: غربة مكان، وهي أن يكون الدين غريبًا في بلد من البلدان، ويكون أهله غرباء في ذلك البلد، في حين أنهم في بلد آخر أعزة ظاهرون، فالغربة تكون في مكان دون مكان.

الثالث: غربة زمان، وهي الغربة المستحكمة المطبقة على الأرض كلها، بحيث يغدو الدين غريبًا في زمن من الأزمنة، في بقاع الأرض كلها، كما حدث قبل بعثة النبي ﷺ.

وهذا يكون في أمته ﷺ بعد عهد عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقبل الساعة.

وقد توجد غربة بعض الشرائع دون بعض، في بعض البلدان، ويكون بعضها الآخر ظاهرًا معروفًا.

وقد يحدث لبعض الشرائع غربة زمان، بحيث تكاد تندرس، ثم يحييها الله بالمجدِّدين، بعد ما تغرَّبت في الأرض كلها.

أما أن تستحكم الغربة؛ وتعم الجاهلية الأرض كلها، فهذا لا يكون؛ لذا وعد الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بأنه لا تزال في هذه الأمة طائفة ظاهرة منصورة، لا يضرهم مَن خذلهم، ولا مَن خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس.

❍ ❍ ❍

الغرباء الأوَّلون

توطئة:

كانت البشرية قبل مبعث النبي ﷺ تعيش مرحلة من أحط مراحل التاريخ البشري في شؤونها الدينية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وتعاني من فوضى ضاربة، لا حدَّ لها.

وقد سيطر عليها الروح الجاهلي، المتَّسم بالهوى والجهل والنقص والتحيز والتعسف.

وغاب تأثير الديانات السماوية عن الوجود- أو كاد- حيث دخل هذه الديانات من التبديل والتغيير ما جعلها تفقد أهميتها- باعتبارها رسالة الله إلى خلقه- وانشغل أهلها بالصراعات العقدية النظرية، التي كان سببها دخول التأثيرات البشرية على هذه الأديان، حتى أدَّى ذلك إلى الحروب الطاحنة بينهم، ومَن بقي منهم- ممن لم يحرِّف ولم يبدِّل- قليل نادر، أدرك أن لا مكان له في تيار الحياة المضطرب، فآثر العزلة والخلوة؛ يأسًا من الإصلاح، وطمعًا في السلامة والنجاة، **وقد أشار النبيُّ ﷺ إلى عموم هذا الفساد لجميع الأجناس، وجميع المجالات، بلا استثناء:**

فعن عِياض بن حِمار المُجَاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ قال ذاتَ يوم في خطبته: «**أَلَا إن ربي أمرني أن أعلِّمكم ما جهلتم مما علَّمني يومي هذا؛ كلُّ مال نحلتُه[1] عبدًا حلالٌ، وإني خلقتُ عبادي حُنفاءَ[2] كلَّهم، وإنهم أتتهم الشياطينُ**

(١) أي: أعطيته. ينظر: «النهاية» (٥/ ٢٩).

(٢) أي: مائلين عن الشرك إلى التوحيد، مستقيمين على الفطرة السليمة. ينظر: «النهاية» (١/ ٤٥١).

فاجْتالتهم عن دينهم[(١)]، وحرَّمتْ عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أُنْزِل به سلطانًا، وإن اللهَ نظر إلى أهل الأرض فمقتهم[(٢)]: عربَهم وعجمَهم، إِلَّا بقايا من أهل الكتاب...»[(٣)].

والحديث يشير إلى انحراف الحياة البشرية عمومًا، وخاصة في الجوانب الآتية:

١- **انحراف الأوضاع الدينية**، سواء بردَّة الناس عن الدين، أو عدم دخولهم فيه أصلًا، أو بتحريف الديانات السماوية وتبديلها، وذلك في قوله: «**وإنهم أتتهم الشياطينُ فاجْتالتهم عن دينهم..**».

ويصرِّح بجانب مهم من جوانب هذا الانحراف، وهو الشرك بالله ما لم ينزِّل به سلطانًا، وقد كانت البشرية تعبد آلهة شتَّى مع الله أو من دون الله، مثل: الطَّوطَم[(٤)]، والشمس، والقمر، والملائكة، والجن، والنار، والكواكب، والأشجار، والأحجار، والأنبياء، والصالحين.. إلخ.

٢- **انحراف الأوضاع التشريعية**؛ حيث نبذوا شريعة الله وراءهم ظِهريًّا، واخترعوا من عند أنفسهم أديانًا، وشرائع لم يأذن بها الله، فكانوا يحرِّمون على أنفسهم أنواعًا من الأموال، والأنعام؛ كالبَحيرة، والسَّائبة، والوَصيلة، والحامي[(٥)]،

---

(١) اجتالتهم: استخفتهم، فجالوا معهم في الضلال. ينظر: «النهاية» (١/ ٣١٧).

(٢) المقت: أشد البغض. ينظر: «النهاية» (٤/ ٣٤٦).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٣٣٨-١٧٣٤٠، ١٧٤٨٤، ١٧٤٨٥)، ومسلم (٢٨٦٥)، وابن حبان (٦٥٣، ٦٥٤)، وابن منده في «التوحيد» (٦٥- رسالة ماجستير بالآلة الكاتبة، بتحقيق الأخ محمد الوهيبي)، والبيهقي (٩/ ٢٠)، واختصر البيهقي أوله وآخره، وزاد ابن منده- والرواية الثانية عند ابن حبان نحوه-: «**نظرَ إلى أهل الأرض قبل أن يبعثني**».

(٤) معبود من الحيوانات، أو النباتات، أو الأشياء المادية، أو الظاهرات الطبيعية. ينظر: «الموسوعة العربية الميسرة» (ص١١٦٦).

(٥) **البَحيرة**- بفتح الباء-: التي تُقطع أذنها إذا ولدت عددًا من البطون، **والسَّائبة**: التي تُترك للأصنام، **والوَصيلة**: التي تتصل ولادتها بأنثى بعد أنثى، **والحامي**: الذكر من الإبل إذا وُلد من صلبه عدد من الإبل. ينظر: «النهاية» (١/ ١٠٠)، (٢/ ٤٣١)، (٥/ ١٩٢).

ويندرونها لآلهتهم المدَّعاة، ولهذا قال هنا: «**كلُّ مال نحلتُه عبدًا حلالٌ**..». وقال: «**وحرَّمتْ عليهم ما أحللتُ لهم**».

٣- فساد المصلحين من حملة الأديان السماوية، وممالأتهم للقوم على ضلالهم، وهذا يقطع دابر كل أمل في الإصلاح، ويدفع كل احتمال لتعديل أحوال الحياة الإنسانية أو تحسينها.

ومهما يكن من انحراف الناس، وإيغالهم في الفساد، ومجانبتهم سبل الهداية؛ فإن وجود أولي بقية ينهون عن الفساد في الأرض، ويعلنون دعوة الحق صريحة في وضح النهار، دون تردد، ولا تلجلج، ولا هيبة من أحد؛ يعني تحقيق انتصار لهم في صورة من الصور، فهي مداولة بين الحق والباطل، وصراع بين الإسلام والكفر: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

لكن حين تخلو الحياة من هؤلاء- أو تكاد- فلا تجد إلا أفرادًا منعزلين عن الحياة، والتأثير فيها، ومدافعة انحرافاتها، ومنازلة أرباب الباطل وسدنته.. حين يقع هذا تحتاج البشرية إلى رسالة جديدة تحمل دين الله بقوة، وتقاتل في سبيله.. وهكذا كان.

وإلى هذا المعنى يشير قوله ﷺ: «**وإن اللهَ نظر إلى أهل الأرض فمقتهم: عربَهم وعجمَهم، إلَّا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتُك لأَبْتَلِيَكَ وأبتليَ بك... وأنزلتُ عليك كتابًا لا يغسلُهُ الماءُ... وإن اللهَ أمرني أن أحرِّق قريشًا...**»[١].

وإذا كانت الأمم الموجودة على ظهر الأرض كلها بهذه الصورة؛ فإن الأمة العربية كان لها نصيب من ذلك؛ فقد ابتُليت بانحطاط شديد، وجهل عريض، ووثنية مستشرية، وأمراض خُلقية واجتماعية متمكِّنة، وفوضى سياسية وتشريعية، ومن ثَمَّ قلَّ شأنهم، وصاروا يعيشون على هامش التاريخ، ولا يعدون في أحسن الأحوال أن يكونوا تابعين أذلة للدولة الفارسية أو الرومانية.

وقد امتلأت قلوبهم بتعظيم تراث الآباء والأجداد، واتِّباع ما كانوا عليه،

---

(١) جزء من حديث عِياض بن حِمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم قريبًا.

مهما يكن فيه من الزَّيْغ والانحراف والضلال، ومن ثَمَّ عبدوا الأصنام، فكان لكل قبيلة صنم: فكان لهُذيل بن مُدْركة: سُوَاع، ولكلب: وَد، ولمَذْحِج: يَغُوث، ولخَيْوان: يَعُوق، ولحِمْير: نَسْر، وكانت خزاعة وقريش تعبد إِساف ونائلة، وهما رجل وامرأة من جُرْهُم فَجَرَا في الكعبة، فمُسخا، فعبدوهما!! وكانت مناة على ساحل البحر، تعظمها العرب كافة، والأوس والخزرج خاصة، وكانت اللَّات في ثَقِيف، وكانت العُزَّى فوق ذات عِرْق، وكانت أعظم الأصنام عند قريش(١).

وإلى جنب هذه الأصنام الرئيسة يوجد عدد لا يُحصى كثرة من الأصنام الصغيرة والمؤقتة.

روى البخاري عن أبي رجاء العُطاردي قال: «كنا نعبدُ الحَجَرَ، فإذا وجدنا حَجَرًا هو أَخْيَرُ منه ألقيناه وأخذنا الآخر، فإذا لم نجد حَجَرًا جمعنا جُثْوَة من تراب، ثم جئنا بالشاة فحلبناهُ عليه، ثم طفنا به»(٢)!!

وقد حالت هذه الوثنية الممقوتة بين العرب وبين معرفة الله وتعظيمه وتوقيره، والإيمان به وباليوم الآخر، وأُشربت قلوبهم تعظيم هذه الموروثات السخيفة، وإن زعموا أنها لا تعدو أن تكون وسائط بينهم وبين الله، وقد استأثرت هذه الآلهة المزعومة بقلوبهم وأعمالهم وتصرفاتهم وجميع جوانب حياتهم، وضعف شأن الله في نفوسهم: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمۡ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡۗ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ١٣٦﴾ [الأنعام: ١٣٦].

وحتى البقية الباقية من دين إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أصابها التحريف والتغيير

---

(١) ينظر أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ذلك في «الأصنام» لهشام بن محمد بن السائب الكَلْبي (ص٩- ١٩)، و«صحيح البخاري» (٤٩٢٠)، و«أخبار مكة» للفاكهي (٥/ ١٣٩)، و«تفسير القرطبي» (١٨/ ٣٠٧- ٣٠٩)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٢٠٦- ٢٢٠)، و«تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٣٤- ٢٣٥)، و«بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب» لمحمود شكري الألوسي (٢/ ١٩٤- ٢٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٧٦).

والتبديل، فصار الحج موسمًا للمفاخرة والمنافرة والمباهاة، وتحولت بقايا المعتقدات الحنيفية إلى صورة باهتة واهنة ضعيفة... وأُلصق بها من الخرافات والأساطير ما مسخها مسخًا، وقطعها عن أصلها الذي تنتسب إليه قطعًا.

وفي هذه البيئة الفاسدة المغرقة في الوثنية، كان يوجد الفرد بعد الفرد من الحُنَفاء الذين يرفضون عبادة الأصنام، وما يتعلَّق بها من الأحكام والنحائر وغيرها.

ومن هؤلاء: زيد بن عَمرَو بن نُفيل، وكان لا يذبح للأَنْصاب، ولا يأكل الميتة والدم، وكان يقول[1]:

أربًّا واحدًا أم ألفَ ربٍّ؟ ... أَدِينُ إذا تُقُسِّمتِ الأُمورُ؟
عزلتُ اللَّاتَ والعُزَّى جميعًا ... كذلك يفعلُ الجَلْدُ الصبورُ
فلا عُزَّى أَدِينُ ولا ابنتيها ... ولا صنَمَيْ بني عمرو أزورُ
ولا هُبَلًا أَدِينُ، وكان ربًّا ... لنا في الدهر إذ حِلمي يسيرُ
ولكنْ أعبدُ الرحمنَ ربِّي ... ليغفرَ ذنبيَ الربُّ الغفورُ

وكان يقول[2]:

عُذْتُ بما عاذ به إبراهيمُ ... مستقبلَ الكعبة وهو قائمُ
أنفي لك اللهمَّ عانٍ راغمُ ... مهما تُجَشِّمْنِي فإني جاشمُ

إنها صورة المسلم الحق المرغمِ أنفه لله، الراضي قضاءَ الله فيه، الراجي ربَّه ما يحب، الحذرِ منه ما يخاف.

ولكن مثل هذا الرجل كان غريبًا في الجاهلية أشد الغربة، وأمثاله في الجاهلية قليل.

---

(١) الأبيات بزيادة ونقص وتقديم وتأخير في «الأصنام» لابن الكلبي (ص٢٢)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (٣/ ١٢٥)، و«نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب» لابن سعيد الأندلسي (١/ ٣٦٤)، و«البداية والنهاية» (٣/ ٣٢٨)، و«بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب» لمحمود شكري الألوسي (٢/ ٢٤٩).

(٢) ينظر: «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (٣/ ١٢٤).

عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن النبيَّ ﷺ لقي زيدَ بنَ عَمرو بن نُفيل بأسفل بَلْدَحَ[1]، قبل أن يَنْزِلَ على النبي ﷺ الوحيُ، فقُدِّمت إلى النبي ﷺ سُفرةٌ، فأَبَى أن يأكل منها، ثم قال زيدٌ: إني لستُ آكلُ مما تذبحون على أنصابكم، ولا آكلُ إلا ما ذُكر اسمُ الله عليه. وأن زيدَ بنَ عمرو كان يعيبُ على قريش ذبائحهم، ويقولُ: الشاةُ خلقها اللهُ، وأنزل لها من السماء الماءَ، وأنبت لها من الأرض، ثم تذبحونها على غير اسم الله؟! إنكارًا لذلك وإعظامًا له.

قال موسى: حدَّثني سالمُ بنُ عبد الله[2]- ولا أعلمه إلا تحدَّث به عن ابن عمر- أن زيدَ بنَ عَمرو بن نُفيل خرج إلى الشام يسأل عن الدِّين ويَتْبَعُه، فلقي عالمًا من اليهود، فسأله عن دينهم، فقال: إني لَعَلِّي أن أدينَ دينكم، فأَخْبِرْني. فقال: لا تكونُ على ديننا حتى تأخذَ بنصيبك من غضب الله! قال زيدٌ: ما أفرُّ إلا من غضب الله، ولا أحملُ من غضب الله شيئًا أبدًا وأنا أستطيعُه، فهل تدلُّني على غيره؟ قال: ما أعلمه إلا أن يكون حَنِيفًا. قال زيدٌ: وما الحَنِيفُ؟ قال: دينُ إبراهيمَ، لم يكن يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا يعبدُ إلا اللهَ.

فخرج زيدٌ، فلقي عالمًا من النصارى، فذكر مثله، فقال: لن تكونَ على ديننا حتى تأخذَ بنصيبك من لعنة الله! قال: ما أفرُّ إلا من لعنة الله، ولا أحملُ من لعنة الله، ولا من غضبه شيئًا أبدًا وأنا أستطيعُ، فهل تدُلُّني على غيره؟ قال: ما أعلمُه إلا أن يكون حَنِيفًا، قال: وما الحَنِيفُ؟ قال: دينُ إبراهيمَ، لم يكن يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا يعبدُ إِلَّا اللهَ. فلما رأى زيدٌ قولَهم في إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ خرجَ، فلما بَرَزَ رفعَ يديه فقال: اللهمَّ أني أشهدُك أني على دين إبراهيمَ.

وقال اللَّيثُ: كتب إليَّ هشامٌ، عن أبيه[3]، عن أسماءَ بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

---

(١) بَلْدَح- بفتح الباء، وسكون اللام، وفتح الدال، وآخره حاء مهملة-: واد في طريق التنعيم. ينظر: «معجم البلدان» (١/ ٤٨٠)، و«فتح الباري» (٧/ ١٤٣).

(٢) موسى هو: ابن عقبة، الإمام الفقيه، صاحب المغازي، وسالم هو: ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

(٣) اللَّيث هو: ابن سعد، الإمام الثقة الفقيه المشهور، وهشام هو: ابن عُروة بن الزُّبير بن العوَّام: ثقة ثبت فقيه، وأبوه هو: عُروة بن الزُّبير المدني: ثقة ثبت فقيه مشهور.

قالت: «رأيتُ زيدَ بنَ عَمرو بن نُفيل قائمًا مسندًا ظهره إلى الكعبة يقول: يا معاشرَ قريش، والله، ما منكم على دين إبراهيمَ غيري! وكان يحيي الموءودة؛ يقول للرجل إذا أراد أن يقتل ابنته: لا تقتلها، أنا أَكْفِيكَها مَؤُنَتها. فيأخذها، فإذا ترعرعت قال لأبيها: إن شئتَ دفعتُها إليك، وإن شئتَ كفيتُك مَؤُنَتها»[1].

هنا يلتقي التوحيد الصحيح مع الحقوق الإنسانية، وتحقّق الغربة لهذا المؤمن مع انغماسه في حماية الضعفاء مسلوبي الحقوق من الأطفال والنساء والمغتربين.

ولم يكن زيد بن عَمرو بن نُفيل وحيدًا في العرب؛ بل كان له نظراء قلائل من الحنفاء المجانبين للشرك[2]، كما كان يوجد من اليهود والنصارى بقايا متمسكون بدينهم، كما أشار إليه حديث عِياض بن حِمار رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ المتقدِّم[3].

ولكن هؤلاء وأولئك كانوا غرباء- بمعنى الغربة- في عالم مريج مضطرب منحل، فكانت بعثة محمد ﷺ انتصارًا للحق الذي يحملون، وانتصارًا للمؤمنين

(١) أخرجه ابن سعد (٣/ ٣٨٠)، وأحمد (٥٣٦٩)، والبخاري (٣٨٢٦- ٣٨٢٨، ٥٤٩٩)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٤٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٣١، ٨١٣٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣١٦٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٢٠- ١٢٣).

وله شواهد: عن زيد بن حارثة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. أخرجه البزار (١٣٣١)، وأبو يعلى (٧٢١٢)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٦٦٣)، وابن منده في «التوحيد» (١/ ٣٢٣)، والحاكم (٣/ ٢١٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٢٤)، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وعن ابنه سعيد بن زيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. أخرجه أحمد (١٦٤٨)، والبزار (١٢٦٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٢٤). وينظر: «طبقات ابن سعد» (٣/ ٣٧٩)، و«البداية والنهاية» (٣/ ٣١٦)، و«هدي الساري» (ص٥١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢١)، و«فتح الباري» (٧/ ١٤٤)، و«تغليق التعليق» (٤/ ٨٢)، وفي هذه الشواهد فوائد عديدة، منها ثبوت إيمانه والشهادة له بالخير.

(٢) ينظر أسماءهم وأخبارهم في «المنمق» لابن حبيب (ص١٧٥)، و«المعارف» لابن قتيبة (ص٥٨- ٦٣)، و«بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب» (٢/ ٢٤- ٢٨٦)- وهو أوفاها- و«الشعراء الحنفاء» للدكتور أحمد جمال العمري (ص٨٥- ١١٠).

(٣) تقدم (ص ٤١- ٤٢).

المضطهدين من أصحاب الكتابين وغيرهم، وانتصارًا للرسل جميعًا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وهذا جزء من معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴿٥١﴾﴾ [غافر: ٥١].

ولما بُعث ﷺ في قلب جزيرة العرب- على فَتْرة من الرسل وانتشار للجاهلية- كان فردًا وحيدًا، يقف هو في صف، وتقف الجاهلية كلها في الصف الآخر، فكان غريبًا فردًا غربة مطلقة، ولكن الفرق الكبير بين غربته ﷺ وبين غربة الحنفاء وبقايا أهل الكتاب، أن هؤلاء- كما سمَّاهم في الحديث-: «**بقايا**»، فهم كأشعة الشمس الصفراء الباهتة قُبيل غروبها، تكونها في أعالي النخيل والأبنية، لحظات يسيرة ثم تزول!

أما محمد ﷺ فهو وإن كان أول أمره غريبًا، إلا أنه طليعة ميمونة للخير الكثير، والنصر المؤزَّر للحق والإسلام، فهو كأشعة الشمس المشرقة حين طلوعها، تحمل معنى النماء والحياة والتجدُّد والبُشرى، وما هي إلا لحظات حتى يملأ الخوافق ضوؤها.

ولهذا كان أولئك الموحِّدون في الجاهلية مستسلمين للأمر الواقع، مستيئسين من الإصلاح، غاية ما يفعل أحدهم أن يحفظ نفسه من عوائد الجاهلية وشرائعها وعقائدها، أو أن يلقي بكلمة عابرة في مجتمع أو ناد، أو أن يدفع غائلة يستطيع دفعها عن مظلوم، ولم يكن هذا منهجًا لهم، ولم يدُر في أخلادهم أن يعلنوا دعوة توحيدية يصدعون بها بين ظهراني قومهم، أو يحملوا مشروعًا إصلاحيًّا تغييريًّا؛ لأن اللحظة التي كانوا فيها لا تحتوي على وسائل نجاح لمثل هذا الحلم الذي لا بدَّ أنه كان يداعب خيالهم!

وليس يعيبهم هذا؛ بل إن كل قارئ لأخبارهم وسيرهم وأشعارهم، يحس بالإكبار والتقدير العظيم لهذا الروح المتطلِّع الباحث عن الحق من وراء حجب الزمان والمكان، المتمرِّد على قيود البيئة الجاهلية ومألوفاتها، وكفاهم ذلك فخرًا.

أما مهمة الإصلاح الجذري للحياة البشرية؛ فكانت تحتاج إلى رسالة جديدة، وإلى شباب مضحٍ يحمل هَم الدعوة، ويتفانى في سبيل ما يعتقد، وتحتاج إلى قيادة خاصة فذة، مستجمعة للصفات المطلوبة كافة.

وكانت هذه القيادة هي شخص محمد ﷺ، ثم أكابر صحابته رضي الله عنهم، وكان هذا الشباب هم الجيل الفريد من الصحابة الذين تربَّوْا على يدي رسول الله ﷺ.

○○○

أسباب الغربة الأولى

إن أي دعوة جادة تنشأ غريبة على مجتمعها، غير مألوفة لديه؛ ولذلك تواجه الاستغراب والتوجس والشك؛ بل والرد والرفض والاستنكار.

وكلما بَعُدت الشُّقة وعَظُم الفرق بين الحال التي يعيشها هذا المجتمع- عقيدة وسلوكًا وتشريعًا- وبين الصورة المتكاملة الجذرية التي جاءت بها هذه الدعوة الجديدة؛ كان ذلك أدعى إلى عِظَم المواجهة، وضراوة الحرب، وشدة النفور.

ولو تصورنا الحال التي كانت تعيشها الجاهلية العربية الأولى التي بُعث فيها النبي ﷺ، ومدى تغلغل الفساد والهوى والانحراف العقدي والتشريعي والسلوكي فيها.. وتعارُف الناس على الأوضاع والمعتقدات الوثنية، وبناء حياتهم وتصرفاتهم كافة- حضرًا وسفرًا، فعلًا وتركًا- على هذه المعتقدات والتصورات..

ثم تصورنا الدعوة التي يحملها المصطفى ﷺ من لدن ربه عَزَّوَجَلَّ، وما فيها من الكمال والجمال والنقاء والتطهر والتوحيد، ورد الأمور كلها لله عَزَّوَجَلَّ، ورفض الآلهة المدَّعاة، وتسفيه أحلام عابديها على مدار الزمان، وإعادتها إلى أوضاعها الطبيعية: أحجارًا أو أشجارًا أو تماثيل؛ لا تسمع ولا تبصر، ولا تنفع ولا تضر... ونبذ المعتقدات الضالة المتعلِّقة بالملائكة أو بالجن، والمتأصِّلة في عقلية الرجل العربي، وتغيير الشعائر والمناسك والتشريعات والعوائد الاجتماعية والقبلية والدينية التي تسيطر على هذه البيئة..

لو تصورنا هذه إلى جنب تلك في كل مجالات الحياة، والاعتقادات التي جاء الإسلام لتغييرها، وإعادتها إلى أصولها الصحيحة؛ لأدركنا طبيعة المعركة وعمقها التي كان لا بد أن تثور وتدور بين هذا الوضع الثابت المستقر الموروث، وبين هذه الدعوة الجديدة الناشئة.

وهذا الأمر وحده- وهو الفرق الشاسع بين صورة الجاهلية المهلهلة المظلمة المضطربة، وبين الحقيقة الناصعة القوية التي جاء بها الإسلام- كافٍ في تعليل الغربة الأولى التي كابدها النبيُّ ﷺ في مطلع الدعوة.. واستمرت آثارها فترة ليست بالقصيرة من عمر الدعوة الأولى، بل وبقي جزء منها لا يبارح إلى نهاية الحياة، كالفخر بالحسب، والطعن في النسب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة على الأموات.

ولكن ثمة بعض الأسباب التفصيلية التي يحسن ذكرها لأهميتها في تفسير هذه الغربة:

أولًا: ضعف تأثير النبوات في جزيرة العرب:

حيث لم يبعث إليهم نبيٌّ قبل نبينا محمد ﷺ برسالته العامة الخاتمة، كما أخبر الله تعالى عن ذلك في كتابه حيث يقول: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣﴾﴾ [السجدة: ٣]، ويقول: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ﴿٦﴾﴾ [يس: ٦].

قال ابن جُريج: «لم يأتهم ولا آباءهم، لم يأت العربَ رسولٌ من الله عَزَّوَجَلَّ»[(١)].

وورد نحو هذا المعنى عن قتادة[(٢)].

وقال تعالى مبيِّنًا نفي إنزال الكتب عليهم، أو إرسال الرسل إليهم: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴿٤٤﴾﴾ [سبأ: ٤٤].

---

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٥٣٧)، ونسبه إلى ابن المنذر.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ١٥٠)، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٤٢) إلى عبد بن حُميد، وابن المنذر.

أما الجمع بين هذه الآيات، وبين قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ٢٤﴾ [فاطر: ٢٤]؛ فقد اختلفوا فيه، والذي يظهر أن الآيات المثبتة هنا على ظاهرها في نفي مجيء الرسل، ونزول الكتب على جنس العرب، وأن قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ﴾؛ يعني أمة من الأمم الأخرى غير الأمة التي بُعثت فيها يا محمد؛ لأنه ذكر إرساله ﷺ بالحق بشيرًا ونذيرًا في العرب، ثم بيَّن أن هذه سنته تعالى في خلقه؛ أن يبعث فيها نذيرًا ينذرها، إلا هذه العرب، فبعثناك فيهم، والله أعلم[(١)].

ومهما يكن معنى هذه الآيات؛ فإن العرب الذين بُعث فيهم النبي ﷺ، لم يكونوا يدينون بدين، ولا يدرسون كتابًا من الكتب السماوية، كما كانت تفعل اليهود والنصارى، ولهذا احتج الله عليهم ببعثة محمد ﷺ، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٥٥ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمۡ لَغَٰفِلِينَ ١٥٦ أَوۡ تَقُولُواْ لَوۡ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمۡۚ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنۡهَاۗ سَنَجۡزِي ٱلَّذِينَ يَصۡدِفُونَ عَنۡ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصۡدِفُونَ ١٥٧﴾ [الأنعام: ١٥٥- ١٥٧].

وأما الآثار التي وصلت إلى أجدادهم من تراث إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، ومَن تلاه من الأنبياء والرسل، فقد تحولت إلى رسوم حائلة دارسة، ليس فيها إلا إغراء العرب بالتمسك بما هم عليه، بزعم أنهم على إرث من أبيهم إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، والأنبياء بعده، حتى إن إبراهيم وإسماعيل عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ قد صورهما العرب بصورة المؤيِّدين للعوائد والرسوم الجاهلية الوثنية؛ فعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا قال: إن رسولَ الله ﷺ لما قدم أَبَى أن يدخل البيتَ وفيه الآلهةُ، فأمر بها فأُخرجت، فأخرجوا صورةَ إبراهيمَ وإسماعيلَ في أيديهما الأزلامُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**قاتلهم الله! أما والله**

---

(١) ينظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٤٩٧)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٤٢، ٥٥٢)، و«روح المعاني» (١١/ ١١٧- ١١٩).

قد علموا أنهما لم يستقسما بها قطُّ». فدخل البيتَ فكبَّر في نواحيه، ولم يصلِّ فيه[1].

وجاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طريق أخرى، وفيه: «وجد فيه صورةَ إبراهيمَ، وصورةَ مريمَ..»[2].

أما قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ولم يصلِّ فيه» فالمرجَّح في ذلك رواية ابن عمر عن بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأنه كان مع النبي ﷺ في الموقف نفسه، وقد أثبت صلاة النبي ﷺ داخل الكعبة[3].

بل أدهى من ذلك أن البيت- الذي هو رمز التوحيد، ومقصد الأنبياء جميعًا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- صار في عُرف الوثنية العربية بيتًا للأصنام والأنصاب، حتى إنه كان حوله ثلاثمائة وستون صنمًا!

عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: دخل النبيُّ ﷺ مكةَ يومَ الفتح، وحول البيت ستونَ وثلاثمائة نُصُب، فجعل يطعنها بعود في يده، ويقولُ: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴿٤٩﴾﴾ [سبأ: ٤٩]»[4].

لقد كان شعور العرب بأنهم ورثة دين إبراهيم، وحفظة مناسكه، وسَدَنة البيت العَتِيق؛ يجعلهم أبعد عن قبول الدعوة والانصياع للحق؛ لوجود هذه الشبهة الواهية لديهم.

كما كان لتغلغل المعتقدات الوثنية في حياتهم وعقولهم، وسيطرتها على تفكيرهم؛ أثر عظيم في تصلبهم أمام الحق، وإبائهم الانقياد والإذعان لدعوته، هذا فضلًا عن أن طبيعة النفس البشرية حين لا تدين بدين سماوي؛ فإنها تبتعد عن

(١) أخرجه أحمد (٣٠٩٣، ٣٤٥٥)، والبخاري (١٦٠١، ٣٣٥٢، ٤٢٨٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٥٠٨)، والبخاري (٣٣٥١).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٩٩)، ومسلم (١٣٢٩).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٧٥٢)، وأحمد (٣٥٨٤)، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ١٢١)، والبخاري (٢٤٧٨، ٤٢٨٧، ٤٧٢٠)، ومسلم (١٧٨١)، والترمذي (٣١٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٣٣)، وأبو يعلى (٤٩٦٧)، وابن حبان (٥٨٦٢)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

التجريد والصفاء العقدي، وتميل إلى التجسيم المادي الحسِّي.

ولذلك بذل عُبَّاد الأصنام نفوسهم وأموالهم وأبناءهم دونها وهم يشاهدون مصارع إخوانهم وما حلَّ بهم، ولا يزيدهم ذلك إلا حبًّا لها وتعظيمًا، ويوصي بعضهم بعضًا بالصبر عليها، وتحمُّل أنواع المكاره في نصرتها وعبادتها، وهم يسمعون أخبار الأمم التي فُتنت بعبادتها وما حل بهم من عاجل العقوبات(١).

وما أبلغ وصف الإمام أبي إسحاق الشَّاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ لموقف العرب من دعوة التوحيد حين قال: «وذلك أن الرسول ﷺ بعثه الله تعالى على حين فترة من الرسل، وفي جاهلية جهلاء، لا تعرف من الحق رسمًا، ولا تقيم به في مقاطع الحقوق حكمًا، بل كانت تنتحل ما وجدت عليه آباءها، وما استحسنته أسلافها؛ من الآراء المنحرفة، والنِّحَل المخترعة، والمذاهب المبتدعة، فحين قام فيهم ﷺ بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا؛ فسرعان ما عارضوا معروفه بالنُّكْر، وغيَّروا في وجه صوابه بالإفك، ونسبوا إليه- إذ خالفهم في الشِّرْعة، ونابذهم في النِّحْلة- كل مُحال، ورموه بأنواع البهتان:

فتارةً يرمونه بالكذب، وهو الصادق المصدوق، الذي لم يجرِّبوا عليه قطُّ خبرًا بخلاف مَخْبَره.

وآونةً يتهمونه بالسِّحْر، وفي علمهم أنه لم يكن من أهله، ولا ممن يدَّعيه.

وكرَّةً يقولون: إنه مجنون، مع تحقُّقهم بكمال عقله، وبراءته من مسِّ الشيطان وخَبَله.

وإذا دعاهم إلى عبادة المعبود بحقٍّ وحده لا شريك له، قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [ص: ٥]. مع الإقرار بمقتضى هذه الدعوة الصادقة: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وإذا أنذرهم بطشةَ يوم القيامة، أنكروا ما يشاهدون من الأدلة على إمكانه، وقالوا: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ۝٣﴾ [ق: ٣].

---

(١) ينظر: «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» (٢/ ٢٢٥).

وإذا خوَّفهم نقمةَ الله، قالوا: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾ [الأنفال: ٣٢]؛ اعتراضًا على صحة ما أخبرهم به مما هو كائن لا محالة.

وإذا جاءهم بآية خارقة، افترقوا في الضلالة على فرق، واخترقوا فيها- بمجرد العناد- ما لا يقبله أهل التَّهَدِّي إلى التفرقة بين الحق والباطل..

فكذلك كانوا مع النبي ﷺ؛ فأنكروا ما توقَّعوا معه زوال ما بأيديهم؛ لأنه خرج عن معتادهم، وأتى بخلاف ما كانوا عليه من كفرهم وضلالهم، حتى أرادوا أن يستنزلوه على وجه السياسة في زعمهم، ليوقعوا بينهم وبينه الموافقة، ولو في بعض الأوقات، أو في بعض الأحوال، أو على بعض الوجوه، ويقنعوا بذلك؛ ليقف لهم بتلك الموافقة واهي بنائهم، فأَبَى ﷺ إِلَّا الثبوت على محض الحق، والمحافظة على خالص الصواب، وأنزل الله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾...﴾ إلى آخر السورة [الكافرون: ١- ٢].

فنصبوا له عند ذلك حرب العداوة، ورموه بسهام القطيعة، وصار أهل السِّلْم كلهم حربًا عليه، عاد الولي الحَمِيم عليه كالعذاب الأليم، فأقربهم إليه نسبًا كان أبعد الناس عن موالاته؛ كأبي جهل وغيره، وألصقهم به رحمًا كانوا أقسى قلوبًا عليه!

فأي غربة توازي هذه الغربة؟!»[1].

ثانيًا: العصبية لتراث الآباء والأجداد:

ومن عادة المشركين والوثنيين: تقديس ما وجدوا عليه آباءهم، وتحريم المساس بشيء منه؛ إذ هو عندهم الشرع الأعظم، والمنهج الأقوم، الذي يعتبر مَن تردد في قبول شيء منه- بل مَن ردَّه، أو ردَّ بعضه- مسفِّهًا للسابقين، مزريًا بعقولهم، مستكبرًا عليهم، غير مؤدٍّ لحقوق البر الواجب لهم؛ فهو منسوب إلى

(١) ينظر: «الاعتصام» (١/ ١٩- ٢١).

عقوقهم، والسعي لإخمال ذكرهم.

ولهذا كان أكبر طاغوت تُحارَب به دعوات الرسل والأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، هو طاغوت التقليد والعادة المتَّبعة.

فهؤلاء قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يردُّون دعوته؛ لأنها ستلفتهم عما كان عليه آباؤهم، وتجعلهم أتباعًا لأصحاب الدعوة الجديدة، وهذا ما لا يطيقونه: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [يونس: ٧٨].

وهذا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ يخاطب قومه قائلًا: ﴿مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [الشعراء: ٧٠- ٧٤].

فحين يقهرهم بالحجة المفحمة المبينة عن سخف هذه الأُسطورة وتهافتها، وأنها لا تستند إلى عقل ولا نقل؛ يهربون إلى التعلُّل بالتقليد ومحاكاة الآباء والأجداد فحسب!

وعندئذٍ يعلن الداعية حقيقة الأمر، ويبيِّن أن الإسلام لا يقيم وزنًا للأعراف والعوائد الموروثة عن الآباء والأجداد، ما دامت مصادمة للحق مناقضة للوحي: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٥- ٧٧].

وهذا المسلك في الحيدة عن منهج الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ورفض المناقشة العقلية، ومقارعة الحجة بالحجة؛ ليس خاصًّا بهؤلاء، أو أولئك؛ بل هو دأب المشركين المعارضين لدين الله على مر الأجيال، فهم إذا دُعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب، وإلى ما جاء به النبي ﷺ من الحق والصواب؛ تلجلجوا، وقالوا: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٤]، ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وإذا استنكر عليهم الدُّعاة الأطهار المصلحون ولوغهم في الشهوات

وانهماكهم في الفواحش، وساءلوهم عن ذلك؛ قالوا: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨].

وما ذلك إلَّا لفقدانهم الحجة، وانقطاع المعذرة؛ إذ إنهم لا يستندون إلى عقل يهديهم، ولا كتاب يشهد لهم؛ ولذلك قال الله تعالى عنهم: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [لقمان: ٢٠- ٢١].

وبالجملة، فهذه هي القاعدة المطَّردة عند جميع الأقوام المكذِّبين لرسلهم، الرادِّين عليهم دعوتهم، مهما يكن فيها من النور والهُدى، يسجِّلها الله على كفار العرب- خاصة- وعلى المكذِّبين عامة: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴿٢١﴾ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الزخرف: ٢١- ٢٤].

وإنما أوقع المشركين في هذا التقليد الكافر، المهدر لعقولهم، المسقط لقيمتهم البشرية، استغلال الشيطان لفطرة مركوزة- أصلًا- في الإنسان، تدعوه إلى الوفاء للآباء والأجداد، وتربطه بتراثه وتاريخه، وهذا من أعظم وسائله في الكيد: أن يأتي الإنسان من قبل غريزة مطبوعة فيه من حب الشهوة والوطن والمال وغيرها.

عن سَبْرة بن أبي فاكِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إن الشيطانَ قعد لابن آدم بأَطْرُقه، فقعدَ له بطريق الإسلام، فقال: أتسلمُ وتذرُ دينَك، ودينَ آبائك وآباء أبيك؟ فعصاه، فأسلمَ، ثم قعدَ له بطريق الهجرة، فقال: أتهاجرُ وتَذَرُ أرضَك وسماءَك، وإنما مثلُ المهاجر كمثل الفرس في الطِّوَل**[1]**؟! فعصاه فهاجرَ، ثم قعدَ**

(١) الطِّوَل: الحبل الذي يُشَدُّ طرفه في وتد والآخر في يد الفرس.

له بطريق الجهاد، فقال: تجاهدُ! فهو جَهْدُ النفس والمال، فتقاتلُ، فتُقتلُ، فتُنكحُ المرأةُ، ويُقَسَّمُ المالُ؟! فعصاه فجاهدَ». فقال رسولُ الله ﷺ: **«فمَن فعلَ ذلك كان حقًّا على الله عَزَّوَجَلَّ أن يدخله الجنةَ، ومَن قُتل كان حقًّا على الله عَزَّوَجَلَّ أن يدخله الجنةَ، وإن غرق كان حقًّا على الله أن يدخله الجنةَ، أو وَقَصَتْهُ دابته[1] كان حقًّا على الله أن يدخله الجنةَ»**[2].

فالإغراء الملحوظ هنا هو مخاطبة الدوافع الفطرية للإنسان؛ فالتحذير من الإسلام لأنه مخالف لعوائد الأجداد، والتحذير من الهجرة لأنها خروج من الوطن الذي أقلَّت المهاجر أرضه، وأظلَّته سماؤه، وأشرقت عليه شمسه، والتحذير من الجهاد لأنه إنهاك النفس والمال، أو القتل وزهوق الروح.. والإنسان- بطبعه- يحب الحياة، ويحب المال، ويحب الولد.

---

(١) أي: سقط عنها فاندقت عنقه فمات. ينظر: «النهاية» (٥/ ٢١٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٥٩٥٨)، والنسائي (٦/ ٢١- ٢٢)، وابن حبان (٤٥٩٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩٤١) من طريق هاشم بن القاسم: حدَّثنا أبو عَقِيل عبد الله بن عَقِيل: حدَّثنا موسى ابن المسيَّب، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن سَبْرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وهاشم بن القاسم هو: أبو النضر اللَّيثي البغدادي: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣١٤).

وأبو عَقِيل، عبد الله بن عَقِيل الثقفي: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٢٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٣٤).

وموسى بن المسيَّب هو: أبو جعفر الكوفي البزار: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٧٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٨٨).

وسالم بن أبي الجَعْد الأشجعي: ثقة كثير الإرسال. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٣٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٧٩).

فالحديث بهذا الإسناد حسن، وقال الحافظ ابن حجر عن رواية النسائي: «إسناد حسن، إلا أن في إسناده اختلافًا». ينظر: «الإصابة» (٤/ ١٢٠)، ولم يتبيَّن لي وجه الاختلاف.

وقد رواه ابن أبي شيبة (١٩٣٢٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٠٤٣، ٢٦٧٥)، وفي «الجهاد» (١/ ١٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٦٥٥٨) من طريق محمد بن فُضيل، عن موسى بن المسيَّب، عن سالم بن أبي الجعد، به.

ولما بُعث النبي ﷺ كان من المعايب التي ألصقها به المشركون أنه يدعو إلى خلاف ما عهدوا عليه الآباء والأجداد، وبذلك نفَّروا منه العامة والدَّهْماء، وفرضوا على الدعوة نوعًا من الحصار المؤقَّت.

عن عُروة بن الزُّبير، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال[1]: قلتُ له: ما أكثرَ ما رأيتَ قريشًا أصابتْ من رسول الله ﷺ فيما كانت تُظْهِرُ من عداوته؟

قال: حضرتهم وقد اجتمعَ أشرافهم يومًا في الحِجْر، فذكروا رسولَ الله ﷺ، فقالوا: ما رأينا مثلَ ما صبرنا عليه من هذا الرجل قطُّ؛ سفَّه أحلامنا، وشتم آباءنا، وعاب ديننا، وفرَّق جماعتنا، وسبَّ آلهتنا.. لقد صبرنا منه على أمر عظيم. أو كما قالوا. قال: فبينما هم كذلك إذ طلع عليهم رسولُ الله ﷺ، فأقبل يمشي حتى استلمَ الرُّكنَ، ثم مرَّ بهم طائفًا بالبيت، فلما أن مرَّ بهم غمزوه ببعض ما يقولُ، قال: فعرفتُ ذلك في وجهه، ثم مضى، فلما مرَّ بهم الثانية غمزوه بمثلها، فعرفتُ ذلك في وجهه، ثم مضى، ثم مرَّ بهم الثالثة فغمزوه بمثلها، فقال: «**تسمعونَ يا معشرَ قريش، أما والذي نفسُ محمد بيده، لقد جئتكم بالذَّبْح!**». فأخذت القومَ كلمتُه، حتى ما منهم رجلٌ إلَّا كأنما على رأسه طائرٌ واقعٌ، حتى إن أشدَّهم فيه وَصاةً قبل ذلك ليَرْفَؤُهُ[2] بأحسن ما يجدُ من القول! حتى إنه ليقولُ: انصرفْ يا أبا القاسم، انصرفْ راشدًا، فوالله ما كنتَ جَهُولًا!

قال: فانصرف رسولُ الله ﷺ، حتى إذا كان الغدُ اجتمعوا في الحِجْر- وأنا معهم- فقال بعضهم لبعض: ذكرتم ما بلغ منكم، وما بلغكم عنه، حتى إذا بادأكم بما تكرهونَ تركتموه! فبينما هم في ذلك إذ طلع رسولُ الله ﷺ، فوثبوا إليه وثبةَ رجل واحد، فأحاطوا به يقولونَ له: أنت الذي تقولُ كذا وكذا؟ لما كان يبلغهم عنه من عيب آلهتهم ودينهم، قال: فيقولُ رسولُ الله ﷺ: «**نعم، أنا الذي أقولُ ذلك**». قال: فلقد رأيتُ رجلًا منهم أخذ بمجمع ردائه. قال: وقام أبو بكر الصِّدِّيق

---

(١) أي: عروة بن الزُّبير.

(٢) أي: ليسكِّنه ويرفق به.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دونه يقول وهو يبكي: أتقتلون رجلًا أن يقول: ربِّي اللهُ؟ ثم انصرفوا عنه، فإنه ذلك لأشدُّ ما رأيتُ قريشًا بلغت منه قطُّ(1).

ثالثًا: موقف أهل الكتاب المساند للوثنية:

ومما ضاعف المتاعب التي لاقاها الداعية الأول ﷺ وأتباعه المؤمنون؛ أن البيئة التي بُعث فيها كانت على صلة ما ببعض أهل الكتاب من اليهود والنصارى، الذين شَرِقوا بالدعوة، وناصبوها العداء، وكان العرب ينظرون إليهم نظرة إعجاب وإكبار؛ لأنهم أهل كتاب وعلم.

وإذا كانت بيئة العرب الوثنية مستعدِّة أصلًا لمواجهة دعوة التوحيد ومحاربتها، فإنها قد وجدت في موقف أهل الكتاب الرافض للدعوة مستندًا

(1) أخرجه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص٢٢٩)، وهو في «السيرة» لابن هشام (١/ ٣٠٩)- ومن طريقه أحمد (٧٠٣٦)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٣٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٧٥)- من طريق يحيى بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومحمد بن إسحاق هو صاحب «السيرة»: صدوق إذا سلم من التدليس، وقد صرَّح بالتحديث هنا. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣- ٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨- ٤٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٤٤).

ويحيى بن عروة هو: ابن الزبير: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٥٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٥٤).

وأبوه: عروة بن الزبير: ثقة فقيه مشهور. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٨٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٩). فالحديث بهذا الإسناد حسن.

والحديث ثابت في «الصحيح» مختصرًا من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، عن عروة، به. أخرجه أحمد (٦٩٠٨)، والبخاري (٣٦٧٨، ٣٨٥٦، ٤٨١٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٧٥).

وله شواهد: عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٥٦١)، والبخاري تعليقًا (٤/ ٢٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٩٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»- كما في «تفسير ابن كثير» (٤/ ٧٧)- وابن حبان (٦٥٦٩)، والقَطِيعي في زوائده على «فضائل الصحابة» (٦٣٩)، وأبو نُعيم في «دلائل النبوة» (ص١٦٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧).

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٢١٨)، والبزار (٧٥٠٦، ٧٥٠٧)، وأبو يعلى (٣٦٩١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٥٩)، والحاكم (٣/ ٦٧)، والضياء في «الأحاديث المختارة» (٦/ ٢٢١) (٢٢٣٤).

شرعيًّا لهذه المقاومة.

فها هم أهل التوراة والإنجيل، وورثة الكتب السماوية ينكرون دعوة محمد ﷺ، ويردُّونها ويكذِّبونها، وهم أدرى منا بالدين وأعلم! وهذا كان مصدر تثبيت لموقف المشركين: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ ۝٦ مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ ۝٧﴾ [ص: ٦- ٧].

فمن عوامل الصبر على الآلهة في مواجهة الدعوة الجديدة؛ أنهم لم يسمعوا بما جاء به ﷺ في الملة الآخرة؛ وهي النصرانية، قاله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والسُّدِّي، ومحمد بن كعب القُرَظي، وقتادة، ومجاهد[(١)].

وهذا- فيما يظهر- مبني على شهادة من أهل الكتاب للمشركين ضد الرسول ﷺ، وإلَّا فما كان للعرب من علم بالكتب السماوية، وما فيها من الحقائق والأخبار.

ويؤكِّد هذا ما حكاه الله تعالى في موضع آخر من شهادة اليهود للوثنيين ضد الموحِّدين المؤمنين، قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ۝٥١ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَمَن يَلۡعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ۝٥٢﴾ [النساء: ٥١- ٥٢].

وذلك أن اليهود حصروا أنفسهم في خندق واحد مع مشركي العرب في الحرب الدائرة بينهم وبين الرسول ﷺ، وزكُّوا ديانة العرب الوثنية، وفضَّلوا أهلها على المؤمنين.

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لمَّا قدم كعبُ بن الأَشْرف مكةَ، قالت له قريش: أنت خيرُ أهل المدينة وسيِّدُهم؟ قال: نعم. قالوا: أَلَا ترى إلى هذا الصُّنْبُور المُنْبَتر من قومه يزعمُ أنه خيرٌ منَّا، ونحنُ أهلُ الحجيج، وأهلُ السِّدانة، وأهلُ السِّقاية؟ قال: أنتم خيرٌ منه. قال: فأُنزلت: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣]، وأُنزلت: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٣/ ١٢٦)، و«الدر المنثور» (٧/ ١٤٦).

وَٱلطَّٰغُوتِ ...﴾ إلى قوله: ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥١- ٥٢]»[١].

ومعنى ذلك أن الله وصف الذين أُوتوا نصيبًا من الكتب- من اليهود- بتعظيمهم غيرَ الله بالعبادة، والإذعان له بالطاعة في الكفر بالله ورسوله ومعصيتهما، وأنهم قالوا: إن أهل الكفر بالله أولى بالحق من أهل الإيمان به، وإن دين أهل التكذيب لله ولرسوله أعدل وأصوب من دين أهل التصديق.

وهذه صفة كعب بن الأَشْرف الذي انطلق إلى المشركين من كفار قريش فاستجاشهم على النبي ﷺ، وأمرهم أن يغزوه، وقال: إنَّا معكم على قتاله[٢].

وهكذا يقف المنحرفون من أتباع الديانات السماوية في صفِّ الوثنية الصريحة، مناوئين الإيمان؛ حسدًا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق، ولقد كانوا أولى الناس أن يتَّبعوا الكتاب، وينصروا الرسول، ويكفروا بالشرك، ولكن طبيعتهم الملتوية، وأطماعهم البعيدة، وأحقادهم المتمكِّنة؛ جعلتهم يدركون أن الحق ضدهم، وضد أهوائهم، وأنهم لا يمكن أن يعيشوا إِلَّا في مستنقعات الشرك والوثنية، ومن ثَمَّ أَدْلَوْا بهذه الشهادة الخطيرة!

وهذا هو موقفهم من الدعوة الإسلامية في هذا الزمان، وفي كل زمان،

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/ ١٣٣)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٨٨٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٧٣)، وابن حبان (٦٥٧٢) من طريق محمد بن أبي عدي، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وعزاه ابن كثير في «التفسير» (١/ ٥١٣)، والسيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٥٦٢) إلى الإمام أحمد مسندًا، ولم أجده في «المسند»- مسند ابن عباس- بعد البحث.

ومحمد بن أبي عدي هو: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٤١).

وداود هو: ابن أبي هند: ثقة متقن، كان يَهِمُ بأخرة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٣٥).

وعكرمة هو: ابن عبد الله، مولى ابن عباس: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٠)، فالإسناد صحيح.

وقد ورد معناه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغيره. وورد مرسلًا عن عكرمة ومجاهد وقتادة والسُّدِّي وغيرهم. ينظر تفصيل رواياتهم في «تفسير الطبري» (٥/ ١٣٣- ١٣٥)، و«الدر المنثور» (٢/ ٥٦٢- ٥٦٤).

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (٥/ ١٣٣)، و«في ظلال القرآن» (٢/ ٦٨٠).

حيث يلصقون بها ألوان التُّهم والشائعات، ويتحالفون مع الشياطين في حربها والقضاء عليها.

ويمكن أن نتصور- الآن- جزءًا من معنى الغربة التي لقيها إمام الموحِّدين ﷺ والقلة المؤمنة معه، حيث رمتهم الدنيا كلها عن قوس واحدة، وتألَّبت على عدواتهم الطوائف كافة، منذ بدء الدعوة- كما تُوحي به الآية الكريمة في «سورة ﴿صٓ﴾»- إلى أن تمكَّنت هذه الغرسة الربانية في نفوس الأنصار في المدينة، حيث قامت دولة الإسلام الأولى.

وكان تَرَقِّي الدعوة في مدارج الكمال، وتحقيقها للانتصارات المتتالية؛ من أسباب احتدام العداوة اليهودية- والكتابية- لها، وشعورها بضرورة القيام بعمل عسكري وإعلامي مشترك، وهو ما حاولت اليهودية تحقيقه في غزوة الأحزاب، حين ألَّبت قوى الكفر والشرك على المدينة، حتى صار الحال كما وصف تعالى: **﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾﴾** [الأحزاب: ١٠- ١١].

وعلى رغم تمكن الإسلام، ورسوخه، وامتداد جذوره في أرض الهجرة وغيرها؛ إِلَّا أن المخاطر لا زالت قائمة، والأعداء المتربِّصون حول المدينة كثير.

ولذلك جاء في «الصحيح» عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فقال: «**أَحْصُوا لي كم يلفظُ الإسلامَ؟**». قال: فقلنا: يا رسولَ الله، أتخافُ علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة؟! قال: «**إنكم لا تدرونَ لعلكم أن تُبتلوا**». قال: فابتُلينا حتى جعلَ الرجلُ منَّا لا يصلِّي إِلَّا سرًّا[1].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٢٨٩)، وأحمد (٢٣٢٥٩)، والبخاري (٣٠٦٠)، ومسلم (١٤٩)، وابن ماجه (٤٠٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٢٤)، وأبو عَوانة (٢٩٩، ٣٠٠)، وابن حبان (٦٢٧٣)، وابن منده في «الإيمان» (٤٥٢، ٤٥٣)، والبيهقي (٦/ ٥٩١)، والبغوي (٢٧٤٤).

وعند البخاري، وابن منده- في إحدى روايتيه- والبيهقي، والبغوي: «ونحن ألف وخمسمائة». =

وقد ذهب بعض العلماء والشرَّاح إلى أن هذا كان في غزوة أُحد، أو يوم الخندق، حيث حوصر المسلمون إلى الحد الذي قال معه بعض المنافقين: قد كان محمدٌ يعدنا فتح فارس والروم، وقد حُصِرنا هاهنا، حتى ما يستطيع أحدُنا أن يبرز لحاجته! ما وعدنا الله ورسوله إِلَّا غرورًا[١].

وكان أمر الأحزاب من كيد اليهود وتدبيرهم ومشاركتهم، حيث أَلَّبوا قريشًا وغَطَفان، ونقضوا عهودهم التي أبرموها مع الرسول ﷺ.

وبذلك يتَّضح دور اليهود- وأهل الكتاب عامة- في فرض طوق الغربة على الإسلام حينًا من الدهر، ولكن يَأْبَى الله إِلَّا أن يتم نوره، ولو كره الكافرون.

رابعًا: سيطرة الأعراف والعوائد القبليَّة:

ولقد كانت البيئة العربية بيئة قبليَّة، تسيطر عليها الأعراف، والعوائد القبليَّة، ويحكمها في كثير من تصرفاتها ومواقفها؛ الصراع القبلي، والتنافس على الرياسة والشرف والسؤدد.

وحين اختار الله نبيه محمدًا ﷺ للرسالة كان ﷺ في الذِّروة من قومه، حيث التقى فيه ما تفرَّق في بيتَي (عبد مناف)- من جهة أبيه- و(زُهرة)- من جهة أمه- من شرف، ومكانة، وكرم خليقة، فهو في الذُّؤابة من قريش، ثم من بني هاشم، وهم عِلية العرب، من حيث النسب، كما كان ﷺ معروفًا بينهم بسمو الخلق، وكرم السجايا، وجميل الخصال، بعيدًا عن أن يُزَنَّ[٢] بأدنى خَلَّة مُردِية من الخِلال التي كانوا يتفاخرون بها في جاهليتهم، متنزِّهًا عن كل ما يشين؛ إذ كان الله تعالى يحوطه من أول أمره، ويحفظه عن كل ريب، أو منقصة.

= وعند أبي عَوانة- في إحدى روايتيه-: «خمسمائة».

وينظر للجمع بين روايات الحديث، وتحديد متى كان ذلك الابتلاء: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٧٩)، و«فتح الباري» (٦/ ١٧٨)، و«فتح الملهم شرح صحيح مسلم» لشبير أحمد العثماني (١/ ١٨٢).

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٢١/ ١٣٣).

(٢) يُزَنَّ: يتهم. ينظر: «تهذيب اللغة» (١٣/ ١١٧)، و«لسان العرب» (١٣/ ٢٠٠)، و«المعجم الوسيط» (١/ ٤١٨) «ز ن ن».

ولكنه لم يترأَّس عليهم بعدُ رئاسة قبليَّة؛ لعوامل كثيرة تتعلَّق بالبيئة والسن من جهة، ولحِكم وأسرار إلهية من حياطة هذه الدعوة أن يتلبس بها مطمع من المطامع الدنيوية، التي تجرّ إليها غير المخلصين، أو تبعد عنها المترفِّعين المتعففِّين؛ ولذلك كان من اعتراضات المشركين أن يتساءلوا عن السر في اختيار محمد ﷺ لهذه الدعوة.

ولأنهم محجوبون عن إدراك فضائله الخُلُقية، وخصائصه الشخصية، فإنهم لا يرون له عليهم فضلًا ولا مزية؛ بل يرون أن فلانًا وفلانًا- من كبار رجالات القبائل وعظمائها- أَوْلَى وأجدر بالرسالة- لو كانت-: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ۝٣١﴾ [الزخرف: ٣١].

وليس المقصود- بالضرورة- رجلًا بعينه، كما تتحدَّث بعض الروايات، وتُسمِّي من رجالات مكة: الوليد بن المغيرة المخزومي، أو عُتبة بن رَبيعة، وكانوا يسمون الوليد: ريحانة قريش!

وتُسمِّي من رجالات الطائف: حبيب بن عمرو الثقفي، أو ابن عبد ياليل، أو عروة بن مسعود، أو كنانة بن عبد.. أو غيرهم(١).

إنما المقصود أن المشركين يقترحون أن تكون الرسالة في رجل عظيم من مكة أو الطائف، ممن له شرف ورياسة ومشيخة في قومه.. كهؤلاء المذكورين، أو غيرهم.

وأنَّى لهؤلاء المساكين أن يتدخلوا في موضوع الاختيار الإلهي للنبي المصطفى، وهم الذين لم يبلغوا- لفساد نفوسهم، وتلوث عقولهم، ورداءة طباعهم- أن يكونوا مجرد أتباع لهذا النبي المختار!

بل يبلغ بهم الشَّطط أن يطلبوا أن يكون كل فرد منهم بمنزلة الرسول: يأتيه المَلَك، وينزل عليه الوحي! وكأن أحدًا منهم لن يتبع أحدًا! ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ سَيُصِيبُ

(١) راجع هذه الروايات في «تفسير الطبري» (٢٥/ ٦٥- ٦٦)، و«تفسير القرطبي» (١٦/ ٨٣).

﴿ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ ۝١٢٤﴾ [الأنعام: ١٢٤].

لقد عظمت عندهم نفوسهم، وأَنِفوا من الاتباع لبشر مثلهم- ولو كان نبيًّا مؤيَّدًا بالوحي من السماء- وطلبوا أن تنزل عليهم الملائكة، أو يروا الله عيانًا، فكان عاقبتهم أن يُعذَّبوا في الدنيا والآخرة صاغرين، ويدخلوا جهنم داخرين، كما قال تعالى هنا: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ...﴾، وقال في آية أخرى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا ۝٢١﴾ [الفرقان: ٢١].

إذًا، فهؤلاء المستكبرون يرفضون- أصلًا- طاعة بشر مثلهم، شأن المكذِّبين من الأمم الأخرى الذين يقولون: ﴿وَلَئِنۡ أَطَعۡتُم بَشَرٗا مِّثۡلَكُمۡ إِنَّكُمۡ إِذٗا لَّخَٰسِرُونَ ۝٣٤﴾ [المؤمنون: ٣٤].

وإذا جاء هذا الرسول من البشر فهلَّا كان من عِلية القوم ومشيختهم وأصحاب الرئاسة فيهم، حتى يكون- عندهم- جديرًا بأن يُتبع ويُطاع؟!

وهذه لا تعدو أن تكون تَعِلَّات يتعلَّل بها المعرضون المكذِّبون، ويدفعون بها الحق الذي يحمله الرسول.

ولذلك تجد المعارضين للدعوة، المنتسبين للبطن الذي ينتسب إليه الرسول ﷺ، يحتجون بأن الرسول ﷺ لم يكن شيخًا ذا رياسة وتقدُّم فيهم، والمعارضين من البطون الأخرى يرفضون الدعوة؛ حماية لمركزهم ومنافستهم، والمعارضين من القبائل الأخرى يرفضونها؛ حفاظًا على مكانةِ قبيلتهم، وأنفة من اتِّباع فرد من قبيلة أخرى!

عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إن أولَ يوم عرفتُ فيه رسولَ الله ﷺ، أني أمشي أنا وأبو جهل بن هشام في بعض أزقة مكة، إذ لقينا رسولَ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ لأبي جهل: «**يا أبا الحَكَم، هلمَّ إلى الله وإلى رسوله، إني أدعوكَ إلى الله**». فقال أبو جهل: يا محمدُ، هل أنت منتهٍ عن سبِّ آلهتنا؟ هل تريدُ إلَّا أن نشهدَ أن قد بلغتَ؟ فوالله، لو أني أعلمُ أن ما تقول حقًّا ما تبعتُك! فانصرف رسولُ

الله ﷺ، وأقبل عليَّ فقال: والله، إني لأعلمُ أنَّ ما يقول حقٌّ، ولكن بني قُصَيٍّ قالوا: فينا الحِجابةُ. فقلنا: نعم. قالوا: فينا الندوةُ. قلنا: نعم. قالوا: فينا اللِّواءُ. قلنا: نعم. قالوا: فينا السِّقايةُ. قلنا: نعم. ثم أطعموا، وأطعمنا، حتى إذا تحاكَّت الرُّكب؛ قالوا: منا نبيٌّ! فلا والله، لا أفعل[1]!

وهكذا ينكشف الغطاء، وينجلي الأمر!

فالقضية في حسِّ أبي جهل وأضرابه هي صراع قَبَلي على الشرف والسيادة، وقد استأثر فيها بنو قُصي بالحِجابة، والسِّقاية، والندوة، واللِّواء.. فلا يمكن أن يستأثروا بالنبوة؛ لأن معنى ذلك أن تنقاد لهم قريش؛ بل العرب كلها.

ويشبه هذه القصة خبر استماع أبي جهل وأبي سفيان والأَخْنس بن شَرِيق للقرآن ليلة بعد ليلة، فلما أصبح الأَخْنسُ أتى أبا جهل، فقال له: يا أبا الحكم، ما رأيك فيما سمعتَ من محمد؟ فقال: ماذا سمعتَ؟ تنازعنا نحن وبنو عبد مناف الشرفَ: أطعموا فأطعمنا، وحملوا فحملنا، وأعطوا فأعطينا، حتى إذا تجاثينا على الرُّكب، وكنا كفَرَسي رِهان، قالوا: منا نبيٌّ يأتيه الوحي من السماء! فمتى ندرك هذه؟! والله لا نسمع أبدًا، ولا نصدِّقه. فقام عنه الأَخَنْس بن شَرِيق[2].

---

(١) أخرجه يونس بن بُكير في «زوائده» على «السير والمغازي» لابن إسحاق (ص٢١٠)- ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٠٧)- وابن أبي شيبة (٣٥٨٢٩) من طريق هشام، عن زيد بن أسلم، عن المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويونس بن بُكير: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٣٤)، و«تقريب التهذيب» (ص٦١٣) تحقيق محمد عوامة.

وهشام هو: ابن سعد: صدوق حسن الحديث، له أوهام، ومخالفته للثقات لا تحتمل، لكن قال عنه أبو داود: «أثبت الناس في زيد بن أسلم». وروايته هاهنا عن زيد بن أسلم. ينظر: «الكاشف» (٣/ ١٩٦)، «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣١٨).

وزيد بن أسلم: ثقة فقيه عالم، له تدليس قليل محتمل، وكان يرسل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٩٥)، و«التقريب» (١/ ٢٧٢)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٣٧)، فالحديث بهذا الإسناد حسن.

(٢) أخرجه ابن إسحاق- كما في «سيرة ابن هشام» (١/ ٣٣٧)- قال: حدَّثني محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري، أنه حدَّث.. وهو في «السير والمغازي» (ص١٨٩)، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٠٦). =

لقد كانت مهمة الرسول ﷺ صعبة عسيرة في وسط كهذا الوسط القَبَلي الذي يحتفل كل الاحتفال بالمركز العائلي، وتتنافس فيه القبائل تنافسًا مريرًا على الشرف والسيادة؛ فالأقربون لا يتبعونه؛ لأنه ليس من المشيخة الأكابر، وغيرهم لا يتبعه؛ لأنه ليس من البطن والقبيلة!

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صعد النبيُّ ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: «**يا بني فِهر، يا بني عَدِي**». لبطون قريش، حتى اجتمعوا، فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسل رسولًا؛ لينظرَ ما هو؟ فجاء أبو لهب، وقريش، فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتُكم أن خيلًا بالوادي، تريدُ أن تُغِيرَ عليكم، أكنتم مُصَدِقِيَّ؟**». قالوا: نعم؛ ما جربنا عليك إلَّا صدقًا. قال: «**فإني نذيرٌ لكم، بين يَدَيْ عذابٍ شديدٍ**». فقال أبو لهب: تبًّا لك سائرَ اليوم، ألهذا جمعتنا؟! فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾﴾(1) [المسد: ١- ٢].

ومنذ هذا البلاغ انقسمت الدنيا إلى معسكرين: معسكر الكفر والشرك، يقف فيه الناس كلهم: عربهم وعجمهم، ملوكهم وسُوقتهم، قريبهم وبعيدهم،

= فهو من مراسيل الزُّهري، قال أحمد بن سنان: «كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزُّهري وقتادة شيئًا، ويقول: هو بمنزلة الريح». ولكن يشهد لمعناه الحديث الذي قبله.

(1) أخرجه أحمد (٢٥٤٤، ٢٨٠١)، والبخاري (١٣٩٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٤٧٧٠، ٤٩٧١)، ومسلم (٢٠٨)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٣٧٩)، والترمذي (٣٣٦٣)، والطبري في «التفسير» (٣٠/ ٣٣٦- ٣٣٧)، وأبو عَوانة (٢٦٢- ٢٦٤)، وابن حبان (٦٥٥٠)، وابن منده في «الإيمان» (٩٤٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٨١).

وله شواهد: عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه الدارمي (٢/ ٢١٥)، والبخاري (٢٧٥٣، ٣٥٢٧، ٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٦)، والنسائي (٦/ ٢٤٨- ٢٥٠)، وأبو عَوانة (٢٦٨- ٢٧٠، ٢٧٢).

وعن عائشة رضي الله عنها. أخرجه مسلم (٢٠٥)، والترمذي (٢٣١٠)، والنسائي (٦/ ٢٥٠)، وأبو عَوانة (٢٧٣)، وابن حبان (٦٥٤٨)، وغيرهم.

وعن قَبِيصة بن مخارق، وزُهير بن عمرو، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم. عند أبي عَوانة (٢٦٥- ٢٦٧، ٢٧١).

والمعسكر الآخر: معسكر الإيمان، يقف فيه محمد بن عبد الله ﷺ، ما معه فيه إِلَّا حرٌّ وعبدٌ، وغلامٌ وامرأةٌ[1]!- ممن ضحوا في سبيل الدين بالغالي والنفيس- وكفى بهذه غربة.

ومن البدهي أن المشركين من قريش، وأهل مكة خاصة؛ كان لهم دور كبير في حجب أنوار الدعوة عن الآخرين.

خامسًا: التأثير البالغ لموقف قريش على العرب:

كان لموقف قريش الرافض للدعوة أثر عظيم في امتناع سائر العرب عن قبول الدعوة، حتى ولو لم تبذل قريش أي جهد في مقاومة الدعوة وتشويه صورة الداعية في نفوس الناس؛ لأن الناس كانوا يتطلَّعون إلى موقفها، وينتظرون قرارها، **وذلك لأسباب:**

١- مكانة قريش في نفوس العرب، فقد كانوا يعظِّمون أهل بيت الله، ويمنحونهم الإجلال والإكبار؛ لقيامهم على البيت، ووفائهم بما يحتاجه قصَّاده من الطعام والشراب وغيره، وتسابقهم في ذلك، وتنافسهم عليه.

وكان لقُصي بن كِلاب دور عظيم في ترسيخ هذه المكانة وتعميق جذورها؛ حيث جمع قريشًا في مكة، ووطَّد مكانتها، وانتزع سِدانة البيت من جُرْهُم[2] بعد حروب طاحنة، واختط لقريش خطة الشرف والسيادة؛ ولذلك يقول فيه الشاعر[3]:

أبوكم قُصَــيٌّ كان يُدْعَى مُجَمِّعا ... بــه جَمَــعَ اللــهُ القبائلَ مــن فِهْرِ

وكان لحماية الله بيته من أَبْرَهَة وجيشه، وإهلاكهم بما جاء في «سورة الفيل»، أثر مضاعف في حرمة البيت، وقداسته عند العرب، ومن ثَمَّ في حرمة جيرانه وسدنته، وهذا جعل القرشيين يسيرون حيث شاؤوا في بلاد العرب؛ آمنين من

(١) سيأتي تفصيل ذلك (ص٨٦- ٩٢): «الاستسرار بالدعوة».

(٢) جُرْهُم: حي من اليمن نزلوا مكة، وتزوج فيهم إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم ألحدوا في الحرم، فأبادهم الله. ينظر: «لسان العرب» (١٢/ ٩٧) «ج ر هـ م».

(٣) ينظر: «التبيين في أنساب القرشيين» (ص٣٧)، و«البداية والنهاية» (٣/ ٢٢٢)، و«صبح الأَعْشى في صناعة الإنشا» للقلقشندي (١/ ٣٥٥).

غارات السلب والنهب التي كان يشنُّها اللصوص والصعاليك وقُطَّاع الطرق، حيث تحميهم القبائل، وتجيز قوافلهم، ومن ثَمَّ كانت لقريش رحلة الشتاء والصيف: إلى اليمن والشام، اللتان أنعشتا تجارتهم، وكان في قريش نظام للتكافل يقوم على رعاية المحتاجين وتوفير الضروريات الحيوية لهم، حتى لا تهلك قريش أو تفنى، وهو سر من أسرار بقائها، كما في «سورة قريش».

لهذا ولغيره كانت العرب تنظر إلى قريش نظرة تقديس وتعظيم وامتياز، وكانت- من حيث الجملة- جديرة بهذه المكانة؛ لما منحها الله من الخصائص الفطرية، والميزات الذاتية، ويدل لذلك أن الإسلام جاء بدعم مكانتها، وأن الله ذكَّرهم في القرآن الكريم بما أمتن به عليهم من هذا الحرم الآمن، حيث يُتخطَّف الناس من حولهم، وأنه جعله مثابة للناس وأمنًا، وحرَّك أفئدة الناس تَهْوِي إليه، وتُجْبَى إليه ثمرات كل شيء، وأنه حفظه من الأحباش وغيرهم، وحفظ أهله به.

وكانت في قريش زعامات تحمي المظلوم، وتعين المحتاج، وتمنع الظالم، كما يظهر في حلف الفُضول الذي عُقد في دار عبد الله بن جُدْعان[1]، وهو من أسباب النَّسأ في الأَثَر وطول العمر للأفراد والجماعات والدول، كما وردت بذلك الأخبار، ومضت به سنة الله في الأمم.

كانت العرب تتربَّص بإسلامها إسلام هذا الحي من قريش، فلما رأت صدودهم عن الدعوة، وزِرايتهم بها[2]؛ انصرفت عنها، ولم تَأْبَه لها إلى حين.

٢- ويضاف إلى تأثير تلك المكانة الخاصة التي تبوَّأتها قريش عند العرب، أن الرسول المبعوث ﷺ كان من قريش نفسها، وكان منطق العرب يقول: إن القبيلة أعلم وأدرى بصاحبها وأخبر بشأنه، فلم نكن لنفتات عليهم فيه.

فلم تكد قبيلة من قبائل العرب تفكِّر بالاستجابة لدعوة الرسول ﷺ أو

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ١٤٠)، و«المنمق في أخبار قريش» (ص٤٥- ٥١، ٢١٧- ٢٢٢، ٣٣٥- ٣٤٤)، و«تفسير الطبري» (٥/ ٥٦).

(٢) أي: استهانتهم بها.

إيوائه، وهذه قبيلة قريش ترفض دعوته، وتعرض عنها.. وهي قريش ذات المكانة والسؤدد! وهي قبيلته التي تعرفه حق المعرفة، واتِّباعه سيصبح حربًا معلنة على قبيلته التي ترفض دعوته وتشوِّه سيرته.

٣- هذا لو لم يكن من قريش إِلَّا مجرد الإعراض عن الدعوة، وعدم قبولها، فكيف إذا انضم إلى ذلك الحرب الإعلامية التي شنَّتها على الدعوة وصاحبها، والحصار الذي ضربته عليها بكل وسيلة؟!

فلقد كان زعماؤها يجتمعون ليتدارسوا ما يقولون في شأن هذا القرآن، وما يقابلون به وفود العرب القادمين إلى مكة في الموسم، ويحاولون أن يتَّفقوا على كلمة واحدة في شأن هذا القرآن، وشأن هذا الرسول ﷺ[١].

قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴿١٣﴾ وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا ﴿١٦﴾ سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا ﴿١٧﴾ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ١١- ٢٥].

قال المفسرون: نزلت هذه الآيات في الوليد بن المغيرة المخزومي، وما قاله بشأن القرآن؛ حيث زعم أنه سحر يفرِّق بين المرء وزوجه، وبين المرء وأخيه، وأن النبيَّ ﷺ نقل هذا السحر وأَثَرَه عن غيره[٢].

---

(١) ينظر: «السير والمغازي» لابن إسحاق (ص١٥٠- ١٥٢)، و«سيرة ابن هشام» (١/ ٤٩٩)، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم (ص٢٣٢)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ١٩٨- ٢٠٠)، و«البداية والنهاية» (٤/ ١٥٣- ١٥٤)، وفيها أن الوليد بن المغيرة اجتمع إلى نفر من قريش- وكان ذا سنٍّ فيهم- فقال: إن وفودَ العرب ستقدمُ عليكم، وقد سمعوا بأمر صاحبكم هذا، فأجمعوا فيه رأيًا واحدًا ولا تختلفوا، فيكذِّبَ بعضُكم بعضًا، ويردَّ قولُ بعضكم بعضًا...

وقد رواه ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد، مولى زيد بن ثابت. قال الذهبي: «لا يعرف». ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٣٣).

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٩/ ١٥٦)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص٤٤٦- ٤٤٧)، و«زاد المسير» (٤/ ٣٦٢)، و«تفسير القرطبي» (١٩/ ٧١)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٤٢)، و«الدر المنثور» (٨/ ٣٢٩)، و«التحرير والتنوير» (٢٩/ ٣٠٢).

ولم تكتف قريش ببث الشائعات وإطلاقها من مكة؛ بل كانت تلاحق الداعي المختار ﷺ حيثما ذهب، وتجنِّد ذوي الأحلام الطائشة، والنفوس الموتورة ليسيئوا إلى النبي ﷺ ويشوِّهوا سمعته بين القبائل؛ كي لا يجرؤ أحدٌ على إيوائه أو اتِّباعه، فعن رَبِيعة بن عِبَاد الدِّيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ بصرَ عيني بسوق ذي المَجَاز يقولُ: «**يا أيها الناسُ، قولوا: لا إله إِلَّا اللهُ؛ تفلحوا**». ويدخل في فِجاجها، والناسُ مُتَقَصِّفونَ عليه[1]، فما رأيتُ أحدًا يقولُ شيئًا، وهو لا يسكتُ يقولُ: «**أيها الناسُ، قولوا: لا إله إِلَّا اللهُ؛ تفلحوا**». إِلَّا أن وراءه رجلًا أحولَ، وضيءَ الوجه، ذا غديرتين، يقولُ: إنه صابئٌ كاذبٌ. فقلتُ: مَن هذا؟ قالوا: محمدُ ابنُ عبد الله، وهو يذكرُ النبوةَ. قلتُ: مَن هذا الذي يكذِّبه؟ قالوا: عمُّه أبو لهب.

قلتُ[2]: إنك كنتَ يومئذٍ صغيرًا؟ قال: لا والله! إني يومئذٍ لأعقلُ[3].

---

(١) أي: مزدحمون عليه؛ تعجبًا مما يقول. ينظر: «النهاية» (٤/ ٧٣).

(٢) القائل هو: أبو الزِّناد عبد الله بن ذَكْوان، الراوي عن رَبِيعة.

(٣) أخرجه أحمد (١٩٠٠٤، ١٩٠٠٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٦٤)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (١٦٠٢٣، ١٦٠٢٦، ١٦٦٠٣، ٢٣١٩٢)، والطبراني في «الكبير» (٤٥٨٢)، والحاكم (١/ ١٥)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٤١٤، ١٤١٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٨٥ - ١٨٦) من طرق كثيرة عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن رَبيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعبد الرحمن: صدوق تغيَّر حفظه لما قدم بغداد، فرواية البغداديين عنه ضعيفة. ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٨٠).

وأبوه هو: عبد الله بن ذكوان: ثقة فقيه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٠٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤١٣).

فالحديث بهذا الاسناد حسن؛ ومع أنه رواه البغداديون عن ابن أبي الزِّناد- كما في معظم الطرق- فقد رواه عنه أيضًا المدنيون، كما في إحدى روايتي البيهقي، حيث رواه عنه إسماعيل بن أبي أُويس، وهو مدني صدوق من رجال الشيخين. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٧١).

وقد جاء من طرق أخرى:

فأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (١٦٠٢٥، ١٦٠٢٧)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٣٤٨) من طريق ابن إسحاق: حدَّثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس قال: سمعتُ رَبِيعة ابن عِبَاد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. =

وعن طارق بن عبد الله المُحاربي رَضِيَاللَّهُعَنْهُ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ مرتين: رأيتُه بسوق ذي المَجَاز، وأنا في بياعة لي، فمرَّ وعليه حلةٌ حمراءُ، فسمعتُه يقولُ: «**أيها الناسُ، قولوا: لا إله إِلَّا اللهُ؛ تفلحوا**». ورجلٌ يتبعه يرميه بالحجارة، وقد أدمى كعبيه، وهو يقولُ: يا أيها الناسُ، لا تطيعوا هذا؛ فإنه كذَّاب. فقلتُ: مَن هذا؟ فقيل: هذا غلامُ من بني عبد المطَّلب. فقلتُ: مَن هذا الذي يرميه بالحجارة؟ فقيل: عمه عبد العُزَّى، أبو لهب بن عبد المطَّلب(١).

= وابن إسحاق: صدوق مدلِّس- كما تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح بالتحديث.

وحسين بن عبد الله بن عُبيد الله بن عباس بن عبد المطَّلب القرشي الهاشمي: ضعيف. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٧٦).

وأخرجه عبد الله بن أحمد أيضًا (١٦٠٢٤)، والحاكم (١/ ١٥) من طريق سعيد بن سلمة- يعني: ابن أبي الحُسام-: حدَّثنا محمد بن المنكدر، أنه سمع رَبيعة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ورواته عن آخرهم ثقات أثبات».

وسعيد بن سلمة: صدوق صحيح الكتاب، يخطئ من حفظه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٩٧).

ومحمد بن المنكدر: ثقة فاضل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٧٣)، و«التقريب» (٢/ ٢١٠).

وأخرجه عبد الله بن أحمد (١٦٠٢٠) من طريق مصعب الزُّبيري: حدَّثني عبد العزيز بن محمد بن أبي عُبيد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد القُرَظي، عن رَبيعة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

و(١٦٠٢٢) من طريق سُريج بن يونس: حدَّثنا عَبَّاد بن عَبَّاد، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن المنكدر- فيما يظن عَبَّاد بن عَبَّاد- عن رَبيعة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

و(١٦٠٢١) من طريق محمد بن بشار: حدَّثنا عبد الوهاب: حدَّثنا محمد بن عمرو، عن محمد بن المنكدر، عن رَبيعة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

(١) أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (ص٢٣٢)، وابن أبي شيبة (١٨٤١٤)، وابن خزيمة (١٥٩)، وابن حبان (٦٥٦٢)، والحاكم (٢/ ٦١٢)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٤١٣)، والبيهقي (١/ ٧٦) من طريق يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن جامع بن شدَّاد، عن طارق بن عبد الله المُحاربي رَضِيَاللَّهُعَنْهُ. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ويزيد: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٢٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٤).

وجامع بن شدَّاد هو: المُحاربي، ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٢٤). فالحديث بهذا الإسناد حسن.

وعن شيخ من بني مالك بن كِنانة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رأى رسولَ الله ﷺ بسوق ذي المَجَاز يتخلَّلها، يقولُ: «**أيها الناسُ، قولوا: لا إله إلَّا اللهُ؛ تفلحوا**». قال: وأبو جهل[1] يَحْثِي عليه الترابَ، ويقولُ: يا أيها الناسُ، لا يَغُرَّنَّكم هذا عن دينكم، فإنما يريدُ لتتركوا آلهتكم، وتتركوا اللَّات والعُزَّى. قال: وما يلتفتُ إليه رسولُ الله ﷺ.

قال[2]: قلنا: انعت لنا رسولَ الله ﷺ. قال: بين بردين أحمرين، مربوعٌ، كثيرُ اللَّحم، حسنُ الوجه، شديدُ سواد الشعر، أبيضُ شديدُ البياض، سابغُ الشعر[3].

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ لَبِثَ عَشْرَ سنينَ يَتَّبَعُ الحاجَّ في منازلهم، في المَوْسِم وبمَجَنَّة وبعُكاظ[4]، وبمنازلهم بمِنًى يقولُ: «**مَن يُؤويني، مَن يَنْصُرُني؛ حتى أبلِّغَ رسالات ربِّي، وله الجنةُ**». فلا يُجد أحدًا ينصرُه ويُؤويه، حتى إن الرجلَ يرحلُ من مُضَرَ أو من اليمن إلى ذي رَحِمِه، فيأتيه قومُه فيقولون: احذرْ غلامَ قريش، لا يَفْتِنْكَ. ويمشي بين رحالهم يدعوهم إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، يشيرون إليه بالأصابع[5].

---

(١) سمَّت هذه الرواية الرجل: أبا جهل، خلافًا للروايات الأخرى، ففيها: «أبو لهب». قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٣٤٦): «قد يكون وهمًا، ويحتمل أن يكون تارة يكون ذا، وتارة يكون ذا، وأنهما كانا يتناوبان على إيذائه ﷺ».

(٢) القائل هو: أشعث بن سُليم، الراوي عن شيخ من بني مالك.

(٣) أخرجه أحمد (١٦٦٠٣، ٢٣١٩٢) عن أبي النضر قال: حدَّثنا شيبان، عن أشعث قال: حدَّثني شيخ من بني مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأبو النضر هو: هاشم بن القاسم: ثقة ثبت، تقدم (ص٥٩).

وشيبان هو: ابن عبد الرحمن التميمي- مولاهم- النحوي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٥٦).

وأشعث هو: ابن أبي الشَّعثاء، واسم أبي الشَّعثاء: سُليم بن أسود المحاربي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٧٩). فالحديث- بهذا الإسناد- صحيح.

(٤) سيأتي التعريف بمَجَنَّة وعُكَاظ (ص١٣٧).

(٥) أخرجه أحمد (١٤٤٥٦، ١٤٦٥٣)، والبزار (١٧٥٦- كشف الأستار)، وابن حبان (٦٢٧٤، ٧٠١٢)، والحاكم (٢/ ٦٢٤)، والبيهقي (٩/ ٩)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٤٤٢) من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثيم، عن أبي الزُّبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. =

وهذه القصص تكشف عن الجهد البالغ الذي كانت قريش تبذله في تحذير الناس من الدعوة ومن صاحبها، وهو جهد فردي وجماعي، يتولّاه الكبار؛ كأبي جهل وأبي لهب، على مستوى القبائل كلها، وتتولّاه كل قبيلة فيما يتعلق بأفرادها.

وما أشقَّها على النفس!

محمد ﷺ المكلَّف بتبليغ دعوة الله، يغشى الناس في أسواقهم ومنتدياتهم، ويتخلَّل منازل الحجيج بمِنى، يعرض ما عنده بالكلمة الطيبة، ولا يُكره أحدًا على شيء، سوى أن يدعوهم إلى كلمة التوحيد، وإلى نصرته وحمايته، وهو وحيد غريب، فينبري له أقرب الناس إليه، يطارده أمام الملأ المتقصفين عليه، الناظرين إليه، يرميه بالحجارة، حتى يدمي عقبيه وعرقوبيه! ويضرب بالتراب على رأسه ووجهه وصدره! ويصفه بالكذَّاب وهو الذي لم تؤثر عنه كذبة واحدة طيلة عمره! ويحرِّض الناس على مباعدته؛ لأنه يدعوهم إلى ترك اللَّات، والعُزَّى، وما عليه الآباء والأجداد، وترك حلفائهم من الحيِّ من بني مالك بن أُقَيش!! ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾﴾!

وإن هذه لهي الغربة الحقيقية، تحكم خناقها على الداعية الأول ﷺ، ثم على مَن معه من القلة المستضعفة بمكة وما حولها، بأيدي الأقربين قبل الأباعد!

= وقال البزار: «قد رواه غير واحد عن ابن خُثيم، ولا نعلمه (عن) جابر إلا بهذا الإسناد».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد جامع لبيعة العقبة، ولم يخرجاه».

وعبد الله بن عثمان بن خُثيم: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣١٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٣٢).

وأبو الزُّبير هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي: صدوق مدلِّس، لا يُقبل مما عنعن فيه إلا ما رواه اللَّيث؛ حيث قال: «قدمت مكة، فجئتُ أبا الزُّبير، فدفع إليَّ كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: أسمِع هذا كله عن جابر؟ فرجعتُ فسألته، فقال: منه ما سمعتُ منه، ومنه ما حُدِّثت عنه. فقلتُ له: أَعْلِم لي على ما سمعتَ منه، فأَعْلَم لي على هذا الذي عندي». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٠٧).

وقد صرَّح أبو الزُّبير بالتحديث في رواية البيهقي، فالحديث- بهذا الإسناد- حسن، وسيأتي (ص١٣٧- ١٣٨) براوية أطول مما هنا، وذِكْر تصحيح مَن صحَّحه، وستأتي أيضًا (ص١٢٥) رواية أخرى شبيهة بهذه عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأقربين الذين كان يخاطبهم ﷺ أن يصلوا ما بينه وبينهم من القرابة بترك إيذائه إذ لم يستجيبوا لدعوته، وهم كانوا أولى الناس بقبول الدعوة، وحمايتها ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

ولم يكن بطن من بطون قريش، إلا وبينهم وبين الرسول الله ﷺ قرابة، فكان واسط النسب فيهم، ليس من حي منهم إلا قد ولدوه، فلما كذَّبوه وأَبَوْا عليه، التمس منهم أن يحفظوا قرابته فيهم، فلا يكون غيرهم من العرب أولى بحفظه، ونصرته، وحمايته.

عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه سُئل عن قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، فقال سَعِيد بن جُبير: قربى آل محمد ﷺ. فقال ابنُ عباس: عجلتَ؛ إن النبيَّ ﷺ لم يكن بطنٌ من قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: «**إلا أن تَصِلُوا ما بيني وبينكم من القرابة**»[1].

فلم تستجب قريش لهذا، ولا لذاك، ولم ترض أن يجد الرسول ﷺ مَن يؤويه، ويحميه من القبائل الأخرى، وقد استبد بطغاتها وَهْمٌ خَيَّل لهم أن بإمكانهم أن يطفئوا نور الله بأفواههم، وأن يحجبوا الشمس بأيديهم الصغيرة، وأن يئدوا هذه الدعوةُ في مهدها، ولكن هيهات!! ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات: ١٧١- ١٧٣].

لقد عاش ﷺ تلك السنين العِجاف، البداية المحرقة التي كانت- بإذن الله- سببًا للنهاية المشرقة.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠٢٤)، والبخاري (٣٤٩٧، ٤٨١٨)، والترمذي (٣٢٥١)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤١٠)، والطبري في «التفسير» (٢٥/ ٢٣)، والحاكم (٢/ ٤٤٤)- من وجه آخر- وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وعزاه الحاكم، ثم السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٣٤٥) إلى مسلم أيضًا، وخالفهما المزي، حيث لم يعزُه إلى مسلم في «مسند طاوس عن ابن عباس» من «التحفة» (٥/ ٣- ٣١)، وكذلك ابن كثير في «التفسير» (٤/ ١١٢) حيث قال: «انفرد به البخاري». وقد راجعت مظانه في مسلم فلم أعثر عليه، والله أعلم.

سادسًا: وقوع المؤمنين تحت سلطة الكفار من قومهم:

وأمام ذلك الكيد الجاهلي الدائب، يقف الرسول ﷺ أعزل من كل سلاح، إلا سلاح الإيمان بالله، والثقة بوعده، أعزل من كل قوة إلا قوة العزيمة، والإصرار، والمضيّ، والتصميم.

ولم يكن يملك ﷺ أن يدفع عن أتباعه المستضعفين شيئًا من العذاب الذي ينزله بهم قومهم دون رحمة ولا هوادة، إذ كان أتباعه- مع قلَّتهم- أفرادًا متفرقين من قبائل شتى، فكانوا يشاركونه ﷺ غربته، ويقاسمونه مصاعبها، فلا يملكون- في كثير من الأحيان- أن يعلنوا إسلامهم، فضلًا عن أن يدعوا إليه فكانوا غرباء في قبائلهم، وبين قومهم، وكان قائدهم ﷺ غريبًا في قبيلته، وبين قومه.

ذلك أنه لم يكن للإيمان موطن يفيء إليه، ولا للمؤمنين قبيلة تدفع عنهم؛ فكان مَن أسلم يبقى في قومه- خاصة إذا لم يكن في مكة- مستخفيًا ينتظر ظهور أمر النبي ﷺ واستقراره في مهجر، كما في قصة عمرو بن عَبَسَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي تفصيلها في موضعها إن شاء الله[1].

وقد وجد النبي ﷺ نفسه مضطرًا إزاء إيذاء المشركين، واضطهادهم لأتباعه- خاصة من المكيين- أن يبحث عن حل مؤقَّت أو ملجأ يحمي أتباعه من الفتنة والتنكيل، ويحفظ حقوقهم المدنية والدينية، حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولًا، وكانت الحبشة آنذاك تتمتع بحكم عادل، في ظل ملكٍ لا يسمح بالظلم، ولا يقره، وهو النجاشي، ومن هنا جاءت الهجرة إلى الحبشة.

عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «لم أعقل أبويَّ إلا وهما يدينان الدينَ، ولم يمرَّ علينا يومٌ إلا يأتينا فيه رسولُ الله ﷺ طرفي النهار: بكرةً وعشيةً، فلما ابتُلي المسلمونَ خرج أبو بكر مهاجرًا نحو أرض الحبشة، حتى بلغ بَرْكَ الغِماد[2]، لقيه

---

(١) سيأتي (ص٩٣- ٩٤).

(٢) **بَرْك**: بفتح الباء الموحدة وسكون الراء، **والغماد**- بكسر الغين المعجمة وتخفيف الميم، وهو موضع على خمس ليال من مكة إلى جهة اليمن، ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٣٢).

ابنُ الدَّغِنة[1]- وهو سيِّدُ القارَة- فقال: أين تريدُ يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر: أخرجني قومي، فأريدُ أن أسيحَ في الأرض، وأعبدَ ربي! فقال ابنُ الدَّغِنة: فإن مثلك يا أبا بكر لا يَخْرُج ولا يُخْرَج، إنك تَكْسِبُ المعدومَ، وتصلُ الرحمَ، وتحملُ الكَلَّ، وتقري الضيفَ، وتعينُ على نوائب الحقِّ، فأنا لك جارٌ، ارجع واعبدْ ربك ببلدك. فرجع، وارتحل معه ابنُ الدَّغِنة، فطاف ابنُ الدَّغِنة عشيةً في أشراف قريش، فقال لهم: إن أبا بكر لا يَخْرُجُ مثله، ولا يُخْرَجُ، أتخرجونَ رجلًا يُكْسِبُ المعدومَ، ويصلُ الرحمَ، ويحملُ الكَلَّ، ويقري الضيفَ، ويعينُ على نوائب الحقِّ؟ فلم تكذب قريشٌ بجوار ابن الدَّغِنة، وقالوا لابن الدَّغِنة: مُرْ أبا بكر فليعبد ربه في داره، فليصلِّ فيها وليقرأ ما شاء، ولا يؤذينا بذلك، ولا يستعلنْ به؛ فإنا نخشى أن يفتن نساءنا وأبناءنا. فقال ذلك ابنُ الدَّغِنة لأبي بكر..». الحديث[2].

وإذًا، فإن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وهو مَن هو كما يدل على ذلك موقف ابن الدَّغِنة، واستجابة قريش له- يصرِّح بأن قومه أخرجوه، فهو يريد أن يسيح في أرض الله، ولم يصرِّح بمقصده، وأن يعبد ربه.

وللمكانة التي كانت لأبي بكر في نفوس أهل مكة؛ كان إيذاؤهم له من نوع خاص، وكان على شاكلته عدد من الذين هاجروا فعلًا إلى أرض الحبشة، كما يتَّضح من استعراض أسمائهم[3].

ولكن غالبيتهم كانوا يواجهون الأذى الحسي بأنواعه، والضرب والتنكيل، والفتنة، ولهذا أمرهم ﷺ بالهجرة إلى الحبشة.

---

(١) بفتح أوله، وكسر ثانيه، وتخفيف النون- عند الرواة- وضُبط على غير هذا، واختلف في اسمه، والقارة- بتخفيف الراء-: قبيلة مشهورة من مضر، وكانوا حلفاء لبني زهرة. ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٣٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٩٧٤٣)، وأحمد (٢٥٦٢٦)، والبخاري (٤٧٦، ٢٢٩٧، ٣٩٠٥، ٦٠٧٩)، وابن حبان (٦٢٧٧، ٦٨٦٨).

(٣) كجعفر بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وأبي حُذيفة بن عُتبة بن رَبِيعة، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٣٤٤- ٣٥٣).

عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: لما ضاقت علينا مكةُ، وأوذي أصحابُ رسول الله ﷺ وفُتنوا، ورَأَوْا ما يصيبهم من البلاء والفتنة في دينهم، وأن رسولَ الله ﷺ لا يستطيعُ دفعَ ذلك عنهم، وكان ﷺ في منعة من قومه وعمه، لا يصلُ إليه شيءٌ مما يكره، مما ينالُ أصحابه، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «**إن بأرض الحبشة مَلِكًا لا يُظلمُ أحدٌ عنده، فالحقوا ببلاده حتى يجعلَ اللهُ لكم فرجًا ومخرجًا مما أنتم فيه**». فخرجنا إليها أَرْسالًا، حتى اجتمعنا بها، فنزلنا بخير دار إلى خير جار، أَمِنَّا على ديننا، ولم نخش منه ظلمًا[1].

ولا شك أن بعث الرسول ﷺ أصحابه إلى الحبشة هو نوع من الاستفادة من بعض الظروف والفرص السياسية في تحقيق مكاسب للدعوة، وفي تجاوز بعض الصعوبات التي تواجه أصحابها.

ولكن اضطرار الرسول ﷺ إلى هذا الأمر كان ناتجًا عن عدم وجود مستقر للدعوة يأوي إليه المهاجرون، فكان اغتراب المهاجرين الأولين اغترابًا حسيًّا مع تمتعهم بالحرية الدينية، وسلامتهم من الأذى والاضطهاد.. هو الحل المناسب لتلك المرحلة حتى يأذن الله بإعزاز الإسلام وقيام دولته.

كان الدور الذي تمثِّله الحبشة شبيهًا بالدور الذي تمثِّله بعض الدول الحديثة التي تحكمها مؤسسات مدنية حقيقية عادلة غير عنصرية، ويجد فيها المضطهدون والمشرَّدون من العالم الإسلامي ملجأً ومستقرًا، يحصلون فيها على فرص العيش الكريم، والحقوق الإنسانية، وصولًا إلى المواطنة الكاملة!

---

(١) أخرجه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص٢١٣): حدَّثني الزُّهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وهو في «سيرة ابن هشام» (١/ ٣٥٧)، و«مسند أحمد» (١٧٤٠)، و«سنن البيهقي» (٩/ ٩).

والزُّهري: إمام متفق مشهور، تقدم (ص٣٠).

وأبو بكر بن عبد الرحمن هو: ابن الحارث بن هشام المخزومي، مدني تابعي إمام ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٣٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٩٨). فالإسناد حسن؛ لحال ابن إسحاق؛ فإنه صدوق مدلِّس، كما تقدم (ص٦١).

لهذه الأسباب ولغيرها واجه الرسول ﷺ وأصحابه ودعوته غربة شديدة مستحكمة في مطلع الدعوة، تمثَّلت في مظاهر شتَّى، وحفظت لنا الروايات والأخبار الصحيحة من ذلك الكثير.

وهذا ما سيأتي الحديث عنه في «مظاهر الغربة الأولى»، ونماذج لها.

❍ ❍ ❍

مظاهر الغربة الأولى

إن استقصاء المظاهر التي تمثَّلت فيها غربة المسلمين الأوائل منذ فجر الدعوة، وإلى أن أذن اللهُ بنصرها وقيام دولتها؛ أمر يطول، ولكن يمكن الاقتصار على نماذج لصور الغربة العامة التي تمثَّلت فيها، **وأشير إلى أن الغربة على نوعين**:

١ - غربة خاصة، وأعني بها غربة بعض المؤمنين في بعض البلاد أو المواضع؛ لأسباب وظروف خاصة.

وهذه الغربة لا يمكن القول بأنها قد زالت؛ بل هي باقية حتى بعد استقرار شأن الإسلام وقيام دولته؛ لأن لها أسبابها الخاصة، فيمكن أن توجد بوجود أسبابها.

ومن صور هذه الغربة ومظاهرها الواضحة: بقاء النجاشي (أَصْحَمة)[١] مَلِك الحبشة الذي آوى المسلمين في بلاده، وعدم هجرته إلى الله ورسوله، مع أن من الثابت أنه آمن بالله وبالرسول ﷺ، وشهد شهادة الحق، وعرف أن النبيَّ محمدًا ﷺ هو النبي الذي بشَّر به عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقد مات النجاشي في بلده دون أن يرى النبي ﷺ، أو ينال شرف الصحبة الذي هو منقبة جليلة لا يخفى قدرها، وقد نعاه النبيُّ ﷺ إلى أصحابه في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلَّى وصلَّى عليه؛ لأنه مؤمن مات في دار غربة، وليس ثَمَّ مَن يصلِّي عليه من المسلمين في بلده.

---

(١) هو: أَصْحَمة بن أَبْجَر، واسمه بالعربية: عطية، و«النجاشي» لقب له ولملوك الحبشة، مات سنة تسع، وقيل قبل ذلك. ينظر: «أسد الغابة» (١/ ٢٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٢٨)، و«الإصابة» (١/ ١٧٧).

فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ نعى النجاشيَّ في اليوم الذي ماتَ فيه، وخرج بهم إلى المُصلَّى، فصفَّ بهم، وكبَّر عليه أربعَ تكبيرات، وأمر أصحابه بالاستغفار له، فقال: «**استغفروا لأخيكم**»[(١)]؛ ولهذا صلَّى عليه صلاة الغائب[(٢)].

وهذا يمثِّل جانبًا من الوفاء الكبير الذي حفظه الرسول ﷺ والمؤمنونَ للنجاشي، حيث آمن وثبت على إيمانه- رغم ما يواجهه من صعوبات- واستقبل المؤمنين، وأكرم وفادتهم، وأحسن مثواهم.

على أنه لم تبلغه تفصيلات الرسالة، ولا أحكامها، ولا كان بمقدوره أن يقيم الشريعة على أتباعه لو قُدِّر أنه عرفها واطَّلع عليها.

ومن مظاهرها أيضًا: بقاء بعض المؤمنين المستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة، ولا يهتدون سبيلًا، وتأخر هجرتهم إلى النبي ﷺ؛ كالوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعيَّاش بن أبي رَبِيعة.

---

(١) أخرجه مالك (١/ ٢٢٦)، وأحمد (٧١٤٧، ٧٧٧٦، ٧٨٨٥، ٨٥٨٣، ٩٦٤٦، ٩٦٦٣، ١٠٢٠٩، ١٠٨٥٢)، والبخاري (١٢٤٥، ١٣١٨، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ٣٨٨٠)، ومسلم (٩٥١)، وأبو داود (٣٢٠٤)، والترمذي (١٠٢٢)، وابن ماجه (١٥٣٤)، والنسائي (٤/ ٢٦، ٧٠، ٧٢).

والحديث ورد عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (١٤١٥٠، ١٤٨٢٧، ١٤٨٨٩، ١٤٩١٠، ١٤٩٦٢، ١٥٢٩٢)، والبخاري (١٣٢٠، ٣٨٧٧- ٣٨٧٩)، ومسلم (٩٥٢)، والنسائي (٤/ ٦٩، ٧٠)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص٢١).

وعن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (١٩٨٦٧، ١٩٨٩٠، ١٩٩٤١، ١٩٩٤٢، ١٩٩٦٣، ٢٠٠٠٥)، ومسلم (٩٥٣)، والترمذي (١٠٣٩)، وابن ماجه (١٥٣٥)، والنسائي (٤/ ٧٠).

وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (٢٢٩٢).

وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه ابن ماجه (١٥٣٨).

وجرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (١٩١٨٦، ١٩٢٢٢).

ومُجَمِّع بن جارية الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (١٦٦٠٦، ٢٣١٩٥)، وابن ماجه (١٥٣٦).

وحذيفة بن أَسِيد الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (١٦١٤٥)، وغيرهم.

وهذه الروايات الصحيحة المتكاثرة تؤكِّد إسلام النجاشي ومتابعته للرسول ﷺ، فلم يكن ليصلِّي عليه ويأمر بالاستغفار له، ويسميه أخًا، لولا أنه مسلم؛ ففيها رد على مَن نفى إسلامه، والله أعلم.

(٢) ينظر: «معالم السنن» للخطابي (١/ ٣١٠)، والمصادر السابقة.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسولُ الله ﷺ حين يرفع رأسَه يقولُ: «**سمع اللهُ لِمَن حمدَه، ربنا ولك الحمدُ**». يدعو لرجال، فيسمِّيهم بأسمائهم، فيقولُ: «**اللهمَّ أَنْجِ الوليدَ بنَ الوليد، وسلمةَ بنَ هشام، وعيَّاشَ بنَ أبي رَبِيعةَ، والمستضعفينَ من المؤمنينَ، اللهمَّ اشدُدْ وطْأتكَ على مُضَرَ، واجعلها عليهم سنينَ كسِنِي يُوسفَ**». وأهلُ المشرق يومئذٍ من مُضَرَ مخالفونَ له[١].

فلقد كان هؤلاء النفر الثلاثة مع غيرهم من المؤمنين المستضعفينَ الذين حبستهم قريش، ومنعتهم من الهجرة إلى الله وإلى رسوله ﷺ، فكانوا يعانون الغربة؛ بل والفتنة عن دينهم، حتى افتتن منهم مَن افتتن، ثم تاب اللهُ عليهم[٢].

فغربة هؤلاء القوم، ومقامهم بين ظهراني المشركين، وغربة النجاشي في الحبشة، وما شاكل هذا وذاك؛ هي غربة خاصة؛ لأنها لا تعدو أن تكون حالات فردية يضطر إليها المؤمنون، من قبيل تحصيل مصلحة راجحة لا تحصل إلا بذلك، أو من قبيل الإلجاء والإكراه والاضطرار.

هذه الغربة يمكن أن تحدث في كل وقت، فقد حدثت لبعض المؤمنين، حتى بعد الهجرة، وبعد التمكين.

---

(١) أخرجه أحمد (٧٢٦٠، ٧٤٦٥، ٧٦٦٩، ٩١٤٩، ٩٢٨٥، ٩٤١٣، ١٠٠٧٢، ١٠٥٢١، ١٠٧٥٤)، والدارمي (١٦٠٣)، والبخاري (٨٠٤، ٢٩٣٢، ٣٣٨٦، ٤٥٦٠، ٤٥٩٨، ٦٢٠٠، ٦٣٩٣)، ومسلم (٦٧٥)، وأبو داود (١٤٤٢)، وابن ماجه (١٢٤٤)، والنسائي (٢/ ٢٠١- ٢٠٢)، وابن خزيمة (٦١٥، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢١)، والبيهقي (٢/ ١٩٧- ١٩٨).

(٢) ينظر تفصيل قصة احتباس المستضعفين، واستدراج المشركين لعيَّاش بن أبي رَبيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد ما هاجر إلى المدينة حتى أوثقوه وردُّوه إلى مكة في «سيرة ابن هشام» (٢/ ١١٨- ١٢٠)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٤٢٩- ٤٣١)، و«فتح الباري» (٨/ ٢٢٦- ٢٢٧).

وقصة عيَّاش بن أبي رَبيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواها ابن إسحاق قال: حدَّثني نافع، عن عبد الله بن عمر، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهذا إسناد حسن؛ لحال ابن إسحاق؛ فإنه صدوق مدلِّس- كما تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح هنا بالتحديث.

٢- **غربة عامة**، وهي التي يتَّضح فيها بصورة أشمل معنى «**غربة الإسلام**» حيث كان المسلمون غرباء بدينهم، يلقون جميعًا البطش والتنكيل من المشركين، دون أن يجدوا الحماية، ودون أن يستطيعوا الدفع عن أنفسهم، كما حدث للمسلمين قبل هجرتهم إلى المدينة.

وهذه كانت الغربة القاسية التي عاناها كل مسلم؛ بدءًا بالرسول ﷺ، ثم كبار أصحابه من ذوي المكانة في قومهم، ثم المستضعفين الذين كانت تصب عليهم سِياط العذاب صبًّا، ويُصهرون في رَمْضاء مكة الحارة، وتُلقى عليهم الصخرات العظام، وتُكوى جلودهم بالنار، ويُقيَّد بعضهم بقيد، ثم يُسَلَّم للصبيان يجرُّونه ويعبثون به..!

وقد اتخذت هذه الغربة مظاهر شتَّى:

أولًا: الاستسرار بالدعوة:

فقد مكث رسول الله ﷺ- منذ أنزل الله عليه الوحي، إلى أن أعلن الدعوة في قومه- ثلاث سنين يدعو مَن يثق به سرًّا؛ حيث لم يأمره الله عَزَّوَجَلَّ بإعلان الدعوة والصدع بها[١].

وسِرِّيَّة الدعوة في أول أمرها كانت لحكمة ربانية؛ لتحقيق التدرج- بالنسبة للداعي- بحيث لا يُكَلَّف بالصَّدْع والإعلان من أول يوم، ولو كُلِّف ﷺ بذلك لكان فيه من المشقة والعناء شيء كثير.

كما أن الداعية استطاع خلال هذه الفترة أن يستقطب عددًا من الأتباع والأنصار من أقاربه وأصدقائه، وخاصة الذين يتمكَّن من مسارَّتهم وعرض الدعوة عليهم، وهؤلاء كانوا عونًا له على الدعوة، ومن ثَمَّ فَهُم ومَن آمن على يديهم كانوا خير ردء وسند للرسول ﷺ عند جهره بالدعوة بعد عون الله له وحفظه.

ولكن مظهر الغربة كان ملمحًا واضحًا كل الوضوح في هذه السمة التي لازمت الدعوة ثلاث سنين على الأقل، فالسِّرية إنما كانت لأن الدعوة في بدايتها،

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٢٨٠).

والبداية تعني الغربة، وعدم الإلف، خاصةً حين نتذكر مدى البون الشاسع بين الصورة التي يريدها الإسلام، والواقع الذي تعيشه الجاهلية.

وتلك السِّرِّيَّة اقتضت صعوبة تحرك الداعية في دعوته، فهو لا يخاطب إِلَّا مَن يأمن شره ويثق به، وهذا يعني أن الدعوة تسير بخطوات بطيئة حذرة، كما اقتضت صعوبة المواظبة على تلقِّي مطالب الدعوة من مصدرها، وصعوبة تنفيذها؛ إذ كان الداخل في هذا الدين ملزمًا منذ البداية بالصلاة، ودراسة ما تيسر من القرآن مثلًا، ولم يكن يستطيع أن يصلِّي بين ظهراني قومه، ولا أن يقرأ القرآن، فكان المسلمون يختفون في الشِّعاب والأودية إذا أرادوا الصلاة.

ويتصور المسلم اليوم- على رغم حواجز الزمان والمكان- أولئك النفر يخلصون من أهل مكة نجيًّا، ويتسلَّلون بخفَّة وحذر، ويذهبون بعيدًا عن الناس، حتى إذا وجدوا مطمئنًا من الأرض تلفَّتوا يمنة ويسرة، ثم كبَّروا..!

إنها الدعوة الجديدة الغريبة- مع أنها الحق- وإنهم الأتباع الصادقون الغرباء، عرفوا ما تخفيه لهم عشيرتهم، فآثروا الاستخفاء، وصبروا على مصاعبه حينًا من الدهر، حتى تنمو الدعوة، ويصلب عودها.. وهم مع ذلك في انتظار التوجيهات الربانية التي لو طلبت منهم أن يصرخوا بدعوتهم في نادي قريش لما ترددوا..!

فعن عُفيِّف بن عمرو الكندي[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنتُ امرأً تاجرًا، وكنتُ صديقًا للعباس بن عبد المطَّلب في الجاهلية، فقدمتُ لتجارة، فنزلتُ على العباس بن عبد المطَّلب بمِنًى، فجاء رجلٌ فنظر إلى الشمس حين مالت، فقام يصلِّي، ثم

---

(١) هو: عُفَيِّف- بالتصغير، بضم العين المهملة، وفتح الفاء، والياء المشدَّدة، ثم فاء- هذا هو الراجح في ضبط اسمه- ابن عمرو، وقيل: ابن قيس الكندي.

ولقب عُفيِّفًا لقوله:

وقالت لي: هلمَّ إلى التصابي فقلتُ: عَفَفْتُ عما تَعْلَمينا

وهو صحابي. ينظر: «مسند أحمد» بتحقيق شاكر (٣/ ٢١٨- ٢٢٣)، و«الاستيعاب» (٩/ ٨٢- ٨٧)، و«الإصابة» (٧/ ١٧- ١٨)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣٦).

جاءت امرأةٌ، فقامت تصلِّي، ثم جاء غلامٌ حين راهق الحُلُم، فقام يصلِّي، فقلتُ للعباس: مَن هذا؟ فقال: هذا محمد بن عبد الله بن عبد المطَّلب ابن أخي، يزعمُ أنه نبيٌّ، ولم يتابعه على أمره غير هذه المرأة، وهذا الغلام، وهذه المرأة: خديجةُ بنت خُويلد امرأته، وهذا الغلام: ابن عمه علي بن أبي طالب».

قال عُفيِّف الكندي- وقد أسلم وحسن إسلامه-: «لوددتُ أني كنتُ أسلمتُ يومئذٍ، فيكون لي ربع الإسلام!»[1].

---

(١) أخرجه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص١٣٧- ١٣٨)، وأحمد (١٧٨٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٧٤- ٧٥)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٣١١- ٣١٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٨٠)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٤٤٦)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٠٠) (١٨١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤١٠)، والحاكم (٣/ ١٨٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٦٢)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٩/ ٨٣- ٨٥)، (٨/ ١٤٣- ١٤٥)، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١/ ٩٣) من طريق يحيى بن الأشعث- أو: ابن أبي الأشعث- الكندي من أهل الكوفة، عن إسماعيل ابن إياس بن عُفيِّف، عن أبيه، عن جَدِّه عُفيِّف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وله شاهد معتبر من أولاد عُفيِّف بن عمرو».

ويحيى: ترجمه البخاري وابن أبي حاتم، فلم يذكراه بجرح ولا تعديل، وذكره ابن حبان في «الثقات». ينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٦١)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٢٩)، و«الثقات» (٩/ ٢٥١)، و«تعجيل المنفعة» (ص٤٣٨)، و«لسان الميزان» (٦/ ٢٤١).

وإسماعيل: قال فيه البخاري: «في حديثه نظر». وهي من أشد ألفاظ الجرح عنده، وذكره ابن أبي حاتم وقال: «روى عن أبيه، روى عنه يحيى.. سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: «ليس هو بالمعروف». ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٥)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٥٩)، و«الثقات» (٦/ ٣٥)، و«الكامل» (١/ ٣٠٥)، و«لسان الميزان» (١/ ٣٩٥).

وأبوه إياس: قال البخاري: «فيه نظر». وذكره ابن أبي حاتم وقال: «يعد في الحجازيين، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك». ولم يذكر فيه عنهما جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات». ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤١)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٠)، و«الثقات» (٤/ ٣٤)، و«الكامل» (١/ ٤١٠)، و«لسان الميزان» (١/ ٤٧٥)، و«تعجيل المنفعة» (ص٤٤). فهذا الإسناد ضعيف جدًّا.

ولكن جاء الحديث من طريق آخر، وهي رواية سعيد بن خُثيم، عن أسد بن عبد الله البجلي، عن يحيى ابن عُفيِّف، عن أبيه عُفيِّف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الطبقات» لابن سعد (٨/ ١٧- ١٨)، و«خصائص علي بن أبي طالب» للنسائي (٦)، و«مسند أبي يعلى الموصلي» (١٥٤٧)، و«المفاريد عن رسول ﷺ» لأبي يعلى=

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أولُ شيء علمتُ من أمر رسول الله ﷺ، قدمتُ مكةَ في عمومة لي، فأُرشدنا على العباس بن عبد المطَّلب، فانتهينا إليه وهو جالس إلى زمزم، فجلسنا إليه، فبينا نحن عنده إذ أقبل رجلٌ من باب الصفا، أبيضُ تعلوه حمرةٌ، له وَفْرةٌ[1]، جَعْدٌ إلى أنصاف أذنيه، أَشَمٌّ، أَقْنَى، أَذْلَف[2]، برَّاقُ الثنايا، أَدْعَجُ العينين[3]، كثُّ اللِّحية، دقيقُ المَسْرُبة[4]، شَثْنُ الكفين والقدمين[5]،

= (٥٩)، و«تاريخ الطبري» (٢/ ٣١١)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٢٧)، و«معجم الطبراني الكبير» (١٨/ ١٠١) (١٨٢)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٣٩٠)، و«تاريخ دمشق» (٨/ ٣١٣-٣١٤). ونسبه ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ١٨) أيضًا إلى البغوي.

ورجال هذه الطريق هم: سعيد بن خُثيم الهلالي الكوفي: وثقه يحيى بن معين، وقال أبو زرعة: «لا بأس به». ونحوه النسائي. وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالتشيع، له أغاليط». ينظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٤٨٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٩٤).

وأسد بن عبد الله البجلي القَسْري: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، قال: «وأثنى عليه سعيد بن خُثيم خيرًا». وذكره العقيلي، وابن عدي في الضعفاء، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وكان جوادًا مُمدَّحًا وشجاعًا مقدامًا، سمع الحديث وسمع منه الناس، كما يقول ابن عساكر، وقال الذهبي: «صُويلح». ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٠)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٢٧)، و«الثقات» (٤/ ٥٧)، و«الكامل» (١/ ٣٩٠)، و«تهذيب تاريخ دمشق» (٢/ ٤٦١)، و«الكاشف» (١/ ٦٧).

ويحيى بن عفيِّف: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: «لا يعرف، تفرد عنه أسد بن عبد الله القَسْري». ينظر: «الثقات» (٥/ ٥٢١)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩٦)، و«ديوان الضعفاء» (ص٣٣٩).

وهذا الإسناد أيضا ضعيف؛ لحال يحيى، ولكن إسناده أمثل من الأول بكثير.

وقد قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٩/ ٨٣): «حديث حسن جدًّا».

وإن كان يحتمل أنه قصد الحسن المعنوي؛ لأنه قد يقول ذلك في أحاديث يذكر عللها، مثل قوله- كما في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٥)-: «حديث حسن جدًّا، ولكن ليس له إسناد قوي».

والحديث صحَّحه الحاكم، كما تقدم، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٣، ٢٢٣): «رجال أحمد ثقات». وقال أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٣/ ٣١٨) (١٧٨٧): «إسناده صحيح».

(١) الوَفْرة: شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن.

(٢) أي: ارتفاع طرف الأنف مع صغر أرنبته.

(٣) أي: أن سواد عينيه كان شديد السواد.

(٤) المسرُبة: ما دقَّ من شعر الصدر سائلًا إلى الجوف.

(٥) أي: يميلان إلى الغلظ والقصر، وقيل: الذي في أنامله غلظ بلا قصر. ويحمد ذلك في الرجال.

عليه ثوبان أبيضان، كأنه القمرُ ليلةَ البدر، يمشي على يمينه غلام أمردُ، حسنُ الوجه، مراهقٌ أو محتلمٌ، تقفوهم امرأةٌ تسرت محاسنها، حتى قصد نحو الحَجَرَ، فاستلمه، ثم استلم الغلامُ، ثم استلمت المرأةُ، ثم طاف بالبيت سبعًا، والغلامُ والمرأة يطوفان معه، ثم استلم الركنَ، ورفع يديه وكبَّر، وقام الغلامُ عن يمينه، ورفع يديه، وقامت المرأةُ خلفهما، فرفعت يديها وكبَّرت..»[(١)].

يقول ابن إسحاق: «وذكر بعض أهل العلم أن رسولَ الله ﷺ كان إذا حضرت الصلاة خرج إلى شعاب مكة، وخرج معه عليُّ بنُ أبي طالب، مستخفيًا من أبيه أبي طالب، ومن جميع أعمامه وسائر قومه، فيصليان الصلوات فيها..»[(٢)].

إنها الصورة الطَّبعية لدعوة ناشئة، أتباعها لا يستكملون أصابع اليد الواحدة، النبي ﷺ، وزوجه، وابن عمه الناشئ في حَجْره!

وقد كان عمه العباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من القلائل الذين أثبتت الأحداث ولاءهم للدعوة، وعطفهم على أصحابها، حتى قبل أن يدخلوا فيها.. دون أن يدرك المشركون هذا الولاء وهذا العطف إدراكًا واضحًا، خاصة في بداية الأمر.

ولهذا كان النبي ﷺ لا يتحرَّج أن يطلعه على المستجدات المهمة الخطيرة في حركة الدعوة؛ بل أن يشركه فيها، كما حدث في بيعة العقبة، وهذا إشعار أن العمل الناجح يستوعب أطرافًا عديدة تشارك فيه، وإن لم تكن متوافقة مع معتقد أهله.

إن الدعوة إلى الله لم تنزل لتكون دعوة سرية يُخاطب بها الفرد بعد الفرد؛ بل نزلت لإقامة الحجة على العالمين، وإنقاذ مَن شاء الله إنقاذه من الناس من ظلمات

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٣٩٧).

وفي إسناده: يحيى بن حاتم العسكري، لم أجد مَن ترجمه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٢٢): «لم أعرفه».

وبشر- أو: بشير- بن مهران: قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي أيام الأنصاري، ترك حديثه وأمرني أَلَّا أقرأ عليه من حديثه». وذكره ابن حبان في «الثقات». ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦٧، ٣٧٩)، و«الثقات» (٨/ ١٤٠)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٥)، و«لسان الميزان» (٢/ ٣٤). فهذا الإسناد ضعيف.

(٢) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٢٦٣). وهذا الحديث المرسل يشهد له ما تقدم من حديث عُفيِّف الكندي، وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

الشرك والجاهلية إلى نور الإسلام والتوحيد.

ونزلت لتحكم الحياة البشرية، وتهيمن عليها في جميع شؤونها، وتكون ميزانًا عدلًا وقِسْطاسًا مستقيمًا يحكم على الأوضاع والأعمال والآراء والنظريات والأشخاص بالحكم العدل النابع من وحي الله وتنزيله.

ولذلك كشف الله تعالى عن حقيقة هذه الدعوة وميدانها منذ خطواتها الأولى، فحين كانت الدعوة محصورة بين شعاب مكة وجبالها، تعاني آلام البداية والغربة- وهي آلام تذيب الفؤاد- كان القرآن ينزل ببيان شمول الدعوة وعالميتها: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [يوسف: ١٠٤، ص: ٨٧]، ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [القلم: ٥٢]، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذا الذِّكْر- أو الذِّكْرى- يقصد به مخاطبة هؤلاء الناس بالدعوة وتوجيهها إليهم، والإبانة عن مضمونها بينهم، بحيث يتمكَّنون من معرفتها على حقيقتها، ثم يقبلونها أو يردُّونها عن علم وإدراك.

ولذلك جاءت آيات أُخَر تخص الذِّكْر والذِّكْرى للمؤمنين، أو للعابدين، أو للمتقين، أو للمنيبين، أو لأصحاب القلوب.. إذ إن هؤلاء هم الذين ذُكِّروا فتذكَّروا، ووُعظوا فاتَّعظوا، ودُعوا فآمنوا.

والدعوة جاءت لهذا وذاك.. جاءت لتخاطب البشر- كل البشر- ولتنقذ منهم مَن سبقت له من الله الحسنى.

وهذا يعني- بداهة- أن من خصائص الدعوة: الإعلان والصَّدْع والبلاغ والبيان والإنذار، وتحمُّل ما يترتب على هذا من التكذيب والإيذاء والقتل وغيره.

وإذا ظهرت هذه الخصيصة- قضية عامة أصلية- بان دون خفاء أن استسرار النبي ﷺ في دعوته أول الأمر، إنما هو حال استثنائي، لظروف وملابسات خاصة، هي ظروف بداية الدعوة، وضعفها، وغربتها، وينبغي أن يفهم ضمن هذا الإطار.

وإن كان الكتمان والاستسرار سياسة مصلحية في كثير من أمور الإسلام في الحرب والسلام، فلا بد أن ندرك الفرق بين مسألة الدعوة وسائر المسائل الأخرى، فالاستسرار بالدعوة كلها أمر مخالف للأصل الثابت المستقر، فلا

يجوز اللجوء إليه إلا عند الضرورة، وأعني بالدعوة بيان دين الله وشرعه وحكمه.

أما الاستسرار بما سوى ذلك من الوسائل والخطط والتفصيلات، فهو أمر مصلحي خاضع للنظر والاجتهاد البشري؛ إذ لا يترتب عليه كتمان للدين، ولا سكوت عن حق، ولا يتعلق به بيان، ولا بلاغ.

ومن ذلك مثلًا: معرفة عدد الأتباع المؤمنين بالدعوة، فهذا أمر مصلحي لا يُخِل بقضية البلاغ والنذارة التي نزلت الكتب وبُعثت الرسل من أجلها، فيمكن أن يظل سرًّا- متى كانت المصلحة في ذلك- مع القيام بأمر الدعوة والتبليغ.

ولهذا فإن النبي ﷺ حتى بعد أن صدع بدعوته، وأنذر الناس وأعلن النبوة؛ ظل يخفي ما لا يؤثِّر على مهمة البلاغ والبيان، كعدد أتباعه، وأين يجتمع بهم، وما هي الخطط التي يتخذونها إزاء الكيد الجاهلي؟ ومن ذلك قصة الهجرة، وهي في «الصحيحين»، وتقدَّم تخريج طرف من حديثها.

وبعد هذا العرض المجمل يتضح جانب من الغربة الخاصة والعامة، التي واجهتها الدعوة بذاتها، وواجهها الداعية الأول ﷺ، ومَن معه من الأفراد القلائل، وعموم هذه الغربة وإطباقها وهي أشد ما يتصور في غربة الإسلام، أن يضطر المسلم الداعية إلى كتمان إيمانه.

ثانيًا: قلة الأتباع:

ولقد كان من النتائج الطبعية لجدة الدعوة وحداثتها وسريتها: أن يكون أتباعها أفرادًا معدودين أول أمرهم وكان هذا مظهرًا من مظاهر الغربة. فكان عُفيِّف الكندي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يتمنى لو أسلم ليكون ربع الإسلام، لكننا نجد من الصحابة غيره مَن يقول إنه فعلًا كان ثلث الإسلام، أو ربع الإسلام، أو خُمسه، أو سدسه!

عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «ما أسلمَ أحدٌ إلا في اليوم الذي أسلمتُ فيه، ولقد مكثتُ سبعةَ أيام، وإني لثلثُ الإسلام»[1].

---

(١) أخرجه ابن سعد (٣/ ١٣٩)، والبخاري (٣٧٢٦، ٣٧٢٧، ٣٨٥٨)، وابن ماجه (١٣٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٩)، والحاكم (٣/ ٤٩٨)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٩٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٦٩). =

وهذا عمرو بن عَبَسَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يحسب أنه كان ربع الإسلام، وفي سياق خبره عرض جوانب عديدة في الغربة، والقلة، والذلة:

عن أبي أُمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال عمرو بن عَبَسَة السُّلَمي: كنتُ وأنا في الجاهلية أظن أن الناسَ على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء وهم يعبدونَ الأوثانَ، فسمعتُ برجل بمكة يخبر أخبارًا، فقعدتُ على راحلتي فقدمتُ عليه، فإذا رسولُ الله ﷺ مستخفيًا، جُرءاءُ عليه قومُه، فتلطَّفتُ حتى دخلتُ عليه بمكة، فقلتُ له: ما أنت؟ قال: «**أنا نبيٌّ**». فقلتُ: وما نبيٌّ؟ قال: «**أرسلني اللهُ**». فقلتُ: وبأيِّ شيء أرسلك؟ قال: «**أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يُوَحَّدَ اللهُ لا يُشركُ به شيءٌ**». قلتُ له: فمَن معك على هذا؟ قال: «**حرٌّ وعبدٌ**». قال: ومعه يومئذ أبو بكر وبلال ممن آمن به. فقلتُ: إني متَّبعك. قال: «**إنك لا تستطيعُ ذلك يومَك هذا، ألَا ترى حالي وحالَ الناس؟ ولكن ارجع إلى أهلك، فإذا سمعتَ بي قد ظهرتُ فأتني**».

قال: فذهبتُ إلى أهلي، وقدم رسولُ الله ﷺ المدينةَ، وكنتُ في أهلي، فجعلتُ أتخبَّر الأخبارَ، وأسأل الناسَ حين قدم المدينةَ، حتى قدم علي نفرٌ من أهل يثربَ، من أهل المدينة، فقلتُ: ما فعل هذا الرجلُ الذي قدم المدينةَ؟ فقالوا: الناسُ إليه سِراعٌ، وقد أراد قومه قتله فلم يستطيعوا ذلك. فقدمتُ المدينة، فدخلتُ عليه، فقلتُ: يا رسولَ الله أتعرفني؟ قال: «**نعم، أنت الذي لقيتني بمكة؟**». قال: فقلتُ: بلى[1].

= وعند ابن ماجه- ونحوه ابن منده، وأبو نُعيم-: «ما أسلمَ أحدٌ في اليوم الذي أسلمتُ فيه».

وعن سعد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «رأيتُني سابعَ سبعة مع النبي ﷺ، ما لنا طعامٌ إلا ورقُ الحُبْلة، حتى يضعَ أحدُنا ما تضعُ الشاةُ». أخرجه أحمد (١٤٩٨، ١٥٦٦، ١٦١٨)، والبخاري (٣٧٢٨، ٥٤١٢، ٦٤٥٣)، ومسلم (٢٩٦٦)، والترمذي (٢٣٦٥).

ويمكن الجمع بين هذا وهذا أن قصته مع السبعة قصة متأخرة في غزوة من الغزوات، وأن أفراد تلك الغزوة كانوا سبعة، ثم وجدت ذلك صريحًا في رواية ابن سعد (٣/ ١٤٠).

(١) أخرجه أحمد (١٧٠١٩)، ومسلم (٨٣٢)، وابن خزيمة (١٦٥، ٢٦٠)، وأبو عَوانة (٧)، والحاكم (١/ ١٦٣- ١٦٥)، (٣/ ٦٦، ٢٨٥، ٦١٧)، (٤/ ١٤٨)، وأبو نُعيم في «الدلائل» (ص٢١٠- ٢١٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ١٦٨). وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».=

لقد فهم عمرو بن عَبَسَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أول الأمر من قول النبي ﷺ حين سأله: مَن معك؟ قال: «**حرٌّ وعبدٌ**». فهم منها أن أتباعه اثنان: حرٌّ وعبدٌ فحسب، والظاهر أن هذا كان من ضمن الاحتياطات السرية التي اتخذها النبيُّ ﷺ لحماية دعوته وأتباعها، وأنه يقصد أن أتباعه ما بين حرٍّ وعبدٍ، فبعضهم أحرار، وبعضهم عبيد، فيدخل في الأحرار: خديجة، وعلي، ومَن كان أسلم قبل عمرو، ويدخل في العَبِيد: بلال، وياسر، وعمَّار، وغيرهم، ولذلك كان عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «لقد رأيتُني وأنا ربعُ الإسلام»[1].

ومثل هذا يمكن أن يقال في قول سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان ثلث الإسلام[2]، وعن عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر»[3].

وليس مراد عمار - أيضًا - إلا مَن أظهر إسلامه وعرف به، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم، ولكنهم كانوا يكتمون إسلامهم[4].

ولعل من أسباب ما يقع من الاضطراب في تحديد السبق إلى الإسلام، ومعرفة الأعداد بالتحديد أن الإسلام كان سرًّا، وكان الداخل لا يعرف إلا النبي ﷺ، أو فردًا، أو فردين ممن حوله، فكان كل واحد يخبر عما يعتقد، وإن لم يكن الأمر على ما أخبر في الواقع.

= ورواه عنه من غير طريق أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أحمد (١٧٠١٨، ١٩٤٣٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٤٧)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٢٩٩)، والدارقطني في «النزول» (٦٦، ٦٧)، وابن منده في «التوحيد» (٧٢٥)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٦١).

(١) في رواية ابن خزيمة (١/ ١٢٩)، والحاكم (٣/ ٢٨٥، ٦١٧)، وغيرهما.

وقد أخرج الحاكم (٣/ ٣٤١) عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا أنه قال: «لقد رأيتُني ربعُ الإسلام..». وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٢) كما تقدم (ص٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦٠، ٣٨٥٧)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٢٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٦٧).

(٤) ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٤)، وقد قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لقد رأيتُني سادسُ ستة، ما على الأرض مسلمٌ غيرَنا». أخرجه الحاكم (٣/ ٣١٣)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

فإن كان عَرَفَ بعدُ أنه سُبِق، أخبر عما كان يعتقد، فقال إنه كان يظن أنه ربع الإسلام، أو ثلث الإسلام بهذا المعنى، وإن لم يعرف بعدُ ظل يحدث عما يعلم ويرى، ولو كان الأمر بخلافه.

وثمة سبب آخر: وهو تقارب فترة إسلامهم؛ ولذلك يقول سعد: «ما أسلمَ أحدٌ إلا في اليوم الذي أسلمتُ فيه»(١).

ومهما يكن من أمر، فإن الداخلين في الإسلام كانوا أفرادًا قلائل، ولم يكن ثَمَّ من الفرص ما يتيح لهم مجال الاتصال القوي فيما بينهم، بسبب الحصار الشديد الذي فرضته قريش على الدعوة الجديدة وأتباعها.

ولكن هذه القلة القليلة كانت ذات أثر عظيم في حاضر الدعوة ومستقبلها، وقد انطلقوا يحملون هذه الدعوة بحماس شديد، ويدعون إليها مَن يستطيعون لا يحول بينهم وبين ذلك حائل، إلا أن تكون القيود الحديدية التي تثقل قريش بها أقدام الأرقاء من المؤمنين.

ولقد أسلم على يدي رجل واحد- هو أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- **عدد** كبير من مبرَّزي الصحابة ومقدَّميهم؛ كالزُّبير بن العوَّام، وعثمان بن عفان، وطلحة بن عُبيد الله، وسعد بن أبي وقَّاص، وعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(٢).

لقد كان الرجل يسمع من النبي ﷺ الآية والآيتين، ويتشهَّد شهادة الحق، ثم ينطلق من ساعته داعية إلى دين الله.

وهذه صورة عظيمة من صور الانفعال بهذا الدين، والاستجابة لله وللرسول ﷺ، صورة المؤمن الذي لا يقر له قرار، ولا يهدأ له بال، حتى يحقِّق في واقع الحياة ما يشبع به الوجدان، من حرارة الإيمان، دون أن يكون هذا الانطلاق دفعة عاطفية مؤقتة سرعان ما تخبو وتخمد وتزول، وشبهها ما حكاه الله تعالى عن

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٢).

(٢) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٢٦٧- ٢٦٩)، و«التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (١/ ١٦٧)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٧٣).

مؤمني الجن في قوله: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٢﴾﴾ [الأحقاف: ٢٩- ٣٢].

إنهم يستمعون فينصتون، فإذا قضي لم يكتفوا بالإيمان به فحسب؛ بل يزيدون على ذلك أن يتحولوا إلى ﴿مُّنذِرِينَ﴾ تتحرك في نفوسهم روح النذارة والدعوة والبلاغ.

وليس يهم هل استجيب لهم أو لا؟ بل ليس يهم هل مُكِّنوا من الإنذار أو لا؟ إنما المهم أنهم ولَّوا منذرين، تمتلئ نفوسهم بالإشفاق على قومهم، والرغبة في هدايتهم.

وهذا كان شأن أصحاب النبي ﷺ أجمعين، حتى المقيَّدين المكبَّلين المعذَّبين، ما كان فيهم مَن رضي أن يكون هو بنفسه مسلمًا ثم يدع أمر الناس للناس.

لقد خالطت بشاشة الإيمان وحرارته شغاف قلوبهم، فتحرَّكت الجوارح بالطاعة والاستجابة، ولذلك فقد كانوا قليلًا عددهم، عظيمًا شأنهم، حيًّا إيمانهم، وإنك لتعجب حين تتأمل أسماء الطليعة الأولى من جيل الصحابة رضي الله عنهم ممن آمن في أول البعثة، فتجد الأسماء نفسها ظلت في المقدمة إلى أبد الدهر، ومنها كان رجالات الحكم والسياسة والحرب، وأئمة العلم والفقه والفتيا، والمقدَّمين في سائر أمور الدنيا والدين!

ومن هؤلاء: أبو بكر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، ومصعب بن عُمير، وغيرهم كثير رضي الله عنهم.

وهذه القلة المؤمنة المغتربة كانت تتكيَّف مع غربتها بروحٍ غير الروح التي يعتادها الناس، فالغريب عادة يشعر بالذل، ويقنع باليسير، ويرضى بالدُّون، كما قيل[1]:

إن الغريـبَ له اسـتكانةُ مذنبٍ وخضـوعُ مديـونٍ، وذلُّ مُريـبِ

أما الغرباء الأولون من أتباع النبي الأعظم ﷺ فلم يكونوا كذلك، لقد نفخ فيهم الإسلام روح العزة والكرامة، وأيقظ لديهم الشعور بإنسانيتهم المكرَّمة المختارة، ومنحهم من الاستعلاء بالإيمان، ما جعلهم يضربون أروع الأمثلة في الصبر والتحمل والثبات على الدين، وغرس في قلوبهم من الإيمان بالآخرة ونعيمها، ما جعل الدنيا- في أعينهم- هينة زهيدة، تُبذل رخيصة في مرضاة الله.

كما أعطاهم من الثقة والاطمئنان لمستقبل هذا الدين، ما جعلهم يتحملون مرارة الواقع الأليم، تطلعًا للمستقبل الذي وعد الله به المؤمنين، رجاء أن يكتب الله على أيديهم نصر هذا الدين وإعزازه.

ولقد كان دخول الواحد منهم في الإسلام، وشعوره بالقرب من الله، وأنسه بربه، وحياة قلبه وقرة عينه بسماع القرآن؛ سببًا في شعورهم الحقيقي بالتميز عن الجاهلية من حولهم، الجاهلية التي تضج بالفوضى والفساد والجفاف والانحلال، فكان يصاحب شعورهم بالغربة: شعور بالتميز والاستعلاء والفوقية الأخلاقية على الكافرين؛ ولذلك لم تؤثِّر فيهم تلك الغربة آثارًا سلبية، ولم تضعف من يقينهم وحرارة إيمانهم؛ بل كانت تشكِّل «**التحدِّي**» الذي يثير المشاعر، ويستفز الطاقات، ويفجِّر القدرات.

وهذا يدعو- مرة أخرى- للتأكيد على الفرق الواضح بين غربة الحنفاء في الجاهلية، وغربة محمد ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

إن غربة أولئك كانت «النهاية»، فهم نماذج باقية تتقلص يومًا بعد يوم، ولا

---

(١) ينظر: «الغرباء» للآجري (١٧)، وتقدم (ص٤٥- ٤٧) الحديث عن «غربة الحنفاء في الجاهلية»، وبيان طبيعة تلك الغربة.

تكاد تفكر بالإصلاح والتغيير، فيصدق عليهم قول القائل[1]:

إذا ما مضى القرنُ الذي أنت فيهم   وخُلِّفْــتَ في قرن فأنــت غريبُ!

أما غربة هؤلاء، فهي غربة «البداية»، والبداية مليئة بالآمال والمطامح، والمشاعر القوية الفيَّاضة، وتستقبل الحياة بشبابها وحيويتها، فتَأْبَى إلا أن تسخِّر ذلك كله لإعلاء كلمة الله ودعوة الناس إليه، والجهاد لتحقيقه في عالم الواقع.

ولا شك أن العمل للدين من أعظم أسباب احتفاظ الداعية بإيمانه؛ بل من أعظم أسباب نماء الإيمان، وزيادته، وتعمقه في القلب، ومخالطته لذرات النفس؛ ذلك أن الداعي الذي جعل همّه دعوة الناس إلى هذا الدين، سوف تتكيف مشاعره مع دعوته، فيحزن من أجل دعوته، ويفرح من أجلها، ويغضب، ويرضى، ويحب، ويكره من أجلها.. فتصطبغ روحه ومشاعره بهذه الدعوة، وتصبح دعوته جزءًا لا يتجزأ من حياته وشخصيته وتكوينه، وهذه ضمانة قوية للصبر والثبات على هذا الدين.

هذا فوق أن الصبر والثبات منحة إلهية يهبها الله للمجاهدين في سبيله، ولهذا قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٦٩﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وذلك في «سورة العنكبوت» التي افتتحت بالحديث عن الابتلاء والفتنة والإيذاء في الله.

ثالثًا: الاضطهاد والتعذيب:

كان من أصحاب النبي ﷺ- الذين تقدَّم إسلامهم- عدد من ذوي المكانة في قريش؛ كأبي بكر، وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أما عامة أصحابه فكانوا من المستضعفين.

فأما ذوو المكانة، فمنعهم الله بقومهم، كما مُنِع رسولُ الله ﷺ بأبي طالب.

وأما سائر المؤمنين، فقد تفننت قريش في تعذيبهم، وكشَّرت عن أنياب الغيظ والحقد، وسلَّطت عليهم سياط العذاب.

(١) ينظر: «ديوان أبي نواس» (ص٢٠١)، و«مع الأئمة» للمؤلِّف (ص٥٢- ٥٣).

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان أولَ مَن أظهرَ إسلامه سبعةٌ: رسولُ الله ﷺ، وأبو بكر، وعمارٌ، وأمه سميةُ، وصُهيبٌ، وبلالٌ، والمقدادُ، فأما رسولُ الله ﷺ، فمنعه الله بعمه أبي طالب، وأما أبو بكر، فمنعه الله بقومه، وأما سائرهم فأخذهم المشركونَ، وألبسوهم أَدْراعَ الحديد، وصهروهم في الشمس، فما منهم من أحد إلا وقد واتاهم على ما أرادوا، إلا بلالًا، فإنه هانت عليه نفسه في الله، وهان على قومه، فأخذوه، فأعطوه الولدان، فجعلوا يطوفون به في شِعاب مكة، وهو يقول: أَحَدٌ، أَحَدٌ»(١)!

إن امتناع الرسول ﷺ بأبي طالب، وامتناع أبي بكر بقومه.. وكذلك سائر المؤمنين من بيوتات مكة الرفيعة، كانت تمنعهم مكانتهم، ومكانة قومهم من كثير مما يقع لغيرهم من الضرب والتنكيل، ولكن كان يخلص إليهم من ألوان الأذية الحسية والمعنوية شيء كثير، فكان لا بد أن يدفعوا ضريبة غربة الدخول في الإسلام.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٣٨٣، ١٢٣٨٤)، وأحمد (٣٨٣٢)، وفي «فضائل الصحابة» (١٩١)، وابن ماجه (١٥٠)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٩٩)، وابن حبان (٧٠٨٣)، والحاكم (٣/ ٣٨٤)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٤٩)، والبيهقي (٨/ ٢٠٩)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ١٧٠، ٢٨١)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ٢٧) من طريق زائدة، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وزائدة هو: ابن قدامة: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٠٦)، و«التقريب» (١/ ٢٥٦).

وعاصم هو: ابن أبي النَّجُود المقرئ، الكوفي: صدوق، له أوهام، وقال الذهبي: «حسن الحديث». ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٥٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٨٣).

وزِر هو: ابن حُبيش الأزدي: ثقة جليل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٢١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٥٩).

فالحديث حسن، وقد صحَّحه الحاكم- كما تقدم- وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٧٧): «هذا إسناد رجاله ثقات».

وله شاهد مرسل عن مجاهد: أخرجه ابن سعد (٣/ ٢٣٣)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٤٠)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ٢٨)، وقد ذكر موضع «المقداد»: «خبَّابًا» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وينظر: «البداية والنهاية» (٤/ ٧٢، ١٤٦).

ومن الصور المؤذية لهؤلاء: ما ورد في الخبر الثابت من اجتماع أشراف قريش في الحِجْر، وتذاكرهم ما دخل عليهم من النبي ﷺ فيما زعموا من تفريق الجماعة، وعيب الآلهة، وشتم الأجداد، ثم مجيء النبي ﷺ وهم على ذلك، وغمزهم له ببعض القول، وتهديده لهم ﷺ، وأنهم اجتمعوا من الغد، فلما جاءهم وثبوا إليه وثبة رجل واحد: أنت الذي تقول كذا؟ أنت الذي تقول كذا؟ كل ذلك يقول ﷺ: «**نعم**». فأخذ رجلٌ منهم بمَجْمَع ردائه، فقام أبو بكر دونه يبكي، ويقول: أتقتلون رجلًا أن يقول: ربِّي اللهُ؟!(1).

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بينما رسولُ الله ﷺ قائمٌ يصلِّي عند الكعبة، وجمعٌ من قريش في مجالسهم، إذ قال قائلٌ منهم: أَلَا تنظرون إلى هذا المرائي؟ أيكم يقوم إلى جزور آل فلان، فيعمد إلى فرثها، ودمها، وسَلَاها، فيجيء به، ثم يمهله حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه؟ فانبعث أشقاهم(2)، فلما سجد رسولُ الله ﷺ وضعه بين كتفيه، وثبت النبيُّ ﷺ ساجدًا، فضحكوا حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك، فانطلق منطلق إلى فاطمة- وهي جُويرية- فأقبلت تسعى، وثبت النبي ﷺ ساجدًا، حتى ألقته عنه، وأقبلت عليهم تسبهم، فلما قضى رسولُ الله ﷺ الصلاة قال: «**اللهمَّ عليك بقريش، اللهمَّ عليك بقريش، اللهمَّ عليك بقريش**». ثم سمى: «**اللهمَّ عليك بعمرو بن هشام، وعُتبة بن رَبِيعة، وشيبة بن رَبِيعة، والوليد بن عُتبة، وأمية بن خلف، وعُقبة بن أبي مُعيط، وعُمارة بن الوليد**».

قال عبد الله: فوالله، لقد رأيتهم صرعى يوم بدر، ثم سُحبوا إلى القَلِيب، قَلِيب بدر، ثم قال رسول الله ﷺ: «**وأُتبع أصحابُ القَلِيب لعنةً**»(3).

---

(1) تقدم تخريجه (ص٦٠- ٦١).

(2) هو: عقبة بن أبي مُعيط. ينظر: «فتح الباري» (١/ ٥٩٤).

(3) أخرجه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص٢١١)، وابن أبي شيبة (١٨٤١٢، ١٨٥٢٤)، وأحمد (٣٩٦٢)، والبخاري (٢٤٠، ٥٢٠، ٢٩٣٤، ٣١٨٥، ٣٨٥٤، ٣٩٦٠)، ومسلم (١٧٩٤)، والنسائي (١/ ١٦١- ١٦٢)، وابن خزيمة (٧٨٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٧٨- ٢٨٠).

وعند أحمد، والموضع الرابع عند البخاري: «فأُلقوا في بئر، غيرَ أمية، أو أُبيٍّ، فإنه كان رجلًا=

جريمة نكراء أن يجرؤ الملأ من سفهاء قريش على هذه الشناعة الخسيسة، ثم يرى هذه الفعلة المستضعفون من المؤمنين؛ كعبد الله بن مسعود، وغيره، فلا يملكون لها دفعًا، سوى أن ينطلق منهم منطلق إلى فاطمة، وهي جُويرية حديثة السن، لتزيل عن أبيها ﷺ ما ألقوا عليه.

ولقد انتقم الله لنبيه ﷺ بقتل هؤلاء السبعة المعدودين يوم بدر، حيث خاطبهم رسولُ الله ﷺ: «**هل وجدتم ما وعد ربكم حقًّا؟ فإنا وجدنا ما وعدنا ربنا حقًّا!**».

عن أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبيَّ ﷺ أمر يومَ بدر بأربعة وعشرين رجلًا من صناديد قريش، فقذفوا في طَوِي من أَطْواء بدر[1] خبيثٍ مُخْبِثٍ، وكان إذا ظهر على قوم أقام بالعَرْصة ثلاثَ ليال، فلما كان ببدر اليوم الثالث، أمر براحلته فشُدَّ عليها رحلها، ثم مشى وتبعه أصحابه، وقالوا: ما نرى ينطلق إلا لبعض حاجته. حتى قام على شَفَة الرَّكِي[2]، فجعل يناديهم بأسمائهم، وأسماء آبائهم: «**يا فلانَ بنَ فلان، ويا فلانَ بنَ فلان، أيسرُّكم أنكم أطعتم اللهَ ورسولَه؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربُّنا حقًّا، فهل وجدتم ما وعد ربُّكم حقًّا؟**». قال: فقال عمرُ: يا رسولَ الله، ما تكلم من أجساد لا أرواح لها؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**والذي نفسُ محمد بيده، ما أنتم بأسمعَ لما أقولُ منهم**»[3].

= ضخمًا، فلما جرُّوه تقطَّعت أوصاله قبل أن يُلقى في البئر».

يقول شاعر منهم يبكي عليهم، بعد ما أُلقوا في القَلِيب:

وماذا بالقَلِيب، قَلِيب بدر ... من الشِّيزَى تُزَيَّنُ بالسَّنامِ؟
وماذا بالقَلِيب، قَلِيب بدر ... من القَيْنات والشَّرْب الكِرامِ؟
تُحَيِّينا السلامةَ أُمُّ بكر ... فهل لي بعد قومي من سلامِ؟
يُحَدِّثُنا الرسولُ بأنْ سنحيا ... وكيف حياةُ أصداءٍ وهامِ؟!

ينظر: «صحيح البخاري» (٣٩٢١)، و«بلوغ الأرب» (٢/ ١٩٨).

(١) الطَوِيّ: البئر المطوية، وهو في الأصل صفة من الطَّيِّ؛ ولذلك جُمع- كما هنا- على أطواء. ينظر: «النهاية» (٣/ ١٤٦).

(٢) الرَّكِيّ هي البئر أيضًا، وهي الرَّكِيَّة، وتُجمع على: رَكَايا. ينظر: «النهاية» (٢/ ٢٦١).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٣٥٩)، والبخاري (٣٩٩٦)، ومسلم (٢٨٧٥). =

ولو ذهبت تتتبَّع المواقف التي أساءت فيها قريش للنبي ﷺ ولكبار أصحابه من ذوي المنعة والجاه؛ لطال الأمر، بل بلغ بهم الحال أن حاولوا قتل النبي ﷺ فلم يستطيعوا، كما تقدم في حديث عمرو بن عَبَسَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

وقد ازداد إيذاؤهم له ﷺ وتجرؤوا عليه بعد وفاة عمه أبي طالب؛ لأنه كان يحوطه ويحميه، فلما مات أقدمت قريش على ما لم تكن تقدم عليه من قبل، حتى ضيَّقت عليه الخناق، فصار ﷺ يفكِّر في البحث عن موطن للدعوة خارج مكة.

أما المستضعفون من أصحابه، فقد نطق قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق بألوان من التعذيب لهم من إلباسهم أَدْراعَ الحديد، وصهرهم في الشمس، وطواف صبيان مكة ببعضهم في شعاب مكة ونواحيها.

وعن سَعِيد بن جُبير قال: قلتُ لابن عباس: يا أبا عباس، أكان المشركونَ يبلغون من المسلمينَ في العذاب ما يُعْذَرونَ به في ترك دينهم؟ فقال: «نعم، والله إن كانوا ليضربون أحدهم، ويجيعونه، ويُعْطِّشونه، حتى ما يقدرُ على أن يستوي جالسًا من شدة الضر الذي به، حتى إنه ليعطيهم ما سألوه من الفتنة! وحتى يقولوا: اللَّاتُ والعُزَّى إلهُك من دون الله؟ فيقول: نعم. وحتى إن الجُعَلَ ليمرُّ بهم،

= وورد الحديث عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الطيالسي (٤٠)، وأحمد (١٨٢)، ومسلم (٢٨٧٣)، والبزار (٢٢٢)، والنسائي (٤/ ١٠٩)، وأبو يعلى (١٤٠).

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (١٢٠٢٠، ١٣٢٩٦، ١٣٧٧٣، ١٤٠٦٤)، ومسلم (٢٨٧٤)، والنسائي (٤/ ١١٠).

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (٤٨٦٤، ٤٩٥٨، ٦١٤٥)، وعبد بن حميد (٧٦٢)، والبخاري (١٣٧٠، ٤٠٢٦)، والنسائي (٤/ ١١٠- ١١١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٨٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ١١٧).

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أخرجه أحمد (٢٥٣٧٢، ٢٦٣٦١)، والبزار (١٨/ ١٣٩) (١٠١)، وابن حبان (٧٠٨٨)، والحاكم (٣/ ٢٢٤).

وقد وردت الأسماء التي نادى بها الرسولُ ﷺ عند مسلم وغيره: «**يا أبا جهل بنَ هشام، يا أُمية بنَ خلف، يا عُتبةَ بنَ رَبيعة، يا شيبةَ بنَ رَبيعة**».

(١) تقدم (ص٩٣- ٩٤).

فيقولون: أهذا الجُعَلُ إلهُك من دون الله؟ فيقول: نعم؛ افتداء منهم، لما يبلغون من جَهْده»[1].

وقد روت كتب السير صورًا محزنة من إيلام قريش للمؤمنين وللضعفاء، خاصة من العبيد والنساء والشيوخ المسنين، كما حدث لياسر، وسُميَّة، وعمَّار، وبلال، وخَبَّاب، وعامر بن فُهيرة، والزِّنِّيرَة، وجارية بني مُؤمَّل، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[2].

لقد كانوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يجهدون، وكان محمد ﷺ يجهد من ورائهم، ولا يملك أن يدفع عنهم شيئًا مما هم فيه، ولكنه يذكِّرهم بعظيم الأجر الذي ينتظرهم عند الله على صبرهم واحتسابهم، وكانوا مؤمنين حق الإيمان بما عند الله، حتى لكأنهم يرونه رأي العين.

---

(١) أخرجه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص١٩٢- ١٩٣)، وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٣٤٢- ٣٤٣)، ورواه البيهقي (٨/ ٢٠٩).

ورجال إسناده كلهم ثقات، خلا ابن إسحاق، فإنه صدوق مدلِّس- تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح في هذه الرواية بالتحديث، وخلا شيخه حَكيم بن جُبير، فإنه شيعي، وأكثر العلماء على تضعيفه، وقال أبو زرعة: «محله الصدق إن شاء الله». ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠١)، و«الميزان» (١/ ٥٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٤٥)، و«التقريب» (١/ ١٩٣). فالحديث ضعيف.

ولكن يشهد له حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم، وقصة تعذيب عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد جاء عند الطبري (١٤/ ١٨١- ١٨٢)، وغيره أن قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦] نزل في عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا باتفاق أهل التفسير، كما قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٨/ ٢٢٦)، وابن حجر في «الإصابة» (٧/ ٦٥). وذلك أن المشركين ضربوه حتى جاراهم في بعض ما يريدون، ونال من النبي ﷺ، وذكر آلهتهم بخير.

وقصته رواها الحاكم (٢/ ٣٥٧)، ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٠٨)، وإسناده حسن، سوى أنه مرسل، فهو من رواية أبي عُبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر.

وأبو عُبيدة: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٦٠)، و«لسان الميزان» (٤/ ٥٤٩).

وكذلك أبوه: ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٥٩).

(٢) ينظر: «سيرة ابن إسحاق» (ص١٥٤، ١٨٩- ١٩٤)، و«سيرة ابن هشام» (١/ ٣٣٩- ٣٤٣)، و«البداية والنهاية» (٤/ ١٤٦- ١٤٧)، وما سيأتي (ص٥٤٢) في الباب الرابع: «العزلة»: «التُّقاة والاستسرار بالدين».

ويذكِّرهم ﷺ بما عاناه وقاساه مَن كانوا قبلهم من المؤمنين، من صنوف العذاب المُمِضِّ الأليم، من تقطيع الأوصال، ونشر اللحم بالمنشار وغير ذلك..

ويذكِّرهم بالمستقبل الذي وعد الله به هذا الدين وأهله، وأنه سيتم الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله، والذئب على غنمه.

عن عبد الله بن جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ بياسر وعمار وأم عمار، وهم يُؤذَونَ في الله تعالى، فقال لهم: «**صبرًا يا آل ياسر، فإن موعدكم الجنةُ**»(1).

وعن خَبَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو متوسِّد بردةً، وهو في ظل الكعبة،

---

(1) أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٣/ ٣٧) من طريق عُقيل، عن الزُّهري، عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه.

وعُقَيل- بضم العين، وفتح القاف- هو: ابن خالد الأَيْلي: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٥٥)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٩).

والزُّهري: إمام مشهور، وتقدم (ص٣٠).

وإسماعيل بن عبد الله: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٠٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٧٠).

وهذا إسناد صحيح، وهو من مراسيل الصحابة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٧٠).

والخبر رواه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص١٩٢) مرسلًا، حيث قال: حدَّثني رجال من آل عمار بن ياسر. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٣٤٢).

وأخرجه أحمد (٤٣٩) من طريق عمرو بن مرة، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٠١٦- بغية الباحث)، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده- كما في «الإصابة» (١٠/ ٣٣٢)- من طريق الأعمش- كلاهما: عمرو بن عمرو، والأعمش- عن سالم بن أبي الجعد، عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهو منقطع بين سالم بن أبي الجعد وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال أبو زرعة: «سالم عن عمر وعثمان وعلي: مرسل». ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٨٠).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٥٠٨)، والحاكم (٣/ ٣٨٨، ٣٨٩)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١/ ١٤٠)، وفي «معرفة الصحابة» (٦٦٦٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٣٧١) من طريق أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٩٣): «رجاله رجال الصحيح، غير إبراهيم بن عبد العزيز المُقَوِّم، وهو ثقة».

وتقدم (ص٧٦) الكلام في رواية أبي الزُّبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليست هاهنا من طريق اللَّيث.

ونسبه ابن حجر في «الإصابة» (١٠/ ٣٣١) لأحمد في «الزهد» من طريق يوسف بن ماهَك مرسلًا.

وهذه كلها شواهد للحديث الأصل.

وقد لقينا من المشركين شدةً، فقلتُ: ألَا تدعو الله؟ فقعد وهو مُحْمَرٌّ وجهه، فقال: «**لقد كان مَن قبلكم ليُمْشَطُ بمِشاط الحديد، ما دون عظامه من لحم أو عصب، ما يصرفه ذلك عن دينه، ويوضع المِنشار على مَفْرِق رأسه، فيشقُّ باثنين، ما يصرفه ذلك عن دينه، وليتمَّنَّ الله هذا الأمر حتى يسير الراكبُ من صنعاءَ إلى حَضْرَموتَ، ما يخافُ إلَّا اللهَ**». زاد بيان[١]: «**والذئبَ على غنمه**»[٢].

يا سبحان الله! ماذا جرى حتى احمرَّ وجه المصطفى ﷺ، وقعد من ضجعته، وخاطب أصحابه بهذا الأسلوب القوي المؤثر، ثم عاتبهم على الاستعجال؛ ألأنهم طلبوا الدعاء منه ﷺ؟!

كلا حاشاه من ذلك! وهو الرؤوف الرحيم بأمته.

إن أسلوب الطلب: ألَا تدعو لنا؟ ألَا تستنصر لنا؟ يُوحي بما وراءه، وأنه صادر من قلوب أمضَّها العذاب، وأنهكها الجهد، وهدَّتها البلوى، فهي تستعجل الفرج، وتستبطئ النصر، وهو ﷺ يعلم أن الأمور مرهونة بأوقاتها وأسبابها، وأن قبل النصر البلاء، فالرسل تُبتلى، ثم تكون لها العاقبة[٣]: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، ويلمس ﷺ من واقع أصحابه، وملابسات أحوالهم، بَرَمَهم بالعذاب الذي يلاقون، حتى ليفتنون عن دينهم، ويستعلي عليهم الكفرة، ويموت منهم مَن يموت تحت التعذيب.

---

(١) هو: بيان بن بشر الأَحْمسي، أبو بشر الكوفي المعلِّم، يروي الحديث هو وإسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن خبَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٠٥٧، ٢٧٢١٧)، والبخاري (٣٨٥٢، ٣٦١٢)، وأبو داود (٢٦٤٩)، والنسائي (٨/ ٢٠٤)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٤٤).

واللفظ للبخاري في الموضع الأول، وفي الموضع الثاني في أوله زيادة: ألَا تستنصر لنا؟ ألَا تدعو لنا؟ وفي آخره: «**ولكنكم تستعجلونَ**».

(٣) كما في حديث ابن عباس عن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، في حديث هرقل. أخرجه البخاري (٧، ٢٩٤٠، ٢٩٤١)، ومسلم (١٧٧٣)، وأبو داود (٥١٣٦)، والترمذي (٢٧١٧)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٩٨)، وابن حبان (٦٥٥٥)، والبيهقي (٩/ ٢٩٩).

وقد لا يكون من الميسور أن يدرك المرء- بمجرد قراءة النص- حقيقة الحال التي كانوا عليها حين طلبوا منه ﷺ الدعاء والاستنصار، ولا أن يعرف المشاعر والإحساسات التي كانت تثور في نفوسهم إلا أن يعيش حالًا قريبًا من حالهم، ويعاني- في سبيل الله- بعض ما عانوا.

لقد كان ﷺ يربِّيهم على:

أ- التأسِّي بالسابقين من الأنبياء والمرسلين وأتباعهم في تحمل الأذى في سبيل الله، ويضرب لهم الأمثلة في ذلك.

ب- التعلُّق بما أعده الله في الجنة للمؤمنين الصابرين من النعيم، وعدم الاغترار بما في أيدي الكافرين من زهرة الحياة الدنيا.

ج- التطلع للمستقبل الذي ينصر الله فيه الإسلام في هذه الحياة الدنيا، ويذل فيه أهل الشرك والعصيان.

وثمة أمر آخر كبير، أَلَا وهو: أنه ﷺ- مع هذه الأشياء كلها- كان يخطِّط ويستفيد من الأسباب المادية المتعددة، لرفع الأذى والظلم عن أتباعه، وكف المشركين عن فتنتهم، وإقامة الدولة التي ترسِّخ الأمن والعدالة والحرية، فلا يخاف الناس ظلمًا ولا هضمًا، بل لا يخافون إلا الله وحده.

قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، فالمسلم يعبد الله بالصبر والتحمل، ويعبده باتباع جميع الوسائل المؤدية- بإذن الله- إلى دفع الغربة عن المؤمنين، ورفع الضر عن المستضعفين.

رابعًا: الحصار والتضييق:

لقد سلكت قريش ومَن يتابعها- ضمن خططها اليائسة لحصار الدعوة- أساليب دنيئة يربأ عنها ذوو المروءات والضمير الإنساني الحي.

لقد كانت العرب عامة- وقريش خاصة- تتغنَّى بالكرم والجود والبذل والعطاء، وتعتبر هذه الخصلة من مواطن الفخر، والمنافسة، والسباق.

يقول زُهير بن أبي سُلْمى يمدح بعض الكرماء[1]:

إذا السَّنَةُ الشَّهْباءُ بالناس أجحفتْ ... ونال كرامَ المال في الحَجْرة الأكلُ
رأيتُ ذوي الحاجات حولَ بيوتهم ... قَطينًا لهم، حتى إذا أنبتَ البقلُ
هنالك إن يَسْتَخْبَلوا المالَ يُخبِلوا ... وإن يُسْأَلوا يُعْطُوا، وإن ييسروا يَغْلُوا
على مكثريهم حقٌّ مَن يعتريهم ... وعند المقلِّين السماحةُ والبذلُ!
فما كان من خير أتوه فإنما ... توارثه آباءُ آبائهم قبلُ!

وكان في قريش- خاصة- كرماء أجواد مطعمون، منهم عبد الله بن جُدْعان، وكان له داعيان يدعوان إلى طعامه وضيافته، وفيه يقول أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت[2]:

له داعٍ بمكةَ مُشْمعِلٌّ[3] ... وآخرُ فوقَ دارته ينادي
إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى[4] عليها ... لُباب البُر يُلبَكُ بالشِّهاد!

ومنهم هشام بن المغيرة- والد أبي جهل- وفيه يقول الشاعر[5]:

فأصبح بطنُ مكةَ مُقْشَعِرًّا ... كأن الأرضَ ليس بها هشامُ!

وقد سجَّل التاريخ لهم من قصص الجود والكرم والعطاء ما يشبه الخيال[6]!

فلمَّا جهر الرسولُ ﷺ بدعوته، واستحكمت عدواته في نفوسهم؛ نسوا كل ما تعارفوا عليه من جميل الخصال، وأصبح الذين يطعمون الضيفان، ويلتمسون المحتاجين والمعوزين؛ يبخلون بالحقوق على الجيرة والقرابة، ويمنعونهم الميرة والطعام بالقيمة، ويحاصرونهم سنتين أو ثلاثًا في الشِّعْب- شِعْب أبي طالب- حصارًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا، حتى ليضطرونهم إلى أكل ورق الشجر،

---

(١) ينظر: «شرح شعر زُهير» لثعلب (ص٩٣- ٩٥).

(٢) ينظر: «ديوان أمية بن أبي الصلت» (ص١٩).

(٣) أي: سريع.

(٤) **الرُّدح** جمع: ردحة، وهي: الجَفنة العظيمة، **والشِّيزَى**: خشب أسود تُصنع منه الجفان.

(٥) ينظر: «المحبر» لابن حبيب (ص١٣٩) منسوبًا إلى بَحِير- بالمهملة أو بالجيم- بن عبد الله ابن عامر بن سلمة.

(٦) ينظر: «المنمق» (ص٤٦٠، ٤٦٤- ٤٦٨، ٤٨٨)، و«المحبر» (ص١٣٧- ١٤٦).

وحتى ليصيبهم ظلف العيش وشدته، إلى حد أن أحدهم يخرج ليبول فيسمع بقعقعة شيء تحته، فإذا هي قطعة من جلد بعير فيأخذها فيغسلها، ثم يحرقها، ثم يسحقها، ثم يستفها، ويشرب عليها الماء، فيتقوَّى بها ثلاثة أيام[١]! وحتى لتسمع قريش صوت الصبية يتضاغون من وراء الشِّعْب من الجوع!

عن خالد بن عُمير العدوي قال: خطبنا عُتبة بن غَزْوان، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «..ولقد رأيتُني سابعَ سبعة مع رسول الله ﷺ، ما لنا طعامٌ إلا ورق الشجر، حتى قَرِحَتْ أَشْداقُنا[٢]، فالتقطتُ بُردة فشققتها بيني وبين سعد بن مالك[٣]، فاتزرت بنصفها، واتزر سعدٌ بنصفها، فما أصبحَ اليومَ منا أحدٌ إلا أصبحَ أميرًا على مِصْر من الأمصار، وإني أعوذُ بالله أن أكونَ في نفسي عظيمًا، وعندَ الله صغيرًا»[٤].

وهذه القصة يشبه أن تكون حدثت أثناء الحصار في الشِّعْب؛ إذ كان عُتبة من السابقين إلى الإسلام[٥]، ومثله كان سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والله أعلم.

لقد أجمعت قريش على حرب رسول الله ﷺ، ومقاطعته اجتماعيًّا واقتصاديًّا، فاجتمعوا على أن يكتبوا فيما بينهم على بني هاشم وبني عبد المطَّلب

---

(١) القصة حدثت لسعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواها أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٩٣) في ترجمته، من طريق محمد بن إسحاق قال: حدَّثني صالح بن كيسان، عن بعض آل سعد، عن سعد.

وابن إسحاق: صدوق مدلِّس- كما تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح هنا بالتحديث.

وصالح: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٩)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٧٣).

ولكن بعض آل سعد مبهم، ولعله: إسماعيل بن محمد بن سعد، وهو ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٩)، و«تقريب التهذيب» (ص١٠٩) تحقيق محمد عوامة.

(٢) أي: أصابتها القروح، **والأشداق** جمع: شدق، وهو جانب الفم.

(٣) هو: سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه أحمد (١٧٥٧٤، ١٧٥٧٥، ٢٠٦٠٩، ٢٠٦١٠)، ومسلم (٢٩٦٧)، والترمذي (٤١٥٦)، وأبو يعلى في «المفاريد» (٥٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٧٩)، والحاكم (٣/ ٢٦١)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٧١). وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وأخرجه الترمذي (٢٥٧٥) عن الحسن قال: قال عُتبة، وقال: «لا نعرف للحسن سماعًا من عُتبة».

(٥) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٤/ ٣٦٢)، و«الإصابة» (٦/ ٣٧٩).

أَلَّا يناكحوهم ولا ينكحوا إليهم، ولا يبايعوهم ولا يبتاعوا منهم، وكتبوا صحيفة في ذلك.. ثم عَدَوْا على مَن أسلم، فأوثقوهم، وآذوهم، واشتد البلاء عليهم، وعظمت الفتنة، وزُلزلوا زلزالًا شديدًا[١].

وكان القرشيون عقدوا هذا الاتفاق في خَيْف بني كِنانة[٢]، فلما أذن الله بنصر دينه، وإعزاز رسوله ﷺ، وفتح مكة، ثم حجة الوداع، كان النبي ﷺ يؤثر أن ينزل في هذا الخَيْف ليتذكَّر ما كانوا فيه من الضيق والاضطهاد، فيشكر الله على ما أنعم عليه من الفتح العظيم، ودخولهم مكة- التي أخرجوا منها- ظاهرين، على رغم أنف مَن سعى في إخراجهم منها من الكافرين، وليؤكِّد قضية انتصار الحق واستعلائه، وتمكين الله سبحانه لأهله الصابرين[٣]، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أين تنزلُ غدًا؟- في حجته- قال: «**وهل ترك لنا عَقِيلٌ منزلًا؟**». ثم قال: «**نحنَ نازلونَ غدًا بخَيْف بني كِنانة، المُحصَّب، حيث قاسمت قريشٌ على الكفر**». وذلك أن بني كِنانة حالفت قريشًا على بني هاشم: أَلَّا يبايعوهم ولا يؤووهم. قال الزُّهري: والخَيْف: الوادي[٤].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ حين أراد حُنينًا: «**منزلنا غدًا إن شاء اللهُ بخَيْف بني كِنانة، حيث تقاسموا على الكفر**»[٥].

---

(١) ينظر: «السير والمغازي» لابن إسحاق (ص١٥٦).

(٢) الخَيْف: ما انحدر عن غلظ الجبل وارتفع عن سيل الماء، وهو المحصَّب من مِنًى. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٤١٢)، و«فتح الباري» (٨/ ١٥).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (٨/ ١٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٥٨٨، ٣٠٥٨، ٤٢٨٢)، ومسلم (١٣٥١)، وأبو داود (٢٠١٠، ٢٩١٠)، وابن ماجه (٢٧٣٠، ٢٩٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٤١)، وابن خزيمة (٢٩٨٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣/ ١٩٨)، والبيهقي (٥/ ١٦٠).

والللفظ للبخاري في الموضع الثاني، والموضع الثالث مختصر، وفيه: «أنه قال زمن الفتح». وفي الحديث الأصل: «في حجته». وينظر: «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٨٩- ٦٩٨)، و«فتح الباري» (٦/ ١٧٦)، والتعليق على الحديث الآتي.

(٥) أخرجه أحمد (٧٢٤٠، ٧٥٨٠، ٨٢٧٨، ٨٦٣٥، ١٠٩٦٩)، والبخاري (١٥٩٠، ٣٨٨٢،=

وهذه الخطة الجاهلية: خطة الحصار والتجويع، مما يتواصى به أعداء الرسل من الكفار والمنافقين عبر العصور: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۝٧﴾ [المنافقون: ٧].

وهذه المؤامرة الجماعية- مؤامرة الشِّعب- لم تكن هي الكيد الوحيد في مجال التضييق والمحاصرة، كلا؛ بل لقد دأب عُتاة الجاهلية ومَرَدَتُها على الاستخفاف بحقوق مَن أسلموا، وعلى أَلَّا يرقبوا فيهم إِلًّا ولا ذمة، وعلى أن يتناسوا في سبيل إيذائهم جميع الأعراف والتقاليد المرعية، حتى لقد منعوهم حقوقهم المالية من الديون وغيرها..!

عن خَبَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنتُ قَيْنًا[١] في الجاهلية، وكان لي على العاص ابن وائل دراهمُ، فأتيتُه أتقاضاه، فقال: لا أقضيك حتى تكفرَ بمحمد! فقلتُ: لا والله، لا أكفرَ بمحمد ﷺ حتى يميتك اللهُ ثم يبعثك. قال: فدعني حتى أموتَ ثم أُبعثَ، فأُوتى مالًا وولدًا، ثم أقضيك! فنزلت: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ

= ٤٢٨٤، ٤٢٨٥، ٧٤٧٩)، ومسلم (١٣١٤)، وأبو داود (٢٠١١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤١٨٨)، وابن خزيمة (٢٩٨١- ٢٩٨٢، ٢٩٨٤)، والبيهقي (٥/ ١٦٠).

واختلفت روايات الصحيح وغيرها في هذا الحديث، ففي بعضها- كما هنا-: «حين أراد حُنينًا»، وفي البعض الآخر: «من الغد يوم النحر وهو بمنى». وفي الموضع الأول عند البخاري زاد: «يعني بذلك المحصَّب، وذلك أن قريشًا وكِنانة تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطَّلب، أو بني المطَّلب، أَلَّا يناكحوهم، ولا يبايعوهم، حتى يسلِّموا إليهم النبي ﷺ». وفي الثالث: «منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيفُ..» الخيف مرفوع: خبر لمنزلنا، أما مفعول فَتَحَ فمحذوف.

كما اختلف صنيع الأئمة، فهم يثبتونها حينًا في «أبواب المناسك»، وحينًا في «أبواب المغازي والجهاد». وينظر للجمع والترجيح: «فتح الباري» (٣/ ٤٥٣)، (٨/ ١٥).

قال الحافظ ابن حجر في الزيادة المسوقة في كتاب الحج: «يختلج في خاطري أن جميع ما بعد قوله: يعني المحصَّب.. إلى آخر الحديث من قول الزُّهري أُدرج في الخبر.. ومن ثَمَّ لم يذكر مسلم في روايته شيئًا من ذلك».

(١) القَيْن: الحدَّاد الذي يصنع السيوف. ينظر: «النهاية» (٤/ ١٣٥).

لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾﴾ [مريم: ٧٧]»[1].

ولقد آثر هؤلاء المؤمنون ما عند الله، فطُويت عنهم الدنيا، فعاشوا في شَظَف من العيش كان أفضل عندهم من التقلب على فرش الحرير والدِّيباج؛ لأنه أثر من آثار طاعة الله، والرضا بدينه، ورسوله ﷺ، فقد استعذب القوم في سبيل دينهم كل مرٍّ، واستساغوا كل علقم، ولسان حالهم يقول[2]:

رضيــتُ في حبك الأيــامَ جائرةً ... فعلقمُ الدهر إن أرضاك كالعَذْبِ!

فكانت العاقبة لهم في الدنيا والآخرة.

وكان هذا جانبًا من الخير الكثير الطيب الذي وعد رسول الله ﷺ به الغرباء حين قال: «**فطُوبَى للغرباء**».

إن كل ما يلقاه الغريب من تضييق وحصار وإيذاء واضطهاد هو رفعة له، وزيادة في درجاته، وصبره عليه قربى إلى الله، واحتسابه له سبب للسعادة والأنس، والروح، والنعيم العاجل والآجل.

خامسًا: انحصار دعوة الإسلام في بيئة واحدة:

لقد بُعث الرسول ﷺ في أم القرى لينذرها ومَن حولها، وينذر يوم الجمع لا ريب فيه، وجاء برسالة ربانية؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، فلم تكن دعوته دعوة إقليمية، أو محلية؛ بل كانت منذ أولها دعوة عالمية، بل للعالمين: الإنس والجن.

ولقد واجه الرسول ﷺ مجتمع مكة بالدعوة، فلقي منهم ما لقي من التكذيب

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٦٤)، وأحمد (٢١٠٦٨)، والبخاري (٢٢٧٥، ٢٤٢٥، ٤٧٣٢)، ومسلم (٢٧٩٥)، والطبري في «التفسير» (١٥/ ٦١٧- ٦١٨).

وأخرج الطبري (١٦/ ١٢١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه، وفيه: أن رجالًا من أصحاب النبي ﷺ كانوا يطلبون العاص بن وائل...

وورد مرسلًا عن الحسن ومجاهد وقتادة ومسروق. ينظر: «تفسير الطبري» (١٥/ ٦١٨- ٦١٩)، و«الدر المنثور» (١٠/ ١٢٧- ١٢٨).

(٢) للشاعر عصام العطار.

والتعذيب، ولقي أصحابه من الاضطهاد والتنكيل والتكبيل، ما هو فتنة للتابع، وصدٌّ لغيره، وحيلولة دون انطلاق الدعوة وانتشارها، ولقد ظلَّت الدعوة محصورة بين أَخْشَبَيْ مكة، لا يؤمن بها خارجها إلا الفرد بعد الفرد؛ كعَمرو بن عَبَسَة، وأبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا[1]، حتى أذن الله بإسلام الأنصار، وقيام الدولة.

وكان انحصار الدعوة في مكة من مظاهر الغربة الشديدة؛ لأسباب عديدة:

أ- أن هذا يعني احتجاب الدعوة عن الآخرين؛ ممن يمكن أن يكونوا أكثر قبولًا لها، وإقبالًا عليها.

ب- أنه يغري قريشًا بالضراوة في حرب الدعوة، والحماسة في صدِّ الناس عنها، وفتنة المؤمنين بها، إذ يشعرون بأن الدعوة تحدٍّ خاصّ يواجه قريشًا، ومهمة القضاء عليها موكولة إليهم.

ج- أنه يعرِّض الدعوة لخطر الزوال، ويعرِّض أتباعها للإبادة على يد القرشيين؛ لأنهم عدد قليل محصور في مكان واحد تسيطر عليه فئة معينة، ذات عقلية معينة، من الممكن أن يصل بها التفكير إلى حد التخطيط لقتل الرسول ﷺ، وجميع أتباعه؛ بل حدث هذا فعلًا[2].

وهذا شأن الكافرين المعاندين: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الكهف: ٢٠].

ونحن جميعًا نعلم- الآن- أن هذا لم يكن ليكون، وأن الله بعث رسوله ﷺ، وأنزل دينه لأمر لا بد أن يتم، وأن الوعد بإعزاز الإسلام، ورفع شأنه، كان قديمًا منذ فجر الدعوة..

ولكن حتى الرسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ كانوا مطالبين بفعل الأسباب الدافعة للمفسدة، تحقيقًا لمعنى كبير من معاني العبادة، وتعليمًا لمَن بعدهم ممن يتأسَّى بهم ويستنّ

(١) ينظر ما تقدم (ص٩٣- ٩٤)، وما سيأتي (ص١٢٨).

(٢) أي: حدث التفكير بذلك. وينظر ما تقدم في حديث عمرو بن عَبَسَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (ص٩٣- ٩٤)، وما سيأتي (ص١٣٢).

بسنتهم، وتحقيقًا لمعنى من معاني بشرية الرسول ﷺ الذي يتصرف في سائر شؤونه باعتباره رسولًا بشرًا، فلا يكون ثمة أي تناقض بين إيمانه بالوعد الإلهي، وبين سعيه بالجهد البشري ومحاذرته من الإخفاق؛ لأن الوعد الإلهي إنما كان لأن الرسول ﷺ بهذا القدر، وعلى هذه الصفة.

وهذا يشبه حال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الذين شهد لهم النبي ﷺ، بدخول الجنة.. كيف كانوا بعد هذه الشهادة؟ هل اطمأنوا بها وتركوا العمل؛ لأنها شهادة حق وصدق، ولا ريب فيها، ولا يمكن أن تتخلف؟ أو ظلُّوا على ما هم عليه من بذل الجهد البشري المطلوب في العبادة، وتوقِّي أسباب دخول النار، والخوف والحب والرجاء؟!

لا شك أنهم ظلُّوا بشرًا يتصرفون بمقتضى الجِبِلَّة البشرية، فيرجون ويخافون، ويفعلون الأسباب، مع ثقتهم بالوعد؛ ولهذا كان الوعد، وبهذا استحقوا رحمة الله لهم بالجنة، وهذه كهذه سواء، ومثلها كثير، ولهذا كان الرسول ﷺ- حتى بعد الهجرة إلى المدينة، واستقرار الدعوة فيها، وكسرها للطوق الذي أحاطها به القرشيون، ووجدانها الفئة التي تؤويها، وتحميها- يشعر بهذا المعنى؛ معنى انحصار الدعوة في بيئة واحدة، وفي فئة واحدة، لو استؤصلت لانتهت الدعوة.

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: حدَّثني عمرُ بنُ الخطاب قال: لما كان يومُ بدر، نظر رسولُ ﷺ إلى المشركينَ وهم ألفٌ، وأصحابه ثلاثمائة وتسعةَ عشرَ رجلًا، فاستقبل نبيُّ الله ﷺ القبلةَ، ثم مدَّ يديه، فجعل يهتف بربه: «**اللهمَّ انجزْ لي ما وعدتني، اللهمَّ آت ما وعدتني، اللهمَّ إن تُهلك هذه العصابةَ من أهل الإسلام لا تُعبد في الأرض!**». فما زال يهتف بربه، مادًّا يديه، مستقبلَ القبلة، حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فأتاه أبو بكر، فأخذ رداءه، فألقاه على منكبيه، ثم التزمه من ورائه، وقال: يا نبيَّ الله، كَفاك مناشدتك ربَّك، فإنه سينجزُ لك ما وعدك، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ

﴿٩﴾ [الأنفال: ٩]، فأمدَّه الله بالملائكة[1].

لقد كان النبي ﷺ بمقتضى بشريته يحاذر فناء المسلمين، وهلاك هذه العُصبة من المؤمنين، فيجأر بهذا الدعاء الحار، ويهتف بربه، ويناشده حفظهم ونصرهم، فيرى الصِّدِّيق الأول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الموقف النبوي العظيم آية من آيات النصر المبين، فينادي بالنبي ﷺ: كفاك- أو: كذاك- مناشدتك ربك، فإن الله منجز لك ما وعدك.. **فتلتقي في هذا الموقف آيتان:**

- آية الإيمان بوعد الله ونصره وتمكينه.

- وآية فعل الأسباب البشرية لتحصيل هذا النصر، والتي منها الدعاء والتضرع.

لقد كان يقض مضجع النبي ﷺ انحصار الدعوة في مكة، وبين قريش المتأبية على الدعوة، المعارضة لها، فيلتمس الأسباب التي يخرج فيها بدعوته عن هذه الدائرة الضيفة إلى أفق أوسع وأرحب؛ فيوجِّه أصحابه إلى الهجرة الأولى ثم الثانية إلى الحبشة، ثم يخرج إلى الطائف يطلب النصرة من ثَقِيف، ثم يعرض

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٥٣١)، وأحمد (٢٠٨، ٢٢١)، ومسلم (١٧٦٣)، وأبو داود (٢٦٩٠)، والترمذي (٣٠٨١)، والطبري في «التفسير» (٩/ ١٨٩)، وأبو عَوانة (٦٥٨٠، ٦٦٩٢-٦٦٩٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٦٢)، وابن حبان (٤٧٩٣)، وأبو نُعيم في «دلائل النبوة» (ص٤٠٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٥١)، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٢٨) إلى أبي الشيخ، وابن مردويه، واللفظ لمسلم، وفي آخره زيادة.

والحديث ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه البخاري (٢٩١٥، ٣٩٥٣، ٤٨٧٥، ٤٨٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٩٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٥٠)، وهو في «دلائل النبوة» لأبي نعيم (ص٤٠٤) بسياق آخر.

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٥٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٥٠).

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٤٩).

وعن زيد بن يُثَيع في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢٠١٢، ١٨٥٣٥)، وفيه: «يزيد»، وهو خطأ. والطبري في «التفسير» (٩/ ١٩٠)، وفي المطبوع: «ابن نفيع»، وهو خطأ.

نفسه على القبائل في الأسواق والمواسم، ويعلن عن بضاعته السماوية على الملأ، حتى إذا واتته الفرصة بإسلام الأنصار اغتنمها، ووجَّه بعض أصحابه إلى المدينة، تمهيدًا لهجرته ﷺ إليها[1].

وكل هذا جزء من الجهد الذي بذله النبي ﷺ باعتباره قائدًا لهذه الدعوة المباركة، وأصحابه من ورائه؛ لحمايتها من الاضمحلال والزوال، وتحقيق وعد الله لها بالنصر والتمكين.

ولقد امتن الله عليهم آخر الأمر بالإيواء والتأييد والرزق بعد التشرد والضعف والعيلة: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنفال: ٢٦].

○ ○ ○

(١) سيأتي في الفصل التالي كيفية مواجهة الغربة، والحديث عن هجرتي الحبشة، والخروج إلى الطائف، وهجرة المدينة.. وغيرها.

مواجهة الغربة الأولى

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

إن المهمة التي يجب أن يتصدَّى لها الباحثون في دعوة النبي ﷺ خاصة، وفي تاريخ الدعوة الإسلامية عامة؛ ليست مجرد الرصد التاريخي لمرحلة معينة، وسرد أحداثها، وتدوين وقائعها فحسب، بل هي مهمة تحليل المرحلة، ودراسة ملابساتها، ومعرفة الأحوال المؤثِّرة وغير المؤثِّرة فيها؛ من أجل أن ينطلق المسلمون اليوم في دعوتهم، والتمكين لدينهم من المنطلق ذاته، ويقيموا بنيانهم على الأساس ذاته، **فهي- إذًا- مهمة مزدوجة: تاريخية وواقعية.**

خطوات بارزة:

منذ أن وُجِّه الرسول ﷺ إلى القيام بالنذارة والدعوة في قولة تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾﴾ [المدثر: ١- ٢]. انطلق ﷺ في حركة لا تتوقف يدعو إلى الله تعالى، وقد توجت هذه الحركة بتحقيق النصر، وقيام الدولة، وزوال الغربة، واضمحلال شأن المعارضين.

وبين هذه الانطلاقة، وتلك النهاية، سلسلة من المتاعب، والجهود، والتضحيات الجسام، والدماء، والدموع، والآلام، وقدر كبير من الوقائع، ما بين ضعف وقوة، ونصر وهزيمة، وفرح ومصيبة.

ومَن يستقرئ تلك الحوادث يجد خطًّا تصاعديًا- من حيث الجملة- لحركة الدعوة النبوية، يتبين من خلاله بعض الملامح البارزة، والخطوط العريضة

لتصاعد حركة الإسلام.

وقد سارت الدعوة بخطوات متتالية، يندفع بكل خطوة منها قدر من الغربة، ويتحقَّق التمكين والاستقرار، حتى اندفعت الغربة بالكلية بفتح مكة، وإحكام السيطرة الإسلامية على جزيرة العرب، ونزل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. حيث كمل الدين، وتمت النعمة، وهذا يعني زوال الغربة، واكتمال الأمر من الناحية التشريعية، ومن الناحية الواقعية.

وسأعرض- فيما يلي- لأهم الخطوات المتسلسلة في حركة الدعوة، ثم أحاول عرض بعض العوامل التي أدت إلى التمكين ودفع الغربة.

فأما الخطوات، فأهمها ما يلي:

أولًا: الجهر بالدعوة:

بعد أن مكث رسول الله ﷺ ثلاث سنين يدعو إلى الله سرًّا مَن يثق به من قرابته وأصدقائه، أمره الله تعالى بإنذار عشيرته الأقربين، فأنذرهم، ثم أمره أن يصدع بالدعوة، فصدع بها بين ظهرانيهم، فصعد ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: «**يا بني فِهْر، يا بني عدي..**». لبطون قريش، حتى اجتمعوا، فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسل رسولًا؛ لينظرَ ما هو، فجاء أبو لهب وقريش، فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتُكم أن خيلًا بالوادي، تريدُ أن تُغِيرَ عليكم، أكنتم مُصَدِقِيَّ؟**». قالوا: نعم؛ ما جرَّبنا عليك إلا صدقًا. قال: «**فإني نذيرٌ لكم، بين يَدَيْ عذاب شديد**». فقال أبو لهب: تبًّا لك سائرَ اليوم، ألهذا جمعتنا؟! فنزلت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢﴾[1] [المسد: ١- ٢].

ولقد كانت النتيجة القريبة المباشرة لهذا الصَّدْع هي: الصد والإعراض، والسخرية والإيذاء، والتكذيب والكيد المدبَّر المدروس، ولكن الأمور لا توزن بهذا الميزان؛ فالداعية قد وطَّن نفسه منذ البداية على تحمل الصد والإيذاء،

(١) تقدم تخريجه (ص٦٩).

ومواجهة الكيد والعداوة والحرب، ولم يكن ما لقيه غريبًا عليه، ولقد صارحه ورقة بن نوفل بهذا عقيب أول لقاء لقيه فيه المَلَك.

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حديث بدء الوحي قالت: فانطلقت به خديجةُ، حتى أتتْ به ورقةَ بنَ نَوْفل بن أسد بن عبد العزَّى ابن عم خديجةَ، وكان امْرَأً قد تنصَّر في الجاهلية، وكان يكتبُ الكتابَ العبراني، فيكتبُ من الإنجيل بالعبرانية ما شاء اللهُ أن يكتبَ، وكان شيخًا كبيرًا قد عمي، فقالت له خديجةُ: يا ابنَ عم، اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقةُ: يا ابنَ أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسولُ الله ﷺ خبرَ ما رأى، فقال له ورقةُ: هذا الناموسُ الذي نزَّل اللهُ على موسى، يا ليتني فيها جَذَعًا، ليتني أكونُ حيًّا إذ يخرجك قومك! فقال رسولُ الله ﷺ: «**أو مخرجيَّ هم؟**». قال: نعم؛ لم يأت رجلٌ قطُّ بمثل ما جئتَ به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزَّرًا[1].

ولكن الأمر المهم في قضية الصدع والجهر، هو نقل الصراع إلى ميادين جديدة، تدل على مدى التقدم الذي أحرزته الدعوة من جانب، وتحقَّق للدعوة- في الوقت نفسه- تقدمًا آخر، فالمعركة بين النبي ﷺ وصحبه، وبين شيوخ الوثنية وزعمائها باتت مكشوفة، يراها الناس في مكة، ويتناقلون أخبارها في كل مكان. وهذا- بحد ذاته- مكسب عظيم للدعوة، ساهم في تحقيقه ألد أعدائها، ممن كانوا يشيعون في القبائل قالة السوء عنها، فليس كل الناس إمَّعات يأخذون دعوى القرشيين مأخذ التسليم، ولا بد أن يوجد من شتى القبائل مَن يتنطَّس الأخبار، ويتحرَّى الصواب، فيظفر به.

ولقد كان تناقل الناس للأخبار مشافهة هو أهم وسيلة إعلامية في ذلك

---

(١) أخرجه ابن سعد (١/ ١٩٤)، وأحمد (٢٥٨٦٥، ٢٥٩٥٩)، والبخاري (٣، ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥- ٤٩٥٧، ٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠)، والترمذي (٣٦٣٢)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٢٩٨)، وأبو عَوانة (٣٢٨).

وله شاهد من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (٢٨٤٥).

العصر، فكان من نتيجة إعلان الدعوة، وما تبعه من استفادة من المجالات العلنية المتاحة، أن سمع القاصي والداني بنبوة الرسول ﷺ.

ومن نماذج ذلك: قصة رَبِيعة بن عِبَاد الدِّيْلي، وطارق بن عبد الله المحاربي، وجابر بن عبد الله، وشيخ من بني مالك بن كنانة رضي الله عنهم، كما تقدَّم[1].

وهكذا فرض هذا الحدث المفاجىء نفسه على الواقع، وصار هو حديث الساعة- كما يقال- ومهما يكن من تباين مواقف الناس إزاء هذا الحدث، إلا أن هذا الدين الذي نزل ليحكم الدنيا كان لا بد له من الصدع والإعلان، ومما بعد الصدع والإعلان.

فهذا الإعلان كما كان نتيجة وثمرة للجهود السابقة التي بذلها الرسول ﷺ والمؤمنون معه، فهو كذلك تمهيد طبعي للخطوات التالية له، والتي منها كسر الحصار المفروض على الدعوة، والانتقال بها إلى مواقع جديدة، قد تمثل ذلك في العرض على القبائل، والخروج للطائف، وهجرتَي الحبشة.

لقد كان أولى الناس بتوجيه الدعوة إليهم: قريش، وأهل مكة- وبالأخص عشيرة النبي ﷺ الأقربين- فوجَّه إليهم الدعوة من خلال هذا المنبر العلني، أنذرهم عذاب الله وبأسه إن لم يؤمنوا.

فلما أَبَوْا ونفروا وصخبوا في وجه الدعوة وغالبوها؛ خطَّط الرسول ﷺ لنقل الدعوة إلى مكان آخر تستقر فيه، وتنطلق منه، فكانت الخطوة التالية هي:

ثانيًا: الدعوة خارج مكة:

ضاقت مكة ذَرْعًا بالرسول ﷺ وبأتباعه، وبدأت معهم حربًا ضارية من الكيد والإيذاء والمقاطعة- تقدَّمت الإشارة إلى شيء منها[2]- ففكَّر الرسول ﷺ بالخروج بالدعوة من مكة؛ لتحقيق هدفين في آن واحد.

---

(١) تقدم (ص٧٣- ٧٥).

(٢) تقدم (ص٩٨- ١٠٦): «مظاهر الغربة الأولى»: «الاضطهاد والتعذيب».

الأول: البحث عن موطن يأمن فيه المسلمون على دينهم، ويسلمون من أذى قريش وفتنتها، حيث لا تطالهم يدها، ولا يصل إليهم بطشها.

الثاني: البحث عن بيئة تقبل الدعوة، وتستجيب لها في مقابل عنت القرشيين وكنودهم، ومن هذه البيئة تنطلق إلى آفاق الأرض؛ تحقيقًا لأمر الله بالتبليغ للعالمين.

فأقدم الرسول ﷺ على عدد من الخطوات الكفيلة- بإذن الله- بتحقيق هذين الهدفين:

أ- الهجرة إلى الحبشة:

وذلك أنه لما كان في رجب من السنة الخامسة من البعثة أذن النبي ﷺ لأصحابه بالهجرة إلى الحبشة؛ لعدالة ملكها، وإمكانية تمتع المسلمين فيها بحريتهم الدينية، فخرج منهم نحو أحد عشر رجلًا، وأربع نسوة، فأقاموا عنده بخير مقام، في خير دار، عند خير جار.

عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: لما ضاقت علينا مكةُ، وأوذي أصحابُ رسول الله ﷺ، وفُتنوا، ورأوا ما يصيبهم من البلاء، والفتنة في دينهم، وأن رسولَ الله ﷺ لا يستطيعُ دفعَ ذلك عنهم، وكان رسولُ الله ﷺ في منعة من قومه وعمه، ولا يصلُ إليه شيءٌ مما يكره، مما ينالُ أصحابه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**إن بأرض الحبشة مَلِكًا لا يُظلمُ أحدٌ عنده، فالحقوا ببلاده حتى يجعلَ اللهُ لكم فرجًا ومخرجًا مما أنتم فيه**». فخرجنا إليها أرسالًا، حتى اجتمعنا بها، فنزلنا بخير دار إلى خير جار، أَمِنَّا على ديننا ولم نخش منه ظلمًا[(١)].. وقد تسامع هؤلاء المهاجرون بأن قريشًا قد أسلمت، وكفَّت عن إيذاء النبي ﷺ فرجعوا، فوجدوا الأمر أشد مما كان، فأذن النبيُّ ﷺ بالهجرة الثانية، فهاجر قرابة المائة ما بين رجل وامرأة واستقروا ثمة، فرجع منهم مَن رجع بعد الهجرة إلى المدينة، ورجعت بقيتهم عامَ خيبر[(٢)].

---

(١) تقدم تخريجه (ص٨٠).

(٢) ينظر في الهجرتين وتفاصيلهما، والقدمات الثلاث للمهاجرين: «زاد المعاد» (٣/ ٢٣- ٢٩)، و«أحاديث الهجرة» لسليمان السعود (ص٨- ٥٦).

فيا ترى ما الهدف من هجرتَي الحبشة؟!

تذكر بعض مصادر السيرة أن النبي ﷺ كان يحب أن يهاجر إلى الحبشة[1]، وهذا بعيد؛ لأسباب كثيرة:

١- أنه ثبت- كما سيجيء- رؤية النبي ﷺ دار الهجرة أرضًا ذات نخل بين حرتين، وأنه ظنها هَجَر[2].

٢- طبيعة الوضع الجغرافي في الحبشة الذي يعوق انتشار الدعوة، وبسط سلطانها على العالم.

٣- حاجز اللغة.

٤- أن اختيار الجزيرة العربية- وخاصة مكة، ثم المدينة- لنزول الوحي وانطلاق الدين لم يكن أمرًا اتفاقيًّا؛ بل كان لمميزات كثيرة، سيمر ذكر بعضها.

وبناءً على هذا؛ فإن هجرة المسلمين للحبشة لم تكن تمهيدًا لانتقال الرسول ﷺ إليها، وإنما الهدف الأول منها هو حماية المؤمنين المستضعفين من أذى قريش، ودفع غربتهم المعنوية، وتأمينهم على دينهم، كما ورد التصريح به في العديد من الروايات، ومنها رواية أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ولا يعارض هذا أن يكون في عزم المسلمين أن ينشروا الدعوة إلى الله في أي مكان حلّوا فيه، إذ إن الدعوة إلى الله جزء من الدين الذي يريدون أن يأمنوا عليه، وليس المقصود تمكينهم من أداء شعائرهم فحسب.

ولقد كان لهجرتي الحبشة أثر كبير في تخفيف الغربة المفروضة على المسلمين في مكة، والإسقاط في يد قريش، خاصة حين أرسلت رسلها للنجاشي؛ لرد المسلمين إلى مكة، فرجعوا بالخيبة والفشل[3].

---

(١) ينظر: «مصنف عبد الرزاق» (٥/ ٣٨٤)، و«طبقات ابن سعد» (١/ ٢٠٤).

(٢) هجر هي: الأحساء، ينظر في تحديدها وأصل تسميتها: «معجم البلدان» (٥/ ٣٩٣)، و«معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» لعاتق البلادي (ص٤٠- ٤١).

(٣) ينظر الروايات في رسولي قريش في حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المتقدِّم، وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «المسند» (٤٤٠٠)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ٢٩٨)، وحديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «المستدرك» (٢/ ٣٠٩).

كما كان لهما أثر في الحط من مكانة القرشيين عند سائر العرب، إدانة موقفهم من الدعوة وحملتها؛ إذ كانت البيئة العربية تفتخر بإيواء الغريب وإكرام الجار، وتتنافس في ذلك، وتحاذر السبة والعار في خلافه.. فها هم الأحباش يسبقون قريشًا، ويؤوون مَن طردتهم وأساءت إليهم من أشراف الناس، ومن ضعفائهم، ومن غربائهم!

وهذه كلها آثار إيجابية، لا يضير أن يوجد إلى جوارها آثار سلبية قليلة، منها: أن إيواء الحبشة للمسلمين، وطيب مقامهم بها أذكى نار الحقد لدى قريش، فضاعفت من حربها ومكرها وعداوتها، وكان من آثار ذلك حصار الشِّعْب، الذي كان بعد هجرة الحبشة على الراجح(١).

ب- الخروج إلى الطائف:

مما ضاعف من أحزان النبي ﷺ ومتاعبه، وزاد من غربته؛ وفاة زوجته خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعمه أبي طالب في عام واحد، فثقلت عليه ﷺ الأَرْزاء والنُّوَب، وبرحت بقلبه الآلام الجسام، ولكن أصحاب الدعوات الصادقة، يستعذبون العَلْقم في سبيل الله، ويستلذون التعب في مرضاته، ولا يلتفتون إلى الوراء، ولا يتوقَّفون، ولا يتردَّدون، وإن كانوا يجهدون ويحزنون.

فيالله لهذا القلب العظيم الممتلئ بالإيمان، تهجم عليه الأحزان المتوالية هجوم الليل! فيثكل خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا التي كانت خير ناصر له ومعين- بعد الله- ثم يفاجأ بوفاة عمه الذي كان يحوطه ويحميه ويحبه، ويضاعف من حزنه ﷺ أن مات كافرًا!!

وتستغل قريش هذا، فتزيد من إيذائها له، وتضييقها عليه، وكان أبو لهب- خليفة أبي طالب- من أكثر الناس كراهية للدعوة وصاحبها، ومقتًا وحقدًا ودناءة، حتى كان يلاحق النبيَّ ﷺ في المَوْسِم، وفي الأسواق التجارية، ويرميه بالتراب والحجارة، ويقول: إنه صابئ، كذَّاب. ويحذِّر الناسَ من اتِّباعه(٢).

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٣٧٥).

(٢) ينظر ما تقدم (ص٧٣- ٧٥).

فتضيق به ﷺ مكة، ويخرج صوب الطائف يطلب النصرة، فماذا لقي؟

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها قالت للنبي ﷺ: هل أتى عليك يومٌ كان أشدَّ من يوم أُحد؟ قال: «**لقد لقيتُ من قومك ما لقيتُ، وكان أشدَّ ما لقيتُ منهم يومَ العقبة[1]، إذ عرضتُ نفسي على ابن عبد يالِيل بن عبد كُلال، فلم يجبني إلى ما أردتُ، فانطلقتُ وأنا مهمومٌ على وجهي، فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب[2]، فرفعتُ رأسي، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني، فنظرتُ فإذا فيها جبريلُ، فناداني، فقال: إن الله قد سمع قولَ قومك لك، وما ردُّوا عليك، وقد بعث إليك مَلَكَ الجبال لتأمره بما شئتَ فيهم، فناداني مَلَكُ الجبال، فسلَّم عليَّ، ثم قال: يا محمدُ، فقال ذلك فيما شئتَ، إن شئتَ أن أطبقَ عليهم الأَخْشَبين؟ فقال النبيُّ ﷺ: بل أرجو أن يخرجَ الله من أصلابهم مَن يعبدُ الله وحده، لا يشركُ به شيئًا**»[3].

وعن خالد بن أبي جبل العَدْواني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه أبصر رسولَ الله ﷺ في مشرق ثَقِيف وهو قائمٌ على قوس أو عصا حين أتاهم يبتغي عندهم النصرَ، قال: فسمعتُه يقرأ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ١ ..﴾ [الطارق: ١-١٧]، حتى ختمها، قال: فوعيتها في الجاهلية وأنا مشركٌ، ثم قرأتُها في الإسلام. قال: فدعتني ثَقِيف، فقالوا: ماذا سمعتَ من هذا الرجل؟ فقرأتُها عليهم. فقال مَن معهم من قريش: نحن أعلمُ بصاحبنا، لو كنا

---

(١) العقبة: المشهور أنها العقبة التي بُويع عندها النبي ﷺ، وهي التي تُرمى منها الجمرة، بين منى ومكة، ولكن أنكر ذلك الزرقاني؛ لبعدها عن الطائف. ينظر: «عمدة القاري» (١٥/ ١٤٢)، و«شرح المواهب اللدنية» للزرقاني (١/ ٢٩٧).

(٢) قرن الثعالب هو: ميقات أهل نجد، ويقال له: قرن المنازل، وهو على مسيرة يوم وليلة من مكة.. ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٣١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٣١، ٧٣٨٩)، ومسلم (١٧٩٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤/ ٢٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٥٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ١١٠)، وأبو عَوانة (٦٩٠٢-٦٩٠٤)، وابن حبان (٦٥٦١)، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٤٧٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٨٤).

واسم ابن عبد كُلال: كنانة، والذي في المغازي أن الذي كلَّم النبي ﷺ هو: عبد يالِيل نفسه، وعند أهل النسب أن عبد كُلال أخوه لا أبوه، وأنه عبد يالِيل بن عمرو بن عمير بن عوف. وكان من أكابر أهل الطائف من ثقيف. ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٣١٥).

نعلمُ ما يقولُ حقًّا لتبعناه[١].

فقد رد أهلُ الطائف النبيَّ ﷺ وما جاء به ردًّا قاسيًا، حتى خرج من عندهم حزينًا، ورجع إلى مكة، فذَئِرَ أهلها[٢]، وزاد حَنَقهم وغيظهم، حتى لم يستطع ﷺ أن يدخل مكة إلا في جوار المُطْعِم بن عَدِي، بعد أن التمس الجوار عند الأَخْنس ابن شَرِيق وسُهيل بن عمرو، فرفضا[٣].

ج- العرض على القبائل:

وبعد رجوعه ﷺ من الطائف، بدأ يعرض نفسه على القبائل في المواسم، يشرح لهم الإسلام، ويطلب منهم الإيواء والنصرة، حتى يبلِّغ كلامَ الله عَزَّوَجَلَّ.

عن سالم بن أبي الجَعْد، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسولُ الله ﷺ يعرض نفسه على الناس في الموقِف، فقال: «**أَلَا رجلٌ يحملني إلى قومه؛ فإن قريشًا قد منعوني أن أبلِّغ كلامَ ربي**»[٤].

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٩٥٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٢٧٤، ١٢٧٥)، وابن خزيمة (١٧٧٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤١٢٧، ٤١٢٨) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن عبد الرحمن بن خالد بن أبي جبل العدواني، عن أبيه. ونسبه ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٥٢) إلى ابن أبي شيبة وابن شاهين.

وعبد الله بن عبد الرحمن: صدوق يخطئ ويهم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٩).

أما عبد الرحمن بن خالد، فقال الحسيني: «مجهول». وقال ابن حجر: «صحَّح ابن خزيمة حديثه، ومقتضاه أن يكون عنده من الثقات». ينظر: «تعجيل المنفعة» (ص٢٤٨).

(٢) أي: نفروا وغضبوا.

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (٤/ ٣٤٢- ٣٤٣).

(٤) أخرجه أحمد (١٥١٩٢)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٤٠، ٦٠)، والدارمي (٣٣٥٥)، وأبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٨٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧)، والحاكم (٢/ ٦١٢)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٥٥٥) من طريق إسرائيل: حدَّثنا عثمان بن المغيرة، عن سالم، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب صحيح». وفي نسخة «التحفة» (٢/ ١٧٥): «حسن صحيح».

وإسرائيل هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٦٤). =

وفي رواية الإمام أحمد قال: فأتاه رجل من هَمْدان، فقال: «**ممن أنت؟**». فقال الرجل: من هَمْدان. قال: «**فهل عند قومك من مَنَعَة؟**». قال: نعم. قال: ثم إن الرجلَ خشي أن يَخفِرَهُ قومه، فأتى رسولَ الله ﷺ فقال: آتيهم فأخبرهم، ثم آتيك من عام قابل. قال: «**نعم**». فانطلق، وجاء وفد الأنصار في رجب(١).

وواضح من عرض الرسول ﷺ أنه يلتمس الإيواء والنُّصرة والحماية، وأن يجد من العرب مَن يمكِّنه من إعلان دعوته في جو آمن.

وهذه خطوة كبيرة في مواجهة غربة الإسلام وأهله؛ فالمواسم التجارية ومواسم الحج تجتمع فيها قبائل العرب كافة، وكون الرسول ﷺ يعرض بضاعته السماوية عليهم في ملئهم أمر في غاية الأهمية للدعوة، حيث يفتح مجالًا واسعًا لنشره، ورفع شأن أهلها، وهو في غاية الإزعاج لقريش؛ إذ لا يبعد أن يجد من بعض القبائل آذانًا مصغية، فتستجيب لدعوته- وهذا ما حدث فعلًا- وقريش تدرك جيدًا معنى هذا، وأنه يعني انعتاق الدعوة من القمقم الذي كبلتها فيه، وقيام دولة الإسلام التي ستنتزع منها السلطان الديني، وتحاربها حتى تؤمن بالله ورسوله، وتخضع لحكم الإسلام.

وإذا كان من الواضح علاقة العرض على القبائل بالجهر بالدعوة، فإن هذه المرحلة من علنية الدعوة، والتماس الناصر لها، هي مرحلة مهمة، وتحول كبير في مسار الدعوة؛ ولذلك خلعت قريش جلباب الحياء والمروءة يوم راح بعض رجالاتها يلاحقون الرسول ﷺ في الأسواق والمواسم ويومئون إليه، ويرمونه

= وعثمان بن المغيرة هو: ابن أبي زُرعة الثقفي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٥٥)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٤).

وسالم بن أبي الجَعْد: ثقة، وتقدم (ص٥٩). فالحديث- بهذا الاسناد- صحيح.

(١) ينظر: «المسند» (١٥١٩٢) قال: حدثنا أسود بن عامر: أخبرنا إسرائيل، به.

وأسود بن عامر: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٧٦).

وقد تقدم (ص٧٥- ٧٦) الحديث من طريق أبي الزُّبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه، وسيأتي (ص١٣٧- ١٣٨) بسياق طويل في خبر البيعة.

بالكذب، ويحذِّرون العربَ من اتِّباعه.

وكان من الآثار العظيمة لهذه المرحلة: لقيا الرسول ﷺ للأنصار، وبيعتا العقبة، ثم الهجرة وتكوين الدولة.

ثالثًا: فرض الدعوة - بطريقة تدريجية - باعتبارها أمرًا واقعًا:

كانت الدعوة بمكة، وعلى رغم العنت الذي تلقاه ثمة، ورغم الضعف والقلة والذلة، فإنها كانت تنازل قوى الضلال وتصارعها، وتخطو في ذلك خطوات ثابته، هادئة، لا تعرف التراجع؛ بل تتقدم باستمرار.

ومن أبرز الأعمال الحكيمة الجريئة التي كان يعملها المسلمون في مواجهة الغربة المحيطة بهم: التدرج في فرض الدعوة، باعتبارها أمرًا واقعًا في مكة لا يمكن تجاهله، فقد اختط النبيُّ ﷺ وأصحابه للإسلام مجرىً ثابتًا، ولم يكن تحقيق ذلك سهلًا، ولنعرض الآن لبعض النماذج التي توضح ذلك؛ لتظهر النتيجة وكيف صارت قريش تنظر إلى الدعوة.

فبعد أن أعلن الرسول ﷺ دعوته صار المسلمون يحرصون بين الفينة والأخرى أن يستعلنوا بصلاتهم، أو قراءتهم للقرآن، أو أن يعلن الفرد الداخل إسلامه على الملأ، أو أن يخرجوا في مجموعة واحدة تظهر الإسلام وتصرخ به في أرجاء مكة.

ففي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخروجه من مكة، وإرجاع ابن الدَّغِنة له، قالت: «فلبث أبو بكر بذلك يعبدُ ربَّه في داره، ولا يستعلنُ بصلاته، ولا يقرأ في غير داره، ثم بدا لأبي بكر فابتنى مسجدًا بفناء داره، وكان يصلِّي فيه، ويقرأ القرآنَ، فينقذف إليه نساءُ المشركين وأبناؤهم، وهم يعجبون منه، وينظرونَ إليه، وكان أبو بكر رجلًا بكَّاء، لا يملك عينيه إذا قرأ القرآن، فأفزع ذلك أشرافُ قريش من المشركين، فأرسلوا إلى ابن الدَّغِنة، فقدم عليهم، فقالوا: إنا كنا أجرنا أبا بكر بجوارك على أن يعبدَ ربَّه في داره، فقد جاوز ذلك، فابتنى مسجدًا بفناء داره، فأعلنَ بالصلاة والقراءة فيه، وإنا قد خشينا أن يفتن نساءنا وأبناءنا، فانهه، فإن

أحب أن يقتصرَ على أن يعبد ربه في داره فعل، وإن أَبَى إلا أن يعلن بذلك، فسله أن يرد إليك ذمتك، فإنا قد كرهنا أن نخفرك، ولسنا مقرِّين لأبي بكر الاستعلان. قالت عائشة: فأتى ابن الدَّغِنة إلى أبي بكر فقال: قد علمتَ الذي عاقدتُ لك عليه، فإما أن تقتصرَ على ذلك، وإما أن ترجع إليَّ ذمتي؛ فإني لا أحب أن تسمع العرب أني أُخفِرت في رجل عقدتُ له! فقال أبو بكر: فإني أرد إليك جوارك، وأرضى بجوار الله عَزَّوَجَلَّ»[1].

وعن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: لما بلغ أبا ذرٍّ مبعثُ النبي ﷺ- فساق الحديث، وفيه قصة إسلام أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-: فقال له النبيُّ ﷺ: «**ارجع إلى قومك، فأخبرهم حتى يأتيك أمري**». قال: والذى نفسي بيده، لأصرخن بها بين ظهرانيهم. فخرج حتى أتى المسجدَ، فنادى بأعلى صوته: أشهد أن لا إله إِلَّا اللهُ، وأن محمدًا رسول الله. ثم قام القوم فضربوه حتى أضجعوه، وأتى العباسُ فأكبَّ عليه، وقال: ويلكم، ألستم تعلمونَ أنه من غِفار، وأن طريق تجاركم إلى الشام؟ فأنقذه منهم، ثم عاد من الغد لمثلها، فضربوه وثاروا إليه، فأكب العباسُ عليه[2].

وقد يظهر من صنيع أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ العفوية وعدم القصد والتخطيط، ولكن هذه الحادثة وأمثالها بدأت تفرض على قريش الشعور بأن الإسلام واقع نام متزايد، لا سبيل إلى تجاهله، وإن لجت في طغيانها حينًا من الدهر.

وكان لإسلام عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أثر كبير في تعزيز موقف المسلمين، وتوهين موقف قريش؛ إذ كان عمر من أشد الناس على المسلمين، وأكثرهم

---

(١) تقدم (ص٧٨- ٧٩) أول الحديث المتعلِّق بخروج أبي بكر من مكة ولقي ابن الدَّغِنة له، وإجارته، وهذا القدر من الرواية موجود في «مصنف عبد الرزاق» (٥/ ٣٨٥- ٣٨٦)، و«صحيح البخاري» (٣٩٠٥)، وهو في البخاري مختصر.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٢٢م، ٣٨٦١)، ومسلم (٢٤٧٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢٩٥٩)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٥٨).

ووردت القصة عن أبي ذرٍّ نفسه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٤٤٧)، وأحمد (٢١٥٢٥)، ومسلم (٢٤٧٣)، وأبو نُعيم في «دلائل النبوة» (ص٢٠٧)، وفي «حلية الأولياء» (١/ ١٥٧).

ضراوة في حرب الإسلام- بما عرف عنه من القوة والبأس- فلما أسلم، وصارت قوته ردءًا للمسلمين، ترنح موقف المشركين واهتز، وقوي به المسلمون، وعز جانبهم.

عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «مازلنا أعزةً منذ أسلم عمرُ»[١].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في خبر إسلام أبيه قال: «بينما هو في الدار خائفًا، إذ جاءه العاص بن وائل السَّهْمي أبو عمرو، عليه حلةٌ حِبَرَةٌ، وقميصٌ مكفوفٌ بحرير، وهو من بني سهم، وهم حلفاؤنا في الجاهلية، فقال له: ما بالك؟ قال: زعم قومك أنهم سيقتلونني إن أسلمتُ! قال: لا سبيل إليك. بعد أن قالها أمنتُ[٢]، فخرج العاص، فلقي الناسَ قد سال بهم الوادي، فقال: أين تريدون؟ فقالوا: نريد هذا ابن الخطاب الذي صبأ، قال: لا سبيل إليه. فَكَرَّ الناسُ»[٣].

ورواية الحاكم للقصة ذات دلالة قوية على المقصود، وفيها: «قاتل عمرُ المشركين في مسجد مكة، فلم يزل يقاتلهم منذ غدوة حتى صارت الشمسُ حيال رأسه[٤]! قال: وأعيى وقعد، فدخل عليه رجلٌ عليه بردٌ أحمر وقميصٌ قومَسِيٌّ، حسن الوجه، فجاء حتى أفرجهم، فقال: ما تريدون من هذا الرجل؟ قالوا: لا والله إلا أنه صَبَأَ. قال: فنعم، رجل اختار لنفسه دينًا، فدعوه وما اختار لنفسه، ترون بني عدي ترضى أن يُقتل عمرُ؟ والله، لا ترضى بنو عدي. قال: وقال عمرُ يومئذٍ: يا أعداءَ الله، والله، لو قد بلغنا بثلاثمائة، لقد أخرجناكم منها»[٥].

---

(١) أخرجه ابن سعد (٣/ ٢٧٠)، والبخاري (٣٦٨٤، ٣٨٦٣)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٣٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٢١- ٨٨٢٣)، والحاكم (٣/ ٨٤). وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٢) قائل هذا: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٦٤، ٣٨٦٥) بلفظين هذا أحدهما.

(٤) من الظاهر أن هذه المقاتلة تعني المدافعة باليد ونحوها، وليس بالسيف.

(٥) أخرجه الحاكم (٣/ ٨٥)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وينظر رواية ابن إسحاق الآتية.

كانت هذه الأعمال نوعًا من الخشونة ورفع مستوى الخطاب والمواجهة مع قوى الشرك العنيفة، لكنها لم تخرج إلى المصادمة والحرب.

وفي رواية ابن إسحاق في «السير والمغازي»- بإسناد حسن- اختيار عمر لجَمِيل بن مَعْمر الجُمَحي، وكان ممن يشيع الحديث وإخباره بإسلامه، ومبادرة قريش لعمر بالقتال حتى عيَّ وجلس، وهم مُعَرِّشون على رأسه قيام، وهو يقول: «اصنعوا ما بدا لكم، فأقسمُ بالله، لو قد كنا ثلاثمائة رجل لقد تركتموها لنا أو تركناها لكم!»[(١)].

ولا يمكن التقليل من أهمية الحِلف الذي دفع العاص بن وائل إلى حماية عمر والدفاع عنه، ولكن ثمة أمر آخر سرى في قريش كلها، هو الشعور بأهمية الإسلام، وأن القضية لم تعد قضية أفراد مستضعفين، يُصهرونَ بالرَّمْضاء، ويُعذَّبونَ بغير حقٍّ.. فهاهم صناديد الكفر يتراجعون، ويسلمون، ويتابعونَ محمدًا ﷺ، ثم لا يرضون حتى يعلنوها مدوية في أرجاء مكة، ويهدِّدون قريشًا بأنهم سيفاصلونهم، ويزايلونهم، حتى يخرج الأضعف منهما من مكة!

ولا شك أن تكرار الحادثة- أيَّ حادثة- يقلِّل من غرابتها ويجعلها طبعية معتادة، ويفتح أمام كثير من الأذهان مجال إعادة النظر في المواقف المعارضة المتعنتة.

وسبق إسلام عمر إسلام حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وكان عزيزًا منيعًا في قومه- فعزَّ به

---

(١) أخرجه ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص١٨٤- ١٨٥) بسياق نحو سياق الحاكم، قال: حدَّثني نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وإسناده حسن؛ ابن إسحاق: صدوق مدلِّس- تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح هنا بالتحديث.

ونافع هو: مولى ابن عمر: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٢)، و«التقريب» (٢/ ٢٩٦).

وإن كان ابن إسحاق في إسناد الحاكم قد عنعن، وأدخل بينه وبين نافع واسطة، وهو: عُبيد الله ابن عبد الله بن عمر، وهو ثقة إمام وأحد الفقهاء السبعة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥٣٧).

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٢٠٢) عن إسناد ابن إسحاق: «هذا إسناد جيد قوي». وينظر: «دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب» (١/ ١٤١- ١٤٢).

الرسولُ ﷺ وامتنع، وعرفت قريش أن حمزة سيمنعه، فكفوا عن بعض ما كانوا ينالون منه[1].

عن الأرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وكان بدريًّا- وكان رسولُ الله ﷺ آوى في داره عند الصفا حتى تكاملوا أربعين رجلًا مسلمين، وكان آخرهم إسلامًا عمرُ بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلما كانوا أربعين خرجوا إلى المشركين[2].

ولعل المقصود بهؤلاء الأربعين مَن لم يهاجر إلى الحبشة، وإلا فالمسلمون قبل عمر يزيدون على ضعف هذا العدد[3].

وليس بدعًا أن تقع هذه المصادمات مع المشركين من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فمثل عمر في قوة شكيمته، وقوته في الحق، لا يملك السكوت على الباطل ساعة من نهار، ولا يملك الصمت أو الاستسرار.

والإشارة إلى هذه الأحداث من إسلام عمر وحمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإشهار بعض الصحابة لإيمانهم، وفشو أخبار المسلمين، وتحولها إلى أخبار شبه مألوفة في بيئة مكة، وأنها سبَّبت لقريش الإذعان للأمر الواقع، لا يعني أن قريشًا ألقت السلاح

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٣١١- ٣١٢).

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٠٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وإسناد الحديث محتمل للتحسين؛ فيه أسد بن موسى: وثقه النسائي وابن قانع والبزار وابن حبان وغيرهم، وقال ابن حزم: «منكر الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق يغرب». وقال الذهبي: «ما علمت به بأسًا». ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٠)، و«التقريب» (١/ ٦٣).

وفيه عَطَّاف بن خالد المخزومي: قال أحمد: «صحيح الحديث»، وقال: «ليس به بأس». وقال ابن معين: «ليس به بأس ثقة صالح الحديث». وتكلم فيه مالك، وقال ابن حجر: «صدوق يهم». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٤).

وفيه عثمان بن عبد الله بن الأرقم: ترجم له البخاري في «التاريخ» ولم يذكر جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وخلط ابن حجر في «التعجيل» بينه وبين عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم، وصنيع البخاري وابن حبان وغيرهما يقتضي أنهما اثنان، والله تعالى أعلم. ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٢١٤، ٢٣٢)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ١٥٧)، (٧/ ١٩٨)، و«تعجيل المنفعة» (ص٢٨٢)، وذكر بعضهم أن له ترجمة في «ميزان الاعتدال»، ولم أقف عليها.

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (٤/ ١٩٦- ١٩٧).

واستسلمت، كلا، بل لقد دعاها كبرياؤها إلى خطة أكثر خبثًا وأوسع وأشمل، وهي خطة الحصار في الشِّعْب[١]، ولكن هذا العمل يخفي وراءه نفسيات مهتزةً، تتخوَّف كل ساعة أن تفاجأ بإسلام رجل من رجالات قريش؛ بل لعل إقدام قريش على هذا العمل دليل على تضاعف شعورها بخطر الإسلام وازدياد مخاوفها منه[٢]، ولعلها الصرخة المدوية الأخيرة منها في وجه الإسلام الزاحف! وما بعدها إنما هي صرخات واهنة ضعيفة، أو رجْع أصداء لتلك الصرخة المدوية.

ولا شك أن المتأمِّل يجد فرقًا هائلًا بين طبيعة المواجهة مع الإسلام في سنيه الأولى، وبينها في السنة التاسعة وما بعدها، حيث انضم عمر بعد حمزة رضي الله عنهما إلى ركب الإيمان، وفشا أمر الإسلام- نسبيًّا- في مكة.

رابعًا: بيعة الأنصار، والهجرة، وبناء الدولة:

على رغم ما تقدم من نماذج ظهور الدعوة، إلا أن الطابع العام أن المؤمنين بالدعوة كانوا نُزَّاعًا من القبائل متفرقين، وكانوا غرباء بين قومهم، يعانون من آلام الغربة ما يعانون- على مواجهاتهم السابقة لها، وتخفيفهم من حدتها- وكان قائدهم محمد صلى الله عليه وسلم كذلك غريبًا بين أهله وعشيرته مع حماية الله له، وانتشار دعوته بعض الانتشار؛ ذلك أن لم يكن للإيمان وطن يفيء إليه، ولا للمؤمنين قبيلة تدفع عنهم، وتحميهم، فكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يوصي مَن أسلم من خارج مكة خاصة أن ينتظر ظهوره، فإذا سمع باستقراره بمهجر فليأتِ إليه، كما في حديث عمرو بن عَبَسَة وأبي ذرٍّ رضي الله عنهما[٣].

وكان صلى الله عليه وسلم معنيًّا بالبحث عن قبيلة تسمح بنشر الدعوة بين ظهرانيها، أو تعلن إيمانها بالدعوة وحمايتها لها، ومن أجل ذلك كان يعرض نفسه على القبائل.

---

(١) ينظر ما تقدم (ص١٠٦- ١١١): «مظاهر الغربة الأولى»: «الحصار والتضييق».

(٢) وينظر رواية الزُّهري التي تفيد أن دخول بني هاشم وبني عبد المطَّلب كان باختيارهم لحماية الرسول صلى الله عليه وسلم، في «البداية والنهاية» (٤/ ٢٠٧- ٢٠٨)، وقريب منه رأي الخطَّابي في «العزلة» (ص٨).

(٣) ينظر ما تقدم (ص٩٣- ٩٤، ١٢٨).

وكان من توفيق الله لدعوته أن المدينة كانت تعيش ظروفًا خاصة ترشِّحها لاحتضان دعوة الإسلام، وتجتمع فيها عناصر عديدة، لا تجتمع في غيرها:

أ- التشاحن والتطاحن الموجود بين قبيلتي المدينة: الأوس والخزرج، وقد قامت بينهما الحرب الطاحنة، كيوم بُعاث وغيره.

وقد أفنت هذه الحرب كبار زعمائهم، ممن كان نظراؤهم في مكة والطائف وغيرهما حجر عثرة في سبيل الدعوة، ولم يبق إلا القيادات الشابة الجديدة المستعدة لقبول الحق، إضافة إلى عدم وجود قيادة بارزة معروفة يتواضع الجميع على التسليم لها، وكانوا بحاجة إلى مَن يأتلفون عليه، ويلتئم شملهم تحت ظله.

فكان يوم بُعاث أمرًا قدَّمه الله تعالى لنبيه ﷺ، فقدم وقد افترق ملؤهم، وقُتلت سَرَواتُهُم، وجُرِّحوا، فقدَّمه الله لرسوله ﷺ في دخولهم في الإسلام، كما تقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[1].

ب- مجاورتهم لليهود، مما جعلهم على علم- ولو يسير- بأمر الرسالات السماوية، وخبر المرسلين السابقين، وهم- في مجتمعهم- يعايشون هذه القضية في حياتهم اليومية، وليسوا مثل قريش التي لا يساكنها أهل كتاب، وإنما غاية أمرها أن تسمع أخبارًا متفرقة عن الرسالات والوحي الإلهي، دون أن تلح عليها هذه المسألة، أو تشغل تفكيرها باستمرار.

وكان اليهودُ يهدِّدون الأَوْس والخَزْرج بنبيٍّ قد أظلَّ زمانه، ويزعمونَ أنهم سيتبعونه، ويقتلونهم به قتلَ عاد وإِرَم! مع أن الأوس والخزرج كانوا أكثر من اليهود[2].

وقد حكى اللهُ عنهم ذلك في كتابه، فقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٧٧، ٣٨٤٦، ٣٩٣٠).

(٢) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٢١١، ٤٢٩)، و«تاريخ الطبري» (٢/ ٣٥٤)، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم (ص٢٩٨)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ٧٦، ٤٣٤)، و«البداية والنهاية» (٣/ ٥٠٢)، (٤/ ٣٧١).

وكان الأوس والخزرج قد عَلَوا اليهود دهرًا في الجاهلية، وهم أهل الشرك، وهؤلاء أهل الكتاب، فكانوا يقولون: إن نبيًّا قد أظل زمانه، يقتلكم قتل عاد وإِرَم(١).

فلما أراد الله إتمام أمره، بنصر دينه، قيَّض ستة نفر من أهل المدينة للنبي ﷺ، فالتقى بهم عند العقبة- عقبة منى- فعرض عليهم الإسلام، فاستبشروا وأسلموا، وعرفوا أنه النبي الذي توعَّدهم به اليهود، ورجعوا إلى المدينة، فأفشوا ذكر النبي ﷺ في بيوتها، وكان هذا هو «بدء إسلام الأنصار»، كما يسميه أهل السير(٢).

حتى إذا كان العام التالي وافى الموسم ضعف العدد الأول- اثنا عشر رجلًا من المؤمنين- فبايعهم النبي ﷺ على أَلَّا يشركوا بالله شيئًا، ولا يسرقوا، ولا يزنوا، ولا يأتوا ببهتان يفترونه بين أيديهم وأرجلهم، ولا يعصوه في معروف.

عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إني لمن النَّقباء الذين بايعوا رسولَ الله ﷺ، وقال: بايعناه على أَلَّا نشركَ بالله شيئًا، ولا نزني، ولا نسرق، ولا نقتل النفسَ التي حرَّم الله إلا بالحقِّ، ولا ننتهب، ولا نعصي، فالجنةُ إن فعلنا ذلك، فإن غشينا(٣) من ذلك شيئًا، كان قضاءُ ذلك إلى الله»(٤).

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١/ ٤١٠)، و«الدر المنثور» (١/ ٢١٥).

(٢) والبعض يسميها: العقبة الأولى، وعلى هذا تكون العقبات ثلاثًا. ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٧٠- ٧٣)، و«الدرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبد البر (ص٣٨)، و«عيون الأثر» لابن سيد الناس (١/ ١٥٥)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٣٧٢- ٣٧٣)، وفي المصادر تحديد أسماء هؤلاء الستة.

(٣) أي: أصبنا وارتكبنا.

(٤) أخرجه ابن إسحاق- كما في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٧٥)- وابن سعد (١/ ٢٢٠)، وأحمد (٢٢٦٦٨، ٢٢٦٧٨، ٢٢٧٣٣، ٢٢٧٤٢، ٢٢٧٥٤)، والدارمي (٢٤٥٧)، والبخاري (١٨، ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٩٩٩، ٤٨٩٤، ٦٧٨٤، ٦٨٠١)، ومسلم (١٧٠٩)، والترمذي (١٤٣٩)، وابن ماجه (٢٦٠٣)، والنسائي (٧/ ١٤١- ١٤٢، ١٤٨، ١٦١)، (٨/ ١٠٨)، وفي «السنن الكبرى» (٧٢٥٢)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٣٥٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٣٦، ٤٣٧).

ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ١٣٩) إلى عبد بن حُميد، وابن مردويه، وابن المنذر. واللفظ لمسلم، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وهي على وِفْق البيعة هي التي بايع الرسولُ ﷺ عليها النساءَ فيما بعد، ولذلك عُرفت باسم: «بيعة النساء»[١].

ولذلك جاء في رواية ابن إسحاق لحديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بإسناده: «كنتُ فيمَن حضر العقبة الأولى، وكنا اثني عشر رجلًا، فبايعنا رسولَ الله ﷺ على بيعة النساء، وذلك قبل أن تفترض الحرب، على ألا نشركَ بالله شيئًا...» الحديث[٢].

وقد بعث الرسولُ ﷺ مع المبايعين مصعبَ بنَ عُمير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعلِّمهم الدين، ويقرؤهم القرآن، فكان يسمَّى بالمدينة: «المقرئ»، وكان يؤمهم في الصلاة[٣].

ولقد اختاره الرسول ﷺ على علم بشخصيته من جهة، وعلم بالوضع القائم في المدينة من جهة أخرى، حيث كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بجانب حفظه لما نزل من القرآن- يملك من اللباقة والهدوء وحُسن الخلق والحكمة قدرًا كبيرًا، فضلًا عن قوة إيمانه، وشدة حماسه للدين، وكونه شابًّا، يعني أن يخاطب الشباب القابلين للتغيير، أكثر من الشيوخ المتعصبين الجامدين؛ ولذلك تمكن خلال أشهر أن

---

(١) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٣٧٦): «يعني: على وفق ما نزلت عليه بيعة النساء بعد ذلك عام الحُدَيْبِيَة، وكان هذا مما نزل على وفق ما بايع عليه أصحابه ليلة العقبة، وليس هذا بعجيب، فإن القرآن نزل بموافقة عمر بن الخطاب في غير ما موطن.. وإن كانت هذه البيعة وقعت عن وحي غير متلوٍّ فهو أظهر». وينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٢٢).

(٢) قال ابن إسحاق: حدَّثني يزيد بن أبي حَبِيب، عن مَرْثد بن عبد الله اليَزَني، عن عبد الرحمن بن عُسيلة الصنابحي، عن عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٧٥)، و«تاريخ الطبري» (٢/ ٣٥٦).

وابن إسحاق: صدوق مدلِّس- كما تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح بالتحديث.

ويزيد: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣١٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٣).

ومَرْثد: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٨٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٣٦).

وعبد الرحمن بن عُسيلة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٢٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٩١). فالإسناد حسن.

(٣) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٧٦)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٣٧٦)، وأضاف بعضهم: عبد الله ابن أم مكتوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: «الدرر» (ص٣٩)، و«عيون الأثر» (١/ ١٥٨).

ويشهد لمقدمهما جميعًا: قول البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أولُ مَن قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ: مصعبُ بن عُمير، وابنُ أم مكتوم، فجعلا يقرئاننا القرآنَ». أخرجه البخاري (٣٩٢٤، ٣٩٢٥، ٤٩٤١).

ينشر الإسلام في سائر بيوتات المدينة، وأن يكسب أنصارًا من كبار زعمائها، كسعد بن معاذ، وأُسيد بن الحُضير، وقد أسلم بإسلامهما خلق كثير من قومهم[1].

ولما أقبل المَوْسِم خرج عدد كبير من المسلمين في حُجَّاج قومهم، وواعدوا رسول الله ﷺ الشِّعْب الذي عند جمرة العقبة، والتقى به ما يزيد على السبعين منهم لقاءً سريًّا، وكانت الصورة في أذهان المبايعين أكثر وضوحًا حيث أدركوا -بعمق- معنى بيعتهم للرسول ﷺ وأنها مفاصلة للعرب كافة؛ بل للناس كافة، وتعرض للقتال والقتل، فهي بيعة مصيرية.

وكانت بنودها كما يلي:

عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «دعانا النبيُّ ﷺ، فبايعنا، فقال- فيما أخذَ علينا-: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعُسرنا ويُسرنا، وأَثَرَةٍ علينا، وأَلَّا ننازعَ الأمرَ أهله، إلا أن تَرَوْا كفرًا بواحًا، عندكم من الله فيه برهانٌ».

وفي رواية: «وأن نقولَ بالحقِّ حيثما كان، لا نخافُ في الله لومةَ لائم»[2].

وقد تضمَّنت شروط البيعة- أيضًا- البيعة على أن ينصروا النبيَّ ﷺ إذا قدم عليهم «يثرب» وأن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وأبناءهم وكانت هذه البيعة تسمى: بيعة الحرب، وهي تسمية معبِّرة ذات دلالة عميقة.

وقد روى ابن إسحاق عن عُبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «بايعنا رسول الله ﷺ بيعةَ الحرب، على السمع والطاعة، في عُسرنا ويُسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأَثْرةً علينا، وأَلَّا ننازعَ الأمرَ أهله، وأن نقولَ بالحقِّ أينما كنا، لا نخافُ في الله لومةَ لائم»[3].

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٧٧- ٨٠)، و«عيون الأثر» (١/ ١٥٨- ١٦١).

(٢) أخرجه ابن إسحاق- كما في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٩٧)- وأحمد (٢٢٧٠٠، ٢٢٧١٦، ٢٢٧٢٥)، والبخاري (٧٠٥٥، ٧٠٥٦، ٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩)، وابن ماجه (٢٨٦٦)، والنسائي (٧/ ١٣٧- ١٣٩)، وفي «الكبرى» (٨٦٣٥- ٨٦٣٩)، وأبو عَوانة (٧١١٩-٧١٢٢)، والحاكم (٣/ ٣٥٦)، واللفظ للبخاري.

(٣) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٩٧)، وقد رواه ابن إسحاق- ومن طريقه أحمد (١٥٦٥٣)- من=

وثمة رواية مهمة جمعت أخبار البيعتين، وهي رواية جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ لَبِثَ عَشْرَ سنينَ يَتَّبَعُ الحاجَّ في منازلهم، في المَوْسِم وبمَجَنَّة وبعُكاظ[1]، وبمنازلهم بمِنًى يقولُ: «**مَن يُؤويني، مَن يَنْصُرُني؛ حتى أبلِّغَ رسالات ربِّي، وله الجنةُ**». فلا يُجد أحدًا ينصرُه ويُؤويه، حتى إن الرجلَ يرحلُ من مُضَرَ أو من اليمن إلى ذي رَحِمِه، فيأتيه قومُه فيقولون: احذرْ غلامَ قريش، لا يَفْتِنْكَ. ويمشي بين رحالهم يدعوهم إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، يشيرون إليه بالأصابع؛ حتى بعثَنا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ له من يثربَ، فيأتيه الرجلُ فيؤمنُ به، فيقرئُه القرآنَ، فينقلبُ إلى أهله، فيسلمونَ بإسلامه؛ حتى لم يَبْقَ دارٌ من دُور يثربَ إلا وفيها رهطٌ من المسلمين يُظهرون الإسلامَ.

ثم بعثنا اللهُ، فأتمرنا واجتمعنا سبعونَ رجلًا منا، فقلنا: حتى متى نَذَرُ رسولَ الله ﷺ يُطردُ في جبال مكة ويخافُ؟ فرحلنا حتى قدمنا عليه في المَوْسِم، فواعدناه شِعْبَ العقبة، فقال عمُّه العباسُ: يا ابنَ أخي، إني لا أدري ما هؤلاء القوم الذين جاؤوك، إني ذو معرفة بأهل يثربَ! فاجتمعنا عنده من رجل ورجلين، فلما نظرَ العباسُ في وجوهنا قال: هؤلاء قومٌ لا أعرفهم، هؤلاء أحداثٌ!! فقلنا: يا رسولَ الله، علامَ نبايِعُك؟ قال: «**تُبايعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل، وعلى النفقة في العُسر واليُسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تقولوا في الله، لا تأْخُذُكم فيه لومةُ لائم، وعلى أن تنصُرُوني إذا قدمتُ يثربَ، فتمنعوني مما تمنعونَ منه أنفسَكم وأزواجَكم وأبناءَكم، ولكم الجنةُ**».

= طريق عُبادة بن الوليد بن عُبادة، عن أبيه، عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وابن إسحاق: صدوق مدلِّس- كما تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح بالتحديث.

وعبادة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ١١٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٩٦).

والوليد: ثقة أيضًا. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٣٧)، و«التقريب» (٢/ ٣٣٣)، فالإسناد حسن.

(١) **مَجَنَّة**: بفتح الميم والجيم وتشديد النون- اسم سوق للعرب في الجاهلية بمر الظهران بأسفل مكة على قدر بريد منها. **وعُكَاظ**: بضم العين وتخفيف الكاف، وهو اسم سوق لهم أيضًا، وهو نخل بينه وبين الطائف ليلة، وبينه وبين مكة ثلاث ليال. ينظر: «معجم البلدان» (٤/ ١٤٢)، (٥/ ٥٨)، و«معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» لعاتق البلادي (ص٢٨٢).

فقمنا نبايعه، فأخذ بيده أسعدُ بنُ زُرارةَ- وهو أصغر السبعين- فقال: رويدًا يا أهلَ يثربَ، إنا لم نضربْ إليه أكبادَ المَطِيِّ إلا ونحن نعلمُ أنه رسولُ الله، إنَّ إخراجَه اليومَ مفارقةُ العرب كافةً، وقتلُ خياركم وأن تَعَضَّكُم السيوفُ[1]، فإما أنتم قومٌ تصبرونَ على السيوف إذا مسَّتكم، وعلى قَتْل خياركم، وعلى مفارقة العرب كافةً، فخذوه وأجرُكم على الله، وإما أنتم قومٌ تخافون من أنفسكم خِيْفَةً، فذروه، فهو أَعْذَرُ عند الله. قالوا: يا أسعدَ بنَ زُرارةَ، أَمِطْ عنا يدكَ، فوالله لا نَذَرُ هذه البيعةَ، ولا نستقيلُها. فقمنا إليه رجلًا رجلًا، يأخذُ علينا بشُرطة العباس، ويعطينا على ذلك الجنةَ»[2].

وقد ساق ابن إسحاق رواية طويلة عن كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في خروج حُجَّاج الأنصار المسلمين مع قومهم المشركين، واستقبال البراء بن مَعْرور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للكعبة، وقول الرسول ﷺ له: «**لقد كنتَ على قبلة، لو صبرتَ عليها**». وفيها تفصيلات وافية مفيدة لأحداث البيعة.

---

(١) العض: إمساك الشيء بالأسنان، ويقصد به هنا: الحرب والشدة. ينظر: «القاموس المحيط» (٢/ ٣٤٩)، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (٢/ ٤٤٣- ٤٤٤).

(٢) أخرجه أحمد، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وفي «دلائل النبوة» من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثيم، عن أبي الزُّبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي رواية عند أحمد: «تخافون من أنفسكم جُبَينة».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٤٦): «رجال أحمد رجال الصحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد جامع لبيعة العقبة، ولم يخرجاه».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٣٩٨- ٣٩٩): «هذا إسناد جيد، على شرط مسلم، ولم يخرجوه». وتقدم (ص٧٥- ٧٦) الكلام على هذا الطريق.

وله شاهد عند ابن سعد (٣/ ٦٠٩) عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، أن أسعدَ ابن زُرارةَ أخذ بيد رسول الله ﷺ ...

وهو مرسل ضعيف؛ فيه: علي بن زيد بن جُدعان: ضعَّفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم، وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صالح الحديث، وإلى اللِّين ما هو». وقال الترمذي: «صدوق». وقال الذهبي: «أحد الحفاظ، وليس بالثبت». وقال ابن حجر: «ضعيف». ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٠٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٧).

ولجميع فقرات الحديث شواهد أخرى تقدَّم بعضها (ص٧٣- ٧٥، ٩٣).

قال كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثم خرجنا إلى الحج، وواعدنا رسولَ الله ﷺ العقبةَ، من أوسط أيام التشريق، قال: فلما فرغنا من الحج، وكانت الليلة التي واعدنا رسولَ الله ﷺ لها، ومعنا عبدُ الله بن عمرو بن حرام، أبو جابر، سيدٌ من ساداتنا، وشريفٌ من أشرافنا، أخذناه معنا، وكنا نكتم مَن معنا من قومنا من المشركين أمرنا، فكلمناه، وقلنا له: يا أبا جابر، إنك سيدٌ من ساداتنا، وشريفٌ من أشرافنا، وإنا نرغب بك عما أنت فيه، أن تكون حطبًا للنار غدًا، ثم دعوناه إلى الإسلام، وأخبرناه بميعاد رسول الله ﷺ إيانا العقبة، قال: فأسلمَ، وشهد معنا العقبةَ، وكان نقيبًا.

قال: فنمنا تلك الليلة، مع قومنا، في رحالنا، حتى إذا مضى ثلث الليل، خرجنا من رحالنا، لميعاد رسول الله ﷺ، نتسلَّل تسلُّل القَطَا، مستخفين، حتى اجتمعنا في الشِّعْب، عند العقبة، ونحن ثلاثة وسبعونَ رجلًا، ومعنا امرأتان من نسائنا: نَسِيبةُ بنت كعب، أم عُمارة، إحدى نساء بني مازن بن النجار، وأسماءُ بنت عمرو بن عدي بن نابي، إحدى نساء بني سَلِمة، وهي أم منيع، قال: فاجتمعنا في الشِّعْب، ننتظر رسولَ الله ﷺ، حتى جاءنا، ومعه عمه العباسُ بن عبد المطَّلب، وهو يومئذٍ على دين قومه، إلا أنه أحب أن يحضر أمر ابن أخيه، ويتوثق له، فلما جلس، كان أولَ متكلِّم العباسُ بن عبد المطَّلب، فقال: يا معشرَ الخزرج- قال: وكانت العرب إنما يسمون هذا الحي من الأنصار: الخزرج، خزرجها، وأوسها-: إن محمدًا منا حيث قد علمتم، وقد منعناه من قومنا، ممن هو على مثل رأينا فيه، فهو في عزٍّ من قومه ومَنَعة في بلده، وإنه قد أَبَى إلا الانحياز إليكم، واللحوق بكم، فإن كنتم ترون أنكم وافون له بما دعوتموه إليه، ومانعوه ممن خالفه، فأنتم وما تحملتم من ذلك، وإن كنتم ترون أنكم مسلموه وخاذلوه بعد الخروج به إليكم، فمن الآن فدعوه، فإنه في عزٍّ ومَنَعة من قومه وبلده. فقلنا له: قد سمعنا ما قلتَ، فتكلَّم يا رسولَ الله، فخذ لنفسك، ولربك ما أحببتَ. قال: فتكلَّم رسولُ الله ﷺ، فتلا القرآن، ودعا إلى الله ورغَّب في الإسلام، ثم قال: «**أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعونَ منه نساءكم وأبناءكم**». قال: فأخذ البراءُ بن مَعْرور بيده، ثم قال: نعم.

والذي بعثك بالحق نبيًّا، لنمنعنك مما نمنع منه أُزُرَنا، فبايعنا يا رسولَ الله، فنحن والله أبناءُ الحروب، وأهلُ الحَلْقَة، ورثناها كابرًا عن كابر. قال: فاعترض القولَ- والبراءُ يكلِّم رسولَ الله ﷺ- أبو الهيثم بن التَّيِّهان، فقال: يا رسولَ الله، إن بيننا وبين الرجال حبالًا، وإنا قاطعوها- يعني اليهود- فهل عسيتَ إن نحن فعلنا ذلك، ثم أظهرك الله، أن ترجع إلى قومك وتدعنا؟ قال: فتبسم رسولُ الله ﷺ ثم قال: «**بل الدمُ الدمُ، والهدمُ الهدمُ**[1]**، أنا منكم، وأنتم مني، أحاربُ مَن حاربتم، وأسالُم مَن سالمتم**».

قال كعب بن مالك: وقد كان قال رسولُ الله ﷺ: «**أخرجوا إليَّ منكم اثني عشر نقيبًا؛ ليكونوا على قومهم بما فيهم**». فأخرجوا منهم اثني عشر نقيبًا، تسعة من الخزرج، وثلاثة من الأوس[2].

وفي هذه البيعة عاهد الأنصارُ رسولَ الله ﷺ على الإيواء والحماية والنصرة

---

(١) قال ابن هشام في «السيرة» (٢/ ٨٥): «ويقال: الهدم الهدم. يعني: الحرمة، أي: ذمتي ذمتكم وحرمتي حرمتكم».

(٢) أخرجه ابن إسحاق- كما في «السيرة» لابن هشام (٢/ ٨١- ٨٥)- ومن طريقه أحمد (١٥٧٩٨)، وفي «فضائل الصحابة» (١٧٦٧)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٣٥٧- ٣٦٣)، وابن حبان (٧٠١١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٨٧) (١٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٤٢)- قال: حدَّثني مَعْبَد بن كعب بن مالك، أن أخاه عبد الله بن كعب- وكان من أعلم الأنصار- حدَّثه أن أباه كعبًا حدَّثه، وكان كعب ممن شهد العقبة، وبايع رسولَ الله ﷺ بها.

ومَعْبَد بن كعب: وثَّقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جمع، وأخرج له الشيخان. ينظر: «ثقات العجلي» (ص٤٣٣)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٩)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٤).

وعبد الله بن كعب: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٦٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٤٢). فهذا الإسناد حسن؛ فابن إسحاق: صدوق مدلِّس- كما تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح هنا بالتحديث.

وقد قال ابن حجر في «الإصابة» (١٢/ ١١٦) في ترجمة أم منيع أسماء بنت عمرو: «ذكر ابن إسحاق بسند صحيح، عن كعب بن مالك، أنها كانت مع مَن شهد العقبة، مع السبعين، هي ونَسِيبة بنت كعب». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٤٥): «رجال أحمد رجال الصحيح، غير ابن إسحاق، وقد صرَّح بالسماع».

والمنعة، وبهذا انتهى عهد التشريد والتطريد لرسول الله ﷺ ولأصحابه رضي الله عنهم، وبدأ عهد الاستقرار، والاستعداد للقتال، ونشر الدعوة في شتى البقاع.

يقول محمد بن إسحاق: كانت بيعة الحرب، حين أذن الله لرسوله ﷺ في القتال، شروطًا سوى شرطه عليهم في العقبة الأولى، كانت الأولى على بيعة النساء، وذلك أن الله تعالى لم يكن أذن لرسوله ﷺ في الحرب، فلما أذن الله له فيها، وبايعهم رسول الله ﷺ في العقبة الأخيرة، على حرب الأحمر والأسود، أخذ لنفسه واشترط على القوم لربه، وجعل لهم على الوفاء بذلك الجنة[١].

وسواء كان الإذن بالحرب والقتال جاء قبل الهجرة، كما هو رأي عروة بن الزبير، وغيره[٢]، أو كان بعد الهجرة، كما هو ظاهر سياق الآيات في قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٣٩- ٤٠]. سواء كان هذا أو ذاك، فإن بدء الجهاد كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بهذه البيعة، وهذا سر تسميتها بـ«بيعة الحرب».

ففي البيعة الأولى كان الإيمان بالله ورسوله، وفي البيعة الثانية كان العهد على «الهجرة» و«الجهاد»، وبهذه العناصر الثلاثة: الإيمان، والهجرة، والجهاد، يتحقق وجود الإسلام في واقع جماعي ممكَّن.

ومن الجهاد: الدعوة إلى الله تعالى بالحسنى على بصيرة، كما فعله الأنبياء عليهم السلام، والصحابة رضي الله عنهم، والسلف الصالحون، وبهذا انتشر الإسلام، وتحقَّق وجوده في واقع الناس.

والهجرة لم تكن لتتم لولا وجود الفئة المستعدة للإيواء، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ

(١) ينظر: «السيرة» لابن هشام (٢/ ٩٧).

(٢) ينظر: «الدر المنثور» (٦/ ٥٧).

وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ [الأنفال: ٧٤]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥] في آيات أخرى كثيرة.

ولم تكن البيعة والهجرة والجهاد لتتم لولا انسلاخ المؤمنين الجدد من ولائهم القبلي للولاء الشرعي، وتركهم لقياداتهم العشائرية إلى القيادة الإسلامية الواحدة؛ ولذلك جاء النص في البيعة على أن «الدم الدم، والهدم الهدم»، على إثر قول الأنصار: إن بيننا وبين القوم- يعني اليهود- حبالًا، وإنا قاطعوها.

وقد كانت هذه البيعة هي التمهيد الأخير لهجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وبعدها بدأ المهاجرون يغادرون أرض مكة التي درجوا عليها صغارًا، وشهدت رُبوعها ومغانيها مراتع صباهم ولهوهم، بدؤوا يغادرون الأرض التي اختارها الله لتنزّل وحيه، وجعل فيها بيته مثابة للناس وأمنًا!

وخرج معظم المسلمين، حتى لم يبق إلا محبوس، أو مأسور، أو رجل تأخر لغرض، كعليٍّ، وأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[(١)].

أما الرسول ﷺ، فقد تأخر ينتظر الإذن الإلهي، وطلب إلى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكون رفيقه وصاحبه، وحين جاءه الإذن خرج إلى المدينة مستخفيًا، عالمًا بما سيصيب قريشًا من الهلع والفزع إذا علمت بخروجه، حتى وصل المدينة بعد رحلة شاقة مليئة بالمخاطر والشدائد والأهوال[(٢)].

وإن من أعظم مظاهر التضحية في هذه الهجرة أن يغادر النبيُّ ﷺ والمؤمنون هذا البلد الأمين الحبيب إلى قلوبهم، مغادرة يعلمون أن لا استقرار لهم فيه بعدها، وهذا من أشق الأمور على النفس، ولكن رجال العقيدة يرخصون في سبيلها كل غالٍ.

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ١٢٣، ١٢٩)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٤٣٨).

(٢) ينظر ما تقدم (ص٧٨- ٧٩) حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في خروج أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للهجرة، ولقيه ابن الدَّغِنة، وجواره له.

ولقد عبَّر النبي ﷺ عن هذا المعنى- معنى صعوبة مغادرة مكة وفراقها فراقًا لا سُكنى بعده- في العديد من المواقف المؤثِّرة.

عن عبد الله بن عدي بن الحمراء الزُّهري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ واقفًا على الحَزْوَرة[1]، فقال: «**والله، إنكِ لخيرُ أرض الله، وأحبُّ أرض الله إلى الله، ولولا أني أُخرجتُ منك ما خرجتُ!**»[2].

---

(١) الحَزْورة: بفتح الحاء المهملة، وسكون الزاي، وفتح الواو، قال الدارقطني: «كذا صوابه، والمحدِّثون يفتحون الزاي ويشدِّدون الواو، وهو تصحيف»: سوق بمكة، وقد دخلت في المسجد لما زِيد فيه. قاله ياقوت، وقال بعض المعاصرين: وهي ما يُعرف اليوم باسم: القشاشية، مرتفع يقابل المسعى من مطلع الشمس، والله أعلم. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٢٥٥)، و«معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» لعاتق البلادي (ص٩٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٧١٥، ١٨٧١٦)، وعبد بن حميد (٤٩٠)، والأزرقي في «أخبار مكة» (٢/ ١٥٤)، والدارمي (٢٥١٣)، والترمذي (٣٩٢٥)، وابن ماجه (٣١٠٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٢٣٨، ٤٢٣٩)، وابن حبان (٣٧٠٨)، والحاكم (٣/ ٨).

وهو حديث صحيح من رواية الزُّهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الله بن عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب صحيح».

وأشار إليه الترمذي أيضًا من رواية محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «حديث الزُّهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن حمراء عندي أصح». وذلك لأن محمد بن عمرو صدوق له أوهام، كما قال ابن حجر- وسيأتي (ص١٩١- ١٩٢)- فالزُّهري أوثق منه وأحفظ، وتقدم (ص٣٠).

ولكن يعكِّر على هذا أن الزُّهري نفسه رواه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «المسند» (١٨٧١٧)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٤٢٤٠)، كما رواه عن أبي سلمة عن بعضهم في «المسند» (١٨٧١٨).

قال ابن حجر في «الإصابة» (٦/ ١٦٣) بعد ذكر الاختلاف على الزهري: «المحفوظ الأول». يعني: رواية الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (١٠/ ٤٢٧): «الظاهر أن كلا الحديثين صحيحان، وليس أحدهما أصح من الآخر».

وكون الحديثين بمنزلة واحدة من الصحة فيه نظر؛ لأن الحديث الأول- وهو حديث الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يترجح بعدة أمور: =

وعن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: لما قدم رسولُ الله ﷺ المدينةَ، وُعِكَ أبو بكر وبلالٌ، فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقولُ:

كـلُّ امـرئ مصبَّحٌ فـي أهله والموتُ أدنـى من شِـراك نعله

وكان بلالٌ إذا أقلعت عنه الحمى يرفع عَقِيرته[(١)]، ويقولُ:

أَلَا ليتَ شِـعْري هل أبيتــنَّ ليلةً بوادٍ، وحولي إذخــرٌ وجَلِيلُ[(٢)]؟

وهــل أَرِدَن يومًــا ميــاه مَجَنَّــة وهل يَبْدُون لي شامةٌ، وطَفِيلُ[(٣)]؟

قال: اللهمَّ العن شيبةَ بن رَبِيعة، وعُتبة بن رَبِيعةَ، وأُميةَ بنَ خلف، كما أخرجونا من أرضنا، إلى أرض الوَبَاء!

ثم قال ﷺ: **«اللهمَّ حبِّب إلينا المدينةَ، كحُبِّنَا مكةَ أو أشدَّ، اللهمَّ بارك لنا في صاعنا، وفي مدِّنا، وصحِّحها لنا، وانقل حمَّاها إلى الجُحْفة»**.

= ١- تعدد رواته عن الزُّهري من الثقات الأثبات في مقابل راوٍ واحد له عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو: معمر بن راشد، وهو ثقة ثبت كذلك، وسيأتي (ص٣٥٢).

٢- تصريح الزُّهري بالتحديث في الرواية الأولى، أما في الرواية الثانية فقد عنعن.

٣- أن الرواية الثانية فيها اختلاف، فمرة قال معمر: عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومرة أرسله، ومرة: عن الزهري عن أبي سلمة عن بعضهم.

أما حديث معمر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد ورد من طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهذا يرجِّح صحة الحديث عن كلا الصحابيين: أبي هريرة، وعبد الله بن عدي بن الحمراء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، والله أعلم.

وللحديث شاهد عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بمثله. أخرجه الترمذي (٥٥٣٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه». وفي «التحفة»: «حسن صحيح غريب».

وله شاهد مرسل من حديث أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، ضمن قصة فتح مكة الطويلة. أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٧٤٦)، والأزرقي في «أخبار مكة» (٢/ ١٥٦).

(١) أي: رفع صوته. ينظر: «كشف المشكل» (٤/ ٣٤٦)، و«هدي الساري» (ص١٥٩).

(٢) الإذخر والجليل: نبتان من نبات مكة.

(٣) **مَجَنَّة**: تقدم (ص١٣٧) التعريف بها، **وشامة وطَفِيل**: جبلان بقرب مكة.

وقال الخطَّابي: «كنت أحسب أنهما جبلان، حتى ثبت عندي أنهما عينان». ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٦٣).

قالت: وقدمنا المدينةَ، وهي أوبأُ أرض الله. قالت: فكان بُطْحان[1] يجري نَجْلًا، يعني: ماءً آجنًا[2][3].

وإنما يبين معنى التضحية حقًّا حيث يقتلع الإنسان نفسه اقتلاعًا من وطنه؛ ليهاجر في ذات الله إلى حيث يشاء الله.

وبالبيعة المؤكَّدة الصريحة، ثم بالهجرة بعدها؛ وجد الإسلام موطنه الذي تنطلق منه دعاة الحق بالحكمة والموعظة الحسنة، وتنطلق منه جحافل الحق المجاهدة أول مرة، وقامت الدولة الإسلامية، المحكِّمة لشرع الله في عباده، وهو الموطن الذي يرجع إليه الإسلام من بعد[4].

ولهذا صارت الهجرة إلى المدينة واجبة ذلك الوقت؛ لأنها أصبحت دار الإسلام، ومنطلق الدعوة، حيث بدأ التخطيط لعهد جديد من الكفاح الدائب في مواجهة المشركين واليهود والمنافقين.

لقد ولى التاريخ وجهه شطر المدينة، يرقب حركة بناء الدولة الإسلامية الأولى، ثم حركة جهاد هذه الدولة لتثبيت أركانها، وتوسيع نطاقها، وإخضاع الناس لحكم الله عَزَّوَجَلَّ.

فالمدينة لم تكن مهربًا يلوذ به المسلمون من ظلم قريش وبطشها وتعذيبها إلى حيث الدَّعَة والسكون، كلا، وأَنَّى لأصحاب العقائد الحية الدَّعَة والسكون؟!

ولكنها كانت تحولًا إلى جبهة أخرى مهيَّأة لانطلاق الدعوة، ومواجهة

---

(١) «بُطْحان»- في ضبطه أوجه: بضم الباء وسكون الطاء عند المحدِّثين، وبفتح الباء وكسر الطاء عند كثير من أهل اللغة، وضُبط بفتح الباء وسكون الطاء- هو: أحد أودية المدينة الثلاثة: العَقِيق وبُطْحان وقَنَاة. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٤٤٦).

(٢) الآجن: المتغيِّر. ينظر: «النهاية» (١/ ٢٦).

(٣) أخرجه ابن إسحاق- كما في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٣٨)- وأحمد (٢٤٢٨٨، ٢٤٥٣٢، ٢٤٣٦٠، ٢٥٨٥٦، ٢٦٢٤٠، ٢٦٢٤١)، والبخاري (١٨٨٩، ٣٩٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧)، ومسلم (١٣٧٦).

(٤) كما في «حديث الغربة» المتقدِّم (ص٢١- ٣٣).

الأعداء، وإظهار الدين.. ولو كره الكافرون.

ولقد استقبل المسلمون في المدينة عهدًا جديدًا من التضحيات الجسام بالنفوس والأموال، وحياة فيها الكثير من: الجهد والشدة والفقر والخوف، والنقص في الأموال والأنفس والثمرات، والأعداء كان بعض شأنهم أن يأتوهم من فوقهم ومن أسفل منهم، حتى تزيغ الأبصار وتبلغ القلوب الحناجر، وكان هذا وذاك جزءًا من مواجهة الغربة الأولى، التي أخذ المؤمنون الأوائل على عواتقهم مدافعتها حتى تندفع بإذن الله.

خامسًا: القتال في سبيل الله:

لم يغب عن المسلمين لحظة أن دولتهم الفتيَّة في المدينة لن تجري في ريح رخاء؛ بل ستمضي عليها سنة الله في خلقه، في ابتلاء بعض الناس ببعض.

ولم ينس المسلمون أن عداوة المشركين، الذين أخرجوهم من ديارهم وأموالهم بغير حق إلا أن يقولوا: ربنا الله، لا تزال قائمة؛ بل إنها تسير في المرحلة الجديدة جنبًا إلى جنب، مع عداوة اليهود الذين يجاورون الإسلام في المدينة، ومع عداوة المنافقين المندسين في الصف المسلم، والذين هم أحبولة من أحابيل المكر اليهودي للإسلام- في غالب أحوالهم- **ولذلك بدأ الرسول ﷺ بعد وصوله المدينة بعقد المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وبناء المسجد، وعقد المعاهدة مع يهود**[(١)].

أ- والمؤاخاة تعني إذابة الفوارق القبلية بين المسلمين- من مهاجرين وأنصار- وانصهارهم جميعًا في كيان واحد، وأمة واحدة، فانتسابهم هو للإسلام قبل كل شيء.

وكان ابتداء المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في أول الاستقرار بالمدينة،

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ١٤٠- ١٤٣، ١٤٧، ١٥٠- ١٥٣)، و«عيون الأثر» (١/ ١٩٥- ٢٠٢)، و«البداية والنهاية» (٢/ ٥٣٠، ٥٥٤، ٥٥٩)، و«دراسة في السيرة» لعماد الدين خليل (ص١٤٧- ١٥٨).

واستمر يتجدَّد بحسب مَن يدخل في الإسلام، أو يحضر إلى المدينة.

فهذه هي اللبنة الأولى في طريق الجهاد، وهي العاصم الأول من التفرق والتمزق، والاستجابة لنزغ شياطين الإنس والجن، إضافة إلى أن بعض المسلمين كان أقوى من بعضهم الآخر، بالمال والعشيرة، وبالمؤاخاة يرتفق الأدنى بالأعلى، ويستعين الأعلى بالأدنى[١].

وقد كان الرسول ﷺ آخى بين المسلمين في مكة، فآخى بين حمزة وزيد بن حارثة[٢]، وآخى بين الزُّبير وابن مسعود[٣].. في نفر غيرهم رضي الله عنهم[٤].

ب- **وبناء المسجد** يعني تأكيد الهدف الذي دعا الرسول ﷺ والمسلمين معه إلى تحمل المشاق، والهجرة في سبيل الله، وبناء هذا المجتمع، وهو تحقيق عبادة الله وحده، وهجر الرجز، وحرب أهله، وما الجهاد إلا جزء من معنى هذه العبادة؛ لتحقيق دينونة الناس لربهم، وإزالة الحواجز التي تعوق الناس عن الدخول في الإسلام، أو التي تفتن الناس عن دينهم بعد أن دخلوا فيه.

ج- **والمعاهدة مع يهود** تعني وضوح العلاقة معهم، وتحديد موقفهم ومسؤوليتهم، وإخضاعهم لحكم الإسلام، ثم محاسبتهم بصورة تحفظ كرامة الإسلام والمسلمين[٥].

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٧١).

(٢) كما في «صحيح البخاري» (٢٦٩٩، ٤٢٥١).

(٣) كما في «الأدب المفرد» (٥٦٨)، و«تاريخ المدينة» لعمر بن شَبَّة (٣/ ١٠٥٣)، و«المعجم الأوسط» للطبراني (٩٢٩، ٥٢٢٣)، و«المستدرك» (٣/ ٣١٤)، و«سنن البيهقي» (٦/ ٤٢٨)، و«الأحاديث المختارة» (٩/ ٥٢٥) (٥٠٧، ٥٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٦٧)، و«فتح الباري» (٧/ ٢٧١). وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وقال ابن حجر: «سند حسن».

(٤) ينظر: «المستدرك» (٣/ ١٤)، و«عيون الأثر» (١/ ٢٣٠)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٥٥٩- ٥٦٦)، و«فتح الباري» (٧/ ٢٧١).

وقد أنكر ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير المؤاخاة قبل الهجرة. ينظر: «منهاج السنة» (٤/ ٩٦)، و«زاد المعاد» (٢/ ٧٩)، و«البداية والنهاية» (٤/ ٥٦١- ٥٦٢).

(٥) ينظر ما سيأتي (ص١٥٥): «المواجهة مع اليهود».

وقد بدأ النبيُّ ﷺ بعد استقراره في المدينة يدرِّب أصحابه على فنون القتال، ويبعث السرايا والبعوث، لتثبيت أمن المدينة، وتخويف المتربِّصين، وتهيئة أصحابه للمهمات التي تنتظرهم، بعد أن أذن الله لهم في القتال بقوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج: ٣٩- ٤١].

فبعث النبي ﷺ سلسلة من السرايا والبعوث والغزوات، كغزوة الأَبْواء[١]، وسرية عُبيدة بن الحارث، وسرية حمزة، وغزوة بُواط[٢]، وغزوة العُشيرة[٣]، وغيرها.

ولعل أهم الغزوات التي أحدثت أثرًا بعيدًا في حركة الإسلام ودفع الغربة عنه، وعن أهله: غزوة بدر، ثم الحُدَيْبِيَة، ثم فتح مكة[٤].

١ - غزوة بدر:

وقد خرج المسلمون لاعتراض قافلة أبي سفيان التجارية، فشاء الله أن تفوتهم القافلة، وأن تخرج قريش لتقيم أيامًا في بدر، تنحر الجزور، وتشرب الخمر، وتعزف عليها القيان؛ وذلك لتأكيد مكانتها وهيبتها عند العرب.

وفضَّل كثير من المؤمنين الرجوع إلى المدينة، ولكن الرسول ﷺ رأى غير

---

(١) الأَبْواء: قرية بينها وبين الجُحْفة من جهة المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً. ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٧٩).

(٢) بُواط: بضم الباء وفتحها، وتخفيف الواو- جبل من جبال جهينة بقرب ينبع. ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٨٠).

(٣) العُشَيرة أو العُسَيرة: بضم العين وفتح السين وتخفيف الياء، مكانها عند منزل الحج بينبع، ليس بينها وبين البلد إلا الطريق. ينظر: «معجم البلدان» (٤/ ١٢٧)، و«فتح الباري» (٧/ ٢٧٩).

(٤) أفردت لفتح مكة فقرة خاصة لأهميته.

هذا، فاستشار أصحابه، وكأنه يريد أن يستوثق من رأي الأنصار، إذ ربما يرون أن ليس عليهم نصرته والدفاع عنه إلا في المدينة، فرأى منهم رضي الله عنهم الاستبسال والاندفاع والطاعة المطلقة لرسول الله ﷺ، ففرح، واستبشر، وبشَّر أصحابه بالنصر المؤزَّر.

والتقى المسلمون- لأول مرة- وبدون استعداد كاف؛ بسبب عنصر المفاجأة، وتغير الموقف مع المشركين الذين يمثلون ثلاثة أضعافهم، وكان فيهم صناديد قريش قاطبة إذ لم يَسَع أحدًا منهم التأخر عن الخروج خشية رميه بالجُبْن والخوف.

إن مجرد لقاء المسلمين- مهاجريهم وأنصارهم، أوسهم وخزرجهم- بالمشركين، ومواجهتهم بالقوة والسلاح، فيه معانٍ كبيرة؛ إذ لم تعد قريش تملك فرض الغربة والكربة على مَن أسلم، فهاهم أولاء المستضعفون بمكة يأوون إلى المدينة، ويقيمون الدولة، ويكونون الجيش، ويصبح بمقدورهم منازلة المشركين في ساحات القتال، وليس في مواقع التعذيب والإيذاء.

وهذا الموقع الذي اختاره الله لهجرة نبيه ﷺ وأصحاب نبيه رضي الله عنهم هو في طريق تجارة قريش إلى الشام، فهو تهديد أكيد لتجارتها وقوافلها[1].

وهؤلاء الأوس والخزرج الذين كانوا أقرب الناس إلى قريش، وأبغض الناس أن تثور بينهم وبينهم الحرب[2]، ها هم يخوضونها ابتداء إلى جوار الرسول الذي أخرجته قريش وآذته ﷺ.

ولإدراك سرعة انتشار الدعوة المحمدية وعلو شأنها؛ عليك أن تستجمع في ذهنك صورة المسلمين الغرباء المعذَّبين في مكة ونظرة قريش إليهم، ثم تقارنها بالصورة الجديدة: جيشين متقابلين، يستعد كل منهما لهزيمة الآخر.

وقد شعر المسلمون بخطورة هذه المعركة، وأهميتها البالغة، فشحذوا

---

(١) ينظر: «دراسة في السيرة» لعماد الدين خليل (ص١٧٥- ١٧٦).

(٢) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٩٠)، و«تاريخ الطبري» (٢/ ٣٦٥).

همهم، واستجمعوا قواهم؛ لشق طريقٍ لنصر الإسلام، يبدأ من هذا اليوم، وكان ﷺ يجأر إلى الله بالدعاء حتى يسقط رداؤه- ويشفق عليه أبو بكر- وهو يقول: «**اللهمَّ إن تُهْلِكْ هذه العصابةَ لا تُعبدْ بعدَ اليوم**»[١]!

وتدور المعركة، ويضرب المسلمون فيها صورة لا تُنسى من صور البطولة والفداء... وما هو إلا قليل حتى ترجح كفة المسلمين، وتدور الدائرة على المشركين، ويقتل اللهُ سبعين من صناديدهم، ويُؤسر منهم ما يقارب هذا العدد[٢].

وحين سرى هذا الخبر في الناس لم يكد يصدِّقه أحد، فقد قابلت قريش طلائع الخبر بالهزء والسخرية، فهي تنتظر استئصال شأفة المسلمين، كما قابله اليهود بالاستنكار والرد، ولم يكد يصدِّقه المسلمون المقيمون بالمدينة.

كَبُر على كفار مكة أن يُنْعَى إليهم في غداة واحدة سبعون، فيهم زعماء كبار، كأبي جهل، وعُتبة وشَيْبة- ابني رَبيعة- والوليد بن عُتبة، وعُقبة بن أبي مُعيط، وطُعيمة بن عدي، وأبي البَخْتري بن هشام، والنضر بن الحارث، والأسود بن عبد الأسد، ونُبيه ومُنبِّه- ابني الحجَّاج- وأُمَيَّة بن خلف.. وغيرهم[٣].

وقد ساق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مقدِّمات الغزوة وأحداثها، بسياق طويل مفصَّل- بعض التفصيل- فقال: لما قدمنا المدينةَ أصبنا من ثمارها، فاجتويناها، وأصابنا بها وعك، وكان رسولُ الله ﷺ يتخبَّر عن بدر، فلما بلغنا أن المشركين قد أقبلوا، سار رسولُ الله ﷺ إلى بدر- وبدرٌ بئر- فسَبَقْنَا المشركينَ إليها، فوجدنا فيها رجلين منهم: رجلٌ من قريش، ومولى لعُقبة بن أبي مُعيط، فأما القرشي فانفلت، وأما المولى فوجدناه، فجعلنا نقول له: كم القوم؟ فيقول: هم والله كثير عددهم، شديد بأسهم. فجعل المسلمونَ إذا قال ذلك ضربوه، حتى انتهوا به إلى رسول الله ﷺ، فقال له: «**كم القوم؟**». قال: هم والله كثير عددهم، شديد بأسهم. فجهد النبيُّ

(١) تقدم تخريجه (ص١١٣- ١١٤).

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (٥/ ١٧٢- ١٧٣).

(٣) كما تقدم (ص١٠٠- ١٠١)، وينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٧٦- ٢٩٢)، و«مرويات غزوة بدر» للعليمي (ص٢٢٢- ٢٣٣).

ﷺ أن يخبره كم هم، فأَبى، ثم إن النبيَّ ﷺ سأله: «**كم ينحرونَ من الجزور؟**». فقال: عشرًا كل يوم، فقال النبيُّ ﷺ: «**القومُ ألفٌ، كل جزور لمائة وتبعها**».

ثم إنه أصابنا من الليل طَشٌّ من مطر[1]، فانطلقنا تحت الشجر والحَجَف[2] نستظل تحتها من المطر، وبات رسولُ الله ﷺ يدعو ربَّه، ويقولُ: «**اللهمَّ إنك إن تُهْلِكْ هذه الفئةَ لا تعبدْ!**». فلما طلع الفجرُ، نادى: «**الصلاةَ عبادَ الله**». فجاء الناسُ من تحت الشجر والحَجَف، فصلَّى بنا رسولُ الله ﷺ، وحرَّض على القتال، ثم قال: «**إن جَمْعَ قريش تحت هذه الضِّلَعَ الحمراء من الجبل**».

فلما دنا القوم منا، وصافقناهم، إذا رجلٌ منهم على جمل له أحمر، يسير في القوم، فقال رسولُ الله ﷺ: «**يا عليُّ، نادِ لي حمزة**- وكان أقربهم من المشركين-: **مَن صاحبُ الجمل الأحمر؟ وماذا يقولُ لهم؟**». ثم قال ﷺ: «**إن يكن في القوم أحدٌ يأمرُ بخير، فعسى أن يكون صاحبَ الجمل الأحمر**». فجاء حمزةُ فقال: هو عُتبة بن رَبيعة، وهو ينهى عن القتال، ويقولُ لهم: يا قومُ، إني أرى قومًا مستميتين، لا تصلون إليهم وفيكم خيرٌ، يا قومُ، اعصبوها- اليومَ- برأسي، وقولوا: جَبُن عُتبةُ ابن رَبِيعة! وقد علمتم أني لستُ بأجبنكم. فسمع بذلك أبو جهل، فقال: أنت تقول ذلك؟ والله، لو غيرك يقولها لأَعْضَضْتُه، قد ملأتْ رئتُكَ جوفَك رعبًا! فقال: إياي تعيِّر يا مصفِّر اسْتِه؟ ستعلمُ اليوم أينا الجبانُ!

قال: فبرز عتبةُ، وأخوه شيبةُ، وابنه الوليدُ- حميةً- فقالوا: مَن يبارز؟ فخرج فتيةٌ من الأنصار ستةٌ[3]، فقال عُتبةُ: لا نريدُ هؤلاء، لكن يبارزنا من بني عمنا، من بني عبد المطَّلب. فقال رسولُ الله ﷺ: «**قم يا حمزةُ، وقم يا عليُّ، وقم يا عُبيدةَ بنَ**

---

(١) الطش: المطر القليل. ينظر: «النهاية» (٣/ ١٢٤).

(٢) الحَجَف جمع: حَجَفة، وهو: التُّرس. ينظر: «النهاية» (١/ ٣٤٥).

(٣) كذا في «المسند»: «ستة»، قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٤٣٨): «وليس بشيء».

وفي «البداية والنهاية» (٥/ ١٠٩): «شَبَبَةٌ»، وفي مطبوع «السيرة النبوية» (٢/ ٤٢٣): «مشبَّبة»، وهو الأقرب؛ إذ في رواية أبي داود: «فانتدب له شباب من الأنصار». والعادة أن يخرج من الأنصار بعدد القرشيين، أي: ثلاثة فقط.

الحارث بن عبد المطَّلب!». فقتل الله عُتبةَ، وشيبةَ ابني رَبِيعةَ، والوليدَ بن عُتبة، وجرح عُبيدة، فقتلنا منهم سبعينَ، وأسرنا سبعينَ.

وجاء رجلٌ من الأنصار قصير بالعباس بن عبد المطَّلب أسيرًا، فقال العباسُ: يا رسولَ الله، إن هذا- والله- ما أسرني، لقد أسرني رجلٌ أَجْلحُ، من أحسن الناس وجهًا، على فرس أَبْلقَ، ما أُراه في القوم! فقال الأنصاريُّ: أنا أسرته يا رسولَ الله. فقال: «**اسكتْ، فقد أيدَّك الله بمَلَك كريم**». فقال عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: فأسرنا، وأسرنا من بني عبد المطَّلب: العباس، وعَقِيلًا، ونَوْفلَ بن الحارث[1].

ولقد خَضَدَ الله في هذا اليوم شوكة المشركين، وأرهب الأعداء من اليهود والأعراب المتربِّصين، وجعله بداية للانتصارات اللاحقة التي أحرزها المسلمون: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [آل عمران: ١٢٣].

ودعاء الرسول ﷺ السابق يوحي بأهمية يوم بدر وخطورة نتائجه، فإنه لو انهزم فيه المسلمون لم تقم لهم بعد قائمة، ولو أفنيت هذه العصابة لم يعبد الله في الأرض.

وهذا مفرق طريق في شأن الغربة، فإن الإسلام كان يتمثل في هذه الجماعة المنحازة إلى المدينة الغريبة بين أمم الأرض حينئذٍ، وهي الجزيرة المؤمنة في بحر الوثنية والشرك، فكان انتصار بدر ترسيخًا لموقع الدولة المسلمة، وتثبيتًا

---

(١) أخرجه أحمد (٩٤٨): حدَّثنا حَجَّاج: حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّب، عن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأخرجه أبو داود (٢٦٦٥) من طريق آخر عن إسرائيل، مقتصرًا على خبر المبارزة.

وحجَّاج هو: ابن محمد المِصيصي الأعور: ثقة ثبت، لكن حصل له اختلاط في آخر عمره، حين قدم بغداد قبل موته. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٠٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٥٤).

وإسرائيل هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي: ثقة، وتقدم (ص١٢٥).

وأبو إسحاق هو: عمرو بن عبد الله السَّبِيعي: مكثر ثقة عابد، إلا أنه شاخ ونسي، وهو مدلِّس، وتقدم (ص٢٤).

وحارثة بن مُضَرِّب: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٦٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٤٥).

فالإسناد ضعيف، وله شواهد كثيرة يرتقي بها، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ١١٠): «هذا سياق حسن، وفيه شواهد لما تقدم، ولما سيأتي».

لقواعدها، ودفعًا لغربتها، وغربة المضحين في سبيلها.

وهكذا يصنع الله لدينه وأوليائه الصادقين ما يحفظهم به؛ ليحفظ بهم الدين[1].

٢- غزوة الحُدَيْبِيَة:

وهي تأتي في الأهمية بعد بدر، كما قال ابن عبد البر: «ليس في غزوات النبي ﷺ ما يعدل بدرًا أو يقرب منها إلا غزوة الحُدَيْبِيَة..»[2]. وقد سماها اللهُ تعالى: ﴿فَتْحًا مُّبِينًا﴾، فقال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١].

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١] قال: «الحُدَيْبِيَة»[3].

وذلك أن النبيَّ ﷺ خرج يريد العمرة، وساق معه الهدي، وسار في نحو ألف وخمسمائة من أصحابه[4]، فرفضت قريش دخوله مكة، ثم اتفقوا على الصلح بعد مفاوضات طويلة[5].

وكان من النتائج الخطيرة لهذه الغزوة: اعتراف قريش بقوة المسلمين وكيانهم، حيث فاوضتهم وصالحتهم على بنود معروفة، وهذا كان له أثر عظيم على القبائل العربية التي كانت تنتظر نتيجة المعركة بين الإسلام والوثنية لتحدِّد

---

(١) ينظر تفصيلات غزوة بدر في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٥٧- ٣٧٤)، (٣/ ٣- ٤٥)، و«فقه السيرة» للغزالي (ص٢٣٢- ٢٥٧)، و«مرويات غزوة بدر» لأحمد محمد العليمي، وغيرها من كتب السير.

(٢) ينظر: «شرح ثلاثيات المسند» للشيخ محمد السفاريني (١/ ٢٧٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٧٢، ٤٨٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٣٤)، والبيهقي (٩/ ٢٢٢)، وفي «دلائل النبوة» (٤/ ١٥٧).

(٤) جاء هذا عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه ابن سعد (٢/ ٩٨)، وأحمد (١٤٣١٣، ١٤٨٢٣)، والبخاري (٣٥٧٦، ٤١٥٢، ٦٥٣٩)، ومسلم (١٨٥٦)، والنسائي (١/ ٦١)، وفي «السنن الكبرى» (١١٤٤٥)، وأبو نُعيم في «دلائل النبوة» (ص٤٤٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ١١٥- ١١٦).

(٥) كما في حديث المِسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومَرْوان بن الحكم. أخرجه أحمد (١٨٩١٠)، والبخاري (٢٧٣١). وعند أحمد زيادات، وتفاصيل أحداث الحُدَيْبِيَة.

موقفها.

ولذلك دخلت خُزاعة- عقب الصلح- في عهد رسول الله ﷺ وعقده، كما دخلت بنو بكر في عقد قريش وعهدهم[١].

وأبت قريش على النبي ﷺ دخول البلد الحرام على أن له أن يأتي العام القادم فيدخلها بسلاح الراكب: السيوف في القرب، لا يدخلها بغيرها[٢]، وهي تريد برد المسلمين عن مكة حفظ ماء وجهها.

وهذا الموقف زعزع مكانة مشركي قريش، وأكد أنهم ليسوا أهلًا لسِدانة البيت وحمايته؛ بل هم يصدون عن المسجد الحرام، وما كانوا أولياءه، إذ قد ظهر للجميع من حال النبي ﷺ أنه لم يأت لقتال؛ بل جاء معتمرًا، معظِّمًا للبيت.

وكانت سائر بنود الصلح نصرًا للإسلام في حقيقتها، وإن كان ظاهرها في صالح قريش بادي الرأي.

قال الزُّهري: «فما فُتح في الإسلام فتحٌ قبله كان أعظم منه، إنما كان القتال حيث التقى الناس، فلما كانت الهدنة، ووضعت الحرب، وأمن الناس بعضهم بعضًا، والتقوا فتفاوضوا في الحديث والمنازعة، فلم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئًا إلا دخل فيه، ولقد دخل في تينك السنتين مثل مَن كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر»[٣].

قال ابن هشام: «والدليل على قول الزهري: أن رسولَ الله ﷺ خرج إلى الحُدَيْبِيَة في ألف وأربعمائة، في قول جابر بن عبد الله، ثم خرج عام فتح مكة بعد ذلك بسنتين في عشرة آلاف»[٤].

ولهذه الأسباب كلها كانت غزوة الحُدَيْبِيَة تمهيدًا طبيعيًّا لفتح مكة.

---

(١) كما في رواية أحمد لحديث المِسور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومروان، وينظر: «سيرة ابن هشام» (٣/ ٣٣٢).

(٢) كما في رواية أحمد أيضًا، وينظر: «سيرة ابن هشام» (٣/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٣/ ٣٣٦).

(٤) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٣/ ٣٢١- ٣٤١). وينظر في غزوة الحُدَيْبِيَة عمومًا: «فقه السيرة» للغزالي (٣٤٨- ٣٦٧)، و«مرويات غزوة الحُدَيْبِيَة» لحافظ الحكمي.

سادسًا: المواجهة مع اليهود:

وقد شاء الله بحكمته البالغة أن تجاور يهود الإسلام في مقر دولته الأولى، وأن يكونوا أحد الأسباب الملحوظة لالتفاف الأنصار حول الإسلام، وبيعتهم للرسول ﷺ، وقد حال الحقد، والحسد، والبغي، دون إسلام اليهود، ومتابعتهم للنبي العربي الذي يعرفون.

وبعد استقرار المسلمين في المدينة نظَّموا العلاقة مع اليهود منذ البداية، وأذعن اليهود لحكم الإسلام وسلطانه، والتزموا بالإنفاق مع المؤمنين ما داموا محاربين، والدفاع عن المدينة ضد مَن دهمها، والرجوع إلى الرسول ﷺ فيما يحدث من شجار يخاف فساده، والحفاظ على أمن المدينة[1].

---

(١) كما في وثيقة المؤاخاة بين المؤمنين، والموادعة مع اليهود، وقد روى هذه الوثيقة ابن إسحاق بدون سند، كما في «سيرة ابن هشام» (٢/ ١٤٧- ١٥٠)، ومن طريقه البيهقي (٨/ ١٠٦) من طريق ابن إسحاق: حدَّثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شَرِيق قال: أخذت من آل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الكتاب.. واقتصر فيه على الجزء المتعلق بالمؤاخاة، وإن كان فيه إشارة إلى المعاهدة، والإسناد منقطع، كما هو ظاهر.

ورواه أبو عبيد في «الأموال» (٥١٨)، وحُميد بن زَنْجُويه في «الأموال» (٧٥٠) من طريق عبد الله ابن صالح، عن اللَّيث، عن عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب أنه قال: بلغني.. فذكره.

وعبد الله بن صالح: صدوق كثير الغلط، وتقدم (ص٢٧).

لكن تابعه يحيى بن عبد الله بن بُكير- عند أبي عبيد- ويحيى ثقة في اللَّيث. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٣٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٥١).

واللَّيث، وعُقَيل- بضم العين- ثقتان، وتقدما (ص٤٦، ١٠٤). والإسناد ضعيف؛ لإرسال الزُّهري.

ورواه ابن أبي خيثمة- كما في «عيون الأثر» (١/ ١٩٨)- والبيهقي (٨/ ١٠٦) من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو المزني، عن أبيه، عن جده.

وهذا الطريق ضعيف جدًّا، ولا يصلح للاستشهاد، ولا للاعتضاد، كما تقدم (ص٢٣).

وقد ورد عن كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة قتل كعب بن الأشرف، وفيه: «فلما قتلوه، فزعت اليهود والمشركون، فغدوا على النبي ﷺ فقالوا: طُرِق صاحبنا، فقُتِل! فذكر لهم النبيُّ ﷺ إلى أن يكتب بينه وبينهم كتابًا ينتهون إلى ما فيه.. فكتب النبيُّ ﷺ بينه وبينهم، وبين المسلمين عامة صحيفة». أخرجه أبو داود (٣٠٠٠) من طريق محمد بن يحيى بن فارس، عن الحكم بن نافع، عن شعيب، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان أحد الثلاثة الذين تيب عليهم.=

ولم تبرز لليهود أية مواقف مشهورة خلال التحركات الأولى في المدينة، سواء قبل الهجرة أو بعدها، فعلى علم منهم أسلم مَن أسلم من الأنصار، ثم بايعوا البيعة الأولى، ثم استقدموا مصعبًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لتعليمهم ونشر الدين بينهم، ولم تكن

= ومحمد بن يحيى بن فارس هو: الذُّهْلي: ثقة جليل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥١١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢١٧).

والحكم بن نافع: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٤١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٩٣).

وشُعيب هو: ابن أبي حمزة: ثقة عابد، من أثبت الناس في الزهري. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٥١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٥٢).

والزُّهري: إمام حجة، وتقدم (ص٣٠).

وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٨٨).

وأبوه هو: كعب ومالك جده، كما يظهر من قوله- وكان أحد الثلاثة، وقد ثبت سماع عبد الرحمن من جده كما في «تهذيب التهذيب» وغيره. فالحديث- بهذا الإسناد- صحيح.

وقد رواه البيهقي (٩/ ١٨٣) من طريق أحمد بن الحسن القاضي، عن أبي سهل بن زياد القطان، عن عبد الكريم بن الهيثم، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، أظنه عن أبيه، وكان ابن أحد الثلاثة الذين تيب عليهم.

وأحمد بن الحسن هو: الحيري: إمام ثقة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٥٦)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٦/ ٣٠٦).

وأبو سهل هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان: ثقة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٢١)، و«الوافي بالوفيات» (٨/ ٣٤).

وعبد الكريم بن الهيثم هو: الديرعاقولي: ثقة. ينظر: «المنتظم» (٥/ ١٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٣٥).

وعلى هذا فالرواية مرسلة؛ لأنها عن عبد الله بن كعب، وهو تابعي ويمكن ترجيح رواية أبي داود للجزم الذي فيها، خلافًا لرواية البيهقي التي فيها التردد.

ويُلحظ في هذه الرواية تأخرُ الكتابة عن بداية العهد المدني، وهذا خلاف ما عليه معظم أهل السير والمؤرخين وغيرهم.

وجمع بعضهم بين الروايتين بأن ما في رواية كعب إنما هو تجديد للموثق الأول، والله أعلم. ينظر: «الأموال» لأبي عبيد (ص١٩٧)، و«تاريخ الطبري» (٢/ ٤٧٩)، و«المجتمع المدني في عهد النبوة» للدكتور أكرم ضياء العمري (ص١١٤).

جهود مصعب في نشر الدعوة لتخفى عليهم، وكان موقفهم أقرب إلى السلبية.

ولعل هذا يشير إلى وجود جفوة بين الأَوْس والخَزْرج وبين اليهود خلال تلك الفترة، جعلت تأثير اليهود أقل من أن يعوق سير الدعوة، إضافة إلى قوة شأن الأَوْس والخَزْرج، وكثرتهم، وضعف اليهود إزاءهم(١).

وثمة سبب آخر، وهو طبيعة اليهود التي تتعمَّد الدَّسّ الخفي، والكيد والطعن في الظهر، وتبرز هذه الطبيعة في حركة النفاق، التي كان لليهود اليد الطولى في إذكائها، والتخطيط لها، وخاصة حين أدرك اليهود تعاظم مد الإسلام بعد موقعة بدر الحاسمة، وقد ذكر الله علاقة المنافقين باليهود في قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾(٢) [البقرة: ١٤].

أما عن موقف الرسول ﷺ، فقد كان أول الأمر حريصًا على إسلام اليهود، وتأليف قلوبهم؛ لأنهم أهل كتاب، ولو آمنوا به ﷺ لترتب على إيمانهم آثار بعيدة المدى، ولعله لذلك كان يحب موافقتهم أول الأمر فيما لم ينزل فيه نص(٣)، وظل ﷺ يبذل النصح لهم، ويجيب على سؤالاتهم المتعنِّتة، ويحرص أن يفيد من إسلام بعض مخلصيهم؛ مثل عبد الله بن سلَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغيره، ولكن دون جدوى؛ بل إنهم أظهروا روح العداء للإسلام والمسلمين ونقضوا العهود والمواثيق التي أبرموها، وتحالفوا مع الوثنية ضد الإسلام، فأجلى الرسول ﷺ قبيلتين منهم: بني

(١) ينظر ما تقدم (ص١٣٢- ١٤٦): «بيعة الأنصار».

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٢٩)، و«تفسير البغوي» (١/ ٥١)، و«الدر المنثور» (١/ ٧٨)، وهذا أحد الأقوال في الآية.

(٣) جاء الحديث بذلك عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (٢٢٠٩، ٢٣٦٤، ٢٦٠٥، ٢٩٤٢)، والبخاري (٣٥٥٨، ٣٩٤٤، ٥٩١٧)، ومسلم (٢٣٣٦)، وأبو داود (٤١٨٨)، والترمذي في «الشمائل» (٢٩)، وابن ماجه (٣٦٣٢)، والنسائي (٨/ ١٨٤)، وأبو يعلى (٢٣٧٧)، وابن حبان (٥٤٨٥)، والبغوي (٣١٨٢)، وينظر: «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر العقل (١/ ٤١٠- ٤١٩)، فهو مهم.

قَيْنُقاع، وبني النَّضِير، واستأصل شأفة بني قُريظة، لعظم خيانتهم وخطورتها، ثم قضى في غزوة خيبر على وجودهم السياسي في الحجاز نهائيًّا.

وبذلك أزاح المسلمون عقبة كبيرة تعترض طريق الدعوة، وإن كان اليهود لا يزالون، ولن يزالوا يخططون للقضاء على هذا الدين(١).

سابعًا: فتح مكة:

تُوِّجت الانتصارات الإسلامية بفتح مكة في العام الثامن للهجرة، وقد كان هذا الفتح مطلبًا مهمًّا لدى المسلمين للأسباب التالية:

أ- أن مكة كانت معقل الوثنية الأكبر، فسقوطها يعني الإجهاز على الوثنية، واقتحام آخر حصونها، ولقد كانت العرب تتربَّص ما يؤول إليه أمر قريش، فكانت غزوة الحُدَيْبِيَة التي هزت موقف قريش، وأضعفت مكانتها، ثم كان الفتح الذي أنهى كل تردد أو شك.

ب- أنها البلد الذي أُخرج منه الرسول ﷺ والمسلمون، وهو الذي كان يتولَّى كبر الحرب لهم طيلة تلك المدة، فدخولهم إياه فاتحين يعني إنهاء أمد الحرب مع قريش، التي طالما كابرت الحقائق، ولجت في العناد.

ج- أن لها أهمية كبرى في الإسلام، ففيها المشاعر المقدَّسة، ومواضع الحج، وذكريات النبوات السابقة، وبحكم اختيار الله لها لتنزل وحيه أول الأمر ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾(٢) [القصص: ٦٨].

ويظهر أن النبي ﷺ منذ غادر مكة مهاجرًا، كان ينتظر اليوم الذي يأذن الله فيه بفتحها، ويتأكد هذا حين يوجه الله نبيه ﷺ إلى استقبال الكعبة في الصلاة، وفي هذا من الدلالة ما فيه.

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ

---

(١) ينظر حول موضوع اليهود: «فقه السيرة» للغزالي (٢٥٧- ٢٦٤، ٣٠١، ٣٣٥، ٣٦٨)، و«دراسة في السيرة» لعماد الدين خليل (ص٣١٩- ٣٥٩).

(٢) ينظر ما سيأتي (ص١٦٧): «أسباب دفع الغربة الأولى».

إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، قال: إلى مكة[١].

ولهذا كان النبي ﷺ ينتظر الفرصة المواتية لفتح مكة، وتحريرها من سيطرة المشركين، وإعادتها إلى المؤمنين الذين هم أحق بها وأهلها.

فلما نقضت بنو بكر وقريش عهدهم، واعتدوا على خزاعة، وقاتلوهم، ولم يراعوا حرمة العهد والميثاق، ولا مكانة الحرم، واستصرخت خزاعة المسلمين- بحكم الحِلف[٢]- استعد الرسول ﷺ لفتح مكة، وفرض حصارًا على خبر هذا التحرك حتى يبغت قريشًا؛ لضمان النصر وحقن الدماء، حتى استطاع أن يفاجئ مكة بعسكر لم تر مثله قط في العدد والعدة المادية والمعنوية.

وقد فوجئ زعماء قريش بنيران العسكر تملأ الفضاء، فخرجوا يستطلعون الخبر، فعثرت عليهم خيل المسلمين، فاستاقتهم إلى الرسول ﷺ، وهم أبو سفيان، وبُديل بن ورقاء، وحَكِيم بن حزام، فما لبثوا أن أعلنوا إسلامهم واستسلامهم، وسألوه الأمان لقريش، فأمنهم.

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، في قصة مجيء الزعماء الثلاثة، وإسلام أبي سفيان وتأمين قريش، قال: فلما انصرف إلى مكة ليخبرهم، قال رسولُ الله ﷺ: «**احبسه بمضيق من الوادي، عند حَطْم الخيل، حتى تمرَّ به جنودُ الله**». فحبسه العباس حيث أمره رسولُ الله ﷺ، فمرت القبائل على ركبانها، فكلما مرت قبيلة قال: مَن هذه؟ فأقول: بنو سُليم. فيقول: ما لي ولبني سُليم. ثم تمر أخرى فيقول: ما هؤلاء؟ فأقول: مُزينة. فيقول: ما لي ولمزينة.. فلم يزل يقول ذلك حتى مرت كتيبةُ رسول الله ﷺ الخضراء[٣]، فيها المهاجرون والأنصار، لا يُرى منهم إلا الحَدَقُ، قال: مَن

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٢٢)، والطبري في «تفسيره» (٢٠/ ١٢٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٢٦)، والبيهقي (٢/ ٥٢٠- ٥٢١)، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٤٤٥) إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه.

(٢) ينظر ما تقدم (ص١٥٣- ١٥٤): «غزوة الحُدَيْبِيَة».

(٣) سُمِّيت: الخضراء؛ لكثرة الحديد والسلاح فيها، كما قال ابن هشام في «السيرة النبوية» (٤/ ٤٦).

هؤلاء. فقلت: هذا رسولُ الله ﷺ في المهاجرين والأنصار. قال: ما لأحد بهؤلاء قِبَل، ولا طاقة! والله يا أبا الفضل، لقد أصبح ملك ابن أخيك الغداة عظيمًا! قال: قلتُ: يا أبا سفيان، إنها النبوةُ. قال: فنعم إذن[1].

وذهب أبو سفيان مبهورًا ليعلن لقريش الأمان لمَن دخل دار أبي سفيان، أو دخل المسجد، أو أغلق عليه بابه.

ولم يفكِّر أحد في المقاومة، إلا ما كان من صفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل، وسُهيل بن عمرو.. في نفر من قريش، ولقد لقيهم خالدُ بن الوليد في مُجَنِّبته[2]، فناوشوهم شيئًا من قتال، ثم انهزموا وقُتل منهم مَن قُتل.

---

(١) أخرجه ابن هشام (٤/ ٤٧) عن ابن إسحاق بدون إسناد.

وأخرجه الطبري في «التاريخ» (٣/ ٥٢) من طريق محمد بن إسحاق: حدَّثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والحسين: ضعَّفه ابن معين وأبو حاتم، وقال النسائي: «متروك». وقال ابن عدي: «أحاديثه يشبه بعضها بعضًا، وهو ممن يكتب حديثه، فإني لم أجد في حديثه حديثًا منكرًا قد جاوز المقدار». وقال الذهبي: «ضعفوه». وقال ابن حجر: «ضعيف». ينظر: «الكاشف» (١/ ١٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٧٦).

ولكن رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - كما في «المطالب العالية» (٤٣٠١) - والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٢٦٤) من طريق ابن إسحاق قال: حدَّثني الزهري، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وإسناد إسحاق حسن، ورجاله ثقات، خلا ابن إسحاق، فهو صدوق مدلِّس - كما تقدم (ص٦١) - وقد صرَّح في هذه الرواية بالتحديث؛ ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح، ورواه الذَّهلي بتمامه في «الزُّهريات» من طريق ابن إدريس، عن محمد بن إسحاق، لكن ليس فيه تصريح ابن إسحاق بسماعه له من الزهري، والسياق الذي هنا حسن جدًّا».

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٣١٩) من طريق ابن إدريس به.

وروى أبو داود (٣٠٢١) قصة إسلام أبي سفيان والتأمين، من طريق ابن إسحاق، عن الزهري، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وساق البخاري (٤٢٨٠) نحوه عن هشام بن عروة عن أبيه، فهو مرسل. قال ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٦): «لم أره في شيء من الطرق عن عروة موصولًا».

(٢) المُجَنِّبة - بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون المشدَّدة - هي: الكتيبة التي تكون في الميمنة والميسرة، فللجيش مُجَنِّبتان. ينظر: «النهاية» (١/ ٣٠٣).

ودخل رسولُ الله ﷺ مكةَ متخشِّعًا متواضعًا متذلِّلًا لله تعالى، حتى إذا وصل البيت حطَّم الأصنام، ومحا التصاوير، معلنًا سقوط أكبر قلاع الوثنية، وانتصار التوحيد، وبسط سلطان الإسلام على الجزيرة العربية.

وكان فتح مكة الضربة الأخيرة التي أجهزت على الإصرار العنيد الذي تذرَّع به مشركو مكة حينًا من الدهر، فاستيقظت عقولهم وفطرهم على أصداء هذا الانتصار الأخير، فأسلم عامتهم؛ لا خضوعًا للسلطان فحسب، ولكن لأن هذا الانتصار قد قشع عن نفوسهم غشاوة العناد والتردد والتعصب، وجعلهم أمام الحقيقة وجهًا لوجه.

وبفتح مكة أحكم المسلمون السيطرة على الجزيرة العربية- عمومًا- وزالت غربة الدين، وغربة أهله، إذ أصبحوا سادة الجزيرة، وحماة المقدسات، حتى قال ﷺ: «**لا هجرةَ بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونيةٌ**»(1). وصارت جميع القبائل تسعى إليهم، وتخطب ودهم، وتفكِّر تفكيرًا جادًّا في اتِّباع الدين الذي جاؤوا به، فتؤمن أنه الحق، بلا مرية، فتذعن له؛ ولهذا برزت ظاهرة الوفود، حتى سميت السنة التاسعة: سنة الوفود.

قال ابن إسحاق: «وإنما كانت العرب تربص بالإسلام أمر هذا الحي من قريش، وأمر رسول الله ﷺ؛ وذلك أن قريشًا كانوا إمام الناس، وهاديهم، وأهل البيت الحرام، وصريح ولد إسماعيل بن إبراهيم عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ، وقادة العرب لا ينكرون ذلك، وكانت قريش هي التي نصبت لحرب رسول الله ﷺ وخلافه، فلما

---

(1) أخرجه عبد الرزاق (٩٧١٣)، وابن أبي شيبة (٣٦٩٣٠)، وأحمد (١٩٩١، ٢٣٩٦، ٢٨٩٦، ٣٣٣٥)، والدارمي (٢٥٥٤)، والبخاري (١٨٣٤، ٢٧٨٣، ٢٨٢٥، ٣٠٧٧، ٣١٨٩)، ومسلم (١٣٥٣)، وأبو داود (٢٤٨٠)، والترمذي (١٥٩٠)، والنسائي (٧/ ١٤٦)، وابن الجارود (١٠٠)، وابن حبان (٤٥٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٨٤٤، ١٠٩٤٤) من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وله شواهد: عن أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٩٢٩)، وأحمد (١١١٦٧).

وعن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا. أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٩٣٢)، والبخاري (٣٩٠٠، ٤٣١٢)، ومسلم (١٨٦٤).

افتتحت مكة، ودانت له قريش، ودوَّخها الإسلام، وعرفت العرب أنه لا طاقة لهم بحرب رسول الله ﷺ ولا عداوته، فدخلوا في دين الله، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢]، يضربون إليه من كل وجه»[١].

وقد كان من الوفود التي قدمت على النبي ﷺ معلنة الولاء، والسمع والطاعة، والإسلام: وفد بني تميم، ووفد بني سعد بن بكر، ووفد بني حنيفة، ووفد طيء، ووفد بني زُبيد، ووفد كِنْدة.

واستعراض الوفود يبيِّن أنها تمثِّل معظم القبائل العربية القاطنة في الجزيرة[٢]. وهكذا أصبح الغرباء المطرَّدون سادة وأئمة، وأورثهم الله عَزَّوَجَلَّ أرض المشركين، وديارهم، وأموالهم، ومكَّن لهم في الأرض، وجعل الدائرة على أعدائهم[٣].

ثامنًا: الأفق العالمي للدعوة:

لقد حرص الرسول ﷺ على رسم بداية لنشر الدعوة الإسلامية خارج الجزيرة العربية، سواء عن طريق الدعوة بالحُسنى والكلمة الطيبة، أو عن طريق بسط نفوذ الدولة الإسلامية وتوسيع سلطانها، وتأمين حدودها مع دول ليس بينهما عقد ولا عهد ولا ميثاق.

فقد راسل ﷺ الملوك والجبابرة يدعوهم إلى الله ويبلِّغهم- خاصة بعد الحُدَيْبِيَة- فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن نبيَّ الله ﷺ كتب إلى كِسْرى، وإلى قيصر، وإلى النَّجاشي، وإلى كل جبَّار، يدعوهم إلى الله تعالى، وليس بالنَّجاشي الذي صلَّى عليه النبيُّ ﷺ[٤].

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٤/ ٢٠٥).

(٢) وينظر تفصيلات الوفود في «سيرة ابن هشام» (٢٠٥- ٢٤٧)، و«طبقات ابن سعد» (١/ ٢٩١- ٣٥٩)- ولعله من أوسع المصادر في هذا الموضوع- و«دلائل النبوة» للبيهقي (٥/ ٣٠٩- ٤١٦)، و«زاد المعاد» (٣/ ٤٩٨- ٥١٢، ٥٩٥- ٦٨٦).

(٣) ينظر ما تقدم (ص١١٧- ١٢٠): «خطوات بارزة».

(٤) أخرجه أحمد (١٢٣٥٥)، ومسلم (١٧٧٤)، والترمذي (٢٧١٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧٩٦)، وأبو يعلى (٢٩٥٤)، وأبو عَوانة (٦٧٣٨، ٦٧٤٠، ٦٧٤١)، وابن حبان (٦٥٥٣، ٦٥٥٤)، والبيهقي (٩/ ١٨١)، وفي «دلائل النبوة» (٤/ ٣٧٦).

فبعث ﷺ دِحْية بن خليفة الكَلْبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى قَيْصر، وعبد الله بن حُذافة السَّهْمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى كِسْرى، وحاطب بن أبي بَلْتعة إلى المقوقس عظيم القِبْط، وغيرهم من الرسل إلى غيرهم من الملوك، كما كاتب ﷺ زعماء اليمن، وحضرموت، وبعض القبائل العربية التي تلبثت بإسلامها.

وكان لهذه الكتب أثر عظيم في نشر الإسلام؛ حيث كان من هؤلاء الزعماء والملوك وأمراء القبائل مَن أسلم ودخل في الدين، وكان منهم مَن أعلن خضوعه لحكم الإسلام، ودخوله في طاعة الدولة، هذا إلى ما لها من أهمية في إعلان الإسلام في أطراف الجزيرة وخارجها، وإقامة الحجة على هؤلاء، وتبليغهم ببعثة الرسول ﷺ؛ ليكون ذلك تمهيدًا لقتال مَن أَبَى الإسلام منهم.

وقد عمَّقت هذه المراسلات الشعور لدى المسلمين بضرورة تحقيق عالمية الإسلام تحقيقًا عمليًّا، والانتقال بالدعوة إلى آفاق جديدة، ومواقع جديدة[(١)].

أما الجانب العسكري، فقد بعث الرسولُ ﷺ بَعْثًا من أصحابه إلى مُؤْتة، في مطلع السنة الثامنة للهجرة، وأمَّر عليهم زيدَ بنَ حارثة، فإن أصيبَ فجعفر بن أبي طالب، فإن أصيبَ فعبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والتقى المسلمون مع جموع غفيرة من الروم ومَن انضم إليهم من قبائل لَخْم وجُذام وبَلْقَيْن وبَلي، وغيرهم.

وقد اختلف المؤرِّخون: هل انتصر الروم، أو المسلمون؟ والذي رجَّحه ابن إسحاق أن خالد بن الوليد لما أخذ الراية بعد مقتل الأمراء الثلاثة دافع القوم وحاشى بهم، ثم انحاز وانحيز عنه حتى انصرف الناسُ[(٢)].

---

(١) ينظر في مراسلات النبي ﷺ: «طبقات ابن سعد» (١/ ٢٥٨- ٢٩١)- وهو من أوسع المصادر- و«مستخرج أبي عَوانة» (٤/ ١٧٦- ١٩٨)، و«الروض الأُنف» (٧/ ٥١٢- ٥١٥)، و«زاد المعاد» (٣/ ٦٨٨- ٦٩٧).

(٢) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٤/ ٢١- ٢٢)، و«زاد المعاد» (٣/ ٣٨٣)، حيث قال ابن القيم: «الصحيح ما ذكره ابن إسحاق أن كل فئة انحازت عن الأخرى».

وينظر أيضًا: «البداية والنهاية» (٦/ ٤١٢- ٤٦٧)، و«خالد بن الوليد» للشيخ محمد صادق عرجون (ص٥٦- ٦٩)، و«غزوة مُؤْتة» لبريك بن محمد بريك.

ثم كانت غزوة تبوك في السنة التاسعة، حيث خرج النبي ﷺ بنفسه لغزو الروم وإحكام السيطرة على القبائل القاطنة في الشمال، فصالح صاحب أَيْلة[1] على الجزية، وكذلك أهل جَرْباء[2] وأَذرُح[3].

وبعث خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أُكيدر دُومة الجَنْدل[4]، فأخذه وجاء به إلى النبي ﷺ، فصالحه على الجزية، ثم قفل الرسول ﷺ عائدًا إلى المدينة[5].

إن أهمية هاتين الغزوتين لا تقاس بمدى النصر المادي الذي أحرزتاه، أو النتائج العسكرية التي ترتبت عليها فحسب؛ بل إن مداها أوسع من ذلك، فهي تأكيد من النبي ﷺ في حال حياته لما يريد أن يفعله خلفاؤه من بعده، من توسيع رقعة الدولة الإسلامية، وتنشيط حركة الفتح وإخضاع الدنيا لحكم الإسلام.

ولعل من العجيب أن يكون آخر بَعْث جهَّزه الرسولُ ﷺ هو بَعْث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى أرض فلسطين، حيث تجهز معه الناس، وأوعب معه المهاجرون الأولون[6].

وقد قبض النبي ﷺ قبل رحيل هذا البعث ليتولَّى تسييره الخليفة الأول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا من الدلالة ما لا يخفى.

وفي نهاية هذا العرض العام المجمل لأهم خطوات مواجهة الغربة الأولى وإزالتها ودفعها؛ تتضح المسافة البعيدة التي قطعها المسلمون خلال سنين وجيزة

---

(١) أيلة: بفتح الهمزة مدينة على ساحل البحر مما يلي الشام، وذكر بعضهم أنها التي تعرف اليوم بالعقبة. ينظر: «معجم البلدان» (١/ ٢٩٢)، و«معجم المعالم الجغرافية في السيرة» (ص٣٥).

(٢) جرباء- بفتح الجيم- موضع من أعمال عمان بالبلقاء، وتقع شمال غربي مدينة معان الأردنية على بعد (٢٢) كيلًا تقريبًا. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ١١٨)، و«معجم المعالم» (ص٨١).

(٣) أَذْرُح- بفتح الهمزة وضم الراء- بلد في أطراف الشام من أعمال الشرارة ثم من نواحي البلقاء، وهي على مقربة من جَرْباء. ينظر: «معجم البلدان» (١/ ١٢٩)، و«معجم المعالم» (ص٨١).

(٤) دومة الجندل- بضم الدال وفتحها-: بلدة على سبع مراحل من دمشق بينها وبين المدينة، وهي من قرى الجوف. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٤٨٧)، و«معجم المعالم» (ص١٢٧).

(٥) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٤/ ١٥٩- ١٨٠)، و«زاد المعاد» (٣/ ٥٢٦- ٥٩٢).

(٦) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٤/ ٢٩١).

من أعمار الأمم والجماعات، فخلال ثلاثة وعشرين عامًا- فحسب- أُعلنت الدعوة، ثم ظلت حبيسة بين جوانب مكة- غالبًا- مدة ثلاث عشرة سنة، ثم أقيمت الدولة وقضي على المناوئين من المشركين واليهود وغيرهم، وأخضعت الجزيرة لحكم الإسلام، وبدأت المحاولات الأولى للقضاء على دولتي فارس والروم وغيرهما خلال عشر سنوات.

وهذا نصر لم يشهد التاريخ له مثيلًا، خاصة إذا تأملنا البعد العقدي لهذه الدولة، إذ لم تكن دولة جبروت ترسِّي دعائم ملكها على الجثث والأشلاء؛ بل كانت رحمة وهداية ترسِّي دعائمها على عروش القلوب، فتلين لها النفوس وتنقاد؛ لأنها قامت لتحقيق عبودية الناس لربهم، وتحريرهم من عبوديتهم للطواغيت المادية أو المعنوية.

ولذلك كان جنودها من كل الأجناس والشعوب والأمم، وكانت البلاد المفتوحة سرعان ما تؤدِّي دورها في حمل الرسالة بجد وحماس، حتى سيطر المسلمون خلال مدة وجيزة من الزمان على معظم أنحاء المعمورة.

ولقد تحول المسلمون من قلة مستضعفة مقهورة إلى أئمة يرثون الأرض من بعد أهلها، ويقودون ركب البشرية إلى حيث الأمن والإيمان، وحقَّق الله لهم ما سبق في سنته الماضية في الأمم كلها من التمكين للصالحين، ورفع الاستضعاف عنهم، قال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [القصص: ٥- ٦]. وقال سبحانه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور: ٥٥]. وقال عزوجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩].

كما حقَّق اللهُ تعالى سنته الماضية في أعدائهم ومناوئيهم، فأذاقهم مرارة الهزيمة والقتل المهين، وطوى ذكرهم وأخمل شأنهم، حتى لا يذكرهم أحد إلا باللعنة والمقت، وما أعد لهم من عذاب الآخرة أشد وأبقى.

عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ١٢]، قال: «ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثةٌ، ولا من المنافقين إلا أربعةٌ». فقال أعرابي: إنكم- أصحاب محمد ﷺ- تخبروننا، فلا ندري، فما بالُ هؤلاء الذين يَبْقُرون بيوتنا، ويسرقون أعلاقنا؟ قال: «أولئك الفساق، أجل، لم يبق منهم إلا أربعةٌ، أحدهم شيخ كبير، لو شرب الماء البارد لما وجد برده»(١).

وبهذا ارتفع شأن الإسلام واندحر شأن الكفر والنفاق، وتحقَّق للمسلمين ما وعد به الرسول ﷺ حين كانوا يشتكون إليه أذى قريش وظلمها وتعذيبها لهم، ويقولون: أَلَا تدعو لنا؟ أَلَا تستنصر لنا؟ فيقول ﷺ: «**والله، لَيُتِمَّنَّ اللهُ هذا الأمرَ، حتى يسيرَ الراكبُ من صنعاء إلى حَضْرَموت، لا يخافُ إلَّا اللهَ، والذئبَ على غنمه، ولكنكم تستعجلونَ**»(٢).

﴿وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧١ إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ ١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ١٧٣ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ حِينٖ ١٧٤ وَأَبۡصِرۡهُمۡ فَسَوۡفَ يُبۡصِرُونَ ١٧٥ أَفَبِعَذَابِنَا يَسۡتَعۡجِلُونَ ١٧٦ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمۡ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلۡمُنذَرِينَ ١٧٧ وَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ حِينٖ ١٧٨ وَأَبۡصِرۡ فَسَوۡفَ يُبۡصِرُونَ ١٧٩ سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٨٢﴾ [الصافات: ١٧١- ١٨٢].

○ ○ ○

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٣٩١)، والبخاري (٤٦٥٨)- وهذا لفظه- والنسائي في «السنن الكبرى» (١١١٥١)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ١٣٦) إلى ابن مردويه.

(٢) تقدم تخريجه (ص١٠٤- ١٠٥).

أسباب دفع الغربة الأولى

لقد أنشأ الرسولُ ﷺ بفضل الله وعونه ومدده دولة من العدم، دانت لها الأقطار والأمم، راضية مختارة، وأقام دعوة خالدة تالدة، جعل الله العزة والتمكين لمَن اتبعها وحالفها، والذل والصغار على مَن أباها وخالفها، وأورث الله القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها، وجعل من رعاة الشاء والغنم رعاة الشعوب والأمم.

وحين نبحث عن عوامل تكوُّن هذا البناء الشامخ عبر العصور، المقاوم لعوامل الهدم والخراب، نجد أن السبب الرئيس في ذلك هو عون الله وتوفيقه لهذه الدعوة وحملتها، لما علمه منهم من صدق السرائر، وصلاح الظواهر، والتجرد من المطامع الدنيوية، فكانوا هم جنده الغالبين، وعباده المنصورين، وإن الأسباب المادية والعوامل البشرية وحدها لا يمكن أن تفسِّر ما حدث، فما حدث كان أكبر من الأسباب المادية، وأكبر من العوامل البشرية.

ولكن هذه الأسباب والعوامل تصلح أن تكون «جزءًا» فحسب من توفيق الله لهذه الدعوة، ورحمته لها؛ بل رحمته البشرية بها.

ولو نظرنا إلى الأسباب المادية- مجرَّدة عن المدد الإلهي- لوجدنا أنه كان من الممكن أن تنجح خطة من خطط قريش في اغتيال النبي ﷺ، ومن الممكن أن يُقتل الرسول ﷺ في بدر أو غيرها كما قُتل نبيون قبله، ومن الممكن أن تنكشف خطة الهجرة للمشركين، ومن الممكن أن تتداعى القبائل بقيادة قريش- الموتورة يوم بدر- لترمي المسلمين عن قوس واحدة وتناجزهم.

ومع أن هذا كله كان ممكنًا؛ بل حصل ما يشبه بعضه[1]، فإن الله كان يحوط دعوته، ويحميها، ويكلأ رسوله، وقد سبقت كلمته بأن سينصر هذا النبي ﷺ وهذا الدين، ويقيم لهم الدولة، ويقيم بهم الملة، ويمحق بهم الكافرين.

ويوم يتخلى الله عن فرد أو أمة تتحول الأسباب المادية لنصرهم أسبابًا إلى الهزيمة، وكما قيل[2]:

إذا لم يكن عَوْنٌ من الله للفتى   فأولُ ما يَجْنِي عليه اجتهادُهُ

فلا بد عند دراسة أي موقف من المواقف العَقَدية الدينية، من استحضار البعد الإيماني الذي يستجلب توفيق الله وعونه ونصره.

وحين نقرأ أحداث اليوم يجب أَلَّا نقرأها كأحداث منفصلة عن بعضها، أو عن سنة الله فيها؛ فالناموس واحد، ومن الخطأ الجسيم النظر إلى الحوادث بسطحية وسذاجة وعدم تلمس حكمة الله فيها.

وبقدر ما يتحقق به المؤمنون من الصفات الإيمانية، وبقدر قوتهم في تنفيذ التوجيهات الربانية، يكون عون الله لهم، **أما حين نلتفت إلى العوامل والأسباب الظاهرة، فإننا نجد:**

أولًا: المعتقد الذي التف حوله المؤمنون، فكان هو الإسلام، وهو الدين الإلهي المهيمن على الأديان كلها، والذي لا يقبل الله سبحانه في الآخرة سواه، وقد جاء كتابه القرآن الكريم جامعًا للأصول والقواعد العامة في جميع شؤون الحياة، مفصِّلًا للجوانب المهمة في الاعتقاد والأحكام والسلوك، محدِّدًا للمصادر التشريعية الأخرى التي يحيل عليها، يقول الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩].

ويقول ﷺ: «**أَلَا إني أوتيتُ القرآنَ ومثلَه معه، أَلَا يوشكُ رجلٌ ينثني شبعانًا على أريكته، يقولُ: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلُّوه، وما وجدتم**

(١) كما حدث في «يوم الأحزاب»، وتقدم بيانه (ص٦٤- ٦٥).

(٢) ينظر: «محاضرات الأدباء» (١/ ٥٣٢) منسوبًا إلى عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيه من حرام فحرِّموه»[1].

هذا من حيث حقيقة هذا الدين وهذه الدعوة، أما من حيث وضوحها في عقول المؤمنين بها، وقلوبهم، فكانت في الغاية العليا كذلك.

وذلك راجع إلى ربانية هذا الدين، حيث جاء ملائمًا للفطرة، منسجمًا معها، فبمجرد أن يصغى الإنسان لداعي الإيمان برغبة صادقة، يشرق الإيمان في قلبه، وينهار الركام المطبق عليه، إضافة إلى طبيعة المؤمنين.

أما وضوح الدعوة لسائر الناس، فإن النبي ﷺ جهر بدعوته في وقت مبكر من الرسالة؛ لتحقيق هذا المطلب، وأعلنها على الملأ بلا تلجلج ولا غموض[2]، ومنذ أعلن ﷺ دعوته صارت دعوة الإسلام واضحة جلية، لا مجال فيها للالتباس.

ولقد حاول المشركون إخفاء حقيقة الدعوة، أو تشويهها، والتشكيك في سلامة أهدافها فلم يفلحوا: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ۝٦﴾ [ص: ٦].

قال الإمام الطبري: «أي إن هذا القول الذي يقول محمد، ويدعونا إليه، من قول: لا إله إلَّا اللهُ، شيء يريده منا محمد، يطلب به الاستعلاء علينا، وأن نكون له فيه أتباعًا، ولسنا مجيبيه إلى ذلك»[3].

كما أطلقوا على النبي ﷺ أوصاف الشعر، والسحر، والكهانة، وغيرها.

---

(١) أخرجه أحمد (١٧١٧٤): حدَّثنا يزيد بن هارون: أخبرنا حَرِيز، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرَشي، عن المقدام بن معد يكرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويزيد بن هارون: ثقة متقن عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦٦)، و«التقريب» (٢/ ٣٧٢).

وحَرِيز هو: ابن عثمان، أبو عثمان الرَّحَبي المشرقي: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٣٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٥٩).

وعبد الرحمن بن أبي عوف الجُرَشي: ثقة، وقيل: له صحبة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٤٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٩٤). فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

(٢) ينظر ما تقدم (ص ٩٨، ١١٨، ١٢٥): «الاضطهاد والتعذيب»، و«الجهر بالدعوة»، و«العرض على القبائل».

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٣/ ١٢٦).

فكان الإعلان والصدع قضاء على هذه الشائعات، وتبيانًا للحقيقة التي لا بد أن يعلمها الناس أجمعون.

وحين انطلق المسلمون من المدينة للجهاد في سبيل الله، كانت الدعوة إلى الإسلام تسبق كل هجوم عسكري على قبيلة، أو بلدة- خاصة إن كانت لم تبلغها الدعوة- كما في حديث بُريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبيَّ ﷺ قال: «**وإذا لقيتَ عدُوَّكَ من المشركينَ، فادْعُهُم إلى ثلاث خصال**- أو: **خلال- فأيتهنَّ ما أجابوك فاقبل منهم وكُفَّ عنهم، ثم ادْعُهُم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكُفَّ عنهم، ثم ادْعُهُم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرينَ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرينَ، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أَبَوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمينَ، يجري عليهم حكمُ الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمينَ، فإن هم أَبَوا فسَلْهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكُفَّ عنهم، فإن هم أَبَوا فاستعن بالله وقاتلهم**»[1].

وما بَعْثُه ﷺ أصحابَه وكَتْبُه إلى القبائل والملوك في الجزيرة وغيرها[2]، إلا جزءًا من الجهد الذي يهدف إلى إيضاح حقيقة الدعوة وأهدافها للناس؛ ليحيا مَن حيَّ عن بينة، فيؤمن بهذه الدعوة ويناصرها عن علم وبصيرة، ويهلك مَن هلك عن بينة، فيحارب الدعوة ويقاومها عن علم أيضًا.

ثانيًا: الأنصار الملتفون حول هذا المعتقد، فقد جمعوا إلى الخصائص الفطرية الخصائص الإيمانية، فقد تحصنت البيئة العربية بصحرائها المترامية عن زيف الحضارات المادية؛ فكانت أقرب إلى الفطرة والسلامة من غيرها، وقد

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩٧٨، ٢٣٠٣٠)، ومسلم (١٧٣١)، وأبو داود (١٦١٢)، والترمذي (١٦١٧)، وابن ماجه (٢٨٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٣٢، ٨٦٢٧، ٨٧١٢، ٨٧٣١). وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) ينظر ما تقدم (ص١٦٢- ١٦٣).

توارثت العديد من الصفات الخيّرة، كالشجاعة، والكرم، والنجدة، والصدق، والصراحة، والغيرة، وكان إسراع الرعيل الأول، فمَن بعدهم ممن لهم شأن وخطر في نشر الدعوة، والقيام بها دليلًا على استيلائهم على الذروة العليا من هذه الأخلاق الكريمة، وتخلصهم من كثير من قبائح البيئة العربية.

وآية ذلك ما تحملوه في سبيل دينهم من الضر والجهد، فما ثنى ذلك من عزائمهم، ولا أضعف يقينهم، وما زادهم إلا إيمانًا وتسليمًا(١).

ثم ما ظهر على سلوكهم وأعمالهم في الحرب والسِّلْم، والعسر واليسر، من التأثر العميق بهذا الدين، والاستجابة التامة لله والرسول، حتى ضربوا في ذلك الأمثلة الفذة، التي يشهد التاريخ أنه لم يشهد لها مثيلًا.

وقد اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ على علم، ثم قيَّض لهم من أسباب التربية والبناء والتكوين، ما لم يتيسر لغيرهم، فكانت صحبتهم لسيد المربِّين ﷺ وبناؤهم على عينه، مزية وفضيلة زكت نفوسهم، وجردتها من إرادة غير الله، حتى صارت أعمالهم مضاعفة الأجور أضعافًا لا يدركها غيرهم.

عن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «**لا تسبُّوا أصحابي؛ فلو أن أحدَكم أنفقَ مثلَ أُحُد ذهبًا، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفَه**»(٢).

---

(١) وقد تقدم ذكر أمثلة عديدة لذلك في مواطن عديدة، كصبرهم على اضطهاد قريش، وهجرتهم إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وموقف الأنصار من البيعتين وفي استقبال المهاجرين، وموقف المؤمنين- مهاجرين وأنصارًا- في المعارك الكثيرة بينهم وبين المشركين.

(٢) أخرجه أحمد (١١٠٧٩، ١١٥١٦، ١١٦٠٨)، وفي «فضائل الصحابة» (٦- ٧)، والبخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠، ٢٥٤١)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦١)، وابن ماجه (١٦١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٢٥٠، ٨٢٥١)، والخطيب (٧/ ١٤٤). وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

ووقع في «صحيح مسلم» في الموضع الأول، وابن ماجه، والنسائي في الموضع الثاني: «عن أبي هريرة». وقد قال خلف الواسطي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الجياني، والمزي، وابن حجر، وغيرهم: إنه خطأ. ينظر: «تحفة الأشراف» (٣/ ٣٤٣- ٣٤٤)، و«فتح الباري» (٧/ ٣٥- ٣٦).

وله شواهد: عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٤٩). =

هذا إلى ما كان من شدة العوز والحاجة إلى النفقة في زمنهم، لشدة الحال، وضيق ذات اليد، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١٠)﴾ [الحديد: ١٠].

وكان من صنيع الله لهم- خاصة في الفترة المكية- أن وفقهم لاحتمال ألوان الأذية الحسية والمعنوية، التي كانت قريش توجهها إليهم، وكانت مما لا طوق للإنسان باحتماله، لولا تثبيت الله، وأمرهم مع ذلك بكف اليد، وعدم الانتصاف من المعتدين، ووجههم إلى العبادة لما فيها من المعونة على الصبر، فتحرروا بذلك من الغضب للنفس، والانتصار لها، وتجردوا من إرادة الدنيا بجميع صورها وتعلقوا بالآخرة ونعيمها وخيرها، وسلموا من ردَّات الفعل الضارة لدعوتهم، المفسدة لنفوسهم، وهم الذين ورثوا النخوة العربية، والثأر والشجاعة والحمية.

وإنك لتجد كثيرًا من الناس قد تثيرهم الحماسة الطائشة إلى الانتقام والانتصار، وتزين لهم نفوسهم أنهم ما غضبوا إلا لله، وما تأثروا إلا لدينه، فإذا جد الجد، وعزم الأمر، انفلت عزائمهم، ووهنت قواهم.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا (٧٧)﴾ [النساء: ٧٧].

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن عبد الرحمن بن عوف وأصحابًا له أتوا النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكة، فقالوا: يا رسولَ الله، إنا كنا في عزٍّ ونحن مشركونَ، فلما آمنا صرنا أذلةً! فقال: «**إني أُمرتُ بالعفو، فلا تقاتلوا**». فلما حوَّلنا الله إلى المدينة، أُمرنا بالقتال، فكَفُّوا، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ

= وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٨)، ونحوه في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٤٤).

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَخۡشَوۡنَ ٱلنَّاسَ﴾[١].

إن الصدق وصفاء الأخلاق مفرق طريق بين مؤمن صادق يثبت على مبدئه وبين مرتزق يميل مع الريح حيث مالت، وتتقلب بحسب الأمواج، ويبدو مستعدًا لبيع ضميره ومخالفة مبادئه المعلنة إذا اقتضت مصلحته ذلك.

ثالثًا: القيادة التي حملت هذه الدعوة، وجمعت الناس عليها، فيقف في مقدمتها النبي ﷺ، ثم كبار أتباعه، ومقدِّموهم، كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليٍّ، وغيرهم رضي الله عنهم.

والرسول ﷺ هو خاتم الرسل، وأفضلهم والمخصوص بالمزايا والفضائل التي ما حازها غيره، من آدم فمَن دونه، وقد أُلِّفت في شمائله وأخلاقه وخصائصه، مؤلَّفات مستقلة، فضلًا عن الأبواب المتعلِّقة بذلك في سائر كتب السنة[٢].

ومن الجوانب البارزة في شخصيته ﷺ ما يلي:

أ- كمال خُلُقه، واتصافه باللِّين، والسماحة، والصبر، والإحسان، والتجاوز، والجود، وحسن المعشر؛ ولذلك كان مَن رآه أحبه، فإذا عاشره ازداد له تعظيمًا وإجلالًا، مع الإلفة والاطمئنان إليه، ولا تكاد تبدر منه بادرة غضب، أو عنف، إلا أن تنتهك حرمات الله، فيغضب لله، لا لنفسه، إلى ما حباه الله من القوة، والهيبة،

---

(١) أخرجه النسائي (٦/ ٣)، والطبري في «التفسير» (٥/ ١٧٠)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٥٦٣٠)، والحاكم (٢/ ٦٦، ٣٠٧)، والبيهقي (٩/ ١١)، والضياء في «المختارة» (١٢/ ١٨٤) (٢٠٨) من طريق علي بن الحسن بن شَقِيق: أنبأنا الحسين بن واقد، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما. ونسبه ابن كثير في «التفسير» (١/ ٥٢٦) لابن مردويه. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه».

وعلي بن الحسن بن شَقِيق: ثقة حافظ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٩٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٤).

والحسين بن واقد: ثقة له أوهام. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧٣)، و«التقريب» (١/ ١٨٠).

وعمرو بن دينار: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٦٩).

وعكرمة: ثقة ثبت، تقدم (ص٦٣). فالحديث- بهذا الإسناد- صحيح.

(٢) ينظر: «معجم ما أُلِّف عن رسول الله ﷺ» للدكتور صلاح الدين المنجد.

والوقار.

ومَن كان كذلك كان حريًّا أن يؤلِّف حوله القلوب، ويروِّض نافر النفوس، ويستل راسخ السخائم، والأحقاد، وهكذا كان ﷺ، قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ب- كمال حكمته ﷺ، فقد آتاه الله من وفور العقل، وبعد النظر ما لم يؤت أحدًا من العالمين.

وقد زكَّى هذه المنحة بكثرة المشاورة لأصحابه، والاستئناس بقولهم، والرجوع إلى رأيهم إذا رآه صوابًا؛ امتثالًا لقوله تعالى: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وما عزم ﷺ على أصحابه في أمر إلا كان الخير فيه، والضرر في خلافه.

ج- وضوح شخصيته ﷺ وضوحًا تامًّا للعدو والصديق، والقريب والبعيد قبل البعثة وبعدها، في حالة الحرب والسِّلْم، فقد اعترف أعداؤه الألدَّاء في حالة عداوتهم له باستقامته، ومباعدته لأخلاق الجاهلية، وبراءته من كل ما يدنس حاشيته، كما اعترفوا بصدقه، وأمانته، وعفافه، وعزوفه عن مطامع الدنيا، والشهرة، والجاه، والرياسة، وعلموا ذلك منه علم اليقين. فلما احتاجوا في حربهم له أن يغمزوه بما يشينه، لم يجدوا شيئًا من ذلك ألبتة[(١)]، فحاولوا أن يجعلوا من فضائله معايب، ومن محاسنه مساوئ، فصاروا كما قيل[(٢)]:

إذا محاسنيَ اللاتي أُدِلُّ بها ... كانت ذنوبي، فقل لي كيف أعتذر؟!

كما حاولوا أن يلصقوا فيه ما هو منه براء، فلم يفلحوا في هذه، كما لم يفلحوا في تلك[(٣)].

ذلك لأن شخصيته ﷺ كانت غير قابلة لتلك الدعاوى والافتراءات، فكان

---

(١) كما في قصة أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع هرقل حين سأله: «هل يكذب؟ فقال: لا». وحين سأله: «هل يغدر؟ فقال: لا». وقد تقدم تخريجه (ص١٠٥).

(٢) ينظر: «ديوان البحتري» (٢/ ١٨٢).

(٣) كما في وصفهم له بالسحر والجنون وغيرها، حاشاه من ذلك ﷺ!

كل مَن عرفه يدرك بلا عناء كذبها، ومَن سمعها فسبقت إلى عقله، فسرعان ما تزول بمجرد مقابلته للنبي ﷺ أو محادثته له.

ولذلك يقول عبد الله بن سلَام رضي الله عنه: «لما قدم رسولُ الله ﷺ المدينةَ، انْجَفَلَ الناسُ إليه، وقيل: قدم رسولُ الله ﷺ، قدم رسولُ الله ﷺ، قدم رسولُ الله ﷺ. فجئتُ في الناس لأنظرَ إليه، فلما اسْتَبَنْتُ وجهَ رسول الله ﷺ، عرفتُ أن وجهه ليس بوجه كذَّاب»[1].

إن أعماله وتصرفاته ﷺ لم تتلبَّس بشيء من الغموض، والتورية، والتأويل، الذي يلجأ إليه أهل السياسة؛ بل كانت واضحة، سهلة، بعيدة عن الالتواء، والتحايل.

د- ومع هذه الخصائص والصفات حباه الله اليقين الراسخ الذي لا يمكن أن يتطرق إليه ضعف أو تردد، وإيمان المرء، ويقينه بدعوته، هو أول خطوات الطريق إلى إقناع الآخرين بها، ودعوتهم إليها.

ولقد يوجد أشخاص آمنوا بالباطل، وتشبَّعت به نفوسهم، فاستطاعوا دعوة غيرهم إليه، وحقَّقوا شيئًا مما يريدون، فما بالك بمَن يؤمن بالحق؟ إنه يجمع إلى قوة الحق الذاتية، قوته الشخصية في عرض الحق والدعوة إليه.

أما عن استفادة الدعوة من ظروف الزمان والمكان:

فثمة جانب قدري إلهي لم يكن من عمل الإنسان واختياره، ولكنه من صنع الله العليم الحكيم لدعوته ودينه؛ فقد أرسل رسوله ﷺ على حين فترة من الرسل،

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٧٨٤)، والدارمي (١٤٦٨، ٢٦٣٥)، والترمذي (٢٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٣٤، ٣٢٥١)، والحاكم (٣/ ١٣)، (٤/ ١٦٠) من طريق عوف بن أبي جميلة، عن زُرارة بن أَوْفى، عن عبد الله بن سلَام رضي الله عنه. وقال الترمذي: «حديث صحيح». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وعوف: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٦٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٨٩).

وزرارة: ثقة عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٢٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٥٩).

فالحديث- بهذا الإسناد- صحيح.

وفي زمان طُمِسَت فيه معالم الحق، وحُرِّفت فيه الديانات السماوية، وسيطرت على الناس النزعات المادية، والشهوات البهيمية، فكانوا أحوج ما يكونون إلى دين رباني، يُنقذهم من حمأة الرذيلة والانحطاط، ويُحيي فيهم الكرامة الإنسانية.

وكان العرب يعانون من فساد الأحوال الدينية، والخلقية، والاجتماعية، وقد سئموا من الحروب الطاحنة، وسفك الدماء، ولم يكن لهم دين صحيح يؤمنون به، ولا شريعة يحتكمون إليها[١]، وقد ضعفت أواصر النسب، والقربى، والرحم، أمام المعارك التي كانت تقع بين ذوي القربى، وبين الأخوين، كما يقول القَطَامي[٢]:

وأحيانًا على بكر أخينا ... إذا ما لم نجد إلا أخانا

وقد وصف تلك الحال جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قال للنجاشي: «كنا قومًا أهلَ جاهلية، نعبدُ الأصنامَ، ونأكلُ الميتةَ، ونأتي الفواحش، ونقطعُ الأرحامَ، ونسيء الجوار، ويأكلُ القويُّ منا الضعيفَ»[٣].

وكانت مكة- خاصة- تعاني من شدة الشره، والحرص على المال، والقسوة على الضعفاء، وضياع الحقوق، بسبب سيطرة الروح التجارية عليها، وقصة أبي جهل مع الأَرَاشي معروفة[٤]، ومثلها كثير.

وكانت المدينة تعاني من النزاع المسلَّح بين الأوس والخزرج، الذي يهدِّد بالانفجار في كل لحظة، كما تعاني من خطر دخول اليهود في صراع مسلَّح معهم، كما كانوا يهدِّدون بذلك[٥].

---

(١) تقدم (ص٤١) الحديث عن حال البشرية قبل البعثة، وحال العرب خاصة.

(٢) هو: عُمير بن شُييم التغلبي، واسمه منقول من الصقر، لأن الصقر يقال له: قطامي- بفتح القاف وضمها- شاعر جاهلي. ينظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٢/ ٣٧٠).

(٣) جزء من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة الهجرة إلى الحبشة، وقد تقدم (ص٨٠، ١٢١).

(٤) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٩).

(٥) وقد تقدم (ص١٣٣) أن اليهود كانوا يهدِّدون الأوس والخزرج أن نبيًّا قد جاء زمانه سيتبعونه، ويقتلوهم قتل عاد وإِرَم.

وفي ظل هذه الظروف الزمانية القدرية كانت نشأة الدعوة وكان انتقالها، واستقرارها.

وكان في اختيار الله تعالى للجزيرة، ثم لمكة، والمدينة- خاصة- مكانًا للدعوة. حكمة عظيمة؛ فكانت الجزيرة بيئة صحراوية جافة، تتفشَّى فيها البداوة، ولم تكن مجتمعاتها مجتمعات حضرية، ولم تنشأ فيها حكومات مركزية، وكانت القبيلة هي كل شيء في نظر العربي؛ ولذلك صارت حياتهم قاسية، جلبت المشقة لأصحابها، ولمَن يقيم على مقربة منهم من الحضر، فهم في نزاع دائم فيما بينهم، ثم هم في نزاع مع الحواضر المجاورة.

وهذا الجانب من البيئة المكانية أفاد الدعوة بعدة أمور:

أ- من حيث طبيعة الأتباع المؤمنين بالدعوة، والذين ولدوا وتربوا في هذه الجزيرة، فكانوا بعيدين عن فساد الحضارات، قريبين من الفطرة، سريعي القبول، واضحي الشخصية.

ب- ومن حيث طبيعة الأعداء المناوئين للدعوة، حيث كانوا صعبي الانقياد، شديدي التنافس على الرياسة، لا تكاد تجتمع أهواؤهم على شيء، ولا تلتقي على قائد، نظرًا لطبيعة الغلظة والأنفة فيهم.

وهذه الطبيعة- وإن كانت موجودة في العربي غالبًا- إلا أن الدين يهذبها، حيث يكون الوازع لهم من أنفسهم، فيذهب خلق الكبر والمنافسة، ويسهل انقيادهم واجتماعهم[١].

ولذلك لم تكد تجتمع القبائل وتتفق على حرب النبي ﷺ، بل استفاد المسلمون من هذا التناقض القبلي في مواقف كثيرة، خاصة في الفترة المكية[٢].

---

(١) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (١/ ٢٦٦).

وينظر في البيئة الطبيعية للجزيرة العربية: «السيرة النبوية» لأبي الحسن الندوي (ص٣٩) وما بعدها.

(٢) كما تقدم (ص١٢٩) في قصة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجوار العاص بن وائل له.

ج- وعدم وجود سلطة مركزية كان له أثره في إضعاف مقاومة الدعوة- خاصة مع وجود التنافس القبلي- ولذلك تصاب كثير من الحركات التي تقوم في ظل حكم مركزي بالفشل، لأن الحكم المركزي يأخذ على عاتقه مقاومة الدعوة وجمع الناس على حربها، وتسخير إمكانياته للقضاء عليها، وحال الدعوة تحت رقابتها وتسلطها كالذي يقول: أين المفر؟ البحر أمامكم، والعدو وراءكم!

د- كما كان للوضع القبلي أهمية في حركة الدعوة، حيث استطاع الرسول ﷺ أن يستفيد من إيجابياته، ويتخلص من سلبياته.

فقد جمعت الدعوة أتباعًا من شتَّى العشائر والقبائل منذ بدايتها، وهذا يضمن عدم التصاق الدعوة بقبيلة واحدة، بحيث يدعو التشاحن القبلي إلى نبذ الدعوة؛ لأنها دين تلك القبيلة.

ثم استفادت الدعوة من تلك العصبية في حماية قائدها خاصة في بداية أمرها، وقد تفانى بنو هاشم وبنو المطَّلب في المدافعة عن النبي ﷺ بصورة مذهلة[1]، يحكي طرفًا منها أبو طالب حيث يقول[2]:

كذبتم- وبيتِ الله- نُبزَى[3] محمدًا ... ولمَّا نُطاعِنْ دونه ونُناضلِ

ونُسْلِمه حتى نُصَرَّع دونه ... ونَذْهَلَ عن أبنائنا والحلائلِ!

ثم كان قائد الدعوة ﷺ يعرض نفسه على القبائل، ويطلب منها الإيواء والنُّصرة[4]، وهذا دليل واضح على أهمية القبيلة في بيئة الجزيرة العربية في نصر الدعوة، وحماية قائدها وأتباعها.

هـ- والجزيرة العربية هي المكان الذي يمكن أن يخلص للدعوة، ليظل منطلقًا لها، بعيدًا عن المؤامرات التي تهدده من الداخل.

---

(١) تقدم (ص١٠٦- ١١١) طرف منه في حادث حصار الشِّعْب وغيره.

(٢) ينظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٢٩٤).

(٣) أي: نُسلَب ونُغلَب عليه.

(٤) ينظر ما تقدم (ص١٢٥- ١٢٦).

ومع وجود اليهود والنصارى فيها- حيث كان اليهود يقطنون في خيبر، وتَيْماء وفَدَك، ووادي القُرى[1]، والمدينة، وفي بعض بلاد اليمن، والنصارى يقطنون في نَجْران[2]- فإنهم كانوا- بالنسبة لسعة الجزيرة- قليلين، ومعظمهم طارئون عليها، وهم في مناطق محدَّدة يصعب عليهم التحرك في غيرها، ويسهل حصارهم فيها، وإجلاؤهم منها؛ ولذلك كان النبي ﷺ يوصي بإخراج المشركين كافة من الجزيرة، وهو في مرض موته، كما في حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: يومُ الخميس؟! وما يومُ الخميس؟! اشتدَّ برسول الله ﷺ وجعه، فقال: «**ائتوني أكتبْ لكم كتابًا، لن تضلُّوا بعده أبدًا**». فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازع، فقال: ما شأنه؟ أَهَجَر؟ استفهموه، فذهبوا يردُّون عليه، فقال: «**دعوني، فالذي أنا فيه خيرٌ مما تدعوني إليه**». وأوصاهم بثلاث: «**أخرجوا المشركينَ من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفدَ بنحو ما كنتُ أجيزهم**». وسكت عن الثالثة، أو قال: فنسيتها[3].

بل صرَّح ﷺ بإخراج اليهود خاصة، فعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «**لأخرجنَّ اليهودَ والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أَدَعَ**

---

(١) ينظر: «اليهود في شبه الجزيرة العربية» للدكتور محمد العقيلي (ص٦١).

وخيبر: ناحية على نحو (١٦٥) كيلومترًا من المدينة إلى الشمال على طريق الشام، وكانت سبعة حصون مشهورة بالنخيل. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٤٠٩)، و«معجم المعالم الجغرافية» (ص١١٨).

وتَيْماء: بلد بين الشام ووادي القرى. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٦٧).

وفَدَك: بتحريك الدال- قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان أو أكثر، وتعرف اليوم بالحائط، ينظر: «معجم البلدان» (٤/ ٣٨)، و«معجم المعالم الجغرافية» (ص٢٣٥).

ووادي القُرى هو المعروف بوادي العلا، شمال المدينة على نحو (٣٥٠) كيلومترًا منها. ينظر: «معجم البلدان» (٥/ ٣٤٥)، و«معجم المعالم الجغرافية» (ص٢٥٠).

(٢) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٢٢).

ونجران مدينة معروفة على الطريق بين صَعْدة وأبها، وهي على نحو (٩١٠) كيلومترًا إلى الجنوب الشرقي من مكة. ينظر: «معجم المعالم الجغرافية» (ص٣١٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٩٣٥، ٢٩٩٠، ٣١١١، ٣٣٣٦)، والبخاري (١١٤، ٣٠٥٣، ٣١٦٨، ٤٤٣١، ٤٤٣٢، ٥٦٦٩، ٧٣٦٦)، ومسلم (١٦٣٧)، وأبو داود (٣٠٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٢٣، ٥٨٢٦)، والبيهقي (٩/ ٢٠٧).

إلا مسلمًا»[(١)].

وبالنسبة للبيئة المكانية الخاصة في مكة، فقد كانت مركزًا دينيًا عند العرب، حيث البيت والمشاعر، وآثار الحنيفية وذكرياتها، وكانت العرب تعظِّم البيت وتحجه، قال الإمام الخطَّابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبلغني عن بعض العلماء أنه سُئل عن قريش: كيف صارت أفضل العرب قاطبة، وإنما هي قبيلة من مُضَر؟ فقال: لأن دار قريش لم تزل موسم الناس، ومنسك الحاج، وكانت العرب تقصدها في كل عام لحجهم، وتَردها لقضاء نسكهم، فهم لا يزالون يتأملون أحوالهم، ويراعونها، فيختارون منها أحسن ما يشاهدونه، ويتكلمون بأفصح ما يسمعون من كلامهم، ويتخلَّقون بأحسن ما يرونه من شمائلهم، فصاروا أفضل العرب من قِبَل حُسن الاختيار، الذي هو ثمرة العقل، فلما ابتعث الله نبيه ﷺ منهم، تمت لهم الفضيلة، وكملت لهم به السيادة»[(٢)].

ولذلك صارت مكة أيضًا مركزًا، حوله تقوم الأسواق المشهورة للعرب، وهذا جعلها مكانًا مناسبًا لانطلاق الدعوة الإسلامية المجدِّدة للملة الحنيفية، وجعل من ارتياد العرب لها للحج أو التجارة أو غيرهما فرصة لمحادثتهم ونشر الدعوة بينهم، وهذه كانت أقوى وسيلة إعلامية ممكنة في ذلك العصر.

وقد استفاد النبي ﷺ من هذه الميزة، فكان يعرض نفسه على الناس في المواسم، والأسواق، وكانت قريش تلقى عنتًا وعناء شديدًا في حجب حقيقة

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠١، ٢١٩)، ومسلم (١٧٦٧)، وأبو داود (٣٠٣٠، ٣٠٣١)، والترمذي (١٦٠٦، ١٦٠٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦٣٣)، والبيهقي (٩/ ٢٠٧). وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وله شواهد: عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند أحمد (٩٨٢٦)، والبخاري (٣١٦٧، ٦٩٤٤، ٧٣٤٨)، ومسلم (١٧٦٥)، وأبي داود (٣٠٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦٣٤)، والبيهقي (٩/ ٢٠٨).

وعن أبي عُبيدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند أحمد (١٦٩١، ١٦٩٤، ١٦٩٩)، وأبي نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٧٢، ٣٨٥)، والبيهقي (٩/ ٢٠٨)، وغيرهم.

(٢) ينظر: «العزلة» للخطابي (ص٤٨).

النبوة عن العرب.

أما المدينة، فبالإضافة إلى قربها من مكة، ووجود الروابط القوية بينهما، فقد كانت فيها قبيلتا الأوس والخزرج، وهما قبيلتان كبيرتان تتمتعان بالقوة، كما كانت المدينة أقدر من غيرها على استيعاب جموع المهاجرين إليها، وإيجاد المجالات المناسبة لعملهم، فضلًا عن وقوعها في طريق القوافل التجارية المتجهة نحو الشمال من مكة مما يسهل حصار مكة منها، وتضييق الخناق عليها إذا دعى الأمر[1].

وهذه الأسباب- زمانية ومكانية- لا تعدو أن تكون تلمسًا لبعض الحكم الإلهية في توقيت الدعوة، وتحديد مكانها.

ولكن ثمة جانب آخر مهم في مراعاة عنصري الزمان والمكان، وهو الجانب المتعلِّق باجتهاد البشر في تحديد الزمان المناسب، والمكان المناسب، وهو في السيرة باب واسع أكتفي بالإشارة إلى بعض أمثلته.

فقد كان النبي ﷺ يأمر مَن أسلم من القبائل الأخرى أن يستخفي بإسلامه ويقول: «**فإذا سمعتَ أني قد ظهرتُ فأتني**». كما حدث لعمرو بن عَبَسَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قال له النبيُّ ﷺ حين قال: إني متَّبعك: «**إنك لا تستطيعُ ذلك يومَك هذا، أَلَا ترى حالي وحال الناس؟ ولكن ارجعْ إلى أهلك، فإذا سمعتَ بي قد ظهرتُ فأتني**»[2].

ومثله أبو ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قال ﷺ: «**ارجعْ إلى قومك فأخبرهمْ حتى يأتيك أمري**»[3].

وذلك لأن توقيت إعلانهم الإسلام في الساعة التي أسلموا فيها غير ملائم، وإنما ينبغي أن يذهبوا إلى قومهم، وينشروا الإسلام بينهم، حتى تحين الفرصة

(١) وهذا ما حدث فعلًا، كما في غزوة بدر وغيرها.

(٢) تقدم تخريجه (ص٩٣).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٢٨).

المناسبة لجمع الأتباع في موطن واحد.

وحين أسلم أول نفر من الأنصار كانوا من الخزرج، ولم يكن الإسلام قد فشا في المدينة، فلو حدثت الهجرة لما كان للحيين- الأوس والخزرج- عليه جماعة، ولربما واجه مصاعب جمة في مهاجره[1].

ولذلك تربص الرسول ﷺ حتى انتشر الإسلام في الأوس والخزرج، واطمأن إلى ملاءمة الأحوال، فهاجر.

وحين بايع ﷺ أصحاب العقبة الثانية، حدث ما يرويه عبد الله بن كعب، عن كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة البيعة قال: فقال العباس بن عُبادة بن نَضْلة أخو بني سالم: يا رسولَ الله، والذي بعثك بالحق، إن شئتَ لنميلنَّ غدًا على أهل منى بأسيافنا! فقال رسولُ الله ﷺ: «**إنا لم نُؤمر بذلك، ارْفَضُّوا[2] إلى رحالكم**»[3].

فالجهاد قبل تأمين قاعدة يفيء إليها الإسلام، ويهاجر إليها المسلمون لا يكون؛ ولذلك وصف الله المؤمنين بقوله: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ**﴾ [الأنفال: ٧٢]، ﴿**وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمْ**﴾ [الأنفال: ٧٤- ٧٥]، ﴿**ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾**﴾ [التوبة: ٢٠].

وحين هاجر رسولُ الله ﷺ تدرَّج في أمر الجهاد، فبدأ بالسَّرايا التي يُقصد من ورائها ردع القبائل المجاورة عن الهجوم على المدينة، ثم اعترض عِير قريش،

---

(١) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٧٠- ٧١)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ٤٣١).

(٢) أي: ارجعوا.

(٣) أخرجه ابن إسحاق في «السيرة»- كما في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٨٦- ٩٠)- وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٢١)، وأحمد (١٥٧٩٨)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٣٦٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٤٤- ٤٤٩) من طريق محمد بن إسحاق: حدَّثني مَعْبَد بن كعب بن مالك، عن أخيه عبد الله، عن أبيه كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا إسناد حسن، وقد تقدم (ص١٤٠).

فحصلت معركة بدر على غير ميعاد، ثم كانت أحد، والأحزاب التي غُزي فيها المسلمون وتعرَّضوا للبلاء الشديد، وخلال ذلك كان وادع اليهود ليتفرغ لغيرهم، ويأمن شرهم إلى حين.

ثم بدأ بعد الأحزاب في مرحلة الهجوم على الأعداء المتربِّصين، ومبادأتهم قبل أن يقوموا هم بالغزو، حيث هاجم بني قُريظة، ثم غزا بني المصطلق، ثم خرج إلى الحُدَيْبِيَة، ثم خيبر، ثم مُؤْتة، ثم الفتح الأعظم وهكذا...[١]، وهذا ما لم يفعله ﷺ في بداية العهد المدني.

أما بالنسبة لعنصر المكان، فأول ما يلحظ: اختيار الرسول ﷺ للحبشة مكانًا لهجرة أصحابه؛ حيث يوجد فيها ملك عادل، لا يُظلم عنده أحد، وقد أثبتت الأحداث دقة هذا الاختيار؛ حيث عاش المسلمون في خير دار، عند خير جار، وأمنوا على دينهم ولم يلقوا منه ظلمًا[٢].

بل أكثر من ذلك أن النَّجاشي نفسه أسلم، وتابع النبيَّ ﷺ[٣].

وحين نلحظ اتجاه السرايا والبعوث الأولى نجدها كانت موجهة إلى قريش غالبًا، وكانت مهماتها سريعة، تتمثل في الهجوم على بعض ركبان المشركين، وبث الرعب في نفوس المتربصين.

وهكذا كان اختيار المدينة النبوية مهجرًا وموطنًا للإسلام ودولته الأولى من التوفيق الإلهي للفعل في مكانه المناسب.

إن معرفة المسلم الداعي للأرض التي يتحرك عليها، والظروف التي يعيش فيها، أمر في غاية الأهمية، فالمناسب في زمان أو مكان، قد لا يناسب في مكان أو زمان آخرين.

والمرء في حال الاستضعاف غيره في حال القوة، وهو في حالة التشتت

---

(١) تقدم تفصيلات هذه الأحداث.

(٢) تقدم (ص٨٠، ١٢١) حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) تقدم (ص٨٣- ٨٤) حديث إسلام النجاشي وصلاة النبي ﷺ عليه بعد موته، وتسميته له أخًا.

والتفرق غيره في حال الدولة وجمع الكلمة، ومن الخطأ أن تكون الدعوة إلى الله انفعالات وعواطف وردود فعل يستجيب لها الإنسان دون وعي، ثم يعجب ألا ينصره الله!

❍ ❍ ❍

الباب الثاني

صفة الغرباء

تمهيد

إن هذه الأمة التي فارقها النبيُّ ﷺ وودَّعها عند وفاته قويةً عزيزةً موحَّدةً على كلمة الله، قائمةً بأمر الله؛ قد نفَذَت إليها عوامل الضعف والتردِّي، كما نفذت إلى الأمم المؤمنة السابقة، وأثَّرت فيها أسباب التفرُّق والاختلاف والتنازع، حتى أصبحت أهواءً شتَّى، وآراءً متباينةً، وفرقًا يكفِّر بعضها بعضًا، ويلعن بعضها بعضًا، ويقتل بعضها بعضًا- إلا مَن عَصَم الله، وقليلٌ ما هم- كما حدث هذا كله للأمم السابقة، وكما هي سنة الله في العباد وسائر أمم الأرض من موحدها ومشركها؛ حيث تبدأ الحضارات قوية مندفعة، ثم تستقر، ثم تتراجع، ثم تنهار.

وإزاء هذا الأمر الواقع نجد النصوص- قرآنًا وسُنَّةً- عُنَيَتْ ببيان جانبين متقابلين:

الأول: أن هذه الأمة ستفترق وتختلف وتتقاتل، والنصوص الحديثية- خاصة- لا تُحصى كثرةً في هذا الباب، **فمنها** ما يشير إلى عموم الاختلاف والتفرق الواقع في الأمة، **ومنها** ما يشير إلى أسبابه، **ومنها** ما يشير إلى تفاصيل محدَّدة فيه، **ومنها** ما يشير إلى نتائجه.

والنص- هنا- يتحدَّث عن أمر غيبيٍّ قَدَريٍّ، وعن قضاء سابق مقرَّر محتوم، لا مردَّ له من الله.

وهذا الإخبار عن الوقائع، والأحداث، والتحوُّلات، التي سَتُبْتَلى بها الأمة، يحقِّق فوائد وحكمًا عديدة:

أ- أنه دليلٌ واضحٌ على صدق نبوَّة محمد ﷺ، وأنه يتلقَّى عن الله الذي يَعْلَم

الغيب، ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦- ٢٧].

فهو تقويةٌ لإيمان الذين نُقِلَت إليهم هذه الأخبار؛ حيث يجدون الوقائع المطابقة لها، فيقولون: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، وتقويةٌ وتجديدٌ لإيمان ناقليها، الذين سمعوها من النبي ﷺ؛ حيث يتحوَّل يقينهم إلى «عين اليقين» حين يشاهدونَ عَيانًا بعض ما أخبرهم به الصادق المصدوق ﷺ.

ب- أنه أدقُّ في تحديد سبل النجاة من هذه الفتن والنوازل؛ فإن الإنسان مهما بالغتَ في تحذيره من خطر يهدِّده- دون أن تحدِّد له هذا الخطر، أو تبيِّن له كيفية الوقوع فيه- قد لا يتصوَّرُ الطريقة التي سيحدث بها، ولا يستبين طبيعة المشكلة التي سيواجهها، وقد يقع في المحذور وهو لا يحسبه ما كان يُحذَّر منه.

فتفصيل الوقائع والأحداث وتحديدها يُسهِّل للكافة- من العلماء، وغيرهم- التعرُّف عليها حين وقوعها، وتطبيق النصوص عليها وتجنبها.

وبيان الواقعة- تفصيلًا- يترتَّب عليه بيان العلاج تفصيلًا، مع أن هذا التفصيل يُلقي في رُوْع مَن يواجه الفتنة أن المحيط بتفصيل الواقعة هذه الإحاطة هو الأعلم بالعلاج الأنجع لمواجهتها ووقايتها، فيزداد إيمانه بأنْ لا مخرج منها إلا بما ذكَرَتْهُ النُّصوص، ويندفع عنه إلقاءُ الشيطان الذي يوهمُه بأن في الواقعة جوانب خفيَّة، قد لا تكون هي المقصودة في تلك النصوص.

ج- أن هذه الأخبار- مجملةً ومفصَّلةً- تحمل في مضمونها تحذيرًا شديدًا من الوقوع في تلك الفتن المُهْلكة.

ذلك أن المؤمنين من هذه الأمة- من الصحابة وغيرهم- حين يسمعون خبر الرسول ﷺ بأن من جيلهم مَن سيتعلَّق بالدنيا، ومنهم مَن سينكص على عقبيه ويترك الجهاد، أو يلغ في دماء المسلمين تتحرَّك في نفوسهم مشاعر المواجهة لهذه الفتن، ويصبح الواحد منهم خائفًا على الدوام أن يقع في تلك المهالك على غفلة، والخوف- في هذا الباب- من أعظم سبل النجاة، فمَن خاف سلم.

د- وهي سبب لتوبة المتلبِّسين بالفتنة حين يرون من الآيات ما يبيِّن لهم فسادَ ما هم عليه وذمَّه وإنكارَه، فيفيق الخائض في الفتنة، وتتفتَّح عيناه على أنوار نص نبوي، يحدوه إلى الإقلاع عما هو عليه، ومراجعة السَّمْت المستقيم.

هـ- والإخبار عن هذه الأمور هو جزءٌ من مهمَّة البلاغ التي كُلِّف بها النبي ﷺ لعموم الأمة؛ حيث إن من هذا العموم مَن سيكون معرَّضًا للفتنة، محتاجًا إلى بيان شافٍ بشأنها.

الجانب الثاني: هو التحذير الصريح المباشر من الفتن وأسبابها ودواعيها، سواء جاء هذا التحذير مستقلًّا، أو جاء متَّصلًا بأخبار الفتن ووقائعها، وإذا كان التحذير يُفهم فهمًا في النصوص المتعلِّقة بالجانب الأول فهو- هنا- نصٌّ صريحٌ يحذِّر مما أخبر أنه سيقع، وهذا مجالٌ للالتباس عند بعضهم؛ يعجبون من التحذير من أمرٍ وقوعه محتَّم! ودفعه- بالكلِّية- محالٌ!

والفرق بين هذه النصوص الناهية عن الاختلاف، وتلك النصوص المخبرة بوقوعه، هو الفرق بين الشرع والقدر؛ فالشرع خطاب للمكلَّفين بفعل ما أمر الله، وترك ما نهى عنه، ولا يبطل الشرع أن يكون الله أخبر عن كفر أكثر الناس، وردِّهم للحق، وتكذيبهم بالرسل.

كما لا يسوِّغ للكفار كفرهم أن يحتجُّوا بالأخبار الواردة في وقوع الكفر في الأرض- قدرًا- مع أن النص لم يحدِّد أشخاصًا بأعيانهم؛ بل حدَّد مواقع ومواقف، والناس هم الذين يختارون لأنفسهم ما شاؤوا؛ فقد ذكرت النصوص سبيل النجاة وسبل الهلاك، ووصفت الناجين والهالكين، وميَّزت هؤلاء عن أولئك؛ كما ذكرت الإيمان ووسائله، والكفر وذرائعه، وأمرت بالإيمان، ونهت عن الكفر.

ومن هذه النصوص: الأحاديث الواردة في افتراق الأمة واختلافها، وهي موضوع الفصل الأول، والأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة، وهي موضوع الفصل الثاني، والأحاديث الواردة في الغرباء وقلَّتهم، وهي جزء من موضوع الفصل الثالث.

وفي جميع هذه الأحاديث نصٌّ صريح على تناقص الخيرية في هذه الأمة، وتكاثر الشر والفتن والأهواء المضلَّة، حتى يغدو الأخيار الملتزمون بمنهج النبوة، الممسكون بالكتاب والسنة، المجانبون ما عليه العامَّة من الانحراف وترك الأمر والنهي والجهاد، غرباء بين أهلهم وقومهم وفي أوطانهم، لا غربة الجسد، ولكن غربة الروح وغربة المنهج وغربة السلوك، وقد تجتمع فيهم الغربتان، حتى يصدق عليهم قول القائل:

إني غريبٌ غريبُ الـرُّوح مُنْفَردٌ ... إني غريبٌ غريبُ الدار والنَّسَـبِ
كم ذا أَحِنُّ إلـى أهلي إلى بلدي ... إلى صحابـي وعهد الجِدِّ واللَّعبِ
إلى المنازل من ديـن ومن خُلُق ... إلـى المناهل من علـم ومن أدبِ
إلى المسـاجد قد هامَ الفُؤَادُ بها ... إلى الأذان كلحن الخُلْد في صَبَب

وفي مقابل هذا وذاك جاء الوعد بقوة هذا الأمة وبقائها وخلودها إلى أن يشاء الله، وأنه لا يزال اللهُ يبعث لهذا الدِّين مَن يجدِّده، ويغرس له غرسًا يستعملهم في مرضاته وطاعته، والله خير الناصرين.

○ ○ ○

أحاديث الفرقة الناجية

ورد الحديث عن «الفرقة الناجية» عن جمع من الصحابة، وهم:

أبو هريرة، ومعاوية، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعوف بن مالك، وأنس ابن مالك، وأبو أُمامة، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقَّاص، وأبو الدَّرداء، وواثلة بن الأَسْقع، وعمرو بن عوف المزني، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفي معظم الأحاديث ذُكرت «الفرقة الناجية» بعد ذكر الاختلاف، وفي بعضها ذُكر الاختلاف دون إشارة إلى «الفرقة الناجية».

وهذه أحاديث الباب حسب تتبعي لها:

١- عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«افترقَت اليهودُ على إحدى- أو: ثِنْتَيْن- وسبعينَ فرقةً، وتفرَّقَت النَّصارى على إحدى- أو: ثِنْتَيْن- وسبعينَ فرقةً، وتفترَقُ أُمَّتي على ثلاث وسبعينَ فرقةً»**[١].

---

(١) أخرجه أحمد (٨٣٩٦)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦)، والمروزي في «السنة» (٥٨)، وأبو يعلى (٥٩١٠)، وابن حبان (٦٢٤٧، ٦٧٣١)، والآجُري في «الشريعة» (ص١٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٥٢)، والحاكم (١/ ٦، ١٢٨)، والبيهقي (١٠/ ٣٥١) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. واللفظ لأبي داود، وعند أحمد دون ذكر النصارى.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحاكم: «هذا حديث كثر في الأصول... صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

ومحمد بن عمرو هو: ابن علقمة بن وقَّاص اللَّيْثي: قال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال مرة: «ثقة». وتكلم فيه ابن معين، والجورقاني. =

٢- عن أبي عامر عبد الله بن لُحَيٍّ قال: حَجَجْنا مع معاويةَ بن أبي سفيانَ، فلما قدمنا مكَّةَ؛ قام حين صلَّى صلاة الظهر، فقال: إن رسولَ الله ﷺ قال: «**إن أهلَ الكتابين افترَقوا في دينهم على ثنتين وسبعينَ ملَّة، وإنَّ هذه الأمةَ ستفترقُ على ثلاث وسبعينَ ملَّة**- يعني: الأهواء- **كلُّها في النار، إلا واحدةً، وهي الجماعةُ، وإنه سيخرجُ في أمتي أقوامٌ تَجَارَى بهم تلك الأهواءُ كما يَتَجارَى الكَلَبُ**[١] **بصاحبه؛ لا يبقى منهُ عِرْقٌ ولا مَفْصِلٌ إلا دخله**». والله- يا معشرَ العرب- لئن لم تقوموا بما جاء به نبيُّكم ﷺ؛ لَغَيْرُكم من الناس أَحْرَى أن لا يقومَ به[٢].

= وقال الذهبي: «شيخ مشهور، حسن الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق، له أوهام». ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١)، و«تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢١٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٧٥)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٩٦).

وأبو سلمة هو: ابن عبد الرحمن بن عوف: ثقة مكثر. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١١٥)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٣٠).

فالحديث- بهذا الإسناد- قابل للتحسين؛ لحال محمد بن عمرو، وقد صحَّحه الترمذي، وابن حبان، والحاكم- وسُبقوا- وصحَّحه الشاطبي في «الاعتصام» (٢/ ١٨٩)، والسيوطي في «الجامع الصغير» (٢/ ٢٠- المطبوع مع «فيض القدير»).

وتعقَّب الذهبيُّ الحاكمَ، فقال: «ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفردًا، بل بانضمامه إلى غيره». وقال نحو ذلك المزي وابن حجر.

ومع كونه أصح حديث في الباب، إلا أن تفرُّد محمد بن عمرو به عن أبي سلمة يوهن قوته؛ ولذا تجنَّب البخاري ومسلم إخراجه.

(١) الكَلَب- بالتحريك- هو: داء يعرض للإنسان من عض الكَلْب الكَلِب، فيصيبه شبه الجنون، وتعرض له أعراض رديئة، ولا يشرب الماء حتى يموت عطشًا. هكذا ذكر ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ١٩٥)، وغيره.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧)، والدارمي (٢٥٢١)، وأبو داود (٤٥٩٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١، ٢٢، ٦٥)، والمروزي في «السنة» (٥٠، ٥١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٧٧) (٨٨٥)، والآجري في «الشريعة» (ص١٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٤٥، ٢٤٧)، والحاكم (١/ ١٢٨)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٥٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٢)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١٠٧) من طريق صفوان بن عمرو قال: حدَّثني أزهر بن عبد الله الحَرَازي، عن أبي عامر الهَوْزَني، عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. =

٣- عن عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال: رسولُ الله ﷺ: **«افترقت اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً، فواحدةٌ في الجنَّة وسبعونَ في النار، وافترقت النَّصارى على ثنتين وسبعينَ فرقةً، فإحدى وسبعونَ في النار، وواحدةٌ في الجنة، والذي نفسُ محمد بيده، لتفترقنَّ أُمَّتي على ثلاث وسبعينَ فرقةً، واحدةٌ في الجنة، وثنتان**

= واللفظ لأحمد، وعند المروزي بإسنادين، في أولهما زيادة بعد قوله: «**وهي الجماعة**». قال: «**فاعتصموا بها، فاعتصموا بها**». وليس فيها ذكر الأهواء.

وقال الحاكم بعد سياقه وسياق حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدِّم: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا البحث».

وصفوان بن عمرو هو: ابن هرم السَّكْسَكي: وثَّقه العجلي، ودُحَيم، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وابن المبارك، وغيرهم، وقال الذهبي: «وثقوه». وقال ابن حجر: «ثقة». ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٢)، و«الكاشف» (٢/ ٢٧)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٢٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٦٨).

وأزهر بن عبد الله الحَرَازي: وثَّقه العجلي، وابن حبان، وقال الذهبي: «تابعي حسن الحديث، لكنه ناصبيٌّ ينال من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». وقال في «المغني»: «صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق تكلَّموا فيه للنصب».

وذكره ابن الجارود في «الضعفاء»، وقال أبو داود: «إني لأُبغض أزهر الحَرازي». وذكر ابن الجوزي عن الأزدي: «يتكلمون فيه». وكان من رجال الحجَّاج بن يوسف، وكان يفخر بأنه ممن أسر أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أورده الذهبي في «ديوان الضعفاء»، وقال ابن سعد: «قليل الحديث». ينظر: «ثقات العجلي» (ص٥٩)، و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٨)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٣)، و«المغني» (١/ ٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٤)، و«التقريب» (١/ ٥٢).

وأبو عامر الهَوْزَني هو: عبد الله بن لُحيٍّ- بضم اللام وفتح الحاء-: قال أبو زرعة والدارقطني: «لا بأس به». ووثقه العجلي، وابن حبان، وغيرهم، وقال الذهبي: «ثقة». وقال ابن حجر: «ثقة مخضرم». ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٥)، و«الكاشف» (٢/ ١٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٧٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٤٤).

فالحديث- بهذا الإسناد- ضعيف؛ لحال أزهر بن عبد الله، وقد صحَّحه الحاكم- كما تقدم- وجوَّد إسناده العراقي في «تخريج إحياء علوم الدين» (٣/ ٢٣٠)، وحسَّنه ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (ص٦٣).

وقال ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١١٨): «هذا حديث محفوظ من حديث صفوان ابن عمرو، عن الأزهر بن عبد الله الحَرَازي، عن أبي عامر عبد الله بن لُحَيٍّ، عن معاوية؛ رواه عنه غير واحد، منهم: أبو اليمان، وبقية، وأبو المغيرة...».

وسبعونَ في النار». قيل: يا رسولَ الله، مَن هُم؟ قال: «**الجماعةُ**»(١).

٤- عن عوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- أيضًا- قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ستفترقُ أُمَّتي على بِضْع وسبعينَ فرقةً: أعظمُها فتنةً على أمَّتي قومٌ يقيسونَ الأمورَ برأيهم؛ يُحرِّمون الحلالَ، ويُحلُّون الحرامَ**»(٢).

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٣)، والحاكم (١/ ٦)- معلَّقًا- واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٤٩)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١٩- ٢٠) من طريق عمرو بن عثمان: حدَّثنا عَبَّاد بن يوسف: حدَّثني صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وعمرو بن عثمان هو: ابن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٧٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٧٤).

وعَبَّاد بن يوسف: لم يرو له من الستة إلا ابن ماجه، روى له هذا الحديث فحسب، فليس من الرواة المشهورين، وقد عدَّه ابن حبان في الثقات، ووثَّقه ابن ماجه، وابن أبي عاصم، وقال عثمان بن صالح: «حدَّثنا إبراهيم بن العلاء: حدَّثنا عَبَّاد بن يوسف، صاحب الكرابيسي، ثقة». وقال ابن عدي: «روى عن صفوان وغيره أحاديث ينفرد بها». وذكره الذهبي في «الضعفاء»، وقال ابن حجر: «مقبول». والأقرب أنه ضعيف.

ويزيده ضعفًا: أن جماعة من الثقات خالفوه، فرووه عن صفوان، فجعلوه عن معاوية- كما تقدم- لا من حديث عوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا. ينظر: «الكامل» (٤/ ٢١٦٥٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٠)، و«المغني» (١/ ٣٢٨)، و«الكاشف» (٢/ ٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١١٠)، و«التقريب» (١/ ٣٩٥).

وصفوان بن عمرو: ثقة، تقدم (ص١٩٣).

وراشد بن سعد: ثقة. ينظر: «الكاشف» (١/ ٢٣١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٢٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٤٠).

فالحديث- بهذا الإسناد- ضعيف؛ لحال عَبَّاد بن يوسف، ولذا ضعَّفه البوصيري في «الزوائد»، وجوَّد إسناده العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٢٣٠)، وقد سبق ما يشهد للزيادة التي فيه- وهي: «**الجماعة**»- في رواية المروزي لحديث معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١٧٨٣)، والبزار (٢٧٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٥٠) (٩٠)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٤٨٣)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٥١)، والحاكم (٤/ ٤٣٠)، والبيهقي في «المدخل» (٢٠٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٠٧، ٣٠٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٣٣، ١٣٤).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». =

٥- عن عوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- أيضًا- قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كيف أنت يا عوفُ إذا افترقت هذه الأمة على ثلاث وسبعينَ فرقةً: واحدةٌ في الجنة، وسائرهنَّ في النار؟». قلتُ: ومتى ذلك يا رسولَ الله؟ قال: «إذا كَثُرَت الشُّرَطُ، ومَلَكَت الإِماءُ، وَقَعَدَت الحُمْلانُ على المنابر، واتُّخِذَ القرآنُ مزاميرُ، وزُخْرِفَتِ المساجدُ، ورُفِعَت المنابرُ...» الحديث[(١)].

= وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٩) عن رواية الطبراني: «رجاله رجال الصحيح».

ومداره على نُعيم بن حمَّاد، عن عيسى بن يونس.

ونُعيم بن حمَّاد: وثقَّه أحمد، وابن معين، وغيرهم، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيرًا...». وقد تتبَّع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: «عامة ما أُنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيمًا». وقال عبد الغني بن سعيد: «بهذا الحديث سقط نُعيم بن حمَّاد عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم». ينظر: «الكامل» (٧/ ٢٤٨٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٥٨، ٤٦١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٠٥).

وقد تابع نُعيمًا في روايته: عبد الوهاب بن الضحاك، وسويد الأنباري، والحكم بن المبارك، والنضر ابن طاهر، وغيرهم. ينظر: «الكامل» (٣/ ١٢٦٤)، (٧/ ٢٤٨٣)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٠- ٣١١).

وقال عبد الغني: «كل مَن حدَّث به عن عيسى بن يونس غير نُعيم بن حمَّاد؛ فإنما أخذه من نُعيم».

وقال ابن عدي: «وهذا إنما يُعرف بنُعيم بن حمَّاد، ورواه عن عيسى بن يونس، فتكلَّم الناس فيه بجرَّاه... ثم سرقه قومٌ ضعفاء ممَّن يعرفون بسرقة الحديث...». ينظر: «الكامل» (٣/ ١٢٦٥)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٦١). والحديث بهذا الإسناد منكر.

وقال أبو زرعة الدمشقي: «قلت ليحيى بن معين في حديث نُعيم هذا، وسألته عن صحَّته؟ فأنكره. قلتُ: من أين يُؤتَى؟ قال: شُبِّه له».

وقال البيهقي: «تفرَّد به نُعيم بن حمَّاد، وسرقه عنه جماعة من الضعفاء، وهو منكر، وفي غيره من أحاديث الصحاح الواردة في معناه كفاية».

أما تصحيح الحاكم له؛ فمدفوعٌ بأقوال هؤلاء الجهابذة، وقد عُرف تساهله الشديد في التصحيح.

لكن صدر الحديث صحيح، كما سبق وسيأتي.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٥١) (٩١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٢٣): «فيه: عبد الحميد بن إبراهيم: وثَّقه ابن حبان، وهو ضعيف، وفيه جماعة لم أعرفهم».

وعبد الحميد: قال الذهبي: «ضُعِّف». وقال ابن حجر: «صدوق، إلا أنه ذهبت كتبه، فساء حفظه». ينظر: «الميزان» (٢/ ٥٣٧)، و«الكاشف» (٢/ ٢١٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٠٨)، و«التقريب» (١/ ١٦).

٦- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ليأتيَنَّ على أُمَّتي ما أتى على بني إسرائيلَ حَذْوَ النعل بالنعل، حتى إن كان منهم مَن أتى أُمَّه علانيةً؛ لكان في أُمَّتي مَن يصنعُ ذلك، وإنَّ بني إسرائيلَ تفرَّقت على ثنتين وسبعينَ ملَّةً، وتفترق أُمَّتي على ثلاث وسبعينَ ملةً؛ كلهم في النار، إلا ملةً واحدةً**». قالوا: ومَن هي يا رسولَ الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(١).

٧- عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إن بني إسرائيلَ افترَقَتْ على إحدى وسبعينَ فرقةً، وإن أمَّتي ستفترق على ثنتين وسبعينَ فرقةً؛**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (ص٨٥)، والمروزي في «السنة» (٥٩)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٦٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/ ٣٠) (٦٢)، والآجري في «الشريعة» (ص١٥، ١٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٤٣- ٢٤٤)، والحاكم (١/ ١٢٨)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٤٥- ١٤٧)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١٦، ١٧) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الأَفْرِيقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقال الترمذي: «هذا حديث مفسَّر غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه». وأشار الحاكم إلى أن إسناده لا تقوم به الحجة.

وعبد الرحمن: وثقَّه يحيى القطَّان مرة، وضعَّفه أخرى، ووثَّقه أحمد بن صالح المصري، وقال البخاري: «مقارب الحديث». وقال في «الضعفاء الصغير»: «في حديثه بعض المناكير». وضعَّفه ابن معين، وأحمد، والنسائي، وغيرهم، وقال الذهبي: «ضعَّفوه». وقال ابن حجر: «ضعيف في حفظه». ينظر: «الضعفاء الصغير» (ص١٤٢)، و«الكاشف» (٢/ ١٤٦)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٨٠).

وعبد الله بن يزيد هو: المَعَافِري: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٨١)، و«التقريب» (١/ ٤٦٢).

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم في حفظه وروايته للمناكير.

وقد ذكر العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٢٣٠) أن الترمذي حسَّنه، وكذلك هو في طبعة «الجامع»، مع «تحفة الأحوذي» (٣/ ٣٦٨)، طبعة دار الفكر، بمراجعة عبد الرحمن محمد عثمان (٧/ ٤٠٠).

ولعل الترمذي حسَّنه لشواهده، وليس لتقويته للأَفْرِيقي؛ إذ إنه لم يحسِّن حديث: «**مَن أذَّن فهو يقيم**»، وقال في (١/ ٣٨٤) (١٩٩): «إنما نعرفه من حديث الأَفْرِيقي، والأَفْرِيقي ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب حديث الأَفْرِيقي. ورأيتُ محمد ابن إسماعيل يقوِّي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث».

كلَّها في النار؛ إلا واحدةً، وهي الجماعةُ»[1].

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٤) من طريق هشام بن عمار: حدَّثنا الوليد بن مسلم: حدَّثنا أبو عمرو: حدَّثنا قتادة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهشام بن عمار: روى له الستة، إلا مسلمًا، ووثَّقه ابن معين وغيره، وقال العجلي: «صدوق». وقال أبو حاتم: «لما كبر هشام تغيَّر، فكل ما دُفع إليه قرأه، وكل ما لُقِّن تلقَّن». وقال ابن حجر: «صدوق». ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٥١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٢).

والوليد بن مسلم هو: القرشي، أبو العباس الدمشقي: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، وذكر أبو مُسْهِر والدارقطني أن أكثر تدليسه عن الأوزاعي، وهو شيخه هنا. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٥١)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٥١).

وأبو عمرو هو: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: ثقة جليل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٣٨)، «تقريب التهذيب» (١/ ٤٩٣).

وقتادة هو: ابن دِعامة السَّدُوسي: ثقة ثبت، لكنه مدلِّس، من الطبقة الثالثة. ينظر: «الميزان» (٣/ ٣٨٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٢٣)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٠٢).

فهذا الحديث- بهذا الإسناد- ضعيف؛ لأن الوليد بن مسلم يدلِّس تدليس التسوية، وهو أن يُسقط ضعيفًا بين ثقتين، وهو شر أنواع التدليس، فلا يقطع باتصال السند، إلا إذا صرَّح هو ومَن فوقه من الرواة بالتحديث، وهاهنا لم يصرِّح قتادة، مع أن قتادة نفسه مدلِّس، ولكنه حسنٌ بشواهده.

وقد أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤١)، والجورقاني في «الأباطيل» (٢٨٤)- معلقًا- من طريق الوليد، به.

والحديث جاء عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طرق أخرى كثيرة:

أ- فرواه اللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٤٨)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١٨) من طريق الأوزاعي، أن يزيد الرَّقاشي حدَّثه، أنه سمع أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... فذكره نحوه.

ويزيد هو: ابن أبان الرَّقاشي، وهو ضعيف. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٠٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦١).

ب- ورواه أحمد (١٢٢٠٨) عن وكيع: حدَّثنا عبد العزيز- يعني: الماجشون- عن صدقة بن يسار، عن النُّميري، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه.

ورواته ثقات، عدا النُّميري، واسمه: زياد بن عبد الله البصري: ضعيف. ينظر: «الكامل» (٣/ ١٠٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧٨). فالإسناد- أيضًا- ضعيف.

ج- ورواه أحمد أيضًا (١٢٤٧٩) عن حسن: حدَّثنا ابن لَهِيعة: حدَّثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه. =

= وحسن هو: ابن موسى الأشيب: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢٣)، و«التقريب» (١/ ١٧١).

وابن لَهِيعة: ضعيف عند أكثرهم، إلا أن ما رواه عنه العبادلة فهو أصح، وتقدم (ص٢٧).

وخالد بن يزيد هو: الجمحي، ويقال: السَّكْسَكي، أبو عبد الرحيم المصري: ثقة فقيه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٢٠).

وسعيد بن أبي هلال هو: اللَّيْثي، أبو علاء المصري: وثَّقه ابن سعد، والعجلي، والدارقطني، وغيرهم، وضعَّفه ابن حزم، وذكر الساجي عن أحمد أنه اختلط، وقال ابن حجر: «صدوق». وقال الذهبي: «ثقة معروف، حديثه في الكتب الستة». ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٦٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٩٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٠٧).

ولكن روايته عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرسلة؛ كما في «تهذيب التهذيب». فهذا مرسل ضعيف؛ لحال ابن لَهِيعة.

د- ورواه أسلم بن سهل الواسطي في «تاريخ واسط» (ص١٩٦)- ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٦٢)- والطبراني في «معجمه الصغير» (١/ ٢٥٦)، والجورقاني في «الأباطيل» (٢٨٣) من طريق وهب بن بقية قال: أخبرني عبد الله بن سفيان الواسطي قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... وقال: «**تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة...**»، وفيه: «**ما كان على ما أنا عليه اليومَ وأصحابي**». وقال الجورقاني: «هذا حديث عزيز حسن مشهور، ورواته كلهم ثقات أثبات، كأنهم بدور وأقمار»!

وأسلم بن سهل، وإن ليَّنه الدارقطني؛ فقد وثَّقه غيره، وقال خميس الحوزي: «ثقة ثبت، إمام جامع، يصلح للصحيح، وكان لا مزيد عليه في الحفظ والإتقان». وقال الذهبي: «هو الحافظ الصدوق». ينظر: «سؤالات السلفي للحوزي» (٩٨)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٦٦٤)، و«لسان الميزان» (١/ ٣٨٨).

ووهب بن بقية: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٥٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٣٧).

وعبد الله بن سفيان الواسطي: قال العقيلي: «لا يُتابع على حديثه». ثم ذكر حديث الافتراق، ثم قال: «ليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل، وإنما يُعرف هذا الحديث من حديث الأَفْرِيقي». ينظر: «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٦٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٠).

ويحيى بن سعيد الأنصاري: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٢١)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٩١) تحقيق محمد عوامة، وقد سقطت عبارة التوثيق من الطبعة المصرية.

فالإسناد ضعيف؛ لحال عبد الله بن سفيان الواسطي.

هـ- ورواه أبو يعلى- كما في «المطالب العالية» (٢٩٧٥)- والآجرِّي في «الشريعة» (ص١٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٤٨) من طريق أبي مَعْشَر، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد بن أسلم، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر حديثًا طويلًا فيه اختلاف اليهود ثم النصارى، ثم قال: «**وتعلو أمتي على الفريقين**=

= **جميعًا بملة واحدة**».

ورواه أيضًا ابن مردويه، كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ٧٦، ٧٧)، وقال: «هذا حديث غريب جدًّا من هذا الوجه بهذا السياق».

وأبو مَعْشَر هو: نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدي: ضعيف، مختلط. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٩٨).

ويعقوب بن زيد بن طلحة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٨٥).

وزيد بن أسلم: ثقة فقيه عالم، وكان يرسل، تقدم (ص٦٨). فهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف أبي مَعْشَر السِّنْدي.

و- ورواه الآجري- أيضًا- (ص١٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٤٩) من طريق شَبَابة بن سَوَّار قال: أخبرنا سليمان بن طَرِيف، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بمعناه.

وشَبَابة هو: الفزاري: ثقة حافظ، رُمي بالإرجاء. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣١٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٧٠).

أما سليمان بن طَرِيف، فهو: طَرِيف بن سلمان، أو: سلمان بن طَرِيف، هو مشهور بكنيته: أبي عاتكة، ولذلك قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٤٠٦)، (٨/ ٦٣): «لم أجد له ترجمة». وهو مترجم في «التهذيب»، وغيره. وقد عرفه في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦٠١)، (١١/ ٧١٧).

وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، ضعيف الحديث». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا». وقال الدارقطني: «ضعيف». ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥٧)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٤٩٤)، و«المجروحين» (١/ ٣٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٤١).

ز- ورواه الآجري- أيضًا- (ص١٧)- والسياق له- وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٥٠)، والجورقاني في «الأباطيل» (٢٨٥) من طريق سُويد بن سعيد قال: حدَّثنا مبارك بن سُحيم، عن عبد العزيز بن صُهيب، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «**وإن أمتي ستفترق على ثلاث وسبعينَ فرقة، كلهم في النار إلا السَّواد الأعظم**».

وسُويد: مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب. ينظر: «الكامل» (٣/ ١٢٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٢).

ومبارك بن سُحيم، مولى عبد العزيز بن صُهيب: متروك. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٢٧). فهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ لحال مبارك.

وعبد العزيز بن صُهيب هو: البُناني البصري: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٤١)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٥٧) تحقيق محمد عوامة.

ح- ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٠١)، وابن عدي (٣/ ٩٣٤)، والجورقاني في «الأباطيل» (٢٧٧) من طريق الأَبْرد بن الأَشْرس، عن يحيى بن سعيد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. =

٨- عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**افترقت بنو إسرائيلَ على إحدى وسبعينَ فرقةً**- أو قال: **اثنتين وسبعينَ فرقةً- وتزيدُ هذه الأمَّةُ فرقةً واحدةً؛ كلُّها في النار؛ إلا السَّوادُ الأعظمُ**». فقال له رجلٌ: يا أبا أُمامة، من رأيك أو سمعتَه من رسول الله ﷺ؟ قال: إنِّي إذًا لجريءٌ، بل سمعتُه من رسول الله ﷺ غير مرة، ولا مرتين، ولا ثلاث(١).

= وفي متنه اضطراب؛ حيث قال: «**تفترق أمتي على إحدى وسبعينَ فرقةً؛ كلها في النار؛ إلا واحدةً**». قالوا: مَن هم يا رسولَ الله؟ قال: «**الزنادقة، وهم أهل القدر**». وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٢/ ٤٠٥) بعد سياقه الحديث كما سقته: «هذا موضوع، وهو- كما ترى- متناقض».

والحديث بهذا الإسناد موضوع؛ فإن الأَبْرد بن الأَشْرس: قال ابن خزيمة: «كذاب وضَّاع». ينظر: «المغني» (١/ ٣٢).

وأخرجه الجورقاني كذلك (٢٨٠) من طريق آخر ضعيف عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «هذا حديث موضوع.. لا يُرجع منه إلى صحة، وليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى بن سعيد، ولا من حديث سعد بن سعيد... وألفاظ هذا الحديث مختلفة مضطربة».

ط- ورواه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤٠) من طريق الحجاج بن يوسف ابن قتيبة بن مسلم الأصبهاني قال: حدَّثنا بشر بن الحسن قال: حدَّثنا الزُّبير بن عدي، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحجَّاج بن يوسف بن قتيبة هو: أبو محمد الأزرق، له ترجمة في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٠١).

وبشر بن الحسين: قال البخاري: «فيه نظر». وقال الدارقطني: «متروك». وقال أبو حاتم حين سُئل عن أحاديثه عن الزُّبير عن أنس: «هي أحاديث موضوعة». وقال ابن حبان: «يروي عن الزبير بن عدي نسخة موضوعة، ما لكثير حديث منها أصل... روى عنه حجاج بن يوسف بن قتيبة تلك النسخة». وقال الدارقطني: «يروي عن الزبير بواطيل». ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥٥)، و«المجروحين» (١/ ١٩٠)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٣١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣١٧).

فقد حكم الأئمة على هذه النسخة- ومنها هذا الحديث- بأنها باطلة موضوعة، فإذا استبعدنا الطرق الأربع الأخيرة؛ بقي لدينا ست طرق كلها ضعيفة ضعفًا منجبرًا، وهي تؤكِّد ثبوت الحديث عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد جوَّد إسناده- من رواية ابن ماجه- العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٢٣٠).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٨٩٢)- وعنه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٨)- قال: حدَّثنا قطَن بن عبد الله أبو مُرِّيٍّ، عن أبي غالب، عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَطَن بن عبد الله، أبو مُرِّي- بضم الميم، وتشديد الراء-: ذكره البخاري، ثم ابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وكذلك مسلم، والدولابي في «الكنى»، وقد روى عنه اثنان، فهو مستور. ينظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ١٨٩)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٧)، و«الكنى» لمسلم (٢/ ٨٣٣)-=

٩- عن سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «افترقتْ بنو إسرائيلَ على إحدى وسبعينَ ملَّةً، ولن تذهبَ الليالي والأيامُ حتى تفترِقَ أُمَّتي على مِثلها»[(١)].

= ووقع فيه مطبوعًا ومخطوطًا: «قطري»- و«الكنى» للدولابي (١/ ١١٢).

وأبو غالب هو: حزوَّر، كما سمَّاه مسلم، وابن معين، وابن عدي، والطبراني، والدولابي، وابن عبد البر، وغيرهم: قال ابن معين: «ثقة». وفي رواية: «صالح الحديث». وقال الدارقطني: «ثقة». ووثَّقه موسى بن هارون، وضعَّفه: أبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، وقال ابن عدي: «ولم أرَ في حديثه حديثًا منكرًا جدًّا، وأرجو أنه لا بأس به». وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ». وقال الذهبي: «صالح الحديث». ينظر: «تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين» (ص٢٣٦)، و«الكنى» لمسلم (٢/ ٦٦٥)، و«الكنى» للدولابي (٢/ ٧٩)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٣١٦)، و«الكامل» (٢/ ٨٦٠)، و«الاستغناء» لابن عبد البر (٢/ ٨٧١)، و«الكاشف» (٣/ ٣٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٩٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٦٠). فالحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة قَطَن بن عبد الله.

لكن قد أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٧٠٦- بغية الباحث)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (٥٦)، والطبراني في «الكبير» (٨٠٣٥، ٨٠٥١، ٨٠٥٤)، وفي «الأوسط» (٧٢٠٢)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢٢٤)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٥١، ١٥٢)، وأبو نُعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٢٨٦)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٨٥)، والبيهقي (٨/ ١٨٨) من طرق أخرى عن أبي غالب، به، فتابع أبا قَطَن عليه عدد من الرواة، منهم ثقات:

١- حماد بن زيد، عند الطبراني في «الكبير»، وابن أبي زمنين، والداني، والبيهقي.

وحماد: ثقة ثبت فقيه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٩٧).

٢- قريش بن حَيَّان، عند الطبراني في «الكبير».

وقريش: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٧٥)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٥٥).

٣- سَلْم بن زُرير، عند الطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»، واللَّالَكائي.

٤- داود بن السُّليك، عند الطبراني في «الكبير»، واللَّالَكائي.

٥- داود بن أبي الفرات، عند المروزي.

وقال فيه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٣٤): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات».

وقال في موضع آخر (٧/ ٢٥٨): «رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الكبير» بنحوه، وفيه أبو غالب، وثَّقه ابن معين وغيره، وبقية رجال «الأوسط» ثقات، وكذلك أحد إسنادي «الكبير».

(١) أخرجه عبد بن حُميد (١٤٨)، والبزار (١٩٩٩)، والمروزي في «السنة» (٥٧)، والآجري في=

١٠ - عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «... **يا ابنَ مسعود، هل علمتَ أنَّ بني إسرائيلَ افترقوا على اثنتين وسبعينَ فرقةً، لم ينجُ منها إلا ثلاثُ فرق: فرقةٌ أقامت في الملوك والجبابرة، فدعت إلى دين عيسى، فأُخذَتْ، فقُتلَت بالمناشير، وحُرِّقت بالنيران، فصبرت حتى لحقت بالله، ثم قامت طائفةٌ أخرى لم تكن لهم قوةٌ، ولم تُطِق القيامَ بالقِسْط، فلحقت بالجبال، فتعبَّدت وترهَّبت، وهم الذين ذكرهم اللهُ فقال: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾** [الحديد: ٢٧]، **وفرقةٌ منهم آمنت، فهُم الذين آمنوا وصدَّقوني، وهم الذين رعَوْها حقَّ رعايتها، ﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾** [الحديد: ١٦]، **وهم الذين لم يؤمنوا بي، ولم يصدِّقوني، ولم يرعَوْها حق رعايتها، وهم الذين فسَّقُهم الله**»[1].

= «الشريعة» (ص١٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦) من طريق أحمد بن عبد الله ابن يونس، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن موسى بن عُبيدة، عن أخيه عبد الله بن عُبيدة، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسقط من عند الآجري، والموضع الأخير عند ابن بطة ذكر «عبد الله بن عُبيدة».

وقال البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى عبد الله بن عُبيدة عن عائشة عن أبيها إلا هذا الحديث».

وأحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة حافظ. ينظر: «تقريب التهذيب» (١/ ١٩).

وأبو بكر بن عيَّاش هو: ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ: ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٩٩).

وموسى بن عُبيدة هو: الرَّبَذي: ضعيف. ينظر: «تقريب التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

وعبد الله بن عُبيدة هو: الرَّبَذي، أخو موسى بن عُبيدة، وثَّقه يعقوب بن شيبة، والدارقطني، وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال أحمد عنه وعن أخيه: «لا يشتغل بهما». وقال ابن معين: «حديثهما ضعيف». وقال عن عبد الله: «ليس بشيء». وقال ابن عدي: «تبين على حديثه الضعف». وقال ابن حجر: «ثقة». وقال الذهبي: «صدوق، فيه شيء». ينظر: «الكاشف» (٢/ ٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٠٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٤٣١).

وعائشة بنت سعد: ذكرها ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: «تابعية ثقة، مدنية». ينظر: «الثقات» للعجلي (ص٥٢١)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٢٨٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٣٦).

فالإسناد ضعيف؛ لضعف موسى بن عُبيدة الرَّبَذي.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٧١)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٩٦ - ١٩٧) من طريق هشام بن عمار: حدَّثنا الوليد بن مسلم: حدَّثني بُكير بن=

= معروف، عن مقاتل بن حيان، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جده رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وهشام بن عمار: صدوق، تقدم (ص١٩٧).

والوليد بن مسلم: ثقة يدلِّس تدليس التسوية، فيلزم للحكم باتصال السند أن يصرِّح هو وجميع مَن فوقه بالتحديث، وتقدم (ص١٩٧).

وبُكير بن معروف هو: الأسدي: قال أحمد وأبو حاتم والنسائي وابن عدي: «لا بأس به». ووثَّقه ابن حبان وغيره، وتكلَّم فيه ابن المبارك، وأحمد في رواية، وقال ابن حجر: «صدوق، فيه لين». ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٥١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٠٨).

ومقاتل بن حيان: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٧٢).

والقاسم بن عبد الرحمن: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٢١)، و«التقريب» (٢/ ١١٨).

وأبوه: عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٤٨).

فالإسناد ضعيف؛ لما سبق من تدليس الوليد بن مسلم، ولكنه توبع عند ابن أبي حاتم في «تفسيره»- كما في «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣١٥)- فإنه ساقه من طريق السِّنْدي بن عبدويه: حدَّثنا بُكير، به.

وجاء من طريق أخرى أيضًا عند ابن أبي عاصم (٧٠)، والمروزي في «السنة» (٥٤)، وأبي يعلى- كما في «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣١٦)- والطبري في «التفسير» (٢٧/ ٢٣٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٥٣١)، وفي «الصغير» (١/ ٢٢٣)، والحاكم (٢/ ٤٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٠٦٤، ٩٠٦٥) من طريق الصَّعِق بن حَزْن: حدَّثنا عُقيل الجَعْدي، عن أبي إسحاق الهَمْداني، عن سُويد بن غَفَلَة، عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقَّبه الذهبي بقوله: «ليس بصحيح؛ فإن الصَّعِق وإن كان مُوَثَّقًا؛ فإن شيخه منكر الحديث، قاله البخاري».

والصَّعِق: صدوق، يهم؛ كما في «تقريب التهذيب» (١/ ٣٦٧)، وسبق قول الذهبي فيه.

أما عُقَيل الجَعْدي: فقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج بما روى، وإن وافق فيه الثقات». ينظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٥٣)، و«المجروحين» (٢/ ١٩٢).

وبهذا يتبين أن قول ابن كثير عقب سياقه للطريق الثانية: «فقوي الحديث من هذا الوجه». فيه نظر؛ فإن رواية عُقيل وأضرابه لا يكتسب الحديث بها قوة.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٦٤)، وعزاه إلى عبد بن حُميد، والحَكِيم الترمذي في «نوادر الأصول»، وابن المنذر، وابن مردويه.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أن النبيَّ ﷺ قال: «... **ذروا المِراءَ؛ فإن بني إسرائيلَ افترَقوا على إحدى وسبعينَ فرقةً، والنَّصارى على ثنتين وسبعينَ فرقةً؛ كلُّهم في الضَّلالة إلا السَّوادُ الأعظمُ**». قالوا: يا رسولَ الله، ومَن السَّوادُ الأعظمُ؟ قال: «**مَن كان على ما أنا عليه وأصحابي، مَن لم يمارِ في دين الله، ومَن لم يكفِّر أحدًا من أهل التوحيد، غُفر له**»(١).

١٢- عن كَثِير بن عبد الله بن عَمْرو بن عوف بن زيد، عن أبيه، عن جَدِّه قال: كنا قعودًا حول رسول الله ﷺ في مسجده، فقال: «**لَتَسْلُكُنَّ سَنَن مَن قبلكم، حَذْوَ النَّعل بالنَّعل، ولَتَأْخُذُنَّ مثل أخذهم، إن شبرًا فشبر، وإن ذراعًا فذراع، وإن باعًا فباعٌ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ دَخَلْتُم فيه، أَلَا إن بني إسرائيلَ افترقت على موسى على إحدى وسبعينَ فرقةً؛ كلُّها ضالةٌ؛ إلا فرقةً واحدةً: الإسلامَ وجماعتَهم، وإنها افترقتْ على عيسى ابن مريمَ على إحدى وسبعينَ فرقةً؛ كلُّها ضالةٌ؛ إلا فرقةً واحدةً: الإسلامَ وجماعتَهم، ثم إنَّكم تكونونَ على اثنتين وسبعينَ فرقةً؛ كلُّها ضالةٌ؛ إلا فرقةً واحدةً: الإسلامَ وجماعتَهم**»(٢).

---

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٧٦٥٩)، والآجري في «الشريعة» (١١١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٣٢، ٥٣٣)، وابن عساكر (٣٣/ ٣٦٩- ٣٧٠).

والحديث- بهذا الإسناد- باطل؛ لأنه من رواية كثير بن مَرْوان الشامي- وهو ضعيف جدًّا- عن عبدالله بن يزيد الدمشقي، وهو أشد ضعفًا منه؛ بل قد قال أحمد: «أحاديثه موضوعة». وسُئل أبو حاتم عنه وعن حديث رواه، فقال: «لا أعرفه، وهذا حديث باطل».

وهو طرف من الحديث المتعلِّق بغربة الإسلام المتقدِّم في الباب الأول: «الغربة الأولى» (ص٢٤- ٢٥).

(٢) أخرجه المروزي في «السنة» (٤٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٣) (٣)، والحاكم (١/ ١٢٩)، وعند المروزي مختصر، وفي «المستدرك»: «**ثم إنَّهم يكونون**».

وقال الحاكم قبل روايته: «قد رُويَ هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعمرو بن عوف المُزَني بإسنادين، تفرَّد بأحدهما: عبد الرحمن بن زياد الأَفْرِيقي، والآخر: كثير بن عبد الله المُزَني، ولا تقوم بهما الحجة».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٦٠): «فيه كثير بن عبد الله، وهو ضعيف، وقد حسَّن الترمذي له حديثًا، وبقية رجاله ثقات». فهذا الإسناد ضعيف جدًّا؛ لحال كثير بن عبد الله المُزَني، تقدم (ص٢٣).

١٣- عن عليٍّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه دعا رأسَ الجالوت[١] وأُسقُفَّ النَّصارى[٢]، فقال: «إنِّي سائِلكُم عن أمر- وأنا أعلم به منكما- فلا تكتماني:

يا رأسَ الجالوت، أنشدتُك اللهَ الذي أنزل التوارةَ على موسى، وأطعمكم المنَّ والسَّلْوى، وضرب لكم في البحر طريقًا، وأخرج لكم من الحَجَر اثنتي عشرةَ عينًا، لكل سِبْط من بني إسرائيلَ عينٌ؛ إلا ما أخبرتَني: على كَم افترقت بنو إسرائيلَ بعد موسى؟». فقال له: ولا فرقةً واحدةً! فقال له عليٌّ- ثلاث مرار-: «كذبتَ والله الذي لا إله إلا هو؛ لقد افترقت على إحدى وسبعينَ فرقةً؛ كلها في النار، إلا فرقةً».

ثم دعا الأُسقُفَّ، فقال: «أنشدُك اللهَ الذي أنزل الإنجيلَ على عيسى، وجَعَل على رَحْلِه البركةَ، وأراكم العِبرةَ، فأَبْرَأَ الأَكْمَهَ، وأحيا الموتى، وصنعَ لكم من الطين طيورًا، وأنبأكم بما تأكلونَ وما تدَّخرونَ في بيوتكم». فقال: دون هذا أصدقك يا أميرَ المؤمنينَ. فقال: «على كم افترقت النَّصارى بعد عيسى من فرقة؟». فقال: لا والله، ولا فرقةً. فقال- ثلاث مرار-: «كذبتَ والله الذي لا إله إلا هو؛ لقد افترقت على ثنتين وسبعينَ فرقةً؛ كلها في النار، إلَّا فرقةً.

فأما أنت يا يهوديُّ، فإن الله يقول: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأعراف: ١٥٩]، فهي التي تنجو.

وأما أنت يا نصرانيُّ، فإن الله يقول: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦]، فهي التي تنجو.

وأما نحن، فيقول: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٨١﴾﴾

---

(١) الجالوت: اسم أعجمي- كما في «القاموس المحيط» (١/ ١٥١)- ولم أقف على تعريف برأس الجالوت، لكن من الواضح في سياق الرواية أنه من كبار زعماء اليهود في بلاد الإسلام.

(٢) أُسقُف- بضم الهمزة والقاف، وتشديد الفاء أو تخفيفها-: رئيس النصارى، وقيل: هو فوق القسيس، ودون المطران. ينظر: «القاموس المحيط» (٣/ ١٥٧)، و«تاج العروس» (٢٣/ ٤٤٦)، (٢٥/ ١٢٤) «س ق ف»، «ج ث ل ق». ولعله المعبَّر عنه في الحديث الآتي بالجاثَليق.

[الأعراف: ١٨١]، وهي التي تنجو من هذه الأمة»[1].

---

(١) أخرجه المروزي في «السنة» (٦٠) من طريق يونس بن عبد الأعلى: أنبأنا ابن وهب- وقد رواه ابن وهب في «جامعه»؛ كما ذكر الشاطبي في «الاعتصام» (٢/ ٢٤٢)-: أخبرني أبو صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جُبير، عن أبي الصَّهْباء البكري قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويونس بن عبد الأعلى: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٤٠)، و«التقريب» (٢/ ٣٨٥).

وابن وهب هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري: ثقة حافظ عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٧١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٦٠).

وأبو صخر هو: حُميد بن زياد المدني، أبو صخر الخرَّاط، صاحب العَباء: قال أحمد وابن معين: «ليس به بأس». وضعفه النسائي، وابن معين في رواية، وذكر ابن عدي بعض مناكيره، ثم قال: «وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيمًا». وقال ابن حجر: «صدوق يهم». ينظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٦٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٠٢).

وأبو معاوية البجلي: اختلفوا مَن هو؟ قال ابن حجر: «هو: عمار الدُّهني، وإلا فمجهول الحال». والذي يظهر أنه هو، روى عمار عن سعيد بن جُبير، وروى عنه أبو صخر حُميد بن زياد، ووثقه أحمد، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وقد قيل: إنه لم يسمع من سعيد. ينظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٨)، و«الكنى» لمسلم (٢/ ٧٥٨)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٠)، و«الاستغناء» لابن عبد البر (٢/ ٦٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٠٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٧٤).

وسعيد بن جُبير: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٩٢).

وأبو الصَّهْباء البكري هو: صُهيب مولى ابن عباس: وثَّقه أبو زرعة، وابن حبان، والعجلي، وضعفه النسائي. ينظر: «ثقات العجلي» (ص٢٣٠)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٤٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٣٩)، و«الاستغناء» لابن عبد البر (٢/ ٧٨١)، (٣/ ١٣٦٢).

فالإسناد ضعيف؛ لحال أبي صخر، واحتمال الانقطاع بين أبي معاوية البجلي (عمار الدُّهني) وسعيد.

وقد روى ابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (ص٨٥) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «لا تقومُ الساعةُ حتى تكون هذه الأمة على بضع وسبعينَ ملةً، كلها في الهاوية، وواحدةٌ هي الناجية».

رواه عن أبي مروان عبد الملك بن حبيب البزَّار: أخبرنا إبراهيم بن محمد الفزاري، عن العلاء بن المسيَّب، عن معاوية العَبْسي، عن زاذان، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعبد الملك بن حَبِيب هو أحد الأئمة، كثير الوهم، اشتدَّ ابن حزم عليه، وجهَّله بعضهم، قال الذهبي: «الرجل أجَلُّ من ذلك، لكنه يغلط».

والذي يظهر أن الرجل كانت له عناية بالفقه والأدب ومجالسة الكبراء، ولم يكن مشتغلًا بالحديث، أما اتهامه بالكذب فمطَّرح مردود. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٨٣٨)،=

١٤- عن عبد الله بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اجتمعَ عند عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاثليتو[1]

= وله ترجمة مطولة في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٤/ ١٢٢- ١٤٢).

وإبراهيم بن محمد الفزاري هو: الإمام الثقة أبو إسحاق الفزاري الحافظ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤١).

والعلاء بن المسيَّب: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٩٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٩٤).

ومعاوية العَبْسي- أو القَيْسي؛ كما في «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢٥٣) من طريق آخر عن العلاء ابن المسيَّب به- ولم أجده في كتب التراجم المطبوعة التي وقفتُ عليها.

وزاذان: ثقة. ينظر: «الكاشف» (١/ ٢٤٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٠٢).

وأخرج المروزي في «السنة» (٦١) عن إسحاق بن إبراهيم: أنبأنا عطاء بن مسلم الحلبي قال: سمعتُ العلاء بن المسيَّب يحدِّث عن شَرِيك البُرْجُمي قال: حدَّثني زاذان أبو عمر قال: قال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يا أبا عمر، أتدري كم افترقت اليهودُ؟». قال: قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ. فقال: «افترقت على إحدى وسبعينَ فرقةً، كلُّها في الهاوية إلا واحدةً، وهي الناجيةُ، والنصارى على ثنتين وسبعينَ فرقةً، كلُّها في الهاوية، إلا واحدةً، وهي الناجيةُ... يا أبا عمر، أتدري على كم تفترق هذه الأمة؟». قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ. قال: «تفترقُ على ثلاث وسبعينَ فرقة، كلُّها في الهاوية، إلا واحدةً، وهي الناجيةُ...».

وإسحاق بن إبراهيم هو: ابن راهويه، الإمام الثقة الحافظ المجتهد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥٤).

وعطاء بن مسلم الحلبي هو: الخفَّاف: رجل صالح، في أحاديثه بعض النكارة، وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ كثيرًا». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٢).

وشَرِيك البُرْجمي: ذكره البخاري، ثم ابن أبي حاتم، دون جرح ولا تعديل، روى عنه العلاء بن المسيَّب، فهو على هذا مجهول. ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٤٠)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٥٣٦٥).

فالإسناد ضعيف؛ لحال شَرِيك، وعطاءٌ- وإن كان يخطئ كثيرًا- إلا أنه قد تُوبع في الطريق السابقة.

فهذه ثلاث طرق عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكنها ضعيفة لا تثبت.

وقد جاء في رواية حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الافتراق قول يعقوب بن زيد- أحد رجال السند-: وكان عليُّ بن أبي طالب إذا حدَّث بهذا الحديث عن رسول الله ﷺ تلا منه قرآنًا: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأعراف: ١٥٩]، ثم ذكر أمة عيسى، فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾﴾ [المائدة: ٦٥]، ثم ذكر أمتنا، فقال: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٨١﴾﴾ [الأعراف: ١٨١]. وتقدم تخريجه (ص ١٩٨- ١٩٩).

ويعقوب بن زيد، وإن كان ثقة- كما سبق- إلا أنه لم تذكر له رواية عن الصحابة، فحديثه عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرسل.

(١) كذا، ولعلها: «الجاثَليق» بفتح المثلَّثة، وآخره قاف، وهو: رئيس النصارى في بلاد الإسلام. ينظر: «القاموس المحيط» (٣/ ٢٢٤).

النصارى ورأسُ الجالوت، فقال الرأسُ: تُجادلون على كم افترقت اليهود؟ قال: على إحدى وسبعينَ فرقة. فقال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لتفترقَنَّ هذه الأمة على مثل ذلك، وأضلُّها فرقةً وشَرُّها: الدَّاعية إلينا أهل البيت، آية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»(١).

١٥- عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**تفرَّقَت اليهودُ على واحدة وسبعينَ فرقةً؛ كلها في النار، وتفرَّقت النصارى على ثنتين وسبعينَ فرقةً؛ كلُّها في النار، وإن أُمَّتي ستفترق على ثلاث وسبعينَ فرقةً؛ كلُّها في النار؛ إلا واحدةً**». فقال عمرُ بنُ الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رسولَ الله، أخبِرْنا مَن هُم؟ قال: «**السَّوادُ الأعظم**»(٢).

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٥٤) قال: حدَّثنا أبو علي إسماعيل بن العباس الورَّاق: حدَّثنا الحسن بن محمد الصبَّاح الزعفراني قال: حدَّثنا شَبَابة قال: حدَّثنا سَوادة بن سلمة، أن عبد الله بن قيس قال:... فذكره.

وأبو علي إسماعيل بن العباس الورَّاق: روى عنه الدارقطني، ووثَّقه، وقال الذهبي: «المحدِّث الإمام الحجة». وذكره يوسف بن عمر القوَّاس في جملة شيوخه الثقات. ينظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٠)، و«المنتظم» (٦/ ٢٧٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٧٤).

والحسن بن محمد بن الصبَّاح الزعفراني: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣١٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٧٠).

وشَبَابة هو: ابن سَوَّار الفزاري، تقدم (ص١٩٩).

أما سَوادة بن سلمة؛ فلم أقف له على أثر بعد البحث.

وعبد الله بن قيس هو: أبو موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فرجال الإسناد ثقات، عدا سوادة هذا، وهو يشبه حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقصته مع رأس الجالوت وأُسقُف النصارى.

ورواه في «الشرح والإبانة» (٢٢٩) تعليقًا بلفظ: «تفترق هذه الأمة على نيِّف وسبعينَ فرقةً، شرُّها فرقةٌ تنتحل حبَّنا، وتخالف أمرنا».

(٢) أخرجه أسلم بن سهل الواسطي في «تاريخ واسط» (ص٢٣٥) قال: حدَّثنا محمد بن الهيثم قال: حدَّثنا شجاع بن الوليد، عن عمرو بن قيس، عن جِدَّته، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومحمد بن الهيثم هو: السمسار: ثقة حافظ. ينظر: «الكاشف» (٣/ ٩٢)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٩٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢١٥). =

هذه هي الأحاديث التي أمكن الوقوف عليها في خبر الاختلاف والفرقة الناجية، وهي خمسة عشر حديثًا.

ومجموع طرق الحديث عن هذا الجمع من الصحابة تفيد أن للحديث أصلًا، ولذا صحَّحه جمع ممن سبق ذكرهم في تضاعيف التخريج.

وقال ابن تيمية: «مَن كفَّر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في «الصحيحين»، وقد ضعَّفه ابن حزم وغيره، لكن حسَّنه غيره أو صحَّحه، كما صحَّحه الحاكم وغيره، وقد رواه أهل «السُّنن»، ورُوي من طُرق.

وليس قوله: «**ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة**» بأعظم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ١٠﴾ [النساء: ١٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ٣٠﴾ [النساء: ٣٠]، وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول مَن فعل ذلك النار.

ومع هذا، فلا نشهد لمعيَّن بالنار لإمكان أنه تاب، أو كانت له حسنات محت سيئاته، أو كفَّر الله عنه بمصائب أو غير ذلك، بل المؤمن بالله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي قصد اتِّباع الحق وما جاء به الرسول، إذا أخطأ ولم يعرف الحق كان أولى أن يعذره الله في الآخرة من المتعمِّد العالِم بالذنب؛ فإن هذا عاص

= وشجاع بن الوليد هو: أبو بدر الكوفي: قال أحمد: «كان شيخًا صالحًا صدوقًا». وقال أبو زُرعة: «لا بأس به». ووثَّقه ابن حبان وغيره، وضعَّفه أبو حاتم. وقال الذهبي: «الحافظ الصالح». ينظر: «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٨٤)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤٧)، و«الكاشف» (٢/ ٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٦٤) تحقيق محمد عوامة.

وعمرو بن قيس: لم أقف عليه، وكذا جِدَّته، وقد ذكروا ممَّن يسمى بهذا الاسم: عمرو بن قيس ابن يُسير بن عمرو الكوفي سمع أباه. وينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٦٤)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٤٢٥٤).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص٦٣) رواية جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم قال: «في إسناده راوٍ لم يُسَمَّ».

مستحق للعذاب بلا ريب، وأما ذلك فليس متعمِّدًا للذنب، بل هو مخطئ، والله قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان»[1].

وفيه بيان افتراق الأمَّة، واختلافها الاختلاف الواسع العريض؛ كما افترقت واختلفت الأمم الكتابية قبلها، بل أشدُّ من ذلك.

وفيه تخويفٌ وتحذيرٌ لها من ذلك، وأن هذه الفرق كلها مذمومة متوعَّدة بالنار، إلا فرقة واحدة، وهذا تبشيرٌ وتبصيرٌ، وبيان أن الله لا يزال يقيِّض للحق مَن يحمله، ويصبر عليه.

وفيه حثٌّ للمسلم على معرفة سبيل الناجين، ثم سلوكها.

وكلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **من أوسط الكلام وأعدله في الحديث، وهو يرسم منهجًا وسطًا في التعامل معه، كما يأتي:**

١- أنه ليس من الأحاديث الأصول التي عليها مدار الإسلام أو مدار السُّنَّة، بل هو مختلف فيه، متردَّد بين القبول والرد، وصحَّحه قوم، وضعَّفه آخرون، والراجح أنه حديث حسن بمجموع طرقه، وقد تجنَّب إخراجه الشيخان؛ لتقاصر درجته عن شرطهما.

٢- أن معنى الحديث جملةً موافق لعموم النصوص الواردة في وعيد مَن عرف الحق وصدف عنه، وعُذْرِ مَن أخطأ باجتهاد، وتوعّد بعض المؤمنين بعقوبات على ذنوب اقترفوها ولم يتوبوا منها.

٣- أنه لا ينبغي جعل هذا الحديث أساسًا في الحكم على الطوائف والفِرق، فليس هو من أحاديث الأصول، بل هو معزِّز مؤكِّد لمعان عامة وردت في غيره.

يبقى أن الحديث قد انفرد بتحديد طوائف بعدد خاص، والحكم عليها جملة بأنها في النار، وهذا مُشْكِل، ولذا قال الشوكاني: «لا تصح زيادة: «**كلها في النار**». مرفوعة ولا موقوفة». وقد أورده في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»[2].

---

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٤٨- ٢٥٠).

(٢) ينظر: «فتح القدير» (٢/ ٢٩٤)، و«الفوائد المجموعة» (ص٥٠٢) (٨٧).

وقد دلَّ البحث السابق على أن أصح ما ورد في الباب حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يُذكر فيه زيادة: «**كلُّها في النار، إلَّا واحدةً**»، ولذا حكم الشوكاني وجماعة على هذه الزيادة بالنكارة؛ لضعف إسنادها، ومخالفتها لما هو أصح منها.

على أن كلام ابن تيمية يدل على ثبوتها عنده، ولذا تأولها على المخطئ بغير اجتهاد.

كم عدد الفِرق في هذه الأمة؟

وحول عدد هذه الفرق يلحظ المتأمِّل للأحاديث السابقة ما يأتي:

١- بعضها أطلقت: «البِضْع» دون تحديد عدد، وذلك في حديث عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو من طريق نُعيم بن حمَّاد، وهو حديث منكر، ولو صح لفظ «البِضْع»؛ لأمكن حمله على العدد المحدَّد في الأحاديث الأخرى، ومثله لفظ «نَيِّف» في رواية ابن بطة في «الشرح والإبانة».

٢- بعضها حدَّدت العدد بـ«إحدى وسبعينَ»؛ كما في حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث ضعيف، وحديث أبي موسى عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو كذلك.

٣- بعضها حدَّدت العدد بـ«ثنتين وسبعينَ»؛ كما في بعض طرق حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، وحديث عمرو بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيف جدًّا.

٤- معظمها حدَّدت العدد بـ«ثلاث وسبعينَ»؛ كما في حديث أبي هريرة ومعاوية، وعوف بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وبعض الطرق عن أنس[2]، وعلي بن أبي طالب، وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وهذه الروايات المحدَّدة بـ«ثلاث وسبعينَ» أرجح من حيث الصحة، ومن حيث الكثرة.

---

(١) عند ابن ماجه، وابن أبي عاصم في «السنة»، وإسنادها ضعيف، كما تقدم (ص١٩٦- ١٩٧)، وعند أحمد بسند ضعيف أيضًا، وعنده من طريق أخرى ضعيفة.

(٢) عند أسلم بن سهل في «تاريخ واسط»، والعقيلي في «الضعفاء»، والطبراني في «الصغير»، وعند الآجري في «الشريعة» من طرق، وتقدم (ص١٩٨- ١٩٩).

أما رواية «إحدى وسبعينَ»؛ فتردُّ بضعف الحديث، مع مخالفة روايات أخرى أصح منها وأكثر، فهي مردودة، حتى لو فُرِضت صحَّتُها، فكيف وهي ضعيفة؟!

وأما رواية «الثنتين والسبعينَ»؛ فهي- وإن كانت أمثل من سابقتها- إلا أنهُ يُقال فيها ما يُقال فيها، وعلى التسليم بصحَّتها أو حسنها يمكن أن يُقال: إنه اقتصر في هذا العدد على الفرق الهالكة، والناجية هي مكملة الثلاث والسبعينَ.

وإن أَشْكل على هذا بعض الروايات التي فصَّلت، فذكَرَتْ هلاك إحدى وسبعينَ فرقة، ونجاة فرقة واحدة[1]، وهي روايات ضعيفة لا تقاوم تلك.

والخلاصة أن ترجيح رواية «ثلاث وسبعينَ» أمر ظاهرٌ غيرُ مُشْكل.

ما هي الفرق الهالكة؟

أما تحديد هذه الفرق؛ فقد اشتغل العلماء بذلك منذ القديم، ومن أقدم مَن تكلَّم في ذلك يوسُف بن أسباط، وعبد الله بن المبارك، حيث قالا: «أصولُ البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدريَّة، والمرجئة»[2].

---

(١) كما في «المسند» (١٢٤٧٩)، وهي مرسلة ضعيفة، كما تقدم (ص١٩٧- ١٩٨).

(٢) ينظر: «السنة» لابن أبي عاصم (٩٥٣)، و«الحوادث والبدع» للطرطوشي (ص٣١)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٠)، و«الاعتصام» (٢/ ٢٢٠).

والروافض: هم الذين رفضوا إمامة أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وادَّعوْا النَّصَّ على إمامة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكفَّروا الصحابة، إلا أفرادًا معدودين، وادَّعَوا العصمة للأئمة، وهم فرق شتَّى، أوصلها بعضهم إلى ثلاث وسبعين، وحمل بعض الرافضة الحديث عليها، باعتبار أن غيرهم ليسوا من أمة الدعوة، وأوصلها بعضهم إلى ثلاثمائة! ينظر: «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (ص١٦- وما بعدها)، و«التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسين الملطي (ص١٨- وما بعدها)، و«خطط المقريزي» (٢/ ١٣٥١).

والخوارج: هم الذين يكفِّرون أهل المعاصي كفرًا أكبر، بعضهم يكفِّر أهل الكبائر، وكان أول ظهورهم في عهد علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عام (٣٧هـ)، حيث خلعوا بيعته إذ قبل التحكيم وقاتلوه، وهم فرق شتى. ينظر: «تاريخ الطبري» (٥/ ٦٤)، و«مقالات الإسلاميين» (ص٨٦- وما بعدها)، و«التنبيه والرد» (ص٤٧- وما بعدها).

والقدريَّة: هم الذين يزعمون أن العبد يخلق أفعال نفسه، وأن الله لم يقدِّر شيئًا، وأول مَن قال بها: مَعْبَدٌ الجُهَني، وقيل غيلان الدمشقي، وقيل: سوسن النصراني. =

وعدَّ بعضهم أصولَهم ستَّةً، فأضاف إليها: «الجَهْميَّة، والجَبْريَّة»[1].

وأضاف إليها آخرون: «المعتزلة، والمُشبِّهة، والنَّجَّارية»[2].

وبناءً على هذه الأصول اشتغل عامَّة المصنِّفين في الفِرَق بتعداد الثلاث

= وقد ظهرت هذه البدعة بعد منتصف القرن الأول، ووجد في القدرية مَن ينكر علم الله بالأشياء قبل وقوعها، ولكنهم انقرضوا كما يقول النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ينظر: «شرح أصول الاعتقاد» للَّالَكائي (١/ ٢٣- مقدمة المحقق)، (٣/ ٥٣٤- وما بعدها)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٥٣- ١٥٤).

والمرجئة: اشتهر إطلاق هذا الاسم على الذين أخرجوا العمل من مسمَّى الإيمان، وكان ظهورهم في أواخر القرن الأول، وقيل: إن أول مَن قال به هو: غيلان الدمشقي، وهم اثنتا عشرة فرقة. ينظر: «التنبيه والرد» (ص١٤٥- وما بعدها)، ومقدمة «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٢٥).

(١) ينظر: «تلبيس إبليس» (ص١٩)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥١).

والجهمية: أتباع جَهْم بن صفوان أبي محرز السمرقندي الترمذي المقتول سنة (١٢٨هـ)، وقد أخذ عن الجعد بن درهم بدعة نفي الصفات، وأضاف إليها القول بالجبر، والقول بأن الإيمان المعرفة فحسب، والقول بفناء الجنة والنار، وهم ثمان فرق.

والجبرية: غلاة الجهمية. ينظر: «التنبيه والرد» (ص٩٦- وما بعدها)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٨٥، ٨٦)، ومقدمة «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٣٠، ٣١)، و«مقالات الإسلاميين» (ص٢٧٩، ٢٨٠)، و«نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» للدكتور علي سامي النشار (١/ ٣٤٣- وما بعدها).

(٢) ينظر: «الاعتصام» (٢/ ٢٠٦).

والمعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء البصري، المولود عام (٨٠هـ)، والمتوفى عام (١٣١هـ)، وكان تتلمذ على الحسن البصري، ثم أحدث بدعة المنزلة بين المنزلتين، واعتزله وأصحابه.

والمعتزلة يقولون بالأصول الخمسة: المنزلة بين المنزلتين، والعدل، والتوحيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنفاذ الوعيد. ينظر: «العقيدة الطحاوية» (ص٥٨٨- وما بعدها)، و«مقالات الإسلاميين» (ص١٥٥- وما بعدها)، و«نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» (١/ ٣٧٣- وما بعدها).

والمشبِّهة: هم الذين يبالغون في إثبات الصفات حتى يشبِّهون الله بخلقه، وهم من الشيعة الغالية، وممن اشتهر بذلك: داود الجواربي، وهشام بن الحكم الرافضي، وبعض أهل البدع ينبز أهل السنة بالتشبيه، وهم منه براء. ينظر: «مقالات الإسلاميين» (ص٢٢١، ٤٩١، ٥١٨، ٥٢١، ٥٦٤)، و«المِلل والنِّحَل» للشهرستاني (١/ ١٠٣- وما بعدها)، و«البرهان في عقائد أهل الأديان» لعباس بن منصور السكسكي (ص٢٠).

والنَّجَّارية: هي إحدى فرق المرجئة، وتنسب إلى الحسين بن محمد النجار، وهم يعتقدون أن الإيمان هو: المعرفة والخضوع، وينفون الصفات. ينظر: «مقالات الإسلاميين» (ص١٣٥، ١٣٦)، و«البرهان في عقائد أهل الأديان» (ص٢٠).

والسبعين، وتفريعها على الأصول التي يراها؛ كما فعل الإمام المَلْطي في كتاب «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، والشَّهْرَسْتَاني في «الملل والنحل»، والبغدادي في «الفَرْق بين الفِرَق»، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس»، والسَّكْسَكي الحنبلي في كتاب «البرهان»، وغيرهم[1].

وأُوْرِدَ على هذه الطريقة عدة اعتراضات:

الأول: أن أصحابها لا ينفكُّون عن التكلُّف في عد الفِرَق من أجل موافقة العدد الوارد، وقد يجعلون من الفرقة الواحدة فِرَقًا عديدة، بحسب اختلافها في بعض الجزئيات، مع أن الأصول العامَّة لهذه الفِرَق واحدة وإن اختلفت فيما بينها في بعض التفصيلات، وقد يقتصرون في تعداد بعض الفِرَق على بعض فئاتها، ولا يطردون منهجهم فيها، ولو توسع بعضهم في عدِّ فئات فرقة واحدة- كالصوفية، أو الإسماعيلية- لأربت على السبعين[2].

وإنَّ ممَّا تستبعده العقول، وتخالفه السنن الجارية: أن تكون الأمة ست فرق، وكل فرقة اثنتا عشرة طائفة، كما تستبعد أن تكون الأمة أربع فرق، وكل فرقة ثمان عشرة طائفة... وهلم جرًّا.

ولم يكلِّفنا اللهُ سبحانه أن نبحث في تحديد هذه الفرق بأعدادها وأعيانها، اللهمَّ إلَّا أن يكون ذلك ميسورًا واضحًا، لا تكلف فيه، ولا اضطراب، فيكون تعدادها- حينئذٍ- إظهارًا لآية بيِّنة لا لبس فيها، ودليلًا على صدق ما أخبر ﷺ في هذا الحديث، دلالة تدفع شكَّ المتشكِّكين في نبوِّته.

---

(١) ينظر: «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص١٢- ١٣)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٥)، و«الفَرْق بين الفِرَق» (ص٤)، و«تلبيس إبليس» (ص١٩)، و«البرهان في عقائد أهل الأديان» (ص٧- ٨)، و«دراسة عن الفِرَق في تاريخ المسلمين» للدكتور أحمد محمد أحمد جلبي (ص٤).

(٢) فقد عد شيوخ الرافضة فرق الرافضة ثلاثًا وسبعين فرقة، ونزَّل الحديث عليها، وذلك لأنه يعد سائر فرق الأمة- ومنهم أهل السنة- ليسوا من أمة الإجابة، وإنما هم من أمة الدعوة!! ينظر: «مروج الذهب» للمسعودي (٣/ ٢٢١)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي (ص٨٥)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (١٤/ ٦٧).

الثاني: أن الرسول ﷺ لم يحدِّد فترة زمنيَّة لظهور هذه الفرق، وقد يكون من الجائز أن تظلَّ الفرق تظهر في تاريخ المسلمين إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها، ولا يعلم ما في الغيب إلا هو سبحانه.

وها نحن نجد عددًا كبيرًا من الفرق يظهر بين المسلمين بعد ما انتهى بعض العلماء من تعداد الفرق إلى ثنتين وسبعين وتسميتها، ومن تلك الفرق: القاديانية، والبهائية، والقرآنية، وغيرها(١).

وقد تكون بعض الملل المعدودة باقية على أصل الإسلام، وبعضها من حكمت الأمة بردتها وخروجها، وكثير ممَّن عدُّوا الفرق القديمة وأوصلوها إلى ثلاث وسبعين، عدُّوا فرقًا يصدق عليها ما يصدُقُ على هذه الفرق الجديدة؛ كسائر الطوائف الباطنية: من السَّبَئِيَّة، والقرامطة، والتناسخية(٢)، وغيرها.

---

(١) **القاديانية**: هم أتباع ميرزا غلام أحمد القادياني، وهي نحلة حرَّكها الاستعمار الإنجليزي في صفوف المسلمين بالهند لترويضهم على التسليم بحكم المستعمر، وإخماد روح الجهاد في نفوسهم، وقد ادَّعى زعيمهم النبوة، وأنه المسيح الموعود، وأوَّل العبادات تأويلًا باطنيًّا، وكفَّر كل مَن لم يؤمن بمذهبه الفاسد.

وقد ألَّف العلماء كتبًا عديدة في بيان حقيقة مذهبهم، والرد عليه. ينظر: «القاديانية» لإحسان إلهي ظهير، و«ثلاث رسائل عن القاديانية» للندوي والمودودي ومحمد الخضر حسين.

والبهائية: هم أتباع ميرزا حسين علي المازندراني، نشأت نحلتهم في إيران في ظل العقيدة الرافضية، والطريقة الصوفية، وكانت- أيضًا- وفيَّة للاستعمار الروسي، وعلى علاقة صريحة بمحافله ومؤسساته، وكذلك الاستعمار الإنجليزي، وتقوم على توحيد الأديان، والدعوة إلى ما يسمى بالسلام العالمي، وترك الحروب، والمساواة بين الجنسين.

وقد ادَّعى زعيمهم المهدية، ثم المسيحية (أي: أنه المسيح)، ثم الألوهية، وقال: إن شريعته ناسخة لجميع الشرائع السابقة، وقد توفي البهاء حسين علي المازندراني سنة (١٣٠٩هـ). ينظر: «البهائية» لإحسان إلهي ظهير.

(٢) ينظر: «التنبيه والرد» للملطي (ص١٨- ٢١).

وقد عرَّف **السبئية** بأنهم أصحاب عبد الله بن سبأ، الذين يؤلِّهون عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويقولون: أنت أنت! الخالق البارئ المصور.

ومنهم فرقة لا يؤلِّهونه، ولكن يزعمون أنه في السحاب، حي لم يمت.

ومنهم فرقة يرون أنه قد مات، ولكن يبعث قبل القيامة، فيقيم القسط، ويقاتل الدجَّال. =

وسيأتي مزيد بسط لهذه المسألة قريبًا.

الثالث: أن المتأمِّل في حديث الافتراق يلحظ الفارق العظيم بين فقه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وفقه مَن بعدهم: **فالصحابة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حين سمعوا هذا الحديث عن تفرُّق الأمة واختلافها؛ بادروا بالسؤال عن الفرقة الناجية وخصائصها، وكان السائل عن ذلك عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- كما في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أو غيره، فكانت عنايتهم بمعرفة الفرقة الناجية، وصفاتها؛ للتشبُّث بها، ومُباعَدة ما عداها؛ لأن معرفة الناجية تعني أن ما سواها هالكة.

أما مَن بعدهم- وخاصة بعض مَن صنَّف في الفَرِق من المتأخرين- فكثيرٌ منهم شُغِلُوا بالفِرَق الهالكة الضالَّة؛ يُعَدِّدونها، ويدوِّنون مقالاتها، أكثر مما شُغِلوا بتعيين الفرقة الناجية، وبيان خصائصها، والتمسُّك بها.

ولا يجوز للمسلمين أن يجهلوا سُبل المجرمين، وقد أمرهم الله باستبانتها، وكان حُذيفة بن اليَمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يسأل النبيَّ ﷺ عن الشر؛ مخافة أن يدركه[1]، لكن هذا إنما شُرع لأنه وسيلة للحذر من تلك المسالك، والرد على أصحابها، وسبب للزوم الجادَّة المستقيمة، فلا يصلح أن يطغى على الأصل الذي هو معرفة

= وجميعهم يقولون بالبداء، وأن الله قد يبدو له الأمر، وهذا يعني وصفهم له بالجهل، عياذًا بالله...

أما **القرامطة** فعرَّفهم بأنهم يقولون: إن الله نورٌ علويٌّ تولدَّ منه نور الأنبياء والأئمة، ولذلك فهم يعلمون الغيب، ويقدرون على كل شيء، ولا يعجزهم شيء، وأنهم لا يوجبون شيئًا من العبادات، وينكرون الجنة والنار، والبعث والنشور... ومنهم مَن يقول بتناسخ الأرواح.

أما **التناسخية**؛ فهم- كما يقول الملطي- فرقة من هؤلاء الحلولية، يزعمون أن أرواحهم متولِّدة من الله، وأن الإنسان الخيِّر إذا مات صار روحه إلى حيوان ناعم، ثم يرجع إلى بدن إنسان بعد مدة، وأن الإنسان الشرير إذا مات؛ صار روحه إلى بدن حمار دَبر!! أو كلب جَرِب!! يعذَّب فيه بمقدار أيام عصيانه، ثم يرد إلى بدن إنسان.

ولأصحاب الفرق وأرباب كتب المقالات أقوال وتفصيلات أخرى في هذه الطوائف، وإنما أردتُ التمثيل بمنهج إمام من متقدِّمي الأئمة المصنِّفين في أهل الفِرَق، وكيف عدَّهم من الطوائف الثلاث والسبعين مع ما هم عليه من الكفر.

(١) سيأتي تخريجه (ص٢٢٩- ٢٣٠).

الكتاب، والسنة، ومنهج الأنبياء والمرسلين والتابعين لهم بإحسان، وليس من المقبول أن نشتغل بالوسيلة عن الغاية.

وأهم ما ينبغي معرفته عن طرائق أهل الضلالة: العلم بالأصول التي ينطلقون منها، والمناهج التي يسلكونها، ومعرفة أسباب زيغها وانحرافها، والرد عليها، وبيان فسادها، أمَّا التعمُّق في أقاويلها، وتفصيلاتها، والفروق الدقيقة بينها؛ فلم يكلِّفْنا الله به، ولقد جرَّ على المسلمين أضرارًا عديدة، منها: أنه اضطرَّهم إلى القول في فرعيات مسائل، وفي جزئيات لم يأت بها نصٌّ، ولم يتكلَّم فيها الرسول ﷺ ولا أصحابهُ، ولو أنهم أتَوْا على أصول تلك المذاهب والفرق، وردُّوها، وأبطلوها؛ لكان ذلك إبطالًا لسائر أقاويلهم، إذ إن سقوط الأصل يستلزم سقوط الفرع.

وهذا هو المنهج الذي عليه كثير من المتقدِّمين ممَّن عاصروا البدع، وعاشوا زمن قوَّتها ونشاطها؛ كالإمام أحمد، والآجُرِّي، واللَّالَكائي، وابن بطة، وغيرهم.

هل هذه الفرق كافرة؟

وهذا سؤال يطول حوله الجدل، ما بين مكفِّر يرى أن حكم الرسول ﷺ بالهلاك يلزم منه تكفيرها وخلودها في النار، وقد يحتجُّ بما ورد في شأن الخوارج؛ مما يدلُّ بظاهره على عموم تكفيرهم وخروجهم من الدين، وما بين مضلِّل لهم مفسِّق دون أن يصل به الأمر إلى تكفيرهم، وإخراجهم من الملة، والحكم بخلودهم في النار(١).

والحق أن الحديث لا دلالة فيه على التكفير؛ لأن الوعيد بالنار- على القول بصحته- لا يقتضي الخلود فيها، وقد توعَّد النبي ﷺ بالنار على كثير من الذنوب والمعاصي التي لا يختلف أهل الحقِّ على عدم التكفير بمجردها؛ كإباق العبد من

(١) ينظر في تفصيل هذه المسألة: «الحوادث والبدع» للطرطوشي (ص٣٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ١٥٨- ١٧٤)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٠- ٣٥٤)، (٧/ ٢١٧- ٢١٨)، و«الاعتصام» (٢/ ٢٤٦- وما بعدها)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢٩٤، ٢٩٩- ٣٠٣).

مواليه، وإتيان المرأة في دُبُرها، وقتال المسلم، والرغبة عن الآباء وترك الانتساب إليهم... وغيرها كثير.

كما أن عدَّه لهم من الأمة، يعني أنهم مسلمون- في الجملة- حيث سمَّاهم من هذه الأمة، والأصل أن المسلم باقٍ على إسلامه، لا يخرج منه إلا بيقين.

ولهذا كان القول الصحيح أن جملة أهل الفِرَق من المسلمين؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة، مَن كان منهم منافقًا؛ فهو كافرٌ في الباطن، ومَن لم يكن منافقًا؛ بل كان مؤمنًا بالله ورسوله في الباطن؛ لم يكن كافرًا في الباطن، وإن أخطأ في التأويل؛ كائنًا ما كان خطؤه، وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النِّفاق، ولا يكون فيه النِّفاق الذي يكون صاحبه في الدَّرك الأسفل من النار.

ومَن قال: إن الثنتين وسبعين فِرْقة كل واحد منهم يكفر كفرًا ينقل عن الملة؛ فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين؛ بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم مَن كَفَّر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفِّرُ بعضهم بعضًا ببعض المقالات»[(١)].

والقول بأن جملة أهل الفِرَق من المسلمين هو الذي تؤيِّده النصوص؛ كما أنه هو الذي يطمئنُّ إليه عقل المؤمن وقلبُه، وليس من المشروع أن يسارع في نبزهم بالكفر، والحكم عليهم بالخلود المؤبَّد في نار السعير؛ إلا حين يكون الأمر واضحًا لا شك فيه.

أما ما يقع فيه بعض الغلاة والمتشدِّدين من تكفير الناس بأدنى سبب، مع زعمهم بأنهم لا يكفِّرون أحدًا، ولكن الشرع هو الذي كفَّرهم؛ فهو انحراف خطير سبَّبته الظروف النفسية، والعوامل الاجتماعية لطائفة من أصحاب الشخصيات الحادَّة المتعنِّتة.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢١٧).

ومع عدم القول بتكفير جملة أصحاب الفرق؛ فإن من أقوالهم ما يكون انحرافًا خطيرًا؛ كإلحادهم في أسماء الله وصفاته، وإنكارهم لبعض ما يقطع أهل العلم بثبوته وتواتره، ووقوعهم في ألوان من الشرك، وليس يلزم من كون الفعل كفرًا أن يكون فاعله كافرًا؛ بل كثيرًا ما يمتنع إطلاق الكفر على مَن فعله؛ لعدم تحقق الشرط، أو عدم انتفاء الموانع.

وقد تجتمع بعض الفِرَق على الكفر الصريح الواضح الذي لا شك فيه؛ كتأسيس الأحزاب على أساس حاكمية البشر وحقِّهم في التشريع وتحريم الحلال وتحليل الحرام، والاستدراك على الشريعة المحمدية الخاتمة، وكاجتماع بعض أصحاب الطرق على منح شيوخهم رتبة أعلى من رتبة النبوة؛ وادِّعاء حلول الإلهية فيهم، ونسخ التكاليف عن أتباعهم ومريديهم، وزعمهم الأخذ عن الله بلا واسطة.

وهذه الراية وتلك تجمع المنافقين نفاقًا اعتقاديًّا، ممَّن يحادُّون الله ورسوله، وممن لا يستحي من التصريح بالرِّدة والخروج عن الدين- وعامَّة القادة المتبوعين منهم كذلك- كما تجمع الرّعاع[1] والدَّهْماء ممن يلتفُّون حولها رغبة أو رهبة- خاصةً حين تملك القوة والسلطان، أو تكون على علاقة بمَن يملك القوة والسلطان- ممن لا يفقهون من الأمر شيئًا، ولا يفهمون من أصول الفِرَق التي ينتسبون إليها شيئًا، وليس لديهم استعداد لسماع شيء من تلك الأصول، أو مناقشتها، أو قبولها، فهم مشغولون بهمومهم اليومية عن ذلك، ولكنهم- في الجملة- مصلُّون مقيمون للشعائر الظاهرة.

ومثل هذه التجمُّعات هي تجمعات منابذة للشريعة من حيث المبدأ الذي تقوم عليه، والراية التي تقف تحتها، والقيادات الواعية التي تسيِّرها، لكن لا يلزم من ذلك كفر أفرادها؛ بل ربما وُجدت أغلبية مسلمة مغفَّلة تحت زعامة أقليَّة علمانية منافقة داخل حزب أو حركة أو طائفة أو نحلة أو بلد، ولو سَبَرْتَ أحوال كثير من هؤلاء الأتباع المغفَّلين؛ لوجدت حرجًا عظيمًا في وصفهم بالكفر،

(١) الرّعاع- بفتح وضم الراء-: سُقَّاط الناس وأخلاطهم. ينظر: «لسان العرب» (٨/ ١٢٨)، و«تاج العروس» (٢١/ ١٠٣) «رع رع».

ولوجدت لهم تأويلات- إن كان لا يمكن أن تنطلي على العالم أو طالب العلم أو العاقل الحصيف، فمن الممكن أن يغتر بها أمثالُهم من غوغاء الناس الذين لا يتبصَّرون في أمورهم، إضافة إلى رقَّة دينهم، وضعف يقينهم، وإيثارهم العاجل على الآجل- والتكفير لا بد أن يكون بأمر واضح غير ملتبس.

ومن العدل الذي أمرنا الله به العدل حتى مع الأعداء، ومع الفاسقين والظالمين، فلا يمنع وقوع هؤلاء في الفسق والظلم والهوى أن يحسبوا ضمن الثنتين والسبعين فرقةً، وألَّا يُخْرَجوا من الإسلام إلا بيقين.

قال ابن بطَّال: «وإذا وقع الشكُّ في ذلك؛ لم يُقطع عليهم بالخروج الكلي من الإسلام؛ لأن مَن ثَبَت له عقد الإسلام بيقين؛ لم يُحكم له بالخروج منه إلا بيقين»[(١)].

فالخلاصة أن الكلام في إسلام هذه الفرق أو كفرها يتحدَّد في جانبين:

الأول: على المستوى الفردي:

ففي الفرق كلها منافقون نفاقًا اعتقاديًّا؛ بل وحتى ضمن الفرقة الناجية يوجد مثل هؤلاء؛ فقد كان المنافقون موجودين ضمن المجتمع الذي بناه محمد ﷺ، وضمن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الذين هم الخلاصة والقدوة والمثل، ولكنهم في الفرق الهالكة أكثر، وهم فيها أمكن، وقد يكونون رؤوسًا ومدبرين؛ بل لعل كثيرًا منهم من منشئي هذه الفرق ومؤسِّسيها.

أما جمهور أفراد تلك الفرق؛ فالأصل أنهم مسلمون ما داموا ينطقون الشهادتين، ويقيمون الشعائر، حتى وإن قالوا ببعض الآراء والأقوال التي تستلزم الكفر، أو تتضمَّنه، ما دام أن لهم تأويلًا في ذلك، ولو كان هذا التأويل ضعيفًا متهالكًا.

---

(١) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٨/ ٥٨٥)، و«فتح الباري» (١٢/ ٣٠١)، و«فيض القدير» (٤/ ١٢٦).

والكلام أصلًا جاء في سياق الحديث عن الخوارج، والمقصود من نقله تقرير القاعدة.

الجانب الثاني: على المستوى الاجتماعي:

وهو النظر إليهم باعتبارهم فِرقةً من الفِرَق، أو طائفة من الطوائف، فهذه الفِرَق الثنتان والسبعون هي- على العموم- تمثِّل فِرق أهل القبلة، ولكن هذا لا يمنع من وجود فرقة أو أكثر تشتطُّ في الانحراف، حتى تخرج بهيئتها الاجتماعية إلى الكفر، وتبقى داخلة في الثنتين والسبعين؛ مدَّعية أنها من ضمن المسلمين؛ بل ربما ادَّعت أنها- وحدها- أمة المسلمين، ويزيد الأمر وضوحًا أن نفكِّك هذه الهيئة الاجتماعية، ونحلِّلها إلى عناصرها المكوِّنة لها.

فهي تتكون من:

أ- عقائد ومناهج وأصول تلتزم بها.

ب- زعامات وقيادات تتمثل في الشيوخ والزعماء والسادة.

ج- أَتْباع ومريدين.

- **فالحكم على العقائد والمناهج بذاتها بما تستحقه أمر لا إشكال فيه؛** ضلالًا كانت أو كفرًا أو بدعة، فيقال: هذا العمل كفر... وهذه العقيدة ضلال... وهذا القول قول محدَث مخترَع، لا أصل له من الشريعة... أو يحكم عليه بأي حكم آخر مبنيٍّ على المعرفة بحقيقة المذهب، والدراية بحكم الله ورسوله فيه.

ومما يجب أن يُعلم أن عقائد الفرق الضالة تتغيَّر وتتطوَّر؛ لأنها ليست حقًّا ثابتًا في الكتاب والسُّنَّة، بل هي من الأمر المَرِيج المضطرب، فثَمَّ فِرق كانت غالية ممعنة في الضلال، ثم تلاشت؛ لسرية عقائدها، وقلة علمائها، وذوبانها في المجتمع المسلم من حولها، وصار تحول أفرادها إلى الحق كثيرًا، وضعف ولاؤها لمذهبها، وخفَّت عداوتها ومنابذتها للسُّنَّة، وهذا مثل بعض الفِرق التي كانت باطنية، ولم يبق لها كبير انتماء لمذهبها.

وبعض الفِرق كان أساسها قريبًا من الاعتدال، ثم تغيَّر حالها بمرور الزمن، حتى صارت غالية، كما قال الخميني: «إن من ضروريات مذهبنا اليوم ما كان يعد غلطًا في الماضي».

- **أما الزَّعامات والرؤوس**؛ فالغالب أنها على بصر ودراية كبيرة بمذهبها ومقالتها، وقد تكون متسترِّة وراءها، وهي تخفي ما هو أعظم وأخطر؛ فإننا نعلم أن أعداء الإسلام لما فشلوا في الحرب المعلَنة؛ بدؤوا الحرب بالتَّقِيَّة والحِيلة، وتترَّسوا ببعض الطوائف التي افتعلوها في جسم الأمة الإسلامية؛ لتخدم أغراضهم وتحقِّق مآربهم.

ولذلك تجد لكثير من زعماء المذاهب الضالَّة تأصيلًا لمذهبهم، وكتابةً ودراسةً وتنظيرًا يتلقاه الأتباع بالقبول والتسليم.

وإذا تمكَّن بعضهم؛ وجدت له من الجراءة والتصريح ما ينبئ عما وراء الأكمة، ويكشف عن نوع نفاق اعتقادي في قلب صاحبه، والأمثلة المعاصرة وغيرها معروفة.

- **أما الأَتْباع**؛ فغالبهم من الدَّهْماء والرّعاع غير المستبصرين، أو من أصحاب المنافع والمطامع، وهم لا يملكون فهمًا ثاقبًا، ولا بصرًا نافذًا، ولذلك رضوا لأنفسهم أن يكونوا تبعًا لغيرهم، وهم- ولا شك- محاسبون مكلفون مؤاخذون بتبعات أعمالهم، معدودون في زمرة أهل الانحراف، كما قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب: ٦٧- ٦٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾﴾ [غافر: ٤٧- ٤٨]. وقال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة: ١٦٦- ١٦٧].

لكن الحكم على أعيانهم بأشخاصهم وأسمائهم بالكفر- خاصة- أمر عسير، يتطلَّب قدرًا عظيمًا من الرَّويَّة والأَنَاة والتثبُّت؛ لما يترتب عليه من الآثار العظيمة

والنتائج الخطيرة التي تستوجب التثبُّت والتبيُّن.. ولأن يخطئَ الإنسان فيها بالعفو خير من أن يخطئ بالعقوبة، والسلامة أن يوفَّق العبد للصواب، والله تعالى أعلم.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فأهل البدع فيهم المنافق المظهر للإسلام، ويكثر مثل هذا في الفرق الباطنية؛ فإنَّ رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة.

ومن أهل البدع مَن يكون فيه إيمانٌ، باطنٌ وظاهرٌ؛ لكن فيه جهلٌ وظلمٌ، حتى أخطأ ما أخطأه من السنة، فهذا ليس بكافر، ولا منافق.

تحديد الفرقة الناجية وأحوالها:

بعد ما تبين أن أصل الإسلام ثابت لمعظم الفرق الثنتين والسبعين؛ بقي تحديد الفرقة الناجية من بينها، والتي تطابقت دعواها مع حقيقتها، وما هي الأحوال التي تمر بها؟

ثم الإشارة إلى بعض معاني غربة هذه الفرقة في وسط هؤلاء المنحرفين الهالكين؛ سواء مَن عُدُّوا منهم كفارًا مرتدِّين، ومَن عُدُّوا داخلين في مسمَّى الإسلام جملة.

وثمة شعورٌ يختلج في ذهن كثير من الناس حين يقرؤون مثل هذا العنوان؛ يقولون: وماذا عسى أن يأتي الباحث بجديد في هذا الموضوع؛ إنه لا يعدو أن يردِّد كلامًا سمعناه من قبل في تفضيل طائفة معيَّنة وتضليل مَن عداها؟!

كما يتبرَّم كثير من الناس من طَرْق مثل هذه المسألة؛ قائلين: إنَّ كل طائفة تدَّعي لنفسها النجاة، وترمي غيرها بالكفر والفسوق والعصيان!

فالشيعة- مثلًا- يدَّعون لأنفسهم أنهم أهل الحق، ويضلِّلون أهل السنة.

والفرق المختلفة- داخل نطاق أهل السنة- تدَّعي كل منها لنفسها أنها على الحق، وما عداها في ضلال. وكلٌّ يدَّعي وصلًا بليلى!

والحق أنه ليس من اللازم أن يكون الحق كلامًا جديدًا يسمعه المرء لأول مرة؛ بل قد يكون سمع الحقَّ مرارًا، ويحتاج أن يسمعه أكثر وأكثر.

وليس من المنتظر أن ينزل مَلَك من السماء يشهد لأهل الحق؛ كما أنه ليس

من المنتظر أن يملك أهل الحق- على الدوام- الأدلة الضرورية القطعية التي تفيد العلم اليقيني بصوابهم.

وفي بعض الأزمان يوجد الأئمة المشهورون الأفذاذ الذين يشرحون الأصول والمناهج، ويقيمون الأدلة، ويدافعون عنها، ويَخلُفَهم في أزمان أُخَرَ مَن لا يملكون القدرة نفسها، ولا يستطيعون أداء المهمة التي أدوها نفسها، وذلك في أوقات استحكام الغُربة واشتدادها.

وقد يوجد أكابر ينشرون مذاهبهم بالجهد العلمي أو العملي، ويردُّون على مخالفيهم، ويقارعونهم باللسان أو بالسنان، أو بهما معًا.

كما أنه يوجد في هذه أهل الحق والسُّنَّة- مهما بلغوا من الفضل، والعلم، والدين- أخطاء، وزلَّات، ويوجد نزاعات، واختلافات، ومشاحنات، ومشاجرات؛ وتلك سنّة الله في عباده، ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب: ٦٢].

ويكفي أن ننظر إلى التاريخ؛ لنُدْرك أن هذا أمرٌ طَبَعِيٌّ فِطريٌّ لا ينفك عن البشر.

فتمييز الفرقة الناجية من بين الفرق الهالكة هو من جنس تمييز الإسلام عن سائر الأديان، ومعرفة أحقِّيته من بينها لا يتم إلا بعد النظر والتفكير والبحث.

ومن خلصت نيَّته في طلب الحق، وتجرَّد من الهوى والعصبيَّة، واجتهد وُسعه، ولم يألُ، وسلك في هذا الاجتهاد السبيل الصحيح والمشروع؛ فإنه يوفَّق إلى معرفة الحق واتِّباعه، ولو حصل له نوع خطأ- بسبب قصور فهمه، أو غفلته- فهو إن شاء الله من الخطأ المغفور.

الفرقة الناجية هي الجماعة، والسَّواد الأعظم، وما كان عليه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم:

وحين ننظر في أحاديث الافتراق؛ نجد أنها وصفت الفرقة الناجية بصفات، وهي وإن كانت وردت في أحاديث تتقاصر عن درجة الصحة والحُسن، ولكن يُستأنس بها:

١- **أنها الجماعة**؛ كما في حديث معاوية، وعوف بن مالك، وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم[1].

---

(١) تقدمت (ص١٩٢، ١٩٣- ١٩٤، ١٩٦-١٩٧).

٢- «**ما أنا عليه وأصحابي**»؛ كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وإحدى طرق حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١].

٣- أنها «**السَّواد الأعظم**»؛ كما في حديث جابر، وحديث أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٢].

٤- ووصفها عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنها المستحقَّة لقوله تعالى: ﴿**وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ** ﴿١٨١﴾﴾ [الأعراف: ١٨١]، في حديث أبي الصَّهْباء عنه، وفيه ضعف، وفي رواية يعقوب بن زيد المرسلة[٣].

٥- وورد وصف نقيضها- وهي الفرق الهالكة- بأن الأهواء تتجارَى بهم كما يتجارَى الكَلَب بصاحبه، لا يبقى منه عِرْقٌ ولا مَفْصِلٌ إلا دخله؛ كما في حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٤]، وهو يقتضي- بمفهوم المخالفة- سلامة الفرقة الناجية من الهوى.

ويوضِّح هذه الدلالة أنه إذا كان اتِّباع الهوى هو سبب هلاك مَن هلك، فعصيان الهوى، واتِّباع الحق هو سبب نجاة مَن نجا.

ويوضِّحها- أيضًا- أن أبا أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استشهد بحديث الافتراق حين جيء برؤوس الأزارقة، فنُصِبَتْ على درج مسجد دمشق[٥].

٦- كما ورد وصف نقيضها بأن في قلوبهم زَيْغًا، وأنهم يتَّبعون ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله؛ كما في حديث أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا[٦]، وقد استشهد بآية آل عمران: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ**

---

(١) تقدما (ص١٩٦، ١٩٨).

(٢) تقدما (ص٢٠٠، ٢٠٨).

(٣) تقدم (ص٢٠٥، ٢٠٧).

(٤) تقدم (ص١٩٢).

(٥) كما عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٠٣٥، ٨٠٥١)، واللَّالَكائي (١٥١، ١٥٢)، والبيهقي (٨/ ١٨٨)، وغيرهم، وتقدم (ص٢٠٠).

(٦) عند الحارث بن أبي أسامة (٧٠٦- بغية الباحث)، والمروزي في «السنة» (٥٥)، والطبراني (٨٠٣٧)، والبيهقي (٨/ ١٨٨)، وتقدم (ص٢٠٠)، وسيأتي (ص٢٣٦) حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في المعنى.

وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾

[آل عمران: ٧].

وهذا يقتضي سلامة قلوبهم من الزَّيغ، وسلامتهم من اتِّباع المتشابه من الكتاب.

والجماعة تُطْلَق على الاجتماع على الشيء، وتُطْلَق- أيضًا- على القوم المجتمعين- كما يقال: الصحابة؛ لمن صحب النبي ﷺ، فهي اسمٌ ومصدرٌ.

وفي معنى «الجماعة» الواردة في هذا الحديث وغيره أقوال:

أ- فقيل: هم الصحابة[١]. وهذا يوافق قوله في الحديث الآخر: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

ب- وقيل: هم أهل العلم[٢]؛ كما قال الترمذي: «وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم: أهل الفقه والعلم والحديث».

قال: «وسمعتُ الجارود بن معاذ يقول: سمعتُ علي بن الحسن يقول: سألتُ عبد الله بن المبارك: مَن الجماعة؟ فقال: أبو بكر وعمر. قيل له: قد مات أبو بكر وعمر. قال: فلان وفلان. قيل له: قد مات فلانٌ وفلانٌ. فقال:... أبو حمزة السُّكَّري جماعة».

قال الترمذي: «وأبو حمزة، هو: محمد بن ميمون، وكان شيخًا صالحًا، وإنما قال هذا في حياته عندنا»[٣].

وهذا القول هو قول الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤].

ج- وقيل: الجماعة هي ما وافق الحق[٥]. فكأنها- حينئذٍ- ترجع إلى معنى

(١) ينظر: «الاعتصام» (٢/ ٢٦٢).

(٢) ينظر: «الاعتصام» (٢/ ٢٦١)، و«فتح الباري» (١٣/ ٣٧).

(٣) ينظر: «جامع الترمذي» (٤/ ٤٦٧).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٨/ ١٥٦).

(٥) ينظر: «شرح أصول الاعتقاد» للَّالَكائي (١/ ١٠٨- ١٠٩)، و«الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة (ص١٢).

مَن تحقَّق به، فهو الجماعة، حتى ولو كانوا أفرادًا قليلين.

د- وقيل: هم السَّواد الأعظم المجتمعون على إمام يحكم بالكتاب والسنَّة، ويجانب الهوى والبدعة، وينصر الحق وأهله(١).

وهذه الأقوال تجتمع في حال من الأحوال؛ بحيث تصبح الجماعة المبايعة لإمام متفقةً عليه، ملتزمةً بالإسلام التزامًا صحيحًا؛ اعتقادًا، وقولًا، وعملًا؛ كما كان حال الصحابة مع نبيِّهم ﷺ.

وهنا يجتمع معنى «**الجماعة**» مع معنى «**ما أنا عليه وأصحابي**»، فقد كان هو وأصحابه ﷺ هم «**الجماعة**» بالمعنى الشامل الكامل من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية.

وهم كانوا «**السَّواد الأعظم**» و«**أهل العلم والفقه والحديث**»، وهم كانوا «**الحق**» القائم في صورة بشرية تدبُّ على الأرض.

ولهذا لما سُئلت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن خُلُق النبي ﷺ، قالت: «كان خُلُقه القرآنَ»(٢).

ولهذا كله استحقُّوا رضوانَ الله، وثناءه عليهم، وتزكيته لهم، واستحقوا أن يكونوا «الأنموذج» الواقعي الذي تعرف- بالقياس عليه- الفرقة الناجية الموافقة له، والفرق الهالكة المخالفة له.

وقد حقَّق هذا الجيل في تلك الفترة صفتي: «التكامل» و«الكمال»، فقد كان واقعهم متكامل الجوانب، مستجمع الشروط:

فثمة الإمام العادل، الحاكم بشريعة الله، المقيم لحدوده، المعلن للجهاد، وهو رسول الله ﷺ، ثم الخلفاء الراشدون.

وكانت الرعية مجتمعة على هذا الإمام، غير مختلفةٍ عليه.

---

(١) ينظر: «الاعتصام» (٢/ ٢٦٠، ٢٦٤)، و«فتح الباري» (١٣/ ٣٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٦٠١، ٢٤٨٠٠، ٢٥٣٠٢، ٢٥٥٤٧، ٢٥٨١٣)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٨٧)، ومسلم (٧٤٦/ ١٣٩)، وهو قطعة من حديث طويل.

وكانوا يمثِّلون سواد الأمة الإسلامية؛ من حيث إنهم الكثرة المجتمعة على الحق؛ بل لم يكن ثمة غيرهم من المسلمين مَن ينازعهم لبيعة إمام آخر، إلا ما حدث في أواخر عهد الخلفاء الراشدين.

كما كانوا يمثِّلون السواد من جهة التزامهم بالمنهج الصحيح المتلقَّى عن النبي ﷺ في: الاعتقاد، والعمل، والحكم، والسلوك، ولم يكن ثمة من أهل البدع مَن يظهر بدعته، ويعلنها، ويجمع الناس عليها؛ إلا ما كان في أواخر عهد الخلفاء، ولم يتلطخ أحد من الصحابة ببدعة.

وكانوا يمثِّلون «طائفة العلماء والفقهاء»، فهم أهل التعليم، والتوجيه، والقضايا، والفتيا.

وبذلك «تكاملت» فيهم الجوانب التي بتكاملها تتحقق الفرقة الناجية في أكمل صورها.

أما من حيث «الكمال»؛ فقد حقَّقت هذه الفئة القدر الأكبر من الصفات الفردية والجماعية بقدر ما يطيق البشر.

وتنزَّهت- إلى أبعد حدٍّ ممكن- عن صفات الضعف البشري، وانعتقت من قيود الأرض والطين، وعبودية الأهواء والشهوات والمطامع في الجملة.

فحقَّقت- بهذا وذاك- أكمل صورة يمكن أن يحقِّقها البشر، واستطاعت أن تحفظ للإسلام قوَّته ومكانته؛ بل وأن تزيد من توسُّعه وانتشاره، فلم يكونوا غرباء في وقتهم؛ لأنهم هم الأمة الحاكمة المسيطرة، ولم تكن الفرقة الناجية غريبة؛ بل كانت السواد الأعظم- واقعًا ومنهجًا- وكانت البدع ضعيفة، وأهلها مستخفون، والصَّوْلة والجَوْلة كانت للسُّنة وأهلها[1].

وإذا كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم حقَّقوا هذه الصورة العظيمة التي كان فيها الحق هو المهيمن الحاكم، وبه يدين المؤمنون جميعًا؛ فإن الأجيال التي جاءت وتجيء

(١) سيأتي (ص٢٥١) في أواخر هذا المبحث الحديث عن «أهل الحديث»، و«أهل السنة والجماعة»، باعتبارهما مسميين لـ«الفرقة الناجية».

بعدهم، وتسعى إلى اقتفاء آثارهم، وملازمة طريق النجاة؛ قد تحقَّق صورة «شبيهة» بتلك الصورة المثالية، فيوجد السلطان والقرآن والاتباع في جماعة شرعية واحدة، ويحكمها إمام شرعي، يحكم بالكتاب والسنّة.

وقد تحقَّق «أجزاءً» أو «جزءًا» من تلك الصورة فحسب:

أ- فقد يوجد سلطان مسلم منحرف، يحمل الناس على انحرافه، ويوجد بإزائه قومٌ من «أهل العلم والفقه والدين»؛ ينابذون هذا الانحراف وينكرونه؛ كما حدث أيام الإمام أحمد مع المأمون.

ب- وقد توجد «جماعة العلماء والفقهاء»، ولكن لا يوجد الإمام الحاكم بشرع الله، كما يقع في أيام الاضطرابات والفتن، التي تخلو الأرض فيها من حاكم مسلم، سواء التفَّ حول العلماء سوادُ الناس وجمهورهم، أو باعدوهم، واتبعوا أمر دعاة الفتن والضلالة.

ج- وقد لا يوجد هذا ولا ذاك، فلا يوجد الإمام المسلم- حتى ولو كان مبتدعًا أو عاصيًا- ولا يوجد العلماء والفقهاء المعروفون بالسنة والاتباع.

والحديث- حديث الافتراق والفِرْقة الناجية وغيرها- يُلْزِم المسلم أن يحقِّق من الصورة المثالية الكاملة- صورة الجماعة، والسَّواد الأعظم، وما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه- بقدر ما يستطيع، **ويتعامل مع واقعه الذي يعيشه بحسبه:**

فإن وجد الجماعة والإمام؛ لزمهم.

وإن وجد المخالف للسنة، وما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه؛ لزم طاعته في طاعة الله، وخالفه في انحرافه وبدعته.

وإن وجد جماعة أهل الفقه والعلم والحديث؛ لزمهم واتَّبعهم.

وإن لم يجد هذا ولا هذا؛ دعا إلى الحق، وإقامة الجماعة والسلطان.

فإن لم يطق ذلك؛ اعتزل الفرق الضالة المنحرفة الهالكة، ولو أن يعض بأصل شجرة، حتى يدركه الموت وهو على ذلك؛ كما في حديث حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان الناسُ يسألون رسولَ الله ﷺ عن الخير، وكنتُ أسألُه عن الشرِّ، مخافةَ

أن يدركني، فقلتُ: يا رسولَ الله، إنا كنا في جاهلية وشرٍّ، فجاءنا اللهُ بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شرٍّ؟ قال: «**نعم**». قلتُ: وهل بعد هذا الشَّرِّ من خير؟ قال: «**نعم، وفيه دَخَنٌ**»[1]. قلتُ: وما دَخَنُه؟ قال: «**قومٌ يَهْدونَ بغير هَدْيي، تعرفُ منهم وتُنْكِر**». قلتُ: فهل بعد ذلك الخير من شرٍّ؟ قال: «**نعم، دعاةٌ إلى أبواب جَهَنَّم، مَن أجابهم إليها قَذَفوه فيها**». قلتُ: يا رسولَ الله، صِفْهم لنا. قال: «**هم من جِلْدتنا، ويتكلَّمون بألسنتنا**». قلتُ: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعةَ المسلمينَ وإمامَهم**». قلتُ: فإن لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمامٌ؟ قال: «**فاعتزلْ تلك الفرق كلَّها، ولو أن تَعَضَّ بأصل شجرة، حتى يُدْرِكَكَ الموتُ وأنتَ على ذلك**»[2].

فالرسول ﷺ يأمر حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلزوم جماعة المسلمين، ولزوم إمامهم، وهذا يشمل ما إذا كان العلماء والفقهاء هم أهل الحكم والسلطان، وكذلك إذا كان السلطان في غيرهم من المسلمين الذين يحكمون بشرع الله.

وهو يدلُّ على أن المرء لو لم يجد إلا أحد الأمرين من الجماعة أو الإمام؛ وجب عليه لزومه، ولذلك قال حُذيفة: «فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام»؛ يعني: فُقِدَ الأمران معًا.

---

(١) الدَّخن هو: الكدورة وعدم الصفاء. ينظر: «النهاية» (٢/ ١٠٩).

(٢) أخرجه نُعيم بن حمَّاد في «الفتن» (٢٩، ٣٠)، والبخاري (٣٦٠٦، ٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)، وابن ماجه (٣٩٧٩، ٣٩٨١)، وأبو عَوانة (٧١٦٦، ٧١٦٧)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٧٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٠٢)، والبيهقي (٨/ ٢٦٩).

واقتصر في الموضع الأول عند ابن ماجه على قوله: «**يكون دعاةٌ على أبواب جهنم...**».

والموضع الثاني بلفظ: «**تكونُ فتنٌ على أبوابها دُعاةٌ إلى النار، فأَنْ تموتَ وأنت عاضٌّ على جِذْل شجرة، خيرٌ لك من أن تَتْبَعَ أحدًا منهم**».

وأخرجه بلفظ آخر، وإسناد مختلف، وفي أوله قصة: معمر في «جامعه» (٢٠٧١١)، والطيالسي (٤٤٣)، وابن أبي شيبة (١٨٩٦٠، ١٨٩٦١، ١٨٩٨٠)، وأحمد (٢٣٢٨٢، ٢٣٤٢٩، ٢٣٤٤٩)، وأبو داود (٤٢٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٩٧٨، ١٩٧٩)، وابن حبان (٥٩٦٣)، والحاكم (٤/ ٤٣٢).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

فهذه ثلاثة أحوال:

أن توجد الجماعة والإمام، أو توجد الجماعة فحسب، أو يوجد الإمام فحسب، والحال الرابع أَلَّا يوجد جماعة ولا إمام، وهي الحال التي تُشرع فيها العزلة[1].

إذًا؛ فالفِرقة الناجية في أكمل صورها هي ما كان عليه الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وهي الجماعة، وهي السَّواد الأعظم، فإذا قَلَّ الخير في الأمة وضعف؛ تفرَّق في طوائف عديدة منها؛ كالعلماء المتبعين للسنّة، والأمراء الملتزمين بشرع الله في حكوماتهم، ولو كان فيهم هوى وبدعة.

ومن أجل تمييز مَن يستحق أن يُوصف بلزوم الحق والسنة ممن لا يستحق ذلك- في زماننا وفي كل زمان- لا بد من عرض بعض الخصائص المهمة.

❍ ❍ ❍

(١) سيأتي الحديث عن العزلة- مفصَّلًا- في الباب الرابع: «العزلة».

الخصائص الموجبة للنجاة

تتلخَّص أهم صفات أهل الحق والسنة والنجاة حسبما ورد في النصوص فيما يلي:

أولًا: الاستجابة الكاملة للوحي، وعدم التقديم بين يديه:

إن العلم والفقه الصحيح الكامل في العقائد والشرائع والآداب وغيرها لا يكون إلا عن طريق الوحي المنزل- قرآنًا وسنّة- وذلك بالعلم بالله، وأسمائه وصفاته، وأفعاله، ومعرفة ما يجب له، وما يُنَزَّهُ عنه سبحانه، والعلم بالملائكة، والكتاب، والنبيِّين، والعلم بالآخرة، والجنة، والنار، والعلم بالشرائع المجملة والمفصَّلة، والأحكام المتعلقة بالمكلفين، والعلم بالمسلك الصحيح الذي ينبغي سلوكه في سائر الأحوال: في الغضب والرضا، والقصد والغنى، في الأمن والخوف، في الخير والشر، في الهدنة والفتنة.

والتزام الدليل الشرعي- بحيث لا يكون للمسلم أمام الدليل أو النص تردُّد، ولا شك، ولا اختيار- هو منهج الذين أنعم الله سبحانه عليهم بالإيمان الصحيح: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فالمؤمن الحق لا يكون له مع النصِّ ميل ولا هوى؛ بل يسلم قياده للدليل، حتى يصدق عليه أن هواه تَبَع لما جاء به النبي ﷺ[١].

---

(١) جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا يؤمنُ أحدُكم حتى يكونَ هواه تَبَعًا لما جئتُ به**».

ذكره النووي في «الأربعين»، وقال: «حديث حسن، رويناه في «كتاب الحجة» بإسناد صحيح». =

وقد ذمَّ الله تعالى قومًا، وأحبط عملهم؛ لكراهتهم ما أنزل الله، وتبرُّمهم به، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٨ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٩﴾ [محمد: ٨- ٩].

ومَن كان شأنه مع «النص» كذلك؛ التزامًا، ووقوفًا عنده، وعدم تقديم بين يديه؛ فهو ممَّن ينتفع بالوحي أعظم انتفاع، فيهتدي به، ويَهدي إليه.

ولذلك ذكر الله- في كتابه- الذين حقَّت عليهم كلمة العذاب من الجن والإنس، وأن لهم قلوبًا لا يفقهون بها، وأعينًا لا يبصرون بها، وآذانًا لا يسمعون بها، وقال في حقهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ١٧٩﴾ [الأعراف: ١٧٩].

إذ هم لا ينتفعون بالنصوص- وإن سمعوها- كما لا ينتفعون بالآيات الكونية المشهودة، ولا يعقلون هذه، ولا تلك.

وعقَّب على ذلك بذكر الملحدين في أسمائه- سواء بتسمية الأصنام بأسمائه

= ويعني به: كتاب «الحجة على تاركي سلوك طريق المحجة» للشيخ أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي الفقيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو في عقائد أهل السنة.

ونسبه ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» إلى أبي نُعيم في «الأربعين»، وقال: «وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجياد الآثار، مما أجمع الناقلون على عدالة ناقليه، وخرجته الأئمة في مسانيدهم. ثم خرَّجه عن الطبراني: حدَّثنا أبو زيد عبد الرحمن بن حاتم المرادي: حدَّثنا نُعيم ابن حماد: حدَّثنا عبد الوهاب الثقفي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سِيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو...».

وقال ابن رجب: «تصحيح هذا الحديث بعيد جدًّا من وجوه:

منها: أنه حديث ينفرد به نُعيم بن حمَّاد المروزي.

ومنها: أنه قد اختلف على نُعيم في إسناده: فرُوي عنه عن الثقفي عن هشام، ورُوي عنه عن الثقفي: حدَّثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره.

ومنها: أن في إسناده عقبة بن أوس السدوسي البصري- ويقال: يعقوب بن أوس أيضًا-: قال الغلابي في «تاريخه»: «يزعمون أنه لم يسمع من عبد الله بن عمرو، وإنما يقول: قال عبد الله بن عمرو، فعلى هذا تكون روايته عن عبد الله بن عمرو منقطعة...». ينظر: «جامع العلوم والحكم» (ص٢٨١، ٢٨٢). ونُعيم بن حمَّاد تقدم ذكره (ص١٩٥).

تعالى، أو بتحريف أسمائه عن معانيها الحقيقية، أو بتسميته بما لم يسمِّ به نفسه، أو بغير ذلك من ألوان الإلحاد[1]- وتوعَّدَهم بقوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ١٨٠﴾[2] [الأعراف: ١٨٠].

وبين هؤلاء وأولئك وجه شبه؛ من حيث عدم انتفاعهم بالنصوص؛ لأن الهوى والتحريف والتأويل والإلحاد سبق إلى نفوسهم، ووقر في قلوبهم، فلم يصادف النص مكانًا فارغًا في القلب، ولم يستقر فيه.

وعقَّب على هذين الصنفين المذمومين بذكر الصنف المحمود- وإن كان قليلًا- وهم أصحاب محمد ﷺ، ومَن كان على مثل ما كانوا عليه، فقال: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ١٨١﴾ [الأعراف: ١٨١].

فهم المهتدون بالوحي الإلهي، الهادون إليه، الحاكمون به بين الناس[3]؛ كما سبق في حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للجاثَليق[4].

وفي موضع آخر ذكر الكتاب المنزَّل، وأن منه آيات محكمات هن أمُّ الكتاب، وأُخر متشابهات، فأشار بهذا إلى أن المحكم هو «الأم» و«الأصل» الذي يجب رد المتشابه به إليه؛ لوضوح دلالته، وظهورها، وعدم الاختلاف في معناه؛ بخلاف المتشابه.

وبيَّن أن هذا مسلك الراسخين في العلم، وأن مسلك الذين في قلوبهم زيغٌ وهوى أنهم يتبعون المتشابه ليحملوه على أهوائهم؛ يبتغون بذلك تأويله، وصرفه عن معناه الحقيقي المقصود إلى معانٍ من عند أنفسهم، فيفتتنون هم بذلك، ويخادعون أنفسهم، فيتوهَّمونه حقًّا، ويفتنون غيرهم من الأتباع الذين لا يميِّزون بين الحق والباطل؛ لغفلتهم، وتعصُّبهم لرؤسائهم، وحسن ظنهم بمشايخهم.

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٩/ ١٣٣- ١٣٤)، و«تفسير البغوي» (٢/ ٢١٨).

(٢) وسيأتي قريبًا حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في ذلك.

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٩/ ١٣٥).

(٤) تقدم (ص٢٠٥).

قال تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧** ﴾ [آل عمران: ٧].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: تلا رسولُ الله ﷺ هذه الآية... قالت: قال: «**فإذا رأيتِ الذين يتَّبعُونَ ما تشابه منهَ؛ فأولئك الذين سمَّى اللهُ؛ فاحذروهم**»[1].

ولما ذكر الرسولُ ﷺ الخوارج؛ قال في شأنهم - فيما يرويه أبو سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «**يَحْقر أحدُكُم صلاتَهُ مع صلاتهم، وصيامَه مع صيامهم، يقرؤون القرآنَ، لا يجاوزُ تَرَاقِيَهم، يمرُقون من الدين كما يمرُقُ السَّهْمُ من الرَّميَّة**[2]**؛ يَنْظُرُ إلى نَصْلِهِ**[3] **فلا يُوجدُ فيه شيءٌ، ثم يَنْظُرُ إلى رِصافه**[4] **فلا يُوجدُ فيه شيءٌ، ثم ينظرُ**

(١) أخرجه الطيالسي (١٥٣٥) - وعنده: «قالها ثلاثًا» - وعبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٣٨٤)، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٣/ ١٠٣٢)، وأحمد (٢٤٩٢٩، ٢٥٠٠٤، ٢٦١٩٧)، والدارمي (١٤٧)، والبخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥)، وأبو داود (٤٥٩٨)، والترمذي (٢٩٩٣، ٢٩٩٤)، والطبري في «التفسير» (٣/ ١٧٨ - ١٨٠)، وابن حبان (٧٣)، والآجُرِّي في «الشريعة» (ص٢٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧٧٧)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٨٧)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ١٨٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٥، ٥٤٦)، وفي «الأسماء والصفات» (٩٥٨)، والبغوي في «التفسير» (١/ ٢٧٩)، ونسبه ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٤٥) إلى ابن أبي حاتم، وابن المنذر في «تفسيريهما»، والسيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٤٨) إلى عبد بن حُميد.

ولفظه عند الآجري: «**إذا رأيتُم الذين يجادلون فيه فهم الذين عَنَى اللهُ...**». وعند أبي نعيم: «**إذا رأيتم الذين يسألون عمَّا تشابه فيه...**».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وينظر ما تقدم (ص٢٢٥).

(٢) الرَّمِيَّة - بكسر الميم وتشديد الياء -: فعيلة بمعنى مفعولة، وهي الصيد المرمي، شبَّه مروقَهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد، فيدخل فيه، ويخرج منه، ومن شدة سرعة خروجه لقوة الرامي لا يعلق بالسهم من جسد الصيد شيء، لا فرث ولا دم! ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦١٨).

(٣) النَّصْل هو: حديدة السهم. ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦١٨).

(٤) الرِّصاف - بكسر الراء، ثم صاد مهملة، ثم فاء -: عصبه الذي يكون فوق مدخل النَّصْل في السهم، والرِّصاف جمع، مفرده: رَصَفَة؛ بحركات. ينظر: «النهاية» (٢/ ٢٢٧).

إلى نَضيِّه- وهو قدحه[1]- فلا يُوجدُ فيه شيءٌ، ثم ينظرُ إلى قُذَذِه[2] فلا يُوجدُ فيه شيءٌ، قد سَبَقَ الفرثَ والدمَ»[3].

شبَّه ﷺ خروج الخوارج من الدين بعد دخولهم فيه، وأنه لم يبق لهم منه شيءٌ، بالسهم الذي يصيب الطير، فينفذ فيه بسرعة، ثم يخرج منه قبل أن يعلق فيه شيء يُذكَر من الفرث والدَّم[4].

ووصفهم ﷺ بقراءة القرآن، ومع ذلك فهو لا يجاوز تراقيهم، **وقد فهم العلماء من ذلك أحد معنيين:**

الأول: أن قلوبهم لا تفقهه ولا تدرك معانيه[5]؛ لأنها أُشْرِبَت «الهوى»، فصارت تحمل القرآن على معانٍ ليست صحيحة، وتستدل به لآرائها المنحرفة، وتأخذ بمتشابهه، وتترك محكمه.

فتتمسك- مثلًا- بقوله تعالى: ﴿**بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨١**﴾ [البقرة: ٨١]. وقوله: ﴿**وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ٢٣**﴾ [الجن: ٢٣]. وقوله: ﴿**فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ١٤ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ١٥ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ١٦**﴾ [الليل: ١٤- ١٦].

---

(١) النَّضِيّ: بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وبعدها ياء مشددة، فسَّره في الحديث بالقِدْح- بكسر القاف وسكون الدال- أي: عود السهم قبل أن يراش وينصل، وقيل: هو ما بين الريش والنصل.

قال ابن فارس: «سمي بذلك لأنه بُرِيَ حتى عاد نِضْوًا؛ أي: هزيلًا، وعليه؛ فالنضي: فعيل بمعنى مفعول». ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦١٨، ٦١٩).

(٢) القذذ- بضم القاف، بعدها ذال معجمة مفتوحة-: جمع: قذة، وهي ريش السهم. ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦١٩).

(٣) أخرجه مالك (١/ ٢٠٤)، والطيالسي (٢٣٤٨)، وأحمد (١١٠٠٨، ١١١١٨، ١١٢٨٥، ١١٤٨٨، ١١٥٧٩، ١١٦١٤، ١١٦٤٨، ١١٦٩٥)، والبخاري (٣٣٤٤، ٣٦١٠، ٤٣٥١، ٥٠٥٨، ٦١٦٣، ٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤)، وأبو داود (٤٧٦٤)، وابن ماجه (١٦٩)، والنسائي (٥/ ٨٧، ١١٨).

(٤) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦١٨- ٦١٩)، و«عمدة القاري» (١٦/ ١٤٣).

(٥) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦١٨).

وتغفل عن قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وقوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١]. وقوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا...﴾ [الحجرات: ٩]. فأثبت لهم الإيمان مع وقوعهم في الاقتتال... إلى غير ذلك من الآيات[١].

وإذ قد وقَرَ في قلوبهم من الصِّنف الأول من الآيات معنى يوافِقُ الهوى الذي أُشْربوه؛ لم ينتفعوا بالصّنف الثاني؛ بل حصروا همَّهُم في أوجه تأويله ودفعه.

وهكذا شأن أصحاب البدع كافة.

المعنى الثاني: أن المراد بقوله: «**لا يجاوزُ تَرَاقِيَهم**»؛ أي: لا يُثابون عليه، ولا يرتفع إلى الله؛ لأنه عملٌ غير صالح[٢].

وكلا المعنيين صحيحٌ، والثاني فرعٌ عن الأول، ونتيجةٌ له.

وحين تتأمَّل الوصف النبويَّ بشأن الخوارج مع الدِّين الذي يزعمون أنهم- وحدَهم- الممسكون به، العاضُّون عليه بالنواجذ، وأن غيرهم- حتى الصحابة- قد خرجوا منه؛ تَجد دلالة عظيمة على فقدان انتفاعهم بالنصوص، حيث يدخلون- مثلًا- في قراءة القرآن ويخرجون منها؛ ما ازدادوا إلا شدَّة في بدعتهم، وغلوًّا فيها، لم يَعْلَق في قلوبهم من معاني القرآن شيء.

وهذا فيه دليلٌ على أنَّ أعظم مسألة تواجه قارئ النص أو الوحي هي طبيعة موقفه من النص، ومدى استجابته له.

ولقد كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أعظم من غيرهم انتفاعًا بالدليل والوحي وتسليمًا له؛ لأسباب عديدة:

١- نزاهة قلوبهم، وخلوها من كل ميل أو هوى غير ما جاءت به النصوص، واستعدادها التامِّ لقبول ما جاء عن الله ورسوله، والإذعان والانقياد له انقيادًا مطلقًا؛

---

(١) ينظر: «الإيمان» لأبي عبيد (ص٨٤- ١٠٢)، وغيره من كتب عقائد أهل السنة.

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦١٨).

دون حرج، ولا تردُّد، ولا إحجام.

٢- معاصرتهم لوقت التشريع ونزول الوحي، ومصاحبتهم للرسول ﷺ في جميع أحواله: في الليل والنهار، والحضر والسفر، والسِّلْم والحرب؛ ولذلك كانوا أعلم الناس بملابسات الأحوال التي نزلت النصوص فيها، والعلم بملابسات الواقعة أو النص من أعظم أسباب فقهه وفهمه وإدراك مغزاه.

٣- وكانت النصوص- قرآنًا وسنَّةً- تأتي في كثير من الأحيان لأسباب تتعلق بهم- بصورة فرديَّة، أو جماعية- فتخاطبهم خطابًا مباشرًا، وتؤثِّر فيهم أعظم التأثير؛ لأنها تعالج أحداثًا واقعية، وتعقِّب عليها في حينها، حيث تكون النفوس مشحونة بأسباب التأثُّر، متهيئة لتلقِّي الأمر والاستجابة له.

٤- وقد أعفاهُم قربُ عهدهم بالنبي ﷺ من الجهد الذي احتاج إليه مَن بعدَهم في تمييز النُّصوص وتصحيحها، لم يحتاجوا- في غالب أحوالهم- إلى سلسلة الإسناد، ولا معرفة الرجال والعلل وغيرها، ولم يختلط عليهم الصحيح بغيره، ومن ثمَّ لم يقع عندهم التردُّد في ثبوت النص الذي وقع عند كثير ممن جاء بعدهم- خاصة من أصحاب النفوس المريضة، أو من الجهلة الذين لم يدرسوا السُّنة ويفقهوها رواية ودراية- فكانوا إذا سمعوا أحدًا يقول: «قال رسولُ الله ﷺ»؛ ابْتَدَرَتْهُ أبصارُهم؛ كما يقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

وحتى حين كَثُرَ الحديث عن رسول الله ﷺ، ودَخَلَ فيه الوضع؛ كان عند الباقين من الصحابة من الصحيح الثابت ما يُغنيهم، وكان بعضهم يأخذ عن بعض، حيث تتوفر الثقة، ولذلك قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الأثر السابق: «فلما ركب الناسُ الصَّعْبَ والذَّلولَ؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نعرفُ».

وكذلك كانوا يأخذون عن ثقات التابعين؛ كما قال معاويةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هذا مالك ابن يَخَامِرٍ يزعمُ أنه سمعَ معاذًا يقول: وهم بالشام»[2]. يعني: الطائفة المنصورة.

---

(١) ينظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٣).

(٢) هذه رواية أبي عَوانة (٧٥٠٢)، وسيأتي الحديث ورواياته (ص٢٧٠).

ثانيًا: التأثُّر الوجداني العميق بالوحي والإيمان:

إن هذا العلم الصحيح الموثَّق بالدليل الثابت، كان «علمًا نافعًا» وليس حقائق ذهنيَّة مجرَّدة يتعامل معها العقل فحسب؛ دون أن يكون لها علاقة بالقلب والجوارح.

وكذلك كان الأمر لدى أصحاب محمد ﷺ، وكذلك يكون لدى «الفرقة الناجية» التي هي على ما كانوا عليه.

فقد أورثهم العلم بالله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله: محبَّتَه، والتألُّه إليه، والشوق إلى لقائه والتمتع بالنظر إلى وجهه الكريم في جنة عدن.

وأورثهم تعظيمَه، والخوفَ منه، والحذرَ من بأسه وعقابه وبطشه ونقمته.

وأورثهم رجاء ما عنده، والطمع في رضوانه وجنته، وحسنَ الظنِّ به.

فاكتملت لديهم- بذلك- آثارُ العلم بالله والإيمان به، وهي الحب، والخوف، والرجاء.

وأورثهم العلمُ بالجنة والنار: الرغبةَ في النعيم الأبدي السَّرْمدي، والخوفَ من مقاساة العذاب الرهيب، فقلوبهم تتراوح بين نعيم ترجوه وتخشى فوته، وعذاب تحذره وتخشى وقوعه.

فتعلَّقت قلوبهم بالآخرة- فكرةً وخوفًا ورجاء- حتى كأنها ترى البعث والقيامة والميزان، والصراط والجنة والنار رأي عين، حتى إذا عالج أحدهم أمرًا من أمور دُنياه التي لا بدَّ له منها؛ أنَّبته نفسُه، وعاتَبَهُ ضميرُه!

فعن حَنْظلة بن الرَّبيع الأُسيدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لقيَني أبو بكر، فقال: كيف أنت يا حنظلةُ؟ قال: قلتُ: نافقَ حَنْظلةُ! قال: سبحان الله! ما تقولُ؟ قال: قلتُ: نكون عند رسول الله ﷺ يذكِّرنا بالنار والجنة، حتى كأنَّا رأيَ عين، فإذا خَرَجْنا من عند رسول الله ﷺ، عافسنا الأزواجَ والأولادَ والضَّيعات[1]، فنسينا كثيرًا! قال أبو

(1) **عافسنا**- بالفاء والسين المهملة-: عالجناه ومارسناه، واشتغلنا به. **والضيعات** جمع: ضيعة، وهي معاش الإنسان؛ من مال، أو حرفة أو صناعة، أو غيرها. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٦٦).

بكر: فوالله إنا لَنَلْقى مثل هذا! فانطلقتُ أنا وأبو بكر حتى دخلنا على رسول الله ﷺ، قُلتُ: نافق حنظلةُ يا رسولَ الله، فقال رسولُ الله ﷺ: «**وما ذاك؟**». قلتُ: يا رسولَ الله، نكون عندك تذكِّرنا بالنار والجنَّة، حتى كأنَّا رأيَ عين، فإذا خرجنا من عندك؛ عافسنا الأزواجَ والأولادَ والضَّيْعات؛ نسينا كثيرًا! فقال رسولُ الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده، إنْ لو تدومونَ على ما تكونونَ عندي، وفي الذِّكْر؛ لصافحتكم الملائكةُ على فُرُشكم، وفي طُرُقكم، ولكن- يا حَنْظلةُ- ساعةً وساعةً**». ثلاثَ مرات[1].

فأشار ﷺ على طلب الترقِّي، والحرص على يقظة القلب، وحفظه من الغفلة المهلِكة، كما أشار إلى أن الحال التي كان ينشدها حنظلة رضي الله عنه أقرب إلى شأن الملائكة منها على شأن البشر، وليس مطلوبًا من المسلم تحقيقُها في نفسه بصورة دائمة مستمرَّة.

وأورثهم علمُهم بالقَدَر، وأنه أمرٌ قد فُرغ منه: التوكُّل على الله، وعدم التوكُّل على الأسباب، وعدم الفرح بما أُوتوا، ولا الأسى على ما مُنِعوا، والإجمال في الطَّلب، إذ لن يفوت المرءَ ما قُدِّر له، ولن يأتيه ما لم يقدَّر، كما غرس في قلوبهم

(١) أخرجه أحمد (١٩٠٤٥، ١٩٠٤٦، ٢٧٦٠٩)، ومسلم (٢٧٥٠)، والترمذي (٢٤٥٢)، وابن ماجه (٤٢٣٩).

واقتصر الترمذي على قول النبي ﷺ، دون قوله: «**ساعةً وساعةً**»، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وله شواهد: عن أنس رضي الله عنه بنحوه، عند أحمد (١٢٧٩٦)، وأبي يعلى (٣٠٣٥)، وابن حبان (٣٤٤).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عند الترمذي (٢٥٢٦) من طريق زياد الطائي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «**ولو لم تذنبوا لجاءَ اللهُ بخلق جديد كي يذنبوا، فيغفرَ لهم**»، وفي آخره زيادة.

وقال الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي، وليس هو عندي بمتصل، وقد رُوي هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي المُدِلَّة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

وزياد: قال فيه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٩٦): «لا يُعْرف... ليَّن الترمذي حديثه».

أما رواية أبي المُدِلَّة؛ فهي في «المسند» (٨٠٤٣)، وفيه قوله: «**ولو لم تذنبوا...**»، والزيادة بعدها.

الشجاعة والإقدام، حتى كان عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخوض الحرب، ويقول[1]:

أيُّ يـوْمَـيَّ مـنَ الـموت أَفَـرْ ... يـومَ لا يُـقَـدَّرُ أو يـومَ قُـدِرْ

يـومَ لا يُـقْـدَرُ لا أَرْهَـبُـهُ ... ومنَ المقدور لا يُنْجي الحذَرْ

وأورثهم علمُهم بالموت وإيمانُهم به: العزوفَ عن الدنيا، والإقبال على الآخرة، والدوام على العمل الصالح، إذ لا يدري المرء متى يموت؟ والموت منه قريب.

وهذه المعاني الوجدانية هي المقصود الأعظم من تحصيل العلم، وإذا فُقِدَت؛ فلا ينفع مع فقدها علمٌ؛ بل هو ضررٌ في العاجل والآجل.

ولذلك يقول أبو الدَّرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كنا مع رسول الله ﷺ، فشَخَصَ ببصره إلى السماء، ثم قال: «**هذا أوانُ يُخْتَلَسُ العلمُ من الناس، حتى لا يقدروا منهُ على شيء**». فقال زيادُ بن لَبِيد الأنصاريُّ: كيف يُخْتَلَسُ منا وقد قرأْنا القرآنَ؟ فوالله لنَقْرَأَنَّه وَلَنُقْرِئَنَّهُ نساءنا وأبناءنا! فقال: «**ثِكِلَتْكَ أُمُّك يا زيادُ! إن كنتُ لأعدُّك من فقهاء أهل المدينة! هذه التوراةُ والإنجيلُ عند اليهود والنصارى، فماذا تُغني عنهم؟**». قال جُبيرٌ[2]: فلقيتُ عُبادةَ بن الصامت؛ قلتُ: أَلَا تسمعُ إلى ما يقول أخوك أبو الدَّرداء؟ فأخبرتُه بالذي قال أبو الدَّرداء؛ قال: صدق أبو الدَّرداء، إن شئتَ لأحدِّثَنَّكَ بأوَّل علم يُرفع من الناس: الخشوعُ، يُوشكُ أن تدخلَ مسجد الجماعة، فلا ترى فيه رجلًا خاشعًا[3].

---

(١) البيتان وردا في «العقد الفريد» (١/ ٩٦)، (٦/ ١٢٤، ١٣٧). والأول ورد في «أسماء المغتالين في الجاهلية والإسلام» لمحمد بن حبيب البغدادي، ضمن نوادر المخطوطات، جمع عبد السلام هارون (٦/ ١٦١)، و«لسان العرب» (٥/ ٧٥) «مادة: قدر»، وغيرهما، ونُسبا إلى غيره أيضًا.

(٢) هو: جُبير بن نُفير الحضرمي، أحد رواة الحديث.

(٣) أخرجه الدارمي (٢٩٤)، والترمذي (٢٦٥٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/ ١٢٤)، والحاكم (١/ ٩٩) من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير، عن أبيه، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلا أنه سقط من إسناد الطحاوي «معاوية بن صالح».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ غريبٌ، ومعاوية بن صالح: ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحدًا=

= تكلَّم فيه، غير يحيى بن سعيد القطان، وقد رُوي عن معاوية بن صالح نحوُ هذا، وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ».

وقال الحاكم: «هذا إسناد صحيح من حديث البصريين».

وعبد الله بن صالح، كاتب اللَّيث: صدوق كثير الغلط، تقدم (ص٢٧).

ومعاوية بن صالح هو: ابن حُدير الحضرمي، أبو عمرو الحمصي: وثَّقه أحمد، وابن معين- في رواية- وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو زرعة، والعجلي، والنسائي، وغيرهم، وضعَّفه القطان- كما سبق في كلام الترمذي- وقال الذهبي: «صدوق إمام». ينظر: «الكاشف» (٣/ ١٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٠٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٥٩).

وعبد الرحمن بن جُبير بن نُفير الحضرمي: وثقه أبو زرعة، والنسائي، وابن حبان، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال ابن سعد: «كان ثقة، وبعض الناس يستنكر حديثه». وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة». ينظر: «الكاشف» (٢/ ١٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٥٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٧٥).

أما أبوه: فمخضرم ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٢٦).

فالحديث بهذا الإسناد فيه ضعف؛ لحال عبد الله بن صالح.

وله شواهد: عن زياد بن لَبِيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (١٧٤٧٣، ١٧٩١٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٤٤)، وابن ماجه (٤٠٤٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/ ١٢٤)، والحاكم (١/ ١٠٠) من طريق وكيع: حدَّثنا الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن زياد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الحاكم: «قد ثبت الحديث بلا ريب فيه، برواية زياد بن لَبِيد، بمثل هذا الإسناد الواضح».

ووكيع هو: ابن الجراح بن مَلِيح الرؤاسي: ثقة حافظ عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٢٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٣١).

والأعمش هو: سليمان بن مهران الأسدي: ثقة حافظ، مدلِّس، وقد احتمل الأئمة تدليسه، تقدم (ص٢٤).

لكن قال البخاري: «قال وكيع: عن الأعمش، عن سالم، عن زياد؛ وهو مرسل لا يصح». ينظر: «التاريخ الصغير» (١/ ٤١)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٣٤٤).

وقد رواه أبو خيثمة زهير بن حرب في «كتاب العلم» (٥٢)، وأحمد (١٧٩٢٠) من طريق عمرو بن مرة، والحاكم (٣/ ٥٩٠) من طريق عبد العزيز بن مسلم- ثلاثتهم- عن الأعمش، به، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وعن عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «فلقي جُبير بن نُفير شدادَ بن أوس بالمصلَّى، فحدَّثه هذا الحديث عن عوف بن مالك، فقال: صدق عوف. ثم قال: وهل تدري ما رفع العلم؟ قال: قلت: لا أدري. قال: ذهاب أوعيته. قال: وهل تدري أي العلم أول أن يرفع؟ قال: قلت: لا أدري، قال: الخشوع، حتى لا تكاد ترى خاشعًا...». أخرجه أحمد (٢٣٩٩٠)- ولفظ الزيادة منه- والبزار (٢٧٤١)- ولم=

ولقد كان للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من هذه المعاني الوجدانية أعظمَ نصيب؛ لأن إيمانهم كان أعمق وأكمل من إيمان غيرهم، ولقد تَلَقَّوْهُ غضًّا طريًّا من النبي ﷺ، لم يخلق بغبرة الأهواء والغفلات.

على أن ارتباط هذه المعاني العظيمة بالعلم الصحيح المبني على النصِّ والوحي عصمهم بإذن الله من خطرين مُهلكَيْن وقعت فيهما الفرق الهالكة بعد، وحمى الله أصحاب نبيِّه ومَن سار على منهجهم من الفرقة الناجية منهما:

= يذكر لقاء جُبير لشداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/ ١٢٢- ١٢٤)، وابن حبان (٦٧٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٤٣) (٧٥)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ١٣٨، ٢٤٧)، والحاكم (١/ ٩٩)، والخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (٨٩). وقال الحاكم: «هذا صحيح، وقد احتج الشيخان بجميع رواته، والشاهد لذلك فيه شداد ابن أوس، فقد سمع جُبير بن نُفير الحديث منهما جميعًا، ومن ثالث من الصحابة هو: أبو الدرداء».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠٠): «فيه- يعني: إسناد البزار- عبد الله بن صالح كاتب اللَّيث، قال عبد الملك بن شُعيب: كان ثقة مأمونًا. وضعَّفه الباقون».

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه البزار (٥٣٩٤). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠٠): «فيه سعيد بن سنان، وقد ضعَّفه البخاري ويحيى بن معين وجماعة؛ إلا أن أبا مُسْهِر قال: حدَّثنا صدقة بن خالد، قال: حدَّثني أبو مهدي سعيد بن سنان مؤذن أهل حمص، وكان ثقة مرضيًّا».

وعن وحشي بن حرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٣٧) (٣٦٥).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠١): «إسناده حسن».

وعن صفوان بن عَسَّال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٣٩٨).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠١): «فيه مسلمة بن علي الخُشَني، وهو ضعيف».

وعن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (٢٢٢٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٧٨٦٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠٠): «إسناد الطبراني أصح؛ لأن في إسناد أحمد: علي ابن يزيد، وهو ضعيف جدًّا، وهو عند الطبراني من طرق، في بعضها: الحجَّاج بن أَرْطَاة، وهو مدلِّس، صدوق، يُكتب حديثه، وليس ممن يتعمَّد الكذب».

وعلي بن يزيد- وهو: الأَلْهاني- هو في إسناد الطبراني أيضًا في هذا الموضع، ولكن رواه أيضًا (٧٩٠٦)، وفي إسناده الحجَّاج بن أَرْطَاة.

والحجَّاج: ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٩٦)، و«تقريب التهذيب» (ص١٥٢).

وعلي بن يزيد: ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٩٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٠٦).

الأول: أن يتحوَّل الأمرُ إلى رهبانيَّة كرهبانية النصارى المُبتدعَة، وعزلة عن الحياة، والجهاد بالدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومعالجة شؤون الحياة الدنيا التي لا قوام للإنسان إلا بها.

فكان الصحابة فرسانًا بالنهار، رُهبانًا بالليل، لا يمنعهم علمهم، وإيمانهم الحق، وخشوعهم لله من القيام بشؤونهم الدنيوية؛ من بيع، وشراء، وحرث، ونكاح، وقيام على الأهل والأولاد، وغيرهم فيما يحتاجونه، ولا يمنعهم من الجهاد، والدعوة، والقيام بتكاليف الحكومة الدينية التي أورثهم الله إياها، بجهدهم وجهادهم.

الثاني: أن يتحوَّل إلى إعجاب بالنفس، يملأ جوانح المتعبِّد، فيترتب عليه ازدراءٌ واحتقارٌ لأعمال الآخرين، واستهانة بمجهوداتهم في سبيل الدين، وحطٌّ من قدرهم، فيصبح المرء في الحقيقة متعبِّدًا في محراب «الذات»، معظِّمًا للنفس، وهذا مصدر لكل رذيلة خُلقيَّة، وسبب لمحق كل عمل صالح.

والذين يُصابون بهذه البليَّة المردية يشعرون بأنهم- وحدهم- الأوصياء على الدين، ويغلقون عقولهم وأعينهم عن رؤية فضائل الآخرين، فلا يرون إلا العيوب والمساوئ؛ بل تصبح الفضائل عندهم عيوبًا ومساوئ، ويصبح الأمر كما قيل(١):

إذا محاسنيَ اللاتي أُدِلُّ بها ... كانت ذنوبي، فقل لي كيف أعتذر؟!

وهذا هو الداء الذي أُصيب به الخوارج- إحدى الفِرَق الهالكة- حتى أدَّى بهم إلى تكفير الناس كافة- حتى الصحابة الذين جاء الدين عن طريقهم إلى مَن بَعدهم- ومقاتلتهم(٢).

وما كان ذلك- في الأصل- لنصٍّ التبست عليهم دلالتُه، وإنما كان لشعور منحرف قرَّ في نفوسهم، وتعاظم أصابهم من العُجب بعبادتهم، والانتقاص لأعمال غيرهم من الناس.

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٧٤).

(٢) تقدم (ص٢١٢- ٢١٣) التعريف بالخوارج وعقائدهم، والإحالة إلى المصادر التي تحدَّثت عنهم.

وهكذا تتَّضح أهمية ربط الخصيصتين إحداهما بالأخرى، وتضافرهما في تكوين سمات أهل السنة أهل الحق من هذه الأمة، وتمييزها عن الفرق الضالة التي تأخذ حظًّا مما ذُكِّرت به، وتنسى حظوظًا أخرى، فتُضخِّم الجانب الذي أخذتْ تضخيمًا مَرَضيًّا منحرفًا، وتهمل غيره حتى لا يرد لها في حساب.

ثالثًا: صياغة الحياة العملية - الفردية والجماعية - على مقتضى الوحي:

إن تلك المعاني الراسخة في القلب لا بدَّ أن تثمر ثمرتها الطبيعية في سلوك المؤمن، بحيث تتكيَّف سائر أعماله ومواقفه وخطراته وخطواته مع هذا الشعور اليقظ في القلب؛ فيتحقَّق للمؤمن من العبادة والسلوك والاستقامة ولزوم الجادَّة، ومن البر والإحسان، والصلة والجود، والإيثار وحسن الخلق، ومن الجهاد والدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومن الصبر والثبات والجرأة في الحق، ومن الترفُّع عن سفاسف الأخلاق ومساوئها، والتنزه عن الدنايا؛ يتحقَّق له من ذلك كله ما يكون ترجمة عملية ناطقة لهذا الشعور المستسر في القلب.

وبين هذه الجوانب العملية وغيرها، وبين حال القلب علاقةٌ لا يمكن أن تتخلَّف، وقد شرحها رسولُ الله ﷺ بقوله- في حديث النُّعمان بن بَشِير رضي الله عنهما-: «**أَلَا وإنَّ في الجسد مُضغةً، إذا صَلَحَتْ صَلَح الجَسَدُ كلُّه، وإذا فَسَدَت فَسَدَ الجسدُ كلُّه، أَلَا وهي القلبُ**»(١).

فمادة صلاح هذه المضغة هي «الوحي» الذي ينزل عليها نزول المطر على الأرض العطشى، فترْوى منه بعد ظمئها، وتثمر الصالح من الاعتقاد والشعور والقول والعمل.

وقد شرح الرسولُ ﷺ الترابط الشديد بين العلم النافع المُقتَبس من الوحي، وما يترتَّب عليه من المعاني القلبيَّة الإيمانية، وما ينشأ عنهما من الأعمال الصالحة

---

(١) أخرجه الطيالسي (٨٢٥)، وابن أبي شيبة (٢٢٠٠٣)، وأحمد (١٨٣٧٤، ١٨٤١٢)، والدارمي (٢٥٣٤)، والبخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وابن ماجه (٣٩٨٤)، وأبو عَوانة (٥٤٦٠)، وابن حبان (٢٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣٥٦).

المقصورة على صاحبها، أو المتعدِّية إلى الآخرين، وبيَّن ذلك بمثل عظيم:

فعن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**مَثَلُ ما بعثني اللهُ به من الهُدَى والعلم، كمَثَل الغيث الكثير؛ أصابَ أرضًا، فكان منها نقيَّةٌ، قبلت الماءَ فأنبَتت الكلأَ والعُشْبَ الكثيرَ، وكانت منها أجادبُ، أمسكت الماء، فنفع اللهُ بها الناسَ، فشَربوا وسَقَوْا وزرعوا، وأصاب منها طائفةً أخرى، إنما هي قِيعانٌ، لا تُمْسكُ ماءً، ولا تُنْبتُ كلأً، فذلك مثلُ مَن فقه في دين الله، ونفَعهُ ما بعثَني الله به، فعلمَ وعلَّمَ، ومثلُ مَن لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هُدَى الله الذي أرسلتُ به**»[1].

قال القرطبيُّ، وغيره: «ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدِّين مثلًا بالغَيْث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه، فكما أن الغيث يحيي البلد الميِّت، فكذا علوم الدين تحيي القلب الميت.

ثم شبَّه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث، فمنهم العالم العامل المعلِّم، فهو بمنزلة الأرض الطيبة: شربت فانتفعت في نفسها، وأنبتت فنفعت غيرها.

ومنهم الجامع للعلم، المستغرق لزمانه فيه، غير أنه لم يعمل بنوافله، أو لم يتفقَّه فيما جمع، لكنه أدَّاه لغيره، فهو بمنزلة الأرض التي يستقرُّ فيها الماء، فينتفع الناس به.

ومنهم مَن يسمع العلم فلا يحفظه، ولا يعمل به، ولا ينقله لغيره، فهو بمنزلة الأرض السبخة أو الملساء التي لا تقبل الماء، أو تُفْسِدُهُ على غيرها»[2].

وبتأمُّل وصف **النوع الأول** من الأرض بالنَّقاء، والمقارنة بينه وبين ما سبق

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٥٧٣)، والبخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٠٣)، والبزار (٣١٦٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨١٢)، وأبو يعلى (٧٣١١)، وابن حبان (٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «الأمثال» (ص٢٢١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٤٩)، والبغوي (١٣٥).

(٢) ينظر: «المفهم لما أَشْكَل من تلخيص كتاب مسلم» (٦/ ٨٣)، و«فتح الباري» (١/ ١٧٧).

تقريره من ضرورة تفريغ القلب من كل هوى أو ميل بإزاء النصِّ، وجعل النصِّ إمامًا، والقلب والعقل تابعين له؛ يتبيَّن بوضوح وصف الفرقة الناجية بقبول الوحي، وتشرُّبه؛ كتشرب الأرض الماء، وسريان روح الإيمان والعلم الصحيح في قلوب أفرادها؛ كسريان الماء في الأرض الطيبة، حيث يمنحها الخصب، والحياة، والنماء.

وهذا القدر من المثل يمثِّل احتفال الفِرْقة الناجية- الصحابة ومَن بعدهم- بالوحي السماوي، وفرحهم به وإقبالهم عليه: بالتعلم، والتأثر، والإيمان، حتى يفعل في قلوبهم الظمأى إليه فعل المطر النازل من السماء في الأرض الطيِّبة القابلة للإخصاب.

وهذا يتعلَّق بالخصيصتين: الأولى والثانية، وهما: العلم الصحيح المبني على النص، والأعمال القلبيَّة المترتِّبة على هذا العلم.

ثم يشير المثل إلى الأثر الظاهر للعلم النافع، المتمثِّل في الأعمال الصالحة القاصرة والمتعدِّية، حيث قال ﷺ: «**فأنبَتت الكلأ والعُشْبَ الكثيرَ**»، فخروج الكلأ والعُشْب من هذه الأرض الطيبة بعد ما مُطِرت هو نتيجة طبعيَّة، وكذلك صدور الأعمال الصالحة من المؤمن ذي القلب النقي غير المتلوِّث بالأهواء والأخلاط- بعد سماعه الوحي، وعلمه به- هو نتيجة طبعيَّة أيضًا.

وفي المثل عناية ظاهرة بأعمال التعليم، والجهاد، والدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وغيرها مما يتعدَّى نفعه للناس؛ إذ إن طيب هذه الأرض ونقاءها ظهر أثره في الكلأ والعشب الكثير الذي ينتفع به الناس والأنعام.

وكذلك صلاح قلب المؤمن، ونقاؤه، وتأثُّره العميق بالوحي، يظهر في جهاده بالقرآن، وتعليم الناس الوحي والذكر، والقيام بتكاليف الدعوة إلى الله.

فالأمة القائمة الصالحة لا تعيش لنفسها فحسب، وتدع الناس وشأنهم، بل تعمل بجدٍّ على تحقيق الخيرية التي وُصِفَت بها هذه الأمة في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ

بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

إذ إن المهمة الربانية التي انتُدِبَت لها هي مهمَّة على مستوى الإنسانيَّة كلِّها؛ بهداية البشريَّة إلى الحق السماوي المتمثِّل بالإسلام، حتى تكون جديرة بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ **وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ** ﴿١٨١﴾ ﴾ [الأعراف: ١٨١]، فيكونون رسل هداية، ودعوة، وإيمان، وأئمة عدل في القول والفعل.

أما العنصر الثاني في المثل- وهي الأرض الجَدْباء، التي أمسكت الماء، فنفع الله بها الناسَ، فشربوا، وسقوا منها، وزرعوا- فأرضٌ غير قابلة للحياة والنماء والخصب، وإنما نفعها حفظ الماء للناس، وهي تمثل مَن يحمل المعرفة بالوحي والشرع، ولا يكون لديه من الإيمان واليقين والشعور القلبي المتيقِّظ ما يتناسب مع هذه المعرفة، ولا يقوم بالأعمال الصالحة التي تُنْتَظَر من مثله، وإنما هو حافظ لعلم الشريعة مبلِّغٌ هذا العلم إلى مَن هو أفقه منه به، وأكثر انتفاعًا وتقبُّلًا وإيمانًا.

ولا بدَّ من تصوُّر وجود «قدر» مشترك من العلم؛ لأن حامل علم الشريعة لا بدَّ أن يكون مسلمًا، بعيدًا عن أن يُزَنَّ بوصمة شرك أو ارتداد، وإنما المعنى- والله أعلم- أن همَّة هذه الفئة انصرفت إلى حفظ علم الشرع، وإيصاله للناس أكثر من انصرافها إلى العمل، ولم تكن كالفئة الأولى التي تفاعلت مع النصوص تفاعلًا حيًّا مباشرًا، وهي تدرك أنها المخاطبة بها قبل غيرها.

أما العنصر الثالث في المثل- وهي الأرض القاع التي لا تمسك الماء فينتفع الناس بها، ولا تنبت الكلأ والعشب- فهي تمثل مَن لم يحمل العلم والحكمة، ولم يعمل بهما، وله من الذم بقدر ما فقد من ذلك الخير.

فإن كان عَرِيَ عن الإيمان، وخرج منه بالكلِّيَّة؛ فهو الكافر الذي يستحق الذم كلَّه، وهو الذي لم يرفع بالإسلام رأسًا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسل به نبيَّه ﷺ.

وإن كان له نصيبٌ من الإسلام؛ دون تحقُّق بالإيمان، ولا اهتمام بحمل العلم وتبليغه؛ فهو محمودٌ على ما أدرك، مذمومٌ على ما فرَّط.

وبهذا تكتمل الصورة، ويتبيَّن ارتباط الخصائص الثلاث بعضها ببعض ارتباطًا لا ينفكُّ: ارتباط العلم الحق- المبني على النص والوحي- بعمل القلب وعمل الجوارح.

ولا يعني هذا أن القوم ملائكة في جثمان إنس! كلا؛ بل لقد كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وهم أعظم النماذج وأكملها- بشرًا من البشر؛ يعتريهم ضعف البشر، ويحسون- أحيانًا- بثقلة الطين، وجاذبية الأرض، ولكنهم كانوا أفضل البشر- بعد الأنبياء- حتى وهم يخطئون، إذ سرعان ما ينتفض الإيمان في قلب أحدهم، ويندفع اندفاع السيل إلى منحدره، فتنكسر أمام قوَّته سَوْرَةُ الشهوة، ويُصلْح الفرد ما ساء من حاله، ويستدرك أمره، ويعرِّض نفسه لأشدِّ العقوبات الشرعية- إن كان قد قارف ما يوجبها- وما قصة ماعز[1] والغامديَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ببعيدة عن الأذهان.

وكان من خبر ماعز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما صحَّ عن عدد من الصحابة- منهم أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أن ماعزَ بنَ مالك أتى النبيَّ ﷺ وهو في المسجد، فناداه: يا رسولَ الله، إني زنيتُ، فأَقِمْ عليَّ كتابَ الله. فأعرض عنه النبيُّ ﷺ، فتنحَّى لشِقِّ وجهه الذي أعرض قِبَله، فقال: يا رسولَ الله، إني زنيتُ، فأَقِمْ عليَّ كتابَ الله. فأعرض عنه، فجاء لشِقِّ وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربع شهادات؛ دعاه النبيُّ ﷺ فقال: «**أبك جنونٌ؟**». قال: لا يا رسولَ الله. قال: «**فهل أحصنتَ؟**». قال: نعم يا رسولَ الله. قال: «**اذهبوا فارجموه**»[2].

وكان من خبر الغامدية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما رواه جمع من الصحابة؛ منهم بُريدة بن الحُصيب الأَسْلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاءت الغامدية، فقالت: يا رسولَ الله، إني قد زنيتُ، فطهِّرني. وإنه ردَّها، فلما كان الغد؛ قالت: يا رسولَ الله، لِمَ تردُّني؟ لعلَّك أن تردَّني كما رددتَ ماعزًا! فوالله إني لحُبْلى! قال: «**أما لا، فاذهبي حتى تلدي**».

---

(١) ماعز هو: ابن مالك الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٩٨٠٩، ٩٨٤٥)، والبخاري (٦٨١٥، ٦٨٢٥، ٧١٦٧)، ومسلم (١٦٩١)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٣٩، ٧١٤٠)، والبيهقي (٨/ ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٥- ٢٢٧، ٢٢٨)، والبغوي (٢٥٨٥).

فلما ولدت؛ أتته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته. قال: «**اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه**». فلما فطمته؛ أتته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبيَّ الله، قد فطمتُه، وقد أكل الطعام! فدَفعَ الصبيَّ إلى رجل من المسلمين، ثم أمرَ بها، فحُفر لها إلى صدرها، وأمر الناسَ فرجموها، فيُقبلُ خالدُ بن الوليد بحجر، فرمى رأسها، فتنضح الدم على وجه خالد، فسبَّها، فسمع النبيُّ ﷺ سبَّه إياها، فقال: «**مهلًا يا خالد! فو الذي نفسي بيده، لقد تابت توبةً لو تابها صاحبُ مَكْس**[1] **لغُفِر له**». ثم أمرَ بها فصُلِّي عليها، ودُفنت[2].

أهل الحديث، وأهل السنة والجماعة:

روى الخطيب البغدادي بسنده عن الإمام أحمد أنه ذكر حديث النبي ﷺ: «**تفترق الأمةُ على نَيِّف وسبعينَ فِرْقةً؛ كلها في النار؛ إلا فِرْقةً**». فقال: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أدري مَن هُم»[3].

فهل يعني هذا- إن صحَّ عن الإمام أحمد- أنه يعدُّ «أهل الحديث» هم الفرقة الناجية؟ **ومَن هم أهل الحديث المقصودون بهذه الكلمة؟**

أهل الحديث:

فأما «أهل الحديث»، أو «أصحاب الحديث»؛ فإن المقصود بهم كما قال الحاكم النيسابوري: «القوم الذين سلكوا محجَّةَ الصالحين، واتَّبعوا آثار السلف

---

(١) صاحب المَكْس: مَن يتولَّى الضرائب التى تُؤخذ من الناس بغير حق. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/ ٢٠٣)، و«عون المعبود» (١٢/ ٨١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٨٠٩)، وأحمد (٢٢٩٤٩)، والدارمي (٢٣٢٩)، ومسلم (١٦٩٥)، وأبو داود (٤٤٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٥٩)، والدارقطني (٣/ ٩١)، والبيهقي (٨/ ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٩).

(٣) ينظر: «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٥).

وفي سنده انقطاع؛ حيث قال إبراهيم بن محمد بن الحسن: حُدِّثْتُ عن أحمد... ولم أقف على تراجم رجال الإسناد؛ إلا إبراهيم بن محمد بن الحسن، حيث توجد ترجمة بهذا الاسم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ١٨٩)، و«طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ (٣/ ٤٢٢٤).

من الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين لسنن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أجمعين... وآثروا قطع المفاوز والقِفار على التنعُّم في الدِّمَن والأوطار، وتنعَّموا بالبؤس في الأسفار مع مساكنة العلم والأخبار... قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك من البدع، والأهواء، والمقاييس، والآراء، والزيغ...»[1].

ووصفهم الخطيب البغدادي بأنهم: «... حفظة الدين وخزنتُه، وأوعيةُ العلم وحَمَلَتُه... ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر...»[2].

ووصفهم ابن قُتيبة بأنهم: «التمسوا الحق من وجهته، وتتبَّعوه من مظانه، وتقرَّبوا من الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره... ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها، حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا مَن خالفها من الفقهاء إلى الرأي، فنبَّهوا على ذلك، حتى نَجَمَ الحقُّ بعد أن كان عافيًا، وبَسَقَ بعد أن كان دارسًا، واجتمع بعد أن كان متفرِّقًا، وانقاد للسُّنَن من كان عنها معرضًا، وتَنَبَّه عليها مَن كان عنها غافلًا، وحكم بقول رسول الله ﷺ بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان، وإن كان فيه خلافٌ على رسول الله ﷺ...»[3].

وإذا تأمَّلتَ هذه الأقوال وغيرها مما يشبهُها أو يقاربُها[4]؛ وَجَدْتَ أن

---

(١) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢-٣).

(٢) ينظر: «شرف أصحاب الحديث» (ص٩).

(٣) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص٧٣-٧٤).

(٤) ينظر: «رد الإمام الدارمي على بشر المريسي» (ص١٤٢- وما بعدها)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣-٤)، و«فضل علم السلف على علم الخلف» لابن رجب الحنبلي، و«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للإمام الصابوني (ص٩٩-١٠٠).

المقصود بـ«أهل الحديث» ما يقابل ويضاد:

١- أهل الكلام الذين «يقولون على الله ما لا يعلمون، ويَفْتنون الناس بما يأتون، ويُبْصرون القذى في عيون الناس، وعيونهم تطرف على الأجذاع[١]، ويتَّهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل»[٢].

والذين اختلفوا «في التوحيد، وفي صفات الله تعالى، وفي قدرته، في نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبيٌّ إلا بوحي من الله تعالى»[٣].

«وقد كان يجب- مع ما يدَّعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر- أَلَّا يختلفوا؛ كما لا يختلف الحُسَّاب والمُسَّاح والمهندسون؛ لأن آلتهم لا تدلُّ إلا على عدد واحد، وإلَّا على شكل واحد، وكما لا يختلف حُذَّاق الأطبَّاء في الماء، وفي نبض العروق؛ لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمر واحد، فما بالهم أكثر الناس اختلافًا؛ لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين؟!»[٤].

«ولو أردنا أن ننتقل عن أصحاب الحديث، ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام... لخرجنا من اجتماع إلى تشتُّت، وعن نظام إلى تفرُّق، وعن أُنس إلى وَحْشَة، وعن اتفاق إلى اختلاف»[٥].

٢- كما يُطلق لفظ «أهل الحديث» في مقابل «أهل الرأي»؛ ممَّن يقدِّمون آراهم وأقيستهم على الكتاب والسنة، ويُعْمِلون في الروايات التي تخالف ما هم عليه معاولَ التضعيف والتأويل، حتى يقول قائلهم: «كل نصٍّ خالف مذهبنا فهو منسوخ أو مؤوَّل»[٦].

---

(١) الجذع أو الجذل هو: أصل الشجرة إذا قطع، وقد يطلق على العود. ينظر: «النهاية» (١/ ٢٥١).

(٢) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص١٣).

(٣) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص١٥).

(٤) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص١٤).

(٥) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص١٦)

(٦) نقلها الشيخ الخضري في «تاريخ التشريع الإسلامي» (ص٣٣٢) عن القاضي الكرخي.

ثم يأخذون بالحديث إذا وافقهم ولو كان ضعيفًا، ويبلغ بهم التعصب إلى حد أن يقول آخر منهم: «ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة، والحديث الصحيح، والآية؛ فالخارج عن المذاهب الأربعة ضالٌّ مضلٌّ، وربما أدَّاه ذلك إلى الكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر»(1).

وإذا كان مصطلح «أهل الحديث» يُطْلَق في مقابل هذا وذاك؛ فإنه ينبغي فهمه بصورة أوسع مما يوجد عند كثير من الناس- في الأزمنة المتأخرة- ممَّن يطلقون هذه الكلمة، ويقصدون بها فئة معيَّنة ممَّن يعنون بدراسة الحديث النبوي رواية ودراية، أو رواية فحسب، أو ممَّن ينتسبون إلى هذا الأمر ويجتمعون عليه نظريًّا، ولو لم يكن لهم نصيبٌ يُذْكَر من العلم بالحديث النبوي الشريف.

وينبغي التَّنبيه إلى تغيُّر المصطلحات بمرور الأزمنة، واختلاف مدلولها بين عصر وعصر عند كثير من الناس.

فاصطلاح «أهل الحديث» قد ضاقت دائرته عند كثير من المتأخرين، حتى صار «عَلَمًا» على فئات قد تكون من أهل الحديث، ولكنها ليست أهل الحديث.

وثمة أسباب تدعو إلى عدم إطلاق اسم «الفرقة الناجية» على فئة بعينها ممَّن يحمل اسم «أهل الحديث» أو غيرهم، وهي:

١- أنه يقتضي أن يكون غيرها من الفرق الهالكة، ولو كان موافقًا لها في منهجها ومعتقدها وأصولها، ما دام لا يحمل الاسم نفسه الذي تحمله، ولا يجتمع حول الراية التي تجتمع حولها، وبذا تتحوَّل القصة إلى تزكية حزب أو طائفة أو جماعة بشخوصها وبرامجها ومناشطها، وهذا يولِّد التعصب العظيم، وأي تعصب وصدود عن النصح واستكبارٍ عليه أعظم من أن تعتقد فئة أن الرسول ﷺ زكَّى منهجها؟ وهو على أحسن الأحوال قصرٌ للشيء على بعض أفراده.

وعلى سبيل المثال: يوجد في زماننا هذا فئات شتَّى تحمل أسماء عديدة،

---

(1) قاله أحمد الصاوي في «حاشيته على الجلالين» (٣/ ١٠).

تختلف باختلاف البلدان؛ بل تختلف في البلد الواحد؛ بل ويقع بينها أحيانًا شيء من الشحناء والاختلاف، وتنافر القلوب- كما يقع بين غيرها[1]- ولكنها متقاربة في منهجها، متفقة على الأصول التي تقوم عليها وتدعو إليها، وهؤلاء يمثِّلون في الجملة منهجًا واحدًا- على ما بينَهم من تفاوت- ولو ادَّعى مدَّع إطلاق لفظ «الفرقة الناجية» على بعضهم دون بعض، أو عليهم دون غيرهم من أهل السنة العاملين بها، مهما اختلفت أسماؤهم؛ لحَرم من هذه الميزة العظيمة فئات وطوائفَ أخرى في بقاع شتى من الأرض ممَّن لا يحملون هذه الأسماء.

فالعدل والإنصاف يقتضي أن لا تكون «الفرقة الناجية» أشخاصًا محدَّدة فحسب؛ بل خصائص وسمات ينبني عليها منهج يُتَّبَعُ، وطريق يُسْلَك، وأصولٌ يُلْتزم بها، بحيث يكون الموافق لهذه الأصول، المتَّبع لهذا المنهج، المتحلِّي بهذه الخصائص والسمات، ممَّن يُرجى دخوله فيها؛ فردًا كان أو جماعة، وبأي اسم تسمَّى.

أما الكلمة السابقة المنسوبة إلى الإمام أحمد؛ فعلى تقدير ثبوتها؛ فإنه يُقصد بهذه الاصطلاح «أهل الحديث»: القومُ الدائنون بالمعتقد الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، الملتزمون بالنصوص، المجانبون لطرائق أهل الكلام، التابعون للحق والدليل متى استبان لهم- ولو كان على خلاف ما عهدوه وورثوه وتعلَّموه- فيدخل في هذا المعنى فئات كثيرة من جنس مَن ذكر، ويدخل فيه غيرهم؛ مثل:

أ- أتباع المذاهب الفقهيَّة الأربعة وغيرها من مذاهب أهل السنة، مع ضرورة الدعوة إلى عدم التعصب للرأي أو قول الإمام، والانصياع للدليل الشرعي.

ب- عوام المسلمين الذين لم يدخلوا في شيء من البدع والانحرافات، وآمنوا بالله وأسمائه وصفاته، وأقرُّوا بالتوحيد، وجانبوا الشرك، والتزموا- عمومًا- بالسلوك الصحيح: من الاستقامة، وأكل الحلال، وترك الفواحش، وغير ذلك.

---

(١) وينظر ما تقدم (ص٢٣٣): «الخصائص الموجبة للنجاة».

ولا يلزم أن يكونوا عالمين باختلاف الناس في العقائد وغيرها، ولا أن يكونوا قد درسوا الأصول والضوابط التي يقوم عليها المنهج الصحيح؛ بل يكفي سلامتهم جملة من مناهج الانحراف، وهذا ما يفهمونه من سماعهم للآيات والأحاديث بفطرتهم، ما لم يطرأ على هذه الفطرة مؤثِّرٌ يغيرها، أو صارف يصرفها.

ولذلك قال القاضي عياض: «إنما أراد أحمد: أهل السنة والجماعة، ومَن يعتقد مذهب أهل الحديث»[1].

٢- وممَّا يمنع قصر الفرقة الناجية على المنسوبين إلى الحديث فحسب في الأزمنة المتأخرة- حين ضاق الاصطلاح وتغيَّر-: أن الخير والفضل قد قلَّ في هذه الأمة بعد القرون الثلاثة الفاضلة، وتفرَّق، حتى عزَّ وجود الأفراد المستجمعين للصفات الفرديَّة التي كان عليها السلف الأولون، وحتى لا تكاد توجد فئة مستجمعة للصفات الجماعية والفردية التي كانوا عليها، أو لا توجد ألبتة، فالخير- في الأمة- موجودٌ ولكنه لا يخلو من دَخَن.

وهذه الفئات التي ترى أنها أحقُّ بالنبي ﷺ، وأجدرُ بوصف «النجاة» فيها عيوبٌ وأخطاء، وفيها خللٌ وتقصير- حتمًا- وفي غيرها فضائل لا توجد فيها، قليلة كانت أو كثيرة.

وإذا كان المتوقَّع أن يكون التجرُّد في هذا الزمان قليلًا؛ فيجب أن نتوقع- لذلك- أن ثمَّة عيوبًا في هؤلاء ستتحوَّل- في نظرهم- إلى محاسن وفروعًا ستتحول إلى أصول؛ لأنها صارت خصائص لهم تميِّزهم عن غيرهم، ويجب أن نتوقع أن ثمة جوانب مشرقة عند غيرهم ستلقى منهم الصدود والإعراض والتهوين من شأنها؛ لأنها اقترنت- عندهم- بفئة عيوبها كثيرة، وأخطاؤها فاحشة.

وعلى سبيل المثال: فإن من المألوف لدى الحريصين على اتِّباع السنَّة في هذا الزمان أن يعتنوا بالجوانب العلمية- والحديثيَّة خاصَّة- ويحرصوا على تجنُّب التقليد ومحاربة المحرَّم منه، ويهتمُّوا بسلامة المعتقد.

---

(١) نقله النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٦٧).

وهذه الجوانب الإيجابية قد يسيء بعضهم أخذها، فيتحوَّل جانب العناية بالحديث ونبذ التقليد إلى فوضى تشريعية لا أول لها ولا آخر، ويصبح مَن لا يحسن قراءة الآية، ولا نطق الحديث- ممَّن يستظل بظل القوم- «مجتهدًا»، لا يعبأ بقول أحمد ولا مالك ولا الشافعي ولا أبي حنيفة، ويزعم أنه سيأخذ من حيث أخذوا!

ثم تجد هذا المحارب للتقليد، النابز لأهله، مقلِّدًا- من حيث لا يشعر- لفلان وفلان من العلماء وطلاب العلم الذين يُحْسِن الظن بهم، ويرى أنهم على الجادَّة، وأنهم لا يخرجون عن الدَّليل الصحيح، ولا يقولون إلا ببيِّنة! وتراه مقلِّدًا لهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها وتوثيق الرجال وتوهينهم، ومقلِّدًا لهم في آرائهم الفقهية والاجتهادية التي يُعْذرون هم فيها لو أخطؤوا، لكنه هو لا يُعْذَر حين ينازع في تقليد الأئمَّة الأربعة وغيرهم، ويقلِّد مَن دونهم بمراحل.

ويترتَّب على هذا وهذا: الاختلاف الواسع العريض، والتفرُّق المنافي للأخوَّة والجماعة؛ بسبب تفاوت النظر والعلم، وما ترتَّب عليه من اختلاف الرأي، وهذا الاختلاف من سمات أهل البدع الذين فرَّقوا دينَهم وكانوا شيعًا.

وقد تتحوَّل العناية بسلامة المعتقد إلى رمي للآخرين بالضلال أو الكفر أو النفاق أو الفسق أو البدعة، بلا بيِّنة، مع ظنِّ اختصاص النفس بالكمال، والسلامة مما وقع فيه الآخرون.

حتى لقد وُجد مَن يومئ إلى اختصاصه بمسمى: «الفرقة الناجية»، و«الطائفة المنصورة»، ويقول: إن الطائفة تصدق على الواحد!

وقد يتحوَّل الحرص على السنَّة وكراهية البدعة إلى إعراض عن منجزات العصر ومبتكراته النافعة، وعزوف عن استخدامها والإفادة منها في نشر دعوة الإسلام، وإلى تضخيم بعض الأعمال والسنن والمأثورات، حتى تصبح كأنها من الأصول، وإلى التهوين من شأن بعض الأصول المتَّفق عليها بين سائر الطوائف، حتى تصبح كأنها من الفروع.

وهذه الانحرافات وغيرها، وإن كانت لا تعكِّر على الأصل عند العقلاء المنصفين، فلا تمنع البحث والتحقيق العلمي، ولا تمنع الاجتهاد وترك التقليد كليًّا أو جزئيًّا- بحسب مَلَكة المجتهد- ولا تمنع محاربة البدع ونشر السنن؛ إلا أنها قد تصبح- بدون وعي- مدرَجة ضمن خصائص «الفرقة الناجية» عند هؤلاء القوم، فإذا رأوا مَن ينكرها، أو يعمل خلافها، أو ينتقدها؛ أساؤوا به الظن، واعتقدوا أنه يحارب العلم والسنَّة، والحديث.

ولو أنصفوا؛ لعلموا أن «الفرقة الناجية» هي: منهج، ومشرع، وصفات، وخصائص، وليست اسمًا ينتحل، ولا دعوى تدعى.

وفي مقابل ذلك: يوجد عند كثير من طوائف المسلمين- المقصرة أو الواقعة في بعض الانحرافات العقدية أو السلوكية- جوانب مفيدة- وإن لم تكن متكاملة- لا توجد لدى أولئك القوم، فحصر الفرقة الناجية فيهم قد يُفْهَم منه أن تلك الفضائل والصفات ليست من خصائص الفرقة الناجية؛ بل من خصائص المنحرفين، وبهذا تقع فيما وقع فيه أهل الكتاب الذين كان من أسباب اختلافهم أنهم نسوا حظًّا ممَّا ذُكِّروا به؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤].

ومن أمثلة ذلك: أن الجوانب العبادية والسلوكية قد ترتبط أحيانًا في أذهان كثير من الناس بالاتجاهات الصوفيَّة أو المتأثِّرة بالصوفية، فتصبح العناية بها، والاحتفال بشأنها، والحديث عنها، شيئًا غريبًا غير مألوف في بعض البيئات والتجمُّعات الأثرية المحاربة للتصوُّف.

ومثل ذلك العناية بالجوانب السياسية، والتَّركيز عليها، والحرص على معرفة كيفية سير الأحداث، وارتباط بعضها ببعض، وكشف ألاعيب القوى العالمية ضد الشعوب- وخاصة الشعوب المسلمة- والحديث عن الحكم بغير ما أنزل الله، وموالاة أعداء الله... كل هذا قد يرتبط في أذهان كثير من الناس ببعض

التجمُّعات، ومن ثَمَّ يصبح الحديث عنها غير مألوف ولا مقبول؛ لأنه صار شعارًا لأولئك وخاصية من خصائصهم.

ولهذا كله- ولغيره- يترجَّح القول بأن «الفرقة الناجية» خصائص وصفات وأصول، مَن تمسك بها- فردًا أو جماعة- فيرجى أن يكون من الناجين، ومَن أعرض عنها؛ فيُخشى أن يكون من الهالكين.

ويرجى لكل مسلم- فردًا أو جماعة- من النجاة بقدر قربه من تلك الصفات، وتحقُّقه بها، ويُخاف عليه من الهلاك بقدر تقصيره، أو ضعفه، أو إخلاله بها.

ويتفاوت الناس تفاوتًا عظيمًا في قَدْر تحقيقهم للصفات، أو قربهم منها، أو بعدهم عنها، ولكل قوم بحسبهم، وليس من اللازم أن يصبح اسم «الفرقة الناجية» لفظًا صوريًّا تتنازعه بعض التجمعات وبعض الطوائف، وتحرم غيرها منه بلا برهان جليٍّ صريح.

وهذا يعطي الحديث مفهومًا أوسع، ويجمع قدرًا كبيرًا من الآراء التي يوجد بينها قاسم مشترك، وليس بينها خلافٌ عميقٌ.

ينبغي أن يوسَّع مفهوم هذا المصطلح، ويُعاد إلى ما كان عليه في السابق، بحيث يصبح مشابهًا لمصطلح: «أهل السنة».

أما أن يُطلق على تجمُّعات معيَّنة من أهل السنة، سمَّت نفسها: «أهل الحديث»، أو: «أهل السنة»، ويُقْصَر عن غيرها ممَّن هو على طريق أهل الحديث والسنَّة سائر، ولأهل البدع والأهواء مخالف؛ فهو قصرٌ للعام على بعض أفراده بغير دليل.

أهل السنَّة والجماعة:

والمراد بـ«السنَّة»: «طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه، السالمة من الشبهات والشهوات... ثم صار- في عُرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم- عبارة عمَّا سلم من الشبهات في الاعتقادات، وخاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل

القدر، وفضائل الصحابة...»[١].

و«أهل السنَّة» هم المتمسِّكون بالسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ في العقائد، والنِّحَل، والعبادات الباطنة والظاهرة، الذين لم يشوبوها ببدع أهل الأهواء وأهل الكلام في أبواب العلم والاعتقادات، ولم يخرجوا عنها في باب العمل والإرادات...

فإن السنَّة في الأصل تقع على ما كان عليه رسول الله ﷺ، وما سنَّه أو أمر به من أصول الدين وفروعه، حتى الهَدْي والسمت...»[٢].

وهذا التعريف لأهل السنَّة، يلتقي مع ما سبق في تعريف «أهل الحديث».

ولذلك قال الإمام ابن حزم: «وأهل السنَّة الذين نذكرهم أهل الحق، ومَن عداهم فأهل البدعة؛ فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكلُّ مَن سَلَكَ نهجهم من خيار التابعين رحمهم الله تعالى، ثم أصحاب الحديث، ومَن اتَّبعهم من الفقهاء، جيلًا فجيلًا إلى يومنا هذا، ومَن اقتدى بهم من العوامِّ في شرق الأرض وغربها...»[٣].

ومثله قول الإمام أبي المظفر الإسفراييني: «... وليس في فِرق الأمة أكثر متابعة لأخبار الرسول ﷺ، وأكثر تبعًا لسنّته من هؤلاء، ولهذا سُموا أصحاب الحديث، وسُموا بأهل السنة والجماعة...»[٤].

وبهذا يتَّضح أن مفهوم «أهل الحديث» عند سلف الأمة يرادف مفهوم «أهل السنَّة» من حيث المعنى الأصلي الذي تدور حوله التسمية، وهو الالتزام بالنص -بالقرآن والحديث- وما دلَّ عليه من الحق والاجتماع على ذلك، ونبذ الأهواء والبدع والخلاف والفرقة.

أما المفهوم الخاص لاصطلاح «أهل الحديث»، والذي يُطلق- عند

(١) ينظر: «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة» لابن رجب (ص٢٦- ٢٨).

(٢) ينظر: «غاية الأماني في الرد على النبهاني» للألوسي (١/ ٤٢٨).

(٣) ينظر: «الفصل في المِلل والأهواء والنِّحل» (٢/ ٢٧١).

(٤) ينظر: «التبصير في الدين» (ص١٨٥).

المتأخرين- على مدرسة لها منهجها الخاص بها في مسائل الفقه وطُرق الاستنباط والاستدلال؛ فليس هو المراد بأقوال الأئمة، ولا يمكن حصر الفرقة الناجية فيه بحال.

❍ ❍ ❍

غربة السنة

انتهى البحث إلى الحكم على جملة الطوائف والفِرَق من أهل القبلة بأنها داخلة في اسم الإسلام- من حيث الأصل، وإن كان قد يبلغ الانحراف ببعضها إلى البدع المغلَّظة، وما انتهى إليه من توسيع مفهوم أهل الحديث؛ ليشمل طوائف عديدة، وأفرادًا كثيرين، قد لا يتناولهم الاصطلاح لأول وهلة.

وكون الفِرَق المنحرفة ممَّن لا يُحْكَم عليهم بالخروج عن الدين، لا يعني أن دعوة الإصلاح والتجديد لم تعد غريبة بينهم، بل إنها قد تُعاني من المنسوبين إلى الدين، والمحسوبين عليه؛ أشد ممَّا تُعاني من الأعداء الظاهرين المعلنين.

وظُلْمُ ذوي القُرْبَى أَشَدُّ مَضاضَةً ... على المَرْءِ مِنْ وَقْعِ الحُسامِ المُهَنَّدِ[1]

والدَّليل على هذا: أننا نجد- في أحيان كثيرة- أن أعداء الإسلام يسعَون إلى هدم حصون المسلمين من داخلها بواسطة المنافقين المتظاهرين بالإسلام، ولقد كان كثير من زعماء النِّحل الضالة، وأصحاب المقالات الزائغة، من هذا النوع.

وما ذلك إلا لإدراكهم أن العدوَّ البعيد الظاهر يسهل التحرُّز منه، وتوقُّع كيده، أما العدو الملابس في الدين والبلد، المتظاهر بالموافقة؛ فممَّا لا يتيسَّر الحذر منه، ولا تعريف الناس بمقاصده.

فالمصلحون يجدون من هؤلاء ومن غيرهم ممَّن ليس على طريقتهم من الكيد والحرب والسخرية ما يجعلهم في غربة حقيقية.

وكلما تقادم العهد، وفَشَت الانحرافات؛ ازدادت الغربة واستحكمت؛ حتى

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٧).

ليكون المصلحون في بعض الأزمنة وفي بعض الأمكنة أفرادًا يُشار إليهم بالأصابع.

وغُربتهم غربة محمودة، و«هم أهل الله حقًّا، فإنهم لم يأووا إلى غير الله، ولم ينتسبوا إلى غير رسول الله ﷺ، ولم يدعوا إلى غير ما جاء به، وهم الذين فارقوا الناس أحوج ما كانوا إليهم، فإذا انطلق الناس يوم القيامة مع آلهتهم؛ بقوا في مكانهم، فيقال لهم: أَلَا تنطلقون حيث انطلق الناس؟ فيقولون: فارقنا الناسَ ونحن أحوج إليهم منَّا اليوم، وإنَّا ننتظرُ ربَّنا الذي كنا نعبده[١].

فهذه الغربة لا وحشة على صاحبها؛ بل هو آنس ما يكون إذا استوحش الناس، وأشدُّ ما تكون وحشته إذا استأنسوا فوليُّه الله ورسوله والذين آمنوا، وإن عاداه أكثر الناس وجفوه»[٢].

وهؤلاء «هم القابضون على الجمر حقًّا، وأكثر الناس لائمٌ لهم، فلغربتهم بين هذا الخلق يعدُّونهم أهل شذوذ وبدعة ومفارقة للسَّواد الأعظم»[٣].

«وكيف لا تكون فِرْقة واحدة قليلة جدًّا، غريبة بين اثنتين وسبعين فِرْقة ذات أتباع ورئاسات، ومناصب وولايات، ولا يقوم لها سوق إلا بمخالفة ما جاء به الرسول ﷺ»[٤].

إن الفِرْقة الناجية غريبة بالنظر إلى كثرة الفِرَق المخالفة لها، وأفرادها غرباء بالنظر إلى كثرة المنحرفين والهالكين، **ولهذه الغربة أسباب عديدة:**

---

(١) جاء هذا المعنى في أحاديث الرؤية عن عدد من الصحابة؛ منها: حديث أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه، وفيه: «**إذا كان يومُ القيامة؛ أذَّن مؤذِّنٌ: تتبعُ كلُّ أمة ما كانت تعبدُ. فلا يبقى مَن كان يعبدُ غيرَ الله من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطونَ في النار... حتى إذا لم يَبْقَ إلا مَن كان يعبدُ الله من برٍّ أو فاجر؛ أتاهم ربُّ العالمين في أدنى صورة من التي رَأَوْهُ فيها، فيقالُ: ماذا تنتظرونَ؟ تتبعُ كلُّ أمة ما كانت تعبدُ. قالوا: فارقنا الناسَ في الدنيا على أفقر ما كنا إليهم، ولم نصاحبهم، ونحن ننتظرُ ربَّنا الذي كنا نعبدُ...**». أخرجه البخاري (٤٥٨١، ٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

(٢) ينظر: «مدارج السالكين» (٣/ ١٩٦).

(٣) سيأتي (ص٤٥٦- ٤٥٧) تخريج الحديث: «**يأتي على الناس زمانٌ، الصابرُ فيهم على دينه، كالقابض على الجمر**».

(٤) ينظر: «مدارج السالكين» (٣/ ١٩٧- ١٩٨).

١- كثرة الأقاويل والمعتقدات والآراء المخالفة للكتاب والسنَّة، وكثرة الدُّعاة إلى تلك الآراء والمعتقدات والأقاويل، فيلتبس على كثير من الناس الحقُّ بالباطل، والسنَّةُ بالبدعة، ويصبح كثير منهم يتَّبعون البدعة يظنُّونها سنة، ويحاربون السنَّة يظنُّونها بدعة، فيغدو المؤمن غريبًا بينهم؛ لاتِّباعه وبدعتهم، وعلمه وجهالتهم، وقلَّته وكثرتهم، وتعظم الغربة حين تصبح هذه الآراء المبتَدَعَة والعقائد المنحرفة دينًا يَدين به الكبراء؛ من السلاطين، والرؤساء، والمنسوبين إلى العلم والشرع، فيُطْبِقُ على العامة الجهلُ بالسنَّة، والإنكار على أهلها، وما يزالون يتوارثون ذلك، ويتواصَوْن به، حتى يصبحَ عُرفًا جاريًا، مَن خالفه؛ تعرَّض للسَّبِّ، والتَّنقيصِ، والزِّراية، والاتِّهام.

إن من مزالق الشيطان إلى العُجب بالنفس وتزكيتها؛ أن يعتقد أحدٌ- بسبب فهمه الخاص لحديث الباب- أنه الممثِّل للحقِّ المميِّز له، المعبِّر عن السنة الصحيحة والمنهج القويم الذي بيده حق الحكم على الآخرين تزكية أو تجريحًا، ولا شك أن هذا دافع للمرء إلى العُجب، واحتقار الآخرين وازدرائهم.

وإنما جاء الحديث ليحمل الإنسان على البحث الدائم عن الحق والمنهج والسنة والإذعان والطواعية لها، كما كان خُلق الصحابة والسلف.

٢- اتِّباع الهوى، وانتشار العصبيَّة للمذاهب والآراء، حتى تصبح الدعوة إلى السنَّة وكأنها دعوة إلى ترك أشياخهم ومقدَّميهم، فتتحرَّك في النفوس العصبيَّة للشيخ والمذهب والطريقة، وتمنع كثيرًا من الناس من سماع الحق- أصلًا- فضلًا عن اتِّباعه.

وكم حالَ الهوى دون اتِّباع النصِّ المحكم المنزَّل، وأضلَّ عن سبيل الله! قال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

٣- قلة الإنصاف بين الناس، وضعف الخوف من الله، مما يجعل بعضهم يحمل على المخالف، ويجلب عليه بخيله ورَجِلِه، وينسب إليه كلَّ نقيصة،

ويَجْحَدُ ما يعلم فيه من الفضل، ويفرِّع على أقواله فروعًا ليست صحيحة؛ ابتغاء تنفير الناس عنه، وعن منهجه.

فإذا كان هذا المخالف لهم متَّبعًا للكتاب والسنَّة، وأنكر ما عليه القوم من الأحوال المنافية للشرع؛ نسبوه إلى معاداة أولياء الله، وحربهم وبغضهم.

وإذا أنكر ما عليه العِلْيَة من مخالفة الشرع، أو الظلم، أو موالاة الأعداء؛ رُميَ بأنه من الخوارج المارقين، والبُغاة الضالين.

وإذا أنكر ما عليه العوام من البدع والعوائد والمحدثات التي قامَت فيهم مقامَ العُرْف الذي يتوارثونه خلفًا عن سلف؛ رُميَ بأنه متشدِّد متنطِّعٌ ملزمٌ الناسَ بالحرج في دينهم.

بل إن كثيرًا من الناس لا يجدون حرجًا من اختراع الأقاويل، وتزوير الحكايات التي ليس لها أصل، وترويجها بين الناس؛ لصدهم عن دعاة الحق والخير والسنَّة.

حتى يصل الأمر ببعض وسائل الإعلام ومراكز التأثير إلى تشويه صورة الداعي إلى ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، وإلى اتِّباع الكتاب والسُّنَّة.

٤- ويستحكم طوق الغربة حول متبعي السنَّة حين تكون القوة الإعلامية والمادية لأهل الانحراف وطلَّاب المصالح المادية الذين يتسلَّلون في مواقع التأثير بمعسول القول، ويتلطَّفون بالمديح والثناء والمجاراة للوصول إلى مآربهم، والتمكن من عقول أصحاب المسؤوليات وصنَّاع القرار.

ومثل ذلك حين تكون الدَّوْلَة لمنتحلي المذاهب الوضعية، كالعلمانية(١)، ممن لا يرضون أن يكون للدين موقع في المجتمع، ولا أن يكون لأهله مكانة

---

(١) هي الفصل الكامل بين الدين والحياة، وصرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها.

وليس بين «العلمانية» و«العلم» الذي تنسب إليه صلة ما سوى التضليل والخداع. ينظر: «مذاهب فكرية معاصرة» لمحمد قطب (ص٤٤٥)، و«العلمانية وأثرها في الحياة الإسلامية» لسفر الحوالي.

بين الناس، ويعدُّون تحكيم الشرع، نوعًا من الزج بالدين في أمور لا علاقة له بها أصلًا، إذ الدين- في نظرهم- علاقة بين الخالق والمخلوق، تقتصر على أداء شعائر معيَّنة في المسجد، أو الكنيسة، وينتهي الأمر عند هذا الحد.

والمسلمون بين أهل الأرض غرباء، وللمستقيمين على الجادة، السالكين الطريق المستقيم من هذه الغربة أوفاها وأكملها.

فالمصلحون يعيشون غربة المسلمين بين أهل الملل والأديان الأخرى في سائر أقطار الأرض، ويعيشون غربتهم الخاصة بين المسلمين، والتي تُحْكِم خيوطَها أيدي المسلمين أنفسهم!

وهم مطالبون بالقيام بأمر الله، ونشر دينه ودعوته، والصَّدْع بما لديهم من علم وفهم، والعمل على تجديد الدين بين المسلمين، وإقامة الحُجَّة على أهل العصر، وعدم الاستسلام لليأس، أو الرُّكون إلى الدَّعة.

فوَصْفِهم بالغربة ليس حثًّا على الاعتزال، ولا أمرًا بالقعود؛ بل هو دعوة إلى التميُّز بالمنهج المستقيم، والصبر عليه، وإعلانه، والدعوة إليه، وعدم الاستيحاش حين يقل موافقوهم ويكثر مخالفوهم، كما أن وَصْفَهم بالغربة من أسباب الاستمساك بالحق، فالمضحِّي في سبيل شيء ما يجد في نفسه حرجًا أن يتخلَّى عنه، وحين يكون هذا الشيء هو الحق؛ يكون ذلك من سعادة المسلم وتوفيقه.

وإذا كان الشعور بالغربة، وكثرة المخالفين والمناوئين، شعورًا صحيحًا لدى المصلحين، بحيث لا يَعيبهُم نبزُ الناس لهم بالشُّذوذ، واتِّهامهم بتفريق الصُّفوف؛ فإنه يجب التفريق بين هذا وبين الشعور المنحرف الذي يتعاظم ويشتدُّ لدى بعض الغلاة، الذين لا يجدون مَن يوافقهُم في غلوِّهم وانحرافهم، فيُعَزُّون أنفسهم بأنهم يعيشون زمن غربة الإسلام، فيزيدهم هذا تمسُّكًا بما هم عليه، وإعراضًا عن المراجعة، وتصحيح المنهج، واتهام النفس.

والفيصل في هذا هو النص المحكم الذي يجب الرجوع إليه فيما يشتجر

بين المسلمين من الخصومة، وفهمُ السلف الصالح لهذا النص من الصحابة ومَن بعدهم من أئمة المسلمين، والأئمة والعلماء العاملين المعاصرين ممَّن عُرف بالتزام السنَّة، ومجانبة البدعة، والإعراض عن الدُّنيا ومطامعها، وهم أهل الذكر الذين أقامهم الله حجة على عباده.

فليس كل مَن شعر بالغربة وادَّعاها كان صادقًا موفَّقًا مهتديًا.

ولقد كان الخوارج- حين ظهورهم- غرباء بين الصحابة والتابعين، وما زالوا كذلك إلى يوم الناس هذا، وغربتهم هذه غربة مذمومة، غير محمودة؛ لما فيها من مفارقة الجماعة، وترك السبيل والسنَّة، والاعتداد بالنفس، وتحمُّل مخالفة الأئمة الأفذاذ المشهود لهم بالعلم والصلاح.

والغربة هنا ليست شعورًا سلبيًّا انعزاليًّا، أو تعاليًا عن الناس، بل هي سلوك أخلاقي وفكري رفيع، قد يقوله الناس عنك، ولكن لا تقوله أنت عن نفسك، ولا بد من التفريق بين شعور ينم عن عجز الإنسان عن التكيُّف مع المتغيرات، وبين سلوك شخصي ناتج عن فهم وعلم، ونضج وتواضع، وقابلية للتراجع والتصحيح، وبُعد عن الادِّعاء والتظاهر، والله الهادي.



أحاديث الطائفة المنصورة

صحَّ الحديث عن النبي ﷺ بوجود طائفة من الأمة قائمة بأمر الحق والدعوة والإصلاح والتجديد، إلى أن يأتي أمر الله.

جاء ذلك في أحاديث كثيرة عن جمع من الصحابة:

المغيرة بن شعبة، ومعاوية بن أبي سفيان، وثَوْبان، وجابر بن سَمُرة، وجابر ابن عبد الله، وسعد بن أبي وقَّاص، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عمرو بن العاص[1]، وزيد بن أَرْقم، وعمران بن حُصين، وقرة بن إياس، وأبو هريرة، وعمر ابن الخطاب، وسلمة بن نُفَيل الكندي، والنَّوَّاس بن سَمْعان، وأبو أُمامة الباهلي، ومرة بن كعب البَهْزي، وشُرَحْبيل بن السِّمْط الكِندي، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم[2]، إضافة إلى بعض المراسيل.

وصرَّح عدد من العلماء بتواتر هذا الحديث؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، والسيوطي، والزَّبِيدي، والكتَّاني، وغيرهم[3]، **وها هي أحاديثهم:**

---

(١) إنما ذكرت «عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما»، وإن لم يرد له في البحث حديث خاصٌّ؛ لأن مضمون روايتي عقبة بن عامر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما الآتيتين إقرار عبد الله بهذا الخبر، وعلمه به، حيث قال: «أجل». وقال في الثاني: «صدق رسولُ الله».

(٢) حديث معاذ رضي الله عنه هو ما رواه عنه مالك بن يَخامِر السَّكْسكي ضمن حديث معاوية رضي الله عنه في «صحيح البخاري»، حيث صرَّح معاذ رضي الله عنه أنهم بالشام، وهذا يدلُّ على إثباته وسماعه لأصل الحديث.

(٣) ينظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٦٩)، و«قطف الأزهار المتناثرة» للسيوطي (٨١)، و«لقط الآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة» للزبيدي (ص٦٨)، و«نظم المتناثر في الحديث المتواتر» للكتاني (ص٩٣).

١- عن المغيرة بن شعبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**لا يزالُ ناسٌ من أُمَّتي ظاهرينَ حتى يأتيَهُم أمرُ الله وهم ظاهرونَ**»[(١)].

٢- عن معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**لا يزالُ من أُمَّتي أمَّةٌ قائمةٌ بأمر الله، ما يضُّرهم مَن كذَّبهم، ولا مَن خالفهم، حتى يأتي أمرُ الله وهم على ذلك**».

فقال مالكُ بنُ يَخامِر: سمعتُ معاذًا يقول: «وهم بالشام». فقال معاويةُ: هذا مالكٌ يزعم أنه سمع معاذًا يقول: «وهم بالشام»[(٢)].

٣- عن ثَوْبان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرينَ**

---

(١) أخرجه أحمد (١٨١٣٥، ١٨١٦٦، ١٨٢٠٣)، والدارمي (٣٤٣٧)، والبخاري (٣٦٤٠، ٧٣١١، ٧٤٥٩)، وفي «خلق أفعال العباد» (ص٤٢)، ومسلم (١٩٢١)، وأبو عَوانة (٧٥٠٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٤٠٢-٤٠٣) (٩٥٩-٩٦٢)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٦٧)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٧٣)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٩٩).

ولفظه في الموضع الثاني عند أحمد: «**يقاتلونَ على الحقِّ**...»، وفي الموضع الثالث عند الطبراني: «**حتى تقوم الساعة**».

(٢) أخرجه أحمد (١٦٩٣٢)، والبخاري (٧١، ٣٦٤١، ٧٤٦٠)، ومسلم (١٠٣٧)، وأبو عَوانة (٧٥٠١، ٧٥٠٢)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٦٦)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٥/ ١٥٨).

والموضع الثاني عند البخاري بلفظ: «**لا يضُّرهم مَن خذلهم**...». ولم يذكر مسلم رواية مالك بن يَخامِر، وقال أبو نُعيم: «غريب، من حديث عُمير، تفرد به عنه ابن جابر، وهذه الزيادة من قِبَل معاذ لا تُحفظ إلا في هذا الحديث».

وأخرجه مختصرًا: البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٢٧)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٣٠٧)، والبغوي في «التفسير» (٢/ ٢١٨)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢٢٣)، وقال: «هذا حديث صحيح».

وأخرجه بلفظ آخر: أحمد (١٦٨٤٩، ١٦٨٨١، ١٦٩١٢، ١٦٩٣١)، والبخاري (٣١١٦، ٧٣١٢)، ومسلم (١٠٣٧)، وابن ماجه (٩)، وأبو عَوانة (٧٥٠٤).

وفي الموضع الأول للبخاري، ومسلم، وأبي عَوانة في أوله زيادة، والموضع الثاني للبخاري بلفظ: «**ولن يزالَ أمرُ هذه الأمة مستقيمًا حتى تقومَ الساعةُ**». أو: «**حتى يأتي أمرُ الله**». وعند ابن ماجه بلفظ: «**لا تقومَ الساعةُ إلَّا وطائفةٌ**...».

وأخرجه الطيالسي، وأحمد، وغيرهما من رواية معاوية عن زيد بن أرقم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وسيأتي (ص٢٧٢).

على الحق، لا يضُّرهم مَن خذلهم، حتى يأتي أمرُ الله وهم كذلك»[١].

وستأتي له رواية بأطول من هذا[٢].

٤- عن جابر بن سَمُرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لن يبرحَ هذا الدِّينُ قائمًا، يُقاتلُ عليه عصابةٌ من المسلمينَ، حتى تقومَ الساعةُ**»[٣].

٥- عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي؛ يقاتلونَ على الحقِّ، ظاهرينَ إلى يوم القيامة**»[٤].

٦- عن سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا يزالُ أهلُ**

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٢٣٧٢)، وأحمد (٢٢٣٩٥، ٢٢٤٠٣)، ومسلم (١٩٢٠)، وأبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١٠، ٣٩٥٢)، وأبو عَوانة (٧٥٠٩)، والحاكم (٤/ ٤٤٩)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٦٠، ٣٦١)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٢٨٩)، والبيهقي (٩/ ١٨١).

وعند أبي داود في أوله زيادة طويلة تتعلق بما يبلغه مُلك الأمة، وباختلافها، وبالأئمة المضلِّين، وستأتي. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال أبو نُعيم: «هذا حديث ثابت من حديث أيوب عن أبي قلابة».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرِّجاه بهذه السياقة، وإنما أخرج مسلم حديث معاذ بن هشام، عن قتادة، عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن ثوبان؛ مختصرًا».

(٢) هي رواية أبي داود الآتية (ص٢٨٨- ٢٨٩).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٩٨٥، ٢١٠١١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨١)، ومسلم (١٩٢٢)، وأبو عَوانة (٧٤٩٩)، والطبراني في «الكبير» (١٨٩١، ١٩٢٢، ١٩٣١، ١٩٩٦، ٢٠١١)، والحاكم (٤/ ٤٤٩).

وفي الموضع الثاني عند أحمد بلفظ: «**لا يزال هذا الأمرُ**...». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وأخرجه أحمد (٢١٠١٤، ٢١٠٤٥) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: نبئتُ أن النبيَّ ﷺ قال... نحوه.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٨): «رجاله رجال الصحيح».

(٤) أخرجه أحمد (١٤٧٢٠، ١٥١٢٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٥١)، ومسلم (١٥٦، ١٩٢٣)، وأبو يعلى (٣١٣)، وأبو عَوانة (٧٥٠٠)، وابن حبان (٦٨١٩)، والبيهقي (٨/ ١٨٠)، (٩/ ٣٩)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٩٨).

ولفظ البخاري، وأبي يعلى: «**حتى ينزل عيسى ابنُ مريم**».

الغرب[1] **ظاهرينَ على الحقِّ حتى تقومَ الساعةُ**»[2].

٧- عن عبد الرحمن بن شُماسة المهري قال: كنتُ عند مَسْلمةَ بن مُخَلَّد، وعنده عبدُ الله بن عمرو بن العاص، فقال عبدُ الله: «لا تقومُ الساعةُ إلا على شرار الخلق، هُم شَرٌّ من أهل الجاهليَّة، لا يدعونَ اللهَ بشيء إلا ردَّهُ عليهم».

فبينما هم على ذلك، أقبل عقبةُ بن عامر، فقال له مَسْلَمةُ: يا عقبةُ، اسمع ما يقولُ عبدُ الله. فقال عقبةُ: هو أعلمُ، وأما أنا فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لا تزالُ عصابَةٌ من أُمَّتي، يقاتلونَ على أمر الله، قاهرينَ لعدوِّهم، لا يضرُّهم مَن خالَفهم؛ حتى تأتيَهُم الساعةُ، وهم على ذلك**».

فقال عبدُ الله: أجل. ثم يبعثُ اللهُ ريحًا كريح المسك، مسُّها مسُّ الحرير، فلا تترك نفسًا في قلبه مثقالُ حبَّة من الإيمان إلا قَبَضَتْهُ، ثم يبقى شرارُ الناس، عليهم تقومُ الساعةُ[3].

٨- عن أبي عبد الله الشاميِّ قال: سمعتُ معاويةَ يخطُب يقولُ: يا أهلَ الشام، حدَّثني الأنصاريُّ- يعني: زيدَ بن أَرْقم- أن رسولَ الله ﷺ قال: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمَّتي على الحقِّ ظاهرينَ**». وإنِّي لأرجو أن تكونوا هم يا أهلَ الشام[4].

---

(١) سيأتي (ص٣٢٠) توضيح المراد بقوله ﷺ: «**أهل الغرب**».

(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٥)، وأبو عَوانة (٧٥١٠)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٧٠)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٦٩٦)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٦٢).

وعند أبي عَوانة: «**المغرب**»؛ بدل «**الغرب**». ولفظه عند اللَّالَكائي: «**لا يزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرينَ على الدين، عزيزةً إلى يوم القيامة**». وزاد أبو نُعيم: «**لا يضرهم مَن خذلهم**»، وقال: «هذا حديث ثابت مشهور».

(٣) أخرجه مسلم (١٩٢٤)، وأبو عَوانة (٧٥٠٧)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣١٤) (٨٦٩، ٨٧٠)، والحاكم (٤/ ٤٥٦)، وليس عند الطبراني ذكر خبر عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه».

(٤) أخرجه الطيالسي (٧٢٤)، وأحمد (١٩٢٩٠)، وعبد بن حميد (٢٦٨)، والبزار (٤٢٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٤٩٦٧).

وقال البزار: «لا نعلم أسند معاويةُ عن زيد إلا هذا الحديث، وأبو عبد الله الشامي، فلم أسمع أحدًا سمَّاه، ولا نعلم روى عنه إلا شعبة». =

٩- عن عمران بن حُصَين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي يقاتلونَ على الحقِّ، ظاهرينَ على مَن ناوَأَهُم، حتى يقاتلَ آخرُهم المسيحَ الدجَّالَ»[١].

= وأبو عبد الله هذا: ذكره ابن أبي حاتم، وأشار إلى روايته هذه، وقال: «روى عنه شعبة... سألت أبي عنه، فقال: لا يُسمَّى، ولا يُعرف، وهو شيخ». وذكره ابن عبد البر في المشهورين من حملة العلم بالكنى، وقال ابن حجر: «أبو عبد الله الشامي، عن معاوية، وعنه شعبة، كذا ذكره الهيثمي، ولم أرَ له في أصل «المسند» ذكرًا، ولا أورده الحسيني». ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٩٩)، و«الاستغناء» لابن عبد البر (٣/ ١٣٧٤)، و«تعجيل المنفعة» (ص٤٩٨). وكأنه فات الحافظ موضعه المشار إليه في «المسند».

فالحديث ضعيف؛ لجهالة أبي عبد الله، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٧): «أبو عبد الله الشامي: ذكره ابن أبي حاتم، ولم يجرِّحه أحد، وبقية رجاله رجال الصحيح». ولكنه حسن لشواهده الكثيرة الصحيحة.

(١) أخرجه أحمد (١٩٨٥١، ١٩٩٢٠)، وأبو داود (٢٤٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١١٦) (٢٢٨)، والرامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (٢٧)، والحاكم (٢/ ٧١)، (٤/ ٤٥٠)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٦٨، ١٦٩)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٦) من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة، عن مطرِّف، عن عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعند الخطيب: «**يقاتلونَ على الحقِّ حتى تقومَ الساعةُ**».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وحماد بن سلمة: ثقة يغلط، تغير حفظه بأَخَرة، وقال الذهبي: «لم ينحط حديثه عن رتبة الحسن». ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩٠)، و«الكاشف» (١/ ٣٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٩٧).

وقتادة هو: ابن دِعامة السَّدُوسي: ثقة ثبت، مدلِّس، من الطبقة الثالثة، تقدم (ص١٩٧).

ومطرِّف هو: ابن عبد الله بن الشِّخِّير- بكسر الشين المعجمة، وتشديد الخاء- الحَرَشي: ثقة عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٧٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٥٣).

والحديث- بهذا الإسناد- ضعيف؛ لعنعنة قتادة.

وقد تابعه حمَّاد بن زيد عن الجُريري، عن مطرِّف، عن عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عند أبي عَوانة (٧٥١٣)، والجورقاني في «الأباطيل» (٢٢٤)، وقال: «حديث غريب».

وحماد بن زيد: ثقة ثبت فقيه، تقدم (ص٢٠١).

والجُريري هو: سعيد بن إياس، أبو مسعود البصري: ثقة، اختلط بأَخَرة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٩١). =

١٠- عن قُرَّة بن إياس المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«إذا فَسَدَ أهلُ الشام؛ فلا خيرَ فيكم، لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي منصورينَ، لا يضرُّهم مَن خذلهم، حتى تقومَ الساعةُ»**[(١)].

١١- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«لن يزالَ على هذا الأمر عصابةٌ على الحقِّ، لا يضرُّهم مَن خالَفَهم، حتى يأتيَهُم أمرُ الله، وهم على**

= ولم أر مَن ذكر للجُريري رواية عن مطرِّف، وإنما ذكروا له رواية عن يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير، أخي مطرِّف.

وهكذا وقع في «مسند أحمد» (١٩٨٩٥)، حيث روى الجُريري الحديث عن أبي العلاء بن الشِّخِّير، عن مُطرِّف؛ قال: قال لي عمران.... ولم يرفعه إلى النبي ﷺ.

وأبو العلاء هو: يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٤١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٧). فيرتقي الحديث- بهذه المتابعة- إلى درجة الحسن.

(١) أخرجه الطيالسي (١١٧٢)، وعلي بن الجعد (١١١١)، وأحمد (١٥٥٩٦، ٢٠٣٦١، ٢٠٣٦٧)، وفي «فضائل الصحابة» (١٧٢٢)، والترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٢٣٧٥)، وابن حبان (٦١، ٦٨٣٤)، وفي «المجروحين» (١/ ٨٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٧٢)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤٤، ٤٥)- روى شطره الثاني- وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٤٠٠) من طريق شعبة، قال: حدَّثنا معاوية بن قرة، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وشعبة هو: ابن الحجَّاج: ثقة حافظ متقن، قال الثوري: «هو أمير المؤمنين في الحديث». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٥١).

ومعاوية بن قرة: ثقة عالم، لقي كثيرًا من الصحابة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢١٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٦١).

وقرة بن إياس المزني: قال البخاري وابن السكن: «له صحبة». وعدَّه ابن سعد في طبقة مَن شهد الخندق، وروى أبو داود الطيالسي- بإسناد صحيح- ما يدل على صحبته ودعاء الرسول ﷺ له. وينظر: «مسند الطيالسي» (١١٦٧)، و«الإصابة» (٨/ ١٥٣)، فالإسناد ظاهره الصحة.

وأخرجه الحافظ الرَّبَعي في «فضائل الشام ودمشق» (١٥) من طريق عمران بن إسحاق، عن شعبة، به، بلفظ: **«إذا هلك الشامُ؛ فلا خيرَ في أمتي، ولا تزالُ طائفةٌ من أمتي على الحقِّ يقاتلونَ الدجالَ»**.

وقال الألباني في «تخريج أحاديث فضائل الشام» (٥): «هو بهذا اللفظ ضعيف، تفرَّد به المصنِّف، وفي إسناده: عمران بن إسحاق، أبو هارون، قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٣٤): «لا يُدرى مَن هو».

ذلك»[1].

(١) أخرجه أحمد (٨٢٧٤، ٨٤٨٤، ٨٩٣٠)، والبزار (٨٩٣٨)، وابن حبان (٦٨٣٥)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٧١) من طريق محمد بن عَجْلان، عن القَعْقَاع بن حَكِيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومحمد بن عَجْلان هو: المدني القرشي: إمام، عالم، عامل، وثَّقه كثير من الأئمة، وقد اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري: ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد عن أخيه عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها كلها: عن سعيد، عن أبي هريرة، وإن كانت الصحيفة في نفسها صحيحة.

وقال الذهبي: «حسن الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق، لكن في حفظه شيء، وخصوصًا في روايته عن المقبري، فالذي ينفرد به من قبيل الحسن». ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٠٦)، و«الميزان» (٣/ ٦٤٤)، و«المغني» (٢/ ٦١٣)، و«نتائج الأفكار» (١/ ١١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤١).

والقعقاع بن حَكِيم: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٢٧).

وأبو صالح هو: ذكوان السَّمَّان الزيات المدني: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢١٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٣٨). فالحديث بهذا الإسناد حسن.

وأخرجه أبو يعلى (٦٤١٧)، والطبراني في «الأوسط» (٤٧)، وابن عدي (٧/ ٢٥٤٥)، والقاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ دَارَيَّا» (ص٦٠)، وتمَّام الرازي في «فوائده» (١٧٧٣) من طرق عن إسماعيل بن عيَّاش، عن الوليد بن عبَّاد، عن عامر الأحول، عن أبي صالح الخَوْلاني، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ولفظ أبي يعلى: «**يقاتلونَ على أبواب دمشقَ وما حولها، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله...**».

وقال الطبراني: «لم يروه عن عامر الأحول إلا الوليد بن عبَّاد، تفرد به إسماعيل بن عيَّاش».

وقال ابن عدي: «هذا الحديث بهذا اللفظ ليس يرويه غير ابن عيَّاش عن الوليد بن عبَّاد». وقال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٨/ ٣١١) عن رواية القاضي عبد الجبار: «... إلا أنه قلب إسناده، جعله عن الوليد بن عبَّاد، عن عاصم الأحول، عن أبي مسلم الخَوْلاني، والصواب: عن عامر الأحول، عن أبي صالح». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٨) عن إسناد الطبراني: «فيه الوليد بن عبَّاد، وهو مجهول». وقال (١٠/ ٦٠) عن إسناد أبي يعلى: «رجاله ثقات». مع أنه من نفس طريق الطبراني**!**

والوليد بن عبَّاد: مجهول لا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش. ينظر: «الميزان» (٤/ ٣٤٠).

وعامر الأحول هو: عامر بن عبد الواحد البصري الأحول: وثقة أبو حاتم، ومسلم، وقال أحمد: «ليس بالقوى، هو ضعيف الحديث». وقال النسائي: «ليس بالقوى». ينظر: «الميزان» (٢/ ٣٦٢).

ورواه من طرق أخرى، وبألفاظ مختلفة: سعيد بن منصور (٢٣٧٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٥)، وابن ماجه (٧)، ولفظ البخاري: «**لا تزالُ عصابةٌ بدمشق ظاهرينَ**». =

١٢- عن عُمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا يزال ناسٌ من أمتي ظاهرينَ على الحقِّ**»(١).

= وأخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٣٠٧) بإسناد ولفظ مختلف كذلك: «**تقاتلُ أعداءَها، كلما ذهبت حربٌ نشبت حربُ قوم آخرين، يرفعُ اللهُ أقوامًا، ويرزقهم منهم، حتى تأتيهم الساعةُ**». ثم قال رسولُ الله ﷺ: «**هم أهلُ الشام**».

ورواه بلفظ وإسناد مختلفين كذلك: الحافظ الرَّبَعي في «فضائل الشام ودمشق» (١١٢)، وفيه: «**يقاتلونَ على أبواب بيت المقدس وما حولها، وعلى أبواب أنطاكية وما حولها، وعلى أبواب دمشق وما حولها، وعلى أبواب الطالقان وما حولها...**».

وقال الألباني في «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق» (٢٧): «حديث ضعيف بهذا السياق، وفي سنده: عبد الله بن قسيم، عن السري بن بزيع، ولم أجد مَن ترجمهما، ثم هو من رواية الحسن عن أبي هريرة».

(١) أخرجه الطيالسي (٣٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٢)، والدارمي (٢٤٣٨)، وأبو يعلى- كما في «المطالب العالية» (١٧/ ٦٠٠)، وليس في «مسند أبي يعلى» المطبوع، مسند عمر (١/ ١٢٩- ٢٢٢)- والحاكم (٤/ ٤٤٩)، ونسبه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٨) إلى الطبراني في «الكبير» و«الصغير» وقال: «رجال الكبير رجال الصحيح». ولم أجده في «الصغير»، بعد تكرار البحث، وليس في مسند عمر من «الكبير» (١/ ٧١- ٧٤) (٨٠- ٨٩).

وعند الطيالسي في أوله قصة، وفي آخره: «**حتى يأتي أمرُ الله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى». وعند البخاري: «**حتى يأتي أمرُ الله**». وسقطت منه صيغة الرفع، كما أشار محقِّق «التاريخ الكبير» بهامشه، وعند الحاكم: «**حتى تقومُ الساعةُ**». وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه».

أخرجوه- غير الطبراني- من طريق همام، عن قتادة، عن عبد الله بن بُريدة، عن سليمان بن الرَّبيع العدوي، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهمام هو: ابن يحيى بن دينار الأزدي: ثقة ثبت في قتادة. ينظر: «الكامل» (٧/ ٢٥٩٠)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٦٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٢١).

وقتادة هو: ابن دِعامة: ثقة ثبت، مدلِّس، من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وقد عنعن، وقد تقدم (ص١٩٧).

وعبد الله بن بُريدة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٥٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٠٤).

وسليمان بن الرَّبيع العدوي: ذكره البخاري، ثم ابن أبي حاتم، بلا جرح ولا تعديل. ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٢)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ١١٧).

فالحديث ضعيف؛ لجهالة سليمان هذا، وعنعنة قتادة، واحتمال الانقطاع بين ابن بُريدة وسليمان=

١٣- عن سَلَمة بن نُفَيْل الكنْدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنتُ جالسًا عند رسول الله

= ابن الرَّبيع، وقال البخاري: «لا يُعرف سماع قتادة من ابن بُريدة، ولا ابن بُريدة من سليمان».

وكأن الترمذي عنى البخاري حين قال: «قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعًا من عبد الله بن بُريدة». ينظر: «جامع الترمذي» (٢/ ٣٠١) (٩٨٢)، و«جامع التحصيل» (ص٣١٤).

ورواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» قال: أخبرنا معاذ بن هشام صاحب الدَّسْتُوائي- بفتح الدال، وبضم التاء، وقيل بفتحها-: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن أبي الأسود الدِّيْلي قال: انطلقتُ أنا وزرعة بن ضمرة مع الأشعري إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلقيتُ عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: يوشك أن لا يبقى في أرض العجم من العرب إلا قتيلٌ وأسيرٌ يُحكمُ في دمه. فقال له زرعةُ: أيظهرُ المشركونَ على الإسلام؟ فقال: ممَّن أنت؟ قال: من بني عامر بن صعصعة. فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تقومُ الساعةُ حتى تدافعَ مناكبُ نساء بني عامر بن صعصعة على ذي الخَلَصَة. كان من أوثان الجاهلية. قال: فذكرنا لعمر قول عبد الله بن عمرو، فقال عمر: عبد الله أعلم بما يقول. ثلاث مرات.

ثم إن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خطب يوم الجمعة، فقال: إن رسولَ الله ﷺ قال: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي على الحقِّ منصورةً حتى يأتي أمرُ الله**».

قال: فذكرنا لعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صدق نبيُّ الله ﷺ، إذا أتى أمر الله سبحانه وتعالى؛ كان الذي قلتُ.

ذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٤٣٥٢)، وقال: «فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود، ورجاله ثقات».

ورواه أبو يعلى- كما في «المطالب العالية»، وليس موجودًا في مسند عمر من «مسند أبي يعلى» المطبوع، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١/ ٢٥٠) (١٤١)، ولم يسق لفظه- والحاكم (٤/ ٥٥٠) من طريق معاذ بن هشام، به.

ومعاذ بن هشام صاحب الدَّسْتُوائي- بفتح الدال، وبضم التاء، وقيل بفتحها-: صدوق، ربما وهم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٩٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٥٧).

وأبوه: هشام بن عبد الله: ثقة ثبت، رُمي بالقدر. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٩١).

وقتادة: ثقة، ثبت مدلِّس، تقدم (ص١٩٧).

وأبو الأسود الدَّيْلي هو: ظالم بن عمرو بن سفيان: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٩١).

وقتادة لم يسمع من أبي الأسود- كما ذكر ابن حجر وغيره- ولكن من ابنه أبي حرب بن أبي الأسود، كما قال يحيى بن معين. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥٤).

فالحديث ضعيف لانقطاعه، ولكن له شواهد كثيرة يتقوَّى بها.

ﷺ، فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، أذال الناسُ الخيلَ[1]، ووضعوا السلاحَ، وقالوا: لا جهادَ، قد وضعت الحربُ أوزارها. فأقبل رسولُ الله ﷺ بوجهه، وقال: «**كذبوا؛ الآنَ الآنَ جاء القتالُ، ولا يزالُ من أُمَّتي أمَّةٌ يقاتلونَ على الحقِّ، ويُزيغُ[2] اللهُ لهم قلوبَ أقوامٍ، ويرزُقهم منهم حتى تقومَ الساعةُ، وحتى يأتي وعدُ الله، والخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة، وهو يُوحَى إليَّ أنِّي مقبوضٌ غيرَ مُلَبَّثٍ[3]، وأنتم تتبِّعوني أفنادًا[4]، يضربُ بعضُكم رقابَ بعض، وعُقرُ[5] دار المؤمنين الشامُ**»[6].

---

(١) أذالوها: أي: أهانوها واستخفُّوا بها، وقيل: أرسلوها ووضعوا عنها آلة الحرب. ينظر: «حاشية السيوطي على النسائي» (٦/ ٢١٤).

(٢) يزيغ: أي يميل. ينظر: «حاشية السيوطي على سنن النسائي» (٦/ ٢١٤).

(٣) ملبث: اسم مفعول من ألبثه، ولبثه، واللبث: المكث والإقامة. ينظر: «حاشية السندي على سنن النسائي» (٦/ ٢١٥).

(٤) أفنادًا: أي: جماعات متفرقة. ينظر: «حاشية السيوطي على سنن النسائي» (٦/ ٢١٥).

(٥) عقر دار المؤمنين:- بضم العين وفتحها- أي: أصلها وموضعها، كأنه أشار إلى أن الشام- وقت الفتن- يكون أسلم من غيره. ينظر: «حاشية السيوطي على سنن النسائي» (٦/ ٢١٥).

(٦) أخرجه أحمد (١٦٩٦٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٧٠)، والنسائي (٦/ ٢١٤)، وفي «الكبرى» (٨٦٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٦٣٥٧، ٦٣٥٨، ٦٣٦٠)، وابن منده في «التوحيد» (١٣٠).

وفي «السنن الكبرى» للنسائي- ونحوه عند الطبراني في الموضع الثالث-: «**لا يضُرهم مَن خالفهم... ولا تضعُ الحربُ أوزارها حتى يخرجَ يأجوجُ ومأجوجُ**». وفي «التاريخ» للبخاري، والموضع الثاني عند الطبراني: «**أمةٌ قائمةٌ على الحقِّ، ظاهرةٌ على الناس، يزيغُ الله قلوبَ قوم، فيقاتلوهم لينالوا منهم**». قال وهو مولٍّ ظهره إلى اليمن: «**إني لأجدُ نَفَسَ الرحمن من هاهنا، ولقد أُوحي إلى أني مَكْفوتٌ...**». وفي الموضع الأول للطبراني لم يذكر أوله، وفيه: «**حتى تقومَ الساعةُ، وحتى يأتي وعدُ الله**».

وقد رواه البخاري في «التاريخ» والطبراني في إحدى رواياته، وابن منده، من طريق عبد الله بن يوسف، عن عبد الله بن سالم، عن إبراهيم بن سليمان الأفطس، عن الوليد بن عبد الرحمن الجُرَشي، عن جُبير بن نُفير، عن سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعبد الله بن يوسف هو: التِّنِّيسي- بتشديد النون- الكَلَاعي: ثقة متقن. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٨٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٦٣).

وعبد الله بن سالم هو: الحمصي- وفي مطبوع الطبراني: ابن صالح، وهو خطأ- ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٢٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤١٧).

وإبراهيم بن سليمان الأَفْطس: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦)، و«التقريب» (١/ ٣٦).=

١٤- عن النَّوَّاس بن سَمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: فُتِحَ على رسول الله ﷺ فتحٌ، فأتيتُه، فقلتُ: يا رسولَ الله، سُيِّبَت الخيلُ، وقُطِع السلاحُ، وقد وضعت الحربُ أوزارها، وقالوا: لا قتالَ. فقال رسولُ الله ﷺ: «**الآن جاء القتالُ، لا يزالُ الله** عَزَّ وَجَلَّ **يُزيغُ قلوبَ أقوامٍ يقاتلونَهم، يرزقُ الله منهم، حتى يأتي أمرُ الله على ذلك، وعُقرُ دار المؤمنينَ بالشام**»[1].

١٥- عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي على الدِّين ظاهرينَ، لعدوِّهم قاهرينَ، لا يضرُّهم مَن خالفهم؛ إلا ما أصابَهم من**

= والوليد بن عبد الرحمن الجُرَشي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٤٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٣٤).

وجُبير بن نُفير الحضرمي: ثقة. ينظر: «تقريب التهذيب» (ص١٣٨) تحقيق محمد عوامة، فهذا الإسناد صحيح.

وقد سقط من إسناد ابن منده: «جُبير بن نُفير»، فجاء هكذا: «الوليد بن عبد الرحمن الجُرَشي: حدَّثنا سلمة بن نُفيل السَّكُوني». والظاهر أنه خطأ، وأن الوليد لا يروي مباشرة عن سلمة، قال المزي وابن حجر: «الصحيح أن بينهما جُبير بن نُفير». ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٠).

(١) أخرجه أبو يعلى- كما في «المطالب العالية» (٤٤٧٤)- وعنه ابن حبان (٧٣٠٧) من طريق داود بن رُشيد: حدَّثنا الوليد بن مسلم، عن محمد بن مهاجر، عن الوليد بن عبد الرحمن الجُرَشي، عن جُبير بن نُفير، عن النَّوَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعند ابن حبان: «ووضعوا السلاحَ...»، وفيه: «**يقاتلونهم، ويرزقهم اللهُ منهم**».

وداود بن رُشيد، أبو الفضل: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٨٤)، و«التقريب» (١/ ٢٣١).

والوليد بن مسلم: ثقة يدلِّس تدليس التسوية، فيلزم لمعرفة اتصال الحديث تصريحه وتصريح جميع مَن فوقه بالسماع، وقد عنعنوا جميعًا في هذا الإسناد، وتقدم (ص١٩٧).

ومحمد بن مهاجر الأنصاري الشامي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٧٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢١١).

وبقية رجال الإسناد مضوا في الحديث السابق.

فالحديث بهذا الإسناد شاذ؛ لتدليس الوليد بن مسلم، ومخالفته للإسناد الصحيح في تسمية الصحابي، حيث سماه هنا: النواس بن سَمعان، وهو: سلمة بن نُفيل السَّكوني، كما رواه الثقات عن الوليد بن عبد الرحمن الجُرَشي، ونصر بن علقمة الحضرمي، عن جُبير بن نُفير.

لَأْواء، حتى يأتيَهُم أمرُ الله وهم كذلك». قالوا: يا رسولَ الله، وأين هُم؟ قال: **«ببيت المَقْدِسِ، وأكنافِ[1] بيت المَقْدِس»[2]**.

١٦- عن مُرَّة بن كعب البَهْزي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقولُ: «لا

---

(١) الأكناف جمع: كنف- بالتحريك والنون الموحدة- وهو الجانب والناحية. ينظر: «النهاية» (٤/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد وجادة (٢٢٣٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٧٦٤٣)، وذكره ابن الجوزي في «فضائل القدس» (٩٣).

وقد رواه الإمام أحمد عن مهدي بن جعفر الرَّمْلي: حدَّثنا ضمرة، عن السَّيْباني- واسمه: يحيى بن أبي عمرو- عن عمرو بن عبد الله الحضرمي، عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الطبراني من طريق يحيى عبد الباقي الأَذَني: حدَّثنا أبو عُمير عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس: حدَّثنا ضمرة بن رَبِيعة... فذكره بنحوه.

ويحيى بن عبد الباقي الأَذَني: وثقه الخطيب البغدادي، وابن المنادي. ينظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٦).

وأبو عُمير عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس الرَّمْلي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٢٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٠١).

وضمرة بن رَبيعة، أبو عبد الله الفلسطيني: وثَّقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن سعد، وغيرهم، وقال الذهبي: «مشهور، ما فيه مغمز». ينظر: «الميزان» (٢/ ٣٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٦٠).

ويحيى بن أبي عمرو السَّيْباني- بالسين المهملة- نسبة إلى: سَيْبان، بطن من حِمْير: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٦٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٥٥).

أما عمرو بن عبد الله الحضرمي فهو: السَّيْباني الحمصي، أبو عبد الجبار: وثّقه العجلي، وابن حبان، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وسكتا عنه، وقال ابن حجر: «مقبول». ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٩)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٧٤). فالحديث- بهذا الإسناد- حسن، خاصة وأن له شواهد كثيرة سبق أكثرها.

وقال الهيثمي عن إسناد أحمد: «رجاله ثقات». وفي إسناده: مهدي بن جعفر الرملي: وثَّقه ابن معين، وقال صالح بن محمد وابن عدي: «لا بأس به». وقال البخاري: «حديثه منكر». وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام». ينظر: «المغني» (٢/ ٦٨١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٢٥)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٤٨) تحقيق محمد عوامة.

ويحتمل- والله أعلم- أن البخاري يعني حديثًا خاصًّا من حديثه، أو أحاديث خاصة، وإلا فهو لا يطلق هذه العبارة إلا على شديدي الضعف، فكلام الهيثمي فيه نظر، وإن كان مهدي قد توبع في هذا الحديث.

تزالُ طائفةٌ على الحق، ظاهرينَ على مَن ناوَأَهُم، وهم كالإناء بين الأَكَلَة، حين يأتي أمرُ الله عَزَّوَجَلَّ **وهم كذلك**». قال: فقلنا يا رسولَ الله، مَن هم؟ وأين هُم؟ قال: «**بأكتاف**[1] **بيت المقدس**»[2].

١٧- عن عُمير بن الأسود، وكثير بن مُرَّة الحضرمي، قالا: إن أبا هريرة وابنَ

---

(١) كذا في مطبوعة «المعرفة والتاريخ»؛ بالتاء المثناة، خلافًا للمصادر الأخرى، وما أدري أهي تحريف، أم لها وجه في الرواية؟ وفي سائر المصادر في هذا الحديث والأحاديث السابقة: «أكناف» بالنون.

(٢) أخرجه يعقوب بن سفيان الفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٩٨)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٢٠٩- ٢١٠)- والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣١٧) (٧٥٤) من طريق أبي يحيى زكريا بن نافع الأُرْسوفي قال: حدَّثنا عبَّاد بن عبَّاد أبو عُتْبة، عن أبي زرعة، عن أبي وَعْلة- شيخ من عك- عن كُريب، عن مرة بن كعب البَهْزي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأبو يحيى زكريا بن نافع الأُرْسوفي- بضم الهمزة- نسبة إلى مدينة على ساحل البحر المتوسط: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يُغرب». وذكره السمعاني، وقال ابن حجر: «أخرج له الخطيب في «الرواة عن مالك» حديثًا في ترجمة العباس بن الفضل عنه، وقال: في إسناده غير واحد من المجهولين». ينظر: «الثقات» (٨/ ٢٥٢)، و«الأنساب» (١/ ١٨٥)، و«لسان الميزان» (٢/ ٤٨٣).

وقد تابعه محمد بن عبد العزيز الرَّمْلي- عند الفسوي- وهو صدوق يهم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣١٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٨٦).

وعبَّاد بن عبَّاد، أبو عُتْبة هو: الرَّمْلي الأُرْسوفي الخوَّاص: وثَّقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم، واشتدَّ عليه ابن حبان، وقال الذهبي: «وثَّقوه». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٩٧)، و«الكاشف» (٢/ ٥٥).

وأبو زرعة هو: يحيى بن أبي عمرو السَّيْباني- بالسين المهملة، نسبة إلى: سَيْبان، بطن من حِمْير-: ثقة، تقدم في الحديث السابق.

وأبو وَعْلة العَكِّي- وفي إسناده الطبراني: أبو زرعة الوَعْلاني-: ذكر البخاري، وابن أبي حاتم، وسكتا عنه. ينظر: «الكنى» للبخاري من «التاريخ الكبير» (٩/ ٧٨)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٤٥٢).

وكُريب هو: ابن أبرهة السَّحُولي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣/ ٣٥٧)، وقال: «يقال: إن له صحبة». وترجم له ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٩/ ٢٧٠)، وذكر أنه يروي عن الصحابة، ويروي عنه كبار التابعين الشاميين، مثل: كعب الأحبار وسُليم بن عامر ومرة بن كعب وغيرهم، وكذا ترجمه ابن حجر في «الإصابة» (٨/ ٣٢٨).

فالحديث- بهذا الإسناد- ضعيف؛ لجهالة أبي وَعْلة العَكِّي، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٨) عن إسناد الطبراني: «فيه جماعة لم أعرفهم».

السِّمْط قالا: لا يزالُ المسلمونَ في الأرض حتى تقومَ الساعةُ؛ وذلك أن النبيَّ ﷺ قال: «**لا تزالُ عصابةٌ قوَّامةٌ**». وقال النبيَّ ﷺ: «**هم أهلُ الشام**»(١).

١٨- عن محمد بن كعب القُرَظي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تبرح عصابةٌ من أمَّتي، ظاهرينَ على الحقِّ، لا يبالونَ مَن خالَفَهم، حتى يخرُجَ المسيحُ الدَّجَّالُ، فيقاتِلونَه**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٦٢) قال: حدَّثنا عبد الله بن يوسف: (أخبرنا) يحيى ابن حمزة: حدَّثني نصر بن علقمة، أن عُمير بن الأسود وكثير بن مرة الحضرمي قالا... فذكره.

وعبد الله بن يوسف هو: التِّنِّيسي: ثقة متقن، تقدم (ص٢٧٨).

ويحيى بن حمزة هو: ابن واقد الحضرمي، أبو عبد الرحمن البَتَلْهِي، نسبة إلى بيت لهيا، قرية بقرب دمشق: ثقة رمي بالقدر. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٠٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٤٦).

ونصر بن علقمة: ثقة. ينظر: «الكاشف» (٣/ ١٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٢٩).

وعُمير بن الأسود، ويقال له: عَمرو: ثقة، مخضرم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤)، و«تقريب التهذيب» (ص٤١٨) تحقيق محمد عوامة.

وكثير بن مرة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٢٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٦٠).

فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

وقد رواه ابن ماجه (٧) من طريق يحيى بن حمزة قال: حدَّثنا أبو علقمة، عن عُمير بن الأسود، وكثير ابن مرة الحضرمي، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه. ولم يذكر فيه: شُرَحْبيل بن السِّمْط، وتقدم (ص٢٧٥) في تخريج حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٢٣٧٦) قال: حدَّثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن محمد كعب.

وعبد العزيز بن محمد هو: الدَّرَاوَرْدي: صدوق. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٣)، و«المغني» (٢/ ٣٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥١٢).

وعمرو بن أبي عمرو، واسمه: ميسرة، مولى المطَّلب بن عبد الله بن حَنْطب، أبو عثمان المدني: صدوق، قال الذهبي: «حديثه صالح حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح». ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٨٢)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٢٥). فهذا مرسلٌ حسنٌ، ويعتضد بالأحاديث السابقة، وأقربها إلى لفظه حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد جاء مرسلٌ آخر عن الحسن، وفيه: «**بُني الإسلامُ على ثلاثة: الجهادُ ماضٍ منذ بعثَ الله نبيَّه إلى آخر فئة من المسلمين، تكونُ هي التي تقاتلُ الدجالَ...**» الحديث. أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٧٠).

وبهذا العرض لروايات الحديث تتبيَّنُ صحَّة القول بتواتره، حيث رواه تسعة عشر صحابيًّا عن رسول الله ﷺ، وجاء عن بعضهم من طرق متعدِّدة، وأخرجه الأئمة في كتبهم؛ كـ«الصحيحين»، و«السنن»، و«المسانيد»، و«المعاجم»، و«التواريخ»، و«كتب العقائد»، و«كتب الرجال»... وغيرها.

❍ ❍ ❍

الخصائص الموجبة للنصر

وقد سمَّى النبيُّ ﷺ هذه الطائفة بالمنصورة، وهذا فيه وعدٌ لها بالنصر العاجل والآجل، المادي والمعنوي، **وما كان استحقاقها إلَّا عن تميُّزها بخصائص، يمكن إجمالها فيما يلي:**

أولًا: أنها على الحقِّ:

حيث التزمت بالدين الصحيح الذي هو «الحق»، واستقرَّت على الالتزام به استقرار المتمكِّن الذي لا يتزحزح.

وبالعلم الصحيح المبني على الدَّليل الشرعي، ومن عمل القلب وعمل الجوارح المواطئ لهذا العلم.

وقد تعدَّدت روايات الأحاديث- كما مرَّ- وتنوعت في بيان أن هذه الطائفة تحمل الحق الذي جاء به محمَّدٌ ﷺ، وتلتزم به، من غير تحريف ولا تبديل.

فجاء الحديث بأنهم «**على الحقِّ**»[1].

وأنهم «**على أمر الله**»[2].

وأنهم «**على هذا الأمر**»[3].

وأنهم «**على الدِّين**»[4].

---

(1) كما في حديث جابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقَّاص، وزيد بن أَرْقم، وعمران بن حُصين، وأبي هريرة، وعمر، وسلمة بن نُفيل، ومرة بن كعب البَهْزي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتقدمت (ص٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١).

(2) كما في حديث المغيرة، ومعاوية، وعقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتقدما (ص٢٧٠، ٢٧٢).

(3) كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٤).

(4) كما في حديث أبي أُمامة، ونحوه حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدما (ص٢٧١، ٢٧٩- ٢٨٠).

وهذه الألفاظ تجتمع في الدِّلالة على استقامتهم على الدين الصحيح الذي بُعث به محمد ﷺ، وهو أمر الله الشرعي، الذي أمر به عباده، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فـ﴿ٱلْخَلْقُ﴾: القدَر، ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾: الشرع[١].

وقال تعالى: ﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧]. وقال: ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ ٤٨﴾ [التوبة: ٤٨]. وقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨].

والآيات الدالَّة على إتيان الأمر بمعنى الشريعة المأمور بها، والدين المنزل الواجب الاتباع كثيرة.

وقد عبَّر ﷺ عن تمسكهم بالحق والدين والأمر بلفظ: «**على**»، الدالِّ على التمكُّن والاستقرار.

فلهم من ملازمة الحق واتِّباعه ما ليس لغيرهم، وهم إنما استحقَّوا الذكر والنصر، لتمسُّكهم بالحق، ولو أعرض عنه مَن أعرض.

ومن ذلك:

أ- الاستقامة في الاعتقاد، وملازمة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والتلقِّي من الكتاب العزيز، قراءةً وفهمًا، وتسليمًا ودراسةً: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

ب- الاستقامة في الهَدْي والسلوك الظاهر على المنهج النبوي الموروث عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والسلامة من أسباب الفسق والريبة والشهوة المحرَّمة.

ج- الاستقامة على الجهاد الرشيد بالنفس والمال، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحجَّة على العالمين.

د- الحرص على توفير أسباب النصر المادية والمعنوية، واستجماع المقوِّمات التي يستنزل المؤمنون بها نصر الله.

---

(١) ينظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٢٩٣)، و«مجموع الفتاوى» (١١/ ٢٥١- ٢٧١)، و«بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» للفيروزآبادي (٢/ ٤٠- ٤٢).

ولا شك أنهم إنما نُصِروا لملازمتهم للجادَّة المستقيمة- من جهة- ولبذلهم الجهد الواجب في تحصيل أسباب النصر، من جهة ثانية.

وبذل الجهد في تحصيل تلك الأسباب هو في الحقيقة جزء من الاستقامة على الشريعة، إذ الشريعة تأمر بفعل الأسباب، واتخاذ الوسائل المؤدية إلى النتائج بإذن الله، فليس صحيحًا أن يقعد المسلم عن استخدام الوسائل المادِّيَّة الممكنة؛ من الصناعة والتخطيط والإدارة وغيرها؛ متوهِّمًا أن النصر يجيء بدونها؛ لأن تحقيق ذلك هو من مقتضيات الاستقامة على أمر الله.

ثانيًا: أنها قائمة بأمر الله:

وهذه الخصيصة بارزة في الوصف النبوي لهذه الطائفة، فهم «**أمةٌ قائمةٌ بأمر الله**»(1).

وقيامهم بأمر الله يعني:

١- أنهم تميَّزوا بحمل راية الدعوة إلى الله، وإلى دينه وشرعه، وسنَّة نبيه ﷺ، والقيام على نشر السَّنة بين الناس بكل وسيلة ممكنة مشروعة، ودفع الشُّبُهات عنها، وحمل الناس عليها- مهما أمكن- والرد على مخالفيها.

٢- أنهم قائمون بمهمَّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ باليد، واللسان، والقلب، معارضون لكل انحراف يقع بين المسلمين، أيًا كان نوعه: سياسيًّا، أو اجتماعيًّا، أو اقتصاديًّا، أو علميًّا، أو اعتقاديًّا، فهم «أولو البقية» الذين ينهون عن الفساد في الأرض، وهم الناجون حين يهلك الظالمون.

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾﴾ [هود: ١١٦].

إن مما يؤكِّد خطورة هذه الخاصيَّة، وأهمِّيتها البالغة، وأثر المتحلِّين بها في حفظ كيان الأمة: أن فقدان هذه الفئة هو من أعظم أسباب هلاكها وتعرُّضها لمقت

(1) كما في حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٠).

الله وسخطه، ووجود هؤلاء المصلحين الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من أعظم أسباب اندفاع العذاب عن الأمم[1].

ولذلك عقَّب سبحانه على الآية السابقة بقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود: ١١٧].

ومما يؤكِّد هذا المعنى ويجلِّيه: أن الله تعالى تكفَّل ببقاء هذه الأمة واستمرارها إلى أن يأتي أمرُه سبحانه، وسيأتي التحقيق بأن المراد بأمره الريح التي مسُّها مسُّ الحرير، وريحُها ريح المسك، والتي تهبُّ قبيل قيام الساعة، فتقبض روح كل مؤمن ومؤمنة، فلا يبقى إلا شرار الناس، وعليهم تقوم الساعة[2].

ولهذا مهَّد أبو هريرة وشُرَحْبيل بن السِّمْط الكِندي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لرواية حديث الطائفة المنصورة بقولهما: «لا يزال المسلمونَ في الأرض حتى تقومَ الساعةُ»[3].

فكأنهما استنتجا- والله أعلم- من الحديث أن هذه الطائفة- لاضطلاعها بعبء الأمر والإصلاح- تكون أمانًا لهذه الأمة كلِّها من الاستئصال والهلاك.

ويلحظ المتأمِّل لحديث ثَوْبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل هذا المعنى في غاية الوضوح، حيث ذكر ﷺ ما سَيَبْلُغُه ملكُ أُمَّته، وسؤالَه ربَّه أن لا يُهْلكَها بسَنَة بعامَّة، فأعطاه ذلك، ثم ذكر ما سيصير إليه شأن الأمة من الانحراف، والاختلاف، والاقتتال، وفساد الحكام، ولحوق قبائل منها بالمشركين، وعبادة قبائل منها الأوثان، وظهور الكذابين، وختَمَ ذلك بخبر الطائفة المنصورة الظاهرة الظافرة.

وأسوق هنا رواية أبي داود للحديث؛ لأنها من أكمل الروايات.

عن ثَوْبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إن الله زَوَى لي الأرضَ**- أو قال: **إن ربي زَوَى لي الأرضَ- فرأيتُ مشارقها ومغاربها، وإنَّ مُلك أمَّتي سيبلغ ما زُوي**

---

(١) ستأتي (ص٣٩٣- ٣٩٨) الأحاديث النبوية المصرِّحة بذلك، والتعليق عليها في الباب الثالث: «دفع الغربة».

(٢) كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدم (ص٢٧٢).

(٣) تقدم (ص٢٨١- ٢٨٢).

لي منها، وأُعطيتُ الكنزين: الأحمرَ والأبيضَ، وإني سألتُ ربي لأمتي أَلَّا يهلكها بسَنَة بعامة، ولا يسلِّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم، فيستبيحَ بَيْضَتَهم، وإن ربي قال لي: يا محمدُ، إني إذا قضيتُ قضاءً؛ فإنه لا يُرَدُّ، ولا أُهْلكُهُم بسَنَة بعامَّة، ولا أَسَلِّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم، فيستبيحَ بَيْضَتَهم، ولو اجتمع عليهم مَن بين أقطارها- أو قال: **بأقطارها- حتى يكونَ بعضُهم يُهْلك بعضًا، وحتى يكونَ بعضُهم يَسْبِي بعضًا، وإنَّما أخافُ على أمَّتي الأئمةَ المُضِلِّينَ، وإذا وُضِعَ السيفُ في أُمَّتي؛ لم يُرْفَع عنها إلى يوم القيامة، ولا تقومُ الساعةُ حتى تلحقَ قبائلُ من أمَّتي بالمشركينَ، وحتى تعبدَ قبائلُ من أمَّتي الأوثانَ، وإنه سيكونُ في أمَّتي ثلاثونَ كذَّابونَ؛ كلهم يزعمُ أنه نبيٌّ، وأنا خاتمُ النبيِّين، لا نبيَّ بعدي، ولا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي على الحقِّ**- قال ابن عيسى:- **ظاهرينَ**. ثم اتفقا[1]- **لا يضرُّهم مَن خالفهم، حتى يأتي أمرُ الله**»[2].

ولما فرغ ابن ماجه من رواية هذا الحديث قال: «**ما أَهْوَلَهُ!**»[3].

ففي الحديث إشارة جليَّة إلى أن الأمَّة لن تهلك بسَنَة عامَّة؛ لأنه لا تزال منها طائفة قائمةٌ بأمر الله.

وإشارة أخرى إلى أن هذه الأمة، مهما وقع فيها من البلاء والافتراق والقتال والفساد وضياع معالم الدين عند فِئام من الناس، حتى يلحق بعضُها بالمشركين في الأفكار والمبادئ والمعتقدات والولاءات، وحتى يعبدَ بعضُها الأصنام

(١) أي: شيخا أبي داود في هذا الحديث: محمد بن عيسى، وسليمان بن حرب.

ومحمد بن عيسى هو: ابن نجيح البغدادي، أبو جعفر الطباع: ثقة فقيه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٩٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٩٨).

وسليمان بن حرب هو: ابن بَجِيل الأزدي الواشجي، أبو أيوب البصري: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥٢)، والبرقاني في «صحيحه» بتمامه- كما في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٢٢)- وتقدم (ص٢٧٠- ٢٧١) تخريج طرفه المتعلِّق بالطائفة المنصورة.

وإسناد أبي داود هو إسناد مسلم؛ سوى شيخي أبي داود، وهما ثقتان؛ كما علمتَ، فالإسناد صحيح.

(٣) ينظر: «سنن ابن ماجه» (١/ ٥) (١٠).

الحسيَّة والمعنوية...

مهما حدث من هذا وغيره؛ فإن الذي يستنزل غضب الله وعقابه العام الشديد بإهلاك الأمة هو أن لا يوجد فيها ﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ ينهَوْن عن الفساد في الأرض بوضوح وظهور وقوة وثبات، وهذا قد يقع في بعض البلاد، في زمن معيَّن، أو مطلقًا، لكنه لا يقع في الأمة كلها إلا قُبيل الساعة.

وهذا يبيِّنُ خطورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأهمِّيته في تحقيق استمرار وجود الأمة، وحمايتها من الهلاك العام، وصلاحيتها للبقاء.

ويبيِّن أن مَن يقوم بهذا الأمر، ويتصدَّى له على الدوام، موفَّق ومنصور: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١].

وهذا هو المعنى الوارد في حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فإنه بعد أن ذكر أن الله سبحانه لا يُهْلك هذه الأمة بعامَّة، وذكر ما يصيب الأمة من الانحراف بسبب الأئمة المضلِّين، وبسبب القتال والاختلاف الحادث فيها، وبسبب تشبُّه الأمة بالمشركين، ولحوق قبائل منها بهم، وبسبب ظهور الكذابين، عقّب على هذا كله بالتصريح ببقاء الطائفة المنصورة، القائمة على الحق الثابتة عليه.

ولذلك يستحيل خلوُّ الأمة من المصلحين وإطباقُ الشر والجاهليَّة عليها؛ دولًا، وجماعات، وأفرادًا، وإن كانت الجاهلية قد توجد في مجتمع أو بلد معيَّن، أو فئة خاصة، أو جانب خاصٍّ.

وبهذا يتبيَّن قوَّة ما قرَّره ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حين قال: «فأما بعد مبعث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقد[1] تكون في مصرٍ دون مصرٍ، كما هي دار الكفار، وقد تكون في شخص دون شخص، كالرجل قبل أن يسلم؛ فإنه في جاهلية، وإن كان في دار الإسلام.

فأما في زمان مطلق؛ فلا جاهليَّة بعد مبعث محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنه لا تزال من أُمَّته طائفة ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة»[2].

---

(١) في «اقتضاء الصراط المستقيم»: «قد»، والمثبت- بزيادة الفاء- يقتضيه السياق، وهي كذلك في بعض الطبعات غير المحقَّقة.

(٢) ينظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٢٧).

وقال: «فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا تزال طائفةٌ ممتنعةٌ من أمَّته، على الحق، أعزَّاء، لا يضرُّهم المخالف، ولا خذلان الخاذل، فأما بقاء الإسلام غريبًا ذليلًا في الأرض كلها قبل قيام الساعة؛ فلا يكون هذا»(١).

وفي هذا استدراك وتقييد لما سطَّره الأستاذ سيِّد قطب، وأخذه عنه أخوه محمد قطب من إطلاق وصف الجاهلية على المجتمعات الإسلامية، كما في كتاب «الظلال»، و«معالم في الطريق» لسيِّد، وكما في كتاب «جاهلية القرن العشرين» لمحمد، رحمهما الله وغفر لهما.

٣- وكما يقوم المصلحون بأمر الله في نشر الدين الصحيح، وتبليغه، ودفع الشبه عنه، ونشر السنَّة بين المسلمين، وقمع البدعة، ومحاربتها، وفي تحقيق واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فهم يقومون بواجب الجهاد في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ.

ومما يسترعي النظر أن يَرِد في معظم الأحاديث وصفهم بالمقاتلة على الحق الذي يحملونه:

فهم: «**يقاتلون على أمر الله**»(٢).

أو: «**يقاتلون على الحق**»(٣).

أو «**يقاتلون على الدِّين**»(٤).

أو: «**يقاتلون على أبواب دِمَشْق**»(٥).

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٩٦).

وسيأتي (ص٣٨٥) حديث مفصَّل عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في الباب الثالث: «دفع الغربة»، وإنما تناولت الموضوع هنا باعتباره جزءًا من «خصائص الطائفة المنصورة».

(٢) كما في حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٢).

(٣) كما في حديث عمران بن حُصين، وسلمة بن نُفيل، وجابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتقدمت (ص٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٨).

(٤) كما في حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لن يبرحَ هذا الدِّينُ قائمًا، يُقاتلُ عليه عصابةٌ من المسلمينَ**»، وتقدم (ص٢٧١).

(٥) كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رواية أبي يعلى، وتقدم (ص٢٧٥).

وصرَّح في بعض الروايات المتقدِّمة بأن آخرهم يقاتل المسيحَ الدَّجَّالَ[1].

وفي أحاديث أخرى جاء الحديث بمناسبة إذالة الناس الخيل، ووضعهم السلاح، وقولهم: لا قتال، فقال ﷺ: «**كذبوا؛ الآن جاء القتالُ**»[2].

وهذه الروايات تبيِّن أنَّ الطائفة الظاهرة الظافرة المنصورة لم تقف عند حدِّ جهاد الكلمة؛ ببيان الحق، والدعوة إليه بالحسنى، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين المسلمين؛ بل تميزت- مع ذلك- بالقيام بواجب الجهاد الشرعي في سبيل الله، وقتال أعداء الله المعتدين.

وهذا يعني استمرار الجهاد والمواجهة العسكرية مع أعداء الأمة إلى يوم القيامة.

وقد جاء عنه ﷺ التصريح باستمرار الجهاد ودوامه؛ كما في قوله ﷺ: «**الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة: الأجرُ والمَغْنمُ**»[3].

وقد استدلَّ بهذا الحديث الإمام أحمد على استمرار الجهاد ومُضيِّه إلى يوم القيامة، فقال: «فقهُ هذا الحديث أن الجهاد مع كلِّ إمام إلى يوم القيامة»[4].

وتَبعه على ذلك الإمام البخاري؛ حيث بوَّب في «صحيحه»: «باب الجهاد ماض مع البرِّ والفاجر؛ لقول النبي ﷺ: «**الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة**»[5].

---

(١) كما في حديث عمران بن حُصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدم (ص٢٧٣).

(٢) كما في حديث سلمة بن نُفيل، وتقدم (ص٢٧٨)، وكذا حديث النَّوَّاس بن سَمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو حديث منكر، وتقدم (ص٢٧٩).

(٣) الحديث في «الصحيحين»، وسيأتي تخريجه (ص٣٧٤- ٣٧٧).

(٤) رواه عنه الترمذي (٤/ ٣٠٣).

(٥) ينظر: «صحيح البخاري» (٣/ ٢١٥).

وقد ورد بمعنى لفظ الترجمة حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ثلاثٌ من أصل الإيمان: الكفُّ عمَّن قال: لا إله إلَّا اللهُ، ولا نكفِّره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل، والجهاد ماضٍ منذ بعثني اللهُ إلى أن يقاتلَ آخرُ أمَّتي الدجَّالَ، لا يبطله جَوْرُ جائر، ولا عدلُ عادل**». =

وهكذا صنع عددٌ من الأئمة؛ أدخلوا الحديث في «كتاب الجهاد»، وبوَّبوا عليه بثبات الجهاد ومضيِّه إلى يوم القيامة؛ كما صنع سعيد بن منصور، والدَّارمي، والبخاري، وأبو عَوانه، وغيرهم[1].

وقد جمع الحافظ ابن حجر بين هذا الحديث وحديث الطائفة المنصورة، فقال: «لأنه ﷺ ذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة، وفسَّره بالأجر والمغنم، والمغنم[2] المقترن بالأجر إنما يكون من الخيل بالجهاد... وفيه بشرى ببقاء الإسلام وأهله إلى يوم القيامة؛ لأن مِن لازم بقاء الجهاد بقاءَ المجاهدين، وهم المسلمون.

وهو مثل الحديث الآخر: «**لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي يقاتلونَ على الحقِّ**».. الحديث»[3].

والمقصود- والله أعلم- أن الجهاد لا ينقطع انقطاعًا دائمًا مستمرًا؛ بل لا يزال في الأمَّة مَن يجاهد في سبيل الله أعداءَ الله، ولكن هذا لا يعارض ما وُجدَ ويوجَدُ في بعض الأمكنة وبعض الأزمنة من ترك الجهاد، ممَّا أخبر به النبي ﷺ، وحذَّر منه، فوقع في الأمة كما أخبر.

= أخرجه أبو عُبيد في «الأموال» (٢٨)، وسعيد بن منصور (٢٣٦٧)، وأبو داود (٢٥٣٢)، وأبو يعلى (٤٣١١، ٤٣١٢)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٠١)، والبيهقي (٩/ ٢٦٢)، وفي «الاعتقاد» (ص١٨٨)، وفي «القضاء والقدر» (١٩٦).

وفي إسناده: يزيد بن أبي نُشْبة، وهو مجهول، لم يَرْوِ عنه غير جعفر بن بُرقان، ولم يَرْوِ هو إلا عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦٤)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٧١).

فهو ضعيف، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٥٦): «في إسناده ضعف»، وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» من منكرات يزيد.

(١) ينظر: «سنن سعيد بن منصور» (٢/ ١٩٨)، و«مسند الدارمي» (٣/ ١٥٧٣)، و«صحيح البخاري» (٤/ ٣٨)، و«مسند أبي عَوانة» (٤/ ٤٤٣).

(٢) في «فتح الباري»: «المغنم»، وزيادة الواو يقتضيها المعنى.

(٣) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٦).

فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إذا تبايَعْتُم بالعِينة**[1]**، وأخذْتُم أذنابَ البقر، ورضيتُم بالزَّرع، وتركتُم الجهادَ؛ سلَّط الله عليكم ذُلًّا، لا ينزِعُهُ حتى ترجِعوا إلى دينكم**»[2].

---

(١) العِينة: هي أن يشتري من رجل سلعة بثمن معلوم مؤجَّل، ثم يبيعها عليه بأقل من الثمن الذي اشتراها به. ينظر: «النهاية» (٣/ ٣٣٣)، و«عون المعبود» (٣/ ٢٩١).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٤٦٢): حدَّثنا سليمان بن داود المَهْري: أخبرنا ابن وهب، وحدَّثنا جعفر بن مسافر التِّنِّيسي: حدَّثنا عبد الله بن يحيى البُرُلُّسي- كلاهما- عن حَيْوة بن شُريح، عن إسحاق أبي عبد الرحمن، أن عطاء الخُراساني حدَّثه، أن نافعًا حدَّثه، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وسليمان بن داود المَهْري: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٨٦)، و«التقريب» (١/ ٣٢٣).

وابن وهب هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم: ثقة حافظ، تقدم (ص٢٠٦).

وجعفر بن مسافر التِّنِّيسي- بكسر التاء وتشديد النون-: صدوق، ربما أخطأ. ينظر: «الكاشف» (١/ ١٣١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٣٢).

وحَيْوة بن شُريح هو: ابن صفوان بن مالك التجيبي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٩٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٠٨).

وإسحاق أبو عبد الرحمن هو: إسحاق بن أَسيد- بفتح الهمزة- الأنصاري، وهو المذكور باسم أبي عبد الرحمن الخُراساني في بعض الأسانيد: قال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمشهور، ولا يشتغل به». وقال الذهبي: «جائز الحديث». وقال ابن حجر: «فيه ضعف». ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢١٣)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٨٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٦٥).

وعطاء الخُراساني هو: ابن أبي مسلم: صدوق، مشهور. ينظر: «المغني» (٢/ ٤٣٤)، و«الديوان» (ص٢١٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢١٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٢٣).

ونافع مولى ابن عمر: ثقة ثبت، تقدم (ص١٣٠).

وأخرجه الدولابي في «الكنى» (٢/ ٦٥)، والبيهقي (٥/ ٣١٦) من طريق آخر عن عبد الله بن يحيى.

وقد تابع إسحاق في روايته عن عطاء: الأعمش في «المسند» (٤٨٢٥)، و«مسند ابن عمر» للطرسوسي (٢٢).

والأعمش: ثقة، مدلِّس، تدليسه محتمل، تقدم (ص٢٤)؛ فالحديث بذلك حسن لغيره.

وأخرجه أبو نُعيم (١/ ٣١٣) من وجه ثالث.

والحديث له طريق أخرى عند أحمد (٥٥٦٢) قال: حدَّثنا يزيد: أخبرنا أبو جَنَاب يحيى بن أبي حيَّة، عن شَهْر بن حَوْشب: سمعتُ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول... وفيه: «**ليُلزمنَّكم اللهُ مذلةً في أعناقكم، ثم لا تُنزعُ منكم حتى ترجعونَ إلى ما كنتم عليه وتتوبونَ إلى الله**».

ويزيد هو: ابن هارون: ثقة متقن عابد، تقدم (ص١٦٩). =

فقد تترك عامة الأمة الجهاد في سبيل الله، وتخلد إلى الأرض، وتشتغل بالزرع أو غيره من شؤون دنياها، وتلهو به عما أُخرجت له من الجهاد وقتال أعداء الله، فيسلِّط الله عليها الذُّلَّ والهوان.

وحينئذ تكون مهمَّة المصلحين: الجهاد في الجانبين الأولين جانب الدعوة إلى الله وإلى رسوله، ونشر السنَّة، وحرب البدعة، وجانب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، إضافة إلى قيامها بالواجب في التهيئة للجهاد، وحرب أعداء الأمة، وتذليل العقبات التي تحول دون الجهاد، والاستعداد لذلك بكل وسيلة ممكنة، والسعي لإزالة ما يحول دون قيامها بالواجب، ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا.

فترك عامة الأمة للجهاد هو وضعٌ مؤقَّتٌ؛ لأن آخر هذه الأمَّة يقاتل المسيح الدَّجَّال.

والجهاد الذي بدأ في عهد الرسول ﷺ لا ينتهي حتى آخر الدهر، قُبيل قيام الساعة، والطائفة التي أكرمها الله بحمل الراية جيلًا بعد جيل، ورعيلًا بعد رعيل، هي منصورة بأمر الله[1].

= وأبو جَنَاب، يحيى بن أبي حَيَّة: فيه ضعف، مع كثرة تدليسه، عدَّه ابن حجر في الطبقة الخامسة، وهم مَن ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس. ينظر: «الكاشف» (٣/ ٢٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٠١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٤٦)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٤٦).

وشَهْر بن حَوْشب: صدوق، كثير الوهم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٥٥).

وأخرجه أحمد أيضًا (٥٠٠٧) عن يحيى بن عبد الملك بن أبي غنيَّة، عن أبي جَناب، به.

فهذا الإسناد ضعيف؛ لحال أبي جَنَاب وشهر، ولم يصرِّح فيه أبو جَناب بالتحديث، وله شاهد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه. أخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة بَشِير بن زياد الخُراساني (٢/ ٤٥٥)، وقال: «وهو- يعني بَشِيرًا- غير مشهور، في حديثه بعض النكرة». وقال: «يروي عن المعروفين ما لا يتابعه أحد عليه».

(١) سيأتي في الباب الثالث: «دفع الغربة» (ص٣٤٧) مزيد تفصيل لموضوع «الجهاد» ، وإنما المقصود- هنا- الإشارة إلى موضوع الجهاد؛ كخاصية من خصائص الطائفة المنصورة.

وجهاد هؤلاء المصلحين الراشدين جهاد على بصيرة وعلم وحكمة، وليس طيشًا أو اندفاعًا أعمى، أو استجابة لخيالات مريضة، كما يقع كثيرًا باسم الجهاد.

ثالثًا: أنها المجدِّدة للأمة أمر دينها:

إن مهمَّة التجديد لدين هذه الأمة، هو جزء من معنى القيام بأمر الله.

والمجدِّدون هم الذين يدافعون غربة الدين، ويُحْيون ما اندَرسَ من الشرائع.

وهذا أحد المعاني التي تُفْهَم من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدِّم، حيث ذكر صور الفساد العامَّة والخاصَّة، ثم ذكر الطائفة المنصورة المناهضة لهذا الفساد، والتي تتضخَّم مسؤوليتها كلَّما تضخَّم الشرُّ الذي تحاربه.

ولذلك؛ لما ذَكَرَ أخطر صور الانحراف- وهي الرِّدَّة، وعبادة الأصنام، واللحوق بالمشركين- عقَّب بذكر الطائفة المنصورة، وهذا مطابق لمعنى قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

وقد وعد النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعدًا خاصًّا مندرجًا في الوعد العامِّ، ببعثة مَن يجدِّد لهذه الأمة أمر دينها.

فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن اللهَ يبعثُ لهذه الأمة على رأس كلِّ مائة سنة مَن يجدِّدُ لها دينَها**»(١).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١) قال: حدَّثنا سليمان بن داود المَهْري: أخبرنا ابن وهب: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شَراحيل بن يزيد المَعَافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فيما أعلم- عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال أبو داود: «رواه عبد الرحمن بن شُريح الإسكندراني، لم يجز به شَرَاحيل».

وأخرجه الحسن بن سفيان في «مسنده»- كما في «توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس» لابن حجر (ص٤٦)، ومن طريق الحسن أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٥٣)- والطبراني في «الأوسط» (٦٥٢٧)، وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ١٢٣)، والحاكم (٤/ ٥٢٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٦٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٣٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦١)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص٥١- ٥٢)، وفي «تاريخ دمشق»=

ولفظ «مَنْ» في الحديث يُطلق على الفرد، وعلى الجماعة.

= (٥١/ ٣٢٨) من طرق عن ابن وهب، به.

وعزاه السيوطي في «التنبئة بمَن يبعثه الله على رأس كل مائة» (ص٧) إلى البزار، وأبي نعيم في «حلية الأولياء».

وسكت عنه الحاكم، كما في مطبوعة «المستدرك»، ولكن نقل السيوطي في «التنبئة» (ص٧)، والمناوي في «فيض القدير» (٢/ ٢٨٢)، تصحيح الحاكم له، والله أعلم.

وسليمان بن داود المَهْري: ثقة، تقدم في الحديث السابق.

وابن وهب هو: عبد الله: ثقة حافظ، تقدم (ص٢٠٦).

وسعيد بن أبي أيوب هو: سعيد بن مقلاص الخزاعي، مولاهم، أبو يحيى المصري: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٩٢).

وشَراحيل بن يزيد المَعافِري: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٤٨).

وأبو علقمة هو: المصري الهاشمي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٧٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٥٢). فهذا إسناد حسن؛ لحال شَراحيل بن يزيد المَعافِري.

وقول أبي داود: «رواه عبد الرحمن بن شُريح الإسكندراني، لم يجز به شَراحيل». يعني: أن عبد الرحمن بن شُريح قد رواه عن شَراحيل بن يزيد، معضلًا، لم يذكر أبا علقمة، ولا أبا هريرة، كما قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٦/ ١٦٣).

أو أنه رواه عن شَراحيل موقوفًا عليه، كما قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩/ ٤٢).

وعبد الرحمن بن شُريح: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٩٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٨٤).

ولكن رواية سعيد بن أبي أيوب المتصلة هي الراجحة؛ لرجحان سعيد بن أبي أيوب على عبد الرحمن بن شُريح في الثقة والعدالة، وإن كانا جميعًا ثقتين، مع أن الوصل زيادة ثقة، فهي مقبولة، ولم يعارضها ما هو أقوى منها أو مثلها.

وقول الراوي: «فيما أعلم عن رسول الله ﷺ». هو نوع من التثبُّت والتحرِّي في الحديث عن النبي ﷺ، فالذي يعلمه هو رفع الحديث، وهذا يرجِّح رفعه.

والحديث صحَّحه الأئمة؛ كابن حجر في «توالي التأسيس» (ص٤٩)، والزين العراقي، كما في «التنبئة» للسيوطي (ص١٩)، وغيرهما، وحكى السيوطي الاتفاق على ذلك، فقال (ص١٩): «اتفق الحفاظ على أنه حديث صحيح». وغيرهم كثير.

وقد رُوي الحديث بألفاظ أخرى معلَّقًا عن عدد من الأئمة:

فرواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٥١٩)، عن سفيان بن عُيينة، ورواه البيهقي في «المعرفة» (١/ ١٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٢٨)، والبزار، والفريابي، والهروي؛ كما في «توالي التأسيس» (ص٤٧- ٤٨)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٩٧) عن الإمام أحمد.

وقال ابن كثير في «البداية النهاية» (١٩/ ٤٢): «الظاهر- والله أعلم- أنه يعم حملة العلم العاملين=

وكونه بطائفة أغلب هو ما رجَّحه الحافظ ابن حجر، حيث قال: «لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحدة فقط، بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة، وهو متَّجه؛ فإن اجتماع الصفات المُحتاج إلى تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد؛ إلا أن يُدَّعى ذلك في عمر بن عبد العزيز؛ فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى؛ باتِّصافه بجميع صفات الخير، وتقدُّمه فيها، ومن ثَمَّ أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه.

وأما من جاء بعده؛ فالشافعي، وإن كان متَّصفًا بالصفات الجميلة؛ إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل.

فعلى هذا؛ كل مَن كان متَّصفًا بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد، سواء تعدَّد أم لا»[(١)].

وثَمَّة أقوال لعدد من الأئمة تلتقي حول هذا الرأي؛ كرأي الإمام الذهبي، ورأي ابن الأثير الجزري، ورأي ابن كثير، ورأي الشيخ محمد يحيى الذي نقله السهارنفوري[(٢)].

ومن البدهي أن المجدِّد لهذا الدين- ولو كان فردًا- لا يخرج من فراغ، ولا يستطيع بمفرده بحال من الأحوال أن يجدِّد الدين- كل الدين- للأمة- كل الأمة-.

إن من الواضح أن مثل هذا العمل التاريخي الكبير لا يضطلع بمباشرة كل جوانبه فردٌ واحدٌ، بل يحتاج إلى طائفة تتولَّى التَّجديد في كل جوانب الحياة

= به من كل طائفة ممن عمله مأخوذ عن الشارع، أو ممن هو موافق من كل طائفة وكل صنف من أصناف العلماء؛ من مفسِّرين ومحدِّثين وقُرَّاء وفقهاء ونُحاة ولُغويين.. إلى غير ذلك من أصناف العلوم النافعة، والله أعلم».

(١) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٥)، و«توالي التأسيس» (ص٤٩).

(٢) ينظر: «جامع الأصول» (١١/ ٣٢٠- ٣٢٤)، و«تاريخ الإسلام» (٢٣/ ١٨٠)، و«البداية والنهاية» (٦/ ٨٩)، و«بذل المجهود» (١٧/ ٢٠٢).

الإسلامية، فيكون «منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدِّثون، ومنهم زُهَّاد، وآمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرِّقين في أقطار الأرض»[1].

ويمكن أن نتصور العملية التجديدية المقدَّسة في الدفاع عن الدين، وحماية الحوزة، وحفظ السنَّة بواسطة فئات متعدِّدة، لا يربط بينها رابط، ولا يحفظ تماسكها اجتماع، وربما تسرَّب إليها داء الاختلاف والتلاوم، ورضيت كل فئة منها بالجانب الذي تصدَّت له؛ من تعليم، أو دعوة، أو أمر، أو نهي، أو قتال، أو غير ذلك، فيبعث الله لها روحًا من الحماس والنكران للذات تخفِّف حدة تباينها، ونموذجًا واقعيًّا عمليًّا يرسم لها الطريق، ويمنحها التجربة، ويساعدها على تجاوز العثرات.

ولو نظرنا إلى مَن عدَّهم بعض العلماء مجدِّدين؛ كالشافعي، وأحمد، وابن تيمية، وغيرهم؛ لوجدنا هذا شأنَهم.

فبأي الرأيين أخذنا- كون المجدِّد فردًا أو طائفة- فإن من غير الممكن أن نتصور الطائفة المنصورة الظاهرة القائمة بأمر الله بمعزل عن هذا العمل العظيم.

ومع اتساع الحياة البشرية وتضخمها، وتنوع أدوات التواصل والتأثير، فمن المستبعد أن يقوم بهذا فرد أو أفراد قلائل، بل لا بد من جيوش جرَّارة من المصلحين الإداريين والإسلاميين والمختصين في مناحي الحياة المختلفة، بل يجب أن تكون فكرة التجديد مهمة واسعة لكل فرد في الأمة قادر على فتح باب جديد للخير والإصلاح، ولو كان مقصِّرًا أو مجهولًا.

رابعًا: أنها ظاهرة إلى قيام الساعة:

وقد وصفتْ الأحاديث هؤلاء المصلحين بكونهم: «**ظاهرينَ حتى يأتيَهُم أمرُ الله وهم ظاهرونَ**»[2].

---

(١) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٦٦).

(٢) كما في حديث المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٠).

وبكونهم: «**ظاهرينَ على الحقِّ**»[1]، أو: «**على الحقِّ ظاهرينَ**»[2].

أو: «**ظاهرينَ إلى يوم القيامة**»[3].

أو: «**على الدِّين ظاهرينَ**»[4].

أو: «**ظاهرينَ على مَن ناوَأَهم**»[5].

وسأتناول- هنا- معنى اختصاصها بالظهور، وبعض الجوانب المتعلِّقة بزمانه، ثم أتناول بقية الجوانب الزمانية والجوانب المكانية في فقرة مستقلة.

إن الظهور يشمل- فيما يبدو- عدة معان:

١- الوضوح والبيان، وعدم الاستتار[6]، فهم معروفون بارزون مستعلون.

وهذا- في الجملة- وصفٌ صحيحٌ لهذه الطائفة؛ لأن تصدِّيها للدعوة، والأمر، والنهي، والجهاد، وإقامة الحجة؛ يعني: أنها ظاهرة، مشهورة، معروفة المنهج، واضحة الاتجاه، لها قياداتها البارزة المعروفة، ولها مؤسساتها وأجهزتها ووسائلها المعلومة، وقيام هذه الطائفة بواجب البلاغ، والدعوة، وحرب المنكر، وقتال الأعداء، يقتضي أن تكون ظاهرة غير مستترة، حريصة على تبليغ صوت الحق لكل مسلم؛ بل ولكل إنسان.

ومن العجب أن يكون المرابطون على ثغور الأمة في غير موقع مع تصديهم لمهمة المقاومة الرشيدة للظلم أو للاحتلال مما يجعلهم هدفًا للبطش الصهيوني وغيره، وعرضة للتشويه الإعلامي العالمي، إِلَّا أنهم قائمون بمهمتهم بتسخير الله لهم من الناس من أصحاب النفوذ والتأثير والدعم مَن يؤمن رسالتهم ويتعبَّد

---

(١) كما في حديث ثوبان، وسعد بن أبي وقَّاص، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومرسل محمد بن كعب القُرَظي، وتقدمت (ص٢٧٠، ٢٧١- ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٢).

(٢) كما في حديث زيد بن أرقم، وعمران بن حُصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدما (ص٢٧٢، ٢٧٣).

(٣) كما في حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدم (ص٢٧١).

(٤) كما في حديث أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٩).

(٥) كما في حديث مرة بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٨١).

(٦) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٤).

بمساندتهم، أو مَن يدرك أنهم رقم صعب لا يمكن تجاوزه، ولا بد من التعامل الواقعي معه، فهذا بعض ما يرشد إليه الحديث النبوي الشريف.

وإن كان هذا لا يمنع أن يستخفي بعض أفرادها بإسلامهم، أو بدعوتهم؛ بملابسات خاصة في مكان معيَّن، وزمان معيَّن[1]؛ فالعبرة بالطائفة جملة، لا ببعض أجزائها، أو ببعض أفرادها، والعبرة بالحال العام المستمر الثابت، لا بالحال المؤقَّت الطارئ.

وهذه الدِّلالة تؤخذ من مجمل الأوصاف الواردة في الأحاديث- كما تقدم- من قيامهم بأمر الله، وكونهم يقاتلون على الحق... وما أشبه ذلك مما يستلزم الوضوح والبيان.

٢- ثباتهم على ما هم عليه من الحق والدين والاستقامة والقيام بأمر الله وجهاد أعدائه، بحيث لا يثنيهم عن ذلك شيء من العقبات والعوائق والمثبِّطات، فهم، كما قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ [المائدة: ٥٤].

يحدث هذا على رغم استحكام الغربة، وكثرة المخالف، وقلة الموافق، واختلاف الأمر، وكثرة الأدعياء، وهو من أعظم صور الظهور، والقوة، والانتصار على دواعي الهوى، ومغالبة الصوارف المادية والمعنوية.

ولذلك قال تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ﴿٥١﴾ ﴾ [غافر: ٥١].

ومع تولِّيه سبحانه لنصر أوليائه المؤمنين، من الرسل وأتباعهم؛ فإننا نجد منهم مَن قتل، ومنهم من ظهر عليه أهل الباطل ظهورًا ماديًّا مؤقّتًا؛ كما وقع لأصحاب الأخدود وغيرهم.

---

(١) كما تقدم في الباب الأول (ص٨٦): «الغربة الأولى»: «مظاهر الغربة الأولى»: «الاستسرار بالدعوة»، وكما سيأتي في الباب الرابع (ص٥٣٩): «العزلة»: «التُّقاة، والاستسرار بالدين».

إذًا؛ فالنصر ليس صورة واحدة تتحقَّق في ميدان الحرب والقتال، بل هو صور كثيرة؛ منها أن يمنح الله أولياءه من الصبر على الدِّين والعقيدة، وإن أزهقت الأرواح وإن عُذِّبت الأجساد، وإن أوذي الأهل، وإن شُرِّد الأولاد.

هذا مع يقين المؤمن بأن العاقبة للمتَّقين في الدنيا والآخرة، والدهر دُولٌ، وإن أَشْكل على بعض المتعجِّلين حال المؤمنين في حيز محدود من المكان، وفي لحظة محدودة من الزمان، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[1] [آل عمران: ١٤٠].

ويدخل في هذا المعنى: غلبتُهم بالحجة والبيان، وسيطرة منطقهم على العقول والقلوب؛ لما يعتمد عليه من الحق الصريح المقتبَس من الكتاب والسنَّة، وهذا يدعو إلى اتِّباعهم وموافقتهم؛ فالحق غلَّابٌ، والباطل خلَّابٌ.

ولذلك نجد بعض أعداء هذه الأمة ومناوئيها يُذْعن للحق الذي تحمل، ويتخلَّى عما هو عليه من البدعة والضلال، وهذا من أعظم أسباب قهر الأعداء، وشعورهم بالهزيمة أمام سطوة الحق وحجَّته.

وفي هذا يقول صاحب «عون المعبود»: «**«ظاهرينَ»**؛ أي: غالبين على أهل الباطل، ولو حجَّة»[2].

وكلما كانت هذه الطائفة أوسع علمًا، وأعظم فهمًا للوحي، وأكثر إدراكًا لثقافة عصرها، وأقدر على التعبير عن منهجها؛ كانت حجَّتها أغلب، وطريقتها أصوب.

٣- الظهور بمعنى الغلبة، وإلى هذا المعنى مال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]، ورجَّحه على المعنى الأول.

وقد دلَّت النصوص على هذا المعنى أوضح دلالة.

---

(١) وينظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٧٤، ٧٥)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٨٣)، و«في ظلال القرآن» (٥/ ٣٠٨٥).

(٢) ينظر: «عون المعبود» (٤/ ١٥٨).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٤).

فقد وُصفوا في الأحاديث بكونهم «ظاهرين»، ولا شك أن الظهور يأتي كثيرًا بمعنى الغلبة والتمكُّن والعلو والظَّفَر؛ كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨ الصف: ٩]. وكما في قوله تعالى: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الصف: ١٤]. وقوله: ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [التوبة: ٤٨]. وقوله: ﴿ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ ﴾ [الكهف: ٢٠]. إلى غير ذلك من الآيات...

وقد أكَّد إرادة هذا المعنى مجيءُ روايات أخرى تكاد أن تكون صريحةً في ذلك؛ كقوله: «**قاهرينَ لعدوِّهم**»(١).

وقوله: «**ظاهرينَ على مَن ناوَأَهُم**»(٢).

وقوله: «**منصورينَ**»(٣).

وقوله: «**لعدوِّهم قاهرينَ**»(٤).

ولا شك أن هذا وعدٌ ربَّانيٌّ على لسان محمد ﷺ، ولا يشكُّ مسلمٌ في ثبوته وتحقُّقه ووقوعه، خاصة وأن أصل الحديث ثابتٌ متواترٌ- كما سبق- وهو يشمل الغلبة والقهر بالحجة، ويشمل الغلبة الماديَّة، والنصر في القتال.

ويجوز أن تكون معاني الظهور السابقة- كلها- واردة وصحيحة، فتكون الطائفة المنصورة ظاهرة مُعلَنَة غير مستترة، وظاهرة على الدِّين بالثبات عليه والتمكُّن منه، وظاهرة على عدوِّها بالحجَّة والبيان وبالقوَّة والسِّنان.

وهذا يعطي للحديث أُفُقًا أوسع مما لو قُصِر على بعض تلك المعاني دون بعض.

---

(١) كما في حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٢).

(٢) كما في حديث عمران بن حصين، ومرة بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدما (ص٢٧٣، ٢٨١).

(٣) كما في حديث قرة بن إياس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٤).

(٤) كما في حديث أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٩).

وقد يستغرب بعضُ الناس مثل هذا الوعد بنصر تلك الطائفة، وتمكينها، وظُهورها على أعدائها، وقهرها لهم، ويعجَب حين يرى المسلمين كافَّة في الواقع المشاهَد القائم، وفي فترات عديدة- عبر التاريخ- قد تعرَّضوا للغزو من قِبَل أعدائهم، وسُلِّطوا عليهم، وقهروهم؛ كما حدث أيام التَّتر، وأيام الصَّليبيِّين، وأواخر أيام العثمانيين، وكما يحدث الآن للمسلمين في كل مكان من الأرض من تسلُّط الأعداء عليهم بالقتل والاستضعاف والتشريد والإذلال.

ولمعرفة مدى التطابق بين الحديث وبين الواقع والتاريخ يُلحظ ما يلي:

١- أن الحديث إخبار عن أصل عامٍّ ثابت، لا ينتهي إلا بقبض أرواح المؤمنين قُبيل قيام الساعة، ولا يعارض هذا الأصل أن يضعف المسلمون في زمان معيَّن، أو مكان معيَّن، فيسلَّطَ عليهم عدوُّهُم؛ لأن هذا أصل آخر يقابل الأصل الأوَّل، وهو أن المسلمين إذا تركوا الجهاد والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ سَلَّطَ اللهُ عليهم الذُّلَّ[1].

ولكن ترك المسلمين للجهاد، واشتغالهم بالدُّنيا، ومن ثم تسليط الذلِّ عليهم، وإن وقع؛ إلا أنه لا يمكن أن يستمرَّ ويدوم، وهذا مقتضي ما وعَدَ الله ورسوله، وصدق الله ورسوله.

ومن الخطأ أن ينظر المرءُ إلى فترة محدَّدة من الزمان، ثم يستشكل تطبيق الحديث عليها، بل عليه أن يمدَّ نظره إلى الماضي، وإلى المستقبل.

فأما النظر إلى الماضي؛ فيفيد أن الفترات التي ظهر فيها الأعداء على المسلمين كانت محدودة مؤقَّتة، وسرعان ما تهبُّ الطائفة المنصورة؛ لترفع الذُّلَّ الذي حاق بالمسلمين، وتُلْحِقَ بالأعداء الهزيمة والنكال.

وأما النظر للمستقبل؛ فيؤكِّدُ أنَّ لهذا الدين جولات قادمة منتصرة، وأن حالة الاستضعاف والذِّلة التي يعانيها المسلمون اليوم لا يمكن أن تدوم.

وإنَّ من سنَّة الله مداولة الأيام بين الناس، وابتلاء بعضهم ببعض، ومَن يدري

---

(١) كما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا المتقدم (ص٢٩٤): «**إذا تبايعتم بالعِينة...**».

ما الذي سيحدث في مقبلات الأيام؟

وإنه لمن القريب المعقول أن يكون اجتماع الصهاينة في فلسطين، وعتوُّهم، وفسادُهم، وتوسُّعُهم، وتواطؤ القوى العالمية والدول الدائرة في فلكها معهم؛ إنما هو تحضيرٌ وتمهيدٌ للوعد النبويِّ القاطع بقتال اليهود وقتلهم.

فعن عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**تقاتلُكُم اليهودُ، فَتُسَلَّطونَ عليهم، حتى يقولَ الحَجَرُ: يا مسلمُ، هذا يهوديٌّ ورائي فاقْتُلْهُ**»[1].

٢- أن الظهور على العدو، وقهره، والانتصار عليه؛ أمرٌ نسبيٌّ، وليس يعني- بالضرورة- الغلبة المطلقة عليه؛ بل إن الحيلولة بينه وبين كثير مما يريد، وإحباط مخطَّطاته، أو بعضها، والامتناع عنه، وإلحاق الضرر به، هي من أنواع الغلبة عليه، ولا شكَّ أن هذا متحقق على الدَّوام، فلم تخلُ الأمَّة من فئاتٍ مدافعة في ميدان الفكر والعلم، وفي ميدان الإصلاح الاجتماعي، وفي ميدان الحكم والتشريع، وفي ميدان الحرب والقتال في كثير من الأحيان.

وإلا؛ فمن المعلوم أن الأنبياء جميعًا عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ وأتباعهم عبر القرون كانوا يجهدون، ويحزنون، وتصيبهم اللَّأْواء، ويتعرَّضون للهزيمة، وقد يظهر عليهم العدوُّ في بعض الفترات؛ كما في حديث خَبَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو قول الرسول ﷺ:

---

(١) أخرجه نُعيم بن حمَّاد في «الفتن» (١٦٠٣)، وأحمد (٦٠٣٢، ٦١٤٧، ٦١٨٦، ٦٣٦٦)، والبخاري (٢٩٢٥، ٣٥٩٣)، ومسلم (٢٩٢١)، والترمذي (٢٢٣٦)، وأبو يعلى (٥٥٢٣)، وابن حبان (٦٨٠٦)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٤٤٧، ٤٤٩).

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وله شواهد: عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بمعناه. أخرجه أحمد (٩١٧٢)، والبخاري (٢٩٢٦)، ومسلم (٢٩٢٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٤٤٦، ٤٤٨).

وعن أبي أُمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ضمن حديث طويل. أخرجه ابن ماجه (٤٠٧٥).

وعن سمرة بن جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ضمن حديث طويل. أخرجه أحمد (٢٠١٧٨). وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٦١٠): «بإسناد حسن».

وعن حُذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. أخرجه ابن منده في «كتاب الإيمان» (١٠٣٣). وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٦١٠): «إسناد صحيح».

«لقد كانَ مَن قبلَكُم يُمَشَّطُ بأمشاط الحديد، ما دون عظامه من لحم أو عَصَب، ما يصرفه ذلك عن دينه، ويُوضع المِنْشار على مَفْرق رأسه، فيُشَقُّ باثنين، ما يصرفه ذلك عن دينه»[1].

وهذه الفئة الموعودة بالنصر تقدَّم في الروايات أنها تلقى التكذيب[2]، والمخالفة[3]، والمناوأة[4]، والخذلان[5]، واللَّأْواء[6]، وهي كالإناء بين الأَكَلَة[7]، وهي- كغيرها- تتعرَّض- في واقعها التفصيلي- للنصر والهزيمة، والضعف والقوة، والوحدة والفرقة، وتواجه في جهادها كما يواجه غيرها، ولكن العاقبة لها.

٣- وإزاء هذه العداوات الكثيرة، والجبهات المتعددة، يظهر جليًّا أن هذه الطائفة تُدالُ على بعض أعدائها، تنال منهم وتقهرهم، فهي ظاهرة على كثير من أهل الضلال، وعلى كثير من أهل الردَّة والكفر، فلها قدرٌ كبير من النصر في أكثر من ميدان، وبأكثر من معنى، ولا يلزم أن يكون لها النصر كله، بكل المعاني، وفي كل الميادين.

وهذا الظهور مستمرٌّ إلى غاية، هي قيام الساعة، وهي إتيان أمر الله، وهي

---

(١) تقدم تخريجه في الباب الأول: «الغربة الأولى» (ص١٠٥).

(٢) كما في حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«ما يضرُّهم مَن كذَّبهم»**. وتقدم (ص٢٧٠).

(٣) كما في حديث معاوية، وعقبة بن عامر، وأبي هريرة، وأبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وفيها: **«لا يضرُّهم مَن خالفهم»**. وفي مرسل محمد بن كعب: **«لا يبالونَ مَن خالفهم»**. وتقدمت (ص٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢).

(٤) كما في حديث عمران بن حُصين، ومرة بن كعب البَهْزي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: **«ظاهرينَ على مَن ناوَأَهُم»**. وتقدما (ص٢٧٣، ٢٨١).

(٥) كما في حديث ثوبان، وقرة بن إياس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: **«لا يضرهم مَن خذلهم»**. وتقدما (ص٢٧١، ٢٧٤).

(٦) كما في حديث أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«لا يضرهم مَن خالفهم، إلا ما أصابهم مَن لَأْواءَ»**. وتقدم (ص٢٧٩).

(٧) كما في حديث مرة بن كعب البَهْزي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٨١).

يوم القيامة، وهي نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وخروج الدجَّال وقتاله، وسيأتي الجمع بين هذه الألفاظ[1].

خامسًا: أنها صابرةٌ مُصابرة:

وإذا كان الرسول ﷺ سمَّى الأيام التي وراء أصحابه: «**أيام الصبر**»، فإن هؤلاء هم الصابرون، ومَن أحق بهذا الوصف منهم؟!

عن أبي ثَعْلبة الخُشَني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبيَّ ﷺ قال: «**إن من ورائكم أيامَ الصبر، الصبرُ فيه مثلُ قَبْضٍ على الجمر، للعامل فيهم مثلُ أجر خمسينَ رجلًا يعملونَ مثلَ عمله**».

وزادني غيره[2]: قال: يا رسولَ الله، أجرُ خمسينَ منهم؟ قال: «**أجرُ خمسينَ منكم**»[3].

---

(١) سيأتي ذلك (ص٣١٥- ٣١٨): «مكان الطائفة المنصورة وزمانها».

(٢) القائل: «وزادني غيره» هو: عبد الله بن المبارك؛ يعني: شيخه: عُتبة بن أبي حَكِيم؛ كما في الترمذي: «قال عبد الله بن المبارك: وزادني غير عتبة».

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٢٦)، وأبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤)- بدون الزيادة- وابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (ص٧١، ٧٦)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٢٦٦)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (٣١)، والطبري في «التفسير» (٧/ ٩٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٦٤)، وابن حبان (٣٨٥)، والحاكم (٤/ ٣٢٢)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٠)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٩٣- ٢٩٥)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص١٢٦)، والبغوي في «التفسير» (٢/ ٧٢)، وفي «شرح السنة» (٤١٥٦) من طريق عُتبة بن أبي حَكِيم، عن عمرو بن جارية اللَّخْمي، عن أبي أمية الشَّعْباني، عن أبي ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وعُتبة بن أبي حَكِيم: ضعَّفه غير واحد، وقال أبو حاتم: «صالح، لا بأس به». وقال الذهبي: «هو متوسط حسن الحديث». ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٧٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٨٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٩٤).

وعمرو بن جارية اللَّخْمي: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر: «مقبول». ينظر: «الثقات» (٧/ ٢١٨)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٦٦). =

وعن عُتبة بن غَزْوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**إن من ورائكم أيامَ الصبر، للمتمسِّك فيهنَّ يومئذ بما أنتم عليه أجرُ خمسينَ منكم**». قالوا: يا نبيَّ الله، أو منهم؟ قال: «**بل منكم**»[1].

= وأبو أمية الشَّعْباني هو: يُحمِد- بضم الياء وكسر الميم- بن يَخامِر: ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: «ثقة وهو ممَّن أدرك الجاهلية». ينظر: «الثقات» (٥/ ٥٥٨)، و«الكاشف» (٣/ ٢٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٥).

فهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف عمرو بن جارية اللَّخْمي، ولكن له شاهد يرتقي به إلى درجة الحسن، وهو حديث عتبة بن غزوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي.

(١) أخرجه المروزي في «السنة» (٣٢) قال: حدَّثني محمد بن إدريس: حدَّثنا عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي: حدَّثنا خالد بن يزيد بن صُبيح المُرِّي، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن عُتبة بن غَزْوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومحمد بن إدريس هو: أبو حاتم الرازي: الإمام الناقد المعروف. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧).

وعبد الله بن يوسف التِّنِّيسي: ثقة متقن، تقدم (ص٢٧٨).

وخالد بن يزيد هو: ابن صالح بن صُبيح بن الخشخاش المري: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٢٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٢٠).

وإبراهيم بن أبي عَبْلة، واسمه: شِمْر بن يقظان الشامي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٩).

فالإسناد رجاله ثقات، ولكنه مرسل؛ حيث إن رواية إبراهيم بن أبي عَبْلة عن عُتْبة بن غَزْوان مرسلة؛ كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٢)، وهو يرتقي بالحديث الذي قبله إلى رتبة الاحتجاج.

وقد جاء الحديث بإسناد لا يصلح للاستشهاد به عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبيَّ ﷺ قال: «**إن من ورائكم زمانَ صبر، للمتمسك فيه أجرُ خمسينَ شهيدًا**». فقال: عمرُ: يا رسولَ الله، منا أو منهم؟ قال: «**منكم**». أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٣٩٤) من طريق أحمد بن محمد بن صدقة، ومحمد بن العباس الأخرم الأصبهاني قالا: حدَّثنا أحمد بن عثمان بن حَكيم الأَوْدي: حدَّثنا سهل بن عثمان البجلي: حدَّثنا عبد الله بن نُمير، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه البزار (١٧٧٦) من طريق أحمد بن عثمان بن حَكِيم، وزاد: «**والصبرُ فيهن كقبض على الجمر**».

وقال البزار: «لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٢)، وقال: «ورجال البزار رجال الصحيح، غير سهل بن عامر البجلي، وثَّقه ابن حبان». =

والصبر- هنا- هو التمسُّك بما كان عليه الصحابة- كما في الرواية الأخرى للحديث- حيث وصف أيام الصبر بقوله: «**للمتمسِّك فيهنَّ يومئذٍ بما أنتم عليه أجرُ خمسينَ منكم**»[1].

فهو الصبر على الدين؛ بمعنى: الثبات عليه، والملازمة له، وعدم التنازل عن شيء منه- مهما دق- وتجنُّب طاعة الكافرين والمنافقين الذي يجهدون في صرف المسلم المجاهد عن شيء من دينه.

وهذا الصبر هو الذي حثَّ الله عليه رسوله ﷺ حين أمره أن يعلن للكافرين البراءة من دينهم.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ

= وأحمد بن عثمان بن حَكيم: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢١).

وسهل بن عثمان البجلي، صوابه: سهل بن عامر البجلي؛ كما عند البزار، وبقية المصادر: قال أبو حاتم: «هو ضعيف الحديث، روى أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة، وكان يفتعل الحديث». وقال البخاري: «منكر الحديث، لا يكتب حديثه». وقال ابن عدي: «أرجو أن لا يستحق، ولا يستوجب تصريح كذبه». ينظر: «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٣٦)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٢٠٢)، و«الكامل» (٣/ ١٢٧٩)، و«لسان الميزان» (٣/ ١١٩).

وعبد الله بن نُمير: ثقة، مدلِّس، وقد احتمل الأئمة تدليسه. ينظر: «تقريب التهذيب» (ص٣٢٧) تحقيق محمد عوامة.

والأعمش: ثقة، مدلِّس، وقد احتمل الأئمة تدليسه، وتقدم (ص٢٤).

وزيد بن وهب: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٧٧).

فالحديث- بهذا الإسناد- ضعيف جدًّا؛ لما علم من حال سهل بن عامر البجلي.

هذا الذي ظهر لي، والعجب من حال الهيثمي كيف غفل عما في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٣٩)، واكتفى بنقل توثيق ابن حبان!

وقد ذكر الحديث الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ضمن رقم (٤٩٤)، وقال: «هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، رجال مسلم»!

وذلك لأنه ساق إسناد الطبراني، وفيه: سهل بن عثمان البجلي، وثمة راوٍ اسمه: سهل بن عثمان ابن فارس الكندي، أبو مسعود، العسكري، وهو من رجال مسلم.

(١) كما في حديث عُتبة بن غَزْوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي سيق شاهدًا لحديث أبي ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو مرسل صحيح، يعتضد بالموصول الضعيف، كما تقدم قريبًا.

عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ [الكافرون: ١- ٦].

وهذه السورة هي «سورة البراءة» من العمل الذي يعمله المشركون؛ فإن العابد لا بدَّ له من معبود يعبده، وعبادة يسلكها إليه؛ فالرسول ﷺ وأتباعه يعبدون الله بما شرعه، والمشركون يعبدون غير الله عبادة لم يأذن بها الله[1].

وحذَّر سبحانه نبيَّه ﷺ من طاعة الكافرين في آيات كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]. وقوله: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان: ٥٢]. وقوله: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴿٩﴾﴾ [القلم: ٨- ٩].

كما حذَّر سائر المؤمنين من ذلك، وبيَّن سوء عاقبته، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [آل عمران: ١٤٩].

وقال مخاطبًا رسوله ﷺ: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ﴿٧٣﴾ وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا ﴿٧٥﴾﴾ [الإسراء: ٧٣- ٧٥].

ولا بد- أيضًا- من الصبر باحتمال الأذى الذي يلقاه المؤمن، بحيث لا يخرجه أذى الكافرين والمنافقين والفاسقين والمخالفين عن سمته وطريقه المستقيم، ولا يستفزه أو يستخفه للانتقام والانتصار الأهوج الذي يخرج به وبدعوته عن منهجها الواضح الهادئ الرزين.

ولذلك قرن الله هذا بهذا في قوله: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ وَلَا يَسۡتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الروم: ٦٠].

---

(١) ينظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٥٦٠).

إن التَّحديات التي يواجهها المسلم من أعدائه قد تُضعِفُ يقينه وإيمانه وحماسه لهذا الدين، وقد تُحْدِث عنده استجابة عكسيَّة، فتدعوه إلى اندفاعٍ غير محمود، والصبر يعني السلامة من هذا وهذا.

وقد خصَّ الله مَن يقوم بالدعوة والإصلاح من الصبر بخصيصة ليست لغيره، لاختياره للإمامة والهداية، فالحال كما قال الله تعالى عن بني إسرائيل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

ولذلك قال سفيان بن عُيينة: «أخذوا برأس الأمر، فجعلهم رؤوسًا»[(١)].

ولهذا وصف الرسول ﷺ هؤلاء القوم بأنهم: «**ما يضرُّهم مَن كذَّبهم، ولا مَن خَالَفَهم**»[(٢)].

و«**لا يضرُّهم مَن خذلهم**»[(٣)].

و«**لا يضرهم مَن خالفهم، إلا ما أصابهم من لَأْواءَ**»[(٤)].

و«**لا يبالونَ مَن خالفهم**»[(٥)].

وهذه الألفاظ كلها تجتمع في الدِّلالة على أنهم عرفوا طريقهم، فلم يلتفتوا إلى خلاف المخالفين، ولا خذلان الخاذلين، ولا تكذيب المكذِّبين، وإن كانوا يواجهون ذلك كله، وتصيبهم منه اللَّأْواء[(٦)].

مَن هي الطائفة المنصورة؟

إن معرفة خصائص الطائفة المنصورة يساعد كثيرًا في تحديد المراد بهذه الطائفة، إذ إن الطائفة منهجٌ وسماتٌ، مَن توفرت فيه؛ فهو منها- فردًا كان أو

(١) نقله الفيروزآبادي في «بصائر ذوي التمييز» (٣/ ٣٨٠).

(٢) كما في حديث معاوية، وعقبة بن عامر، وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتقدمت (ص٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤).

(٣) كما في حديث ثوبان، وقرة بن إياس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدما (ص٢٧١، ٢٧٤).

(٤) كما في حديث أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٩- ٢٨٠).

(٥) كما في مرسل محمد بن كعب القُرَظي، وتقدم (ص٢٨٢).

(٦) ينظر ما سيأتي (ص٤٤٧) في الباب الثالث: «دفع الغربة»: «الصبر والثبات».

جماعة- ويمكن عرض أي دعوى تتعلَّق بذلك على هذه الخصائص؛ ليبين مدى تطابقها معها، أو اختلافها عنها.

وقد ورد عن الأئمة أقوال كثيرةٌ في تحديد الطائفة المنصورة.

وسوف أعرض هذه الأقوال، ثم أتناولها بالدراسة:

١- قال عبد الله بن المبارك: «هم عندي أصحاب الحديث»[١].

٢- قال يزيد بن هارون: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري مَن هم؟!»[٢].

٣- قال الإمام أحمد: «إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري مَن هم؟!»[٣].

ومرَّ رَحِمَهُ اللَّهُ على نفر من أصحاب الحديث يعرضون كتابًا لهم، فقال: «ما أحسب هؤلاء إلا ممَّن قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تزال طائفةٌ من أُمَّتي على الحقِّ حتى تقومَ الساعةُ**»[٤].

٤- قال عليٌّ بن المديني: «هم أهل الحديث، هم أصحاب الحديث»[٥].

وقال: «هم أصحاب الحديث الذين يتعاهدون مذاهب الرسول ﷺ، ويذبُّون عن العلم، لولاهم لم نجد عند المعتزلة، والرافضة، والجهمية، وأهل الرأي، شيئًا من سنن المرسلين»[٦].

٥- قال الإمام البخاري- وذكر حديث: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمَّتي...**»-: «يعني:

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٦).

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (٢٧)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٦)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في كتاب «الحجة في بيان المحجة» (ص١٦٩).

(٣) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٧). وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٣) عن إسناد الحاكم: «سند صحيح».

(٤) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٨٩).

(٥) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٧).

(٦) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١١٣١).

أصحاب الحديث»[1]. وقال: «وهم أهل العلم»[2].

٦- قال أحمد بن سنان: «هم أهل العلم، وأصحاب الآثار»[3].

٧- قال ابن حبان: «ذكر إثبات النصرة لأهل الحديث إلى قيام الساعة». وساق حديث قرة بن إياس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[4].

وقد تقدَّم بيان المقصود بأهل الحديث، وأنهم أهل السنة، المتَّبعون لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، المجانبون لطريقة أهل البدعة، الملتزمون بالدليل في الاعتقاد والفقه، المستقيمون على الجادَّة في الخُلق والعبادة والسلوك[5].

ولذلك وصفهم الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «هم أهلُ العلم». ومدلول العلم أوسع من مدلول الحديث، وإن كان الحديث قد يُطْلَق عليه «العلم»[6].

فقد يكون الرجل من أهل السنَّة، ومن أهل العلم الذين يرابطون على ثغرات الإسلام، ويدافعون عنه، ولكنه ليس من أهل الحديث؛ بمعنى: المشتغلين به رواية ودراية، حتى عُرفوا به، وأمثلة هذه كثيرة من المشتغلين بالتفسير، أو أصول الفقه، أو اللغة، أو الأدب، أو التاريخ، أو بمصالح المسلمين من إدارة وصناعة وإعلام واقتصاد وغير ذلك.

ولكنَّنا نجد في عبارة علي بن المديني نوعًا من التَّخصيص، إذ يفسِّر أهل الحديث بأنهم الذين يتعاهدون مذاهب الرسول ﷺ، ويذبُّون عن العلم ويُبَلِّغون للناس سنن المرسلين.

(١) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٧).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٨/ ١٤٩)، و«خلق أفعال العباد» (ص٤٢).

(٣) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٧)، وقِوَام السُّنَّة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (ص١٦٩).

(٤) ينظر: «صحيح ابن حبان» (١/ ٢٣٢).

(٥) ينظر ما تقدم (ص٢٥١).

(٦) كما قال محمد بن سيرين: «إن هذا العلمُ دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذونَ دينكم». أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٤). وكما قال ابن المديني: «ويذبُّون عن العلم...». وتقدم قريبًا.

وهذا تفسيرٌ للشيء ببعض أجزائه، ولاشك أن قومًا كهؤلاء الذين ذكرهم ابن المديني هم من أولى الناس بالدخول في عداد الطائفة، وإلى ما عندهُم يرجعُ كلُّ متَّبع في أيِّ اختصاص كان، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون الوصف والفضل لهم وحدهم.

ولذلك كانت عبارة الإمام أحمد دقيقة حين رأى قومًا يشتغلون بمدارسة الحديث، فأطلق عليهم أنهم «ممَّن» قال فيهم الرسول ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي...**» الحديث.

إذًا؛ فأهل السنَّة المشتغلون بألوان العلوم النافعة؛ بقصد حماية الدين والعلم- أصولًا، وفروعًا ووسائل- هم من المنصورين.

والمشتغلون بردِّ البدع، وكشف الشبه، وبيان طريق المحجَّة، ورفع الالتباس عنها، هم من المنصورين.

والمرابطون في الثغور، المصابرون للأعداء، الساهرون على حماية الحوزة وحفظ الحرمة، هم من المنصورين.

والمناهضون للمنكر، الناهون عنه، الآمرون بالمعروف الداعون إليه، هم من المنصورين.

والمشتغلون بعلم الشريعة- عقيدة، وفقهًا وحديثًا، وتفسيرًا وتعلُّمًا، وتعليمًا، ودعوة، وتطبيقًا- هم من المنصورين.

وفي هذا يقول الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ساق قول الإمام أحمد والبخاري في الطائفة المنصورة: «قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنَّة والجماعة، ومَن يعتقد مذهب أهل الحديث.

قلتُ[1]: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرَّقة بين أنواع المؤمنين، منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدِّثون، ومنهم زُهَّاد، وآمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير...»[2].

---

(١) القائل هو: الإمام النووي.

(٢) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٦٧).

وقال البيضاوي: «والطائفة هم المجتهدون في الأحكام الشرعية، والعقائد الدينية، أو المرابطون في الثغور، والمجاهدون لإعلاء الدين»[1].

ولا شك أن الطائفة الموعودة بالنصر، الموصوفة بالظهور، والقهر لعدوها وقتاله، والثبات على طريقها، وعدم المبالاة بخذلان الخاذل وخلاف المخالف، ونواء المناوئ، وغير ذلك من الخصائص السابقة.

لا شك أن هذه الطائفة لا بدَّ أن تكون ذات شوكة وقوَّة، وهذا يقتضي أن تكون كما ذكر الإمام النووي في غالب أحوالها.

وإنما يكون فضل معرفة السنن، وتمييز صحيحها من سقيمها، لما ينبني عليه من العمل بذلك.

فالعلماء المتخصِّصون في خدمة السنَّة وتنقيتها هم جزء من تلك الطائفة، والذين عملوا بما اقتضته السنَّة الصحيحة من العمل؛ جهادًا أو أمرًا بالمعروف، ونهيًا عن المنكر، أو قيامًا بفروض الكفايات في مجالات الحياة المختلفة هم أيضًا من تلك الطائفة.

مكان الطائفة المنصورة وزمانها:

والمقصود الإجابة على تساؤلين يتعلَّقان بالطائفة المنصورة: أحدهما يتعلَّق بالزمان، والآخر يتعلَّق بالمكان.

أما الإشكال المتعلِّق بالزمان؛ فإن أحاديث الطائفة المنصورة اختلفت في تحديد الغاية التي تنتهي عندها الطائفة المنصورة:

ففي بعضها أنها «**لا تزال ظاهرة إلى يوم القيامة**»[2].

وفي بعضها أنها «**لا تزال ظاهرة إلى قيام الساعة**»[3].

---

(١) نقله المناوي في «فيض القدير» (٦/ ٣٩٦).

(٢) كما في حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتقدم (ص٢٧١).

(٣) كما في حديث جابر بن سمرة، وسعد، وعقبة، وقرة بن إياس، ورواية عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتقدمت (ص٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦).

وفي بعضها أنها «**لا تزال ظاهرة حتى يأتي أمر الله**»[1].

وفي بعضها أنها «**لا تزال ظاهرة حتى يقاتل آخرها المسيح الدجَّال**»[2].

وليست ثَمَّة صعوبة في إمكانية الجمع بين هذه الروايات بدون تكلُّف، فيوم القيامة، وقيام الساعة، هما- هنا- بمعنى واحد، إذ لا اعتبار لما بعد قيام الساعة؛ لأنه ليس زمن تكليف.

وقد تُطْلَق القيامة على **قيام الساعة**؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ٥٥]. وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المائدة: ١٤]. وقال عن اليهود: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [المائدة: ٦٤]. وقال: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [الأعراف: ١٦٧]... في آيات كثيرة.

وقد وعد الله تعالى الذين اتَّبعوا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من أهل الإسلام، الذين اتَّبعوه على فطرته وملَّته وسنَّته، أنهم لا يزالون ظاهرين على مَن ناوأهم إلى يوم القيامة؛ كما قال قتادة[3].

ولعل هذه الآية تَمُتُّ بسبب إلى الطائفة المنصورة، فهي الموعودة بالظهور والعلو إلى يوم القيامة.

ويبقى الإشكال بين قوله: «**إلى قيام الساعة**»، وبين قوله: «**حتى يأتي أمرُ الله**»، **وهذا موضع خلاف:**

---

(١) كما في حديث المغيرة، ومعاوية، وثوبان، وأبي هريرة، وأبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتقدمت (ص٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٠).

(٢) كما في حديث عمران بن حُصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومرسل محمد بن كعب القُرَظي، وتقدما (ص٢٧٣، ٢٨٢).

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٩٢).

فمن الصحابة مَن يذهب إلى بقاء الأمة إلى قيام الساعة، فهم- عندهم- موجودون حتى آخر أيام الدنيا؛ كما هو رأي عمر[١]، وعقبة بن عامر[٢]، وأبي هريرة، وشُرَحْبيل بن السِّمْط[٣]، وغيرهم رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

وعلى هذا الرأي؛ فالمراد بأمر الله: قيام الساعة أيضًا.

والرأي الآخر أن الله عَزَّوَجَلَّ يرسل في آخر الزمان- قبل قيام الساعة- ريحًا طيِّبة، فتقبض روح كل مؤمن ومؤمنة، فلا يبقى إلا شرار الناس، وعليهم تقوم الساعة؛ وذلك لورود الأحاديث بذلك؛ كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا الذي فيه: «لا تقومُ الساعةُ إلا على شرار الخلق، هم شرٌّ من أهل الجاهلية، لا يدعونَ اللهَ بشيء إلا ردَّه عليهم».

وفيه: «يبعثُ اللهُ ريحًا كريح المِسك، مسُّها مسُّ الحرير، فلا تترك نفسًا في قلبه مثقال حبَّة من الإيمان؛ إلا قبضته، ثم يبقى شرارُ الناس، عليهم تقومُ الساعةُ»[٤].

وكحديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، أن رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**لا تقومُ الساعةُ حتى لا يقالُ في الأرض: اللهُ، اللهُ**»[٥].

والأحاديث في هذا الباب كثيرة عن جمع من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

وبهذا الرأي تجتمع الأدلة، وتتَّفق، ويكون التعبير بقوله: «إلى قيام الساعة» باعتبار القرب الشديد، حيث إن هذه الريح تهب قبيل الساعة، وكأنها- والله

---

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه، وأبو يعلى، وتقدَّم (ص٢٧٧) ضمن تخريج حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ في «الطائفة المنصورة».

(٢) أخرجه مسلم وغيره، وتقدم (ص٢٧٢) تخريجه ضمن حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» عنهما، وتقدم (ص٢٧٤، ٢٨٢) تخريجه ضمن حديثهما.

(٤) تقدم (ص٢٧٢).

(٥) أخرجه أحمد (١٢٠٤٣، ١٢٦٦٠، ١٣٠٨٢، ١٣٧٢٩)، ومسلم (١٤٨)، والترمذي (٢٢٠٧)، وأبو عَوانة (٢٩٣، ٢٩٤)، وابن حبان (٦٨٤٩)، وابن منده في «الإيمان» (٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩)، والحاكم (٤/ ٤٩٤).

أعلم- رحمةٌ بالمؤمنين، ولطفٌ بهم، ولذلك وُصِفَت بأنها كريح المسك ومسُّها كمسِّ الحرير.

قال النووي: «فأطلق في هذا الحديث بقاءهم إلى قيام الساعة، على أشراطها ودُنوِّها المتناهي في القرب»[١].

وهذا رأي جمهور الأئمة والشُّرَّاح[٢]، وهو أولى من رأي مَن فَسَّر قيام الساعة بقيام ساعتهم هم؛ أي: وقت موتهم بهبوب الريح[٣].

أما رواية: «**حتى يقاتلَ آخرُهم المسيحَ الدَّجَّالَ**»، وكذلك رواية: «**حتى ينزلَ عيسى ابنُ مريمَ**»[٤]؛ فقد اندفع عنهما الإشكال بهذا الجمع أيضًا؛ حيث إن آخرهم يكون مع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بالشام؛ كما في حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٥]، حيث قال بعد ذكر الطائفة المنصورة: «**فينزلُ عيسى ابنُ مريمَ** ﷺ، **فيقولُ أميرُهم: تعال صلِّ لنا. فيقولُ: لا، إن بعضَكم على بعض أمراءُ، تَكْرِمةَ الله هذه الأمَّةَ**»[٦].

والذين يقاتلون الدَّجَّال يكونون بعد قتله مع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم يرسل الله الريح الطيِّبة، فلا يبقى بعدهم إلا الشرار[٧].

أما الإشكال المتعلِّق بالمكان؛ فإنه قد ورد تخصيص الشام في عدد من الأحاديث المتعلِّقة بالطائفة المنصورة، وغيرها:

١- قول مالك بن يَخَامِر عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وهم بالشام»[٨].

---

(١) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٣٢).

(٢) منهم النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٣٢)، (١٣/ ٦٧)، وابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٧٦- ٧٧، ٢٩٤- ٢٩٥)، والمناوي في «فيض القدير» (٦/ ٤١٧)، وغيرهم.

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٧٧).

(٤) وهي في رواية أبي يعلى لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧١).

(٥) تقدم (ص٢٧١).

(٦) الحديث بهذه الزيادة أخرجه مسلم (١٥٦).

(٧) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٧٧).

(٨) تقدم (ص٢٧٠) في حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- قوله: «**لا تزالُ عصابةٌ بدمشق ظاهرينَ**»[١].

٣- قوله: «**يقاتلونَ على أبواب دمشق وما حولها، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله**»[٢].

٤- قوله: «**هم أهلُ الشام**»[٣].

٥- قوله: «**هم ببيت المقدس، وأكناف بيت المقدس**»[٤].

٦- قوله في مقدمة حديث: «**إذا فسدَ أهلُ الشام فلا خيرَ فيكم**»[٥].

٧- قوله: «**لا يزالُ أهلُ الغرب ظاهرينَ على الحقِّ**»[٦].

٨- قوله: «**وعُقْرُ دار المؤمنين الشامُ**»[٧].

وقال الإمام أحمد: «أهل المغرب هم أهل الشام».

وقال ابن تيمية: «وهو كما قال؛ فإن هذه لغة أهل المدينة النبويِّة في ذاك الزمان، كانوا يسمُّون أهل نجد والعراق: أهل المشرق، ويسمون أهل الشام: أهل المغرب؛ لأن التغريب والتشريق من الأمور النسبيَّة، فكل مكان له غرب وشرق؛ فالنبيُّ ﷺ تكلَّم بذلك في المدينة النبويَّة، فما تغرَّب عنها فهو غربه، وما تشرَّق عنها فهو شرقه».

وأضاف وجهًا آخر لترجيح ما قاله الإمام أحمد، وهو أن عددًا من الأحاديث بيَّنت أنهم أهل الشام[٨].

---

(١) كما في إحدى روايات الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، وتقدم (ص٢٧٥).

(٢) كما في إحدى روايات الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، وتقدم (ص٢٧٥).

(٣) كما في إحدى روايات الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، وتقدم (ص٢٧٦).

(٤) كما في حديث أبي أُمامة رضي الله عنه، وتقدم (ص٢٨٠).

(٥) كما في حديث قرة بن إياس رضي الله عنه، وتقدم (ص٢٧٤).

(٦) كما في حديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه، وتقدم (ص٢٧١- ٢٧٢).

(٧) كما في حديث سلمة بن نُفيل رضي الله عنه، وتقدم (ص٢٧٨).

(٨) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٤١، ٥٠٧)، وينظر معاني أخرى للغرب في «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٥)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ١٣٠).

وفي مقابل هذا ثمَّة أحاديث في أن الإيمانَ يَأْرِزُ بين المسجدين، ويَأْرِزُ إلى المدينة كما تَأْرِزُ الحيةُ إلى جُحْرها[1]... إلى فضائل أخرى للمدينة ليست لغيرها.

وكذلك ثبت للجزيرة العربية فضائل:

منها: أن الشيطانَ أَيِسَ أن يعبده المصلُّون في جزيرة العرب[2].

ومنها: الأمر بإخراج المشركين منها[3].

وأحاديث أخرى في فضل أهل اليمن، منها: قوله ﷺ- وهو مولٍّ ظهره إلى اليمن-: «**إني لأجد نَفَس الرحمن هاهنا**»[4].

والجواب عن تخصيص موضع «الطائفة المنصورة» بالشام يتلخَّص في أمرين:

الأول: أن الأحاديث التي دلَّت على استمرار ظهور أهل الشام، خاصة حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لا يزالُ أهلُ الغرب ظاهرينَ**»[5]- على اعتبار أن الغرب هو الشام؛ كما هو ظاهر- فيقال فيها ما يُقال في ظهور الطائفة المنصورة، من أن هذا هو الحال العام الغالب في التاريخ، ولا يعارضه أن يظهر عليهم غيرهم في بعض

---

(١) تقدَّمت في حديث الغربة في الباب الأول: «الغربة الأولى» (ص٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٢) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) كما في إحدى الروايات في حديث سلمة بن نُفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم (ص٢٧٨).

قال ابن قتيبة- حول حديث: «**لا تسبُّوا الريحَ؛ فإنها من نَفَس الرحمن**»-: «إنه لم يرد بالنَّفَس ما ذهبوا إليه، وإنما أراد أن الريح من فرَج الرحمن سبحانه وتعالى ورَوحه؛ يقال: اللهمَّ نفِّس عني الأذى، وقد فرج الله عن نبيه ﷺ يوم الأحزاب... وكذلك قوله: «**إني لأجد نَفَس ربكم من قبل اليمن**». ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص٢١٢).

وقال ابن تيمية: «فقوله: «من اليمن» يبيِّن مقصود الحديث، فإنه ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى، حتى يظن ذلك، ولكن منها جاء الذين يحبُّهم ويحبُّونه... وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الرِّدَّة، وفتحوا الأمصار، فبهم نفَّس الرحمن عن المؤمنين الكربات». ينظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٨)، وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٣٢)، و«التوضيح» لابن الملقِّن (١٩/ ٢٤٠).

(٥) تقدم تخريجه (ص٢٧١- ٢٧٢).

الفترات.

ولا شك أن بلاء أهل الشام في حماية حوزة الإسلام، ودفاع أعدائه؛ أمرٌ ظاهر، منذ قامت فيه خلافة بني أمية، حيث تحطَّمت على صخرته جحافل التتر والصليبيين وغيرهم.

ولعله يكون لأهل الشام جولاتٌ في القضاء على أعداء الإسلام المقيمين بين ظهرانيهم، أو المجاورين لهم من المعتدين والمحتلين.

كما يقال فيه أيضًا: إن الظهور أمر نسبيٌّ، ولا يلزم من كونهم ظاهرين أن يكونوا ظاهرين من كل وجه؛ بل تكون الطائفة المنصورة فيه أكثر ظهورًا وشدَّة على المخالفين، وعزيمة في نصر الدين، منها في كثير من بلاد الإسلام.

ويؤكِّد هذا المعنى: قوله ﷺ: «**إذا فسد أهلُ الشام فلا خيرَ فيكم**»[1].

ولا عبرة بوضع خاصٍّ تعيشه تلك البلاد في حاضرها، أو ماضيها، أو مستقبلها؛ بل ينبغي النظر إلى الحال العام الغالب، مع إدراك الدور التاريخي الثابت بالنصوص، ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «المراد بالذين يكونون ببيت المقدس: الذين يحصرهم الدَّجَّال إذا خرج، فينزل عيسى إليهم، فيقتلُ الدَّجَّالَ، ويظهر الدين في زمن عيسى...»[2].

والأمر الثاني: أن معظم الأحاديث خلت من التقييد بالشام، وهذا يؤكِّد أنه لا يلزم أن يكونوا في بلد واحد؛ بل في بلدان متفرقة، خاصة البلدان التي وردت الإشادة بها؛ كالجزيرة، واليمن، وغيرهما.

بل وفي سائر بلاد الإسلام؛ كما قال الإمام النووي: «ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين؛ بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض»[3].

---

(١) كما في حديث قرة بن إياس رضي الله عنه، وقد تقدم (ص٢٧٤).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٤)، وينظر على سبيل المثال حديث أبي هريرة رضي الله عنه الآتي قريبًا.

(٣) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٦٧).

والأحاديث التي حدَّدت وجود الطائفة المنصورة بالشام؛ فإنما يُراد بها- والله أعلم- فترة تاريخية معيَّنة، هي التي تكون قبل قيام الساعة، حيث تدلُّ النصوص الكثيرة على أن معظم الأحاديث المتعلِّقة بالمهدي وعيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونحوهما من أشراط الساعة إنما تكون بالشام[1].

❍❍❍

(١) من هذه الأحاديث: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لا تقومُ الساعةُ حتى ينزلَ الرومُ بالأعماق أو بدابق (موضعان بالشام)، فيخرجُ إليهم جيشٌ من المدينة، من خيار أهل الأرض يومئذ، فإذا تصافُّوا قالت الرومُ: خلُّوا بيننا وبين الذين سَبَوْا منا نقاتلهم، فيقول المسلمون... والله لا نخلِّي بينكم وبين إخواننا. فيقاتلونهم، فينهزم ثلثٌ لا يتوبُ اللهُ عليهم أبدًا، ويُقتلُ ثلثهم أفضلُ الشهداء عند الله، ويفتتحُ الثلثُ لا يفتنونَ أبدًا، فيفتتحونَ قسطنطينيةَ، فبينما هم يقتسمونَ الغنائمَ، قد علَّقوا سيوفهم بالزيتون، إذْ صاحَ فيهم الشيطانُ: إن المسيحَ قد خلفكم في أهليكم. فيخرجونَ، وذلك باطلٌ، فإذا جاؤوا الشامَ خرج، فبينا هم يعدُّون للقتال، يسوُّون الصفوفَ، إذ أقيمت الصلاةُ، فينزل عيسى ابنُ مريمَ ﷺ، فأمَّهم، فإذا رآه عدوُّ الله ذاب كما يذوبُ الملحُ في الماء، فلو تركه لانذاب حتى يهلكَ، ولكن يقتله اللهُ بيده، فيريهم دمه في حربته**». أخرجه مسلم (٢٨٩٧)، والحاكم (٤/ ٤٨٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن» (٥٩٨)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

ومنها حديث ذي مِخْبرَ الحبشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «**فيرفع رجلٌ من أهل الصليب الصليبَ، فيقول: غلب الصليبُ. فيغضب رجلٌ من المسلمينَ، فيقوم إليه، فيدقُّه، فعند ذلك تغدر الروم، ويجتمعون للملحمة...**». أخرجه أبو داود (٢٧٦٧، ٤٢٩٢)، وابن ماجه (٤٠٨٩)، والحاكم (٤/ ٤٢٠).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

غربةٌ.. وغربة!

يعرِّف العلماء «الطائفة» بأنها: «الجماعة تُطِيف بالشيء».

قال ابن فارس: «ولا تكاد العرب تحدِّدها بعدد معلوم، إلا أن الفقهاء والمفسِّرين يقولون فيها مرة: إنها أربعة فما فوقها، ومرة: إن الواحد طائفة. ويقولون: هي الثلاثة، ولهم في ذلك كلام كثيرٌ، والعرب فيه على ما أعلمتُك، أن كل جماعة يمكن أن تحفَّ بالشيء، فهي عندهم طائفة، ولا يكاد هذا يكون إلا في اليسير»[1].

جماعات اتَّفقت على الحق، وصدق عليها الوصف النبوي؛ من الدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله، ومنازلة أعدائه، وإن كانت متفرِّقة في البلدان، وإن كان لا يَعْرف بعضها بعضًا.

تعيش أصنافًا من الغربة في الله؛ فهي تعيش الغربة التي يعيشها المسلمون بين أهل الملل والأديان، إذ هي طائفة منهم، غربتهم غربة لها، وقلَّتهم قلة لها، وضعفهم ضعف لها.

وتعيش غربتها الخاصَّة؛ حيث تصدَّت لهذا العمل الإحيائي العظيم، وأوقفت حياتها على رفع راية الإسلام في كل ميدان.

ومن الصعب على المرء أن يلتزم الطريق المستقيم، ويصبر على الحق في البيئات والأزمنة التي أطبق عليها الانحراف، فكيف له بأن يضيف إلى ذلك القيام

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١٨/ ٨٦٨)، و«معجم مقاييس اللغة» (٣/ ٤٣٢)، و«تفسير الرازي» (١٦/ ٩٦)، و«اللباب في علوم الكتاب» (١٠/ ١٤٠).

بالدعوة، ومعالجة الانحراف؟!

وقد يعظم شأنها في زمان معيَّن ومكان معيَّن، وقد تضعف، وتضطهد، ويعطي أفرادها المجهود من أنفسهم.

ومن أهم عوامل قوتها: وجود العلماء والمفكِّرين والمجاهدين وغيرهم، ممن يُسَلِّم لهم عامة الناس، بالعلم والفضل والسابقة، فيفلحون في دفع الغربة عن الحق والسنة، أو تخفيفها، حتى لا تكون السنَّة غريبة بين الناس.

وحين يقوى خصومها وأعداؤها يضطهدونها، ويُنزلون بها الأذى، حتى يعيدوها إلى ملتهم، أو يُنْهكوها؛ قتلًا، وتشريدًا، واضطهادًا، أو يكف الله بأسهم، فيأذن بزوالهم، واستخلاف غيرهم.

قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الكهف: ٢٠].

ومن حيث الجملة؛ فإنه كلما تباعد الزمان عن عهد النبوَّة استحكمت الغربة واشتدت؛ مصداقًا لقوله ﷺ فيما يرويه أنس رضي الله عنه: «**لا يأتي عليكُم زمانٌ إلَّا الذي بعده شرٌّ منه، حتى تَلْقَوا ربَّكم**»(١).

وأشد أيام غربة هذه الطائفة هي الأيام التي تكون في آخر الزمان، حين يَدْرُسُ الإسلام كما يَدْرُسُ وَشْيُ الثوب، حتى لا يُدْرَى ما صيام ولا صلاة ولا نُسُك؛ كما في حديث حُذيفة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يَدْرُسُ الإسلامُ كما يَدْرُسُ وَشْيُ الثوب، حتى لا يُدْرى ما صيامٌ، ولا صلاةٌ، ولا نسكٌ، ولا صدقةٌ، ولَيُسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آيةٌ، وتبقى طوائفُ من الناس: الشيخُ الكبيرُ، والعجوزُ؛ يقولونَ: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: «لا إله إلَّا اللهُ»، فنحن نقولها**».

---

(١) أخرجه أحمد (١٢١٦٢، ١٢٣٤٧، ١٢٨١٧)، والدارمي (١٩٤)، والبخاري (٧٠٦٨)، والترمذي (٢٢٠٦)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ١٩٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٧٣).

فقال له صِلة(١): ما تغني عنهم «لا إله إِلَّا اللهُ» وهم لا يدرونَ ما صلاة، ولا صيام، ولا نسك، ولا صدقة؟! فأعرض عنه حُذيفة، ثم ردَّها عليه ثلاثًا، كل ذلك يعرِض عنه حُذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: يا صِلةُ، تنجيهم من النار؛ ثلاثًا(٢).

---

(١) صِلة هو: ابن زُفَر- كما في رواية الحاكم- من الثقات الأثبات. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٣٧).

(٢) **الحديث جاء عن حُذيفة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا وموقوفًا:** فأخرجه ابن ماجه (٤٠٤٩) من طريق علي ابن محمد: حدَّثنا أبو معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن رِبْعي بن حِراش، عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

وعلي بن محمد هو: ابن إسحاق بن أبي راشد الطنافسي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٧٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٣).

وأبو معاوية هو: محمد بن خازم- بالخاء المعجمة- الضرير: قال فيه الذهبي: «ثقة ثبت، ما علمتُ فيه مقالًا يوجب وهنه مطلقًا». وقال ابن حجر: «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في غيره». ينظر: «الميزان» (٣/ ٥٣٣)، (٤/ ٥٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٣٧)، و«التقريب» (٢/ ١٥٧).

وأبو مالك الأشجعي هو: سعد بن طارق الكوفي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٧٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٨٧).

ورِبعي بن حِراش- بالحاء المهملة-: تابعي ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٣٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٤٣).

فالإسناد صحيح، ورجاله ثقات، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٩٤): «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رواه مسدَّد في «مسنده» عن أبي عَوانة، عن أبي مالك؛ بإسناده ومتنه...».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ١٦): «بسند قوي».

والحديث أخرجه الحاكم (٤/ ٥٤٥) من طريق محمد بن عبد الجبار، عن أبي معاوية، به، وفيه تكرار حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقوله: «تنجيهم» مرتين.

وأخرجه الحاكم (٤/ ٤٧٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٧٠) من طريق أبي كُريب، عن أبي معاوية، به.

وأخرجه محمد بن فُضيل في «الدعاء» (١٥)- ومن طريقه الحاكم (٤/ ٥٠٥)- ونُعيم بن حمَّاد في «الفتن» (١٦٦٥) عن أبي معاوية- كلاهما: ابن فُضيل وأبو معاوية- عن أبي مالك الأشجعي، بنحوه موقوفًا، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

ورواه اللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٣٤٦) من طريقين عن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدَّثنا الحسن بن عرفة قال: حدَّثنا خلف- يعني ابن خليفة- عن أبي مالك، عن رِبْعي، عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا، وليس فيه كلام صِلة وما بعده. =

يَحْتَمِلُ أن يكون حديث حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد هبوب الريح، وقبض أرواح المؤمنين، وعلى هذا يكون ما في قلوب هؤلاء القوم الذين يقولون: «لا إله إِلَّا اللهُ» من الإيمان أدنى من مثقال حبة خردل، فلا تقبض الريح أرواحهم.

وهؤلاء القوم المخلَّفون داخلون- إجمالًا- في أحاديث الشفاعة، ومنها ما رواه أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فأستأذنُ على ربِّي، فيُؤذنُ لي، ويلهمني محامدَ أحمده بها، لا تحضرني الآنَ، فأحمده بتلك المحامد وأخرُّ له ساجدًا، فيقالُ: يا محمدُ، ارفعْ رأسك، وقُلْ يُسمعْ لك، وسلْ تُعْطَ، واشفعْ تشفَّعْ. فأقولُ: يا ربِّ، أمَّتي. فيقال: انطلق، فأَخْرِجْ منها مَن كان في قلبه مثقالُ شَعِيرة من إيمان، فأنطلقُ، فأفعلُ. ثم أعودُ، فأحمده بتلك المحامد، ثم أخرُّ له ساجدًا،**

= وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (٢/ ٣٢٧) من طريق فضيل بن سليمان، عن أبي مالك، عن رِبْعي، عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يذكر لفظه؛ بل أحال على لفظ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي.

ورواه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٤١٩) من طريق إسحاق بن أبي يحيى، عن (سعيد) بن طارق- كذا- عن زِرٍّ، عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، موقوفًا.

وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الحاكم (٤/ ٥٠٦) قال: حدَّثنا علي بن عيسى بن إبراهيم: حدَّثنا مسدَّد بن قطن: حدَّثنا عثمان بن أبي شيبة: حدَّثنا محمد بن فُضيل: حدَّثنا أبو مالك الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: **«يُسْرى على كتاب الله، فيُرفعُ إلى السماء، فلا يُصبحُ في الأرض آيةٌ من القرآن، ولا من التوراة والإنجيل ولا الزَّبور، ويُنتزعُ من قلوب الرجال، فيصبحونَ لا يدرونَ ما هو؟»**. وقال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (٢/ ٣٢٧) مرفوعًا عن أبي مالك، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ مختلف.

وأخرج ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٨٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه بلفظ وإسناد مختلفين.

وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يصح شاهدًا لحديث حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إن سَلِمَ من الخطأ؛ فقد خالف عثمانُ بنُ أبي شيبة الجماعةَ ممن رووه عن محمد بن فُضيل، عن أبي مالك، عن رِبْعِي، حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعثمان بن أبي شيبة: حافظ له أوهام. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٤٩)، و«التقريب» (ص٣٨٦).

وله شاهد موقوف صحيح عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمعناه. أخرجه عبد الرزاق (٥٩٨٠، ٢٩٨١)، والدارمي (٣٣٤٤، ٣٣٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٦٩٨، ٨٧٠٠).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٢): «ورجاله رجال الصحيح، غير شدَّاد بن معقل، وهو ثقة». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ١٦): «سنده صحيح، ولكنه موقوف».

فيُقال: يا محمدُ، ارفعْ رأسك، وقُلْ يُسْمَعْ لك، وسَلْ تُعطَ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ. فأقولُ: يا ربِّ، أمَّتي أمَّتي. فيقالُ: انطلقْ، فأَخْرِجْ منها مَن كان في قلبه مثقالُ ذرة أو خردلة من إيمان. فأنطلقُ، فأفعلُ. ثم أعودُ، فأحمده بتلك المحامد، ثم أخرُّ له ساجدًا، فيقالُ: يا محمدُ، ارفعْ رأسك، وقُلْ يُسْمَع لك، وسل تُعْطَ، واشفع تُشَفَّع. فأقولُ: يا ربِّ، أمَّتي أمَّتي. فيقولُ: انطلقْ، فأَخْرِج مَن كان في قلبه أدنى أدنى مثقالُ حبة من خردل من إيمان. فأُخْرِجه من النار، فأنطلقُ، فأفعلُ. ثم أعودُ الرابعة، فأحمده بتلك المحامد، ثم أخرُّ له ساجدًا، فيقالُ: يا محمدُ، ارفعْ رأسك، وقُلْ يُسْمَعْ، وسل تُعْطَهْ، واشفع تُشَفَّعْ. فأقولُ: يا ربِّ، ائذن لي فيمَن قال: لا إله إِلَّا اللهُ. فيقول: وعزَّتي وجلالي وكبريائي وعظمتي، لأخرجَنَّ منها مَن قال: لا إله إِلَّا اللهُ...» الحديث[1].

فإذا جمعنا هذه الأحاديث الأربعة: حديث حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع حديث الطائفة المنصورة، مع حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما أشبهه من أحاديث الشفاعة، مع حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قبض أرواح المؤمنين؛ تبيَّن أنه يبقى بعد هبوب الريح قومٌ في قلوبهم من الإيمان أدنى من مثقال حبَّة من خردل، وهم يقولون: «لا إله إِلَّا اللهُ»، ولا يدرون ما صيام، ولا صلاة، ولا صدقة، ولا نسك، ومع ذلك تنجيهم «لا إله إِلَّا اللهُ»؛ كما قال حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيخرجُون من النار برحمة أرحم الرحمين، ثم بشفاعة سيد المرسلين ﷺ، وإن مكثوا فيها ما مكثوا.

وهم بهذا يختلفون عن الذين قال فيهم النبيُّ ﷺ في آخر حديث الشفاعة الذي رواه أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«ثم أعودُ الرابعةَ، فأقولُ: ما بقي في النار إلا مَن حبسه القرآنُ، ووجب عليه الخلودُ»**[2].

وبهذا الجمع يندفع التعارض- والله أعلم- فإن الأمر موكول إلى عالمه

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، وغيرهما.
وله شواهد كثيرة عن أبي سعيد الخُدْري، وجابر، وأبي هريرة، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣).

جل وتعالى، وما هي إِلَّا محاولة للتوفيق بين نصوص مختلفة، والمحاولة تخطئ وتصيب.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب: «**وهؤلاء الغرباء قسمان:**

أحدهما: من يصلح نفسه عند فساد الناس.

والثاني: من يصلح ما أفسد الناس، وهو أعلى القسمين، وهو أفضلها»[1].

وهذه الغربة ليست ادِّعاءً ولا تمظهرًا، ولا تميزًا واستعلاءً عن عامة المسلمين المهتدين، وليست فرارًا إلى الخلوات والفلوات، تركًا للحياة يعبث بها الجهلة والمنتفعون، والظالمون والمعتدون، بل هي غربة نخبة عرفت طريقها واستبصرت سبيلها وتوكَّلت على ربها، وآلت أن تجعل نفسها نموذجًا أخلاقيًّا راقيًّا يمثِّل ما تدعو إليه، فإذا رُؤوا ذُكر الله، وهم بصراء بالتحدِّيات، صابرون على الملمَّات والصدمات، ملتزمون أمر الله في العسر واليسر والمنشط والمكره.

○○○

(١) ينظر: «كشف الكربة» (ص٢٨).

الأوصاف الثلاثة، والعلاقة بينها

المقصود من هذا الفصل التكميلي ربط موضوع «الغرباء» وصفاتهم، بـ«الفرقة الناجية»، بـ«الطائفة المنصورة»، وبيان إنْ كان ثَمَّة أوجه اختلاف بين هذه المسمَّيات الثلاثة.

فحين نتأمَّل أحاديث الغربة؛ نجد أن أكثر الصفات التي وُصف بها الغرباء إنما وردت من طرق ضعيفة لا تثبت، إنما ثبت وصف الغرباء بالصلاح إذا فسد الناسُ[1].

وهذه الاستقامة هي سرُّ غربتهم، وإنما كانوا غرباء لقلَّتهم في وسط كثرة منحرفة؛ ولذلك جاء وصفهم في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بأنهم: «**أُناسٌ صالحونَ، في أُناس سوءٍ كثير، مَن يعصيهم أكثرُ ممَّن يطيعهم**»[2].

والمعنى: أنهم أناس صالحون قليل.

فالغرباء الأوَّلون هم- كما قال البيهقي-: «المهاجرون الذين هجروا أوطانهم في الله عَزَّوَجَلَّ»[3].

وليست غربتهم لأنهم في وطن غير وطنهم، أو بين قوم غير قومهم- فحسب- بل غربتهم الأساسيَّة لقلة المسلمين في ذلك الزمان، وكذلك الحال بالنسبة للغرباء حين عودة الإسلام غريبًا:

وفي ذلك يقول الإمام الآجُرِّي: «وقوله ﷺ: «**وسيعودُ غريبًا**»؛ معناه- والله

---

(١) ورد من حديث سعد، وجابر بن عبد الله، وسهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتقدمت (ص٢٦، ٣٠).

(٢) تقدم تخريجه (ص٢٧).

(٣) ينظر: «الزهد الكبير» للبيهقي (ص١٥١).

أعلم-: أن الأهواء المضلَّة تكثُر، فيضلُّ بها كثيرٌ من الناس، ويبقى أهل الحق- الذين هم على شريعة الإسلام- غرباء في الناس، ألم تسمع إلى قول النبي ﷺ: «**تفترقُ أمَّتي على ثلاث وسبعينَ فرقةً، كلُّها في النار إلا واحدةً**». قيل: مَن هي الناجية؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»»[(١)].

ولما روى الخطيب البغدادي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الغرباء؛ قال: «قال عَبْدان: هم أصحاب الحديث الأوائل»[(٢)].

وإذا كان الحديث عامًّا غير مخصص؛ فإننا لا نستطيع أن نقول: إن الفرقة الناجية هم- وحدهم- الغرباء، ولكنهم من الغرباء، خاصة وأن الحديث ربط البدء بالعودة، فقال: «**بدأ... وسيعود**»، فعُلم أن غربة المسلمين كافة بين أهل الملل والأديان داخلة- أيضًا- في معنى الحديث.

أما الطائفة المنصورة؛ فيبدو ارتباط موضوعها بموضوع الغربة، من وصف الغرباء في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بأنهم: «**الفرَّارونَ بدينهم، يبعثهم اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **يومَ القيامة مع عيسى ابن مريم** عَلَيْهِ السَّلَامُ»[(٣)].

وإذا كان من المعلوم أنهم يقاتلون المسيح الدَّجَّال- أي: مع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ[(٤)]- ظهرت مناسبة بعثهم يوم القيامة مع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ومما يظهر أن وصف «الفرقة الناجية»- وإن لم يرد نصًّا في السنة النبوية، ولكن جاء ضمنًا- يختلف عن وصف «الطائفة المنصورة» المنصوصة، وكما أن بين الحديثين تفاوتًا شديدًا في الرتبة والصحة، فيحتمل أن بين الوصفين شيء من العموم والخصوص، و«الفرقة» أوسع وأعم، و«الطائفة» أخص، ولعلها بهذا تشبه العلاقة بين لفظ «الإسلام» وهو عام، وبين لفظ «الإيمان» وهو أخص، ولذا

(١) ينظر: «الغرباء» للآجري (ص٢٤).

(٢) ينظر: «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص٢٨).

(٤) كما تقدم (ص٢٦٩): «أحاديث الطائفة المنصورة».

قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤].

وذكر الفرقة الناجية جاء بمناسبة الحديث عن افتراق الأمة واختلافها في دينها؛ فالغالب- في أوصافهم- ذكر السلامة من الانحراف، والاستقامة على السنن، وتجنُّب الأهواء، وإن لم يكونوا بمعزل عن الدعوة، ونشر السنَّة، والأمر والنهي، فلهم من ذلك نصيب.

وذكر الطائفة المنصورة جاء مقرونًا بالحديث عن القتال، وقهر الأعداء، ومواجهة المكذِّبين والمخالفين والمناوئين.

واقترن به ذكر القيام لحفظ الدين، وحمايته، بلفظ المبالغة: «**قَوَّامة**».

واقترن به ذكر اللَّأْواء- وهي الجهد والمشقة- التي يجدها المجاهد في طريقه.

واقترن به ذكر الجهاد، وبقائه، واستمراره إلى قيام الساعة- إلى أن يأتي أمرُ الله- حتى يقاتل آخر هذه الطائفة المسيح الدَّجَّال.

واقترن به ذكر الخيل التي عُقِد في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، وهي رمزٌ للجهاد في سبيل الله.

كما اقترن به ذكر الأقوام الذين يُزيغ الله قلوبهم، فيقاتلونهم، ويرزقهم الله منهم.

وهذا يبيِّن أنَّ ثمَّة عمومًا وخصوصًا بين الطائفة والفرقة، وأن الطائفة تأخذ بالجد والعزيمة، ولذا وعدها بالنصر والظهور والغلبة، في حين يوجد مَن يأخذ بالرخصة، فلا يطمع بالنصر والظهور، ولكن يكون له السلامة والنجاة من الفتن والانحراف، وأن الطائفة المنصورة تقوم بفروض كفاية؛ في الدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، وإقامة الحجة على العالَمِين، وحينئذ لا يكون مَن اشتغل بغير هذه الفروض، من التعبُّد، أو طلب

الحلال، أو غير ذلك، مقصِّرًا ملومًا؛ إلا حين يُحتاج إليه في مؤازرة تلك الطائفة ودعمها، ولكنَّه لا يكون من هذه الطائفة؛ لأن كلمة «طائفة» تدلُّ بمعناها اللُّغوي على فئة أطافت بشيء واجتمعت حوله، وما هذا الشيء إلا القوامة على الحق، والسهر على حفظه وحمايته، والذَّبِّ عنه، إذ إن تعليق أحكامها على وصف معيَّن لا بدَّ أن يكون مرادًا مقصودًا، والرسول ﷺ لم يصفهم بالنجاة فحسب، بل تعدَّاه إلى وصفهم بالنصرة في قيامهم بأمر الله وظهورهم على مخالفيهم.

فهم ذلك الجزء والطيف القائم بالدعوة على بصيرة، الباذل في سبيل الله، الصابر على ما يلقى من الأذى في الطريق.

وكل مسلم منذ أول الرسل إلى قيام الساعة واجبٌ عليه شرعًا أن يطلب النجاة لنفسه، محرَّم عليه شرعًا أن يتَّبعَ الأهواء المتفرِّقة، والشيع الضالَّة المنحرفة، وهذا أمرٌ لا شكَّ فيه.

وليس كذلك الأمر بالنسبة للنصرة والأمر بالمعروف، والجهاد ونشر العلم والسنَّة، فهذه من فروض الكفايات التي قد يقوم بها «طائفة»، فتسقط عن الباقين.

ويظهر هذا وهذا جليًّا عند تأمل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٠٣ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤﴾

[آل عمران: ١٠٢ – ١٠٤].

أمر الله بالتقوى وملازمة طاعته، والاعتصام بحبله، والتمسُّك بشريعته، وملازمة جماعة المسلمين، وترك التفرُّق، والاجتماع على العقيدة التي ألَّف الله بها بين قلوب المؤمنين، فأصبحوا بنعمته إخوانًا، والتي أنقذهم بها من النار.

وجاءت الأوامر السابقة كلها خطابًا للأمة كافة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ...﴾، والمقصود كل فرد من هذه الأمة؛ فلا بد له من التزام ذلك؛ ليكون من المسلمين،

ومن المؤمنين، ومن الناجين.

ثم ثنَّى بذكر بعض الخصائص التي هي أقرب لصفات الطائفة المنصورة، فتغيَّر أسلوب الخطاب من مخاطبة الكافَّة بما يجب على كل فرد منهم، إلى مخاطبتهم بما يجب أن يقوم به «أمة» أو «طائفة»، فقال: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ**﴾.

فبيَّن أن الواجب أن يوجد في المسلمين ﴿**أُمَّةٌ**﴾ يتولَّون مهمة الدعوة، والأمر والنهي، ووَعَد هؤلاء بالفلاح، الذي هو حصول المطلوب، والنجاة من المرهوب، في العاجل والآجل.

وقد جاء عن الضَّحَّاك في تفسير المراد بالأمة في هذه الآية أنه قال: «هم خاصة أصحاب رسول الله، وهم خاصة الرواة»[١].

وقد بوَّب البخاري في «صحيحه»: «باب قول الله تعالى: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** ..﴾، وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم»[٢].

قال الحافظ ابن حجر في شرح هذه الترجمة: «والوسط: العدل... لأن أهل الجهل ليسوا عُدولًا، وكذلك أهل البدع، فعرف أن المراد بالوصف المذكور: أهل السنَّة والجماعة، وهم أهل العلم الشرعي، ومَن سواهم، ولو نسب إلى العلم؛ فهي نسبة صورية، لا حقيقية»[٣].

وقد ساق البخاري هذه الآية: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** ...﴾، في كتاب «خلق أفعال العباد»، ثم قال: «هم الطائفة التي قال النبي ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمَّتي ظاهرينَ على الحقِّ، لا يضرُّهم مَن خذلهم**»[٤].

وكأن هذه الأقوال تومئ إلى أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وهم أفضل هذه الأمة- قد

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٤/ ٣٨).

(٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٨/ ١٥٦).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٣١٦).

(٤) ينظر: «خلق أفعال العباد» (ص٤٢).

استجمعوا الفضل من أطرافه، فصاروا «مثلًا» لكل خير، أما بعدهم؛ فإن الفضائل تفرَّقت في أصناف شتى من هذه الأمة، وصار خلفاء الصحابة فيهم هم القائمون بحمل العلم الشرعي؛ من رواية الحديث، والسنَّة، وحفظها على الأمة، وفيهم القائمون بالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونحوهم؛ ممن يحفظ مصالح المسلمين العامة، ويتعاهدها، ويتصدى لها.

فالأمة الوسط الشاهدة على الناس، هم الجماعة الذين يجب اتِّباعهم، وهم أهل العلم، وأهل السنَّة، وهم المنصورون وهم خاصة أصحاب محمد ﷺ، ثم مَن سار على دربهم، والتزم ما كانوا عليه: اعتقادًا، وقولًا، وفعلًا، وهم «أمة» من الأمة؛ كما يومئ إليه كلام الأئمة.

فبان بهذا أنه يجب أن يوجد «من» المسلمين جماعة أو طائفة تتولَّى القيام على قضايا الأمة- عامة- وتقوم فيها بفرض الكفاية، ونصرها معنى من معاني «الفلاح» الذي وعدها الله به.

وهذا الجزء «المجاهد المنصور» ليس أفضل من غيره من «أجزاء» الأمة من كل وجه؛ بل هو أفضل في تحقيق النصرة لهذا الدين، والقيام بالحق، ولو كان مفضولًا في جوانب أخرى، فقد يكون في الأمة من آثر العزلة للتعبُّد والتنسُّك، وظنَّ هذا فرضه، فصار أفضل في هذا الجانب، ولكنه مفضولٌ في الجانب الأهم المتعلق بإصلاح الأمة.

وقد كان بعض الصحابة والتابعين يعدُّون معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومن معه من أهل الشام هم الطائفة المنصورة؛ لأنهم بالشام، ولأن النصر تحقَّق لهم، فصاروا منصورين، وصارت الدولة بأيديهم، وحقّق الله بهم وحدة الأمة واستقرارها.

وقد قال معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إني لأرجو أن تكونوا هم يا أهلَ الشام»[(١)].

وعَقَّب مالك بن يَخَامِر على رواية معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للحديث- وهو يخطب-

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٧٢).

بقوله: «سمعتُ معاذًا يقول: وهم بالشام»[1]؛ يعني: أهل تلك الطائفة.

وهذا يدل على أنه يرى الرأي نفسه.

وإن كان أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**تكونُ في أمَّتي فرقتان، فتخرجُ من بينهما مارقةٌ، يلي قتلَهم أولاهم بالحقِّ**»[2].

والذي تولَّى قتل الخوارج هو الإمام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو الأولى بالحق، ولكن ليس ثمَّة ما يمنع أن يكون النصر حليف فئة؛ لأنها أجمع لخصائص النصر، وأقدر على حفظ الدولة، أو لأي حكمة أخرى يعلمها الله، ولو كانت هذه الفئة مفضولة في الجملة، ويوجد من هو أقرب إلى الحق منها.

يقول ابن تيمية في الجمع بين نصوص تفضيل أهل الشام وبين نصوص تفضيل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومَن معه: «أما قوله ﷺ: «**لا يزالُ أهلُ الغرب ظاهرينَ**»، ونحو ذلك مما يدلُّ على ظهور أهل الشام وانتصارهم؛ فهكذا وقع، وهذا هو الأمر؛ فإنهم ما زالوا ظاهرين منتصرين.

وأما قوله ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمَّتي قائمةً بأمر الله...**». ومَن هو ظاهر؛ فلا يُقْتَضى أَلَّا يكون فيهم مَن فيه بغيٌ، ومَن غيرُه أولى بالحق منهم؛ بل فيهم هذا وهذا.

وأما قوله: «**تقتلهم أولى الطائفتين بالحقِّ**»؛ فهذا دليل على أن عليًّا ومَن معه كان أولى بالحق إذ ذاك من الطائفة الأخرى، وإذا كان الشخص أو الطائفة مرجوحًا في بعض الأحوال؛ لم يمنع أن يكون قائمًا بأمر الله، وأن يكون ظاهرًا بالقيام بأمر الله عن طاعة الله ورسوله، وقد يكون الفعل طاعة، وغيره أطوع منه.

وأما كون بعضهم باغيًا في بعض الأوقات، مع كون بغيه خطأً مغفورًا، أو ذنبًا مغفورًا؛ فهذا- أيضًا- لا يمنع ما شهدتْ به النصوص، وذلك أن النبي ﷺ أخبر عن جملة أهل الشام وعظمتهم، ولا ريب أن جملتهم كانوا أرجح في عموم

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٦٤)، وأبو داود (٤٦٦٧)، وغيرهما.

الأحوال...»[١].

وبهذا يظهر أن الطائفة المنصورة ليست اسمًا مرادفًا- باستمرار- للفرقة الناجية؛ بل إن مسمّى الفرقة الناجية أعمُّ وأوسع، والداخلون فيه أكثر.

والأصل- والله أعلم- أن الطائفة المنصورة أولى بالحق من جملة الوجوه، وإنما ينصر الله مَن ينصره؛ ولكن قد يوجد في الناس من الجهل والظلم والهوى ما يجعل ولاية الأكمل عليهم متعذِّرة، أو شبه متعذِّرة؛ لبعد ما بينهم وبينه، فيكون من حفظ الله لدينه، وأمته، وسنَّة نبيه: أن يولِّي عليهم مَن يكون أقدر على سياستهم، وجمع كلمتهم، وأن يكون هو الأكمل من جميع الوجوه، لكنه هو الملائم لحالهم.

وبهذا التقرير تتَّضح علاقة هذه المسميات الثلاثة بعضها ببعض: «الغرباء»، و«الفرقة الناجية»، و«الطائفة المنصورة».

وقد ذكر ابن تيمية[٢] أن أهل العلم هم الطائفة المنصورة، وبَحْثُ مسألة العموم والخصوص بين مسمَّى «الفرقة الناجية» ومسمى «الطائفة المنصورة» لا بأس به، فهي من المسائل العلمية التي لا يخلو تأملها من فائدة، ولكنها ليست من المسائل الكبار، بل هي من جنس بحث العلماء في التوفيق بين الأحاديث، كما صنع ابن قُتيبة والطحاوي والنووي وابن تيمية وابن حجر وغيرهم، ومن جنس بحث المفسِّرين في دلالات الألفاظ القرآنية وتطابقها أو تفاوتها، فإن أفراد هذه المسألة قد يعرض للناظر فيها بعض التردد، أو الخطأ غير المقصود، وهذا مرفوع حرجه عن الأمة، كما في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والقائل فيه باجتهاد بين أجر وأجرين[٣].

وقد تكلم أهل العلم فيما هو أولى بالنظر من ذلك؛ كمسألة الفرق بين الإسلام والإيمان، فمنهم مَن قال هذا وهذا، ومنهم مَن حمل كلًّا على معنى، ومنهم مَن

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٤٧، ٤٤٨)، وما قبلها وما بعدها.

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٧).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) بلفظ: «**إذا حكمَ الحاكمُ فاجتهدَ ثم أصابَ فله أجران، وإذا حكمَ فاجتهدَ ثم أخطأَ فله أجرٌ**».

فرَّق في حال دون حال، وبكلٍّ قال أئمة ذوو قدر واعتبار، ولا تعنيف على أحد منهم فيما ذهب إليه؛ لأن المسألة علمية لها دقة وخصوص، وقد بسط القول فيها ابن تيمية في كتاب «الإيمان».

ومثله كلام المفسِّرين حول: المقتصد، والظالم لنفسه، والسابق بالخيرات.

وما أبديته واستظهرته هنا هو نوع من التفسير للنص، وهو صواب يحتمل الخطأ، وعند آخرين خطأ لعله يحتمل الصواب إن شاء الله؛ إذ لا قطعية في هذه المسألة، وليست من معاقد الإجماع، بل هي من موارد الظنون.

وكأن بعض الناس يفهم أن المراد أن هذه غير تلك، وليس كذلك، بل المراد العموم والخصوص، وأن «الطائفة المنصورة» هي بعض «الفرقة الناجية»، فـ«الفرقة» أعم، و«الطائفة» أخص، والنجاة حاصلة لكثير من المسلمين، ولو كانوا غير منصورين؛ فالصحابة الذين اختلفوا وتنازعوا كلهم ناجون، ومنهم المنصور ومنهم غير المنصور[(١)].

وهذا المعنى ثابت في الكتاب المنزَّل في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢].

فجعل الطائفة جزءًا من الفرقة وأخص منها، وهذا معروف لغة أن الطائفة أقل، حتى يقال: طائفة الثوب، وطائفة النحل، وقد يسمى الواحد طائفة، كما في آية النور عند بعض المفسِّرين: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ [النور: ٢].

وساعد على هذا القول أن اللفظين مختلفان في دلالتهما وفي وصفهما، فهذه «فرقة» وتلك «طائفة»، وهذه «ناجية»، وتلك «منصورة»، واختلاف المبنى يدل على تفاوت في المعنى، وكأن هذا هو الأصل، والله أعلم.

وقد بسطتُ القول في غير هذا الموضع، ولا أرى الإطالة في المسألة، فهي

---

(١) ويحسن مراجعة كلام ابن تيمية في هذا المعنى في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٤٣- ٤٥٠، ٤٦٧- ٤٧٠).

مبحث عارض يحسن تجاوزه، والقول بأنهما لفظان مترادفان لا فرق بينهما ألبتة له وجه.

وقد علَّق على البحث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: «وأما ما أثاره في هذه الأيام أحد إخواننا الدعاة من التفريق بين «الطائفة المنصورة» و«الفرقة الناجية» فهو رأي له، لا أراه بعيدًا عن الصواب، فقد تقدم هناك النقل عن أئمة الحديث في تفسير الطائفة المنصورة أنهم أهل العلم بالحديث وأصحاب الآثار، وبالضرورة تعلم أنه ليس كل مَن كان من الفرقة الناجية هو من أهل العلم بعامة بله من أهل العلم بالحديث بخاصة.

أَلَا ترى أن أصحاب النبي ﷺ هم الذين يمثِّلون الفرقة الناجية؛ ولذلك أمرنا بأن نتمسك بما كانوا عليه، ومن ذلك فلم يكونوا جميعًا علماء، بل كان جمهورهم تابعًا لعلمائهم؟

فبين «الطائفة» و«الفرقة» عموم وخصوص ظاهران، ولكني مع ذلك لا أرى كبير فائدة من الأخذ والرد في هذه القضية؛ حرصًا على الدعوة ووحدة الكلمة». انتهى[1].

ويعلم أن بين اللفظين ترادفًا ظاهرًا من حيث إن استجماع أسباب النجاة سبيل إلى تحصيل النصرة، وأن النصرة لا تكون إلا لأهل النجاة، وهذا قدر مشترك بينهما، لكن هل يلزم من هذا الترادف التطابق التام من كل وجه؟

هذا محل النظر؛ إذ يمكن أن يكون بينهما تطابق محض كما اختاره بعض الإخوة، ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص كما أشرنا واخترنا، والعموم والخصوص لا ينافي الترادف والاشتراك العام.

وإذا قيل: إن هذين الحرفين «النجاة» و«النصرة» من قبيل المتواطئ، فإن المترجِّح لدي أنها من قبيل ما يسميه العلماء بالمُشَكِّك، ومعلوم عند كثير من المحقِّقين من نظار أهل السنَّة وغيرهم أن المُشَكِّك داخل في المتواطئ لا يخرج

---

(١) ينظر: «سلسلة الاحاديث الصحيحة» (١/ ٩٣٢) (٢٧٠).

عنه، وهو باب واحد من الألفاظ المشتركة المناسبة لمعنى أو أكثر وتنوع مناسبته بحسب الإضافات، فإن اللفظ المطلق ليس له حكم اللفظ المركب باتفاق أهل النظر[1].

والتفاوت في المقامات العلمية أو العملية هو من الأمور القطعية؛ فالجنة درجات، وأهلها متفاوتون بحسب مقاماتهم في الدنيا، منهم النبيون، ومنهم الصديقون، ومنهم الشهداء، ومنهم الصالحون، ومنهم دون ذلك، ومنهم مَن يدخل بغير حساب، ومنهم مَن يدخل النار ثم يخرج منها، وفي «الصحيح» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «... **إن في الجنة مائةَ درجة، أعدَّها اللهُ للمجاهدينَ في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم اللهَ فسألوه الفردوسَ، فإنه أوسطُ الجنة وأعلى الجنة- أراه- فوقه عرشُ الرحمن، ومنه تفجَّرُ أنهارُ الجنة**»[2].

ولأهل العلم مآخذ شتى في أقسام الناس وطبقاتهم ومنازلهم، وقد صنف فيه أهل السلوك، وتفاوتوا بحسب الخصال التي اعتمدوها، وبحسب البسط أو الإيجاز وغير ذلك.

وهذا من أسرار الشريعة في العدل بوضع كل شيء في موضعه، وإعطاء كل ذي حق حقه، وفي الترقِّي بالناس مرحلة بعد أخرى، فالسائر كلما وصل مرحلة لاحت له معالم فوقها، فتطلع إليها، وجاهد في تحصيلها: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وهذا لبُّ المسألة: أن يعظم حرص المرء على العلم الذي ينفعه في نفسه،

---

(١) **المُتواطئ** هو: الكليّ الذي تَساوَى المعنى في أفراده، كالإنسان، فإنه مُتساوي المعنى في أفراده من زيد وعَمرو وغيرهما، وسُمِّي: متواطئًا من: التَّواطُؤ (التوافق) لتوافق أفراد معناه فيه.

والمُشكِّك هو: الكليّ الذي تفاوت معناه في أفراده، كالبياض، فإن معناه في الثلج أشدُّ منه في العاج. ينظر: «المحصول» (١/ ٢٢٧)، و«البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ٢٨٧)، و«المهذب في علم أصول الفقه المقارن» (٣/ ١٠٧٤)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (٤/ ٣١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٩٠، ٧٤٢٣).

ولا يتحول العلم إلى خصومات بين أهله تقطعهم عن الطريق وتشغلهم عن الغاية.

والخلاصة: أن الأحاديث ذكرت الأمة المسلمة المحكوم بخيريتها ونجاتها، ولو وقع منها ما وقع، كما ورد في حديث: «**أمتي هذه أمةٌ مرحومةٌ، ليس عليها عذابٌ في الآخرة، عذابُها في الدنيا: الفتنُ، والزلازلُ، والقتلُ**»(١).

ثم ذكرت الاختلاف وسرعة حدوثه، كما حدث للأمم السابقة، وأن الله يصطفي فئة يثبتها على الحق وينجيها من الانحراف، وهي دائرة أضيق في الأمة، ثم ذكرت المصلحين الساعين في دعوة الناس وهدايتهم.

وهؤلاء هم خير الأمة، وأفضلها، وأثقلها حملًا، وأعظمها منزلة، وبهم يندفع عنها العذاب والنقم.

وهذا ينسجم مع القسمة الثلاثية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا

---

(١) أخرجه عبد بن حُميد (٥٣٦)، وأحمد (١٩٦٧٨، ١٩٧٥٢)، وأبو داود (٤٢٧٨)، والبزار (٣٠٩٩)، والرُّوياني (٥٠٥)، وأبو يعلى (٧٢٧٧)، وأبو العرب القيرواني في «المحن» (ص٥٨)، والحاكم (٤/ ٤٤٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٦٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٤٢)، وفي «الآداب» (٧٢٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصله في «صحيح مسلم» (٢٧٦٧)، دون ذكر هذا اللفظ.

وصحَّحه الحاكم، وغيره، ولكن قال ابن معين- كما في «تاريخ الدُّوري» (٢٦٣٣)-: «مَن لم يسنده أكيس ممَّن أسنده».

وقال البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٨- ٢٤٩)، و«التاريخ الكبير» (١/ ٣٧- ٤٠)- بعد ذكر طرقه واختلافها-: «في أسانيدها نظر... والخبر عن النبي ﷺ في: «الشفاعة، وأن قومًا يُعَذَّبون ثم يخرجون» أكثر وأبين وأشهر». وينظر: «شعب الإيمان» (١/ ٥٧٩- ٥٨٣) (٣٧٠- ٣٧٣)، و«فتح الباري» (١١/ ٣٩٨)، و«الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها» (ص١٨٧- ١٨٩)، و«السلسلة الصحيحة» (٩٥٩)، (٢/ ٧٢٤- ٧٣٢) (الاستدارك: ١٤).

لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾﴾ [فاطر: ٣٢- ٣٥].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «هم أمة محمد ﷺ، ورَّثهم اللهُ كلَّ كتاب أُنزل، فظالمهم مغفور له، ومقتصدهم يحاسَب حسابًا يسيرًا، وسابقهم يدخل الجنة بغير حساب»[1].

وجاء نحو ذلك عن عائشة، وابن مسعود، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، والبراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وكعب الأحبار، وعُبيد بن عُمير، وغيرهم من علماء الصحابة والتابعين[2].

فالظالم لنفسه يدخل فيه: المسرف بالمعاصي، كما يدخل فيه المبتدع الذي لم تخرجه بدعته عن دائرة الإسلام.

والمقتصد هو: الملتزم بالنهج المجانب للبدعة والمعصية؛ دون أن يكون له مزيد فضل؛ بجهاد، أو إصلاح، أو كلمة حق عند سلطان جائر.

والسابق بالخيرات هو: المشمِّر للخير؛ دعوةً، وبذلًا، واحتسابًا، ومصابرةً، ومرابطةً.. وذلك هو الفضل الكبير.

○○○

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٣٦٨)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٦٧)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٢٣) إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه.

(٢) ينظر: تفصيل رواياتهم في «الدر المنثور» (٧/ ٢٣).

الباب الثالث

دفع الغربة

تمهيد

الغربة ليست قَدَرًا محتَّمًا لا فِكاك منه، ولا شعورًا سلبيًّا يُوحي بالحكم للنفس بالطُّهورية والنَّجاة، وللغير بالهلاك والتخليط.

هي معنى رفيع متوازن، وسعي في الترقِّي والسُّمُو، وجهد لا يفتر في الإصلاح والتغيير نحو الأحسن، **ويتحقَّق ذلك بأعمال، من أهمها**:

١- الجهاد.

٢- الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

٣-الصبر والثبات.

ولطالما فُهمتْ هذه الألفاظ الشريفة على غير وجهها، ونُزِّلتْ على غير محلِّها، والتبست مع أهواء النفس وحظوظها، فأحدثت لَبْسًا لدى المسلمين، فضلًا عن غيرهم، وكم من مريد للخير لم يبلغه!

وهذا عرض موجز للموضوعات الثلاثة:

❍ ❍ ❍

الجهاد
مفهومه، وضبطه عن الممارسات المنحرفة

معنى الجهاد لغة:

مادة «ج هـ د» أصلٌ يدل على المشقَّة الناتجة عن بذل الطاقة في أمر من الأمور، وقد تُطلق على ما يُقارب هذا المعنى.

والمصدر: الجَهْد، بفتح الجيم، وقد تُضم.

وقال بعضهم: يضمُّها الحجازيون، ويفتحُها غيرُهم.

وقيل: بالضم: الطاقة، وبالفتح: المشقَّة.

و«الجهاد»: مصدر جاهد، يقال: جاهد فلانٌ عدوَّه: إذا قابَلَه في تحمُّل الجهد، أو بَذَلَ كل منهما جهده- أي: طاقته- في دفع صاحبه، فهو مفاعلة بين طرفين، تقتضي من كل منهما استفراغ أقصى الوسع والطاقة في التغلُّب والانتصار.

فمادة «ج هـ د» حيث وُجدت دالَّة على معنى المبالغة، فكيف إذا جاءت بصيغة المفاعلة، التي تدلُّ على المغالبة والمبالغة(١).

معنى الجهاد شرعًا:

يفهم الكثير كلمة «جهاد»، على أنها رديف لكلمة «قتال»، وهو اختزال لمعنى كبير.

ومن العادة الجارية أن يُطلق المعنى العام على بعض أفراده؛ ولكن حين يكون هذا الإطلاق سببًا في إعمال خاطئ للنصوص وإيرادها في غير موردها؛

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (١/ ٤٨٦)، و«المغرب في ترتيب المعرب» (١/ ٩٧)، و«المصباح المنير» (١/ ١١٢)، و«القاموس المحيط» (١/ ٢٩٦).

فإنه يتعيَّن حينئذ النأي عن هذا الاستعمال.

إن أول آية ذُكر فيها «الجهاد» هي قوله سبحانه: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان: ٥٢]. وهي آية نزلت بمكة قبل الإذن بالقتال، وقد تحدَّثت عن الجهاد بالقرآن، ووصفت الجهاد به بأنه «جهاد كبير»[(١)].

فالجهاد «الكبير»، أو «الأكبر»، هو جهاد القرآن بتلاوته، وتدبره، وفهمه، والعمل به، والدعوة إليه، والوقوف عند حدوده، والصبر على أحكامه وتحكيمه في قرارات العقول، ومشاعر النفوس، وحركات الجوارح.

والجهاد بالقرآن قد يوجَّه للكافرين به، كما في الآية ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ﴾، فيعني جهاد الحجة والبرهان والإقناع، وإعداد العدة لذلك بالعلم والبصيرة والحكمة والمجادلة بالتي هي أحسن.

وقد يكون «الجهاد الكبير» غير موجَّه للكافرين على وجه الخصوص، فيعني الجهاد في ميادين الحياة كلها، من الإصلاح والمعروف والبر والإقساط والتقوى والتواصل، وهذه ألفاظ وردت في القرآن الكريم في مقام الحث عليها، والأمر بالتعاون فيها مع الآخرين، والتواصي بها والصبر على تبعاتها.

إن لفظ «الجهاد الكبير» لفظ قرآني راسخ متقدِّم متميِّز، فيجب إبرازه وحشد الجهود حوله بمقتضى كونه «جهاد الحياة».

وهو الموضع الوحيد الذي وُصِف فيه الجهاد بأنه «كبير»، وهو «كبير» فعلًا بعمقه وامتداده ومشقة الصبر عليه أمام طوفان المتحمسين للاندفاعات العشوائية.

وقد ورد في مواضع كثيرة في القرآن الكريم الأمر بالجهاد بالنفس والمال، وهذه شمولية بينة، لا تعني البذل في ميدان المعركة فحسب، بل تعني بذل النفس والنفيس في سبيل الله، في سبيل الخير وطرقه وأسبابه كلها، سواء كانت لمصالح الدين أو لمصالح الدنيا.

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١٧/ ٤٧٠)، و«تفسير الماتريدي» (٨/ ٣٣)، و«تفسير القرطبي» (١٣/ ٥٨)، و«منهاج السنة النبوية» (٨/ ٨٦)، و«زاد المعاد» (٣/ ٦٣)، و«تفسير ابن كثير» (٦/ ١١٦).

وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا: «**جاهدوا المشركينَ بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم**»[1]. فالجهاد باللِّسان يكون بالدعوة والإصلاح والبيان وإقامة الحجة.

ومثله قوله ﷺ لما ذكر الأئمة المضلِّين في آخر الزمان: «**فمَن جاهدهم**

---

(١) أخرجه أحمد (١٢٢٤٦، ١٢٥٥٥، ١٣٦٣٨)، والدارمي (٢٤٣٦)، وأبو داود (٢٥٠٤)، والنسائي (٧/ ٧، ٥١)، وابن حبان (٤٧٠٨)، والحاكم (٢/ ٨١)، والبيهقي (٩/ ٢٠)، والبغوي (٣٤١٠)، وابن عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (ص١٠٣) من طريق حماد، عن حُميد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وزاد في الموضع الثاني عند أحمد: «**وأيديكم**»، وعند ابن حبان: «**بأيديكم وألسنتكم**».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وحماد هو: ابن سلمة: ثقة عابد، له أوهام، قال أحمد: «هو أعلم الناس بحديث خاله حُميد الطويل وأثبتهم فيه»، تقدم (ص٢٧٣).

وحُميد هو: ابن أبي حُميد الطويل، أبو عُبيد الخزاعي: ثقة، مدلِّس، عدَّه ابن حجر من الطبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين، وقد عنعن في جميع طرق هذا الحديث التي وقفتُ عليها.

ولكن قال ابن عدي: «وأما ما ذُكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزه من كان يتهمه أنه عن ثابت؛ لأنه قد روى عن أنس، وروى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن بعض ما رواه عن أنس يدلِّسه، وقد سمعه من ثابت».

وقال العلائي: «فعلى تقدير أن تكون أحاديث حميد مدلَّسة، فقد تبيَّن الواسطة فيها، وهو ثقة صحيح».

وقال ابن حجر: «رواية عيسى بن عامر المتقدِّمة أن حميدًا إنما سمع من أنس أحاديث قول باطل، فقد صرَّح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي «صحيح البخاري» من ذلك جملة، وعيسى ابن عامر ما عرفته». ينظر: «الكامل» (٢/ ٦٨٤)، و«جامع التحصيل» (ص٢٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٠)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٨٦).

وقد روى الحديث عن حماد جمع من الثقات، منهم: موسى بن إسماعيل، أبو سلمة التَّبُوذكي، عند أبي داود، والحاكم، والبيهقي، والبغوي تعليقًا. وينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٣٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٨٠).

ومنهم: عفان بن مسلم، عند أحمد، وابن حبان، والبغوي. وينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٥).

ومنهم: يزيد بن هارون، عند أحمد، والنسائي، وتقدم ذكر يزيد (ص١٦٩)، وغيرهم من الثقات.

والحديث قد صحَّحه جمع من الأئمة، منهم: ابن حبان، والحاكم، وقال النووي في «رياض الصالحين» (ص٥١٥) عن إسناد أبي داود: «إسناد صحيح».

بيده فهو مؤمنٌ، ومَن جاهدهم بلسانه فهو مؤمنٌ، ومَن جاهدهم بقلبه فهو مؤمنٌ...»[١]. فأشار إلى جهاد القلب بالصبر والإنكار ورعاية المعاني الشرعية الباطنة وتحقيقها.

وفي قوله سبحانه لنبيِّه ﷺ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ [التحريم: ٩] تأكيد لهذا.

فإن من المُجمع عليه أن جهاد المنافقين ليس هو قتالهم، وإنما هو أمر وراء ذلك؛ من المجادلة بالحجة والإقناع، أو اليقظة والتفطن والحذر، أو كشف خططهم وإحباطها.. وما شابه هذا.

إذًا، ثمة جهاد النفس والمال، وجهاد اليد واللسان، وجهاد القلب، وجهاد الدعوة، وهناك «جهاد الحياة»:

إن المفهوم الواسع لـ «الجهاد» يستحق المزيد من العناية لأسباب:

١- أنه مفهوم مستوعب لكل أفراد الأمة بلا استثناء، وليس مقصورًا على فئة أو شريحة وُكِّلت إليها مهمات عسكرية أو حربية، وبتفعيله يتم توجيه الأفراد لأدوارهم الحياتية الخاصة والعامة، وفق قدراتهم، ولو قلَّت.

إن هذا الفهم الإيجابي يحوِّل الناسَ إلى فاعلين منتجين مؤثِّرين، وليس إلى كُسالى أو بطَّالين.

٢- أنه مفهوم سُنني صحيح، فالحياة لا يقوم بها إلا مَن حاطها من جميع جوانبها، وكذا الدين، والدين هو للحياة، وفكرة أن معركة قتالية سوف تصحِّح أوضاع الناس والحياة، هي فكرة ساذجة مغلوطة بيقين، فلكل شيء سبب، والنبيُّ ﷺ الذي علَّم قادته كيف يديرون الجيوش، ووظَّف طاقات المبرزين منهم، كخالد وعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ هو الذي علَّم الناسَ المعدمين كيف يجمعون الحطب؛ ليكتسبوا، ويستغنوا عن السؤال[٢]، وسنَّ لأصحابه سُننَ البيع والشراء، والحرث،

---

(١) أخرجه مسلم (٥٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي (ص٥٣٠- ٥٣١).

(٢) كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده، لَأَنْ يأخذَ أحدُكم حَبْلَه، فيذهبَ إلى الجبل، فيحتطبَ، ثم يأتيَ به يحملُه على ظهره، فيبيعَه؛ فيأكلَ؛ خيرٌ له من أن يسأل**=

والتعلم، والزواج، والإجارة...

٣- أنه مفهوم يغطِّي كل جوانب الحياة، فهو يشمل الفرد والأسرة والمجتمع، وفي كل الأحوال والظروف، وليس لجانب دون آخر، ولا لظرف دون ظرف، وهو بهذا مفهوم مؤثِّر بصورة حقيقية وبصورة دائمة، وليس في أحوال خاصة فحسب.

٤- أنه برنامج قائم دائم لا يفتقر إلى شروط، فهو يعمل في حال الضعف والقوة، والكثرة والقلة، والصحة والمرض، ووجود الدولة وعدمها، ووجود المؤسسة وعدمها، بل هو يسعى لاستثمار الموجود، وتوظيفه توظيفًا حسنًا، واستكمال الناقص، وإيجاد ما تدعو الحاجة إلى إيجاده، فهو مطلب الشريعة من المكلَّف بقدر وسعه وطاقته، وقدرته التي هي شرط الوجوب، وهو أعلم بتقدير ذلك.

٥- أنه مضمون العاقبة مأمونها، فثمرته خير محض، وهو عمل صالح، لا مخاطرة فيه ولا إشكال ولا إضرار، ولا سوء تقدير، إنه مغنم ظاهر، وغنيمة باردة.

٦- أن الأمة تعاني تاريخيًّا من حاجة ماسة إلى تجييش الكم الغفير من العاملين المخلصين في ميادين الحياة والتنمية والمعرفة والعمل، وكلما تقدَّم الزمن اتَّسعت دائرة الحاجة، وقلَّ القائمون بها، وشغرت فروض الكفايات التي يتأثم الناس بالإخلال بها، سواء كانت في مجال الدعوة والبلاغ، وإيصال الرسالة، أو في ميادين الحياة العلمية والصناعية، والاقتصادية والإدارية وغيرها، وهذا خلل ظاهر لا مخرج منه إلا تحفيز طاقات الناس إلى الانخراط في ميادين العمل والإنتاج والإنجاز.

لقد ذُكر لفظ «القتال» في القرآن الكريم ثماني مرات، والقتال غير القتل، فهو بمعنى الصراع أو التدافع، وهو بشروطه الشرعية أحد معاني الجهاد، وقد

= **الناسَ»**. أخرجه أحمد (٧٣١٧، ٧٤٩٠، ٧٩٨٦، ٩٨٦٨)، والبخاري (١٤٧٠، ١٤٨٠، ٢٠٧٤، ٢٣٧٤)، ومسلم (١٠٤٢)، والترمذي (٦٨٠)، والنسائي (٥/ ٩٣)، وغيرهم.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠٦٧٧)، وأحمد (١٤٢٩)، والبخاري (١٤٧١، ٢٠٧٥، ٢٣٧٣)، وابن ماجه (١٨٣٦)، والبيهقي (٤/ ٣٢٧) من حديث الزُّبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُستخرج من هذا أن الإسلام يتحدث عن الصراع باعتباره حقيقة واقعة، أكثر مما يتحدث عنه باعتباره مطلبًا يتوجب على المسلم التحضير له واستعجاله.

وحين قال النبيُّ ﷺ: «**رأسُ الأمر: الإسلامُ، وعمودُه: الصلاةُ، وذِروةُ سَنامه: الجهادُ في سبيل الله**»[1]. فإن الأمر يحتمل معنى الجهاد العام، ويحتمل معنى

---

(١) أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠٣٠٣)- ومن طريقه أحمد (٢٢٠١٦)، وعبد بن حُميد (١١٢)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٣٠)، والبغوي (١١)، وغيرهم- عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن أبي وائل، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومعمر هو: ابن راشد البصري: ثقة ثبت، ولكن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيء، وكذا ما حدَّث به بالبصرة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٦٦).

وعاصم بن أبي النَّجُود هو: الكوفي، المقرئ: صدوق، له أوهام، تقدم (ص٩٩).

وأبو وائل هو: شَقِيق بن سَلَمَة الأَسَدي: ثقة مخضرم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦١)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٦٨) تحقيق محمد عوامة.

وصحَّحه الحاكم، وقال الترمذي «حسن صحيح». وتعقَّبه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٣٥) (٢٩) قائلًا: «وفيما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ نظر **من وجهين**:

أحدهما: أنَّه لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ، وإن كان قد أدركه بالسِّنِّ، وكان معاذٌ بالشام، وأبو وائل بالكوفة، وما زال الأئمة- كأحمد، وغيره- يستدلُّون على انتفاء السماع بمثل هذا، وقد قال أبو حاتم الرازي في سماع أبي وائل من أبي الدَّرْداء: قد أدركه، وكان بالكُوفة، وأبو الدَّرداء بالشام، يعني: أنه لم يصح له سماع منه. وقد حكى أبو زرعة الدِّمَشقي عن قوم أنهم توقَّفوا في سماع أبي وائل من عمر، أو نفوه، فسماعه من معاذ أبعد.

والثاني: أنه قد رواه حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النَّجود، عن شهر بن حَوْشبٍ، عن معاذ. خرَّجه الإمام أحمد مختصرًا، قال الدارقطني: وهو أشبهُ بالصواب؛ لأن الحديث معروف من رواية شَهْر، على اختلاف عليه فيه.

قلت: ورواية شَهْر عن معاذ مرسلة يقينًا، وشَهْر مختلف في توثيقه وتضعيفه، وقد خرَّجه الإمام أحمد من رواية شَهْر، عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن معاذ».

وحديث حماد: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٣٠) (٢٠٠).

وأخرجه أحمد (٢٢١٣٣)، وفي «الزهد» (ص٢٨)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٦١٥)، مقتصرًا على بعضه، دون الشاهد.

وأخرجه أحمد (٢٢٤٠١، ٢٢٤٧٣)، وعبد بن حُميد (١١٣)، وابن ماجه (٧٢) من طريقين عن شَهْر، عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وحماد بن سلمة: ثقة يغلط، تغيَّر حفظه بأَخَرة، وقال الذهبي: «لم ينحط حديثه عن رتبة الحسن».=

القتال، على ما ذكره أهل الفقه.

والإسلام لا يتنكَّر للواقع، ولا يتجاهل الدوافع العدوانية لدى المجموعات المختلفة، وهو في الوقت الذي يحجز المسلمين عن العدوان، فإنه يمنحهم الحق في مقاومة ذلك العدوان.

وثمة حديث في القرآن مرتبط بمرحلة تاريخية، وبوضع محدَّد، كما في «سورة التوبة»: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ...﴾ [التوبة: ١٣].

إن الحرب جزء لا يتجزَّأ من تاريخ البشرية، ولكل الشعوب، ولا تزال الشعوب المستضعفة والعاجزة عن الدفاع عن نفسها في العالم الإسلامي وفي غيره تعاني ويلات الحروب المفروضة عليها من قوى الطغيان، والاستكبار العالمية.

والإسلام يعترف بسنة المدافعة في الحياة: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ولكنه لا يدعو إلى استخدام العنف في التغيير والإصلاح، إلا عند تعذر الوسائل السلمية، ورجحان مصلحة القتال،

= تقدم (ص٢٧٣).

وشَهْر بن حَوْشب: صدوق، كثير الوهم، تقدم (ص٢٩٥).

وأخرجه الطيالسي (٥٦١)، وابن أبي شيبة (٣٠٣١٤)، وأحمد (٢٢٠٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٤٧) (٣٠٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٤٩، ٣٠٧٨، ٣٩٢١) من طريق عروة ابن النزَّال، أو النزَّال بن عروة، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٣١٥)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٩٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٤٢- ١٤٣) (٢٩١، ٢٩٢)، والحاكم (٢/ ٧٦، ٤١٢- ٤١٣)، والبيهقي (٩/ ٣٥)، وفي «شعب الإيمان» (٤٦٠٧) من طريق ميمون بن أبي شَبِيب، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال ابن رجب «ولم يسمع عروة ولا ميمون من معاذ، وله طرقٌ أخرى عن معاذ كلُّها ضعيفة».

وينظر: «علل أحمد» (٣/ ٤٤٦- رواية ابنه عبد الله)، و«علل الدارقطني» (٦/ ٧٣- ٧٩)، و«إرواء الغليل» (٤١٣)، و«السلسلة الصحيحة» (١١٢٢)، و«أنيس الساري في تخريج أحاديث فتح الباري» (٣/ ٢٣٠٧- ٢٣١٨).

كما قال سبحانه في شأن الاختلاف بين المسلمين: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ...﴾ [الحجرات: ٩].

وحتى مع الكفار، فالكفر ليس سببًا للقتل أو القتال، ولا موجبًا له عند الفقهاء، وفي محكم التنزيل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ...﴾. فأمرنا بجوار المشرك ودعوته، ثم إيصاله إلى المكان الذي يأمن فيه، وعلَّل بقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦]، فالمهمة الربَّانية إذًا هي التعليم لمَن لا يعلمون، والدعوة لهم لعلهم يهتدون، والوصف هنا بأنهم ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾ عائد إلى المشركين، وقد علَّل الأمر بإجارتهم وإبلاغهم مكان أمانهم بأنهم ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾، وأمر برفع الجهل عنهم بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، فاستبقاء غير المسلم له مصالح ومقاصد، منها دعوته وهدايته، والله بعث رسله هداةً، ولم يبعثهم قساة ولا جباة.

والكافر قد يكون ذميًّا، أو معاهَدًا، أو مستأمنًا، أو غير ذلك، وهو محل للدعوة والمجادلة بالحُسنى، وقد يكون جاهلًا يحتاج إلى تعليم، أو ملهوفًا يحتاج إلى غوث، و«**في كلِّ كبد رَطْبة أجرٌ**»(١). فمسوِّغ القتال ليس هو الكفر، ولكنه العدوان، فإذا صدر العدوان والبغي من طائفة مؤمنة قوتلت، كما في «سورة الحجرات»، وإذا صدر العدوان من كافر قوتل، كما في آية البقرة السابقة: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ [البقرة: ١٩٠].

إن الإسلام ليس دينًا روحانيًّا فحسب، بل هو دين جاء بالوحي وبالقوة، وقد جمع بينهما سبحانه فقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾. وهذه هي الحجج والمعارف، والعلوم، والدعوة، والمجادلة بالحُسنى، ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ﴾، وهذا هو العدل الربَّاني مع البر والفاجر،

---

(١) أخرجه أحمد (٨٨٧٤، ١٠٦٩٩، ١٠٧٥٢)، والبخاري (٢٣٦٣، ٢٤٦٦، ٦٠٠٩)، وفي «الأدب المفرد» (٣٧٨)، ومسلم (٢٢٤٤)، وأبو داود (٢٥٥٠)، وابن حبان (٥٤٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمؤمن والكافر، والعدو والصديق، ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وهذه هي القوة في ردع المعتدين وحماية جناب الدين[١].

وما يزعمه بعض المستشرقين من أن الإسلام انتشر بالسيف، فهو ادِّعاء موهوم، لا تسنده حقائق التاريخ، وها هو الحكم الإسلامي قد انحسر، وظلَّت البلاد التي دانت له وفيةً قائمةً بدينها، على الرغم من حملات الإبادة والمسخ والتنصير، كما تشهد بذلك شبه جزيرة البلقان، وألبانيا، وجمهوريات آسيا الوسطى، وأفريقيا، وسواها.

وما يظنه بعض المسلمين من ذلك فهو خطأ، يضاهئون فيه قول المستشرقين، كما قال أحدهم:

دعا المصطفى دهرًا بمكةَ لم يُجَب ... وقد لان منه جانبٌ وخطابُ
فلما دعا والسيفُ صَلْتٌ بكفِّه ... له أسلموا واستسلموا وأنابوا

والحق أن أصل الاستجابة كانت بمكة، والسابقون الأولون كانوا هناك، وهم أعمدة النصرة وقوام المِلَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

والذين يريدون إلغاء مبدأ القتال والمقاومة في الإسلام يريدون أن تكون الأمة بلا أسوار ولا حصون ولا حماية، وهيهات ذلك.

لقد ضعف المسلمون سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، ولكن روح التضحية والاستشهاد ظلَّت حيَّة فاعلة في مواجهة كيد المعتدين من الغزاة والمحتلِّين والطامعين، وما عصور الاستعمار وحروب التحرير عنا ببعيد.

مقصد الجهاد:

إن مقصد الجهاد حماية المشروع الإسلامي من العدوان، وليس ضروريًّا ولا لازمًا أن نعبِّر بلفظ الهجوم أو الدفاع، كما اعتاده الباحثون.

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١٤/ ٢٣٠)، (٢٢/ ٤٢٤)، و«تفسير الثعلبي» (٩/ ٢٤٦)، و«التفسير الوسيط» للواحدي (٤/ ٢٥٣)، و«تفسير البغوي» (٥/ ٣٣)، و«الكشاف» (٤/ ٤٨٠)، و«زاد المسير» (٤/ ٢٣٧)، و«تفسير القرطبي» (١٧/ ٢٦٠)، و«تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٧).

إن الجهاد هو قتال مَن يقاتلون المسلمين، كما في نص قول الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾[البقرة: ١٩٠].

وختم الآية بقوله: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ دليل على أن حكمها لا يمكن أن يُنسخ؛ لأن الله سبحانه سمَّى ما خالف مفهومها عدوانًا، وبيَّن أنه لا يحب مَن فَعَلَه، فدل على أن هذا لا يمكن أن يصبح يومًا من الأيام شرعًا؛ لأنه عدوان لا يحبه الله.

والعدوان لا يتحول إلى مباح، فضلًا عن أن يكون مشروعًا أو واجبًا، إلا على سبيل المقابلة، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٩٤].

فقيَّده هنا بأنه موجَّه ضد الذين اعتدوا علينا، وسمَّاه «اعتداءً» من باب المقابلة.

لكن مقاتلة الأعداء لنا تكون بأحد أمرين:

١- **المقاتلة الفعلية والشروع فيها**، وهذا ظاهر بأن نكون في حرب فعلية قائمة مع هذا الطرف، أو ذاك.

٢- **المقاتلة بالإمكانية**: بمعنى أن يكون هؤلاء القوم محل مقاتلة، وليس بينهم وبين المسلمين أي عقد أو اتفاق أو هدنة أو تفاهم؛ يفضي إلى الاطمئنان، والمسلمون منهم على تخوُّف، ولذا قال سبحانه: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وهنا يكون المسلمون في حِلٍّ من مقاتلة الذين يتربصون بهم ويعدون لهم العدة، ويجمعون على حربهم، مع الإيضاح والمعالنة والنبذ على سواء.

ثم هناك القدرة، وهي شرط مُجمع عليه في جهاد الدفع والطلب، ودلَّ على اعتبارها قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ٦٥ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ صَابِرَةٞ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن

مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [الأنفال: ٦٥- ٦٦].

فالآية دلَّت على مقاتلة ومصابرة مَن يكون عشرة أضعاف عدد الجيش، ثم خفَّف اللهُ الأمر إلى الضِّعف؛ لما عَلِم من ضَعف عباده، فيصبر المسلمون لمَن هم ضعف عددهم.

وهذا عندما كان معيار القوة الكثرةُ العددية، فإذا تغيَّرت موازين القوة، بحيث صار معيارها قوة التسليح أوالتفوق النوعي في الأسلحة؛ فإن الاعتبار بالوصف المؤثِّر في تحقيق القوة.

والذي فهمتُه من تأمل النصوص والحوادث الجارية والماضية؛ أن القدرة يقصد بها ما يرى أهلُ الشأن أنهم يستطيعون أن يحقِّقوا بهذه القوة هدفًا معيَّنًا مؤثِّرًا، كطرد المحتل، أو التعجيل برحيله، أو كف عدوان المعتدِي وردعه، فهذا جانب مهم ينبغي فقهه ورعايته.

وأهل الشأن فيهم أهل الخبرة العسكرية الذين يقدِّرون الأمور حقَّ قدرها، ويضعون الاحتمالات الصحيحة العادلة دون إفراط ولا تفريط.

وفيهم أهل السياسية والمعرفة والنظرة الشمولية الذين يمكنهم تحديد ما يكون نكاية بالعدو، وضررًا قويًّا يحمله على تغيير خطته، أو الانسحاب من الدار، وما ليس كذلك.

وقد يوجد مَن لديه حماس مفرط واستماتة، فلا يبالي ولا ينظر للأمور برويِّة، بل هو مندفع لا يبالي بشيء.

كما يوجد مَن هو جبان كثير التردد، موسوس لا يطمئن إلى قرار، وليس لديه أدنى قدر من تفهم المخاطرة وتقبلها.

وهؤلاء كذاك لا يصلح الاعتداد بهم، بل يعتد بالفاقهين الذين لديهم الخبرة والمعرفة والإحاطة، مع الاعتدال في مزاجهم، فلا يذهبون إلى إقدام أعمى، ولا إحجام جبان.

والذين يقدِّرون هذا المسائل- أعني: مسائل الاستطاعة- هم رجال البلد الذي يتعرَّض للعدوان بالمقام الأول، ويمكنهم أن ينتفعوا من غيرهم بالمشورة

والمباحثة.

ولا يعني هذا الحَجْر على أحد أن يتكلم باجتهاده في هذه المسائل، إذا كان من أهل الفقه والبصيرة والاستنباط؛ فإن هذا لا يكفي فيه مجرد العلم، بل لا بد من فقه النفس، وسعة الإدراك، وقوة الاستنباط؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء: ٨٣]، فقال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ أي: من أولي الأمر، فدلَّ على أنه ليس كل العلماء والساسة يدركون الأمر، ويعرفون أبعاده.

جهاد الطلب، وجهاد الدفاع:

كثيرًا ما يُطرح هذا السؤال: هل الجهاد دفع أم طلب؟

وأنا أراه سؤالًا مفخَّخًا، لا يجب افتراضه، ولم يرد بهذه الصيغة في كتاب ولا سنة، وهو يفترض أمام المجيب طريقين لا ثالث لهما.

ونحن نجد من السابقين مَن قال: إن الجهاد هو لمدافعة العدو، أو رأى الطلب مستحبًّا، لا واجبًا، كما هو رأي سفيان الثوري، وفي «سير الشيباني»، وغيره إشارة لهذا، وصرَّح به جماعة من السلف والأئمة، منهم: عطاء، وعمرو بن دينار، وابن شُبرمة، وعبد الله بن الحسن، وسُحنون، وابن عبد البر[1].

والمدافعة محل اتفاق، فالفقهاء جميعًا، بل وغير الفقهاء، والمسلمون وغير المسلمين، وشرائع السماء ودساتير الأرض تمنح الإنسان الحق في مدافعة الباغي والمحتل، ولولا ذلك لفسدت الأرض.

ومقصد القتال في الإسلام هو حماية المشروع الإسلامي، وحماية المستضعفين، وإقامة العدل والقسط بين البشر، وليس الظلم والعدوان؛ بل حماية الأرض والملة والإنسان، وهذا يتضمن المدافعة قطعًا، وربما كان من المدافعة المبادأة والطلب أحيانًا.

(١) ينظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٤/ ٣١١)، و«البداية» لابن رشد (١/ ٣٠٥)، و«القوانين الفقهية» لابن جزي (١٦٣)، و«حاشية الدسوقي» (٢/ ١٧٣).

الأمة المعتدية البادئة بالحرب تستحق الرد والمدافعة والمقاومة لئلا تلج في عدوانها، والأمة التي تتهيَّأ للحرب والعدوان والقتال، ولا تربطها بالمسلمين عهود أو عقود أو مواثيق أو اتفاقيات، لا ثنائية ولا دولية، فليس مطلوبًا أن يترك الإسلام زمام المبادرة والمبادأة بيدها أبدًا، بل قد تفرض ضرورة الحماية مبادأتها باعتبار هذا من ضرورات الدفاع.

وبهذا يتبيَّن أن ما قاله سفيان أو غيره ليس هو من باب دفع الصائل المحض، فإنه باب آخر غير باب القتال.

وحين شرَّع اللهُ القتال بيَّن أسبابه، فقال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [الحج: ٣٩]. فجاء الإذن هنا تعقيبًا على كونهم قُوتلوا وظُلموا وآن الأوان لأن ينتصفوا، وينتصروا ممن ظلمهم وقاتلهم.

ثم قال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ﴾ [الحج: ٤٠]. إمعانًا في تفصيل العدوان عليهم، وعلى أرضهم، وديارهم، وحقهم في العبادة والإيمان.

وهذا ليس استثناءً ولا حالة تاريخية، بل هو شأن يتكرر، ولذا عقَّب تعالى بقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ﴾ [الحج: ٤٠].

وانظر كيف ذكر هنا «الصَّوامع»، وهي للنصارى، و«البِيَع»، وهي لليهود، و«الصلوات والمساجد» التي يُذكر فيها اسم الله كثيرًا.

وفي سياق آيات القتال نجد قوله تعالى: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البقرة: ١٩٣].

وهذا لا يتنافى مع مبدأ أن المقصد هو حماية الإسلام، بل هو يعزِّزه، فليس المقصود إكراه أحد على الإسلام: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولكن المقصود مقاتلة الذين يقاتلوننا لدفع فتنتهم وضررهم على المستضعفين.

إن حماية المشروع الإسلامي وحماية المستضعفين تعطي مساحة جيدة وواضحة لاحترام العهود والمواثيق والعقود التي أمر الله برعايتها، كما قال

سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١]، وقال جل جلاله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

وتسمح بالانخراط في سِلْم عادل يحفظ للمسلمين استقلالهم وحصانتهم، وليس في خنوع واستسلام ذليل لا تقبله الفطرة، فضلًا عن الشريعة.

إن غزوات الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم كانت تحت مظلة شرعية واضحة، وهنا أذكر حديث بُريدة بن الحُصيب رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا أَمَّرَ أميرًا على جيش، أو سريَّة، أَوْصاه في خاصته بتقوى الله، ومَن معه من المسلمين خيرًا... وقال في آخر الحديث: «**إذا حاصرتَ أهلَ حِصْن، فأرادوكَ أن تجعلَ لهم ذِمَّةَ الله وذِمَّةَ نبيه، فلا تجعلْ لهم ذِمَّةَ الله ولا ذِمَّةَ نبيه، ولكن اجعلْ لهم ذِمَّتَكَ وذِمَّةَ أصحابك؛ فإنكم أن تُخْفِروا ذِممكم وذِمم أصحابكم أهونُ من أن تُخْفِروا ذِمَّةَ الله وذِمَّةَ رسوله، وإذا حاصرتَ أهلَ حِصْن، فأرادوكَ أن تُنْزِلَهم على حُكم الله، فلا تُنْزِلْهم على حكم الله، ولكن أَنْزِلهم على حُكمكَ؛ فإنك لا تدرى أَتُصيبُ حُكمَ الله فيهم أم لا**»[1].

وفي قصة خالد بن الوليد رضي الله عنه لما تأوَّل وقتل بعض الأسرى، رفع النبيُّ ﷺ يديه إلى السماء، وقال: «**اللهمَّ إني أَبْرَأُ إليك ممَّا صنعَ خالدٌ**». مرتين[2].

فهنا لم يأخذ النبيُّ ﷺ بيد قائد الجيش ليهمس في أذنه همسًا أن ما عملته خطأٌ، كلا، بل أعلنها على الملأ، وتناقلها الرواة.

لقد قاتل المسلمون قتالًا شرعيًّا أممًا وقبائل ودولًا، ليس بينهم وبينها عقد ولا ميثاق، وكانت تتهيَّأ لقتالهم وإبادتهم، وكانوا مثالًا في الرحمة والصبر، وحقن الدماء، حتى كان عدد الذين قُتِلوا في حياة النبي ﷺ من الكفار لا يتجاوز بضع

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩٧٨، ٢٣٠٣٠)، ومسلم (١٧٣١)، وأبو داود (٢٦١٢، ٢٦١٣)، والترمذي (١٤٠٨، ١٦١٧)، وابن ماجه (٢٨٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٣٢)، وابن حبان (٤٧٣٩)، والبيهقي (٩/ ١٦٥، ٣١١).

(٢) أخرجه أحمد (٦٣٨٢)، وعبد بن حُميد (٧٣١)، والبخاري (٤٣٣٩، ٧١٨٩)، والنسائي (٨/ ٢٣٦)، وابن حبان (٤٧٤٩)، والبيهقي (٩/ ١٩٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

مئات، وقد قُتِل من المسلمين أكثر منهم، ولم يقتل النبيُّ ﷺ أحدًا بيده[1]، وترك غَوْرث بن الحارث الذي اخترط سيفه وهمَّ بقتله[2]، وترك ثُمامة بن أُثال وأطلقه، وهو في حال حرب[3]، وعفا عن أهل مكة وأطلقهم[4]، وفك بني المُصْطَلِق[5]، وكان مثالًا عمليًّا للرحمة والوفاء، وحفظ العهود.

أما الفتوح التي وقعت بعد ذلك في عهد الدولة الأُموية، ثم العباسية، والمماليك والعثمانيين، فلا شك أنه جاء من ورائها خير كثير في دخول كثير من الأمم والأجناس والشعوب والأعراق في الإسلام، وانتشار الحضارة الإسلامية والعدل والرحمة والحرية، ولا يمنع هذا أن يكون قد تخلَّلها أخطاء وتجاوزات،

---

(١) وقد رُوي أن أُبَيَّ بنَ خلف أقبل يوم أُحد قاصدًا النبيَّ ﷺ ليحملَ عليه، فاعترضه رجالٌ من المسلمين، فأمرهم رسولُ الله ﷺ فخلَّوْا سبيلَه، ورأى رسولُ الله ﷺ تَرْقُوةَ أُبَيٍّ من فُرجة بين سابغة الدِّرع والبَيْضة، فطعنه رسولُ الله ﷺ بحربته، فسقط أُبَيٌّ عن فرسه، ولم يخرج منه دَمٌ، فاحتمله أصحابُه، ومات في الطريق إلى مكة. وقد وردت هذه القصة بأسانيد مرسلة، وأخرى موصولة فيها ضعف.

ينظر: «مصنف عبد الرزاق» (٩٧٣١)، و«تفسير عبد الرزاق» (٢/ ٤٥٤)، و«طبقات ابن سعد» (٢/ ٤٣)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٤٤٠- ٤٤١)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٦٧٣)، و«المستدرك» (٢/ ٣٢٧)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص٢٣٣)، و«زاد المعاد» (٣/ ١٧٨)، و«البداية والنهاية» (٥/ ٤٠٣)، و«تفسير ابن كثير» (٢/ ١٤٠).

(٢) كما عند أحمد (١٤٩٢٨، ١٤٩٢٩، ١٥١٩٠)، وعبد بن حُميد (١٠٨٢، ١٠٩٦)، وأبي يعلى (١٧٧٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧١٩)، وابن حبان (٢٨٨٣)، والحاكم (٣/ ٣١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٧٥- ٣٧٦) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأصله في «صحيح البخاري» (٢٩١٠، ٤١٣٤، ٤١٣٥، ٤١٣٩)، و«صحيح مسلم» (٨٤٣).

(٣) أخرجه أحمد (٧٣٦١، ٩٨٣٣)، والبخاري (٢٤٢٢، ٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤)، وابن خزيمة (٢٥٣)، وابن حبان (١٢٣٨، ١٢٣٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) ينظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٤١١)، و«أخبار مكة» للأزرقي (٢/ ١٢٢- ١٢٣)، و«الأموال» لابن زنجويه (١/ ٢١٤)، و«سنن النسائي الكبرى» (١١٢٩٨)، و«مسند أبي يعلى» (٦٦٤٧)، و«تاريخ الطبري» (٣/ ٦٠- ٦١)، و«شرح معاني الآثار» (٣/ ٣٢٥)، و«سنن البيهقي» (٩/ ١٩٩)، و«زاد المعاد» (٣/ ٣٠٧- ٣٠٩)، و«البداية والنهاية» (٦/ ٥٦٧- ٥٦٨).

(٥) كما عند أحمد (٢٦٣٦٥)، وأبي داود (٣٩٣١)، وابن الجارود (٧٠٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٣٦٩، ٤٧٤٨)، وابن حبان (٤٠٥٤، ٤٠٥٥)، والبيهقي (٩/ ١٢٧).

وقد كتب الشيخ محمد رشيد رضا كلامًا علَّق فيه على هذا الموضوع، وغلَّب في هذا جانب التوسع الإمبراطوري في آخر الدولة الإسلامية على الفتح الإسلامي، ولذلك فأعمال المسلمين في التاريخ قابلة للنقد والمراجعة والرد.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسير المنار»: «كان المشركون يبدأون المسلمين بالقتال لأجل إرجاعهم عن دينهم، ولو لم يبدؤوا في كل واقعة لكان اعتداؤهم بإخراج الرسول من بلده وفتنة المؤمنين وإيذاؤهم ومنع الدعوة؛ كل ذلك كافيًا في اعتبارهم معتدين، فقتال النبي ﷺ كله كان مدافعة عن الحق وأهله، وحماية لدعوة الحق؛ ولذلك كان تقديم الدعوة شرطًا لجواز القتال؛ وإنما تكون الدعوة بالحجة والبرهان، لا بالسيف والسِّنان، فإذا مُنعنا من الدعوة بالقوة بأن هُدِّد الداعي أو قُتل، فعلينا أن نقاتل لحماية الدُّعاة ونشر الدعوة، لا للإكراه على الدين؛ فالله تعالى يقول: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ويقول: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وإذا لم يوجد من يمنع الدعوة، ويُؤذي الدُّعاة أو يقتلهم، أو يهدِّد الأمن، ويعتدي على المؤمنين، فالله تعالى لا يفرض علينا القتال؛ لأجل سفك الدماء وإزهاق الأرواح، ولا لأجل الطمع في الكسب.

ولقد كانت حروب الصحابة في الصدر الأول لأجل حماية الدعوة، ومنع المسلمين من تغلب الظالمين، لا لأجل العدوان، فالروم كانوا يعتدون على حدود البلاد العربية التي دخلت حوزة الإسلام، ويعتدون على أهلها.

وكان الفرس أشد إيذاء للمؤمنين، فقد مزقوا كتاب النبي ﷺ، ورفضوا دعوته، وهدَّدوا رسولَه؛ وكذلك كانوا يفعلون، وما كان بعد ذلك من الفتوحات الإسلامية اقتضته طبيعة المُلك ولم يكن كله موافقًا لأحكام الدين، فإن من طبيعة الكون أن يبسط القوي يده على جاره الضعيف، ولم تعرف أمة قوية أرحم في فتوحاتها بالضعفاء من الأمة العربية، شهد لها علماء الإفرنج بذلك.

وجملة القول في القتال أنه شُرع للدفاع عن الحق وأهله، وحماية الدعوة ونشرها، فعلى مَن يدَّعي من الملوك والأمراء أنه يحارب للدين أن يحيي الدعوة

الإسلامية، ويعد لها عدتها من العلم والحجة بحسب حال العصر وعلومه، ويقرن ذلك بالاستعداد التام لحمايتها من العدوان، ومَن عرف حال الدعاة إلى الدين عند الأمم الحية، وطرق الاستعداد لحمايتهم يعرف ما يجب في ذلك، وما ينبغي له في هذا العصر»[1].

تقسيمات أخرى للجهاد:

- **تقسيمه باعتبار آلته التي يؤدَّى بها إلى أقسام:** جهاد بالنفس، وجهاد بالمال، وجهاد باللِّسان.

- **تقسيمه باعتبار حكمه إلى:** جهاد واجب، وجهاد مندوب.

التقسيم باعتبار آلته:

١- **الجهاد بالنفس:** وذلك بمجاهدة الكفار المعتدين، ودفاعًا عن الدين وأهله.

٢- **الجهاد بالمال:** ويكون ببذله في سبيل الله، إعلاءً لكلمة الله، ومحاربة للباطل وأهله، وبابه واسع.

٣- **الجهاد باللِّسان:** ويكون بالقول إعلاءً لكلمة الله، ونصرة لدينه، ونشرًا لعلم الكتاب والسنة، ومحاربة للشر والكفر والبدعة[2].

وقد يدخل الجهاد باللِّسان في الجهاد بالنفس، باعتبار اللِّسان جزءًا من البدن، فالجهاد به نوع من الجهاد بالنفس.

وقد أمر الله تعالى بالجهاد بالنفس والمال، فقال: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١]. وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾

---

(١) ينظر: «تفسير المنار» (٢/ ١٧٣- ١٧٤).

(٢) ينظر في معاني الأقسام الثلاثة: «سبل السلام» (٤/ ٨٧)، وينظر في معنى «الجهاد باللسان» خاصة: «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٣/ ٣٦٦)، و«حاشية السندي على سنن النسائي» (٦/ ٧).

[التوبة: ١١١]. وقد حثَّ الرسول ﷺ على هذه الأنواع كلها، وأمر بها:

فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**جاهدوا المشركينَ بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم**»(١).

التقسيم باعتبار حكمه:

وهذا التقسيم له جانبان:

١- الجانب المرحلي المتدرِّج الذي سارت فيه أحكام الجهاد.

٢- والجانب المستقر الثابت الذي آل إليه الأمر، واستقرَّ عليه التشريع.

وذلك أنَّ الجهاد مرَّ بمراحل رئيسة قبل أن يستقرَّ على حكمه النهائي، **وهذه المراحل هي:**

الأولى: مرحلة ﴿كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ﴾(٢) [النساء: ٧٧]، وهي تشمل العهد المكي كله، حيث كان المؤمنون غير مأذونين شرعًا بقتال ولا مدافعة؛ بل يجاهدون بالقرآن والدعوة السلمية.

الثانية: مرحلة ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْ﴾(٣) [الحج: ٣٩]، وهذا يعني رفع المرحلة الأولى التي كانوا مأمورين فيها بكف اليد؛ دون إيجاب أو فرض للجهاد عليهم، فكأنه كان جائزًا مباحًا لهم الدفاع عن أنفسهم، دون حتمٍ أو إلزام.

الثالثة: مرحلة ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٠]، وفيها أُلزم المسلمون بقتال مَن قاتلهم، دون مَن لم يقاتلهم، فهي مرحلة جهاد دفاعي لمَن ابتدأ المسلمين بالقتال، وقد يغدو الهجوم ضرورة من ضرورات الدفاع.

ولعل ممَّا يدخل في هذه المرحلة: ما رواه عِياض بن حِمار المُجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**وإن اللهَ أمرني أن أحرِّق قريشًا، فقلتُ: إذن يَثْلَغُوا رأسي، فيدعُوهُ خبزةً؟ فقال: استخرجهم كما استخرجوك، واغزُهم نُغْزِكَ، وابعثْ**

(١) تقدم تخريجه (ص٣٤٩).

(٢) تقدم (ص١٧٢- ١٧٣) تخريج حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في سبب نزول الآية.

(٣) تقدم (ص١٤٨): الباب الأول: «الغربة الأولى»: «مواجهة الغربة الأولى» بيان ذلك.

جيشًا نبعثْ عشرةً مثله، وقاتل بمَن أطاعك مَن عصاك»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، إيجاب القتال للكفار الذين قاتلوا المسلمين، والبداءة بالأدنى، كما في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾[2] [التوبة: ١٢٣].

يقول ابن تيمية في شرح مراحل الجهاد: «... فكان النبي ﷺ في أول الأمر مأمورًا أن يجاهد الكفار بلسانه لا بيده؛ فيدعوهم، ويعظهم، ويجادلهم بالتي هي أحسن، ويجاهدهم بالقرآن جهادًا كبيرًا، قال تعالى في سورة الفرقان- وهي مكية-: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان: ٥٢]، وكان مأمورًا بالكفِّ عن قتالهم؛ لعجزه وعجز المسلمين عن ذلك.

ثم لما هاجر إلى المدينة، وصار له بها أعوان، أُذن له في الجهاد.

ثم لما قووا كتب عليهم القتال، ولم يكتب عليهم قتال مَن سالمهم؛ لأنهم لم يكونوا يطيقون قتال جميع الكفار.

فلما فتح الله مكة، وانقطع قتال قريش، ووفدت إليه وفود العرب بالإسلام؛ أمره الله تعالى بقتال الكفار كلهم، إلا مَن كان له عهد مؤقَّت، وأمره بنبذ العهود المطلقة...»[3].

وهذا الجانب المستقر الذي آل إليه الأمر واستقرَّ عليه الحكم من إيجاب الجهاد على عموم المسلمين: يُقصَد به الفرض الكفائي على المجموع، والذي يسقط بأن يقوم به مَن يكفي، ويصبح في حق الباقين سُنَّة.

وهذا هو الرأي المشهور عند العلماء، حتى قال ابن عطية: «واستمر الإجماع على أن الجهاد على أمة محمد ﷺ فرض كفاية، فإذا قام به مَن قام من المسلمين؛

---

(١) تقدم تخريجه (ص٤١- ٤٢).

(٢) ينظر: «الدر المنثور» (٤/ ٣٢٤).

(٣) ينظر: «الجواب الصحيح لمَن بدَّل دين المسيح» (١/ ٧٤)، و«مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٣٤٩)، وينظر كلامًا مشابهًا له في «الأم» (٤/ ١٦٨- ١٦٩)، و«أحكام القرآن» للشافعي (٢/ ٩- ٢٠)، و«مقدمات ابن رشد» (١/ ٢٦١- ٢٦٢)، و«زاد المعاد» (٣/ ٥، ٦٩- ٧٢).

يسقط عن الباقين...»[١].

وقد أشار ابن حجر إلى وجوب الجهاد- بالمعنى الأعم- وجوبًا عينيًّا، فقال: «والتحقيق أيضًا أن جنس جهاد الكفار متعيِّن على كل مسلم: إما بيده، وإما بلسانه، وإما بماله، وإما بقلبه»[٢].

وقد وردت نصوص نبويَّة تدلُّ على وجوب الجهاد- بمعناه العام- وفرضيته على كل مسلم، وهي نصوص كثيرة، أكتفي منها بذكر حديثين يدلَّان دلالة صريحة على الوجوب؛ إضافة إلى حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدِّم[٣]:

١- ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَن مات ولم يَغْزُ، ولم يحدِّث به نفسه؛ ماتَ على شُعبة من نفاق**»[٤].

وإنما أشبه هذا التارك للجهاد المنافقين؛ لأن من سيماهم ترك الخروج للجهاد في سبيل الله؛ فإن ترك الجهاد أحد شُعَب النفاق[٥].

٢- عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**مَن لم يَغْزُ، أو يجهِّز غازيًا، أو يخلف غازيًا في أهله بخير؛ أصابه اللهُ بقارعة**». قال يزيد بن عبد ربِّه[٦] في حديثه: «**قبلَ يوم القيامة**»[٧].

---

(١) ينظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٣).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٨).

(٣) تقدم (ص٣٤٩).

(٤) أخرجه أحمد (٨٨٦٥)، ومسلم (١٩١٠)، وأبو داود (٢٥٠٢)، والنسائي (٦/ ٨)، وابن الجارود (١٠٣٦)، وأبو عَوانة (٧٤٥١، ٧٤٥٢)، والحاكم (٢/ ٧٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٥٩)، والبيهقي (٩/ ٤٨)، وفي «شعب الإيمان» (٣٩١٩)، وقال ابن المبارك: «فنُرى أن ذلك كان على عهد رسول الله ﷺ».

وقال الحاكم: «هذا حديث كبير لعبد الله بن المبارك، ولم يخرجاه».

(٥) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٥٦).

(٦) يزيد بن عبد ربِّه- هو أحد شيخي أبي داود في هذا الحديث- هو: الزُّبيدي، أبو الفضل الجُرْجُسي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٤٤)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٧).

(٧) أخرجه الدارمي (٢٤٢٣)، وأبو داود (٢٥٠٣)، وابن ماجه (٢٧٦٢)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٧٧٤٧)، والبيهقي (٩/ ٤٨)، وابن عساكر في «الأربعون في=

وليس بين الحديثين تعارض، فلا يُقال: إن في الحديث الأول وعيدًا على مَن لم يحدِّث نفسه بالجهاد، وأن الوعيد في الحديث الآخر يشمل مَن حدث نفسه

= الحث على الجهاد» (ص٨٤) من طريق الوليد بن مسلم، عن يحيى بن الحارث الشامي، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وذكر ابن عساكر في أوله قصة، قال: «.. قال الوليد: ومرَّ بي يحيى بن الحارث، فقال: إنا قد أردنا الخروج إلى هذا الوجه، فهل من فرس يُستمتع بها في سبيل الله؛ فإني سمعتُ القاسمَ بن عبد الرحمن يقول: سمعتُ أبا أُمامة يخبر عن رسول الله ﷺ: أنه قال... فذكره».

والوليد بن مسلم: ثقة، يدلِّس تدليس التسوية، فيلزم تصريح جميع من فوقه بالسماع، ليعلم اتصال السند. ينظر ما تقدم (ص١٩٧).

ويحيى بن الحارث هو: الذِّمَاري، الغَسَّاني، أبو عمرو الشامي، القارئ: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٤٤).

والقاسم هو: ابن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الدمشقي، قال الذهبي وابن حجر: «صدوق». ينظر: «الكاشف» (٢/ ٣٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٢٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١١٨).

وقد صرَّح جميع من فوق الوليد بالتحديث، كما في رواية ابن عساكر، وقد سقت المقصود منها، ورجال الإسناد عنده ممَّن دون الوليد ثقات:

أبو سهل محمد بن إبراهيم بن سعدويه. ينظر: «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني (٢/ ٥٥)، و«المنتظم» (١٠/ ٦٣).

وأبو الفضل الرازي، وهو: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي. ينظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/ ٤١٧)، و«العبر» (٢/ ٣٠٢).

وجعفر بن عبد الله الرازي، أبو القاسم. ينظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة (١/ ٢٧٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٣/ ١٠٤).

ومحمد بن هارون، أبو بكر الرُّوياني، صاحب «المسند». ينظر: «التقييد» (١/ ١١٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٥٢).

وعلي بن سهل الرملي. ينظر: «الكاشف» (٢/ ٢٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٩).

وقد روى الحديث عن الوليد عددٌ من الثقات، منهم:

عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير القرشي، أبو حفص الحمصي: عند أبي داود، والطبراني، والبيهقي، وهو ثقة، تقدم (ص١٩٤).

وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي-: عند ابن أبي عاصم، وهو حافظ مشهور بـ«دُحيم»: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٣١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٧١).

وهشام بن عمار: عند ابن ماجه، تقدم (ص١٩٧)، وغيرهم. فالحديث بهذا الإسناد حسن؛ لحال القاسم بن عبد الرحمن.

بالجهاد، ثم لم يجاهد.

لا يقال هذا؛ لأن مَن حدَّث نفسه بالجهاد يكون شبيهًا بمَن جاهد من بعض الوجوه.

ويقال من وجه آخر: إن الجمع بين الأحاديث واجب، فيكون الوعيد من مجموعهما على مَن لم يجاهد، ولم يساعد مجاهدًا، ولم يحدِّث نفسه بذلك صادقًا.

وقد يُحمل قوله ﷺ في الحديث الأول: «**ولم يحدِّث نفسَه بالغزو**»؛ على ما إذا كان غير قادر على الغزو؛ كحال العاجز والمريض، وكما إذا كان الجهاد معطَّلًا، والله تعالى أعلم.

وقد دلَّ الدليل على صرف هذه الأدلَّة وغيرها مما يماثلها أو يشبهها في إيجاب الجهاد من الوجوب العيني إلى الوجوب الكفائي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢].

قال الإمام الطَّبري بعد سرد الأقوال في الآية: «وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب أن يُقال: تأويله: وما كان المؤمنون لينفروا جميعًا ويتركوا رسولَ الله ﷺ وحده، وأن الله نهى بهذه الآية المؤمنين به أن يخرجوا في غزو وجهاد وغير ذلك من أمورهم، ويدعوا رسولَ الله ﷺ وحيدًا...»(١).

وعن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسولَ الله ﷺ بعث إلى بني لِحيان: «**ليَخْرُجْ من كل رجلين رجلٌ**». ثم قال للقاعد: «**أيكم خلف الخارجَ في أهله وماله بخير؛ كان له مثلُ نصف أجر الخارج**»(٢).

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٧٠)، و«تفسير الماوردي» (٢/ ٤١٥)، و«تفسير القرطبي» (٨/ ٢٩٣)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٣٦)، و«الدر المنثور» (٤/ ٣٢٢).

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٣١٨)، وسعيد بن منصور (٢٣٢٦)، وابن أبي شيبة (٣٦٨٦٣)، وأحمد (١١١١٠، ١١٣٠١، ١١٤٦١، ١١٥٢٧، ١١٨٦٧)، ومسلم (١٨٩٦)، وأبو داود (٢٥١٠)، وأبو يعلى (١٢٨٢، ١٢٨٤)، وابن الجارود (١٠٣٨)، وأبو عَوانة (٧٤٠٨-٧٤١٤)، وابن حبان (٤٦٢٩)،=

فدلَّ على أن مباشرة قتال الكفار ليست واجبًا متعيِّنًا على جميع المسلمين، وإلا لما قرن بينه وبين أنواع الجهاد الأخرى؛ كالجهاد بالمال ورعاية مصالح المباشرين للقتال، ولما أمر بخروج رجل من كل رجلين؛ بل ألزمهم جميعًا.

ولذلك بوَّب أبو داود على هذا الحديث بقوله: «باب ما يجزئ من الغزو». وكأنه ذهب إلى معنى: «**مَن خَلَف غازيًا في أهله بخير؛ فقد غزا**»(1). فخلافته الغازي في أهله بخير تجزئه من الغزو، وهذا لا ينفي أن يكون ثمَّة حالات يجب فيها الجهاد وجوبًا عينيًّا، وهذه الحالات هي موضوع الفقرة الآتية.

حالات وجوب الجهاد عينيًّا:

ثمة حالات يكون الجهاد فيها واجبًا وجوبًا عينيًّا على الأحرار المستطيعين من المكلَّفين، وهي:

١- **إذا أُعلن النفير العام**، أي: إذا استنفر الإمام المسلمين أو جماعات أو أفرادًا منهم؛ لما رواه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنَّ النبيَّ ﷺ قال يوم الفتح: «**لا هجرةَ بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونيَّةٌ، وإذا استُنْفِرْتُم، فانْفِروا**»(2).

ومعنى الحديث: «إذا طلبكم الإمام للخروج إلى الجهاد، فاخرجوا»(3).

قال ابن حجر: «وفيه وجوب تعيين الخروج في الغزو على مَن عيَّنه الإمام»(4).

٢- **إذا نزل العدو بأهل بلد**: فهنا يتعيَّن على أهل ذلك البلد قتالهم ودفعهم،

= والحاكم (٢/ ٨٢)، والبيهقي (٩/ ٦٩، ٨٢).

وفي بعض الألفاظ- عند الطيالسي، وأحمد، ومسلم، وغيرهم-: «**والأجرُ بينهما**».

وفي بعضها: «**كان له مثلُ أجر الخارج**». قال أبو عَوانة: «كذا وقع إِليَّ».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه بهذا اللفظ». وتعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «أخرجه مسلم».

(١) سيأتي تخريجه في «فضل الجهاد بالمال» (ص٣٧٣- ٣٧٤).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٦١).

(٣) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٨).

(٤) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٩).

إن قدروا على ذلك واستطاعوا استطاعة يغلب على الظنِّ معها أنهم قادرون على دفع العدوان، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية؛ وجب على مَن يليهم تتميم الكفاية[1].

٣- **إذا التقى الزحفان وتقابل الصفَّان**: فإنه يحرم على مَن حضر الانصراف، ويتعيَّن عليه البقاء، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنفال: ٤٥]. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾﴾[2] [الأنفال: ١٥-١٦].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**اجتنبوا السبعَ المُوبقات...**». فذكر منها: «**والتولِّي يومَ الزَّحف**»[3].

على أنه ينبغي أن يُعلم أن تنزيل هذه الحالات على الواقع، ليس شأنًا آليًّا سهلًا، بل هو أمر لا يدركه إلا الفقيه، العاقل، اللبيب، الفطن، العارف بالأحوال والمجريات العالمية والمحلية وموازين القوى، المطَّلع على المصالح والمفاسد، مع الاعتدال وسلامة الرؤية، والمشورة بين أهل الشأن، وعدم الافتيات على عامة المسلمين أو خاصتهم.

---

(١) ينظر: «المغني» (٨/ ٣٤٧)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٩)، و«روضة الطالبين» للنووي (١٠/ ٢١٤).

(٢) ينظر آراء لبعض العلماء في حالات أخرى في «أحكام الجهاد وفضائله» للعز بن عبد السلام (ص٩٧)، و«روضة الطالبين» للنووي (١٠/ ٢١٣- ٢١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٦٦، ٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩)، وأبو داود (٢٨٧٤)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٧٣)، والنسائي (٦/ ٢٥٧)، وأبو عَوانة (١٤٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨٩٤)، وابن حبان (٥٥٦١)، وابن منده في «الإيمان» (٤٧٦)، واللَّالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٩٠٤)، والبيهقي (٦/ ٢٨٤)، (٨/ ٢٠، ٢٤٩)، وفي «لاعتقاد» (ص٢٥٠)، وفي «شعب الإيمان» (٢٨٠، ٤٠٠٠، ٦٢٣١)، والبغوي (٤٥)، وغيرهم.

أحاديث في فضل الجهاد والترهيب من تركه:

أما الأحاديث الواردة في بيان فضيلة الجهاد وقتال الكفار- دون أن يكون فيها إشعار بالوجوب- فكثيرة، ولا يكاد يخلو ديوان من دواوين السنة منها؛ فضلًا عن الكتب المصنَّفة في هذا الباب خاصَّة، وهي كثيرة[1]، وليس استيعابها من مقاصد هذا البحث؛ فيكفي ذكر بعضها.

ومن هذه الأحاديث:

١- ما رواه أنسُ بنُ مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**لَروحةٌ في سبيل الله أو غَدْوةٌ، خيرٌ من الدنيا وما فيها، ولَقابُ قوس أحدكم من الجنة أو موضعُ قِيدٍ-** يعني: سَوْطه- **خيرٌ من الدنيا وما فيها، ولو أن امرأةً من أهل الجنَّة اطَّلعتْ إلى أهل الأرض؛ لأضاءتْ ما بينهما**[2]**، ولملأَتْه ريحًا، ولَنَصِيفُها على رأسها خيرٌ من الدنيا وما فيها**»[3].

٢- ما رواه أبو موسى الأَشْعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّه قال وهو بحضرة العدو: قال رسولُ الله ﷺ: «**إن أبوابَ الجنة تحتَ ظلال السيوف**». فقام رجلٌ رثُّ الهيئة، فقال: يا أبا موسى، أنت سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقولُ هذا؟ قال: نعم. قال: فرجع إلى أصحابه، فقال: أقرأُ عليكم السلامَ. ثم كسر جَفْنَ سيفه، فألقاه، ثم مشى بسيفه إلى العدو، فضربَ به حتَّى قُتِل[4].

---

(١) منها: «كتاب الجهاد» المنسوب لعبد الله بن المبارك، و«كتاب الجهاد» لابن أبي عاصم، و«تحفة الطالبين في الجهاد والمجاهدين» لعبد الغني بن عبد الواحد الجَمَّاعيلي المقدسي، و«أربعون حديثًا في الحث على الجهاد» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، و«الاجتهاد في طلب الجهاد» لابن كثير، و«أحكام الجهاد وفضائله» للعز بن عبد السلام... وغيرها كثير، ومعظمها مطبوع.

(٢) المقصود: المشرق والمغرب، أو السماء والأرض، وينظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٤٢).

(٣) أخرجه أحمد (١٢٣٥٠، ١٢٤٣٦، ١٢٤٩٢، ١٢٥٥٦، ١٢٦٠٣، ١٣١٦١، ١٣٧٨٠)، والبخاري (٢٧٩٦، ٦٥٦٨)، ومسلم (١٨٨٠)، والترمذي (١٦٥١)- وفيه: «أو موضع يده»- وابن ماجه (٢٧٥٧)، وأبو عَوانة (٧٣٥٦)، وقال الترمذي: «هذا حديث صحيح».

(٤) أخرجه الطيالسي (٥٣٠)- مقتصرًا على المرفوع- وأحمد (١٩٥٣٨، ١٩٦٨٠)، ومسلم (١٩٠٢)، والترمذي (١٦٥٩)، وأبو عَوانة (٧٣٤٠)، والحاكم (٢/ ٧٠)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٢/ ٣١٧)، والبيهقي (٩/ ٤٤)، وابن عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (ص٨٠). وقال=

٣- ما رواه أبو سَعِيد الخُدْري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**يا أبا سعيد، مَن رضي بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمَّد نبيًّا؛ وجَبَتْ له الجنَّة**». فعجب لها أبو سعيد، فقال: أعدها عليَّ يا رسولَ الله. ففعل، ثم قال: «**وأخرى يُرفع بها العبدُ مائةَ درجة في الجنة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض**». قال: وما هي يا رسولَ الله؟ قال: «**الجهادُ في سبيل الله، الجهادُ في سبيل الله**»[١].

٤- ما رواه أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقال: دلَّني على عمل يعدلُ الجهادَ. قال: «**لا أجدُه**». قال: «**هل تستطيعُ إذا خرج المجاهدُ أن تدخلَ مسجدَك؛ فتقومَ ولا تَفْتُرَ، وتصومَ ولا تُفْطِرَ؟**». قال: ومَن يستطيعُ ذلك؟ قال أبو هريرة: إن فرسَ المجاهد لَيَسْتَنُّ في طِوَله، فيُكتبُ له حسنات[٢].

٥- ما رواه أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أيضًا؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**انتدبَ اللهُ لمَن خرجَ في سبيله؛ لا يخرجه إلا إيمانٌ بي، وتصديقٌ برسلي: أن أُرْجِعَهُ بما نالَ من أجر وغَنيمة، أو أُدْخِلَه الجنةَ، ولولا أن أشقَّ على أمَّتي؛ ما قعدتُ خلف سريَّة، ولوددتُ أني أُقتلُ في سبيل الله، ثم أُحيا ثم أُقتلُ، ثم أُحيا ثم أُقتلُ**»[٣].

= الترمذي: «هذا حديث صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان الضُّبَعي». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وقال أبو نُعيم: «هذا حديث صحيح ثابت».

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٢٣٠١)، ومسلم (١٨٨٤)، والنسائي (٦/ ١٩)، وأبو عَوانة (٧٣٥٨)- وليس فيه تكرار اللفظ- وابن منده في «الإيمان» (١٧)، والبيهقي (٩/ ١٥٨)، والبغوي (٢٦١١)، وابن عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (ص٧٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٤٧٩)، وأحمد (٨٥٤٠)، والبخاري (٢٧٨٥)، والنسائي (٦/ ١٩)- دون الموقوف- وابن منده في «الإيمان» (٢٤١)، والبيهقي (٩/ ١٥٧- ١٥٨)، وابن عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (ص٦٦). **ويَسْتَنُّ**: يمرح بنشاط.

(٣) أخرجه مالك (٢/ ٤٤٣، ٤٦٠، ٤٦٥)، وابن أبي شيبة (١٩٣١٣)، وأحمد (٧١٥٧، ٨٩٨٠، ١٠٤٠٧)، والدارمي (٢٣٩٦)، والبخاري (٣٦، ٢٧٨٧، ٢٧٩٧، ٢٩٧٢، ٣١٢٣، ٧٢٢٦، ٧٢٢٧، ٧٤٥٧، ٧٤٦٣)، ومسلم (١٨٧٦)، والنسائي (٦/ ١٦، ٣٢)، (٨/ ١١٩)، وابن ماجه (٢٧٥٣)، وأبو عَوانة (٧٣٠٤-٧٣٠٨)، وابن منده في «الإيمان» (٢٣٤- ٢٤١)، والبيهقي (٩/ ١٥٧)، وابن عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (ص٦٩). وزاد مسلم في رواية: «**ما من كَلْم يُكْلَم في سبيل الله، إلا جاءَ يومَ القيامة كهيئته حين كُلِم، لونُه لونُ دم، وريحهُ ريحُ مسك**».

وهذا الحديث فيه أيضًا بيان فضل الشهيد، حتى ليتمنَّى الرسول ﷺ أن يُقْتَل مرارًا شهيدًا في سبيل الله[1].

وقد تمنَّى ﷺ أن يكون استشهد مع أصحابه في أُحد؛ كما في حديث جابر رضي الله عنه. قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول إذا ذُكِر أصحابُ أُحد: **«والله؛ لَوَدِدْتُ أني غُودِرْتُ مع أصحابِ نُحْصِ الجبل[2]»**[3].

ووردت أحاديث في فضل الجهاد بالمال، وإعانة المجاهدين:

١- ما رواه أبو أُمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«مَن لم يغْزُ، أو يجهِّز غازيًا، أو يخْلُفْ غازيًا في أهله بخير؛ أصابه اللهُ بقارعة قبلَ يوم القيامة»**[4].

٢- ما رواه زيد بن خالد الجُهني رضي الله عنه، أن رسولَ الله ﷺ قال: **«مَن جهَّز غازيًا في سبيل الله؛ فقد غزا، ومَن خَلَفَ غازيًا في سبيل الله بخير، فقد غزا»**[5].

٣- ما رواه أبو سعيد الخُدْري رضي الله عنه، أن رسولَ الله ﷺ بعث إلى بني لِحيان: **«ليخْرُجْ من كلِّ رجلين رجلٌ»**. قال للقاعد: **«أيُّكم خَلَف الخارجَ في أهله وماله**

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ١٧).

(٢) أي: أصل الجبل وسفحه.

(٣) أخرجه أحمد (١٥٠٢٥)، وابن أبي الدنيا في «المتمنين» (١)، والحاكم (٢/ ٧٦)، (٣/ ٢٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٠٤) من طريق محمد بن إسحاق: حدَّثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وعاصم بن عمر بن قتادة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٨٥).

وعبد الرحمن بن جابر: ثقة أيضًا. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٥٣)، و«التقريب» (١/ ٤٧٥).

ومحمد بن إسحاق: صدوق مدلِّس- كما تقدم (ص٦١)- وقد صرَّح هاهنا بالتحديث. فالحديث بهذا الإسناد حسن؛ لحال ابن إسحاق.

(٤) تقدم (ص٣٦٦).

(٥) أخرجه الطيالسي (٩٩٨، ١٤٢٧)، وعبد بن حميد (٢٧٦)، وأحمد (١٧٠٣٩، ١٧٠٥٦، ٢١٦٨٠)، والبخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥)، وأبو داود (٢٥٠٩)، والترمذي (١٦٢٨)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٨٩)، والنسائي (٦/ ٤٦)، وأبو عَوانة (٧٤٠٣-٧٤٠٥)، وابن حبان (٤٦٣١). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

بخير، كان له مثلُ نصف أجر الخارج»[1]... في أحاديث كثيرة مشهورة.

دوام الجهاد إلى يوم القيامة:

إن الجهاد الذي بُعِثَ به محمد ﷺ شريعة ماضية إلى يوم القيامة، كما دلَّت عليه السنة الصحيحة.

ومن ذلك ما تقدَّم في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قوله ﷺ: «**لا هجرةَ بعدَ الفتح، ولكن جهادٌ ونيَّةٌ**»[2]. ففيه بيان انقطاع الهجرة من مكة إلى النبي ﷺ؛ لأنها صارت بالفتح دار إسلام، وزالت بفتحها غربة الإسلام عن جزيرة العرب[3]، ثم استدرك بقوله: «**ولكن جهادٌ ونيةٌ**». فبيَّن مخالفة ما بعد «**لكن**» لما قبلها في الحكم[4].

فهو دليل على دوام الجهاد، **إمَّا من حيث الحكم**، بمعنى أن حكمه باقٍ في حق الأمة لم يُنْسَخ، **وإما من حيث الوقوع**، بمعنى أنه سيقع ويستمرُّ حتى آخر هذه الأمة، وإن تخلَّل ذلك فترات ضعف وتراجع، لكنها لا تلبث أن تزول.

والأَوْلى حمل الحديث على المعنيين كليهما؛ فحكم الجهاد باقٍ محكَم غير منسوخ، والجهاد قَدَرٌ واقع في هذه الأمة، لا ينتهي حتى يأتي أمر الله.

ومن الأحاديث الدالة على استمرار الجهاد:

ما رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الخيلُ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة**»[5].

---

(١) تقدم (ص٣٦٨).

(٢) تقدم (ص١٦١).

(٣) ينظر: «معالم السنن» (٣/ ٢٣٤- ٢٣٥)، و«فتح الباري» (٦/ ٣٨- ٣٩).

(٤) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٩).

(٥) أخرجه مالك (٢/ ٤٦٧)، والطيالسي (١٩٥٥)، وابن أبي شيبة (٣٣٤٨٣)، وأحمد (٤٦١٦، ٤٨١٦، ٥١٠٢، ٥٢٠٠، ٥٧٦٨، ٥٩١٨)، والبخاري (٢٨٤٩، ٣٦٤٤)، ومسلم (١٨٧١)، وابن ماجه (٢٧٨٧)، والنسائي (٦/ ٢٢١)، وأبو يعلى (٦٤٢)، وأبو عَوانة (٧٢٦٨-٧٢٧٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٧٣)، وفي «شرح مشكل الآثار» (٢١٩- ٢٢١)، وابن حبان (٤٦٦٨)، والبيهقي (٦/ ٣٣٤)، والبغوي (٢٦٤٤).

ورواه عُروة بن أبي الجَعْد البارقي، عن النبي ﷺ قال: «**الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة: الأجرُ، والمغنمُ**»(١).

وقد جاء هذا المعنى الكبير عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم:

جَرِير بن عبد الله البَجَلي(٢)، وأنس بن مالك(٣)، وأبو هريرة(٤)، وسَلَمة بن نُفيل

---

(١) أخرجه الطيالسي (١١٥٢- ١١٥٤)، والحميدي (٨٤١، ٨٤٢)، وسعيد بن منصور (٢٤٢٦، ٢٤٢٨، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢)، وأحمد (١٩٣٥٤، ١٩٣٥٥، ١٩٣٥٨- ١٩٣٦٠، ١٩٣٦٦، ١٩٣٦٨)، والدارمي (٢٤٣١، ٢٤٣٢)، والبخاري (٢٨٥٠، ٢٨٥٢، ٣١١٩، ٣٦٤٢، ٣٦٤٣)، ومسلم (١٨٧٣)، والترمذي (١٦٩٤)، وابن ماجه (٢٣٠٥، ٢٧٨٦)، والنسائي (٦/ ٢٢٢)، وأبو عَوانة (٧٢٥٤-٧٢٦٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٧٤)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٥٤- ١٥٦) (٣٩٦-٤٠٢)، والبيهقي (٩/ ٥٢، ١٥٦).

وفي الموضع الأخير عند الطيالسي، وسعيد بن منصور: «**الأجرُ، والغنيمةُ**».

وفي الموضع الأول عند سعيد بن منصور: «**معقوصٌ**»، وفي الموضع الثاني: «**حتى تقومَ الساعةُ**»، ولم يذكر فيهما- وكذلك الموضع الأول عند البخاري، وابن ماجه، وبعض روايات مسلم-: «**الأجرُ، والمغنمُ**».

وفي الموضعين الآخرين عند البخاري في أوله قصة، وفي آخره: قال شَبِيب بن غَرْقدة البارقي- الرواي عن عُروة البارقي رضي الله عنه-: «**وقد رأيتُ في داره سبعينَ فرسًا**». ولم يذكر فيه: «**الأجرُ، والمغنمُ**». يعني: أن في دار عروة سبعين فرسًا، كما يتَّضح من الرواية هذه، ومن رواية أحمد، ومن رواية مسلم. وينظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٥).

وفي أوله عند ابن ماجه: «**الإبلُ عزٌّ لأهلها، والغنمُ بركةٌ**».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح ... وفي الباب عن ابن عمر، وأبي سعيد، وجَرِير، وأبي هريرة، وأسماء بنت يزيد، والمغيرة بن شعبة، وجابر».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٤٨٦)، وأحمد (١٩١٩٦)، ومسلم (١٨٧٢)، والنسائي (٦/ ٢٢١)، وأبو عَوانة (٧٢٦٢، ٧٢٦٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٧٤)، وابن حبان (٤٦٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٠٩، ٢٤١١- ٢٤١٣)، والبيهقي (٦/ ٥٣٥)، والبغوي (٢٦٤٦).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (٢/ ١٩٨)، وأحمد (١٢١٢٥، ١٢٢٩٠، ١٢٧٥١)، والبخاري (٢٨٥١، ٣٦٤٥)، ومسلم (١٨٧٤)، والبزار (٦٦١٨)، والنسائي (٦/ ٢٢١)، وأبو عَوانة (٧٢٦٦، ٧٢٦٧)، وابن حبان (٤٦٧٠).

(٤) أخرجه أحمد (٧٥٦٣، ٨٩٧٧)، والترمذي (١٦٣٦)، وابن ماجه (٢٧٨٨)، والنسائي (٦/ ٢١٥)، وأبو عَوانة (٧٢٧٦-٧٢٧٨، ٧٣٠١).

السَّكُوني[١]، وأبو ذَرٍّ الغِفاري[٢]، وأبو كَبْشة[٣]، وأبو سعيد الخُدْري[٤]، وجابر بن عبد الله[٥]، وحُذيفة[٦]، وأسماء بنت يزيد[٧]، والمغيرة بن شُعبة[٨]، وعلي بن أبي طالب[٩]، وعُتبة بن عَبْدٍ السُّلَمي[١٠]، والبراء[١١]، وسهل بن الحَنْظَلِيَّة[١٢]، وسوادة

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٩٦٥)، والبزار (٣٧٠٢)، والنسائي (٦/ ٢١٥)، وأبو عَوانة (٧٢٨٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٧٥).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٢/ ٢٠٠)، وأحمد، وعبد الله بن أحمد أيضًا (٢١٥٧٠)، وأبو عَوانة (٧٢٩٣).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٥٨): «فيه أبو الأسود الغِفاري، وهو ضعيف». وينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٩١).

(٣) أخرجه أبو عَوانة (٧٢٩٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٣٩) (٨٤٩)، والحاكم (٢/ ٩١)، وزاد: «**وأهلها معانونَ عليها...**».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه الزيادة»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٥٩): «رجاله ثقات».

(٤) أخرجه أحمد (١١٣٤٦).

وفي إسناده: عطية العَوْفي، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٥٨): «فيه عطية، وهو ضعيف». وقد تقدم (ص٣١).

(٥) أخرجه أحمد (١٤٧٩١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٧٤)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٨٢).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٥٩): «فيه ابن لَهِيعة، وفيه ضعف، وحديثه حسن، ورواه أحمد أتم منه، ورجاله ثقات»، وتقدم (ص٢٧).

(٦) أخرجه البزار (٢٩٤٢).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٥٩): «فيه الحسن بن عُمارة، وهو ضعيف».

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٤٨٧)، وأحمد (٢٧٥٧٤)، وعبد بن حميد (١٥٨٣)، وأبو عَوانة (٧٢٨٨).

(٨) أخرجه أبو عَوانة (٧٢٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٤٣١) (١٠٤٧).

(٩) أخرجه أبو عَوانة (٧٢٨٦).

(١٠) أخرجه أحمد (١٧٦٣٨، ١٧٦٤٠)، وأبو عَوانة (٧٢٩٠، ٧٢٩٢).

(١١) أخرجه الدُّولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ٣٤٣)، وأبو عَوانة (٧٢٨٤).

(١٢) أخرجه أبو عَوانة (٧٢٨٢، ٧٢٨٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٦٢٣)، وفي «مسند الشاميين» (٩١٤).

ابن الرَّبيع[١]، والنُّعمان بن بَشِير[٢]، وعَرِيبٌ[٣]، وغيرهم.

وهذا الحديث متواتر؛ كما يتَّضح من مراجعة تخريجه، وكثرة طرقه، وروايته عن أكثر من عشرين صحابيًّا[٤].

ويستفاد من كلام الأئمة في الحديث والتراجم التي وضعوها عليه أمران:

الأول: دوام الجهاد واستمراره.

الثاني: أنه الجهاد الذي يهدف إلى رفع الفتنة، وجعل الدين كله لله، ولا يكون إِلَّا مع إمام شرعي، عادلًا كان أو جائرًا.

ولذلك قال الإمام أحمد: «فقه هذا الحديث: أن الجهاد مع كل إمام إلى يوم القيامة»[٥].

وبوَّب عليه البخاري: «باب الجهاد ماضٍ مع البر والفاجر»[٦]. وبوَّب البيهقي: «باب الغزو مع أئمة الجَوْر»[٧].

وهذا المعنى الذي استنبطه الأئمة ورد صريحًا عن النبي ﷺ: فقد روى مكحول، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الجهادُ واجبٌ عليكم مع كلِّ أمير؛ برًّا كان أو فاجرًا، والصلاةُ واجبةٌ عليكم خلف كلِّ مسلم؛ برًّا كان**

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٥٩٥)، وأبو عَوانة (٧٢٨١)، والطبراني في «الكبير» (٦٤٨٠).

(٢) أخرجه أبو عَوانة (٧٢٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٢١/ ١٤٦) (١٨٦)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٢٦٠): «فيه أبو زياد التيمي، قال الذهبي: مجهول».

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٨٨) (٥٠٤، ٥٠٥)، و«الأوسط» (١٠٨٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٥٩): «فيه مَن لم أعرفه».

(٤) ينظر: «نظم المتناثر» للكتاني (ص٩٣)، و«فيض القدير» للمناوي (٣/ ٥١١).

قال الكتاني: «قد جمع الدمياطي طرقه في «كتاب الخيل»، ولخَّصه الحافظ ابن حجر، وزاد عليه في جزء لطيف».

(٥) ينظر: «جامع الترمذي» (٤/ ٢٠٣).

(٦) ينظر: «صحيح البخاري» (٣/ ٢١٥).

(٧) ينظر: «سنن البيهقي» (٩/ ١٥٦).

أو فاجرًا، وإن عمل الكبائرَ، والصلاةُ واجبةٌ على كلِّ مسلم[(١)]؛ برًّا كان أو فاجرًا، وإن عمل الكبائرَ»[(٢)].

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«ثلاثٌ من أصل الإيمان: الكفُّ عمَّن قال: لا إله إلَّا اللهُ. ولا نكفِّره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل، والجهادُ ماضٍ منذ بعثني اللهُ إلى أن يقاتِلَ آخرُ أمَّتي الدَّجَّالَ؛ لا يبطله جَورُ جائر، ولا عدلُ عادل، والإيمانُ بالأقدار»[(٣)].**

---

(١) أي: صلاة الجنازة على المسلم إذا مات، ولو كان فاجرًا، كما في الروايات الأخرى: «**صلُّوا على كل مَن قال: لا إله إلَّا اللهُ**».

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٣٣)- ومن طريقه البيهقي (٣/ ١٢١)- قال: حدَّثنا أحمد بن صالح: حدَّثنا ابن وهب: حدَّثني معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأحمد بن صالح هو: المصري: ثقة حافظ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٦).

وابن وهب هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم المصري: ثقة حافظ، تقدم (ص٢٠٦).

ومعاوية بن صالح: صدوق، تقدم (ص٢٤٣).

والعلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي: صدوق، فقيه، تغيَّر بأخرة، لكن روايته عن مكحول مقبولة؛ لأنه من مقدَّمي أصحابه. ينظر: «الكاشف» (٢/ ٣٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١٧٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٩١).

ومكحول هو: أبو عبد الله الشامي: ثقة، كثير الإرسال، قال الدارقطني وغيره: «لم يسمع من أبي هريرة». ينظر: «سنن الدارقطني» (٢/ ٥٧)، و«جامع التحصيل» (ص٣٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٨٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٧٣). فالإسناد حسن، ولكنه منقطع.

وقد وثَّق الدارقطني رجال الإسناد، وقال البيهقي: «إسناده صحيح، إلا أن فيه انقطاعًا بين مكحول وأبي هريرة». ينظر: «سنن الدارقطني» (٢/ ٥٧)، و«نصب الراية» للزيلعي (٢/ ٢٧)، و«الجوهر النقي» لابن التركماني (٣/ ١٢١).

وجاء الحديث أيضًا من طريق آخر عن معاوية بن صالح. أخرجه الدارقطني (٢/ ٥٧)، والبيهقي (٤/ ١٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧١٩).

وللحديث طرق أخرى عند الدارقطني، وابن الجوزي، تلتقي كلها عند مكحول.

وله شاهد من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٣٢) قال: حدَّثنا سعيد بن منصور: حدَّثنا أبو معاوية: حدَّثنا جعفر بن بُرقان، عن يزيد بن أبي نُشبة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

=

قال الإمام الخطَّابي: «فيه بيان أن الجهاد لا ينقطع أبدًا، وإذا كان معقولًا؛ لأن[1] الأئمَّة كلهم لا يتفق أن يكونوا عدولًا، فقد دلَّ هذا على أن جهاد الكفار مع أئمة الجور واجب؛ كما هو مع أهل العدل، وأن جورهم لا يسقط طاعتهم في الجهاد، وفيما أشبه ذلك من المعروف»[2].

أثره في حماية الأمة:

هذا الجهاد الدائم الدؤوب ذو أثر عظيم في رفع راية الإسلام والسنة، ودفع غربة المسلمين، وذلك من وجوه عديدة:

أولًا: أن الجهاد يهدف إلى رفع الفتنة عن المؤمنين، وحمايتهم من التعذيب والاضطهاد، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[3] [البقرة: ١٩٣]، ويلحق برفع الفتنة: إزالة الضغوط والموانع التي تحول بين الناس وبين الإسلام.

والفتنة حالةٌ كان يعانيها المسلمون الأوَّلون في مكة وغيرها، وظلَّت تواجه أجيالًا أو فئات من المسلمين حتى اليوم.

والضغوط والموانع التي تحجز كثيرًا من الناس عن الدخول في الإسلام، كانت ولا تزال قائمة في كثير من البلاد؛ سواء تمثَّلت في أوضاع مسيطرة على

= وسعيد بن منصور: الإمام المعروف صاحب «السنن». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٩)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٤١) تحقيق محمد عوامة.

وأبو معاوية هو: محمد بن خازم الضرير: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في غيره، وتقدم (ص٣٢٥).

وجعفر بن بُرقان: ثقة، يهم في حديث الزهري. ينظر: «الديوان» (ص٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٨٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٢٩).

ويزيد بن أبي نُشْبة: لم يَرْوِ عنه غير جعفر بن بُرقان، ولم يَرْوِ هو إلا عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو مجهول، وقد تقدم (ص٢٩٣).

فهذا الإسناد ضعيف، ولكنه يصلح شاهدًا للمرسل الذي قبله.

(١) كذا في المطبوع، والظاهر أن صوابها: «أن».

(٢) ينظر: «معالم السنن» (٢/ ٢٣٦)، وقد جاء كلامه هذا تعليقًا على حديث الطائفة المنصورة.

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٢٤٨).

الحياة العامة، يتربَّى عليها الناس، أو تمثَّلت في قوانين تمنع الدخول في الإسلام، أو تمثَّلت في تعذيب مَن أسلم، وإكراهه على الردَّة.

ثانيًا: وهو يهدف أيضًا إلى أن يكون الدين كله لله، بإقامة العدل، ورفع الظلم، وتمكين الحق من التعبير عن نفسه، وإظهار شعائره.

ولذلك زالت غربة الإسلام الأولى؛ كما يدل عليه حديث: «**بدأ الإسلامُ غريبًا**»؛ بالمفهوم، مع أنها كانت حال وفاة النبي ﷺ مسيطرة على رقعة من الأرض محدودة، لا تجاوز أطراف الجزيرة العربية، ولكنها حملت راية الجهاد، وقامت من أجل تحقيقه، فظلَّت تنتقل من نصر إلى نصر، ومن بلد إلى آخر، حتى دانت لها معظم المعمورة، وأظهر الله بها دينه على الدين كله، وصار الناس بين مؤمن مسلم، وبين معاهد أو مسالم أو صاحب ذمة.

ثالثًا: وبالجهاد الصادق يبرز المؤمنون؛ الذين يبلون فيه البلاء الحسن، ويضحُّون في سبيله بكل ما يملكون ﴿**وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ**﴾ [آل عمران: ١٤٠].

رابعًا: والجهاد يبرز المنافقين، ويكشف خططهم التي يكيدون بها المؤمنين، والتي تتجلَّى في: خلخلة الصف، وتوهين العزائم، ونشر الرعب بين الناس، وبثِّ الشكوك والشبهات والشائعات.

قال تعالى: ﴿**مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ**﴾ [آل عمران: ١٧٩]. وقال: ﴿**فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ**﴾ [محمد: ٢٠]. وقال: ﴿**وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ**﴾ [النساء: ٨٣].

وبذلك يتميَّز الصفُّ المسلم، وينكشف المندسُّون فيه، الباغون في المسلمين الفتنة.

خامسًا: والجهاد ذو شأن كبير في تقوية إيمان المؤمنين، ورفع معنويَّاتهم، وتطهيرهم- أفرادًا ومجتمعات- من ألوان الرذيلة والشح والهلع، وتربيتهم على

الرجولة والقوة والشجاعة والإقدام.

وبالجهاد تتخلَّص الأمة من أمراض الترف، والانحلال، والانهماك في اللَّذائذ والشهوات، والتعلُّق بالمادة والمتاع، وتشتغل بمعالي الأمور.

ولذلك قال تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ١٤١﴾ [آل عمران: ١٤١]، والتَّمحيص يتحقَّق للفرد بتكفير سيئاته، وتطهيره من عيوبه، ويتحقَّق للمجتمع بطهارة أفراده، وبتربيتهم على المعاني الرفيعة.

إنَّ الأمم الإسلامية- في عامتها- قد بُليت بألوان من الضعف والهزيمة والذل والصغار، جعلتها عرضةً لهجمات الأعداء الذين يتداعَوْن عليها من أنحاء الأرض، وصارت تفقد في كل يوم جزءًا من بلادها؛ بل ومن ذاتها.

فهذا كله مصداق ما أخبر به المبلِّغ عن الله محمد ﷺ؛ كما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**إذا تبايعتُم بالعِينة، وأخذتُم أذنابَ البقر، ورضيتُم بالزَّرع، وتركتُم الجهادَ؛ سلَّط اللهُ عليكم ذلًّا، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينِكم**»[1].

فها هي القوارع تتوالى على الأمة، وها هي تتلقَّى كل يوم ضربة جديدة من أعدائها المعلَنين والمستخفين.

وفي حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مولى رسول الله ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يُوشكُ أن تَدَاعى عليكم الأممُ من كل أُفُق، كما تَدَاعى الأَكَلَةُ على قصعتها**». قال: قلنا: يا رسولَ الله، أمن قلَّة بنا يومئذٍ؟ قال: «**أنتم يومئذ كثيرٌ، ولكن تكونونَ غُثاءً كغُثاء السَّيْل، تُنْتَزَعُ المهابةُ من قلوب عدوِّكم، ويُجْعَلُ في قلوبكم الوهنُ**». قال: قلنا: وما الوهنُ؟ قال: «**حبُّ الحياة، وكراهيةُ الموت**»[2].

---

(١) حديث صحيح بمجموع طرقه، تقدم تخريجه (ص٢٩٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٣٩٧) قال: حدَّثنا أبو النضر: حدَّثنا المبارك: حدَّثنا مرزوق أبو عبد الله الحمصي: أخبرنا أبو أسماء الرَّحَبي، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأبو النضر هو: هاشم بن القاسم البغدادي: ثقة ثبت، تقدم (ص٥٩).

والمبارك هو: ابن فَضَالة- بفتح الفاء- أبو فَضالة البصري: صدوق، حسن الحديث، كما قال=

وكما نجد مصداق قول النبي ﷺ في واقع الأمة في الأزمنة المتأخرة في:

= الذهبي، ولكنه مدلِّس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين، فلا يُقبل إلا ما صرَّح فيه بالسماع، وقد صرَّح هاهنا بالتحديث. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٨١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٢٧)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٠٤).

ومرزوق أبو عبد الله الحمصي: صدوق. ينظر: «الكاشف» (٣/ ١١٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٨٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٣٧).

وأبو أسماء الرَّحَبي هو: عمرو بن مَرْثد الدمشقي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٩٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٧٨). فالحديث بهذا الإسناد حسن.

وأخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٨٢) قال: حدَّثنا عبد الله بن جعفر: حدَّثنا إسماعيل بن عبد الله بن مسعود: حدَّثنا سعيد بن سليمان: حدَّثنا مبارك بن فَضالة، به.

وله طريق أخرى: أخرجه أبو داود (٤٢٩٧)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٢٦٨)، والرُّوياني في «مسنده» (٦٥٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٦٠٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٣٤)، والبغوي (٤٢٢٤)، وابن عساكر (٢٣/ ٣٢٩- ٣٣٠) من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: حدَّثني أبو عبد السلام، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... فذكر نحوه.

وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٧)، و«التقريب» (١/ ٥٠٢).

وأبو عبد السلام، قيل: هو: صالح بن رستم الهاشمي مولاهم: قال أبو حاتم وغيره: «مجهول». وقال الذهبي: «روى عنه ثقتان، فخفَّت الجهالة...» ثم ذكر له هذا الحديث.

ورجَّح الحافظ ابن حجر أن أبا عبد السلام الراوي عن ثوبان لا يُعرف اسمه، وأنه غير صالح ابن رستم، والله أعلم. ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٥٩).

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (٢٦٩) عن هشام بن عَمَّار: أخبرنا يحيى بن حمزة: أخبرنا ثَوْر ابن يزيد، عن الأزهر الألْهاني، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (٨٧١٣)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٢٧٠) من طريق أبي جعفر المدائني، عن عبد الصمد بن حَبِيب الأزدي، عن أبيه، عن شُبيل بن عوف، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأبو جعفر المدائني- محمد بن جعفر- وعبد الصمد بن حَبِيب: مختلف فيهما. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٩٤)، (٢٥/ ١٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦١٩)، (٣/ ٤٩٩)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٢٦)، (٩/ ٩٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٥٥، ٤٧٢) تحقيق محمد عوامة.

وحَبِيب، والد عبد الصمد: مجهول. ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨٧)، و«تقريب التهذيب» (ص١٥١) تحقيق محمد عوامة.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٧): «رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» بنحوه، وإسناد أحمد جيد».

الإخلاد إلى الدنيا، وترك الجهاد، والرضا بالزرع، والتبايع بالربا، وتسليط الأعداء، ونزع المهابة منها، وإصابتها بالوهن الذي هو حب الدنيا وكراهية الموت؛ نجد أيضًا مصداق ما أخبر به ﷺ من: دوام الجهاد، واستمراره، وبقاء طائفة من أمته يقاتلون على الدين ظاهرين.

يقول ابن تيمية في شأن هذه الآيات وما قبلها من «سورة المائدة»: «فالمخاطَبون بالنهي عن موالاة اليهود والنصارى هم المخاطَبون بآية الرِّدَّة، ومعلوم أن هذا يتناول جميع قرون الأمة، وهو سبحانه لما نهى عن موالاة الكفار، وبيَّنَ أنَّ مَن تولَّاهم من المخاطَبين فإنه منهم؛ بيَّن أن مَن تولَّاهم وارتدَّ عن دين الإسلام لا يضرُّ الإسلامَ شيئًا؛ بل سيأتي اللهُ بقوم يحبُّهم ويحبُّونه، فيتولَّوْن المؤمنين دون الكفار، ويجاهدون في سبيل الله؛ لا يخافون لومة لائم، كما قال في أول الأمر: ﴿ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأنعام: ٨٩]؛ فهؤلاء الذين لم يدخلوا في الإسلام، وأولئك الذين خرجوا منه بعد الدخول فيه؛ لا يضرُّون الإسلامَ شيئًا؛ بل يقيم الله مَن يؤمن بما جاء به رسوله وينصرُ دينَه إلى قيام الساعة»(١).

وكذلك قال سبحانه في الناكلين عن الإنفاق في سبيل الله- وهو نوع من الجهاد-: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [محمد: ٣٨].

يقول ابن تيمية: «بيَّن الله سبحانه أنَّه مَن تولَّى عنه بترك الجهاد بنفسه؛ أبدل اللهُ به مَن يقوم بذلك، ومَن تولَّى عنه بإنفاق ماله؛ أبدل اللهُ به مَن يقوم بذلك»(٢).

ومقتضى هذا الوعد وذاك: أن لا يزال في الأمة مؤمنون، مجاهدون، باذلون، صابرون في سبيل الله، لا يخافون لومة لائم، إلى قيام الساعة.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٠٠- ٣٠١).

(٢) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية (ص٦٦).

وينظر في تفصيل الكلام عن الجهاد، وحقائقه، ومزالقه، كتابي: «أسئلة العنف».

فخبر الله ورسوله ﷺ متحقِّق في هذا الوقت من وجهين:

١- من وجه نكول الأمة عن الجهاد وابتلائها بالعواقب الوخيمة المترتبة على ذلك.

٢- ومن وجه إتيان الله عَزَّ وَجَلَّ بقوم يجاهدون في سبيله، ولا يخافون لومة لائم، وبقاء الجهاد واستمراره، وبقاء الطائفة المنصورة الغريبة التي تقيم هذا الجهاد.

❍ ❍ ❍

الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأثرهما، وضرورة ترشيدهما

معنى المعروف والمنكر[1]:

مادة «العين والراء والفاء» أصل صحيح، **يدل على معان**:

منها: السكون، والطُّمأنينة إلى الشيء؛ يقال: هذا أمر معروف؛ أي: أن النفس تألفه وتسكن إليه؛ لأن مَن أنكر شيئًا؛ توحَّش منه ونبا عنه. ذكره ابن فارس.

ومنه: المعروف الذي يكثر ذكره في النصوص، إذ هو اسم جامع لكل ما عُرِف من طاعة الله، والتقرُّب إليه، والإحسان إلى الناس؛ فهو من الصفات الغالبة؛ أي: أمر معروف بين الناس، إذا رأوه، لا ينكرونه[2].

وضده: المنكر، وهو مشتق من «ن ك ر»، وهو يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، يُقال: نَكِرَ الشيء، وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه.

فالمنكر هو: كل ما قبَّحه الشرع، وحرَّمه، وكرهه[3].

ويتَّضح من هذه الإشارة اللُّغوية أمران:

الأول: أن الأصل في تحديد «المعروف» و«المنكر» هو الشرع الذي جاء بالتحليل والتحريم وسائر الأحكام، فما رآه الشرع حسنًا؛ فهو معروف، وما رآه قبيحًا؛ فهو منكر.

---

(١) ينظر جوانب مهمة من هذا الموضوع في رسالة للمؤلِّف بعنوان: «حتى لا تغرق السفينة».

(٢) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٢٨١)، و«لسان العرب» (٩/ ٢٤٠).

(٣) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٤٧٦)، و«لسان العرب» (٥/ ٢٣٣).

وإن كان عُرْف الناس قد يتغيَّر، فيستسيغ المنكر ويقبله ويقرُّه، وينكر المعروف ويأباه وينبو عنه؛ فالعبرة بشرع الله المحكم الثابت، لا بأهواء الناس المتقلِّبة المتغيِّرة.

الثاني: أن الأصل في المجتمع المسلم أنه يعرف المعروف الذي عُلِم بالشرع والعقل حسنه، وينكِر المنكر الذي عُلِم بالشرع والعقل قبحه.

ولذلك سمي المعروف معروفًا؛ لأن نفوس المؤمنين تطمئن وتسكن إليه؛ لما تعلم من موافقته لما يريد الله ورسوله ﷺ، وسمي المنكر منكرًا؛ لأن نفوس المؤمنين تستوحش منه، ولا تقبله، ولا تعترف به.

ولهذا، يرجع في تحديد المعروف والمنكر- بعد النصوص الشرعية- إلى ما يُعْلَم من حال السلف وأصحاب النبي ﷺ خاصة؛ لما ثبت من صفاء قلوبهم، ونقاوة فِطَرِهم، وقوة بصيرتهم في معرفة الحق من الباطل.

ولذلك عدَّ المسلمون إجماع الصحابة حجة فيما بينهم وبين الله[١].

وذهب الإمام مالك إلى حُجِّيَّة عمل أهل المدينة في القرن الأول[٢]، وعَلَّل ذلك بأن هذا البلد إنما كان العمل فيه بالنبوَّة، وأن غيرهم إنما العمل فيهم بأمر الملوك[٣].

وهذا المعنى الشامل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدخل فيه الدين كله؛ إذ الدين أمر ونهي: أمر للنفس وللغير، ونهي للنفس وللغير.

فبعث الرسل، وإنزال الكتب، وعقد الولايات كلها؛ إنما مقصوده الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر[٤].

---

(١) ينظر: «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (٤/ ٦٤٠)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (ص٨١- ٨٢).

(٢) ينظر: كتاب: «عمل أهل المدينة» لابن تيمية، ومجموعة بحوث «ندوة الإمام مالك» (١/ ٥٣- ٦٤)، (٢/ ٢٣٩- ٢٧٣).

(٣) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٥٨).

(٤) ينظر: «الحسبة في الإسلام» لابن تيمية (ص١٢- ١٣).

ضرورة الأمر والنهي، وأهميتهما:

الأمر والنهي ضرورة بشرية؛ فكل إنسان على وجه الأرض لا بد له من أمر ونهي، ولا بد أن يُؤمر ويُنهى، حتى لو أنه وحده؛ لكان يأمر نفسه وينهاها: إما بمعروف، وإما بمنكر.

فالأمر هو: طلب الفعل وإرادته، والنهي: طلب الترك وإرادته.

ولا بد لكل حيٍّ من إرادة وطلب في نفسه، فالإنسان حيٌّ يتحرَّك بإرادته، وبنو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض.

وإذا كان الأمر والنهي ضروريين للفرد؛ فهما ضروريان- من باب الأولى- للجماعة، فإذا اجتمع اثنان فصاعدًا؛ فلا بد أن يكون بينهما ائتمار بأمر، وتناه عن أمر.

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود الإنسان؛ فمَن لم يأمر بالمعروف الذي أمر اللهُ به ورسولُه، ويَنْهى عن المنكر الذي نهى اللهُ عنه ورسولُه، ولم يُؤمَر هو بذاك، ويُنْهى عن هذا؛ فلا بد أن يَأمُرَ ويَنْهى، ويُؤْمَر ويُنهى؛ إما بما يضادُّ ذلك من الباطل المحض الخالص، وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزله اللهُ بالباطل الذي لم ينزله اللهُ ولم يأذن به(١).

فإذا ضعف الأمر بالمعروف في أمة من الأمم؛ قوي الأمر بالمنكر، وإذا ضعف فيها النهي عن المنكر؛ قوي فيها النهي عن المعروف.

فقضية الأمر والنهي من أخطر القضايا التي تتحكَّم في مصير الأمم والحضارات، وتحدِّد معالم المجتمعات، وتميِّز بعضها عن بعض.

والمجتمع المنحرف هو الذي شاع فيه المنكر، وصارت له الغلبة والظهور، ولأهله العزُّ والتَّمكين والسلطان، وإن كان لا يخلو من الخير والأخيار؛ بل ولا يخلو من الآمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر.

---

(١) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية (ص٧٩- ٨٠).

والمجتمع المستقيم هو الذي تغلَّبَ فيه المعروف، وقوِي أمرُه، وصارت له الدولة والظهور، ولأهله العزُّ والتَّمكين والسلطان، وإن كان هذا المجتمع لا يخلو من الشر والأشرار؛ بل ولا يخلو من الآمرين بالمنكر والناهين عن المعروف.

فقد وصف الله تعالى مجتمع الإسلام الأول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع سائر الأعمال الصالحة، فقال: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾ [التوبة: ٧١]؛ فهم أولياء، متناصرون على هذا لا على غيره؛ ولذلك صاروا مؤمنين، واستحقوا رحمة الله وثناءه.

ومع هذا المستوى الإيماني الرفيع الذي وصلوا إليه؛ فقد كان فيهم منافقون، وصفهم الله بقوله: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [التوبة: ٦٧].

ويلحظ في التعبير القرآني أنه عبَّر عن المؤمنين بأن ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، في حين أنه قال عن المنافقين: ﴿ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾، مع أن العلاقة بين المؤمنين أقوى بكثير من العلاقة بين المنافقين.

والسرُّ في ذلك- والله أعلم-: أن علاقة المؤمنين مبنية على الاتفاق في المنهج والدين والشريعة، والاجتماع حولها، والاستمداد منها، مع تحمُّل كل مؤمن المسؤولية الخاصة: في الاستقامة على الطريق، وفي مراقبة إخوانه المؤمنين، وتعاهد مسيرتهم، ونصحهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر.

فالمؤمن له شخصيَّتُه المستقلة التي يتميَّز بها عن غيره؛ بحيث لا يغريه انحراف الناس باتباعهم؛ بل ولايته للمؤمنين مستمدَّة من اتفاقه معهم على الإيمان، فمتى انحرفوا عنه؛ زالت هذه الولاية.

أما المنافقون؛ فهم مجتمعون لا على شيء موحّد، ولا على منهج واضح؛

بل على التخبُّط والتقليد الأعمى والاتباع للأشخاص؛ بحيث تذوب شخصيات بعضهم في بعض وتنمحي، فلا تآمر بينهم بمعروف، ولا تناهي بينهم عن منكر، ولا تناصح في الله[1].

فالمجتمع الصالح- إذًا- هو: المجتمع الذي يغلب عليه الخير، وتكون فيه الكلمة لأهل الصلاح والتقوى والإيمان، وإن كان لا يخلو من منافقين وفاسقين.

والمجتمع الفاسد هو: الذي يغلب عليه الشر، وتكون الكلمة فيه لأهل الفساد والشر والنفاق، وإن كان لا يخلو من مؤمنين ومجاهدين.

ومن أعظم أسباب غلبة الخير وشيوعه وانتشاره: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه يؤدِّي إلى كون المعروف أمرًا مألوفًا مقبولًا؛ يتربَّى عليه الصغار، ويهرم عليه الكبار، ويخضع له الأمير والمأمور.

ومن أعظم أسباب غلبة الشر وشيوعه وانتشاره وذلة أهل الخير وغربتهم؛ ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن النفوس ميَّالة إلى الشهوات، ميَّالة إلى التحلُّل من قيود الشرائع وضوابطها، مع ما سُلِّط عليها من كيد الشيطان وتزيينه، فيترتَّبُ على ترك الأمر والنهي على وَفْق الشرع الأمر والنهيُ على خلاف الشرع، فيكون الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف.

فهذه المعصية التي يقع فيها العباد، وهي ترك الأمر والنهي؛ يُعاقَبون عليها بعقوبات، منها تسليط الأشرار عليهم منهم ومن غيرهم، حتى يصبح الأخيار أذلَّاء لا كلمة لهم ولا وزن.

ولذلك روت زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النبيَّ ﷺ دخل عليها فزعًا يقولُ: **«لا إله إِلَّا اللهُ، ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقتربَ، فُتح اليومَ من رَدْم يَأْجوجَ ومَأْجوجَ مثلُ هذه»**. وحلَّق بأصبعه الإبهام والتي تليها. قلتُ: يا رسولَ الله، أنهلكُ وفينا

---

(١) ينظر: «تفسير الماتريدي» (٥/ ٤٢١)، و«الكشاف» (٢/ ٢٨٩)، و«تفسير الرازي» (١٦/ ١٣٠)، و«تفسير القرطبي» (٨/ ٢٠٣)، و«تفسير المنار» (٥/ ١٨)، و«في ظلال القرآن» (٣/ ١٦٧٣)، و«التفسير القرآني للقرآن» (٥/ ٨٤٣).

الصالحونَ؟ قال: «**نعم؛ إذا كَثُرَ الخبثُ**»[1].

ففي هذا الحديث تصريح بسنة من سنن الله في خراب القرى وهلاك الأمم وانهيار الحضارات، وهي أن غلبة الأشرار وفشوَّ الخَبَث مؤذنٌ بالهلاك والدمار، وإن كان الأخيار موجودين.

والمقصود بكثرة الخبث: ظهوره، واستعلانه، حتى لا يكاد يُنكر.

ولذلك بوَّب الإمام مالك على مثل هذا الحديث بقوله: «باب ما جاء في

---

(١) أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠٧٤٩)، ونُعيم بن حمَّاد في «الفتن» (١٦٤٤)، وأحمد (٢٧٤١٣، ٢٧٤١٤)، والبخاري (٣٣٤٦، ٣٥٩٨، ٧٠٥٩، ٧١٣٥)، ومسلم (٢٨٨٠)، والترمذي (٢١٨٧)، وابن ماجه (٣٩٥٣)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٤٩، ١١٢٧٠)، وأبو يعلى (٧١٥٥، ٧١٥٩)، وابن حبان (٣٢٧)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقد ورد الحديث عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه: فكيف يُصنع بأولئك، تعني: الصالحين؟ قال: «**يصيبهم ما أصابَ الناسَ، ثم يصيرونَ إلى مغفرة من الله ورضوان**». أخرجه أحمد (٢٦٥٢٧، ٢٦٥٩٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨): «رجال أحدهما رجال الصحيح».

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنحوه. أخرجه البزار (٤٧٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١١٧٠٢)، وفي «الأوسط» - كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨) - وقال: «وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف».

ويحيى في إسناد البزار والطبراني في «الكبير» أيضًا.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أخرجه أحمد (٢٤١٣٣): «**إذا ظهر السوءُ في الأرض، أنزلَ اللهُ بأهل الأرض بأسه**». قالت: وفيهم أهلُ طاعة الله عَزَّوَجَلَّ؟ قال: «**نعم، ثم يصيرونَ إلى رحمة الله تعالى**».

وفيه: حسن بن محمد عن امرأته. ينظر: «تعجيل المنفعة» (ص٥٦٥)، و«مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨).

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (٦٢٠٧) بنحو حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨): «وفيه الحجَّاج بن أَرْطاة، وهو ضعيف».

ورواه أحمد في موضع آخر (٤٩٨٥)، وليس في إسناده الحجَّاج.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طرق بألفاظ متعدِّدة. أخرجه الحاكم (١/ ١٠٨)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». وقال الذهبي: «فيه انقطاع». وأخرجه كذلك (٤/ ٤٣٩)، وقال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». و (٤/ ٤٨٣)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

وورد عن أم حَبِيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أخرجه ابن حبان (٦٨٣١)، والطبراني في «الأوسط» (٧٣١٩)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١٠/ ٢١٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨): «رجاله ثقات».

وهو خطأ؛ فأم حَبِيبة تروي الحديث عن زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ينظر: «فتح الباري» (١١/ ١٢).

عذاب العامة بعمل الخاصة»[1].

ثم روى أثرًا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «كان يُقال: إن الله تبارك وتعالى لا يعذِّب العامة بذنب الخاصة، لكن إذا عُمِل المنكرُ جهارًا؛ استحقُّوا العقوبةَ كلُّهم»[2].

---

(١) ينظر: «الموطأ» (٢/ ٩٩١).

(٢) أخرجه مالك (٢/ ٩٩١)، وابن المبارك في «الزهد» (١٣٥١) عن إسماعيل بن أبي حَكِيم، أنه سمع عمر بن عبد العزيز.

وإسماعيل بن أبي حَكِيم: ثقة، وكان واليًا لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٦٨).

وأخرجه الحميدي (٢٦٩) من كلام عمر بن عبد العزيز.

وقد ورد هذا المعنى مرفوعًا عن عَمِيرة- بفتح العين بوزن: عَظِيمة- بن فروة الكندي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٥٢)، وأحمد (١٧٧٢٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٤٣١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٦٦)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٣٩) (٣٤٤)، والبغوي (٤١٥٥).

وفي إسنادهم: مولى لآل عدي بن عدي، لم يسم، ولا يُعرف، كما قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ١٧٢).

وورد أيضًا عن العُرْس بن عَمِيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٣٨) (٣٤٣).

وفي إسناده: عمر بن عامر السُّلَمي: صدوق، له أوهام. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٦٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٥٨).

ومحمد بن صالح بن الوليد النرسي: لم أجد له ترجمة، وهو من شيوخ الطبراني في «الكبير» و«الصغير» و«الدعاء» وغيرها. ينظر: «إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (ص٥٦٢).

وسالم بن نوح هو: العطار: مختلف فيه. قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «لا يحتج به». وقال أبو زرعة: «صدوق ثقة». وقال أحمد: «ما أرى به بأسًا». وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام». ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ١١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٢٧).

وخالد بن يزيد: لم يتميَّز مع مراجعة التراجم الموسَّعة، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٧/ ١١١): «يغلب على ظني أنه أبو هاشم الدمشقي القاضي، فإنه من هذه الطبقة، وهو ثقة». وجزم محققو المسند أنه تحرف في «المعجم الكبير» وهو جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٦)، و«تقريب التهذيب» (ص١٣٧) تحقيق محمد عوامة.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨): «رجاله ثقات».

فالخاصة إذا عملت المنكر جهارًا، ثم لم يغيَّر؛ كان هذا سببًا قويًّا في فشوِّ المنكرات وظهورها وكونها صارت أحوالًا طبيعيَّة تستمرئها النفوس ولا تنفر منها، وهذا دليل على انحراف مقاييس المجتمع وقِيَمه، فيستحق بذلك العقوبة الربانية.

وروى جَرِير بن عبد الله البَجَلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: **«ما من رجل يكونُ في قوم يُعْمَلُ فيهم بالمعاصي؛ يقدرونَ على أن يغيِّروا عليه، فلا يُغيِّروا، إلا أصابهم اللهُ بعذاب من قبل أن يموتوا»**[1].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٣٩)، وابن حبان (٣٠٠، ٣٠٢) من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن ابن جَرير، عن جَرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأبو الأحوص هو: سلَّام بن سُليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي: ثقة متقن. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٨٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٤٢).

وأبو إسحاق هو: السَّبِيعي: ثقة عابد، اختلط بأخرة، مدلِّس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وتقدم (ص٢٤).

وابن جرير: سماه ابن حبان: «عُبيد الله»، بالتصغير، وذكره في «الثقات»، وروى عنه أكثر من اثنين، وقال ابن حجر: «مقبول». ينظر: «الثقات» (٥/ ٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥٣١).

فهذا الإسناد ضعيف؛ لعنعنة أبي إسحاق، واختلاطه، ولضعف عُبيد الله بن جرير.

وأخرجه أيضًا أحمد (١٩٢٥٣)، وابن ماجه (٤٠٠٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٦٥) من طريق وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، بنحوه.

وله طرق أخرى: فأخرجه أحمد (١٩٢٥٥) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق... بمعناه.

وأخرجه أيضًا (١٩٢٥٦) من طريق أسود، عن يونس، عن أبي إسحاق، به.

وأخرجه أيضًا (١٩٢٣٠) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة قال: سمعتُ أبا إسحاق يحدِّث عن عُبيد الله... فذكر نحوه.

وأخرجه أيضًا (١٩٢٥٤) من طريق حجَّاج بن محمد: أخبرنا شَرِيك، عن أبي إسحاق، عن المنذر ابن جرير، عن أبيه... فذكر نحوه.

وأخرجه أيضًا (١٩٢١٦)، والداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٢٩) من طريق يزيد بن هارون: أخبرنا شَرِيك بن عبد الله، عن أبي إسحاق، عن المنذر... فذكر نحوه. =

إن وجود المنكر بين الناس أمر لا بدَّ منه، وكلَّما بَعُد العهد؛ زادت المنكرات، وتنوَّعت، وضربت جذورها في الأرض، ولكن الأمر الذي تفوق خطورتُه خطورةَ وجود المنكر هو أن تتحوَّل هذه المنكرات إلى ظواهر مألوفة، يجاهر بها أصحابها، دون نكير.

وهذا يبيِّن وظيفة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأهميته في حفظ الأمة، وأثر السكوت عن ذلك في ذوبان الأمة ومسخ هويتها.

فالذين يرَوْن المنكر ثم لا يغيِّرونه- وهم على ذلك قادرون- يعدُّون مشاركين في المنكر ذاته، بمثابة الفاعلين له، والواقعين فيه.

ولهذا قال تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩]، فنسب فعل المنكر إليهم جميعًا، كما نسب ترك التناهي إليهم جميعًا[(١)].

وعن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا أيها الناسُ، إنكم تقرؤون هذه الآيةَ، وتضعونها على غير مواضعها: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنا سمعنا النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إن الناسَ إذا رأوا الظالمَ، فلم يأخذوا على**

= وشَرِيك بن عبد الله هو: النَّخَعي الكوفي، القاضي بواسط، صدوق، يخطئ كثيرًا، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء، وهو قديم السماع من أبي إسحاق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٥١).

والمنذر بن جرير هو: أخو عُبيد الله، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة، وقال الذهبي: «ثقة». وقال ابن حجر: «مقبول». ينظر: «الثقات» (٥/ ٤٢٠)، و«الكاشف» (٣/ ١٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٠٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٧٤).

فهذا الإسناد يدفع احتمال اختلاط أبي إسحاق؛ لتقدم سماع شريك منه، وفيه متابعة المنذر بن جرير لأخيه عبيد الله، ولكن تبقى عنعنة أبي إسحاق، فالحديث لا يزال ضعيفًا.

ولكن له شاهد صحيح يقوِّيه، وهو من رواية أبي بكر الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي قريبًا، فهو به حسن.

(١) ينظر ما سيأتي (ص٤١٨).

يديه؛ أوشكَ أن يُعمَّهم اللهُ بعقاب»[1].

(١) أخرجه الحميدي (٣)، وابن أبي شيبة (٣٧٥٨٣)، وأحمد (١، ١٦، ٢٩، ٣٠، ٥٣)، وعبد ابن حميد (١)، وأبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٢١٦٨، ٣٠٥٧)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٨٦– ٨٩)، والبزار (٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٩٢)، وأبو يعلى (١٣٠– ١٣٢)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٩٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٢٦)، وابن حبان (٣٠٤، ٣٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٤٤)، والضياء في «المختارة» (١/ ١٤٣–١٤٥) (٥٤–٥٨).

ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٥٦٤) إلى العدني، وابن مَنِيع، والكَجِّي في «سننه»، وابن المنذر، والدارقطني في «الأفراد»، وأبي الشيخ، وابن مردويه.

وزاد أبو داود: وقال عمرو، عن هشيم: وأني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**ما من قوم يُعمل فيهم بالمعاصي، ثم يقدرونَ على أن يغيِّروا، ثم لا يغيِّروا، إلا يُوشكُ أن يعمهم اللهُ منه بعقاب**».

وفي الموضع الأول عند ابن حبان: «**إذا رأوا الظالمَ، فلم يأخذوا على يديه**». أو قال: «**المنكرَ، فلم يغيِّروه**».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه غير واحد عن إسماعيل بن أبي خالد، نحو هذا الحديث مرفوعًا، وروى بعضهم عن إسماعيل عن قيس عن أبي بكر قوله، ولم يرفعوه... وفي الباب عن عائشة وأم سلمة والنُّعمان بن بَشِير وعبد الله بن عمر وحذيفة».

وقال البزار: «هذا الكلام لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ الحديث بهذا اللفظ إلا عن أبي بكر عنه، وقد أسند هذا الحديث عن أبي بكر عن النبي ﷺ جماعة، وأوقفه جماعة، فكان ممَّن أسنده: شعبة، وزائدة ابن قدامة، والمعتمر بن سليمان، ويزيد بن هارون، وغيرهم».

رواه أبو يعلى وابن جرير الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلا أن أبا يعلى في إحدى رواياته رواه من طريق الحكم، عن قيس، وابن جرير الطبري رواه في إحدى روايتيه عن بيان، عن قيس.

وإسماعيل بن أبي خالد: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٩١)، و«التقريب» (١/ ٦٨).

وقيس بن أبي حازم: ثقة مخضرم، قال إسماعيل بن أبي خالد: «كبر قيس، حتى جاز المائة بسنين كثيرة، حتى خرف وذهب عقله». ولكن أخرج له الشيخان من طريق إسماعيل وبيان بن بشر، وهما رويا هذا الحديث عنه. ينظر: «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٤١٧)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٢٧).

وقد رواه عن إسماعيل جمع كثير، فأوقفه قوم، ورفعه آخرون.

فممَّن أسنده ورفعه: عبد الله بن نُمير عند ابن أبي شيبة وأحمد وابن ماجه والضياء، وحماد بن أسامة عند ابن أبي شيبة وابن ماجه، وزُهير بن معاوية عند أحمد والضياء، وهُشيم بن بَشِير عند المروزي وأبي داود والبيهقي، ومروان بن معاوية الفزاري عند الحميدي، ويزيد بن هارون عند أحمد والترمذي=

وعن حُذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده، لتأمُرُنَّ بالمعروف، ولتنهَوُنَّ عن المنكر، أو ليوشِكَنَّ اللهُ أن يبعثَ عليكم عقابًا منه، ثم تَدْعونَه، فلا يُستجابُ لكم**»(١).

= والمروزي وعبد بن حميد والضياء، وجَرير بن عبد الحميد عند أبي يعلى والطبري وابن حبان والمروزي والضياء، وشعبة عند أحمد والمروزي وأبي يعلى وابن حبان والضياء، ومعتمر بن سليمان عند البزار، وخالد بن عبد الله الواسطي الطحان عند أبي داود، ومحمد بن مسلم بن شَرِيك عند ابن أبي حاتم.

وهؤلاء جميعًا ثقات، وقد سبقت ترجمة بعضهم.

وممَّن أوقفه: شعبة عند أبي يعلى والضياء، ويحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة ذكرهما ابن أبي حاتم عن أبي زرعة والدارقطني، ووكيع ذكره ابن أبي حاتم عن أبي زرعة، وغيرهم. ينظر: «علل ابن أبي حاتم» (٢/ ٩٨)، و«علل الدارقطني» (١/ ٢٥١).

وقد رواه موقوفًا أيضًا: شعبة، عن الحكم بن عُتيبة، عن قيس عند أبي يعلى، وبيان بن بشر عند الطبري.

والحكم هو: أبو محمد الكندي الكوفي: ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلَّس. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٣٢)، و«تقريب التهذيب» (ص١٧٥) تحقيق محمد عوامة.

وبيان هو: الأَحْمسي، أبو بشر الكوفي: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٠٦)، و«تقريب التهذيب» (ص١٢٩) تحقيق محمد عوامة.

وقد رجَّح أبو زرعة أن إسماعيل بن أبي خالد كان يرفعه مرة ويوقفه مرة، ورجَّح الدارقطني أن يكون قيس بن أبي حازم- شيخ إسماعيل بن أبي خالد- كان ينشط في الرواية مرة فيسنده ويجبن مرة فيقفه على أبي بكر.

ومما يرجِّح أن التردُّد في الرفع والوقف من إسماعيل- كما هو رأي أبي زرعة- أن الذين رووه عن غير طريقه، كالحكم بن عُيينة، وبيان بن بشر، لم يتردَّدوا في رفعه ووقفه؛ بل رووه موقوفًا، وهذا يرجِّح وقف الحديث، ولكنه في حكم المرفوع؛ لأنه مما لا يقال بالرأي، والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٩) من طريق قُتيبة: حدَّثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله الأنصاري، عن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال: «هذا حديث حسن».

وقُتيبة هو: ابن سعيد الثقفي: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٢٣).

وعبد العزيز بن محمد هو: الدَّرَاوَرْدي: صدوق، يخطئ إذا حدَّث من كتب غيره، تقدم (ص٢٨٢).

وعمرو بن أبي عمرو هو: عمرو بن ميسرة المخزومي: صدوق، حسن الحديث، وتقدم (ص٢٨٢).=

وجاء الحديث عن أبي هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لتَأمُرُنَّ بالمعروف، ولتَنْهَوُنَّ عن المنكَر، أو ليُسَلِّطَنَّ اللهُ عليكم شرارَكم، فيدعو خيارُكُم، فلا يُستجابُ لهم**»[1].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنَّ النبيَّ ﷺ دخل فعرفتُ في وجهه أن قد حفَزَه شيءٌ، فتوضَّأ وما كلَّم أحدًا، ثم خرج، فلصقتُ بالحجرة لأسمعَ ما يقولُ، فصعِدَ على المِنْبَر، فحَمِدَ الله وأثنى عليه، وقال: «**أيها الناسُ، إنَّ اللهَ تبارك وتعالى يقولُ لكم: مُروا بالمعروف، وانْهَوْا عن المنكر؛ قبل أن تدعوني فلا أستجيبُ لكم، وتسألوني فلا أعطيكم، وتستنصروني فلا أنصركم**». فما زاد عليهنَّ حتى نزل[2].

= وعبد الله الأنصاري هو: ابن عبد الرحمن الأَشْهلي، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر: «مقبول». ينظر: «الثقات» (٥/ ١٤)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٠٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٩).

ورواه أيضًا: أحمد (٢٣٣٠١)، والداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٣٠)، والبغوي (٤١٥٤) من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو، به.

فالحديث حسن؛ لحال عمرو بن أبي عمرو، وإلا فالدَّرَاوَرْدي- وإن كان حاله كما ذكرت- إلا أنه تابعه إسماعيل بن جعفر، وهو ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٦٨).

(١) أخرجه البزار (٨٥١٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٣٧٩) من طريق محمد بن المثنى: حدَّثنا بكر بن يحيى بن زَبَّان: حدَّثنا حِبَّان بن علي: حدَّثنا ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليسلطنَّ اللهُ عليكم شرارَكم، فيدعو خيارُكم، فلا يُستجابُ لهم**».

وقال البزار: «لا نعلمه يُروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن عجلان إلا حِبَّان، تفرد به بكر بن يحيى بن زبَّان». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٦): «فيه: حِبَّان بن علي، وهو متروك، وقد وثَّقه ابن معين في رواية، وضعَّفه في غيرها».

وحِبَّان بن علي العِنَزي الكوفي: اختلفت الروايات عن يحيى بن معين فيه، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتجُّ به». وضعَّفه ابن سعد والنسائي والدارقطني، وقال ابن حجر: «ضعيف، وله فقه وفضل». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: «صدوق». وقال البزار: «صالح». وقال الذهبي: «صالح الحديث». فالتعبير عنه بمتروك لا يناسب حاله، والله أعلم. ينظر: «الكاشف» (١/ ١٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٤٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٥٢٥٥)، وابن ماجه (٤٠٠٤)، والبزار (٣٣٠٤- كشف الأستار)، وابن حبان=

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنحوه، وزاد: «**إنَّ الأمرَ بالمعروف لا يقرِّب أجلًا، وإنَّ الأحبارَ من اليهود والرُّهبان من النَّصارى لمَّا تركوا الأمرَ بالمعروف والنَّهْيَ عن المنكرِ؛ لعنهم اللهُ على لسان أنبيائهم، وعمَّهم البلاءُ**»[1].

وسبب هذه العقوبة العامة الشاملة: أن المجتمع كله لُحْمةٌ واحدة مترابطة، وبهذا يكون لكل فرد من أفراده صفة فردية من جهة، وصفة اجتماعية باعتباره جزءًا من هذا المجتمع من جهة أخرى:

فإذا قارف الفرد المنكر مستخفيًا مستترًا غير معلَن- بصفته الفرديَّة- فهو لا يضرُّ إلا نفسه؛ لأن البيئة العامة بقيت نظيفة لم تتلوَّث بهذا المنكر؛ ولأن الغلبة والسيطرة والنفوذ للخير والمعروف، إذ المستتر بالمنكر إنما استتر في الغالب؛ لأن المجتمع يعارضه ويخالفه، ويرفض ما هو عليه، فألجأه ذلك إلى التخفِّي؛ شأنه في ذلك شأن مَن يخطِّط لهدم المجتمع وتدميره، وزعزعة أمنه، فهو كمَن يصنع التفجيرات أو القنابل الحارقة لهدم منجزات المجتمع.. لا يمكن أن يصنع ذلك على قارعة الطريق!

أما إذا استعلن الفساق بمنكراتهم، وصارت الجرائم فاشية مشهورة؛ فإن البيئة العامة حينئذ قد تلوَّثت، حتى يغدو الصلاح ولزوم الاستقامة أمرًا صعبًا؛ لأن المستقيم في هذه الحالة يسبح ضد التيار، ويصبح الفرد العادي الساذَج أميلَ إلى الشر والانحراف؛ لطغيان البيئة وقوة تأثيرها في أفرادها، ويصبح الفرد المنحرف أكثر رغبة فيما هو فيه، وأكثر إقبالًا عليه وتهالكًا فيه.

فتيار المجتمع والبيئة تيار جارف، لا يكاد يسير في اتجاه معاكس له؛ إلا القلة المصطفاة من عباد الله، وهم الغرباء الذين يصلحون إذا فسد الناس.

= (٢٩٠)، والطبراني في «الأوسط» (٦٦٦٥).

وفي أسانيدهم: عاصم بن عمر بن عثمان: أحد المجاهيل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٨٥). وفي «كشف الأستار»: «عاصم بن عمرو»، وهو خطأ.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٣٦٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٦): «فيه مَن لم أعرفهم».

وقد جسَّد الرسول ﷺ هذا المعنى عندما شبَّه المجتمع بالسفينة المنقسمة إلى طائفتين: علوي، وسفلي، وشبَّه الواقعين في المنكرات بالقوم الذين في أسفل السفينة- إشارة إلى نزول رتبتهم وانحطاطهم- وشبَّه المنكر الذي يقارفونه بالخرق الذي يحاولون في السفينة، ثم بيَّن المهمة الخطيرة الملقاة على عواتق المهتدين الذين هم في أعلى السفينة- إشارة إلى علو مكانتهم وارتفاعها- بأن عليهم أن يأخذوا على أيدي الذين يحاولون خرق السفينة- وهم أهل المنكر[1]- ثم حدَّد ﷺ السنة الإلهية التي لا تتأخر ولا تتغيَّر ولا تتبدَّل؛ بأنهم: إن أخذوا على أيديهم ومنعوهم وأمروهم بالمعروف ونهوهم عن المنكر إذا استطاعوا؛ نجا الآخذون والمأخوذ على أيديهم- المجتمع- وإن تركوهم وما أرادوا؛ غرقت السفينة بمَن فيها.

فعن النُّعمان بن بَشِير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النبيُّ ﷺ: «**مَثَلُ المُدْهِنُ في حدود الله والواقع فيها، مَثَلُ قوم استهموا سفينةً، فصارَ بعضُهم في أسفلها وصارَ بعضُهم في أعلاها، فكان الذين في أسفلها يمرُّون بالماء على الذين في أعلاها، فتأذَّوا به، فأخذَ فأسًا، فجعل ينقرُ أسفلَ السفينة، فأَتَوْهُ، فقالوا: ما لك؟ قال: تأذَّيْتُم بي، ولا بدَّ لي من الماء! فإن أخذوا على يديه؛ أَنْجَوْهُ ونَجَّوْا أنفسَهم، وإن تركوه؛ أَهْلَكُوه وأَهْلَكوا أنفسَهم**»[2].

---

(١) ينظر للمؤلِّف: «حتى لا تغرق السفينة».

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٤٩)، والحميدي (٩٤٦)، وأحمد (١٨٣٦١، ١٨٣٧٠، ١٨٣٧٩، ١٨٤١١)، والبخاري (٢٤٩٣، ٢٦٨٦)، والترمذي (٢١٧٣)، وابن حبان (٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص١٠٣، ١٠٤)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٣١٧).

وفي أوله عند ابن مبارك من قول النعمان: «يا أيها الناسُ، خذوا على أيدي سفهائكم». وفي آخره: «خذوا على أيدي سفهائكم قبل أن تهلكوا». وزاد الترمذي: «**فقال الذين في أَعْلاها: لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا...**». وفي بعض روايات أحمد: «**فقال بعضُهم: إنما يخرقُ في نصيبه، وقال آخرونَ: لا...**». وزاد الحميدي: «**فقال بعضُهم: اتركوه- أبعده اللهُ- يخرقُ في حقِّه ما شاء. فقال بعضُهم: لا تدعوه يخرقها فيهلكنا**». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ولفظه عند أبي الشيخ الأصبهاني في كتاب «الأمثال»: «**مثلُ القائم على حدود الله والمُدْاهِن في حدود الله مَثَلُ ثلاثة نفر جلسوا في سفينة: أحدُهم في صدرها، والآخرُ في أسفلها، والآخرُ في وسطها، فجعل يحفرها بفأس معه، فقال الذي يليه: لا تحفر فتغرقنا، وقال الآخر: دعه، فإنما غرَّق نفسَه**».

ويلحظ في رواية أبي الشيخ للحديث أنه قسَّم المجتمع ثلاث فئات:

الأولى: التي في أعلى السفينة، وهؤلاء هم: الصالحون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، الآخذون على أيدي السفهاء.

الثانية: التي في وسط السفينة، وهم الصالحون الساكتون، الذين يقولون: دعوهم وشأنهم، يخرقون في نصيبهم، وهم الهالكون المتواطئون مع صاحب المنكر من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

الثالثة: التي في أسفل السفينة، وهم أصحاب المنكر، الذين يحاولون خرق السفينة وإغراقها بمعاول الهدم والتخريب، سواء كانت هذه المعاول لهدم أخلاقيات المجتمع وجرِّه إلى الرذيلة والفحش والانحلال من قِيَم الفضيلة، أو كانت معاول هدم العقائد، وبثِّ بذور الشك والشبهة والإلحاد.

إن ثمة قوة خفية في كل مجتمع؛ تحرِّضه على الشر والفساد، وتزيِّن له الرذيلة، وتحرِّك غرائزه الحيوانية، وتثبِّطه عن الخير، وتدعوه إلى تركه، وهي قوة المنافقين المندسِّين في كل مجتمع للخير فيه سلطان أو بعض سلطان.

والمنافقون يحبُّون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا بسبب الريب الذي وقر في قلوبهم، ويحبُّون أن يشاركهم الناس فيما هم فيه من الرذائل، ويتلذَّذون بموافقتهم لهم، ويكرهون أن يمتاز عنهم أحد بالخير؛ حسدًا من عند أنفسهم، أو لئلَّا يعلو عليهم، فيحمده الناس دونهم، أو لئلَّا يكون له عليهم حجة، أو لخوفهم من معاقبته لهم بنفسه أو بغيره، أو خشية أن يفضحهم ويبيِّن ما هم عليه... أو لغير ذلك من الأسباب.

ومَن خرج عن هذا الخط الذي رسموه؛ عادَوْه، وحاربوه، وآذَوْه، وانتقصوه، وعملوا على إيصال الضرر به بقدر ما يستطيعون.

فيجتمع على الإنسان: نفسه الأمَّارة بالسوء، وشيطانه المسلَّط عليه، مع هؤلاء المنافقين ومَن شايعهم من الفسَّاق الذين يحيطونه بما استطاعوا من وسائل الفساد والإفساد.

ومثل هذا موجود في مجال الخير، فالإنسان يجد في نفسه رغبةً وميلًا إلى الخير؛ لما فطر عليه من الملَّة المستقيمة، ويجد من تسديد المَلك له وإيعاده بالخير داعيًا آخر إلى الطاعة، ويجد من عون المؤمنين له على ذلك، وتحريضهم إياه على فعل الخير، وموالاته عليه، ونهيه عن الشر، ومعاداته عليه، ما يكون حاجزًا عن مقارفة الخطيئة، داعيًا إلى الطاعة.

وإنما يقوى هذا أو ذاك بحسب قوة الخير في المجتمع، وكثرته، وقيام الناس بما أوجب الله عليهم؛ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو ضعف الخير، وقلَّته، وقعود الناس عما أوجب الله عليهم.

ولذلك قال عبدُ الله بنُ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جاهدوا المنافقينَ بأيديكم، فإن لم تستطيعوا؛ فبألسنتكم، فإن لم تستطيعوا إلا أن تكفهِرُّوا في وجوههم؛ فاكفهِرُّوا في وجوههم»[1].

---

(١) أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (١٣٧٧).

وفي إسناده: عبد الملك بن حسين، وهو: أبو مالك النَّخَعي الواسطي: ضعيف. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٦٧)، و«الكاشف» (٣/ ٣٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢١٩).

وفيه: عمرو بن أبي جندب، ويأتي بيان حاله.

لكن رواه الطبراني في «الكبير» (٨٥٨١)، بلفظ: «إذا رأيتَ الفاجرَ، فلم تستطع أن تغيِّر عليه، فاكفهرَّ في وجهه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٦): «رواه الطبراني بإسنادين، في أحدهما شريك، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح».

والطريق الأخرى رواها الطبراني أيضًا في «الكبير» (٨٥٨٠) قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله الحضرمي: حدَّثنا إبراهيم بن أبي معاوية: حدَّثنا أبي، عن الأعمش، عن علي بن الأقمر، عن أبي عطية، قال: قال عبد الله: «إذا لقيتَ الفاجر، فالقه بوجه مكفهرّ».

ومحمد بن عبد الله الحضرمي هو: الحافظ الثقة، الشهير بـ«مُطَيَّن». ينظر: «الميزان» (٣/ ٦٠٧).=

وقد أمر الله عَزَّوَجَلَّ نبيَّه ﷺ بجهاد الكفار والمنافقين، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾﴾ [التوبة: ٧٣، التحريم: ٩].

وفي هذا يقول ابن القيم: «وقد غرَّ إبليسُ أكثرَ الخلق بأن حسَّن لهم القيام بنوع من الذكر والقراءة والصلاة والصيام والزهد في الدنيا والانقطاع، وعطَّلوا هذه العبوديَّات، فلم يحدِّثوا قلوبهم بالقيام بها، وهؤلاء عند ورثة الأنبياء من أقل الناس دينًا؛ فإن الدين هو القيام لله بما أمر به، فتارك حقوق الله التي تجب عليه أسوأ حالًا عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي؛ فإن تَرْك الأمر أعظم من ارتكاب النهي من أكثر من ثلاثين وجهًا ذكرها شيخنا[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض تصانيفه.

ومَن له خبرة بما بعث اللهُ به رسولَه ﷺ، وبما كان عليه هو وأصحابه، رأى أن أكثر مَن يُشار إليهم بالدِّين هم أقل الناس دينًا، والله المستعان.

وأيُّ فضل ومزية لمَن يرى محارم الله تُنْتَهَك، وحدودَه تُضاع، ودينَه يترك، وسنَّةَ رسوله ﷺ يُرغَبُ عنها، وهو بارد القلب، ساكت اللسان، شيطان أخرس، كما أن المتكلِّم بالباطل شيطان ناطق؟!

وهل بليَّة الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم؛ فلا

= وإبراهيم بن أبي معاوية هو: ابن محمد بن خازم السعدي مولاهم، أبوه أبو معاوية الضرير: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤١).

وأبوه أبو معاوية: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في غيره، وتقدم (ص٣٢٥).

والأعمش هو: سليمان بن مهران، ثقة حافظ، مدلِّس، من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وقد احتمل الأئمة تدليسه، وتقدم (ص٢٤).

وعلي بن الأقمر: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٨٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٢).

وأبو عطية- كما في رواية ابن المبارك السابقة-: عمرو بن أبي جندب، وحول تحديد مَن هو وتوثيقه كلام كثير، والذي ترجَّح أنه عمرو بن جندب- أو ابن أبي جندب- الوادعي، وأنه حسن الحديث. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٥١)، و«لسان الميزان» (٤/ ٣٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١٣)، (١٢/ ١٦٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٥١). فالأثر بهذا الإسناد حسن إن شاء الله.

(١) يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

مبالاة بما جرى على الدين؟!

وخيارهم المتحزِّن المتلمِّظ، ولو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله؛ بذل وتبذَّل، وجدَّ واجتهد، واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة[1] حسب وُسعه!

وهؤلاء- مع مقت الله لهم- قد بُلوا في الدنيا بأعظم بليَّة تكون وهم لا يشعرون، وهو موت القلوب؛ فإن القلب كلما كانت حياته أتم؛ كان غضبه لله ورسوله أقوى، وانتصاره للدين أكمل»[2].

وكلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظاهر في أنه في حق مَن يجب عليه الأمر والنهي؛ لتأهُّله لذلك وقدرته عليه، ثم لا يفعله، إذ هو التارك للأمر، الذي جُرمه أعظم من جرم الواقع في النهي.

والذين يؤثرون السلامة في أديانهم- فيما زعموا- وفي أبدانهم، ويتركون الأمر والنهي الواجب عليهم- مع القدرة عليه-: هم كالمستجير من الرَّمْضاء بالنار، إذ صورة حالهم أنهم يهربون من ضرر متوقَع إلى ضرر واقع؛ كما قال الله تعالى عن المنافقين: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ٤٩﴾ [التوبة: ٤٩].

يقول ابن تيمية: «ولما كان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يتعرَّض به المرء للفتنة؛ صار في الناس مَن يتعلَّل لترك ما وجب عليه من ذلك بأن يطلب السلامة من الفتنة؛ كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾ [التوبة: ٤٩]».

يقول: إن نفس إعراضه عن الجهاد الواجب، ونكوله عنه، وضعف إيمانه، ومرض قلبه الذي زيَّن له ترك الجهاد، فتنة عظيمة، قد سقط فيها، فكيف يطلب

---

(١) كذلك في المطبوع، والصواب: «الثلاث».

(٢) ينظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧٦- ١٧٧).

التخلُّص من فتنة صغيرة لم تصبه بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته؟!

فمَن ترك القتال الذي أمر الله به، لئلَّا تكون فتنة، فهو في الفتنة ساقط؛ لما وقع فيه من ريب قلبه، ومرض فؤاده، وترك ما أمره الله به من الجهاد»[1].

ومن خلال ما سبق يتضح جوانب من عقوبات ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، نجملها في العنوان التالي:

العقوبات والآثار المترتِّبة على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

سنن الله تعالى في خلقه ثابتة؛ لا تتغيَّر، ولا تُحابي أحدًا، ولا تتخلَّف عند وجود أسبابها.

وإنَّ من سُنن الله الماضية أن يُسَلِّط عقوباته على المجتمعات التي تفرِّط في شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

ولقد غطَّى الجهل وقلَّة الدين على قلوب بعض البُسطاء، فاغترُّوا بإمهال الله عَزَّوَجَلَّ، فظنوا أنَّ تحذير الغيورين من مغبَّة التمادي في المنكر ومن عُقبى السكوت عن إنكاره، ظنُّوا ذلك ضربًا من ضروب الإرهاب الفكري والتَّخويف المبالَغ فيه، وليس له حقيقة.

لكن الذين يستنيرون بنور الوحي، ويتأمَّلون نصوص الكتاب والسُّنَّة: يُدرِكون تمام الإدراك العقوبات العظيمة التي سنَّها الله في حقِّ كلِّ أمَّة تخلَّت عن التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر، سواء كانت تلك النصوص حكاية لمصائر الأمم التي فرَّطت في تلك الشعيرة، أو وعيدًا لمَن سلَكَ سبيلَها، وليس من الضَّروري أن تظهر هذه العقوبات في يوم وليلة؛ فإنَّ الذي يحدِّد زمانها ومكانها وصفتَها هو

---

(١) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية (ص٣٧٣).

الله عَزَّوَجَلَّ، وليس استعجالَ البشر أو استبطاءهم.

وتلك العقوبات والآثار السيئة كثيرة ومتنوِّعة، لكن من أظهرها:

١- كثرة الخَبَث:

روى البخاري ومسلم عن زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النبيَّ ﷺ استيقظَ يومًا من نومه فزِعًا، وهو يقول: «**لا إله إلَّا اللهُ، ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقتربَ، فُتحَ اليومَ من رَدْم يَأْجوجَ ومَأْجوجَ مثلُ هذا**». وحلَّق بين أصبعيه السبابة والإبهام. فقالت له زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يا رسولَ الله، أنهلك وفينا الصالحونَ؟ قال: «**نعم؛ إذا كَثُرَ الخَبَثُ**»(١).

فكيف يكثُرُ الخَبَث؟!

إنّ المنكر إذا أُعلن في مجتمع، ولم يجد مَن يقف في وجهه؛ فإن سوقه تقوم، وعوده يشتد، وسلطته تَظْهَر، ورواقَه يمتد، ويصبح دليلًا على تمكُّن أهل المنكر وقوَّتهم، وذريعةً لاقتداء الناس بهم، وتقليدهم إيَّاهم، وما أحرصَ أهل المنكر على ذلك!

ولهذا توعَّدهم الله جلَّ وعلا، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

فإذا قلَّد بعض الناس أهل المنكر والزَّيغ في منكرهم؛ أخذ الباطل في الظهور، وهان خطبُه شيئًا فشيئًا في النفوس، وسكت الناسُ عنه، وشُغِلوا بما هو أعظم منه، وما تزال المنكراتُ تفشو، حتى يَكْثُرَ الخبَثُ، ويصير أمرًا عاديًّا مستساغًا؛ تألَفُه النفوس، وتتربَّى عليه.

وينحسرُ- بالمقابل- المعروفُ والخيرُ، ويصبحُ هو المستغرب؛ ولذلك قال الخليفة الملهَم عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه إلى أمير المدينة أبي بكر ابن عمرو بن حزم يأمرُه بإفشاء العلم في المساجد، ومجالسة العلماء: «ولتُفْشُوا

(١) تقدم (ص٣٨٩- ٣٩٠).

العلمَ، ولتَجلسوا حتى يُعَلَّمَ مَن لا يَعْلَمُ؛ فإن العلمَ لا يَهْلِكُ حتى يكونَ سرًّا»[1].

إنها لعقوبةٌ كبيرةٌ أن يُهيمِنَ المنكر، ويصبحَ المعروف غريبًا!

٢- إن كثرة الخبث تؤذن بالعذاب الإلهي العام والهلاك الشامل:

دلَّ على ذلك حديثُ زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المذكور آنفًا، الذي نُقِل عن جماعة من الصحابة، مما يدلُّ على اهتمام النبي ﷺ بهذا الأمر.

وقد قصَّ الله عَزَّ وَجَلَّ علينا خبر بني إسرائيل حين نهاهم أن يَعْدوا في السَّبت، ولنا في تلك القصة عبرة:

﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الأعراف: ١٦٤- ١٦٦].

إذن؛ فقد أنجى الله تعالى الذين ينهَوْن عن السوء فقط، أما البقيَّة؛ فقد عذَّبهم كلَّهم.

هذه سنَّتُه سبحانه في كل أمَّة يحقُّ عليها العذاب.

فإن لم يكن في الأمة مَن ينهى عن السوء والفساد، فلا نجاة لأحد منها، ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ ..﴾ [هود: ١١٦].

وفي حديث جَرِير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**ما من رجل يكونُ في قوم يُعْمَلُ فيهم بالمعاصي، يقدِرونَ على أن يغيِّروا عليه، فلا يغيِّروا، إلا أصابهم اللهُ بعذاب من قبل أن يموتوا**»[2].

(١) وضُبطت أيضًا: «حتى يَعْلَمَ مَن لا يَعْلَمُ». ينظر: «صحيح البخاري» (١/ ٣١)، باب كيف يُقبض العلم، و«فتح الباري» (١/ ١٩٤- ١٩٥)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٨٨)، و«إرشاد الساري» (١/ ١٩٥- ١٩٦).

(٢) تقدم (ص٣٩٢).

إنَّ وجود المصلحين في أمَّة هو صِمام الأمان لها، وسبب نجاتها من الإهلاك العام، فإن فُقِد هذا الصنف من الناس، فإنَّ الأمة- وإن كان فيها صالحون- يحلُّ عليها عذاب الله كلِّها؛ صالحها وفاسدها؛ لأنَّ الفئة الصالحة سكتت عن إنكار الخَبَث، وعطَّلت شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فاستحقَّت أن تشملها العقوبة.

وفي حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: أيها الناسُ، إنَّكم تقرؤون هذه الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإني سمعتُ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إنَّ الناسَ إذا رأوا الظالمَ، فلم يأخذوا على يديه، أَوْشَكَ أن يعمَّهُم اللهُ بعقاب منه**»[١].

والظالم هنا هو المرتكب لأيِّ نوع من أنواع الظلم الكثيرة: فالمشرك ظالمٌ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان: ١٣]، والعاصي- أيًّا كانت معصيته- ظالمٌ لنفسه ولغيره؛ سواء كان سارقًا، أو غاشًّا، أو منتهكًا عرضًا... أو غير ذلك.

وفي حديث حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**والذي نفسي بيده، لتأمُرُنَّ بالمعروف، ولتَنْهَوُنَّ عن المنكر، أو ليوشِكَنَّ اللهُ أن يبعثَ عليكم عقابًا منه، ثم تَدْعُونَه فلا يُستجابُ لكم**»[٢].

دعوة لكل مؤمن بالله أن يسعى لأن يكون من أولي البقيَّة الذين ينهَوْن عن الفساد في الأرض؛ لتكون سفينة المجتمع محميَّة من الغرق الذي يهدِّدها عندما يُترَك السفهاء يخرِقون فيها، كما روى النُّعمان بن بَشِير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مثلُ القائم على حدود الله والواقع فيها...**» الحديث[٣].

فالمجتمع تمامًا كأصحاب السفينة هؤلاء، فإن الذين في أعلى السفينة: إن تركوا الذين في أسفلها ليَخرِقوا في نصيبهم خرقًا، وقالوا: هذه حرِّيَّة شخصيَّة

---

(١) تقدم (ص٣٩٣- ٣٩٤).

(٢) تقدم (ص٣٩٥).

(٣) تقدم (ص٣٩٨).

لهم، فليفعلوا ما شاؤوا، فإنَّ النتيجة غرق السفينة وهلاك الجميع، وإن أخذ الذين في الأعلى على أيدي الذين في الأسفل، وقالوا لهم: ليس الإضرار بالملك العام من الحرِّيَّة الشخصيَّة؛ فالنتيجة نجاة الجميع.

وهكذا حال المجتمع؛ فإن أهل الفساد الواقعين في حدود الله يخرقون بمعاول انحرافهم في سفينة المجتمع، فإن أخذ المصلحون على أيديهم، ومنعوهم من الإضرار بالمجتمع، نجا الجميع، وإن تركوهم في غيِّهم، وتخاذلوا عن الإنكار عليهم، هلكوا قاطبة.

والله تعالى وعد الأمة الصالحة المصلحة بالخير ورغد العيش وطيب الحياة، فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [الأعراف: ٩٦-١٠٠].

﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴿١٧﴾﴾ [الجن: ١٦-١٧].

﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [الزخرف: ٣٣-٣٥].

٣- الاختلاف والتناحر: إنَّ من أنكى العقوبات التي تنزل بالمجتمع المهمِل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: أن يتحوَّل المجتمع إلى فِرَق وشيعٍ تتنازعُها الأهواء، فيقع الاختلاف والتناحُر: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ﴿٦٥﴾﴾ [الأنعام: ٦٥].

وذلك التناحر يجعل المجتمع عرضة للانهيار والانهزام أمام العدو الخارجي المتربِّص.

ولا يحمي المجتمع من التفرُّق والاختلاف؛ إلا شريعة الله؛ لأنها تجمعُ الناس، وتحكمُ الأهواء، أما إذا ابتعد الناس عن شريعة الله تعالى؛ أصبح كلُّ امرئ يتَّبع هواه، وأهواء الناس لا يضبطها ضابط.

إنَّ مما يدلُّ على ارتباط التفرُّق والتَّناحرُ بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: أن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ثم قال بعد ذلك مباشرة: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

ومن صور التفرُّق والتمزُّق التي تحدثُ في المجتمع بسبب ترك هذه الشريعة: أنْ تتفشَّى بين الناس منكَرَات القلوب من الغلِّ والحقد والحسد والبغضاء والتَّناحر، وما يترتب على اختلاف القلوب من اختلاف التوجُّهات والآراء والأعمال والأقوال، بحيثُ إن المجتمع يهدم بعضه بعضًا، ويدمر نفسه بيديه.

فهذه من أعظم المنكرات التي يجب إنكارُها، والتَّحذيرُ منها، وسكوت العالِمين والمعلِّمين عنها سببٌ في انتشارها ورسوخها وصعوبة الخلاص منها.

ثم إن المنكر إِنَّما صار منكَرًا، ونهى الله تعالى عنه؛ لما فيه من الخُبث والضَّرر العاجل والآجل، فالمعاصي وبالٌ على الأفراد والمجتمعات، وسببٌ لتمزُّقها وتشتُّتها ثم انهيارها وزوالِها؛ فالنَّهي عنها سياج حماية الأمَّة من آفات الضَّعف والتَّخلخل والضياع، والسكوت عليها دليلٌ أكيدٌ على غياب معايير النَّقد الصحيح والتوجيه البنَّاء، وهو تواطؤ آثمٌ مع القوى الشريرة، التي تريد بالأمة سوءًا، وتسعى لهدم قلاع الخير والفضيلة والصلاح.

فمعاصي البيع والشراء من النجش والغش وبيع المعدوم والمجهول وسائر أنواع البيوع المحرَّمة والمعاملات المُنْكَرَة لها من الأثر الكبير في تشتيت القلوب

وتدابرها وتباغُضها ما لا ينكرُه ذو عقل.

وما يُقال فيها يُقال في سائر أنواع المعاصي، والسُّكوت على هذه المنكَرات هو نوعٌ من الرِّضى بها وإقرارها.

٤- تسليط الأعداء:

فإن الله جلَّ وعلا قد يبتلي المجتمع الغافل اللاهي عن قضاياه العامة ومسؤولياته التارك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن يسلِّط عليهم عدوًّا خارجيًّا، فيؤذيهم، ويستبيح بيضَتهم، وقد يأخذ بعض ما في أيديهم، وقد يتحكَّم في رقابهم وأموالهم.

وقد مُنِي المسلمون في تاريخهم بنماذج من ذلك، لعلَّ منها ما وقع للمسلمين في الأندلس، حيث تحوَّلت عزَّتهم وقوَّتهم ومَنَعَتهم- لمَّا شاعت بينهم المنكرات بلا نكير- إلى ذلٍّ وهوان سامهم إيَّاه أعداؤهم، حتى صار ملوكُهم وسادتُهم يُنادى عليهم في أسواق الرقيق، وهم يبكون وينوحون، كما قال الشاعر[1]:

فلو رأيتَ بُكاهُمْ عند بَيْعِهِمُ   لَهَالَكَ الوَجْدُ واستَهْوَتْكَ أحزانُ

وتقول أمُّ أحدهم- وهو أبو عبد الله، آخر ملوك الطوائف- تخاطب صاحبَ الملك المضاع:

ابْكِ مِثْلَ النِّساءِ مُلْكًا مُضاعًا   لَمْ تُحَافِظْ عَلَيْهِ مِثْلَ الرِّجالِ

وشبيهٌ بذلك ما حدث في فلسطين؛ من تسلُّط الصهاينة المحتلِّين المعتدين على المسلمين، وتنكيلهم بهم، وطردِهم لهم، حتى صارت فلسطين أخت الأندلس، وغدا حالها كما قال الشاعر:

يا أُخْتَ أُنْدَلُسٍ صَبْرًا وتَضْحِيَةً   وطُولَ صَبْرٍ على الأَرْزاءِ والنُّوَبِ
ذَهَبْتِ في لُجَّةِ الأيَّامِ ضائعةً   ضَياعَ أَنْدَلُسٍ مِنْ قَبْلُ في الحِقَبِ
وطَوَّحَتْ ببنيكِ الصِّيْدِ نازِلَةٌ   بمِثْلِها أُمَّةُ الإسلامِ لم تُصَبِ

(١) ينظر: «نفح الطيب» (٤/ ٤٨٨)، و«ريحانة الألِبَّا وزهرة الحياة الدنيا» (ص٣٧٤).

٥- عدم إجابة الدُّعاء:

الإنسان يلجأ إلى الله وحده عندما يمسُّه الضرُّ، ويدعوه سبحانه أن يكشف عنه السوء، حتى المشرك يفعل ذلك.

يقول سبحانه وتعالى: ﴿**ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾**﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧].

والمسلمون التاركون لشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عندما ينزل بهم العقاب؛ يتَّجهون إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ولكنَّه لا يستجيب لهم، كما جاء في حديث حُذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الذي سبق ذكرُه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**والَّذي نفسي بيده؛ لتأمُرُنَّ بالمعروف، ولَتَنْهَوُنَّ عن المُنْكَرِ، أو ليبعثَنَّ اللهُ عليكم عقابًا منه، ثم تَدْعونَه، فلا يُستجابُ لكم**»[١].

«يا الله! أوَ حقًّا يدعو الناسُ فلا يستجيبُ الله لهم؟! الله الذي يقول: ﴿**وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ [الأعراف: ١٥٦]، الله الذي يقول: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٦]، هل يمكن أن يحدث ذلك؟!

صدق الله، وصدق رسوله، وما يمكن أن يكون ذلك إلا حقًّا.

وإنَّه لحقٌّ ترتجفُ له النفس فَرَقًا، ويقشعرُّ الوجدان رُعبًا.

وماذا يبقى للناس إذن؟! ماذا يبقى لهم إذا أوصِدَت من دونهم رحمة الله؟! ولمَن يلجؤون في هذا الكون العريض كلِّه وقد أُوصِدَ الباب الأكبر الذي توصدُ بعده جميع الأبواب؟!

ويبقى الإنسان في العراء!! العراء الكامل الذي لا يستره شيء، ولا يحميه شيء؛ من لفحة الهاجرة، وقسوة الزَّمهرير.

أَلَا إنَّه لَلهول البشِع الذي يتحامى الخيال ذاته أن يتخيَّله... لأنه أفظع من أن يُطيقه الخيال.

---

(١) تقدم (ص٣٩٥).

فهل كتب الله ذلك الهَوْل البَشِع على عباده المسلمين الذين يدعونه ويسألونه ويستنصرون؟!

نعم، حين يكفُّون عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو بأضعف الإيمان»[1].

٦- الأزمات الاقتصادية:

قد تحلُّ الأزمات الاقتصاديَّة بالمجتمع المفرِّط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتتلاطَمُ به أمواج الفقر والضَّوائق، ويذوق الويلات من الحرمان.

ولقد وصلت الأزمات ببعض المجتمعات الإسلامية إلى حال من الفقر يُرثى لها، حتى أصبح الفرد يكدح في سبيل الحصول على لقمة العيش، فلا يجدها، مما قد يُحْوِجُه إلى ما في أيدي النصارى المتربِّصين الذين يسخِّرون طاقاتِهم لتنصير المسلمين.

وهكذا المنكَرات سلسلةٌ يجرُّ بعضها بعضًا إلى أن تهوي بصاحبها.

وكما أنَّ ثمة مَن يفسِّر ما يحلُّ بالمجتمعات من الحروب والأحداث المؤلمة تفسيرًا ماديًّا بحتًا، كذلك ثمة مَن يفسِّر الأزمات الاقتصاديَّة تفسيرًا ماديًّا بحتًا، والمؤمن الذي يعي سنن الله يدرِكُ أنَّ وراء السبب المادي سببًا شرعيًّا حدث في المجتمع، فاستحقَّ ما جرتْ به سنّة الله؛ من معاقبة المجتمع الذي يظهر فيه الخبث بلا نكير؛ لأن السكوت عن المنكر يفضي إلى تراكم الأخطاء واتساع دائرتها، والسرقة والقتل والمخدرات، حتى يكون السعي في دفعها وإزالتها نوعًا من المستحيل: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

كما أن ثمة مَن تُسْفَكُ أعراضُهم على مذبح الرَّذيلة، وتُداس كرامتُهم جريًا وراء الدِّرهم والدينار..

إنَّ كثيرًا من الجرائم وأماكن البغاء والسرقة والقتل والمخدرات، تتفشَّى في

---

(١) ينظر: «قبسات من الرسول» لمحمد قطب (ص٥٣- ٥٤).

تلك الأحياء الشعبيَّة؛ التي يشيع فيها الفقر، وينتشر فيها العوز والفاقة.

ولعلَّ من أجلى الصور وأوضحها: الدَّمار الاقتصادي الذي يلحقُ المجتمعات بسبب إهمال النهي عن المنكر في شأن الرِّبا، مما جرَّ على المجتمعات الإسلامية مآسي عظيمة من تفاقُم في المستويات المعيشيَّة والاقتصادية، فيزيد الفقير فقرًا إلى فقره، ويزيد الغني ثراءً، فيصبحُ المال دُولةً بين الأغنياء، وتسيرُ الأمَّة إلى هاوية الدَّمار البعيد.

٧- الوقوع في الشهوات والإغراق فيها:

وهذا من شأنه أن يُنسي الناس الآخرة، ويزيد تعلقهم بالدنيا والركون إليها.

فالشابُّ الذي ليس له همٌّ إلا شهوة الجسد حتى أصبح أسيرًا لها، فهل يستطيع أن ينعتق من إسار الدُّنيا، ويجدَّ في تحصيل العلم النافع؟! هل يستطيع أن يحمل السِّلاح ليدافعَ عن نفسه وعن أمَّته؟!

لا ريب أنه لا يطيق ذلك؛ لأنه تعوَّد على الارتباط بالدنيا، والرُّكون إلى الشَّهوة، ولم يألف الجدِّيَّة والحزم.

٨- الإهمال في أخذ العُدَّة:

سواء كانت عُدَّة معنويَّة بقوة القلوب وشجاعتها، أو عُدَّة ماديَّة محسوسة تجهَّز لمقاومة الأعداء؛ فإن الاستعداد لا يتقنُه ولا يلتفتُ إليه إلا أصحاب الهمم، المعرضون عن السَّفاسف، أما صرعى الشهوات فليسوا أهلًا لذلك.

٩- مسخ هوية المجتمع:

ذلك أن المنافقين المفسِدين لا يكتفون بإشاعة المنكَرات؛ بل يخطِّطون لسلخ الأمة عن دينها جملة، حتى تتحوَّل إلى أمة لا دين لها، تقبلُ أن يشيع فيها أيُّ انحراف فكريٍّ أو خُلُقيٍّ.

وهذا التحوُّل لا يقل خطورة من سيطرة الكافرين والمنافقين عسكريًّا على البلاد الإسلامية، بل هو يمهِّد لذلك ويدعمه.

والمجتمع ميدان لصراع فئتين: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]، ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧]، فأي الفئتين غلبت؛ استطاعت أن تصبغ المجتمع بصبغتها.

ولذلك كانت قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قضيةً مصيريَّةً، يترتب عليها احتفاظ الأمَّة بمسارها الإسلامي.

ولهذا السبب كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عهود الإسلام المتقدِّمة يحظى بمزيد اهتمام؛ فقد كان كل مسلم يشعر أنه مطالَب بذلك في كل مجال، وعلى سائر المستويات، فيأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر؛ في بيته، وفي سوقه، وفي مسجده، وفي كل مكان؛ لا يفرِّق في ذلك بين صغير أو كبير، ولا قريب أو بعيد، ولا معروف أو مجهول، ولا ذكر أو أنثى.

هكذا كانوا يشعرون أنَّ ذلك الأمر دينٌ يدِينون الله به، فلم يَكِلوه بأكمله إلى جهة معيَّنة، ويلقوا باللائمة عليها إذا رأوا منكرًا.

ومع ذلك كلِّه؛ عُنِي المسلمون بنظام الحسبة، الذي يحتسب به الغيورون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع، ويسعَوْن لإصلاحِه ومنع جميع أسباب أذاه، فيمنعون الباعة من الغشِّ، وينصفون الدائن من المَدين، وإذا رأوا مثلًا بيتًا آيلًا للسُّقوط، عالجوا أمره بما يناسب، وإذا وجدوا شارعًا ضيِّقًا؛ قاموا على توسيعه، وإذا رأوا نزاعًا؛ فضُّوه... إلى غير ذلك من المهمات.

إذن؛ كانت مهمَّة رجال الحسبة مهمَّة شموليَّة، أصبحت اليوم موزعة على عدَّة جهات من أنظمة مروريَّة، وبلديَّة، وتجاريَّة.. وغيرها، إلى جانب مهمَّة مراقبة السلوك والأخلاق وإيقاف الناس عند حدود الله.

وما كان هذا الاهتمام البالغ بنظام الحسبة الذي ظهر بوضوح في عهد عمرَ ابن الخطاب؛ إلّا لإدراك الأمَّة لأثر تلك الشعيرة في مسارِها.

حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهذه المنزلة من الأهميَّة في دفع الغربة وحفظ كيان الأمة وحمايتها من العذاب الإلهي العاجل ومن الانهيار المادي والمعنوي؛ فإن من الطَّبعي أن يكون له من المنزلة في الدين بقدر هذه الأهمية في واقع الحياة.

ولذلك أجمع العلماء على القول بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على التفصيل الآتي.

وجاءت النصوص الكثيرة؛ آمرة للمؤمنين عامَّة، وللفئة المجاهدة المنصورة خاصة، بالقيام بهذا العمل الكبير، وتحمُّل أعبائه وتبعاته.

فمنها حديث جَرِير بن عبد الله البَجَلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وعيد مَن عُمِل فيهم بالمعاصي، وقد قدروا أن يغيِّروا، فلم يغيروا؛ أن يصيبَهم الله بعذاب قبل أن يموتوا[1].

ومثله حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أن الناسَ إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه؛ أوشك أن يعمَّهم الله بعقاب[2].

وحديث حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التأكيد على المؤمنين أن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر، وتهديدهم إن لم يفعلوا أن يبعث عليهم عقابًا، ثم يدعونه، فلا يستجيب لهم[3].

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث النُّعمان بن بَشِير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**فإن يتركوهم وما أرادوا؛ هَلَكُوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم، نَجَوْا ونَجَوْا جميعًا**»[4].

إن وعيد الناس؛ بالعقاب والعذاب العاجل والآجل، وبالهلاك والدمار

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٩٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص٣٩٣- ٣٩٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص٣٩٥).

(٤) تقدم تخريجه (ص٣٩٨).

الشامل، وبردِّ الدعاء عليهم إذا دَعَوا لا يكون إلا على فعل محرَّم أو ترك واجب.

وهذا الوعيد الوارد في النُّصوص هو على المجموع: القوم، أو الناس، أو العامَّة، إذ كان في إمكانهم أن يغيِّروا المنكر فلم يغيروه، وفي إمكانهم أن يأخذوا على يدي الظالم فلم يأخذوا على يديه.

وعن طارق بن شهاب قال: أولُ مَن بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة: مَرْوانُ، فقام إليه رجلٌ، فقال: الصلاةُ قبل الخطبة! فقال: قد تُرك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أما هذا؛ فقد قضى ما عليه، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَن رأى منكم منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطعْ فبلسانه، فإن لم يستطعْ فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان**»[1].

وقول النبي ﷺ في هذا الحديث: «**فليُغَيِّرْهُ**»، هو أمر إيجاب بإجماع الأمة، كما قال النووي[2].

وقال: «وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وهو أيضًا من النصيحة التي هي من الدِّين، ولم يخالف في ذلك إلَّا بعض الرافضة، ولا يُعتدُّ بخلافهم...»[3].

---

(١) أخرجه الطيالسي (٢١٩٦)، وعبد الرزاق (٥٦٤٩)، وأحمد (١١١٥٠، ١١٥١٤، ١١٨٧٦)، ومسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠، ٤٣٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، وابن ماجه (٤٠١٣)، والنسائي (٨/ ١١١)، وأبو يعلى (١٢٠٣)، وأبو عَوانة (٩٧)، وابن حبان (٣٠٦، ٣٠٧)، وابن منده في «الإيمان» (١٨٠- ١٨٢)، والبيهقي (٦/ ١٥٧).

وعند أبي داود: «أخرج مَرْوان المنبر في يوم عيد، فبدأ بالخطبة قبل الصلاة، فقام رجلٌ فقال: يا مروان، خالفتَ السنة، أخرجتَ المنبر في يوم عيد، ولم يكن يُخرج فيه، وبدأت بالخطبة قبل الصلاة»

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ورواه إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (١١٠٧٣/ أ، ١١٤٩٢)، ومسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠، ٤٣٤٠)، وابن ماجه (٤٠١٣)، وابن حبان (٣٠٧)، وابن منده في «الإيمان» (١٧٩).

(٢) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٠٦)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٢).

(٣) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٢).

وهذا الوجوب الذي نقل النووي الإجماع عليه هو مطلق الوجوب، وأعم من أن يكون وجوبًا عينيًّا أو كفائيًّا.

فأما الإنكار بالقلب؛ فواجب على كل أحد وجوبًا عينيًّا أكيدًا، إذ عدم الإنكار بالقلب يعني أنه ليس فيه حبة خردل من إيمان.

وأما الإنكار باليد أو اللسان؛ فرأي جماهير العلماء أنه فرض كفاية على مجموع الأمة[1].

ومن أقوى الأدلَّة على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤].

إذ لم يقل: كونوا كلُّكم آمرين بالمعروف؛ بل قال: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾، فإذا قام به فردٌ أو جماعةٌ بقدر الحاجة؛ سقط الحرج على الآخرين، وإن تقاعد عنه الخلق أجمعون؛ عمَّ الحرج كافَّة القادرين عليه لا محالة[2].

ولكن؛ قد يحتاج القائم بالأمر والنهي إلى عون غيره ومساعدتهم في تحقيق القيام بهذه الفرضيَّة، وإزالة المنكر، وإحياء المعروف، فها هنا يجب عليهم معاونته في ذلك؛ لأنها من توابع القيام بالفرض ذاته، ولا تتحقَّق الكفاية إلا بها، وبهذا يشمل الأمر الطائفة المنصورة وغيرها.

حالات الوجوب العيني للأمر والنهي:

وثمَّة حالات يجب فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوبًا عينيًّا:

١- إذا لم يعلم بالمنكر ويطَّلع عليها إلا فردٌ أو أفرادٌ قلائل لا تتحقَّق الكفاية إلا بهم[3].

---

(١) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٠٦- ٣٠٧)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٣)، و«الحسبة» لابن تيمية (ص١٢-١٣)، و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية (ص٢٦)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٠٧).

(٣) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٣).

٢- إذا لم يستطع القيام بالأمر والنهي والتغيير إلا فردٌ أو أفرادٌ لا تتحقَّق الكفاية إلا بهم جميعًا.

ومن ذلك المنكَرات التي يفعلها عِلْيَة القوم ومَن لابسهم أو استظلَّ بظلهم، سواء في ذلك المنكرات الشخصية الخاصة، أو المنكرات العامة، إذ لا يستطيع الإنكار عليهم كل أحد؛ بل لا ينكر عليهم إلا ذوو مكانة ومَنَعة وعصبةٍ من الناس، كما قال لوط عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠]، وقال قوم شُعيب لشُعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هود: ٩١].

ومثله إذا كان الواقع في المنكر أحد له عليه ولاية شرعيَّة، ويستطيع هو- دون غيره- أن يأمره وينهاه، كابنه، وزوجه، وغلامه[١].

٣- ويجب القيام بالأمر والنهي وجوبًا عينيًّا على ذوي السلطان المقتدرين على التغيير، وعلى مَن يفوِّضونهم في ذلك؛ كالمحتسبين.

فإن الله تعالى إنما شرع الإمامة العُظمى وسائر الولايات دونها؛ لإقامة الدين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وردع الظالمين والفاسقين، بإقامة الحدود والتعزيرات التي تمنعهم من التمادي والانهماك فيما هم فيه، قال ابن تيمية: «وولي الأمر إذا ترك إنكار المنكَرات، وإقامة الحدود عليه بمال يأخذه كان بمنزلة مقدَّم الحرامية الذي يقاسم المحاربين على الأخيذة، وبمنزلة القوَّاد الذي يأخذ ما يأخذه ليجمع بين اثنين على فاحشة، وكان حاله شبيهًا بحال عجوز السوء امرأة لوط...

وولي الأمر إنما نُصِّب ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهذا هو مقصود الولاية، فإذا كان الولي يمكِّن من المنكر بمال يأخذه، كان قد أتى بضدِّ المقصود؛ مثل مَن نصبته ليعينك على عدوِّك، فأعان عدوَّك عليك، وبمنزلة مَن أخذ مالًا ليجاهد به في سبيل الله، فقاتل به المسلمين»[٢].

---

(١) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٣).

(٢) ينظر: «السياسة الشرعية»، ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٣٠٥- ٣٠٦).

هل يأمُرُ الفسَّاق بالمعروف وينهون عن المنكر؟!

يجب على المسلمين جميعًا أن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر حسب التفصيل السابق: إما على التعيين، وإما على الكفاية، فلا بدَّ من إنكار المنكَر بصدق وجدّ وإعلان، مهما أمكن ذلك، حتى الذين يفعلون المنكر يجب عليهم أن ينكروا.

قال ابن عطيَّة: «والإجماع على أن النهي عن المنكر واجب لمَن أطاقه، ونهى بمعروف، وأمن الضرر عليه وعلى المسلمين، فإن تعذَّر على أحد النهي لشيء من هذه الوجوه، ففرض عليه الإنكار بقلبه، وألَّا يخالط ذا المنكر.

وقال حذَّاق أهل العلم: ليس من شروط الناهي أن يكون سليمًا من المعصية؛ بل ينهى العصاة بعضهم بعضًا.

وقال بعض الأصوليين: فرض على الذين يتعاطَوْن الكؤوس أن ينهى بعضهم بعضًا. واستدل قائل هذه المقالة بهذه الآية[1]؛ لأن قوله: ﴿يَتَنَاهَوْنَ﴾ و﴿فَعَلُوهُ﴾ يقتضي اشتراكهم في الفعل، وذمهم على ترك التناهي»[2].

والأصل في ذلك أن كل مكلَّف مطالَب بفعل الخير، وبالأمر به، ومطالَب بترك الشر، وبالنهي عنه، فهذه أربعة أمور لا بدَّ منها، ولا يسقِطُ التقصير ببعضها البعض الآخر، وكما أن للفاسق القيام بتغيير المنكر الأكبر - وهو الكفر والشرك - بالدعوة إلى الإسلام والجهاد في سبيل الله - بالإجماع - فكذلك الحالَ في الاحتساب بتغيير المنكرات التي دون ذلك[3].

فكلٌّ من الأمر بالمعروف وفعله واجب، لا يسقط أحدهما بترك الآخر على

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

وتقدم (ص٣٩٣) بيان إحدى دلالاتها في الموضوع، وهاهنا بيان دلالتها الثانية.

(٢) ينظر: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٥/ ٦٦).

(٣) ينظر تفصيلاً وشرحًا لهذه المسألة في «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣١٢- ٣١٥).

أصح قولي العلماء من السلف والخلف، كما يقول ابن كثير[1].

ولهذا قال سَعِيد بن جُبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو كان المرءُ لا يأمرُ بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى لا يكونَ فيه شيءٌ، ما أمرَ أحدٌ بمعروف، ولا نهى عن منكر».

قال مالك: «ومَنْ هذا الذي ليس فيه شيءٌ؟!»[2].

أما قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة: ٤٤]، فليس المراد ذمهم؛ لأنهم أمروا بالبرِّ ولم يفعلوه؛ بل ذمهم على مجرَّد الترك مع ما عندهم من العلم[3].

ولا يعارض هذا أيضًا حديث أسامة بن زيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أنه سمع النبيَّ ﷺ يقولُ: «**يُجاءُ بالرجل يومَ القيامة، فيُلقى في النار، فتَنْدَلقُ أقتابُه في النار، فيدورُ كما يدورُ الحمارُ برَحاه، فيجتمعُ أهلُ النار عليه، فيقولونَ: أيْ فلان، ما شأْنُك؟! أليسَ كنتَ تأمرُ بالمعروف وتنهى عن المنكر؟ قال: كنتُ آمركم بالمعروف ولا آتيه، وأنهاكم عن المنكر وآتيه**»[4]. فإن الجمع بين هذا وهذا: أن الأولى والأجدر والأوجب على الآمر أن يمتثل ما أمر به، ويجتنب ما نهى عنه.

وهذه سنة الرسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، كما قال شُعيب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨].

وهذا أليق بحال الداعي، وأقرب للقَبول، وأدعى للاستجابة، ولا يعني هذا

---

(١) ينظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٨٥).

(٢) ينظر: «الموطأ» (١/ ٢٦٢)، و«الجامع» للقيرواني (ص١٥٨)، و«إحياء علوم الدين» (٢/ ٣١٢- ٣١٣)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٨٥)، و«لطائف المعارف» (ص١٩).

(٣) ينظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٨٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢١٧٨٤، ٢١٨٠٠، ٢١٨١٩)، والبخاري (٣٢٦٧، ٧٠٩٨)، ومسلم (٢٩٨٩)، والحاكم (٤/ ٨٩)، وعند الحاكم بلفظ: «**يُؤتَى بالوالي الذي كان يُطاعُ في معصية الله** عَزَّوَجَلَّ، **فيُؤمرُ به إلى النار، فيُقذفُ فيها، فتَنْدَلقُ به أقتابهُ- يعني: أمعاءه- فيستديرُ فيها كما يستديرُ الحمارُ في الرَّحَى، فيأتي عليه أهلُ طاعته من الناس، فيقولونَ له: أي فُلْ، أين ما كنتَ تأمرنا؟ فيقولُ: كنتُ آمركم بأمر وأخالفكم إلى غيره**». وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

أن مُواقِع المنكر مُعفَى من وجوب الأمر بالمعروف النهي عن المنكر، ولا أنه لا يأمر ولا ينهى إلا مَن كان سالمًا من المعاصي؛ لأن ذلك يستلزم إبطال الأمر والنهي[1].

وإنها لمكافأة عجيبة للعُصاة أن يُعْفَوْا من مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على حين يؤاخَذ بذلك المطيعون!

وقد قيل[2]:

لَئِنْ لَمْ يَعِظِ الناسَ مَن هُوَ مُذْنِبٌ ... فمَن يَعِظُ العَاصيـــنَ بعدَ مُحَمَّدِ؟!

بل يجب على المُواقِع للمعصية- كغيره- أن يأمر وينهى، شريطة أن يكون أمرُه بجدٍّ وصدق، لا يتلبَّس به استخفاف ولا سخرية... كأن يقول لغيره مثلًا: إنك أقدر مني على ترك المعصية، وأقوى عزيمة، والمعينون لك على ذلك كثير، ولا زلت في أول طريق الانحراف، فدع ما أنت فيه قبل أن تتوغَّل ويعزَّ عليك الرجوع.

ومثله إذا كان واليًا ولاية كلية أو جزئية؛ فإنه يجب عليه منع الناس من الوقوع في المنكرات، ونهيهم عنها، والحَيْلولة بينهم وبينها، ولو كان هو مواقعًا لها، أمَّا مَن بان مِن حاله أن أمره ونهيه على سبيل النفاق والرِّياء والمخادعة وإظهار شيء وإبطان خلافه؛ فلا شك في أنه آثم مأزور؛ لأن أمره ونهيه حينئذٍ لم يكن امتثالًا لحكم الشرع الذي أوجب عليه الأمر والنهي؛ بل كان خداعًا وتلبيسًا ونفاقًا.

وكذلك الناهي على سبيل السخرية والاستخفاف، ممَّن يظهر من ملابسات حاله ذلك، فهو آثم؛ بل قد يكون فعله كفرًا؛ لأنه استهزاء بشرع الله.

أما المعذَّب- في حديث أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق- فيحتمل أن يكون عذابه لمقارفته المنكرات التي كان ينهى الناس عنها، وتركه الواجبات التي كان يأمر الناس بها، وليس لذات الأمر والنهي، ويحتمل أنه كان يأمر وينهى على سبيل النفاق والرياء والمخادعة، وإظهار ما لا يبطن، أو على سبيل السخرية

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٥٣).

(٢) ينظر: «لطائف المعارف» (ص١٩).

والاستخفاف.

صفات الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر:

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبادة من العبادات، يجب فيها ما يجب في غيرها من العبادات، من إخلاص العمل لله وحده، والمتابعة فيه لرسوله ﷺ.

ثم إن الأمر والنهي يتميز بأنه نيابة عن النبيِّين في الإصلاح والتغيير والتوجيه والنصيحة، ومواجهة للناس بغير ما هم عليه؛ بل بما هو غريب عليهم، مخالف لمألوفهم؛ فهو إما طلب ترك منكر قائم موجود، أو طلب فعل معروف غائب مفقود.

ولذلك؛ فقد يتصدَّى للأمر والنهي قوم غير مستجمِعين للشروط كلها، ولا متَّصفين بالعلم والحكمة، فيكون ما يفسدون أكثر مما يصلِحون، ويكون سكوت هؤلاء في بعض الأحيان عن المنكر أولى من الإِنكار، إذ إن من الإنكار المتعجَّل غير المحكم ما يثير منكرًا أكثر من المنكر الأول، مع بقاء المنكر الأول، أو مع زواله.

ومن الصفات المهمة فيمَن يتصدَّى لهذه المهمة:

١- العلم.

٢- الرفق والعدل والحلم.

٣- الصبر.

أما العلم: فيقول سفيان الثَّوْري: «لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا مَن كان فيه ثلاث خصال: رفيقٌ بما يأمر، رفيقٌ بما ينهى، عدلٌ بما يأمر، عدلٌ بما ينهى، عالمٌ بما يأمر، عالمٌ بما ينهى»[١].

---

(١) أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٣٢).

ونسبه ابن تيمية في رسالة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص٤٢) إلى القاضي أبي يعلى في «المعتمد»؛ بنحوه، وقال: «وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف، ورووه مرفوعًا، ذكره القاضي أبو يعلى... فذكر نحوه، وفيه ذكر الحلم بدل العدل».

فالعلم قبل الأمر والنهي، والرِّفق والحِلم والعدل معهما، والصبر بعدهما.

والمقصود بالعلم: العلم بالمعروف والمنكر بمقتضى الشرع، إذ إن الآمر والناهي؛ إذا لم يكن متَّبعًا للشرع؛ كان متَّبِعًا للهوى، وكثير من الناس ينكرِون ما لا تهواه نفوسهم، ولو معروفًا، ولو كان من السنة، وهؤلاء يفسِدون أكثر مما يصلِحون.

وكذلك: العلم بالطريق الصحيح للإنكار، بحيث يفهم المحتسِب آداب الأمر والنهي وأصوله وضوابطه.

ومثله: العلم بحال المأمور وحال المَنهيِّ وما يناسب هذا الحال.

وهذا العلم هو المعبَّر عنه بالفقه في بعض الآثار[1].

أما الرِّفق والحِلم والعدل: فالرِّفق يحمل المحتسِب على اللَّباقة وحسن السياسة واللُّطف في الأمر والنهي، وهذا أدعى للقبول.

ولذلك قال سليمان بن طَرْخان التَّيْمي: «ما أغضبتَ رجلًا فقبل منك»[2].

وسُئل الإمام مالك عن الرجل يعمل أعمالًا سيئة؛ يأمره الرجل بالمعروف وهو يظن أنه لا يطيعه؟ فقال: «ما بذلك بأس، ومن الناس مَن يُرفَق به، فيطيع، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]»[3].

وقد تحمِل شدةُ الغَيْرة الآمرَ والناهي على ترك الرِّفق، فيُحرم القَبول والتوفيق.

ومن جاري العادة أن يلقى المحتسب الأذى، ويسمع ما لا يحب، فلا يحمله ذلك على الانتصار لنفسه؛ بل يتذرَّع بالحِلم، ولا تستخفُّه سفاهة السفهاء.

ولذلك لما ذكر الإمام أحمد الإنكار بالرِّفق، قال: «إن أسمعوه ما يكره؛ لا

(١) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية (ص٤٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٥/ ٣٣٧- ٣٣٨).

(٢) أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٣٨، ٤٣).

(٣) ينظر: «الجامع» للقيرواني (ص١٥٦).

يغضب، فيكون يريد ينتصر لنفسه»[1].

أما **العدل**؛ فيحمل المحتسب على الإنصاف، ومعرفة ما قد يكون للواقع في المنكر من فضل ومكانة وسابقة؛ فلا ينسى فضائله بهذه الزلة والسقطة، ويحمله على اختيار الأسلوب المناسب في الإنكار؛ بحسب نوع المنكر، وحال المنهي، ويحمله على الإنصاف من نفسه لو حدث في الأمر مخاصمة أو ترافع.

أما الصبر: فيحمله على احتمال ما يلقاه في هذا السبيل.

ولذلك كان من وصية لقمان لابنه: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان: ١٧].

واشتراط هذه الخصال يوجب الصعوبة على الكثير من النفوس، فيظن أنه بذلك يسقُطُ عنه الأمر والنهي، فيدعه.

والحقُّ أنه لا بد من الموازنة بين المصلحة والمفسدة، فإن استطاع أن يأمر وينهى ويتحقَّق بهذه الخصال؛ فهذا الواجب عليه، وإن لم يستطع الأمر والنهي إلا مع الإخلال ببعضها، كمَن يخلُّ بالرِّفق أو بالحِلم مثلًا، فينظر إن كانت المصلحة المترتِّبة على أمره ونهيه أكثر من المفسدة، أمَرَ ونهى، وإن كانت المفسدة أكثر؛ كفَّ وترك، وإن كانتا متساويتين؛ فهذا موضع اجتهاد، وقد يرجِّح أحد الطرفين بمرجِّح خارج عنهما[2].

المصالح والمفاسد:

وهذا الموضوع في غاية الأهمية، والقصور في فقهه يترتَّب عليه أخطاء كثيرة، سواء في فعل الشيء، أو في تركه؛ وذلك أن كثيرًا من الناس يملكون تمييز المصلحة الصريحة التي لا تكاد تشوبها مفسدة، ولا يخالطها ضرر، ويملكون تمييز المفسدة المحضة الصريحة التي لا تكاد تشوبها مصلحة، ولا يكاد يختلط بها شيء من النفع، أما حين تتداخل المصالح والمفاسد وتختلط؛ فإن أكثر الناس

---

(١) أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٤٦)، وينظر أيضًا (٤٧ - ٤٩).

(٢) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية (ص٤٢).

يتعسَّر أو يتعذَّر عليهم تمييز الراجح منها، وفعل ما يقتضيه الشرع، وكلما ازداد اختلاطهما، وتقارب مقدارهما؛ ازدادت صعوبة التمييز بينهما وفعل الأرجح منهما.

وإذا كان من الظاهر أنه كلما بَعُد عهد الناس بالرسالة؛ ازدادت غربة الشرائع، وازدادت المفاسد ظهورًا، وازداد تشابك المصلحة بالمفسدة وصعوبة تحصيلها؛ إلا بتحمُّل قدر من الضرر؛ فإن هذا يؤكد أهمية فقه هذه المسألة لمن يتصدَّى للدعوة والاحتساب بالأمر والنهي في هذا العصر.

والقاعدة العامَّة في هذا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم المأمورات التي تعبَّدَنا الله بفعلها، والواجبات المستحبَّات لا بد أن تكون مصلحتها راجحة على مفسدتها، إذ بهذا بُعِث الرسل، وأُنزِلت الكتب، وكل ما أمر الله به؛ فهو صلاح، وقد أثنى الله على الصلاح والصالحين والمصلحين في غير موضع، وذمَّ الفساد والمفسدين في غير موضع.

فحيث كانت مفسدة الأمر أو النهي أعم من مصلحته، لم يكن مما أمر الله به، وإن كان قد تضمَّن تركَ واجب أو فعلَ محرَّم، إذ المؤمن عليه أن يتَّقي الله في عباده، وليس عليه هداهم.

وحيث كانت مصلحة الأمر والنهي أعظم من مفسدته؛ فهو مما أمر الله به ورسوله، إذ الشرع جاء بجلب المصالح وتحصيلها، ودفع المفاسد وتقليلها[1].

فإذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت؛ فإنه يجب ترجيح الراجح منها؛ فإن الأمر والنهي، وإن كان متضمِّنًا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة؛ فينظر في المعارِض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر؛ لم يكن مأمورًا به؛ بل يكون محرَّمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته.

---

(١) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣١٩- ٣٢٤)، و«قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (ص٣- ٨)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٧)، (٣/ ٢٩١)، و«الموافقات» للشاطبي (٢/ ٢٥- ٤٨).

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتى قدر المسلم على اتِّباع النصوص؛ لم يعدل عنها، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقلَّ أن تُعوِزَ النصوصُ مَن يكون خبيرًا بها وبدلالتها على الأحكام.

فالتعارض إذًا؛ إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما، فنقدِّم أحسنهما بتفويت الأخرى، وإما بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما، وترك إحداهما مستلزم لترك الأخرى، فينظر في الأرجح من مصلحة الحسنة أو مفسدة السيئة.

وباب التعارض واسع، ولا سيَّما في هذه الأزمنة التي نقصت فيها آثار الوحي، وعظمت آثار الغربة، وذهبت خلافة النبوَّة.

وهذا التعارض والاختلاط بين الحسنات والسيئات من أسباب الاختلاف العريض بين المسلمين:

فقوم ينظرون إلى الحسنات، فيرجِّحون تحصيلها، وإن تضمَّنت سيئات عظيمة.

وقوم ينظرون إلى السيئات، فيرجِّحون تركها، وإن تضمَّن ترك حسنات عظيمة.

والمتوسطون مَن يقارنون بين مقدار المصلحة ومقدار المفسدة، فينفذون ما غلب خيره- وإن تضمَّن شرًّا- ويَدَعون ما غلب شرُّه- وإن تضمَّن تفويت خير قليل- وإذا التبس الأمر عليهم، وقفوا حتى يستبين؛ دون أن يلوموا غيرهم في هذه المواطن الاجتهادية التي تختلف فيها أنظار النظَّار[1].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٠، ٥٧- ٥٨).

ولشيخ الإسلام فصول نفيسة في أبواب المصلحة والمفسدة وضوابطها وقواعدها وأمثلتها، لا يتسع المقام لذكرها، أو ذكر شيء منها، فأحيل القارئ الحريص على الاستبصار إلى بعض مواضعها؛ كما في: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٨- ٦٢): «فصل في تعارض الحسنات والسيئات»، (٢٥/ ٢٧٠- ٢٨٤): «الاقتصاد في الأعمال».

وأيضًا (٣٠/ ٣٥٦- ٣٦٠): «فتوى مهمة جدًّا في تولِّي بعض الولايات التي فيها ظلم الناس والمتولِّي يستطيع تخفيف هذا الظلم».

وأيضًا (٣٥/ ١٨- ٣٢): «قاعدة في الخلافة والملك وطاعة الولاة ونحو ذلك». =

من الأخطاء الشائعة في موضوع المصلحة والمفسدة:

وهذه القاعدة في موضوع تعارض المصالح والمفاسد يجهلها كثير من الناس، فيقعون في أخطاء كبيرة، وربما لاموا غيرهم على فعل الأحسن والأكمل، وحمدوه على فعل الأقل؛ لضعف نظرهم، أو لإيثارهم ما يظنونه السلامة والورع؛ لضعف فقههم، وإلا فالورع ليس في ترك المشتبه بالمحرم أو بالمكروه فحسب؛ بل من الورع فعل المشتبه بالمستحب أو بالواجب أيضًا.

ومن الأخطاء التي يقع فيها بعض المتديِّنة والمتفقِّهة ما يلي:

١- أن يدْعوهم إيثارُ السلامة في أنفسهم والخوف من الفتنة إلى اعتزال مواطن المنكرات والبعد عنها، مع قدرتهم على غشيانها والإنكار على أصحابها والتغيير إما باليد وإما باللسان، وذلك خوفًا على أنفسهم أن يصل إليهم شيء من رذاذها وغبارها، أو يصل إلى قلوبهم شيء من ظلمتها وسوادها.

والواقع أن أقوى الناس يقينًا، وأمتنهم دينًا، وأوسعهم علمًا، وأشدَّهم ثباتًا؛ إذا اشتغل بالدعوة إلى الله في أوساط المشركين وأهل الكتاب أو الفسّاق وأهل البدعة أو نحوهم؛ قد لا يشعر بالرَّوح والسعادة القلبية ولذاذة الإيمان التي يشعر بها غيره من المقيمين بين ظهراني أهل الخير والفقه والعبادة، ومع ذلك؛ فقد يكون ما يقوم به من العمل والدعوة أفضل بمراحل ممّا يقومون هم به، وقد يكون له من الفضل والخير ما ليس لهؤلاء.

وتحمُّل الضرر اليسير من أجل تحصيل مصلحة أعظم أمر مطلوب شرعًا وعقلًا، وما يفقده المرء المشتغل بالنهي عن المنكر من راحة القلب وانبساطه لكثرة رؤيته للمنكرات وضيقه وتبرُّمه بها، ثم تأثر القلب بذلك، وضعف إشراقه؛ يعدُّ أمرًا يسيرًا بالقياس إلى ما يقابله من المصلحة العظيمة التي هي: هداية الناس،

= وينظر كلامًا مفيدًا يتعلَّق بالموضوع للإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣١٩- ٣٢٤)، ولابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢/ ٧، ٣/ ٢٩١)، و«مفتاح دار السعادة» (٢/ ١٤- ٢٤)، و«الداء والدواء» (ص٢٢٥- ٢٢٦)، و«روضة المحبين» (ص١٣٢).

وإقامة الحجة عليهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وتحمل فروض الكفاية؛ بل قد تكون هذه الأمور من فروض الأعيان عليه حسب التفصيل السابق.

وكذلك ما يخافه على نفسه من منازعتها له إلى المنكرات، ودعوته إليها، مع ما يقابل ذلك من الإيمان والخوف من الله.

أما مَن يرى في نفسه ميلًا صريحًا إلى هذه المنكَرات- وخاصة المنكرات المتعلِّقة بالشهوات، ويجد من نفسه الهمَّ القويَّ بذلك؛ فهذا حريٌّ به البعد عنها طلبًا لنجاة نفسه منها.

وهذا الباب يتفاوت فيه الناس تفاوتًا كبيرًا، وكثير ممَّن يغْلِب عليهم الصلاح والورع؛ يؤثرون سلامة أنفسهم، وينسون أن السلامة تكون أيضًا بالقيام على أهل المنكرات ومضايقتهم وردعهم.

فالواجب على طلبة العلم والدُّعاة والمتفقِّهين القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل صعيد، سواءً الانحرافات الخُلقية أو الانحرافات الفكريَّة، بحيث يؤدِّي كل امرئ ما يقدر عليه، ويناسب حاله وحال مَن ينكر عليه، ومن ذلك وجود المتخصِّصين في الدراسات والبحوث، ومعرفة الشبهات وتفنيدها.

فلا بد من إقامة الحجة على هؤلاء وأولئك، وعلى غيرهم من أهل المنكرات، ولا يمكن التباعد المطلق عن المنحرفين من حملة الأفكار الإلحادية، ومن أصحاب البدع والانحرافات العقدية، ومن أصحاب المفاسد الخُلُقية، بحجة الخوف من التأثُّر بهم؛ بل على مَن يجد في نفسه شيئًا من الكفاءة العلمية والشخصيَّة في ذلك: أن يقوم بواجب الأمر والنهي والبلاغ وإقامة الحجة.

٢- ومن الأخطاء ما يوجد من العزوف عن تولِّي الأعمال التي فيها مصلحة عامَّة، والعزوف عن التصدُّر للتدريس أو التوجيه أو القيادة؛ زهدًا في السُّمعة والجاه، وكراهيةً للشهرة، وإيثارًا للخمول والاستخفاء والبعد عن الأضواء.

وربما تعلَّق بعضهم بما يُؤثَر عن بعض السلف من عبارات في هذا المعنى،

تدلُّ على كراهيتهم للتصدُّر، وتبرُّمهم من تعظيم الناس لهم، ومقتهم لأنفسهم[1].

وربما احتجَّ بقول أيوب السَّخْتياني: «ذُكِرْتُ، وما أحب أن أُذْكَر»[2]. وقول الثَّوْري: «وإذا رأيتَ الرجلَ قد ذُكِر في بلدة بالقراءة والنُّسك، وعلا فيها بالاسم، واضطرب به الصوتُ، فلم يخرج منها؛ فلا تَرْجُ خيره»[3]. ويقول بعضهم: «لستُ أهلًا لهذا، هذا يقوم به غيري ممَّن آتاهم اللهُ القدرة، ومن الظلم للناس أن أقوم بهذا الأمر»... إلى غير ذلك من التعليلات العليلة والأعذار التي لو حاسب المتذرِّع بها نفسه حسابًا صادقًا؛ لأدركَ أنها لا تستقيم ولا تصح، ولكان هو أول الناقدين لها.

ومن نتائج هذا أن يتصدَّر المتعالمون المسترزقون بالدين، فينشرون الجهل، ويُلبِّسون على الناس دينهم، وقد يروق لهم هذا الحال، ويتعلَّلون بأنهم في غربة، وأن هذه ضريبة الغربة!

والمقتفي أثر سيِّد المرسلين ﷺ شأنه الجهاد في كل الميادين، والصَّدْع بالحق، والعمل على دفع الغربة عن الدين وشرائعه وأهله المتمسِّكين به، وليس أن يُؤْثِر السلامة، فيشارك في إحكام طوق الغربة حول نفسه، وإن لم يشعر، وله قدوة بالغرباء الأولين، الذين بدأ الدين على أيديهم، حيث لم يزدهم الشعور بالغربة إلا ثباتًا على الحق، وتحمُّسًا له، وصبرًا عليه، وجهادًا فيه، حتى حقَّق اللهُ على أيديهم نصر هذا الدين أتمّ نصر وأكمله، ودفع اللهُ بهم عنه الغربة، ولم يمنعهم حبُّهم للخمول، وكراهيتهم للشهرة، من القيام بالدعوة والجهاد والتوجيه، ولو ترتَّب على ذلك أن يشتهروا ويُعرفوا- على كُرْهٍ منهم- وعلى هذا يُحمل كلام السلف.

إن التعلُّل بالعجز والضعف وقصور الآلة وقلة الكفاءة ليست مسوِّغات

---

(١) وقد روى الأئمة بعض ذلك؛ كما في «مسند الدارمي» (١/ ٤٧- ٦٨)، و«الزهد الكبير» للبيهقي (ص١٣٠- ١٣٢)، و«جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٦٣- ١٩٦)، وينظر ما سيأتي في الباب الرابع (ص٤٦٧): «العزلة»: «العزلة والخلطة، وأحكامهما».

(٢) أخرجه ابن سعد (٩/ ٢٤٩)، والفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣٧)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٦)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١٤٣).

(٣) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (١٤٥).

حقيقية لاعتزال ميدان الدعوة والتوجيه؛ لأن من المعتزلين المعتذرين بالضعف والقصور مَن ينتقدون كثيرًا من القائمين على هذه المجالات، ويُزْرون بهم، وينتقصونهم، وهذا دليل على أنهم لم يتركوا الميدان لمَن هو أكفأ منهم، وأقدر، وأعلم، وأنزه قصدًا، وأقوم مسلكًا؛ بل لمن هو أقل، وأضعف، وأجهل؛ باعترافهم هم.

وكثيرًا ما تلتبس المثبطات الشيطانية المغرية بالراحة والقعود بالرغبة في معالجة الأعمال المريحة الهادئة؛ كالقراءة، والبحث، والعبادة... ونحوها، وتلتبس هذه وتلك باحتقار النفس وهضمها وازدرائها، حتى لتبدو هذه الأمور لصاحبها نوعًا من الزهد السلفي الصحيح، وما هي منه في شيء.

بل المتَّبِع الحريص على خير نفسه وخير المسلمين، هو مَن يبذل ما عنده من العلم والفهم والفقه- ولو قلَّ- دون أن يدَّعي ما ليس له، وهو مَن يزاحم أهل الضلالة والبدعة في قيادة المجتمعات الإسلامية وتوجيهها، ويستفيد من الفرص المواتية في ذلك، مع حرصه الشديد على سلامة نفسه من التعلُّق بالدُّنيا والجاه والمكانة عند الناس وجهاده لها في ذلك.

لكن؛ لو وجد أن نفسه لا تطاوعه إلى فعل هذا الخير المتعدِّي النافع للناس كافَّة من العلم والتعليم والقيادة والتوجيه والتصدُّر، إلا بشيء من الأغراض الدنيوية؛ من تحصيل مال، أو رغبة في جاه، أو منزلة... أو نحو ذلك، وكان ضرر هذه الأشياء أقل من المصلحة المترتِّبة على هذه الأعمال، مع استعداده لترك هذه الأعمال الخيريَّة كراهية لما لابسها، مما يدلُّ على إخلاصه وحسن مقصده ورغبته في استقلال النيَّة في العمل استقلالًا تامًّا خالصًا من كل شائبة؛ فإن مباشرته لهذه الأعمال الصالحة النافعة ومعاناته لها مع مجاهدة نفسه على تمام الإخلاص لئلّا تستقرَّ بها الرغبة في الأغراض العاجلة خير من اعتزاله وتركه الميدان لغير أحد؛ إلا للمفسدين والمنحرفين والمرائين؛ خاصة حين لا يوجد مَن يقوم بهذه الفروض، ولا مَن يتصدَّى لها بما يكفي لتوجيه عموم الناس، ودعوتهم، وتعليمهم، وأمرهم

بالمعروف، ونهيهم عن المنكر.

وقيام أهل العلم والصلاح بواجب الدعوة والبلاغ والإنكار، مع ما يستلزمه ذلك من التصدر والبروز والظهور، يفيد في إنكار المنكرات الكبيرة التي تحتاج في إنكارها إلى عصبيَّة تحيط بالمنكِر، تُكسبه القوة والثقل، وتحميه من أن يصل إليه أذى أهل المنكَر.

وذلك مثل المنكَرات الشائعة الشهيرة المستقرَّة التي اعتادها الناس وألفوها حتى صارت جزءًا من حياتهم، والمنكَرات التي يقف خلفها أهل نفوذ وتمكين.

وإنَّ مما ينبغي أن يُلاحظ: أن الله تعالى أثنى على المؤمنين بدعائهم وقولهم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان: ٧٤].

فطلب الإمامة في الدين مما يُمْدَح به ويُثنى عليه، وليس فيه مذمَّة بحالٍ من الأحوال.

وكذلك لما جاء عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: يا رسولَ الله، اجْعَلْني إمامَ قومي. قال له النبيُّ ﷺ: «**أنتَ إمامُهم، واقْتَدِ بأضعفِهم، واتَّخذ مؤذِّنًا لا يأخذُ على أذانه أجرًا**»[1]. فأقرَّه النبيُّ ﷺ على طلب الإمامة، ولم يعتب عليه في ذلك؛ بل قال له: «**أنت إمامهم**». ثم أوصاه ببعض الوصايا المتعلِّقة بالإمامة، ووجوب الرفق فيها بالرعية، وتَوْلِيَة الأَكْفاء المخلصين الذين لا يريدون الأجر إلا من الله.

فهذا فيما يتعلَّق بالإمامة الدينيَّة.

أما ما يتعلَّق بالإمامة الدنيوية؛ كمَن يكون قصده الإمارة مثلًا أو الوظيفة؛ فهذا يُقال في حقه ما قاله الرسولُ ﷺ لعبد الرحمن بن سَمُرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**يا عبدَ**

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٢٧٠-١٦٢٧٢، ١٧٩٠٦)، وأبو داود (٥٣١)، والترمذي (٢٠٩)، وابن ماجه (٧١٤)، والنسائي (٢/ ٢٣)، وابن خزيمة (٤٢٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٦٥)، والحاكم (١/ ١٩٩)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٣٤)، والبيهقي (١/ ٦٣١).

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه».

الرحمن بنَ سمرة، لا تسأل الإمارةَ؛ فإنك إن أُعْطيتَها عن غير مسألة؛ أُعِنْتَ عليها، وإن أُعطيتَها عن مسألةٍ؛ وُكِلْتَ إليها...» الحديث[1].

فجَدِيرٌ بالدَّاعي وطالب العلم أن يعرف الدَّوافع والموانع وحقيقتها... وهل هي دوافع أو موانع صالحة شرعية؟! أم أنها من إملاءات الشيطان التي تتزيَّا في النفس بزِيِّ الخير، وهي بضد ذلك؟!

٣- ومن الأخطاء الواقعة بسبب اختلال ميزان المصالح والمفاسد عند كثير من القائمين بالأمر والنهي بين المسلمين: **تعجُّل بعضهم في استعمال القوة،** وشهر السلاح ضد المفسدين، مما يترتب عليه من الفتن والمفاسد أضعاف المنكر الأصلي الذي قاموا لتغييره.

واستعمال القوة لتغيير المنكر وارد في أصل المسألة، إذ هو داخل ضمن مفهوم التغيير باليد لمَن استطاع[2]، ولكن يجب وضعه في موضعه، واستعماله في وقته المناسب، وضبطه بالضوابط الشرعية التي تحفظه من أن يكون أُلعوبة في أيدي المتهوِّرين والمتعجِّلين والطائشين والعاجزين عن فهم المصالح والمفاسد، فيفسدون بجهلهم أكثر مما يصلحون.

ومن الضوابط الأساسية له ما يلي:

١- أن يكون استعماله عند فقدان السلطة القائمة بالأمر، فأما مع وجود الدول والسلطات؛ فإن شهر السلاح دون إذنها هو نوع من الفوضى التي يجب حسمها والقضاء عليها[3].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٥٤٣)، وأحمد (٢٠٦١٨، ٢٠٦٢٢، ٢٠٦٢٥)، والدرامي (٢٣٩١)، والبخاري (٦٦٢٢، ٦٧٢٢، ٧١٤٦، ٧١٤٧)، ومسلم (١٦٥٢)، وأبو داود (٢٩٢٩)، والترمذي (١٥٢٩)، والنسائي (٨/ ٢٢٥)، وأبو عَوانة (٥٩٣٧- ٥٩٣٩)، وابن حبان (٤٣٤٨)، والبيهقي (١٠/ ٥٥، ٨٧، ٨٩)، والبغوي (٢٤٣٥).

(٢) وينظر رأي الإمام الغزالي في هذه المسألة في «الإحياء» (٢/ ٣٢٩- ٣٣٣).

(٣) وينظر: «الغياثي» للجويني (ص٣٨٥- ٣٨٨).

٢- أن تكون المصلحة في ذلك ظاهرة، بحيث لا يترتَّب عليه من المفاسد الآنيَّة والمستقبلة أكثر من المصلحة.

فلا يقوم بالتغيير بالقوة؛ إلا مَن حقَّق الضوابط السابقة، ووثق من نفسه وقدرته على التغيير، وعرف ضعف مقابله، وعدم إمكانه دفعه، أو الانتقام منه، أو إنزال الضَّرر به بوجه من الوجوه، بحيث تطغى مفسدة الأثر على مصلحة زوال المنكر.

أما أن تكون المسألة مجرَّد انفعالات آنيَّة تجرُّ إلى فتن عظيمة ومفاسد جسيمة على الدعوة وأهلها؛ فهذا عمل محرَّم؛ بالنظر إلى الآثار الضارَّة التي يحدثها، وصاحبه آثم، ولا يغنيه أن كان دافعه الغيرة على الحرمات، وتعظيم الشعائر، ومقت المنكرات؛ فإن ما يجرُّه من هتك الحرمات، وتكثير المنكرات، والتسبُّب في التضييق على المعروف، وإذلال أهله، وما قد يترتَّب على فعله؛ من سفك الدماء، وهتك الأعراض، وغير ذلك... كل ذلك يبوء بإثمه المتسبِّب الأول.

وأي دين أو عقل يجيز لك أن تحرق مكانًا للفساد أو تحاول إحراقه، وهو مدعوم بقوَّة الحكم والسلطان والقانون، الذي يعوِّض الخسارة بأضعافها، ويفتح بدل المحل عشرة، وربَّما ذهب ضحيَّة هذا العمل عدد من أرواح الأبرياء.

٣- أن يكون مضبوطًا بالآداب والتوجيهات العامة في الأمر والنهي؛ فلا يجوز اللجوء إليه إلا مع تعذُّر التغيير بالوسائل الأخرى، فإن أمكن زوال المنكر بالمخاطبة أو المكاتبة أو النهي أو التشهير أو التهديد؛ فهذا هو الأصل؛ بل ومراعاة الرفق واللين والحلم والعدل في ذلك واجبة[1].

٤- أن يكون المرجع في ذلك إلى العلماء العاملين الذين تجتمع الأمة على إمامتهم وفضلهم وصدقهم.

فإن العالِم إذا كان غيورًا، قائمًا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنفسه وبأعوانه؛ صار له القدر العظيم عند العامة والخاصة.

---

(١) ينظر ما تقدم (ص٤٢١- ٤٢٣) حول «صفات الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر».

ولقد كان محمد بن المنكدر وأصحاب له يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ونالهم في ذلك الأذى من السلطان(1).

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يخرج بتلاميذه، فيأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويدورون على الخمارات والحانات، فيكسرون أواني الخمور، ويشقِّقون الظروف، ويعزِّرون أهل الفواحش(2)، وقد قاموا بتأديب أهل الجبل المعروفين بالنُّصيرية، والانتصار عليهم، وإلزامهم بأحكام الإسلام الظاهرة.

كما كان له رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولأتباعه دور عظيم في دفع التتر عن الشام، وهزيمتهم في وقعة (شقحب) وغيرها(3)، ولذلك وقف رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقفه العظيم حين قال للسلطان وقد تأخر عن المجيء إلى دمشق، مع اقتراب التتر منها، وشدة الخوف والإرجاف، فخرج شيخ الإسلام ابن تيمية إلى مصر، وحثَّ الناس على الخروج لقتالهم، وقال للسلطان: «إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته؛ أقمنا له سلطانًا يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن». وتلا قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [محمد: ٣٨]. وقوله: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٣٩].

وقال: «لو قُدِّر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه، واستنصركم أهلُه، وجب عليكم النصر، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه، وهم رعاياكم، وأنتم مسؤولون عنهم؟!»(4).

فلا بد إذًا من مراعاة هذه الضوابط؛ ليكون التغيير بالقوة دائرًا في فلك

(١) ينظر: «الجامع» للقيرواني (ص١٥٥).

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ١١).

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٨، ١٠، ١٣- ١٥، ٢١- ٢٤).

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ١٤)، و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٣٩٥- ٣٩٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٥/ ٤٥٥).

وكان السلطان حينذاك هو: الملك الناصر محمد بن قلاوون، الذي عاد إلى السلطة بمقتل الملك المنصور لاجين سنة (٦٩٨هـ). ينظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣- ٤).

المصلحة والحكمة، وليكون باذل نفسه فيه محمودًا مأجورًا.

وقد ذكر الإمام أحمد رجلًا صُلِب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فترحَّم عليه، وقال: «قد قضى ما عليه». وقال عن آخر عرف قصَّته في إقدامه: «ذاك قد هانت عليه نفسه»[١]!

من المحتمل أن يُؤذَى المنكِرون ويحبَسون ويضرَبون... بل ويُقتلون شهداء في سبيل الله إن شاء الله؛ متى كان عملهم عملًا شرعيًّا، منبثقًا من رعاية المصالح ودفع المفاسد، مبنيًّا على الحكمة والعلم والبصيرة، بعيدًا عن الهَوَج والاندفاع والطيش والتعجُّل.

أما أن يتحوَّل التغيير بالقوة إلى اندفاعات عاطفيَّة غير مدروسة وحماسات وقتيَّة غير مستبصرة؛ فليس هذا من المصلحة في شيء؛ بل مفسدته راجحة ظاهرة، وضرره بيِّن.

وليست العبرة بالمقاصد والنيَّات فحسب، فكم من مريد للخير لم يبلغه!!

والأمر بالمعروف عبادة لله يشترط فيها ما يشترط في غيرها من الإخلاص والمتابعة[٢]، ومن المتابعة فعل ما مصلحته خالصة أو راجحة وترك ما مفسدته خالصة أو راجحة؛ إذ بهذا جاءت الشرائع[٣].

منكرات علنية:

أخرج مَرْوان بن الحكم المنبر في يوم العيد، وبدأ بالخطبة قبل الصلاة، مخالفًا بذلك سنة النبي ﷺ؛ فقام إليه رجلٌ، وقال له: يا مَرْوان، خالفتَ السنة، أخرجت المنبر في يوم عيد، ولم يكن يُخْرَج فيه، وبدأتَ بالخطبة قبل الصلاة. فأيَّده على هذا الإنكار أبو سعيد الخُدْري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال: «أما هذا فقد قضى ما عليه»؛ أي: إنه قام بالواجب الذي يقتضيه حديث: «**مَن رأى منكم منكرًا...**»[٤].

---

(١) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للخلال (٢، ٣)

(٢) ينظر ما تقدم (ص٤٢١- ٤٢٣) حول «صفات الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر».

(٣) ينظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ١٤).

(٤) تقدم (ص٤١٥).

وقد أنكر هذا الرجل جهرة لأسباب:

١- أن المنكر كان معلَنًا معروفًا للناس؛ لتعلقه بشعيرة من الشعائر الظاهرة.

٢- أنه كان يمكن تدارُك الأمر في نفس الوقت؛ بحيث يقيم مروان الصلاة، ثم يعود إلى خطبته.

ويحتمل- كما ذكر الإمام النووي[1]- أن الرجل كان معتضدًا بظهور عشيرته، وامتناعه بها، فلم يخف بطش مَرْوان.

وكان لأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقف أقوى من موقف هذا الرجل، ولعله كان قبل هذه الحادثة.

فعن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسولُ الله ﷺ يخرُجُ يومَ الفطر والأضحى إلى المصلَّى، فأولُ شيء يبدأ به الصلاةُ، ثم ينصرفُ، فيقومُ مقابلَ الناس، والناسُ جلوسٌ على صفوفهم، فيعظُهُمْ، ويُوصِيهم، ويأمرهم، فإن كان يريدُ أن يقطعَ بَعْثًا قطعه، أو يأمرَ بشيء أمرَ به، ثم ينصرفُ.

قال أبو سعيد: فلم يزل الناسُ على ذلك، حتى خرجتُ مع مَرْوان- وهو أميرُ المدينة- في أضحى أو فطر، فلما أتينا المصلَّى؛ إذا منبرٌ بناه كثيرُ بن الصَّلْت، فإذا مَرْوان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلِّي، فجبذتُ[2]، بثوبه، فجبذني، فارتفع، فخطب قبل الصلاة، فقلتُ له: غيَّرتم والله. فقال: أبا سعيد، قد ذهب ما تعلمُ! فقلتُ: ما أعلمُ والله خيرٌ مما لا أعلمُ! فقال: إن الناسَ لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة، فجعلتُها قبل الصلاة[3].

يقول الحافظ ابن حجر: «في الحديث إنكار العلماء على الأمراء إذا صنعوا ما يخالف السنة»[4].

---

(١) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٢).

(٢) بمعنى: جذبت. ينظر: «النهاية» (١/ ٢٣٥).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٥٦٤٨)، والبخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩). وعند عبد الرزاق: «خرجتُ مع مَرْوان في يوم عيد- فطر أو أضحى- بيني وبين أبي مسعود، حتى أفضينا إلى المصلَّى».

(٤) ينظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٥٠).

وإنما خصَّ العلماء مع وجوبه على غيرهم؛ لأنهم أقدر على الإنكار من غيرهم، والإنكار عليهم أوجب؛ لما وهبهم الله من العلم بالشرع، وما ائتمنهم عليه من الكتاب، وما يكون لهم عادةً من المنزلة والمكانة لدى العامة والخاصة.

وقد روى الحسن أن عائذَ بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -وكان من أصحاب رسول الله ﷺ- دخل على عُبيد الله بن زياد، فقال: أي بُنَيَّ، إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ شرَّ الرِّعَاءِ الحُطَمَةُ**[1]؛ **فإياك أن تكونَ منهم**». فقال له: اجلس؛ فإنما أنت من نُخالة[2] أصحاب محمد ﷺ. فقال: وهل كانت لهم نخالةٌ؟ إنما كانت النخالةُ بعدهم وفي غيرهم[3]!

ولتوافر مثل هؤلاء الرجال الأفذاذ في القرون المفضَّلة من أصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم؛ كانوا خير رقيب على تصرفات الأئمة، فكان أئمَّتهم في الجملة مستقيمين ملتزمين بالشرع مستجيبين للنصح، وكانوا كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن بني أمية تولَّوا على جميع أرض الإسلام، وكانت الدولة في زمنهم عربية، والخليفة يدعى باسمه: عبد الملك وسليمان... لا يعرفون عضد الدولة، ولا عز الدين، وبهاء الدين، وفلان الدين، وكان أحدهم هو الذي يصلِّي بالصلوات الخمس، وفي المسجد يعقد الرايات، ويؤمِّر الأمراء، وإنما يسكن داره، لا يسكنون الحصون، ولا يحتجبون على الرَّعية، وكان من أسباب ذلك أنهم كانوا في صدر الإسلام في القرون المفضَّلة؛ قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم»[4].

وما زال الأئمة والعلماء في سائر قرون الإسلام يتعاهدون الأئمة بنصحهم وتوجيههم وإنكارهم عليهم ما لا يسوغ لهم في الشرع؛ سرًّا إن كانت المصلحة

---

(١) الحُطَمة هو: العنيف في رعيته، لا يرفق بها في سوقها ومرعاها؛ بل يزحم بعضها ببعض، ويحطمها في سقيها ورعيها وغير ذلك. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ٢١٦).

(٢) النخالة: هي قشور الدقيق، **والمعنى**: أنك من سقط أصحاب محمد ﷺ، ولست من فضلائهم وعلمائهم وأصحاب الرتب فيهم. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ٢١٦).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٦٣٧)، ومسلم (١٨٣٠)، وأبو عَوانة (٧٠٤٩-٧٠٥١)، وابن حبان (٤٥١١).

(٤) ينظر: «منهاج السنة» (٤/ ٢٠٦).

في الإسرار، وجهرًا إن كانت المصلحة في الجهار، إذ إن من المنكرات ما يكون البلاء فيه عامًّا، ضارًّا بالناس كلهم؛ فلا بد من إنكاره؛ لئلَّا تغترَّ العامة، وتظن أنه من باب الإقرار والموافقة.

ولذلك وقف الإمام أحمد وقفته المعروفة، حين أعلن الخليفة أن مذهب الدولة هو القول بخلق القرآن، وما رافقه من البدع الاعتقادية الأخرى، وما تبعه من حمل العلماء على ذلك بالسيف، فوقف الإمام أحمد وقفة جبَّارة؛ منكِرًا على الخليفة ما ذهب إليه، عاصيًا له في طاعة الله تعالى، حتى أيَّد اللهُ به السنة في هذه المحنة؛ كما أيَّد الإسلام بأبي بكر في يوم الرِّدَّة[1].

وقد ظل في المسلمين- على مدى التاريخ- أئمة وعلماء، لا يتردَّدون في قول كلمة الحق والإنكار على أهل الباطل، ومنهم: عطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، والأَوْزاعي، وسُفيان الثَّوْري، وسَعِيد بن المسيّب، وسَعِيد بن جُبير، ومالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، والعز بن عبد السلام، وابن تيمية، وغيرهم كثير[2].

وقد ساق الغزالي جملة صالحة من أخبارهم، ثم قارن بينهم وبين علماء زمانه، فقال: «فهذه كانت سيرة العلماء وعادتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقلة مبالاتهم بسطوة السلاطين؛ لكونهم اتَّكلوا على فضل الله تعالى أن يحرسهم، ورضوا بحكم الله تعالى أن يرزقهم الشهادة، فلما أخلصوا لله النيَّة؛ أثَّر كلامهم في القلوب القاسية، فليَّنها، وأزال قساوتها.

وأما الآن؛ فقد قيَّدتِ الأطماع ألسن العلماء؛ فسكتوا، وإن تكلموا لم تساعد أقوالَهم أحوالُهم، فلم ينجحوا، ولو صَدَقوا وقصدوا حقَّ العلم؛ لأفلحوا.

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (٩/ ١٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٦)، وما سيأتي في الباب الرابع (ص٥٣٩): «العزلة»: «التُّقاة والاستسرار بالدين».

(٢) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٤٥- ٣٥٣)، و«الإسلام بين العلماء والحكام» للشيخ عبد العزيز البدري، وغيرهما.

ففساد الرعايا بفساد الملوك، وفساد الملوك بفساد العلماء، وفساد العلماء باستيلاء حبِّ المال والجاه، ومَن استولى عليه حب الدنيا؛ لم يقدر على الحسبة على الأراذل، فكيف على الملوك والأكابر»[1].

وسائل تغيير المنكرات وإزالتها:

أولًا: سلاح الكلمة: وهو المعبَّر عنه في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالتغيير باللِّسان[2]، ويشمل الإنكار باللسان، أو بالكتابة، بأي طريقة كان.

وهذا باب واسع، يدخل فيه الخطاب المباشر لأولي الأمر وغيرهم ببيان المنكرات، وتحريمها، وخطرها، بأوضح بيان وأفصح عبارة، كما يدخل فيه الخطابة- باعتبارها وسيلة من وسائل البيان والإنكار، وفق ضوابط المصلحة- وهي تصل إلى أسماع المقصودين بها- أيًّا كانوا- بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد أصبح الفضاء المفتوح والشبكات الاجتماعية والوسائط الإعلامية وسيلة إضافيَّة، أسبغت على سلاح الكلمة قوةً ومضاء وفاعليَّة جديدة.

كما يدخل فيه توعية الناس بالمنكَرات وخطرها، وضرورة مقاومتها ومقاطعتها.

وتدخل فيه الكتابة الشخصية إلى أهل المنكرات، ومناصحتهم.

ومثلها الكتابة العامة في الصحف والمجلات، وتأليف الكتب والرسائل، وهذا العمل الضخم يحتاج إلى جهد كبير.

إن توعية الناس وتحذيرهم من المنكرات عمل جبَّار، إذ لم تكن هذه المنكرات لتنتشر وتفشو؛ لولا قبول الناس عامة لها، وتلبُّسهم بها، فهم ميدانها ومادتها.

صحيح أنه تقرَّر سابقًا[3] أن في كل مجتمع قوَّة خفية، تقف خلف المنكرات،

---

(١) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٥٧).

(٢) تقدم (ص٤١٥).

(٣) ينظر ما تقدم (ص٣٨٧): «ضرورة الأمر والنهي، وأهميتهما».

وتدعمها، وتحميها، ولكن ما كان لهذه القوة أن تفعل فعلها لولا أن البيئة لا تملك المناعة ضد الفساد! وسلاح الكلمة سلاح خطير، كان الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يتَّخذونه ويواجهون به أعداءهم الذين يملكون القوى المادية والبشرية، وكذلك أتباع الأنبياء عبر العصور، ويدخل في هذا النوع الجهاد بالجهر بكلمة الحق أمام المبطلين، وهو من أفضل أنواع الجهاد.

فعن أبي سَعِيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبيَّ ﷺ قال: «**أفضلُ الجهاد: كلمةُ عدل عند سلطان جائر، أو أمير جائر**»(١).

وللحديث شواهد من حديث أبي أُمامة، وطارق بن شهاب، وسمرة بن جندب، وعُمير بن قتادة اللَّيْثي، وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

فعن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ وهو عند الجمرة الأولى، فقال: يا رسولَ الله، أيُّ الجهاد أفضلُ؟ قال: فسكت عنه ولم يجبه، ثم سأله عند الجمرة الثانية؟ فقال له مثل ذلك، فلما رمى النبيُّ ﷺ جمرةَ العقبة، ووضع رجله

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٤)، والترمذي (٢١٧٤)، وابن ماجه (٤٠١١)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (١٣٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٣٨) من طريق إسرائيل، عن محمد بن جُحادة، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: «وفي الباب عن أبي أُمامة، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وإسرائيل هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي: ثقة، وتقدم (ص١٢٥).

ومحمد بن جُحادة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٩٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٥٠).

وعطية العَوْفي: ضعيف، يدلِّس تدليس الشيوخ، فيكنِّي محمد بن السائب الكلبي: أبا سعيد، ويروي عنه، عدَّه ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلِّسين، وتقدم (ص٣١). فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

لكن ورد من طريق أخرى: أخرجها الحميدي (٧٥٢)، وأحمد (١١١٤٣، ١١٥٨٧)، وأبو يعلى (١١٠١)، والحاكم (٤/ ٥٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٩٣٦) من طريق علي بن زيد بن جُدْعان، عن أبي نَضْرة، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الحاكم: «تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جُدعان القرشي عن أبي نَضْرة، والشيخان لم يحتجا بعلي بن زيد». وقال الذهبي: «ابن جُدعان صالح الحديث». وتقدم (ص١٣٨) بيان حاله.

وأبو نَضْرة هو: المنذر بن مالك بن قُطَعة- بضم القاف وفتح الطاء-: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٠٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٧٥).

في الغَرْز؛ قال: «**أين السائل؟**». قال: «**كلمةُ عدل عند إمام جائر**»[١].

وعن طارق بن شهاب، أن رجلًا سأل رسولَ الله ﷺ وقد وضع رجله في الغَرْز: أيُّ الجهاد أفضلُ؟ قال: «**كلمةُ حقٍّ عند سلطان جائر**»[٢].

وعن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**أفضلُ الجهاد أن تتكلَّم بالحقِّ عند سلطان**». أو قال: «**عند سلطان جائر**»[٣].

وعن عُمير بن قتادة اللَّيْثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كانت في نفسي مسألة قد أحزنتني أنني لم أسأل رسولَ الله ﷺ عنها ولم أسمع أحدًا يسأله عنها، فكنتُ أتحيَّنه، فدخلتُ عليه ذاتَ يوم وهو يتوضأ، فوافقته على حالتين كنتُ أحبُّ أن أوافقه عليهما، وجدته فارغًا وطيب النفس، فقلتُ: يا رسولَ الله، أتأذن لي أن أسألك؟ قال: «**نعم، سل عمَّا بدا لك**». قلتُ: يا رسولَ الله، ما الإيمانُ؟ قال: «**السماحةُ والصبرُ**». قلتُ: فأيُّ المؤمنينَ أفضلُ إيمانًا؟ قال: «**أحسنُهم خلقًا**». قلتُ: فأيُّ

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٢٠٧) قال: حدَّثنا وكيع: حدَّثنا حماد بن سلمة، عن أبي غالب، عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وابن الجعد في «مسنده» (٣٤٤٩) عن حماد، به.

ووكيع هو: ابن الجرَّاح الرؤاسي: ثقة حافظ، تقدم (ص٢٤٣).

وحماد بن سلمة: ثقة، له أوهام، تقدم (ص٢٧٣، ٣٤٩).

وأبو غالب هو: حزَّور، وثَّقه ابن معين والدارقطني وموسى بن هارون، وضعَّفه النسائي وأبو حاتم وابن حبان، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به». وقال الذهبي: «صالح الحديث». وتقدم (ص٢٠١).
فهذا إسناد حسن، وهو صحيح بما قبله.

وقد رُوي من طرق أخرى عن حماد بن سلمة. أخرجه أحمد (٢٢١٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٨٦٠). وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٤٣): «هذا إسناد فيه مقال؛ أبو غالب مختلف فيه...».

(٢) أخرجه أحمد (١٨٨٢٨، ١٨٨٣٠)، والنسائي (٧/ ١٦١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٧٥)، وقال البيهقي: «مرسل بإسناد جيد».

(٣) أخرجه البزار (٤٥٨٩)، وقال: «هذا الحديث لا نعلم من رواه عن الحسن إلا أبو بكر الهذلي، وأبو بكر رجل من أهل البصرة، لا يثبت أهل العلم حديثه، وقد روى عنه ابن جُريج فمَن دونه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٢): «فيه أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف».

المسلمينَ أفضلهم إسلامًا؟ قال: «**مَن سَلِم المسلمونَ من لسانه ويده**». قلتُ: فأيُّ الجهاد أفضلُ؟ فطأطأ رأسه، فصمت طويلًا، حتى خفتُ أن أكون قد شققتُ عليه، وتمنَّيتُ أني لم أكن سألته، وقد سمعتُه بالأمس يقول: «**إن أعظمَ المسلمينَ في المسلمينَ جُرمًا لَمَن سألَ عن شيء لم يحرَّم عليهم، فحُرِّم عليهم من أجل مسألته**». فقلتُ: أعوذُ بالله من غضب الله وغضب رسول الله ﷺ فرفع رأسه، فقال: «**كيف قلتَ؟**». قلتُ: أيُّ الجهاد أفضلُ؟ فقال: «**كلمةُ عدل عند إمام جائر**»[1].

وعن جابر رضي الله عنه، قال: خرج رسولُ الله ﷺ من رمي الجمار ماشيًا، فأمر بناقته، فأُنيخت، فلما أخذ بشُعبتي الرَّحْل، جاء رجلٌ، وأخذ بجَدِيل الناقة[2]، فقال: يا رسولَ الله، أيُّ العمل أفضلُ؟ قال: «**كلمةٌ عند إمام جائر، خَلِّ سبيلَ الناقة**»[3].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**سيدُ الشُّهداء: حمزةُ ابنُ عبد المطَّلب، ورجلٌ قامَ إلى إمام جائر، فأمرَه ونهاه، فقتله**»[4].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٤٩) (١٠٥)، والحاكم (٣/ ٦٢٦).

وقال الذهبي في ترجمة عُمير بن قتادة اللَّيْثي رضي الله عنه: «أورد له الحاكم حديثًا ضعيفًا».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٣١): «فيه: بكر بن خُنيس، وهو ضعيف».

(٢) جَدِيل الناقة: زمامها إذا كان مجدول الفتل. ينظر: «العين» للخليل بن أحمد (٦/ ٧٩) «ج د ل».

(٣) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٢٦)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٢٦)- من طريق عمار بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه.

وقال العقيلي: «عمار بن إسحاق عن محمد بن المنكدر، ولا يتابع على حديثه، وليس مشهورًا بالنقل».

ثم قال: «وأما آخر الحديث؛ فقد روي بإسناد أصلح من هذا في: «**أفضلُ العمل كلمةُ حقٍّ عند إمام جائر**».

وفي الباب عن واثلة بن الأَسْقع رضي الله عنه وغيره، كما قال السخاوي في «المقاصد» (ص١٣٠). وينظر: «الأمالي المطلقة» لابن حجر (ص١٩٧).

(٤) أخرجه الحاكم (٣/ ١٩٥) من طريق حُفيد الصفَّار، عن إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه. وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقَّبه الذهبي: «الصفار: لا يُدرى مَن هو؟».

وورد في «نصب الراية» (٤/ ١٦٠)، و«إتحاف المهرة» (٣/ ٢٦٤): «حميد». وفي «سير أعلام=

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**سيدُ الشهداء يومَ القيامة: حمزةُ بنُ عبد المطَّلب، ورجلٌ قام إلى إمام جائر، فنهاه وأمره، فقتله**»[1].

وإنما كان هذا النوع من الأمر والنهي أفضل الجهاد وأعظمه؛ لأنه كما قال السِّندي: «جهاد قلَّ مَن ينجو فيه، وقلَّ مَن يصوِّب صاحبه؛ بل الكل يخطِّئونه أولًا، ثم يؤدِّي إلى الموت بأشد طريق عندهم؛ بلا قتال؛ بل صبرًا[2]»[3].

وقد أثنى الإمام مالك على محمد بن المنكدر وأصحابه، وعلى رَبيعة، وعلى سعيد بن المسيِّب؛ في أمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وذكر ما لقوه من الشدة في ذلك[4].

وأثنى الإمام أحمد على محمد بن مروان الذي صُلِب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[5].

ثانيًا: من الوسائل المهمَّة: الاهتمام بتربية الجيل وبنائه بناءً إسلاميًّا متكاملًا، فلا يكفي إيصال المعلومات والأحكام النظرية إلى الناس؛ بل لا بد من التركيز على البناء الخُلُقي والسلوكي والعقلي والعاطفي للناس، والعناية بغرس قضية

= النبلاء» (١/ ١٧٣): «خليد». وقال عن الحديث: «غريب».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩١٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٥٣، ٣٧٤).

وفي إسناده: حَكِيم بن زيد، كذا، والصواب: حَكِيم بن يزيد، ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٨٦)، وقال: «عن إبراهيم بن الصائغ، قال الأزدي: متروك الحديث».

وذكر له ابن حجر هذا الحديث في «لسان الميزان» (٢/ ٣٤٤). وينظر: «الضعفاء» لابن الجوزي (١/ ٢٣١)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ١٨٧).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٧٩).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٦٨): «فيه ضعف».

(٢) القتل صبرًا: أن يُحبس الإنسان أو الدابة حيًّا، ثم يُرمى بشيء حتى يموت. ينظر: «النهاية» (٣/ ٨).

(٣) ينظر: «حاشية السندي على النسائي» (٧/ ١٦١).

(٤) ينظر: «الجامع» لعبد الله بن أبي زيد القيرواني (ص١٥٥ - ١٥٦).

(٥) ينظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للخلال (ص٦٥).

الدعوة إلى الله والجهاد في سبيل الله باللسان والسنان، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والغيرة على الحرمات، وهذا يجعل حلقات الدرس والعلم محاضن لتربية الشباب وحمايتهم من فساد البيئة، وتهيئة الجوّ المُعين على الاستقامة والصلاح.

وهذا الجهاد التربوي، وإن كان بطيئًا؛ إلا أنه بعيد الأثر، وهو ضمانة حقيقية للجيل الحاضر والأجيال اللاحقة، وإعدادٌ ملائمٌ للأحوال والأوضاع المستقبلة.

وهذه الفئات المؤمنة يمكن أن تقوم بالأمر والنهي والإصلاح بكافَّة الوسائل؛ عبر الأجهزة الرسمية والشعبية وغيرها؛ من منطلق الغيرة على الدين والرغبة في الإصلاح.

ثالثًا: ومنها ضرورة القرب من الناس واحتوائهم، والاستماع إليهم، والاهتمام بقضاياهم.

أما حين ينفصل العالِم عن مجتمعه، أو يستجلب كراهيتهم وبغضاءهم؛ فإنه حينئذ لا يُسمع له صوت، ولا يُستجاب له مطلب، وتراجم الأئمة حافلة بالأخبار الدالة على ذلك.

ويكفي منها ما رواه أشعث بن شعبة المصيصي؛ قال: «قدم الرشيدُ الرَّقَّةَ[1]، فانجفلُ الناسُ خلف ابن المبارك، وتقطَّعت النِّعال، وارتفعت الغبرة! فأشرفت أم ولد لأمير المؤمنين من برج من قصر الخشب، فقالت: ما هذا؟ قالوا: عالم من أهل خُراسان قدم! قالت: هذا والله الملك، لا ملك هارون الذي لا يجمع الناس إلا بشُرَط وأعوان»[2]!

---

(١) الرَّقة؛ بفتح الراء والقاف المشدَّدة المفتوحة، هي في الأصل كل أرض إلى جنب واد ينبسط عليها الماء، وهي مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حران ثلاثة أيام، معدودة في بلاد الجزيرة؛ لأنها من جانب الفرات الشرقي. ينظر: «معجم البلدان» (٣/ ٥٨).

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٥٦)، و«وفيات الأعيان» (٣/ ٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٨٤).

والناس يعطون محبَّتهم للعالم المخلص العامل بعلمه الذي تتوفَّر فيه الخصال التالية:

١- العزوف عن الدنيا وماديَّتها، وتركها لأهلها، وعدم التعلُّق بها، مع الكرم والجود وبذل الوسع للناس.

وقد قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]:

ومَن يَـذُقِ الدنيا فإنـي طعمتُها ... وسِـيق إلينـا عَذْبهـا وعذابهـا
فمـا هـي إلَّا جيفـةٌ مسـتحيلةٌ ... عليهـا كلابٌ همُّهـنَّ اجتذابُهـا
فإنْ تَجْتَنِبها كنتَ سـلمًا لأهْلِها ... وإن تَجْتَذِبْهـا نازعتـكَ كلابُها!

٢- السهر على مصالح الناس، وحفظ حقوقهم، وبذل العالم نفسه وماله وجاهه لقضاء الحاجات الخاصَّة والعامة.

ولذلك كان من صفة العلماء الذين أحبَّهم الناس أنَّهم يقضون كثيرًا من أوقاتهم في قضاء حوائجهم، كما قال الذهبي عن ابن تيمية رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «وله محبُّون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء، ومن التُّجار والكبراء، وسائر العامة تحبُّه؛ لأنه منتصب لنفعهم ليلًا ونهارًا، بلسانه وقلمه»[(٢)].

وإذا خلت الأمة من العالم الصادق الناصح الساهر على مصلحة الناس، فقد آذنت بالزوال والهلاك؛ لأنها خلت حينئذ من جانب عظيم من جوانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن الصحابة مَن أنكر على الفاروق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، على عظمته وهيبته، كما في قول أُبيٍّ ابن كعب له حين طلب من أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا البيِّنة على حديث الاستئذان: «**يا ابنَ الخطَّاب، لا تكوننَّ عذابًا على أصحاب رسول الله** ﷺ»[(٣)].

وعلى عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ كما في إنكار عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نهيه عن المتعة في الحج[(٤)].

---

(١) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص٢١- ٢٢).

(٢) ينظر: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٣٩٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٥٤)، وأبو داود (٥١٨١).

(٤) ينظر: «مسند أحمد» (٤٠٢، ٤٢٤، ٧٠٧، ٧٥٦)، و«سنن النسائي» (٥/ ١٥٢). وأُنكر عليه غيرها.

وعلى معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كما في إنكار ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عليه استلام الأركان كلها، فقال معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ليس شيء من البيت مهجورًا»[1].

رابعًا: ومن الوسائل المهمَّة للتغيير: اعتزال المنكرات وهجرها، ومجانبة أصحابها؛ فإن الواجب على مَن لا يرضون المنكر: أَلَّا يتلبَّسوا بشيء منه، وأَلَّا يجالسوا متعاطيه مجالسة المقر والمؤيِّد والموافق.

وقد بيَّن الله تعالى أن منهج الأنبياء وأتباعهم: اعتزال المنكرات، واعتزال أهلها ودعاتها، والاشتغال بضدها من الخير والبرِّ والمعروف.

قال تعالى ذاكرًا قول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا ﴿٤٨﴾﴾ [مريم: ٤٨].

وقال عن أهل الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦].

وقد نهى الله تعالى عن القعود مع الخائضين في آيات الله، وأمر بالإعراض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره، فقال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام: ٦٨].

وبيَّن في موضع آخر أن مجالسة الذين يكفرون بآيات الله ويستهزئون بها دون إنكار عليهم ولا امتعاض من فعلهم؛ أنها تقتضي موافقتهم موافقة تامَّة فيما هم عليه من الكفر والاستهزاء، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذٗا مِّثْلُهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾﴾ [النساء: ١٤٠].

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٠٨)، والترمذي (٨٥٨)، والحاكم (٣/ ٥٤٢)، وفيه: «فطفق ابن عباس لا يذره، كلما وضع يده على شيء من الركنين، إلا قال له ذلك». وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وقد روى الشافعي في «مسنده» (ص١٢٧) قصة مماثلة لابن عباس مع الزُّبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إن هذه الوسيلة؛ وهي وسيلة اعتزال المنكر ومكان فعله وفاعليه، وإن كانت في الظاهر وسيلة سلبيَّة، إلا أنها ذات أثر عظيم يتمثَّل في الجوانب الآتية:

١- إشعار الواقعين في المنكر المقترفين له بخطأ ما هم عليه وخطره، ومخالفته للشرع إشعارًا عمليًّا قويًّا، وليس بمجرد القول باللسان، وهذا قد يدعوهم إلى ترك المنكر والتوبة منه.

٢- تبليغ الناس كافَّة بأن هذا العمل منكر، وأن هؤلاء القوم الفاسقين مخطئون مخالفون للشرع، متعدُّون لحدود الله.

وهذا نوع من البلاغ القوي الواضح الذي يميز للناس الحق من الباطل، والهوى من الضلال، وهو يدعو عموم الناس أيضًا إلى المشاركة في الإنكار عليهم، وتسفيه ما هم عليه.

٣- حماية المؤمنين المبتعدين عن المنكر من آثار المنكر وأوضاره، إذ إن اعتيادهم على رؤية المنكر ومعايشته ومصاحبة أهله بجميع ألوان المصاحبة: من مؤاكلة، ومشاربة، ومجالسة، ومبايعة، وغيرها، دون جهد منهم في الإنكار عليهم؛ يضعف اليقظة الإيمانية ضد المنكرات، ولو كانت من الكبائر والموبقات.



الصبر والثبات

الابتلاء سنة إلهية:

حين خلق الله تعالى الحياة والأحياء في هذه الدار، اقتضت حكمته سبحانه أن تكون حياتهم مزيجًا من السعادة والشقاء، والفرح والتَّرَح، والأنس والوحشة، والسَّعة والضيق، واللَّذَّة والألم، يستوي في ذلك في الجملة جميع الناس؛ سواء كانوا مؤمنين أو كفارًا، سادة أم سُوقة.

وما من إنسان- أيًّا كان- إلا وفي حياته أيام من هذا، وأيام من ذاك؛ فالدار الدنيا يختلط فيها الضحك بالبكاء، والحزن بالسرور.

والكوارث الدنيوية؛ في النفس، أو في الولد، أو في المال؛ قاسم مشترك بين جميع الأحياء، ولولا الآلام لما وجد الناس طعم اللَّذائذ، فألم الحرمان هو سرُّ اللَّذَّة بالوجدان، وألم الجوع هو سرُّ اللَّذَّة بالشِّبع، وألم الفراق هو سرُّ اللَّذَّة باللقاء.

وهذه النظرة هي التي حرص الإسلام على ترسيخها في أذهان المؤمنين، قال تعالى: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِۖ كَمَثَلِ غَيۡثٍ أَعۡجَبَ ٱلۡكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصۡفَرّٗا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمٗا﴾ [الحديد: ٢٠].

وهذا النوع من الابتلاء- وهو ابتلاء العباد بعضهم ببعض- هو قاسم مشترك بين المؤمنين والكافرين؛ كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٖۗ﴾ [محمد: ٤]. وقال: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ

بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وفي الحديث القدسي: أن الله تعالى قال لنبيِّه ﷺ: «**إنما بعثتُك لأَبْتَلِيَكَ وأبتَلِيَ بك**»[١].

والله تعالى يُداوِل الأيام بين الناس بحكمته، فيُديل للمؤمنين تارة، ويُديل للكفار تارة.

ومن رحمة الله بعباده المؤمنين حين يسلِّط عليهم البلاء، أن يرزقهم الثبات؛ لينالوا عنده الأجر العظيم.

وهو سبحانه يربيهم بالمحن والشدائد، ويصفِّي قلوبهم من الدَّخَل والدَّغَل والغش، وكلَّما خرجوا من محنة أو فتنة بالصبر والثبات والإصرار؛ قيَّض لهم أخرى؛ بعد أن وَعَوا درس المحنة الأولى، وأفادوا منه، وارتقى مستوى إيمانهم ويقينهم.

ولو أنهم ابتُلُوا بالمحنة الآخرة أولًا؛ لربَّما ضعفوا أو تزعزعوا، ولكنَّ الله تعالى يدرِّجُهم فيها صُعُدًا؛ ليَتَنامى إيمانُهم ويقوى ويزداد.

وقد بيَّن الرسول ﷺ هذه المعاني لأصحابه بيانًا قويًّا مكرَّرًا في مناسباته؛ لأنهم كانوا في أشد الحاجة إليه، حيث إنهم حملة رسالة الإسلام أول مرة، والمضحِّين في سبيلها، والمبتَلَيْن من أجلها، وكانوا- مع هذا- أحب الأمم إلى الله، وأقربها إليه زلفى، وأعظمها عنده قدرًا.

عن سعد بن أبي وَقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أيُّ الناس أشدُّ بلاءً؟ قال: «**الأنبياءُ، ثم الأمثلُ فالأمثلُ، فيُبْتَلى الرجلُ على حَسَب دينه، فإن كان دينُه صلبًا؛ اشتدَّ بلاؤه، وإن كان في دينه رِقَّة؛ ابتُلي على حَسَب دينه، فما يبرحُ البلاءُ بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض ما عليه خطيئةٌ**»[٢].

---

(١) تقدم (ص٤٣).

(٢) أخرجه ابن سعد (٢/٢٠٩- ٢١٠)، وأحمد (١٤٨١، ١٤٩٤، ١٥٥٥، ١٦٠٧)، وفي=

وعن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: دخلتُ على رسول الله ﷺ وهو

= «الزهد» (ص٥٣)، والدارمي (٢٧٨٦)، والترمذي (٢٣٩٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٣٩)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٢٠٢-٢٢٠٦)، وأبو يعلى (١٤٢)، وابن حبان (٢٩٠١)، والحاكم (١/ ٤١)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٦٨)، والبيهقي (٣/ ٩٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٧٨)، والبغوي (١٤٣٤) من طريق عاصم بن بَهْدلة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وزاد أحمد في الموضع الأول، وفي «الزهد» بعد: «**الأنبياء**»: «**ثم الصالحونَ**». ورواية الطحاوي كرواية أحمد، ثم كرواية الجماعة، ولفظه عند الدارمي: «**فإن كان في دينه صلابةً زِيد صلابةً، وإن كان في دينه رِقةً؛ خُفِّف عنه**».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي هريرة وأخت حُذيفة بن اليمان، أن النبيَّ ﷺ سُئل: أيُّ الناس أشدُّ بلاءً؟ قال: «**الأنبياءُ، ثم الأمثلُ فالأمثلُ**».

وعاصم بن بَهْدلة هو: ابن أبي النَّجُود، المقرئ، الكوفي: صدوق، له أوهام، تقدم (ص٩٩).

ومصعب بن سعد بن أبي وقاص: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٦٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٥١).

ورواه عن عاصم جماعة من الثقات: حماد بن سلمة عند الطحاوي والحاكم وأبي نعيم والبيهقي، وحماد بن زيد عند الترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والطحاوي والحاكم، وهشام الدستوائي عند أحمد وأبي نعيم والخطيب والبيهقي، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي عند الطحاوي والبيهقي، وشعبة عند أحمد والطحاوي وأبي نعيم والبيهقي، وغيرهم، فالحديث بهذا الإسناد حسن.

ثم إن عاصمًا لم ينفرد به؛ بل تابعه سماك بن حرب، عن مصعب، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٢٠٧) من طريق علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة الكوفي قال: حدَّثنا مِنْجاب بن الحارث التميمي الكوفي قال: حدَّثنا شَرِيك بن عبد الله النَّخَعي، عن سماك... فذكره.

وعلي بن عبد الرحمن: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٦٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٠).

ومِنجاب بن الحارث: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٩٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٧٤).

وشَرِيك بن عبد الله: صدوق، يخطئ كثيرًا، وتقدم (ص٣٩٣).

وسِمَاك هو: ابن حرب: صدوق، تغيَّر بأخرة، وروايته عن عكرمة مضطربة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٣٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٣٢).

ورواه العلاء بن المسيَّب، عن أبيه، عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو العلاء، عن مصعب عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الحاكم (١/ ٤٠)، وفي سياق الإسناد قال: «عن العلاء بن المسيَّب، عن مصعب بن سعد، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

وابن حبان (٢٩٢٠)، وفيه: «عن العلاء بن المسيَّب عن أبيه عن سعد».

وكأن الأقرب- والله أعلم- رواية ابن حبان، إذ لم أجد من ذكر للعلاء رواية عن مصعب؛ بل ذكروا =

يوعَكُ[1]، فوضعتُ يدي عليه، فوجدتُ حرَّه في يدي فوق اللحاف، فقلتُ: يا رسولَ الله، ما أشدَّها عليك! قال: **«إنَّا كذلك؛ يُضَعَّفُ لنا البلاءُ، ويُضَعَّف لنا الأجرُ»**. قلتُ: يا رسولَ الله، أيُّ الناس أشدُّ بلاءً؟ قال: **«الأنبياءُ»**. قلتُ: يا رسولَ الله، ثم مَن؟ قال: **«ثم الصَّالحونَ، وإن كان أحدهم لَيُبْتَلى بالفقر حتى ما يجد أحدُهم إلا العباءةَ يُحَوِّيها[2]، وإن كان أحدُهم ليفرحُ بالبلاء كما يفرحُ أحدُكم بالرَّخاء»**[3].

= له رواية عن أبيه، كما ذكره المزي وغيره.

ورجال إسناد ابن حبان ثقات: أحمد بن علي بن المثنى هو: أبو يعلى الموصلي، صاحب «المسند»، الإمام الحافظ. ينظر: «الثقات» (٨/ ٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧٤).

ولم أجد الحديث بهذا الإسناد في «مسنده» المطبوع، فلعله في «المسند الكبير» الذي رواه أبو عمرو بن حمدان عنه. ينظر: «السير» (١٤/ ١٨٠).

وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني. ينظر: «الكاشف» (١/ ٦٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٦).

وجرير بن عبد الحميد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٧٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٢٧).

والعلاء بن المسيَّب: ثقة، تقدم (ص٢٠٧).

وأبوه هو: المسيَّب بن رافع. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٥٣)، و«التقريب» (٢/ ٢٥٠).

فهذا الإسناد صحيح، وبه يرتقي الإسناد الأول إلى الصحة لغيره.

وللحديث شواهد كثيرة، ستأتي قريبًا.

(١) الوعك: هي الحمَّى أو ألمها. ينظر: «النهاية» (٥/ ٢٠٧).

(٢) التحوية: أن يدير كساءً حول سنام البعير، ثم يركبه، وتأتي بمعنى: الجمع والضم، ولعله الأليق هنا. وينظر: «النهاية» (١/ ٤٦٥).

(٣) أخرجه ابن سعد (١/ ٢٠٨)، والبخاري (٥١٠)، وابن ماجه (٤٠٢٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٢١٠)، والحاكم (١/ ٤٠)، (٤/ ٣٠٧)، والبيهقي (٣/ ٣٧٢) من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وفي روايتي الحاكم والبيهقي زيادة: **«ثم العلماء»**. بعد قوله: **«الأنبياءُ»**. وزاد: **«وإن كان أحدهم ليبتلى بالقمل حتى يقتله القمل»**.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٤٨): «إسناده صحيح، رجاله ثقات، وله شاهد من حديث مصعب بن سعد عن أبيه».

وهشام بن سعد: صدوق، حسن الحديث، له أوهام، وذكر أبو داود أنه أثبت الناس في زيد بن أسلم، تقدم (ص٦٨). =

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحو القصة، وفيه قول رسول الله ﷺ: «**إني أوعكُ كما يوعَكُ رجلان منكم**». فقلتُ: ذلك أنَّ لك أجرين؟ قال: «**أجل؛ ذلك كذلك، ما من مسلم يصيبُه أذًى؛ شوكةٌ فما فوقها؛ إلا كفَّر اللهُ بها سيئاته، كما تحطُّ الشجرةُ ورقَها**»[1].

وعن أبي عُبيدة بن حُذيفة، عن عمته بنحوه، وفيه: فأمر بسِقاء، فعُلِّق بشجرة، ثم اضطجع تحته، فجعل يقطر على فؤاده، قال: «**إنَّ أشدَّ الناس بلاءً: الأنبياءُ، ثم الأمثلُ، فالأمثلُ**»[2].

والفتنة تأخذ صورًا شتَّى:

١- أن يتعرَّض المؤمن للأذى من الباطل وأهله، ثم لا يجد النصير الذي يسانده، ويدفع عنه، ولا القوة التي يواجه بها الطغيان.

٢- فتنة الأهل والأحباء الذين يخشى عليهم أن يصيبهم الأذى، وهو لا يملك عنهم دفعًا.

٣- فتنة إقبال الدنيا والمال والجاه، وقد ابتُلي بعض السلف بالضَّرَّاء فصبروا، وابتُلوا بالسَّرَّاء فلم يصبروا؛ فإن فتنة إقبال الدنيا على المؤمن تضعف حس المقاومة

= وزيد بن أسلم: ثقة فقيه عالم، له تدليس قليل محتمل، وكان يرسل، تقدم (ص٦٨).

وعطاء بن يسار: ثقة فاضل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣١٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٣).

فالحديث بهذا الإسناد صحيح، وإن كان فيه هشام بن سعد، وحديثه حسن؛ إلا أنه رواه عن زيد بن أسلم، وهو ثبت فيه؛ بل أثبت الناس فيه؛ كما قال أبو داود، مع وجود الشواهد؛ كما سبق، وكما سيأتي.

(١) أخرجه الطيالسي (٣٦٨)، وابن سعد (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨)، وابن أبي شيبة (١٠٨٠٠)، وأحمد (٣٦١٨، ٤٣٤٦)، وهنَّاد بن السَّري في «الزهد» (١/ ٢٤١)، والبخاري (٥٦٤٨، ٥٦٦٠، ٥٦٦٧)، ومسلم (٢٥٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٤١، ٧٤٦١)، والدارمي (٢/ ٢٢٤)، والطحاوي (٣/ ٦٣)، وابن حبان (٢٩٣٧)، والبيهقي (٣/ ٣٧٢)، والبغوي (١٤٣١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٠٧٩)، وهنَّاد بن السَّري في «الزهد» (١/ ٢٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٢٢٤- ٢٢٦) (٦٢٦- ٦٣١).

وعمة أبي عُبيدة بن حُذيفة سُمِّيت عند أحمد: فاطمة، وفيه: «**ثم الذين يلونهم**». ثلاث مرات.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٩٢): «إسناد أحمد حسن».

عنده وتغريه وتطمعه وتفتح له باب التأويل.

٤- فتنة ظهور الأمم المنحَّلة الغارقة في الرذيلة، ورقيها في مجالات الحضارة الماديَّة رقيًّا هائلًا، وهي مع ذلك محادَّة لله[١].

٥- وثمة فتنة إبطاء النصر عن المؤمنين، وتعرُّضهم للأذى والضرب والتنكيل والقتل والتشريد على أيدي أعداء الله.

قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ [البقرة: ٢١٤].

إن الابتلاء سنَّة إلهية جارية منذ فجر التاريخ، وطريق النصر وحُسْن العاقبة يمرُّ بالابتلاء والمِحَن والشَّدائد، والنصر الرخيص لا يجيء، وإن جاء لا يدوم.

وقد قيل للشافعي: أيُّها أفضل للرَّجل: أن يمكَّن أو يُبْتلى؟ قال: «لا يُمَكَّن حتى يُبْتَلى»[٢].

وقد جاء في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قصة المحادثة بين أبي سفيان وهِرَقْل، سأل هِرَقْل أبا سفيان: «هل قاتلتموه؟ قال: نعم، قال: فكيف كان قتالكم إياه؟ قال: الحرب بيننا وبينه سِجالٌ، ينالُ منا، ونَنالُ منه...».

ثم قال هِرَقْل في آخر الحديث: «سألتك: كيف كان قتالكم إيَّاه؟ فزعمتَ أن الحربَ سِجالٌ ودُوَلٌ؛ فكذلك الرُّسل؛ تُبْتَلى، ثم تكونُ لهم العاقبةُ»[٣].

إن الرسل ابتُلِيَت فصبرت على البلاء حتى أتاهم نصر الله، وهذه سنة الله التي لا تتبدَّل: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا وَلَا

---

(١) ينظر: «في ظلال القرآن» (٥/ ٢٧٢٠).

(٢) ينظر: «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/ ١٩٣)، و«الفوائد» لابن القيم (ص٢٠٨)، و«زاد المعاد» (٣/ ١٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٣٧٠)، والبخاري (٢٨٠٤)، ومسلم (١٧٧٣/ ٧٤)، وأبو عَوانة (٦٧٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٧٢٧٠).

مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣٤﴾ [الأنعام: ٣٤].

أما المتعجِّلون، الذين يُريدون خضوع القدر لهوى نفوسهم؛ فهم قد فقدوا الصبر أصلًا، فلا يأتيهم النصر، حتى تطمئنَّ قلوبهم إلى قدر الله، وتستسلم لحكمه، وإن ظلَّت على ما هي عليه؛ فلتصنعْ ما تستطيع: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ [الأنعام: ٣٥].

أهمية الصبر على الابتلاء:

الصبر في اللغة: الحبس، تقول: صبرتُ نفسي على ذلك الأمر؛ أي: حبستُها(١).

قال الشاعر(٢):

فَصَبَـرْتِ عَارِفَـةً لِذلِـكَ حُرَّةً تَرْسُـو إذا نَفْـسُ الجَبَـانِ تَطَلَّعُ

ومعنى الصبر المشروع: حبس النفس عن العجز والتسخُّط، وحبس اللسان عن الشكوى، وحبس الجوارح عن التشويش.

وهي **ثلاثة أنواع:** صبرٌ على طاعة الله، وصبرٌ عن معصية الله، وصبرٌ على امتحان الله(٣).

ومعنى النوعين الأوَّلين- وهما الصبر على الطاعة، والصبر عن المعصية-: الثبات على الدين؛ فعلًا للمأمور، وتركًا للمحظور، واستمرارًا على ذلك؛ بحيث لا تصرفه عن الصوارف، وهما أكمل وأعظم من النوع الثالث؛ إذ إن صبر المرء فيهما بإرادته واختياره، فقد تَعرِض له الفتن والمغريات التي تدعوه إلى المعصية وتزيِّنها له، وتَعرِض له الحوائل والعقبات التي تثبِّطُه عن الطاعة وتوهِنُ عزمَه عن

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٣/ ٣٢٩).

(٢) ينظر: «ديوان عنترة بن شداد» (ص٢٦٤)، و«لسان العرب» (٤/ ٤٣٨).

ومعنى البيت: «حبست نفسًا صابرة».

(٣) ينظر: «مدارج السالكين» (٢/ ١٥٦).

فعلها، فيتغلَّب على هذه وتلك، ويفعل الطاعة، ويترك المعصية بإرادته واختياره.

ولذلك كان صبر نبي الله يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ عن امرأة العزيز، ورفضه للاستجابة لها، أعظمَ وأكملَ من صبره على كيد إخوته وما صنعوا به من الأذى[(١)].

والمؤمنون مطالبون بأنواع الصبر الثلاثة.

وربما نزل بالمرء نازلة بسبب دعواه الإيمان، فسخط، وجعل فتنة الناس كعذاب الله، وانقلب على وجهه، فخسر الدنيا والآخرة.

ومَن لم يصبر على الأذى في طاعة الله، واختار المعصية، كان ما يحصل له من الشر أعظم مما فرَّ منه بكثير.

ومَن احتمل الهوان والأذى في طاعة الله عَزَّوَجَلَّ، واختاره على الكرامة والعزّ في معصية الله سبحانه، كانت العاقبة له في الدنيا والآخرة، وانقلب ما ناله من الأذى نَعِيمًا وسرورًا، كما ينقلب ما يحصل لأرباب المعصية من التنعُّم بالذنوب حزنًا وثُبورًا.

ولذلك صار الصبر من الدين بهذه المنزلة، إذ إن أصل الصبر لا يستغني عنه مسلم ألبتَّة، فهو محتاج إلى الصبر الذي يعينه على الدخول في الإسلام، وتحمُّل ما يلقى في هذا السبيل، ومحتاجٌ إلى الصبر الذي يعينه على المضيِّ في طريق الإيمان، والاستمرار والثبات على ما هو عليه، فإذا لم يصبر أوشك أن يدع دينه لأهواء الخلق المناقِضة لشرع الله.

فمَن لم يكن عنده صبر ألبتة فليس عنده إيمان.

وتزداد حاجة العبد إلى الصبر كلَّما ارتقى في مدارج الإيمان والعبوديَّة والجهاد؛ لشدَّة التكاليف، وثقل وطأتها على الإنسان، وكثرة ما يلقاه في هذا السبيل من المُعَوِّقات.

وكلَّما فسدت الحياة، وأسِن المشرب، وشاع الفساد كان المرء أحوج إلى

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٣٨، وما بعدها)، و«دقائق التفسير» (٣/ ٤٣٦)، و«مدارج السالكين» (٢/ ١٥٦).

الصبر، حتى تأتي أيام الصبر التي ذكرها الرسول ﷺ في حديث أبي ثعلبة الخُشَني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال: «**إن من ورائكم أيامَ الصبر، الصبرُ فيه مثلُ قبض على الجمر، للعامل فيهم مثلُ أجر خمسينَ رجلًا يعملونَ مثلَ عمله**»، قال: يا رسولَ الله، أجرُ خمسينَ منهم؟ قال: «**أجرُ خمسينَ منكم**»[1].

ومن الواضح أن هذه الأيام نُسِبت إلى الصبر؛ لشدَّة الحاجة إليه فيها، وكثرة المحن والشدائد والفتن التي تستدعي الصبر:

١- الصبر على الدِّين: بمعنى الثبات عليه، وعدم التراجع أو الضعف أو التردُّد.

٢- الصبر على الدعوة، والجهاد، والإنفاق في سبيل الله، وسائر الأعمال التي تحتاجها الدعوة إلى الله من النصيحة بالنفس أو المال أو غير ذلك.

٣- الصبر على أذى المشركين والمنافقين والفاسقين، فلا يُخْرِج ذلك الإنسان عن طوره، ولا يدعوه إلى التسرُّع أو التهوُّر أو الاستعجال، بل يظلُّ على منهجه الذي آمن به واطمأنَّ إليه، ولا يستجيب لاستفزاز الذين لا يوقنون.

٤- الصبر على ما يلقاه داخل الصف من النقائص والمآخذ والعيوب؛ فإن الأمة المنهزمة يدبُّ الداء فيها إلى كل شيء، وقلَّ أن نجد فيها شيئًا مستويًا، ومن المعتاد أن يجد الداعية تخلخلًا في الصفوف، أو وَهْنًا في العزائم، أو ضعفًا في الاتِّباع، أو إخلادًا إلى الراحة، أو تناقصًا في الجهود... أو ما شابه ذلك، فيكون دأب الصابر العمل على الإصلاح وتلافي العيوب ما وجد إلى ذلك سبيلًا.

٥- الصبر عن المعاصي التي تحيط بالمرء من كل جانب، حتى يصبح التحرُّز منها أمرًا صعبًا، يحتاج إلى جهد جهيد وبذل وعناء.

وقد أشار النبي ﷺ إلى تفاقم الأمر، واشتداد الغربة، حتى ليكون المتمسِّك بالسنَّة، الصابر على الدين؛ مثل الممسك بالجمر.

---

(١) الحديث حسن بشاهده، وهو حديث عُتبة بن غَزْوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: «**إن من ورائكم أيامَ الصبر، للمتمسِّك فيهنَّ يومئذ بما أنتم عليه أجرُ خمسينَ منكم**». قالوا: يا نبيَّ الله، أو منهم؟ قال: «**بل منكم**». وتقدم (ص٣٠٧- ٣٠٨).

عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يأتي على الناس زمانٌ، الصابرُ فيهم على دينه؛ كالقابض على الجمر**»(١).

وعن أبي ثعلبة الخُشَني رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا: «**إنَّ من ورائكم أيامَ الصبر، الصبرُ فيه مثلُ قبض على الجمر...**»(٢).

وعن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترب؛ فِتنًا كقطع الليل المظلم؛ يصبحُ الرجلُ مؤمنًا ويمسي كافرًا، يبيعُ قومٌ دينَهم بعَرَضٍ من الدُّنيا قليلٌ، المتمسِّك يومئذ بدينه؛ كالقابض على الجمر**». أو قال: «**على الشَّوك**»(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٦٠)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧١١) من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري ابن بنت السُّدِّي الكوفي، عن عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاكر شيخ بصري، قد روى عنه غير واحد من أهل العلم».

وإسماعيل بن موسى الفزاري: صدوق، يتشَيَّع. ينظر: «الكاشف» (١/ ٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٣٥).

وعمر بن شاكر: خلاصة القول فيه: أنه ضعيف عند الجمهور. ينظر: «الكامل» (٥/ ٧١١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٥٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٥٧).

وهذا الحديث عند الترمذي بإسناد ثلاثي، ولا يوجد عنده حديث ثلاثي غيره، وهو رباعي عند ابن عدي، وهو حديث ضعيف بهذا الإسناد، ولكن له شواهد يثبت بها، كحديث أبي ثعلبة، وأبي هريرة، وابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

(٢) هو حديث حسَّنه الترمذي، وصحَّحه ابن حبان والحاكم، وتقدم تخريجه وبيان ضعف إسناده منفردًا؛ لأن فيه عمرو بن جارية اللَّخْمي، وهو مقبول- وقد تقدم (ص٣٠٧)- ولعل هؤلاء الأئمة حسَّنوه أو صحَّحوه لشواهده.

(٣) أخرجه أحمد (٩٠٧٩) عن يحيى بن إسحاق وحسن، كلاهما عن ابن لَهِيعة، عن أبي يونس، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وزاد: «قال حسن في حديثه: «**خَبَط الشَّوك**».

ويحيى بن إسحاق هو: البجلي، أبو زكريا السَّيْلَحيني: ثقة. ينظر: «الكاشف» (٣/ ٢١٩)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٧٦).

وحسن هو: ابن موسى الأَشْيب- فيما أرى- وهو ثقة أيضًا، وقد تقدم (ص١٩٨).

وابن لَهِيعة: ضعيف في غير حديث العبادلة عنه، وتقدم (ص٢٧).

وأبو يونس هو: سُليم بن جُبير الدوسي المصري، مولى أبي هريرة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٢٠).

فهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف ابن لَهِيعة، ولكنه يصلح شاهدًا للحديث الأصل.

وعن ابن مسعود رَضِوَاللَّهُعَنْهُ مرفوعًا: «**يأتي على الناس زمانٌ؛ المتمسِّكُ فيه بسنَّتي عند اختلاف أمَّتي، كالقابض على الجمر**»[(١)].

قال القاري: «الظاهر أن معنى الحديث: كما لا يمكن القبض على الجمرة إلا بصبر شديد، وتحمُّل غلبة المشقَّة كذلك في ذلك الزمان لا يُتَصَوَّر حفظه دينه ونور إيمانه إلا بصبر عظيم وتعب جسيم»[(٢)].

وقد حقَّق الإمام الشاطبي هذا المعنى الذي دلَّ عليه الحديث على زمانه، فقال:

وهذا زمانُ الصَّبْـرِ مَنْ لَكَ بالَّتي ... كَقَبْضٍ عَلى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ البَلا[(٣)]

قال الجَعْبَري: «أي: هذا الزمان زمان الصبر؛ لأنه قد أُنْكِر المعروف، وعُرِف المنكر، وفسدت النيَّات، وظهرت الخيانات، وأوذي المحق، وأكرم المبطل، فمَن يسمح لك بالحالة التي لزومها في الشدة كالقابض على جمر النار»[(٣)].

والصبر بالنسبة للمسلم الحريص على القيام بواجب الدعوة إلى الله، ونشر العلم الشرعي، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والتصدِّي لفروض الكفايات العامة الضَّرورية لحياة الأمة ألزم وأوكد؛ لأنه لم يقنع بصلاح نفسه وتقويمها على الجادة، بل نذر نفسه لإصلاح الأمة، وتقويم أودها، وتجديد دعوتها إلى المنهج الصحيح، وإلى الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالحين، في زمن غربة، المُعين فيه على الخير قليل، ولهذا ينتصب له أعداء كثيرون.

---

(١) أخرجه أبو بكر الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ص٣٧٤)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٥٩١) من طريقين عن حميد بن علي البَخْتري: حدَّثنا جعفر بن محمد الهمداني: حدَّثنا أبو إسحاق الفزاري، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن ابن مسعود رَضِوَاللَّهُعَنْهُ.

وقال الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٦٨٣): «ومَن دون أبي إسحاق- واسمه: إبراهيم بن محمد: ثقة حافظ- لم أعرفهم»، وأبو إسحاق الفزاري تقدم (ص٢٠٧).

(٢) ينظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١٠/ ٩٧).

(٣) ينظر: «مرقاة المفاتيح» (١٠/ ٩٨).

فلا بد له من:

- صبر النفس على الإسلام، وعدم مفارقته إلى غيره من الأديان، أو إلى الإلحاد والانسلاخ.

- وصبر النفس على التمسُّك بالسنة، واتباع الأثر، ومجانبة طرائق الضالين من الذين تفرَّقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البيِّنات.

- وصبر النفس على القيام بأعباء الدعوة، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والتصدِّي لفروض الكفايات العامَّة التي تتوقَّف حياة الأمة الدينية عليها، وعدم الالتفات إلى تثبيط المثبِّطين، وخذلان الخاذلين، وخلاف المخالفين.

❍ ❍ ❍

الباب الرابع

العزلة

تمهيد

التوجيهات الشرعية كلها نزلت لهداية الإنسان إلى أقوم السلوك.

ولا يمكن أن تخرج حالة من حالات الإنسان- بصفته الفردية أو الجماعية- في شؤونه الخاصة أو العامة، عن أن يكون لله تعالى ولرسوله ﷺ فيها حكم[1].

فالدين «مهيمن» على جميع جوانب حياة الإنسان، والعبد لا ينفك عن عبوديته لله في لحظة من لحظات حياته.

وإذا كانت حياة الفرد تتقلَّب في مراحلها المختلفة بين أحوال متفاوتة من الغنى والفقر، والصحة والمرض، والقوة والضعف.. وغير ذلك، فإن لكل حال من هذه الأحوال أحكامًا تخصها، وتدور معها حيث دارت.

وإذا كانت حياة الأمة تتقلَّب بين القلة والكثرة، والاستضعاف والتمكين، والنصر والهزيمة... فإن لكل حال من هذه الأحوال الجماعية أحكامًا تخصها، وتدور معها حيث دارت.

وكثير من الأحكام الشرعية رُتِّبت على مقدِّمات وأسباب، توجد بوجودها، وتنتفي بانتفائها.

ومن التوجيهات والأحكام التي يبرز فيها التغير- بحسب الظرف المحيط بالمكلَّف، فردًا كان أو جماعة-: أمر الجهاد والدعوة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما يقابلها من الاعتزال، وترك الأمر والنهي والجهاد، أو الاستسرار بالدين، أو التُّقاة، ونحوها مما يتعلق بتوجيه حركة الأمة في كافة الأحوال، تقدمًا

(١) ينظر: «الغياثي» للجويني (ص٤٣١- ٤٣٤)، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٣٣٢- ٣٣٩)، وغيرهما.

أو تأخرًا، إيجابًا أو سلبًا.

ذلك أن الأمة مكلَّفة برفع راية الإسلام في الأرض، وبسط سلطانه المادي والمعنوي في أرجاء المعمورة، ومقاومة المنكرات القائمة في المجتمع المسلم، ومحاربة البدع والخرافات، ونشر السنن وإحيائها بالقول والعمل.

وهذه المهمات قد يمكن تحقيقها جميعًا بصورة من الصور، وقد يمكن تحقيق بعضها، وقد يصل الحال في بعض الأحوال إلى أن يقنع المرء بحفظ دينه حتى يأتي أمر الله.

وهذا يرجع إلى حال الأمة من جهة قدرتها على القيام بهذه الواجبات ومغالبة الباطل ودحضه، وهل الأمر يستدعي الصبر والانتظار والبقاء في مرحلة الاستعداد والإعداد والتخطيط لاستكمال الوسائل المطلوبة، أو أن الحال قد وصل إلى مرحلة الشُّحِّ المطاع والهوى المتَّبع، ولم يعد ثَمَّ عمل يُذكر إلا انتظار الفرج من الله؟

كما يرجع- من جهة أخرى- إلى الظروف والملابسات القريبة والبعيدة، ومدى ملاءمة الزمان والمكان للقيام بهذه الواجبات أو بعضها، أو استدعاء الأمر القعود عنها قعودًا مؤقَّتًا أو دائمًا.

ولا شكَّ أن «الحكمة» التي يأمر الشرع بها في الدعوة والأمر والنهي، تعني التصرف بالطريقة المناسبة، في الوقت المناسب، وفي المكان المناسب.

يقول الإمام ابن القيم: «وأحسن ما قيل في الحكمة: قول مجاهد ومالك: إنها معرفة الحق، والعمل به، والإصابة في القول والعمل. وهذا لا يكون إلا بفهم القرآن، والفقه في شرائع الإسلام وحقائق الإيمان»[1].

والحكمة- بعبارة أخرى-: وضع الأشياء في مواضعها، وهذا يعني المسالمة إذا كان الأمر يقتضي السِّلْم، والمحاربة إذا كان الأمر يقتضي الحرب، واللِّين إذا كان الأمر يقتضي اللِّين، والشدَّة إذا كان الأمر يقتضي الشدَّة، والخُلطة إذا كانت

(١) ينظر: «التفسير القيم» (ص٢٢٧).

المصلحة في الخُلطة، والعزلة إذا كانت المصلحة في العزلة.

فليست الحكمة هي الرِّفق واللِّين والمسالمة فحسب، ولا هي الاعتزال وطلب السلامة فحسب، بل قد يكون نوعًا من العجز يبحث عن «مسوّغ» في دعوى الحكمة، وقال المتنبِّي(١):

ووضع النَّدَى في موضع السيف في العُلَا   مضرٌّ كوضع السيف في موضع النَّدَى

وقال أيضًا(٢):

يرى الجبناءُ أن العجزَ عقلٌ   وتلك سجيَّة الطبع اللَّئيم

ولقد كان الرسول ﷺ أعظم مَن أوتي الحكمة، وعمل بما تقتضيه، فكان يواجه غربته وغربة الإسلام بالعمل والموقف المناسب، وينتقل من مرحلة إلى أخرى بحسب المصلحة، وكان يضع السِّلْم في موضعه، واللِّين في موضعه، والشدَّة في موضعها.

وكان يوجِّه صحبه لما تقتضيه المصلحة من الدعوة أو السكوت، ومن الاعتزال أو المخالطة، ومن السريَّة أو العلنيَّة، وكان يلتزم الصبر والكف في حال، ويقوم بالجهاد والقتال في حال، ويدافع عن الإيمان وأهله في حال، ويهاجم الأعداء في عُقر دورهم في حال، وهذه هي الحكمة، وهذا هو مقتضى الشرع الذي يراعي جلب المصلحة وتحصيلها، ودفع المفسدة وتقليلها، **ولا يمكن أن يعمل بالحكمة الصحيحة إلا مَن وهبه الله:**

أ- العقل الذي يستطيع تمييز النافع من الضَّار، وتوقع النتائج والآثار من المقدِّمات والأسباب، ومعرفة سبل تحصيل المصالح وتوقِّي المفاسد.

ب- العلم الشرعي المقتبس من القرآن والسنة، والذي يجعل المصلحة مضبوطة بضوابط الشرع، وقد يكون الأمر الذي يحسبه الإنسان مصلحة أمرًا موهومًا لا حقيقة له.

---

(١) ينظر: «ديوان المتنبي» (ص٣٧٢).

(٢) ينظر: «ديوان المتنبي» (ص١٢٠).

ولذلك يقول الفيروزآبادي، وهو يعدِّد معاني الحكمة في القرآن الكريم: «السادس: بمعنى حجة العقل على وفق أحكامه الشرعية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢]، أي: قولًا يوافق العقل والشرع»[1].

والمسلم الذي يعنيه شأن الإسلام- في هذا العصر وفي كل عصر- مُطالب شرعًا بمواجهة الغربة- إن وُجدت- بالوسائل المشروعة التي تؤدِّي- بإذن الله- إلى اندفاعها وزوالها بالكليَّة، أو تقليلها و تخفيفها ودفع ما يمكن دفعه منها.

فإن لم يكن هذا ولا ذاك ممكنًا، واجهها بالأسلوب الشرعي الصحيح الذي يضمن نجاته وسلامته من آثارها، ومحافظته على نفسه ودينه، وإقباله على خاصته، وتركه أمر العامة.

ولا شك أن الحديث عن الجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والصبر، من العوامل الرئيسة في مواجهة الغربة ودفعها، وهي تمثِّل الجانب الإيجابي الذي هو الأصل في الشريعة والحال العام المطَّرد.

وسيتناول هذا الباب الأحكام التي يواجه بها المسلم غربته في بعض الأزمنة، وهي: «العزلة، والاستسرار بالدِّين، والتُّقاة»، وإنما اخترت تسميتها أحكامًا، مع أنها تعدُّ من أساليب مواجهة الغربة؛ لأن العمل بها خاص في زمن الغربة، أو في مرحلة معينة من مراحل الغربة، بخلاف الجهاد والدعوة والأمر والنهي والصبر وغيرها، فإنها أمور مطلوبة في كل وقت وحين، وليست خاصة في زمن الغربة.

والمقصود من عرض هذه الوسائل ودراستها: دفع توهم أن الغربة تعني العزلة والانطواء، وترك أمر الناس للناس، وبيان أن من الغرباء مجاهدين، ودعاة عاملين، وعلماء مخلصين، وآمرين بالمعروف، وناهين عن المنكر، لم يمنعهم إدراكهم لغربة الحق من القيام بهذه الواجبات، بل كان حافزًا لهم إلى مضاعفة

---

(١) ينظر: «بصائر ذوي التمييز» (٢/ ٤٩١).

وينظر في معنى ارتباط الحكمة بالعقل والشرع: «تفسير الطبري» (٣/ ٨٩- ٩١)، و«التصاريف» ليحيى بن سلَّام (ص٢٠١)، وغيرهما.

الجهد، واستفراغ الوسع في دفع الغربة عن الدين وأهله، وتلمّس السُّبل الصحيحة المناسبة لحال العصر وظروفه.

والله المستعان على كل حال، ولا حول ولا قوة إلا به سبحانه، والحمد لله رب العالمين.

❍ ❍ ❍

العزلة والخلطة، وأحكامهما

معنى العزلة والخُلطة:

العزلة: أصل صحيح، يدل على التنحية والإمالة، تقول: عزل الإنسان الشيء، يعزله: إذا نحَّاه في جانب، وهو بمعزل عن أصحابه، أي: في ناحية عنهم، والعُزلة- بالضم-: الاعتزال(١).

وقد جاءت «العزلة» في القرآن والسنة لمعان عديدة، تتراوح بين المفارقة الكلية المطلقة، والمفارقة الجزئية، وبين الاعتزال الحسِّي، والاعتزال المعنوي(٢).

وقد جمع هذه المعاني الراغب الأصفهاني بقوله: «الاعتزال: تجنب الشيء، عمالة كانت، أو براءة، أو غيرهما، بالبدن كان ذلك أو بالقلب»(٣).

أقول: أو بهما معًا.

فمما يدخل في معنى الاعتزال بالبدن: قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾ [هود: ٤٢]، أي: قد اعتزل فلم يركب معهم السفينة(٤).

وقوله: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

ومما يدخل في معنى الاعتزال بالقلب والبدن معًا: قول الله تعالى عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا

---

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٣٠٧)، و«القاموس المحيط» (٤/ ١٥).

(٢) سيأتي (ص٤٨٩): «المنهج المحمود في العزلة والخلطة».

(٣) ينظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص٣٣٤).

(٤) ينظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٤٥).

﴿٤٩﴾ ﴾[1] [مريم: ٤٨-٤٩].

وقوله عن أهل الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ﴾ [الكهف: ١٦].

ولم أجد لفظ «العزلة» في كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ بمعنى العزلة القلبية البحتة، وإن كان المعنى ورد بغير هذا اللفظ؛ كالمزايلة، والمخالفة، وغيرهما.

أما **الخلطة** فهي: الممازجة والمداخلة، تقول: خلطت الشيء بغيره، فاختلط، ورجل مِخلَط، أي: حسن المداخلة للأمور، وعكسه: المِزْيَل[2].

قال الشاعر[3]:

وإن قال لي: ماذا ترى، يستشيرني يجدني ابن عمي مِخْلَط الأمر مِزْيَلا[4]

وهذا البيت يؤكِّد أن المزايلة ضد المخالطة، وبناء عليه يصح إطلاق الاعتزال على البراءة القلبية، وعلى ما يتبعها من المخالفة في الرأي والقول والعمل، ولو مع الاختلاط بالبدن؛ لأنه جاء الأمر بالمزايلة والمخالطة معًا، كما في الأثر: «خالطوا الناس، وزايلوهم»[5]. فلزم حمل المزايلة على معنى البراءة القلبية؛ إذ هي التي تجامع المخالطة الجسدية.

وهذا معنى مهم، يشهد لصحته وجوب التغيير بالقلب عند العجز عن التغيير باليد واللسان، واعتبار التغيير بالقلب أضعف الإيمان، وليس وراءه من الإيمان

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١٦/ ٩٢- ٩٣).

(٢) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٢/ ٢٠٨)، و«القاموس المحيط» (٢/ ٣٧١).

(٣) نسبه ابن فارس إلى أوس بن حَجَر، وهو شاعر جاهلي، أكثر من الإشادة بمكارم الأخلاق، والبيت في «ديوانه» (ص٨٢)، وفي «شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٤٠٠).

(٤) قال السيوطي: «أي: أخالط بأمري في موضع المخالطة، وأزايل في موضع المزايلة، أي: أخلط وأميز ما ينبغي أن أميزه». ينظر: «شرح شواهد المغني» (١/ ٤٠١).

(٥) سيأتي (ص٤٩٥).

حبة خَرْدل[1]، وهو جزء من معنى الولاء والبراء..

والتغيير بالقلب يعني: كراهية المنكر وأهله والبراءة منه، ولو اقتضى الأمر مخالطتهم بالجسد.

بين العزلة والخُلطة:

ورد عن النبي ﷺ أحاديث في فضل العزلة، وأخرى في فضل الخُلطة، وقد يستشكل بعض الناس كيفية فهم هذه الأحاديث والجمع بينها.

وسأسوق نماذج من النوعين، ثم أبيِّن الوجه في تأويل كل منها، وأن بعضها يكمِّل بعضًا، ويجري معه على سَنَن الوفاق، وقضية الائتلاف والاتِّساق.

فأما أحاديث مدح العزلة: فأكثرها جاء بمدح نوع خاص من العزلة، أو مدح العزلة في زمن خاص، كمدح اعتزال سلاطين السوء، ومدح العزلة في زمن الفتنة، أما مدح العزلة مطلقًا؛ فلم يثبت فيه من الأحاديث إلا القليل.

١- عن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قيل لرسول الله ﷺ: يا رسولَ الله، أيُّ الناس أفضلُ؟ فقال: «**مؤمنٌ يجاهدُ في سبيل الله بنفسه وماله**». قالوا: ثم مَن؟ قال: «**مؤمنٌ في شِعْبٍ من الشِّعَاب، يتَّقي اللهَ، ويَدَعُ الناسَ من شرِّه**»[2].

---

(١) كما في «صحيح مسلم» (٥٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**ما من نبيٍّ بعثه اللهُ في أمة قبلي، إلا كان له من أمته حواريونَ وأصحابٌ، يأخذونَ بسنته ويقتدونَ بأمره، ثم إنها تخلُفُ من بعدهم خُلوفٌ، يقولونَ ما لا يفعلونَ، ويفعلونَ ما لا يُؤمرونَ، فمَن جاهدهم بيده فهو مؤمنٌ، ومَن جاهدهم بلسانه فهو مؤمنٌ، ومَن جاهدهم بقلبه فهو مؤمنٌ، وليس وراءَ ذلك من الإيمان حبةُ خَرْدلٍ**». وسيأتي (ص٥٣٠- ٥٣١).

(٢) أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠٧٦١)، وأحمد (١١١٢٥، ١١٣٢٢، ١١٥٣٥، ١١٨٣٨، ١١٨٤٠)، والبخاري (٢٧٨٦، ٦٤٩٤)، ومسلم (١٨٨٨)، وأبو داود (٢٤٨٥)، والترمذي (١٦٦٠)، وابن ماجه (٣٩٧٨)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٤٤)، والنسائي (٦/ ١١)، وابن حبان (٥٩٥)، وفي «روضة العقلاء» (ص٨١)، والخطَّابي في «العزلة» (ص١٠)، والحاكم (٢/ ٧١)، والبيهقي (٩/ ١٥٩)، وفي «الزهد الكبير» (١١٨).

وعند أبي داود: أيُّ المؤمنين أكمل إيمانًا؟ قال: «**رجلٌ يجاهدُ.. ورجلٌ يعبدُ الله في شِعْب من الشِّعاب**». وعند الحاكم: «أيُّ المؤمنين أكمل إيمانًا؟...». وفي «الزهد» للبيهقي: أن السائل هو النبيُّ=

ومنها ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ قال: «**من خير مَعَاش الناس لهم: رجلٌ مُمْسكٌ عِنَانَ فرسه في سبيل الله، يطيرُ على مَتْنِه[1]، كلما سمعَ هَيْعَةً أو فَزْعةً[2] طارَ عليه، يبتغي القتلَ والموتَ مَظَانَّهُ[3]، أو رجلٌ في غُنَيْمة[4]، في رأس شَعَفَةٍ[5] من هذه الشَّعَف، أو بطن وَادٍ من هذه الأودية، يقيمُ الصلاةَ، ويؤتي الزكاةَ، ويعبدُ ربَّه، حتى يأتيه اليقينُ، ليس من الناسِ إِلَّا في خير**»[6].

ولهذه الأحاديث شواهد، منها:

١ - حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «**أَلَا أخبرُكم بخير الناس؟ رجلٌ مُمْسكٌ بعِنان فرسه في سبيل الله، أَلَا أخبرُكم بالذي يتلوه؟ رجلٌ مُعْتزِلٌ في غُنيمة له، يؤدِّي حقَّ الله فيها**»[7].

= ﷺ، فقال الناسُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ (ثلاث مرات).. ثم قالوا: مَن جاهد بنفسه وماله. قال: «**ثم مَن؟**». قالوا: اللهُ ورسولُه أعلمُ. قال: «**مؤمنٌ يعتزلُ في شِعْب يتَّقي ربَّه، ويَدَعُ الناسَ من شرِّه**».

وقال الترمذي: «هذا حديث صحيح». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وأخرجه البخاري (٦٤٩٤)، ولم يسمِّ أبا سعيد؛ بل قال: عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

(١) أي: ظهره، **والمعنى**: يسارع على ظهره. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٣٥).

(٢) **الَهيعة**- بفتح الهاء وإسكان الياء-: الصوت عند حضور العدو. **والفزعة**- بإسكان الزاي-: النهوض إلى العدو. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٣٥).

(٣) أي: يطلبه في مواطنه التي يرجى منها لشدة رغبته في الشهادة. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٣٥).

(٤) بضم الغين، تصغير الغنم، أي: قطعة منها. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٣٥).

(٥) الشَعَفَة- بفتح الشين والعين-: أعلى الجبل. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٣٥).

(٦) أخرجه أحمد (٩٧٢٣)، ومسلم (١٨٨٩)، وابن ماجه (٣٩٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧٧٩)، والبيهقي (٩/ ١٥٩).

وعند أحمد في أوله: «**ليأتينَّ على الناس زمانٌ، يكونُ أفضلُ الناس فيه..**».

وللحديث طرق أخرى عند أحمد (٩١٤٢، ١٠٧٦٦)، والحاكم (٢/ ٦٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٧) أخرجه أحمد (٢١١٦، ٢٩٢٧، ٢٩٥٨)، والدارمي (٢٤٤٠)، والترمذي (١٦٥٢)، والنسائي (٥/ ٨٣)، وابن حبان (٦٠٤، ٦٠٥)، والحاكم (٢/ ٦٧)، وفي أوله عند الحاكم قصة. =

٢- حديث أم مالك البَهْزية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفي أوله: ذكر رسولُ الله ﷺ فتنةً، فقرَّبها، قالت: قلتُ: يا رسولَ الله، مَن خيرُ الناس فيها؟... فذكر نحوه[١].

٣- حديث أم مُبَشِّر بنت البراء بن مَعْرور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن النبيَّ ﷺ قال لأصحابه: «**أَلَا أخبرُكم بخير الناس؟**». قالوا: بلى يا رسولَ الله. فقال: «**رجلٌ اعتزلَ شرورَ الناس**»[٢].

٤- عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**يعجبُ ربُّكم من راعي غنم في رأس شَظِيَّةٍ بجبل، يُؤذِّنُ بالصلاة ويصلِّي، فيقولُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ:

= وقال الترمذي: «حديث حسن غريب من هذا الوجه، ويُروى من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(١) أخرجه الترمذي (٢١٧٧) قال: حدَّثنا عمران بن موسى القزَّاز البصري: حدَّثنا عبد الوارث بن سعيد: حدَّثنا محمد بن جُحادة، عن رجل، عن طاوس، عن أم مالك البَهْزية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد رواه اللَّيث بن أبي سُليم، عن طاوس، عن أم مالك البهزية، عن النبي ﷺ».

وعمران بن موسى: ثقة. ينظر: «الكاشف» (٢/ ٣٠٢)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١٤١).

وعبد الوارث بن سعيد: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٤١)، و«التقريب» (١/ ٥٢٧).

ومحمد بن جُحادة: ثقة، تقدم (ص٤٣٩).

وطاوس هو: ابن كيسان: ثقة فاضل فقيه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٨)، و«التقريب» (١/ ٣٧٧).

والإسناد ضعيف؛ لوجود الرجل المبهم الراوي عن طاوس.

فإن كان هو لَيْث بن أبي سُليم- كما عند أحمد (٢٧٣٥٣)- فهو صدوق اختلط، كما تقدم (ص٢١).

فالحديث في الحالين ضعيف، ولكن يشهد له ما قبله، وما سيأتي (ص٥١٢) في ذكر العزلة عند الفتنة.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٥٨، ٣٣٥٩)، وفي «الزهد» (ص٢٦، ٣١، ٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٠٤) (٢٧١)، وأبو نُعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٤٧٢، ٣٥٥٨).

وزاد الطبراني، وأبو نُعيم في أوله: فأشار بيده نحو المشرق، فقال: «**رجلٌ آخذٌ بعِنان فرسه في سبيل الله، ينتظرُ أن يُغِيرَ أو يغارَ عليه**».

وذكره العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٢٦)، وقال: «فيه ابن إسحاق، رواه بالعنعنة». وكذلك الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٠٤) قال: «رجاله ثقات، إلا أن ابن إسحاق مدلِّس»، وقد تقدم (ص٦١).

انظروا إلى عبدي هذا يُؤذِّنُ ويقيمُ الصلاةَ، يخافُ مني، قد غفرتُ لعبدي، وأدخلتُه الجنةَ»[1].

٥- حديث عطاء بن أبي رباح مرسلًا بمعنى الأحاديث السابقة[2].

كما ثبت عن النبي ﷺ أحاديث أخرى تحثُّ على الاختلاط بالناس، ومصاحبتهم، والصبر على أذاهم، وهي كثيرة:

١- عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«المسلمُ إذا كان يخالطُ الناسَ، ويصبرُ على أذاهم، خيرٌ من المسلم الذي لا يخالطُ الناسَ، ولا يصبرُ على أذاهم»**[3].

---

(١) أخرجه أبو داود (١٢٠٣)، والنسائي (٢/ ٢٠) من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، أن أبا عُشَّانة المَعَافِري حدَّثه، عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وابن وهب هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، تقدم (ص٢٠٦).

وعمرو بن الحارث هو: ابن يعقوب بن عبد الله الأنصاري: ثقة حافظ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٤)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٦٧).

وأبو عُشَّانة- بضم العين المهملة، وتشديد الشين- هو: حَيُّ بن يُؤْمِن- بضم الياء المثناة التحتانية، وكسر الميم-: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٠٨).

فالإسناد صحيح، ورجاله ثقات. وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢/ ٥٠): «رجال إسناده ثقات».

وأخرجه أحمد (١٧٣١٢، ١٧٤٤٢)، وفي إسناده: عبد الله بن لَهِيعة، وتقدم (ص٢٧) أنه ضعيف عند أكثرهم، إلا أن ما رواه عنه العبادلة هو أصح، وأُلحق بهم: قُتيبة بن سعيد.

وهذا الحديث رواه قُتيبة بن سعيد عنه، في الموضع الأول عند أحمد، ويتقوَّى أيضًا بالطريق الأول.

(٢) أخرجه مالك (٢/ ٤٤٥).

(٣) أخرجه الطيالسي (١٨٧٦)، وأحمد (٥٠٢٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٨)، والترمذي (٢٥٠٧)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (٣٢)، والبيهقي (١٠/ ٨٩) من طريق شعبة، عن الأعمش، عن يحيى بن وَثَّاب، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أو عن شيخ من أصحاب النبي ﷺ.

وشعبة هو: ابن الحجَّاج: ثقة حافظ متقن، تقدم (ص٢٧٤).

والأعمش هو: سليمان بن مهران: ثقة حافظ، لكنه مدلِّس من الطبقة الثانية من طبقات المدلِّسين، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، تقدم (ص٢٤)، ومع ذلك فهو قد صرَّح بالسماع من يحيى بن وَثَّاب في رواية الطيالسي. =

٢- عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**مثلُ الجليس الصالح والسُّوء، كحامل المِسك ونافخ الكِير؛ فحاملُ المِسك: إما أن يُحْذيَكَ، وإما أن تَبتاعَ منه، وإما أن تجد منه ريحًا طيبةً. ونافخُ الكِير: إما أن يحرقَ ثيابك، وإما أن تجدَ منه ريحًا خبيثةً**»(١).

= ويحيى بن وَثَّاب هو: الأسدي مولاهم، الكوفي، المقبري: ثقة عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٩٤)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٥٩). فالإسناد صحيح، رجاله ثقات.

وأخرجه ابن ماجه (٤٠٣٢) من طريق علي بن ميمون الرَّقِّي: حدَّثنا عبد الواحد بن صالح: حدَّثنا إسحاق بن يوسف، عن الأعمش، به.. فذكره نحوه.

وأخرجه أحمد (٢٣٠٩٨)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (٣٢) من طريق سفيان بن سعيد الثوري، عن الأعمش، به.

وأخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٣٦٥) من طريق داود الطائي، عن الأعمش، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٦٢٧١)، وهنَّاد بن السَّرِّيِّ في «الزهد» (١٢٤٦)، والبيهقي (١٠/ ٨٩) من طريق محمد بن عُبيد، عن الأعمش، عن يحيى بن وَثَّاب- زاد هنَّاد، والبيهقي: وأبي صالح- عن شيخ من أصحاب النبي ﷺ.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٧٠)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٦٢) من طريق أبي بكر الدَّاهري، عن الأعمش، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن حبيب إلا أبو بكر الدَّاهري، تفرد به زُهير بن عَبَّاد». وقال أبو نُعيم: «غريب من حديث حبيب والأعمش، تفرد به الدَّاهري».

وأبو بكر الدَّاهري- ووقع في «حلية الأولياء»: «الزاهري»، وهو: خطأ- هو عبد الله بن حَكِيم الدَّاهري البصري، قال أحمد: «ليس بشيء». وكذا قال ابن المديني، وغيره، وقال الجوزجاني: «كذاب». وقال الذهبي: «ليس بثقة ولا مأمون». ينظر: «المجروحين» (٢/ ٢١- ٢٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤١٠)، (٤/ ٤٩٩).

ومثل هذا لا يعبأ بمخالفته للثقات، حيث جعل «حَبِيب بن أبي ثابت»، في موضع «يحيى بن وَثَّاب».

(١) أخرجه أحمد (١٩٦٢٤)، والبخاري (٢١٠١، ٥٥٣٤)، ومسلم (٢٦٢٨)، ويحيى بن معين في «تاريخه» (٣/ ٣٨)، والرَّامَهُرْمُزي في «أمثال الحديث» (ص١١٩)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «الأمثال» (ص٢٢١)، وابن حبان (٥٥٠، ٥٦٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٧٧- ١٣٨٠).

ورواية أحمد مختصرة، وزاد في أوله: «**المؤمنُ للمؤمن كالبُنيان..**» وفي آخر: «**والخازنُ الأمينُ الذي يؤدِّي ما أُمِرَ به مؤتجرًا أحدُ المتصدِّقَيْن**».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٦١)، وقال: «إسناده حسن». =

٣- عن أبي إدريس الخَوْلاني قال: دخلتُ مسجدَ دمشقَ، فإذا فتًى شابٌّ برَّاقُ الثَّنايا، وإذا الناسُ معه، إذا اختلفوا في شيء أسندوا إليه، وصدَرُوا عن قوله، فسألتُ عنه، فقيل: هذا معاذُ بنُ جبل. فلما كان الغدُ، هجَّرتُ فوجدتُه قد سبقني بالتهجير، ووجدتُه يصلِّي، قال: فانتظرته حتى قضى صلاته، ثم جئتُه من قِبل وجهه، فسلمتُ عليه، ثم قلتُ: والله إني لأحبُّك لله. فقال: آلله؟ فقلتُ: الله. فقال: آلله؟ فقلتُ: الله. قال: فأخذ بحُبوة ردائي فجذبني إليه، وقال: أبشرْ؛ فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**قال اللهُ تبارك وتعالى: وجبت محبَّتي للمتحابِّين فِيَّ، والمتجالسين فِيَّ، والمتزاورين فيَّ، والمتباذلين[1] فِيَّ**»[2].

= ورواه الطيالسي (٥١٥) من رواية حماد، عن ثابت، عن أنس، عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، موقوفًا.

وله شاهد من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمعناه. أخرجه أبو داود (٤٨٢٩-٤٨٣١)، والرَّامَهُرْمُزي في «الأمثال» (ص١١٩)، والحاكم (٤/ ٢٨٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٨٩)، والعسكري في «الأمثال»- كما في «المقاصد الحسنة» (ص٥٩٢)- وغيرهم. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ومن قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه إسحاق بن راهويه، كما في «المطالب العالية» (٢٨١٦).

(١) المتباذلون هم: الذين يبذل بعضهم لبعض المال والنفس احتسابًا، كما فعل الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع النبي ﷺ، وينظر: «أوجز المسالك إلى موطأ مالك» لمحمد زكريا الكاندهلوي (١٥/ ٦٢)، و«شرح الزرقاني على موطأ مالك» (٤/ ٣٤٩).

(٢) أخرجه مالك (٢/ ٩٥٣)- ومن طريقه أحمد (٢٢٠٣٠)، وابن حبان (٥٧٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٨٠) (١٥٠)، والحاكم (٤/ ١٨٦)- عن أبي حازم بن دينار، عن أبي إدريس.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وأبو حازم هو: سلمة بن دينار: ثقة عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٤٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣١٦).

وأبو إدريس الخَوْلاني هو: عائذ الله بن عبد الله، أحد الأعلام، كان عالم أهل الشام بعد أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال مكحول: «ما رأيت أعلم من أبي إدريس». وقال النسائي وغيره: «ثقة». ينظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٦)، و«الكاشف» (٢/ ٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٨٥)، و«التقريب» (١/ ٣٩٠).

وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، صحَّحه ابن عبد البر، كما في «شرح الزرقاني على الموطأ» (٤/ ٣٥٠). وقد صحَّحه أيضًا النووي في «رياض الصالحين» (ص١٨٥)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ١٨). =

إلى أحاديث أخرى كثيرة.

وليس بين هذه الأحاديث تعارض؛ بل إن المتأمِّل لها يجد أن بعضها يكمِّل بعضًا، وأن مجموعها يكوِّن الصورة الصحيحة المبينة لموقف الإسلام من قضية العزلة والخُلطة، **ويمكن ضبط ذلك بالضوابط الآتية:**

= وقد رواه عبد الله بن أحمد في «زياداته على المسند» (٢٢٧٨٣) من طريق الأوزاعي، عن رجل في مجلس يحيى بن أبي كثير، عن أبي إدريس، به.

وأخرجه الحاكم (٤/ ١٦٩) عن الأوزاعي، عن ابن حَلْبس، عن أبي إدريس، وصحَّحه على شرطهما.

وأخرجه الطيالسي (٥٧١)، وأحمد (٢٢٠٠٢)، والحاكم (٤/ ١٦٩) من طريق يعلى بن عطاء، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن أبي إدريس، به. وفي آخره عند أحمد تصديق عبادة لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وأخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٧١٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٧٨) (١٤٤) من طريق عبد الحميد بن بَهْرام، عن شَهْر بن حَوْشب: حدَّثني عائذ الله، بلفظ: «**إن الذين يتحابونَ من جلال الله في ظلِّ عرش الله، يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه**».

وأخرجه أحمد (٢٢١٣١)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٨١) (١٥٢- ١٥٣) من طريق أبي مَعْشر، عن محمد بن قيس، عن أبي إدريس، به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٧٩) (١٤٦- ١٤٨)، والحاكم (٤/ ١٧٠)، وعبد الجبار الخَوْلاني في «تاريخ دَارَيَّا» (ص٦٨) من طريق عطاء الخُراساني، عن أبي إدريس، به.

وأخرجه الطبراني (٢٠/ ٧٨- ٨٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١) من طرق أخرى عن أبي إدريس، به.

وقد تكلم العلماء في سماع أبي إدريس الخولاني من معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأثبته قوم، منهم: الوليد بن مسلم، والطحاوي، وعبد الجبار الخولاني، وابن عبد البر. ونفاه قوم، منهم: أبو حاتم، وأبو زرعة، وكأن ابن حجر رجَّحه في «تهذيب التهذيب».

والأقرب- والله أعلم- ثبوت سماعه منه، لما في حديث الباب- وطرقه كثيرة كما سبق- من لقاء أبي إدريس لمعاذ، ولما ورد من طرق عن أبي إدريس أنه صلَّى خلف معاذ بن جبل، ولا يعكِّر على ذلك أن سنه يوم مات معاذ نحو عشر سنين؛ لأن في سياق القصة ما يوحي بصغر سنه حيث جبذه معاذ بحبوته، ومثل هذا لائق بحال الصغير، وليس في القصة ما يستعظم ويستبعد من مثل أبي إدريس، إذ غاية الأمر أنه رأى معاذًا فأعجبه، فقال له: إني أحبك، والله أعلم. وينظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٦)، و«جامع التحصيل» (ص٢٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٨٥)، و«تاريخ دَارَيَّا» (ص٦٦- ٦٩)، و«أوجز المسالك» (٥/ ٦٣- ٦٥).

أولًا: أن الإسلام دين الجماعة، والأصل في المسلم الاختلاط بالناس، ومعاشرتهم ومخالقتهم، ولذلك جاء الشرع بالأمر بالجماعة في الصلوات: في الجمعة والفرائض والعيدين والكسوف.. وغيرها، إما فرضًا على الأعيان أو على الكفاية، أو استحبابًا وفضيلةً.

وجاء الشرع بالهجرة إلى الله ورسوله، وذم المتخلِّفين عن ذلك ووعيدهم، ونهى المرء أن يرتد أعرابيًّا بعد الهجرة[1]، وفي الهجرة اجتماع المسلمين في بلد واحد وتعاونهم وتكاتفهم.

وجاء الشرع بتنظيم العلاقات الاجتماعية، وبيان الحقوق والواجبات، للفرد والجماعة، وأمر النبيُّ ﷺ بعيادة المريض، واتِّباع الجنائز، وتشميت العاطس، ورد السلام، ونصر المظلوم، وإجابة الدَّاعي، وإبرار المُقْسِم، كما في حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: «أمرنا رسولُ الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع: أمرنا بعيادة المريض، واتِّباع الجنائز، وتشميت العاطس، ورد السلام، وإجابة الداعي، ونصر المظلوم، وإبرار المُقْسِم»[2].

وجاء الشرع بإيجاب طلب العلم بالله ودينه، إيجاب عين في بعض المسائل، وإيجاب كفاية في بعضها، وجاء بإيجاب بذل العلم ونشره وتيسيره لمَن طلبه.

وجاء الشرع بإيجاب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والنصيحة، والرد على المنحرفين عن الصراط، وجهاد الكفار، إيجابًا كفائيًّا، يأثم بتركه والتفريط فيه جميع المسلمين[3].

---

(١) كما يدل عليه قول الحَجَّاج بن يوسف لسَلَمة بن الأَكْوع رضي الله عنه: يا ابنَ الأكوع، ارتَدَدْتَ على عقبيك، تعرَّبت؟ قال: «لا، ولكنَّ رسولَ الله ﷺ أذن لي في البَدْو». أخرجه البخاري (٧٠٨٧)، ومسلم (١٨٦٢)، والنسائي (٧/ ١٥١)، وأبو عَوانة (٧٢١٣)، والبيهقي (٩/ ١٩)، وغيرهم.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٥٠٤، ١٨٥٣٢، ١٨٦٤٩)، والبخاري (١٢٣٩، ٢٤٤٥، ٥١٧٥)، ومسلم (٢٠٦٦)، والترمذي (٢٨٠٩)، وابن ماجه (٢١١٥)، والنسائي (٤/ ٥٤).

واقتصر ابن ماجه على «إبرار المُقْسِم». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) تقدم بيان شيء من ذلك في الباب الثالث: «دفع الغربة».

وجاء الشرع بالأمر بحُسن الخُلُق، واللِّين، والتودُّد، والملاطفة، والتحذير من البذاءة، والجفاء، والحسد، والحقد، والتباغض، والتدابر... وغيرها من الأخلاق الرديئة المذمومة، مما لا يتسع المجال لبسط أدلته.

ومن المعلوم أن الإنسان لا يعلم مقدار تحقيقه للأخلاق الفاضلة، وقدر تخلصه من الأخلاق المذمومة إلا بمخالطة الناس ومعاشرتهم ومعاملتهم في الشؤون المختلفة، بحيث يتبيَّن مدى صبره وحِلْمه، وسَعة خلقه، وطيب معشره، أو يتبيَّن ضد ذلك من التبرُّم، والضيق، والغضب، وسوء الخلق، ورداءة الطبع.

فالإسلام دين الجماعة، والتوجيهات الإلهية في معظمها موجهة إلى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وفيها الحث لهم على الاعتصام بحبل الله وعدم التفرق، وفيها الحث على التعاون على البر والتقوى، لا على الإثم والعدوان، وفيها الحث على الجهاد والقتال صفًّا كأنهم بنيان مرصوص.. إلخ.

وجاء الشرع بإقامة بنيان الأخوة الإسلامية بين المؤمنين، وبيان فضلها وأهميتها، والوعد بعظيم الأجر للمتحابين في الله، والمتزاورين فيه، والمتجالسين فيه، والمتباذلين فيه[1]، كما جاء بالنهي عن التباغض، والتدابر، والتهاجر، وسائر الأسباب التي تورث الضغينة وتسبِّب البغضاء بين المؤمنين، كما في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عبادَ الله إخوانًا، ولا يحلُّ لمسلم أن يهجرَ أخاه فوقَ ثلاثة أيام**»[2].

ثانيًا: وبناءً على هذا الأصل المهم المتين فإن الأصل في العزلة الكليَّة المطلقة هو المنع، حيث يترتب عليها تضييع الحقوق، وتفويت الفرائض،

---

(١) كما في حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدِّم قريبًا.

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٠٩١)، وأحمد (١٢٠٧٣، ١٣٠٥٣، ١٣١٧٩، ١٣١٨٠، ١٣٣٥٤، ١٣٩٣٥، ١٤٠١٦)، والبخاري (٦٠٦٥، ٦٠٧٦)، ومسلم (٢٥٥٨)، وأبو داود (٤٩١٠)، والترمذي (١٩٣٥).

وزاد الترمذي: «**لا تقاطعوا**». وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي بكر الصِّدِّيق، والزُّبير بن العوَّام، وابن مسعود، وأبي هريرة».

وتعطيل كثير من الواجبات، كترك التعلم والتعليم، والأمر والنهي، وصلة الرحم والقرابة، مع التعرض لكيد الشيطان، ومكره، ووسوسته وتلبيسه، فإنه إنما يأكل القاصية من الغنم، كما في حديث أبي الدَّرْداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**ما من ثلاثة في قرية ولا بَدْوٍ، لا تقامُ فيهم الصلاةُ، إلا قد استحوذَ عليهم الشيطانُ، فعليك بالجماعة؛ فإنَّما يأكلُ الذئبُ القاصيةَ**»[1].

فالأمر بالجماعة والتعليل بأن الشيطان يأكل القاصية يدل على منع العزلة المطلقة، وقصة رواية أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لهذا الحديث تدل على هذا المعنى، حيث كان رجلٌ بالشام يقال له: مَعْدان، كان أبو الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يقرئه القرآنَ، ففقده أبو الدرداء، فلقيه يومًا وهو بدابق، فقال له أبو الدرداء: يا مَعدانُ، ما فعل القرآنُ الذي كان معك؟ كيف أنت والقرآنُ اليومَ؟ قال: قد عَلِم الله منه فأحسن. قال: يا

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٧١٠، ٢٧٥١٤)، وأبو داود (٥٤٧)، والنسائي (٢/ ١٠٦)، وابن خزيمة (١٤٨٦)، وابن حبان (٢٠٩٢)، والحاكم (١/ ٢٤٦)، والبيهقي (٣/ ٥٤) من طريق زائدة بن قدامة قال: حدَّثنا السائب بن حُبيش الكَلَاعي، عن مَعْدان بن أبي طلحة اليَعْمَري، عن أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وزائدة بن قدامة: ثقة ثبت، تقدم (ص٩٩).

والسائب بن حُبيش الكَلَاعي: صدوق. ينظر: «الكاشف» (١/ ٢٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٦).

ومَعْدان بن أبي طلحة اليَعْمَري- بفتح الياء التحتانية المثناة، وفتح الميم، بينهما عين مهملة-: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٦٣).

فهذا الإسناد حسن؛ لحال السائب بن حُبيش، وقد صحَّح إسناده النووي في «الخلاصة» (١/ ٢٧٧)، و«المجموع» (٤/ ١٨٣).

وله شاهد عن معاذ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن النبيَّ ﷺ قال: «**إن الشيطانَ ذئبُ الإنسان كذئب الغنم، يأخذُ الشاةَ القاصيةَ والناحيةَ، فإياكم والشِّعاب، وعليكم بالجماعة والعامة في المسجد**».

أخرجه أحمد (٢٢٠٢٩، ٢٢١٠٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٦٤) (٣٤٤، ٣٤٥).

وقال العراقي في «تخريج إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٢٤): «رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعًا».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢١٩): «رجال أحمد ثقات، إلا أن العلاء بن زياد، قيل: إنه لم يسمع من معاذ».

مَعْدانُ، أفي مدينة تسكنُ اليوم أو في قرية؟ قال: لا؛ بل في قرية قريبة من المدينة، قال: مهلًا، ويحك يا مَعْدانُ، إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**ما من خمسة أهل أبيات..**» فذكره. ثم قال: فعليك بالمدائن، ويحك يا مَعْدانُ[1].

ولكن ثمة حالات خاصة تُستثنى من هذا الأصل الكلي العام، ستأتي الإشارة إليها بعدُ إن شاء الله.

ثالثًا: أما الأحاديث التي وردت في مدح العزلة، وبيان فضل المؤمن المتعبِّد في شِعْب من الشِّعاب، الذي وَدَع الناسَ من شرِّه، والثناء على رجل في غُنيمة في رأس شَعَفَة، أو بطن واد يُقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويعبد ربه حتى يأتيه اليقين، ليس من الناس إلا في خير.

فهذه الأحاديث وما شابهها تُحمل على أحد وجهين:

الأول: أن يكون هذا في حق أفراد لا يستطيعون القيام بحق الله في الناس من الإحسان إليهم والصبر على أذاهم، ولا الأمر بالمعروف، ولا النهي عن المنكر، ولو خالطوا الناس لتضرروا بالمخالطة، وأضرُّوا بغيرهم، إذ من الناس مَن لا يستطيع منع أذاه وشره عن الآخرين إلا باعتزالهم، فإذا خالطهم وجد المثيرات التي تحرِّكه إلى الشر والإضرار بالنفس وبالناس.

وذلك كمَن يرى المنكرات- مثلًا- فيهيج وينفعل، ويغيِّر بطريقة غير مشروعة، بل فيها اعتداء وتسرع ربما يؤدِّي إلى مضاعفة المنكر، وربما يكون

(١) أخرجه أحمد (٢٧٥١٣): حدَّثنا علي بن ثابت: حدَّثني هشام بن سعد، عن حاتم بن أبي نصر، عن عبادة بن نُسَيٍّ، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعلي بن ثابت هو: أبو أحمد الجزري: صدوق ربما أخطأ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٨٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٩٨) تحقيق محمد عوامة.

وهشام بن سعد: صدوق، حسن الحديث، له أوهام، تقدم (ص٦٨).

وحاتم بن أبي نصر هو: القِنَّسْرِيني: مجهول. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣١)، و«تقريب التهذيب» (ص١١٤) تحقيق محمد عوامة.

وعبادة بن نُسَيٍّ: ثقة فاضل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ١١٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٩٢).

سببًا في إغلاق باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وربما يترتب عليه أذى للمؤمنين.

وكمَن يتأثَّر تأثرًا شديدًا إذا رأى المنكر مهما صغر أو حقُر وتعكَّر مزاجه، وتكدَّرت حياته، فلم يهنأ بعيش ولا بعبادة، وتفاقم لديه الشعور بالغربة، دون أن يصنع شيئًا لضعفه وعجزه.

وكمَن يعرف من نفسه الضعف والميل إلى الفواحش، وإذا جاورها وخالط أهلها ورآها في غدوِّه ورواحه أنست نفسه بها، وشعر بالاسترواح إليها، وهو يستطيع أن يحمل نفسه على اعتزال هذه البيئات؛ حفاظًا لما هو أهم مما سيفقده حال الاعتزال.

فمثل هؤلاء قد تُشْرَع في حقهم العزلة؛ كفًّا لشرهم عن الناس، أو حفظًا لهم عن شرور الناس.

ولذلك جاء في الأحاديث الآنفة نفسها التعبير بـ«**مؤمنٌ في شِعْب من الشِّعاب، يتَّقي اللهَ، ويَدَعُ الناسَ من شرِّه**». و«**ليس من الناس إلا في خير**». و«**رجلٌ اعتزلَ شرورَ الناس**»[1]، وهكذا.

وإذا كان المرء لا يستطيع نفع المسلمين بعلم ولا جهاد ولا أمر ولا نهي ولا غير ذلك، ولا يستطيع كف شره عنهم إذا خالطهم، أو لا يستطيع التوقِّي من شرهم في أمور دينه ودنياه، فإن العزلة في حقه أولى[2].

ولذلك جاء في أوائل الأحاديث الثناء على المؤمن المجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، المُمسك عِنانَ فرسه، يطيرُ على مَتْنِه، كلما سمعَ هَيْعَةً أو فَزْعَةً طارَ إليها، يبتغي القتلَ أو الموتَ مظانَّهُ[3].

الوجه الثاني: أن يكون هذا خاصًّا في زمان الفتن التي أخبر عنها النبيُّ ﷺ

---

(١) تقدمت هذه الأحاديث (ص٤٦٩- ٤٧٢).

(٢) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٣٤)، و«فتح الباري» (١١/ ٣٣٢).

(٣) تقدم (ص٤٧٠).

وأمر بالعزلة فيها[1]، فتحمل هذه الأحاديث المطلقة على الأحاديث المقيدة.

ويؤيِّد هذا أن في بعض ألفاظ الأحاديث المستشهَد بها على فضل العزلة مطلقًا ما يدل على تقييد مجموعها:

ففي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**من خير معاش الناس لهم رجلٌ مُمْسِكٌ عِنانَ فرسه... أو رجلٌ في غُنيمة..**»[2]. وهو من أقوى الأحاديث في فضل العزلة؛ إذ فيه العطف بالواو، في حين أن العطف في الأحاديث الأخرى بـ«**ثم**»، أو عبارة «**الذي يليه**»؛ مما يدل على نزول الرتبة.

فهذا الحديث نفسه جاء في رواية أحمد بلفظ: «**ليأتينَّ على الناس زمانٌ يكونُ أفضلُ الناس فيه..**» فذكر نحو ما سبق[3].

وفي حديث أم مالك البَهْزية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النبيَّ ﷺ ذكر فتنةً فقرَّبها، فقالت: يا رسولَ الله، مَن خيرُ الناس فيها؟.. الحديث[4].

كما يؤكِّد هذا أن عددًا من الأئمة أدخلوا الحديث في مصنفاتهم في «كتاب الفتن»، كما في «جامع معمر»، و«سنن ابن ماجه»[5]، وغيرهما.

---

(١) سيأتي (ص٥١٢) ذكر بعض الأحاديث في ذلك.

(٢) تقدم (ص٤٧٠).

(٣) ينظر: «المسند» (٩٧٢٣) عن وكيع: حدَّثنا أسامة بن زيد، عن بَعْجَة بن عبد الله الجهني، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ووكيع هو: ابن الجرَّاح: ثقة حافظ، تقدم (ص٢٤٣).

وأسامة بن زيد هو: اللَّيثي: صدوق يهم. ينظر: «الكاشف» (١/ ٥٧)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥٣).

وبَعْجَة بن عبد الله الجُهني: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٠٥). فالإسناد ضعيف.

وقد أخرجه مسلم (٨٨٩) دون ذكر لفظه، بل ذكر لفظ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق: «**من خير معاش الناس لهم..**». من رواية أبي حازم عن بَعْجَة، ثم ساق هذا الإسناد، وقال: «بمعنى حديث أبي حازم عن بَعْجَة». وتشهد له الأحاديث السابقة، والأحاديث الآتية في اعتزال الفتن.

(٤) تقدم (ص٤٧١).

(٥) ينظر: «جامع معمر» (٢٠٧٦١)، و«سنن ابن ماجه» (٣٩٧٨).

وقد صحَّ المعنى عن النبي ﷺ مقيَّدًا في الفتنة في أحاديث أخرى، منها ما رواه ابن طاوس، عن أبيه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**خيرُ الناس في الفتن: رجلٌ آخذٌ بعِنان**- أو قال: **برأس- فرسه، خلف أعداء الله، يخيفُهُم ويخيفُونَه، ورجلٌ مُعتزِلٌ في باديته، يؤدِّي الحقَّ الذي عليه**»[١].

---

(١) أخرجه معمر في «جامعه»- من رواية عبد الرزاق عنه- (٢٠٧٦٠)، وأبو عمرو الدَّاني في «السنن الواردة في الفتن» (٢١٩)- من طريق ابن المبارك، عن معمر- عن ابن طاوس، عن أبيه، به.

وأخرجه الحاكم (٤/ ٤٤٦) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وابن طاوس هو: عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني: ثقة فاضل عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٦٧)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٤).

وأبوه: طاوس بن كيسان: ثقة فاضل فقيه، تقدم (ص٤٧١).

فالإسناد رجاله ثقات، ولكن يترجَّح إرساله؛ حيث رواه عبد الرزاق عن معمر مرسلًا، لم يذكر فيه: ابن عباس، وتابعه ابن المبارك.

أما رواية الحاكم المتصلة فقد رواها عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري ويحيى بن جعفر، كلاهما عن عبد الرزاق، به موصولًا.

وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَري: استُصغر في عبد الرزاق، كما قال ابن عدي، وقال الذهبي: «روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد منها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرَّد به عبد الرزاق؟».

وقد ألَّف ابن مُفَرِّج القاضي القرطبي كتابًا في إصلاح الحروف التي أخطأ فيها الدَّبَري، وصحَّفها في «مصنف عبد الرزاق»، ذكره ابن خَيْر الإشبيلي في «فهرسته»، وقال فيه الدارقطني: «صدوق». ينظر: «الكامل» (١/ ٣٣٨)، و«فهرست ابن خير» (ص١٣١)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٨١).

ويحيى بن جعفر هو: ابن أَعْين الأزدي البارقي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٣)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٤٤).

ومن المعلوم أن عبد الرزاق قد تغيَّر بعد المائتين، ولا يُعرف هل روى عنه يحيى بن جعفر قبل المائتين أو بعدها؟ أما الدَّبَري فبعدها، حيث استصغر فيه كما تقدم.

فلهذا رجَّحتُ المرسل على الموصول، والله أعلم. وينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٦٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣١٠).

ولكن له شواهد كثيرة يتقوَّى بها، منها حديث أم مالك البَهْزية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المتقدِّم، ومنها حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي.

وعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «يا أيها الناسُ، أظلتكم فتنٌ، كأنها قطعُ الليل المظلم، أَنْجَى الناسِ فيها- أو قال: منها-: صاحبُ شاءٍ يأكلُ من رِسْل غنمه[1]، أو رجلٌ من وراء الدَّرْب، آخذ بعِنان فرسه، يأكل من فيءِ سيفه»[2].

فدل هذا على أن الحديث في المفاضلة هو في زمن الفتنة، حيث يكون أفضل المؤمنين وأكملهم وأسلمهم رجلٌ قد شغل نفسه بالجهاد الشرعي الصحيح المنضبط، وقتال أعداء الله، يخيفهم ويخيفونه، فإن لم يقدر على هذا نجا بنفسه من الفتنة باعتزالها واعتزال أهلها، والتفرد في رأس شَعَفَة أو بطن واد، ولذلك قال الحافظ ابن حجر حول تلك الأحاديث المفضِّلة للعزلة بإطلاق: «وهو مقيَّد بوقوع الفتن»[3].

أما في الأحوال العادية التي ليس فيها فتنة عامة، فالأصل فيها أن المسلم الذي يستطيع أن يخالط الناس، ويصبر على أذاهم، وينفعهم في دينهم ودنياهم، خير من الذي لا يخالطهم، ولا يصبر على أذاهم، بل يعتزلهم ويتفرَّد بنفسه.

وترجيح الخُلطة في الأحوال الطبيعية هو مذهب جماهير السلف والعلماء.

وقال النووي في «رياض الصالحين»: «هو المختار الذي كان عليه رسول الله ﷺ، وسائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وكذلك الخلفاء الراشدون،

---

(١) أي: من لبنها. ينظر: «النهاية» (٢/ ٢٢٢).

(٢) أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠٧٣١، ٢٠٧٦٢)- ومن طريقه الحاكم (٤/ ٤٣٢، ٤٦٥)- عن ابن خُثيم، عن نافع بن سَرْجس، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الحاكم: «موقوف، صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٢٤، ١٩١١٠) عن حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد الله بن عثمان، عن نافع، به.

وابن خُثيم هو: عبد الله بن عثمان بن خُثيم: صدوق، تقدم (ص٧٦).

ونافع بن سَرْجِس، مولى بني سِباع: قال أحمد: «لا أعلم إلا خيرًا». وذكره ابن حبان في «الثقات». ينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٨٤)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٣)، و«الثقات» (٥/ ٤٦٨).

فهذا الإسناد حسن، وهو صحيح بالشواهد قبله.

(٣) ينظر: «فتح الباري» (٦/ ٦).

ومَن بعدهم من الصحابة والتابعين، ومَن بعدهم من علماء المسلمين وأخيارهم، وهو مذهب أكثر التابعين، ومَن بعدهم، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر الفقهاء رضي الله عنهم أجمعين»[1].

رابعًا: وثمة نوع آخر من العزلة، لا يعني التفرد الكلي المطلق، والاعتزال في شِعْب من الشِّعاب، أو واد من الأودية؛ بل هو كما عبَّر عنه الإمام الخطَّابي: «ولسنا نريد- رحمك الله- بهذه العزلة التي نختارها مفارقة الناس في الجماعات والجُمُعات، وترك حقوقهم في العبادات، وإفشاء السلام، ورد التحيات، وما جرى مجراها من وظائف الحقوق الواجبة لهم، وصنائع السنن والعادات المستحسنة فيما بينهم، فإنها مستثناة بشرائطها جارية على سبلها، ما لم يَحُلْ دونها حائل شغل، ولا يمنع عنها مانع عذر، إنما نريد بالعزلة: ترك فضول الصحبة، ونبذ الزيادة منها، وحط العلاوة التي لا حاجة بك إليها»[2].

وإذا عرَّفنا العزلة بهذا التعريف الذي يعني الاقتصار في مخالطة الناس على ما لا بدَّ منه، والقيام بالفرائض الواجبة من أداء الجمعة والجماعة، وصلة الرحم والقرابة؛ بل ومن مجاراة الناس في صنائع السنن والعادات المستحسنة فيما بينهم، وجدنا أن حكم هذا النوع من العزلة يختلف اختلافًا كبيرًا عن العزلة المطلقة التامة.

وتجتمع أقوال الأئمة في أن القدر المطلوب من الخُلطة بالناس ينبغي أن يكون معتدلًا- في الجملة- ثم هو يتفاوت بحسب المصلحة، وإن كان هؤلاء العلماء يختلفون في تقديرها، فمنهم مَن يغلِّب جانب المصلحة العامة الناتجة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر العلم، ونفع الخلق، ومنهم مَن

---

(١) ينظر: «رياض الصالحين» (ص٢٨١)، و«إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٢٢)- حيث نسبه إلى أكثر التابعين، والشافعي، وأحمد، وجماعة- و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ٣٤)- حيث نسبه للشافعي، وأكثر العلماء، أو الجمهور- و«فتح الباري» (٦/ ٧)، (١٣/ ٤٣)، ونسبه للجمهور.

(٢) ينظر: «العزلة» (ص٦- ٧).

يغلِّب جانب السلامة الشخصية.

يقول الخطَّابي بعد كلامه في تقسيم العزلة إلى عزلة أديان وعزلة أبدان: «وأما عزلة الأبدان، ومفارقة الجماعة التي هي العوام، فإن من حكمها أن تكون تابعة للحاجة، وجارية مع المصلحة، وذلك أن عظم الفائدة في اجتماع الناس في المدن، وتجاورهم في الأمصار، إنما هو أن يتضافروا، فيتعاونوا على المصالح، ويتآزروا فيها، إذا كانت مصالحهم لا تكمل إلا به، ومعايشهم لا تزكو إلا عليه.

فعلى المسلم أن يتأمل حال نفسه، فينظر في أي طبقة يقع منهم؟ وفي أي جنبة ينحاز من جملتهم؟

فإن كانت أحواله تقتضيه المقام بين ظهراني العامة، لما يلزمه من إصلاح المهنة التي لا غنية له عنها، ولا يجد بُدًّا من الاستعانة بهم فيها، ولا وجه[1] لمفارقتهم في الدار، ومباعدتهم في السكن والجوار، فإنه إذا فعل ذلك تضرَّر بوَحدته، وأضر بمَن وراءه من أهله وأسرته.

وإن كانت نفسه بكلها مستقلة، وحاله في ذاته وذويه متماسكة، فالاختيار له في هذا الزمان اعتزال الناس، ومفارقة عوامهم، فإن السلامة في مجانبتهم، والراحة في التباعد منهم»[2].

ويلحظ في كلام الإمام أبي سليمان الخطَّابي أنه علَّق الخُلطة أو العزلة بالمصلحة، ثم ركَّز على مصلحة الفرد ذاته، ومصلحته الدنيوية من إصلاح معاشه ومهنته، والقيام على أولاده وأسرته.

وإن كان يفهم من كلامه السابق في تعريف العزلة دخول المصالح كلها- الدينية والدنيوية- في النظر والاعتبار، إلا أنه هنا لم يشر إليها.

أما الحافظ ابن حجر فقد كانت العبارة التي نقلها- مقرًّا لها مؤيِّدًا لما فيها- أشمل وأوفى وأدق، حيث قال: «وقال غيره[3]: يختلف باختلاف الأشخاص،

---

(١) كذا في المطبوعة، وكان الأولى أن تكون: «فلا وجه»، باعتبار أنها جواب لـ«إن».

(٢) ينظر: «العزلة» (ص٦).

(٣) أي: غير الإمام النووي، وقد سبق أن نقل كلامه.

فمنهم مَن يتحتَّم عليه أحد الأمرين، ومنهم مَن يترجَّح، وليس الكلام فيه؛ بل إذا تساويا فيختلف باختلاف الأحوال، فإن تعارضا اختلف باختلاف الأوقات.

فمَن يتحتَّم عليه المخالطة: مَن كانت له قدرة على إزالة المنكر، فيجب عليه إما عينًا وإما كفاية، بحسب الحال والإمكان.

ومَن يترجَّح: مَن يغلب على ظنه أنه يسلم في نفسه إذا قام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وممن يستوي: مَن يأمن على نفسه، ولكنه يتحقَّق أنه لا يطاع..»[١].

فالمسألة إذًا تدور مع المصلحة العامة: مصلحة الأمة، ومصلحة الفرد، فقد تكون الخلطة واجبة متعيّنة على فرد أو أفراد للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر العلم، وقيادة الأمة، ونفع الخلق في دنياهم وأخراهم.

وقد تكون العزلة والانقباض عن فضول الصحبة هي الأمر المتعيّن لَمن يضر نفسه أو غيره بذلك، دون أن يحقِّق مصلحة أعظم من هذا الضرر.

وقد يكون أحد الأمرين أرجح من الآخر دون أن يصل الأمر إلى حد الوجوب إذا كان في تحصيل مندوب، أو التخلص من مكروه.

وقد يستوي الأمران حين لا يكون ثَمَّ مصلحة ظاهرة ولا مفسدة، أو حين تكون المصلحة والمفسدة متعادلتين.

وقد فصَّل الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ في الأمور التي يُرجع إليها في تحديد المصلحة، فبعد أن ذكر اختلاف العلماء في العزلة والخلطة، وحجج المائلين إلى المخالطة، وحجج المائلين إلى العزلة، ثم ذكر فوائد العزلة وغوائلها، وفوائد الخلطة كذلك[٢].

بعد ذلك خلص إلى القول بـ«أن الحكم عليها[٣] مطلقًا بالتفضيل نفيًا وإثباتًا

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٣).

(٢) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٢٢- ٢٤٢).

(٣) أي: العزلة.

خطأ، بل ينبغي أن ينظر إلى الشخص وحاله، وإلى الخليط وحاله، وإلى الباعث على مخالطته، وإلى الفائت بسبب مخالطته من هذه الفوائد المذكورة، ويقاس الفائت بالحاصل، فعند ذلك يتبيِّن الحق، ويتَّضح الأفضل»[1].

ثم أشار إلى وجوب الاعتدال في المخالطة والعزلة، واختلاف ذلك باختلاف الأحوال[2].

❍ ❍ ❍

(١) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٤٢).

(٢) ينظر: «العزلة» (ص٩٧- ١٠٠)، و«إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٤٢)، و«فتح الباري» (١٣/ ٤٣).

المنهج المحمود في العزلة والخلطة

الأمة كلها مكلَّفة بحفظ الديانة، وحراسة المصالح، ومن ورائها نخبة من الصالحين ذكرهم تعالى بقوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤)﴾ [آل عمران: ١٠٤].

فثمَّ أمة من الأمة أقامها الله تعالى لحفظ الملة، وحراسة الأمة، وإظهار الحجة، وكلَّفها بالدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ووعدها بالفلاح والنصر والظهور.

وطبيعة المهمة التي اضطلعت بها هذه الطائفة تقتضي منها الاختلاط بالناس ومعاشرتهم، بقصد بذل الخير والمعروف الديني والدنيوي لهم، ومنع الشر والضرر الديني والدنيوي عنهم، والإفادة منهم في نصر دين الله، والتمكين له، ومحاربة أعدائه.

وهي- مع ذلك- محتاجة إلى معاناة شيء من العزلة، يكون سببًا إلى نضج أفرادها وكمالهم، وتخلصهم من النقائص والشوائب والأكدار- ما أمكن- وتثبيتهم على الطريق الواضح المستقيم ومراجعة النفس ومحاسبتها وتهذيبها.

ويمكن تلخيص الخطوط العامة لمنهج هذه الأمة القائمة في النقاط الآتية:

أولًا: أنها نذرت نفسها للجهاد في سبيل الله، والدعوة إلى الله، وقيادة الأمة إلى سبيل الهداية والفلاح، والاهتمام بالمجتمع المسلم وحمايته من الأمراض والمفاسد والمنكرات.

إنها مهمة مقدَّسة هي أفضل بكثير من نوافل الصيام والقيام التي يؤدِّيها

المعتزل المنفرد بنفسه، وهي جهاد الناس بالقرآن والسنة، ومهما وجد المتعبِّد من الأُنس والرَّوح والسعادة بعبادته ومناجاته لربه، فإن المصلح يجد أُنسه ورَوحه في البذل في سبيل الله، بذل النفس والمال والوقت والراحة.. فيعوِّضه الله- في العاجل والآجل- خيرًا مما بذل.

وهذا سيِّد من سادات المسلمين، عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جهاده يخاطب المتعبِّدين، فيقول[1]:

يا عابدَ الحرمين لو أبصرتنا ... لعلمتَ أنك في العبادة تلعبُ
مَن كان يَخْضِبُ خدَّه بدموعه ... فنحورُنا بدمائنا تتخضَّبُ
أو كان يُتْعِبُ خيلَه في باطلٍ ... فخيولُنا يومَ الصَّبيحة تتعبُ
ريحُ العَبير لكم ونحنُ عَبيرُنا ... رَهَجُ السَّنابك والغبارُ الأَطْيَبُ

وقد أكَّد الرسولُ ﷺ على أهمية المخالطة التي تهدف إلى نفع الناس ونصحهم، وإلى إقامة الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: مرَّ رجلٌ من أصحاب رسول الله ﷺ بشِعْب فيه عُيينةٌ من ماء عذبةٌ، فأعجبته لطيبها، فقال: لو اعتزلتُ الناسَ، فأقمتُ في هذا الشِّعْب، ولن أفعل حتى أستأذنَ رسولَ الله ﷺ. فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «**لا تفعلْ؛ فإن مقامَ أحدكم في سبيل الله أفضلُ من صلاته في بيته سبعينَ عامًا، أَلَا تحبونَ أن يغفرَ اللهُ لكم ويدخلكم الجنةَ، اغزوا في سبيل الله، مَن قاتل في سبيل الله فَواقَ ناقة[2] وجبت له الجنةُ**»[3].

---

(١) ينظر: «طبقات الشافعية» (١/ ٢٨٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤١٢)، و«النجوم الزاهرة» (٢/ ١٠٣- ١٠٤)، وقد بعث بهذه الأبيات إلى الفُضيل بن عِياض، فلما قرأها ذرفت عيناه.

(٢) الفواق- تفتح فاؤه وتضم-: قدر ما بين الحلبتين من الراحة. ينظر: «النهاية» (٣/ ٤٧٩).

(٣) أخرجه أحمد (١٠٧٨٦)، والترمذي (١٦٥٠)، والبزار (٨٣٩٤)، والحاكم (٢/ ٦٨)، والبيهقي (٩/ ١٦٠) من طريق هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ابن أبي ذُباب، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وعندهم- عدا الترمذي-: «**أفضلُ من صلاته.. ستينَ عامًا**». إلا أن البزار قال: «**خيرٌ له من مقامه في بيته ستينَ عامًا، أو كذا عامًا**». =

والمصلحون بعضهم لبعض أعوان على المعروف، دُعاة إلى الخير، نُهاة عن المنكر، فإذا ظفر المرء بهم كان عليه أن يشد يده في أيديهم نصرة للفضيلة، وحربًا على الرذيلة، ومجاهدة الأعداء.

وهذا يقتضي أمرين:

أولهما: اتصال بعضهم ببعض؛ إذ لا يقوم الأمر والنهي والجهاد إلا بذلك، فهم رفاق طريق واحد، وإخوة درب قاصد.

وإذا عُلم ما بين البشر من التفاوت الشديد في عقولهم وطبائعهم وأخلاقهم، والتباين في آرائهم ومواقفهم، والاختلاف في اجتهاداتهم؛ بان قدر حاجة المرء إلى الصبر والاحتمال لما عساه أن يلقاه في هذه الصحبة مما تكرهه نفسه، أو

= وقال الترمذي: «هذا حديث حسن». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وهشام بن سعد: صدوق، حسن الحديث، له أوهام، تقدم (ص٦٨).

وسعيد بن أبي هلال: صدوق، تقدم (ص١٩٨).

وابن أبي ذُباب هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذُباب، الدَّوْسي المدني: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٨)، فهذا الإسناد حسن.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٨٠) عن إسناد البزار: «رجاله ثقات».

وله شاهد من حديث أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحو الحديث والقصة، وبسياق أبسط. أخرجه أحمد (٢٢٢٩١)، والطبراني في «الكبير» (٧٨٦٨).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٧٩): «وفيه: علي بن يزيد الألْهاني، وهو ضعيف»، وتقدم (ص٢٤٤).

وشاهد آخر من حديث عَسْعَس بن سلامة، أن النبيَّ ﷺ كان في سفر، ففقد رجلًا من أصحابه، فأُتي به، فقال: إني أردتُ أن أخلوَ بعبادة ربي، وأعتزلَ الناسَ. فقال رسولُ الله ﷺ: «**فلا تفعله، ولا يفعله أحدٌ منكم**». قالها ثلاثًا، «**فلصبرُ ساعة في بعض مواطن المسلمين خيرٌ من عبادة أربعينَ عامًا خاليًا**». أخرجه الطيالسي (١٣٠٥)، والحارث في «مسنده» (٦١٩- بغية)، والبيهقي (١٠/ ٨٩)، وفي «شعب الإيمان» (٣٩٢٤).

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٢٤): «قال ابن عبد البر: يقولون: إن حديثه مرسل، وكذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين...».

ينفر منه طبعه، أو يختلف معه اجتهاده، مما لا سبيل إلى تغييره، ولا يقوم شأن الأمة إلا به، وهذا جزء من معنى **(الأذى)** المأمور بالصبر عليه، إذ ليس الأذى مقصورًا على الإساءة المقصودة، بل يشمل الضيق والتأذِّي الناتج عن تفاوت طبائع الناس، واختلاف خلائقهم، والذي يكرهه المرء في الجماعة والخلطة خير من الذي يحب في التفرد والوَحدة.

وثانيهما: اختلاطهم بالناس، يأمرونهم وينهونهم ويعلِّمونهم ويتعلَّمون منهم، حتى يكون أمرهم ونهيهم وتعليمهم مناسبًا لحالهم، إذ من عوامل نجاح الداعية والمصلح أن يكون عالمًا بحال المدعوين، مدركًا للمشكلات التي يواجهونها، مستفيدًا منهم ما عساه أن يكون فاته من معرفة المقاصد وخبرة التجارب.

ثانيًا: العزلة الجزئية للتربية، حيث يخلو المرء بنفسه- أحيانًا- بقصد التعبد، أو التزود من العلم، أو محاسبة النفس، أو نحو ذلك من المقاصد التربوية.

وقد كان من صنع الله تعالى لنبيه ﷺ أن وفَّقه قبل نزول الوحي عليه لهذا النوع من «العزلة»، وحبَّب إليه الخلاء، فكان يخلو في غار حراء، فيتحنَّث فيه الليالي ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزوَّد لذلك، ثم يرجع إلى خَدِيجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيتزوَّد لمثلها، حتى جاءه الحقُّ وهو في غار حراء[1].

والسر في هذه الخلوة- والله أعلم- تفرغ القلب من شواغل الحياة، وملهياتها، وانطلاق الفكر بالتطواف في ملكوت السموات والأرض، وانعتاق الروح من أوضار المادية الجاهلية التي كانت تخيِّم على العالم آنذاك.

فربَّى الله تعالى نبيَّه ﷺ بهذه الخلوات الطويلة المتأملة المتعبدة، وهيَّأه للوحي والنبوة، مع ما أكرمه به- قبلُ- من نقاء السريرة، وطهارة الظاهر والباطن، حتى كان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فَلَق الصبح[2].

---

(١) الحديث عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أخرجه البخاري (٣، ٤٩٥٣، ٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠)، وأبو عَوانة (٣٢٨)، والحاكم (٣/ ١٨٣)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

(٢) كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في بدء الوحي، وتقدم قريبًا.

والخلوة المؤقتة للعبادة بقيت شرعًا لأمة محمد ﷺ، وهي الاعتكاف[١]، وكان النبيُّ ﷺ يعتكف العشرَ الأواخر من رمضان حتى توفَّاه الله تعالى، ثم اعتكف أزواجه من بعده[٢].

وليست العزلة المشروعة لتربية النفس وتهذيبها مقصورة على سنة الاعتكاف فحسب؛ بل كان السلف رضي الله عنهم يحثُّون السالك على اختلاس أويقات يخلو فيها بنفسه للذكر، أو الفكر، أو المحاسبة، أو غيرها، ولهم في ذلك أقوال كثيرة تطلب في مظانِّها[٣].

ومن أشهرها: قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: «خذوا بحظِّكم من العزلة»[٤].

وقول مسروق رحمه الله: «إن المرء لحَقِيق أن يكون له مجالس يخلو فيها، فيذكر

---

(١) الاعتكاف: لزوم مسجد على صفة معينة بنية التقرب إلى الله تعالى. ينظر: «المغني» (٣/ ١٨٣).

(٢) كما روت ذلك عائشة رضي الله عنها. أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢)، وأبو داود (٢٤٦٢)، والنسائي في «الكبرى» (٣٣٢٢).

(٣) ينظر: «الزهد» لابن المبارك، وهناد، ووكيع، وأحمد، وابن أبي عاصم، والبيهقي، وغيرهم. و«العزلة» لأبي سليمان الخطَّابي، و«روضة العقلاء» لابن حبان البُستي، و«إحياء علوم الدين» للغزالي، وسواها كثير.

(٤) أخرجه وكيع في «الزهد» (٢٥٣)، وابن المبارك في «الزهد» (١١- زوائد نُعيم بن حمَّاد)، وابن سعد (٤/ ١٦١)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (٨٤)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٨١)، والخطَّابي في «العزلة» (ص١١- ١٢)، والبيهقي في «الزهد» (١٢١)، وابن الجوزي في «مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» (ص١٨١) من طريق شعبة بن الحجَّاج، عن خُبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن عمر رضي الله عنه.

وشعبة: ثقة حافظ متقن، وتقدم (ص٢٧٤).

وخُبيب بن عبد الرحمن، وهو: ابن خُبيب بن يَساف، بفتح الياء المثناة والسين المهملة، وتخفيفها: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٢٢).

وحفص بن عاصم هو: ابن عمر بن الخطاب: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٠٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٨٦).

فالإسناد رجاله ثقات، ولكنه منقطع؛ إذ ليس لحفص رواية عن عمر رضي الله عنه، فهو من الطبقة الثالثة من طبقات الرواة، وهي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن، وابن سيرين، وغيرهما، وهؤلاء لم يرووا عن الصحابة الذين تقدم موتهم. ينظر: «تقريب التهذيب» (١/ ٥، ١٨٦).

وله شاهد من قول أبي الدرداء رضي الله عنه وغيره، تطلب في المظان السابقة، ويشهد لمعناه أثر مسروق الآتي.

فيها ذنوبه، فيستغفر منها»[١].

ويقول أبو سليمان الخطَّابي: «وفي العزلة أنها معينة لمَن أراد نظرًا في علم، أو إثارة لدفين رأي، أو استنباطًا لحكمة؛ لأن شيئًا منها لا يجيء إلا مع خلاء الذَّرْع[٢]، وفراغ القلب»[٣].

ثالثًا: العزلة القلبية التي يُقصد بها أن المرء مهما خالط الناس وعاشرهم ببدنه، فإنه مزايل لهم بعمله وقلبه، مفارق ما هم عليه من التعلق بالمُحدثات، أو الولع بالدنيا، أو اتباع الهوى، ساعٍ لنقلهم عما هم فيه إلى حيث السلامة والأمان، فهو يخالط الناس لغاية واضحة، هي النصح لهم، ونفعهم، والإحسان إليهم، دينًا ودنيا، وإن أساؤوا إليه، أو ظلموه أو أساؤو فيه الظن، ولا يستطيع أن يؤدِّي ذلك بصورة صحيحة مؤثِّرة إلا مَن داخل الناس، وعاشرهم، وعرف أحوالهم، وأحسن إليهم بلسانه ويده، ما استطاع إليه سبيلًا.

وهذه المخالطة المقصودة تجعل في قلب المخالِط شعورًا متميّزًا يحميه من التأثر بأعمال الناس وأهوائهم وانحرافاتهم إلى حد بعيد، وبذلك يتمكَّن من اكتساب الخصائص الخيرة الجميلة التي قد تنقصه، ومن الانتفاع بالتجارب التي تزكِّي العقل الغريزي وتنميه، ومن الاطلاع على أحوال الزمان وأهله، ومعرفة

(١) أخرجه ابن سعد (٦/ ٨٠)، وابن أبي شيبة (٣٤٨٧٠)، وأحمد في «الزهد» (ص٣٤٩- ٣٥٠)، وهنَّاد بن السَّرِي في «الزهد» (٢/ ٤٥٩، ٥٨٠)، والدارمي (٣٢٣)، والخطَّابي في «العزلة» (ص٣٥)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٩٧)- وفيه سقط في الأصل، لم يتبين منه معظم الإسناد وأول المتن، ويستدرك من «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٤٢٩-٤٣٠)؛ إذ رواه من طريق أبي نعيم- من طريق الأعمش، عن مسلم، عن مسروق.

والأعمش هو: سليمان بن مهران: ثقة حافظ، وهو مدلِّس احتمل الأئمة تدليسه، تقدم (ص٢٤).

ومسلم هو: ابن صُبيح- بضم الصاد، مصغرًا- أبو الضُّحى الهَمْداني: ثقة فاضل. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٣٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٤٥). فالإسناد صحيح، رجاله ثقات.

(٢) الذَّرْع: يُطلق على معان منها المخالطة، يقال: ذارعه، أي خالطه. ينظر: «القاموس المحيط» (٣/ ٢٤).

(٣) ينظر: «العزلة» للخطابي (ص٣٤).

حقيقة الانحرافات وأبعادها، ليقوم- بعد- بمدافعتها وعلاجها بالأسلوب الأمثل، دون أن يؤدِّي به ذلك إلى التخلِّي عن علمه ونيته ودعوته.

وبذلك يجمع بين الخلطة والعزلة: الخلطة بجسده ومدخله ومخرجه، والعزلة بقلبه وعمله ومشاعره، ولذلك يقول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خالطوا الناسَ، وزايلوهم، وصافحوهم، ودينُكم لا تُكْلمونه[(١)]»[(٢)].

(١) الكَلْم: الجرح. ينظر: «النهاية».

وقال سماحة الإمام الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «صوابه: ولا تَكْلِموه؛ أي: تجرحوه».

(٢) أخرجه وكيع بن الجراح في «الزهد» (٥٣١)، وابن أبي شيبة (٢٦٢٢١)، وفي «الأدب» (٢٠)، وهنَّاد في «الزهد» (١٢٤٧)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٩٧٥٧)، والخطَّابي في «العزلة» (ص٩٩)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١٩٠) من طرق عن حَبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن باباه قال: قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد أسقط عبد الله بن باباه في رواية ابن أبي شيبة، ورواه هنَّاد مرفوعًا، وأسقط عبد الله بن مسعود، وكأنه خطأ؛ إذ إن سائر المصادر الأخرى روته عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قوله، والسند واحد.

وقال البيهقي: «ورُوي عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأسنده بعض الضعفاء عن عبد الله، وليس بشيء».

ورواية وكيع: «وزايلوهم بما يشتهون». وعند يعقوب: «وزايلوهم، وصافحوهم بما يشتهون». وعند الطبراني: «وصافوهم مما يشتهون». ولفظ الخطَّابي: «خالط الناس وزايلهم».

وحَبيب بن أبي ثابت: ثقة فقيه، كثير الإرسال والتدليس، من الطبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧٨)، و«التقريب» (١/ ١٤٨)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٨٤).

وعبد الله بن باباه- بموحدتين بينهما ألف ساكنة، ويقال: بتحتانية بدل الألف الثانية، ويقال: بحذف الهاء-: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٥٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٠٣).

فالإسناد رجاله ثقات، ولكن يُخشى من تدليس حَبيب بن أبي ثابت؛ حيث عنعن في جميع الطرق التي وقفت عليها، ولكن له طريقًا أخرى يصح بها.

وقد علَّقه البخاري (٧/ ١٠٢)، وأشار الحافظ إلى رواية الطبراني، ثم قال: «وأخرجه ابن المبارك في كتاب «البر والصلة» من وجه آخر عن ابن مسعود، بلفظ: «خالطوا الناس وزايلوهم في الأعمال». ينظر: «فتح الباري» (١٠/ ٥٢٦)، و«تغليق التعليق» (٥/ ١٠٢).

وللأثر طريق أخرى عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٧٥٦): حدَّثنا يوسف القاضي: حدَّثنا عمرو بن مرزوق: أخبرنا شعبة، عن سلمة بن كُهيل، عن أبي الزَّعْراء، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه.

ويوسف هو: ابن يعقوب بن إسماعيل القاضي، الأزدي مولاهم: إمام حافظ ثقة. ينظر: «تاريخ=

= بغداد» (١٤/ ٣١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٨٥).

وعمرو بن مرزوق هو: الباهلي، أبو عثمان البصري: ثقة له أوهام. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٩٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٧٨).

وشعبة هو: ابن الحجاج: ثقة حافظ متقن، تقدم (ص٢٧٤).

وسلمة بن كُهيل هو: ابن حُصين الحضرمي، أبو يحيى الكوفي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣١٨).

وأبو الزَّعْراء هو: عبد الله بن هانئ الكندي، أبو الزَّعْراء الكبير: وثقه ابن سعد، وقال العجلي: «ثقة من كبار التابعين». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: «لا يتابع في حديثه».

والذي يظهر- والله أعلم- أن أبا الزَّعْراء: ثقة له أوهام؛ لأن البخاري انتقد عليه حديث الشفاعة، وقوله: «ثم يقوم نبيكم رابعًا». قال: والمعروف عن النبي ﷺ: «**أنا أولُ شافع**». وكأن كلمة الإمام البخاري تعني أنه لا يتابع على حديث الشفاعة، فقد نقلها ابن عدي بلفظ: أبو الزَّعراء الكوفي في الشفاعة عنه، لا يتابع عليه. ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٢١)، و«الكامل» (٤/ ١٥٤٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٥١٦)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٦١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٥٨).

وأخرجه أبو داود في «الزهد» (١٦١) من طريق آخر عن شعبة، به.

فالأثر- بهذا الإسناد- صحيح إن شاء الله. وقد ذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٠) الأثر عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات».

وله شاهد من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «خالطوا الناسَ بما يحبُّونَ، وزايلوهم بأعمالكم، وجِدُّوا مع العامة». أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠١٥٢)، وابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (٢١) نحوه.

وشاهد آخر من قول حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «خالط المؤمن، وخالط الكافر، ودينك لا تَكْلِمَنَّه». أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٨٠).

وشاهد ثالث عن صَعْصَعة بن صوحان. أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٢١٩)، ولفظه: «إذا لقيتَ المؤمنَ فخالطه، وإذا لقيتَ الفاجرَ فخالفه». والخطَّابي في «العزلة» (ص٩٩)، وفيه: «فخالصه... فخالقه».

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خالطوا الناسَ بألسنتكم وأجسادكم، وزايلوهم بقلوبكم وأعمالكم، فإن لامرئ ما اكتسب، وهو يوم القيامة مع مَن أحب». أخرجه الدارمي (٣٢٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٤١).

وعن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**خالقوا الناسَ بأخلاقهم، وخالفوهم في أعمالهم**». أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٧٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٤٢).

وقال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو توبة». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٣): «فيه: يزيد بن رَبِيعة الرَّحَبي، وهو متروك».

وعن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بنحو حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه البزار (٤١٦٥). =

فابن مسعود، وحُذيفة، وصَعْصعة بن صُوحان، وعلي بن أبي طالب، وثَوْبان، وأبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يأمرون- كما ورد في هذا الأثر وشواهده- بمخالطة الناس ومخالقتهم، ثم يأمرون بمزايلتهم ومخالفتهم، وليس بينهما تعارض؛ إذ الأمر كما يوضِّحه الأثر- والآثار الأخرى المروية بمعناه- يعني مخالطتهم بالأجسام، ومزايلتهم بالأعمال، ومحافظة المرء على دينه، أن يصيبه فيه ضرر بسبب هذه المخالطة.

وأهم من ذلك: أنها مخالطة هدفها «الشهادة»: الشهادة على المحسن بأنه محسن، وهذا يعني مساعدته ومؤازرته، والشد على عضده، وحمايته- ما أمكن- في نفسه وأهله وماله، والشهادة على المسيء بأنه مسيء، وهذا يعني الإنكار عليه، ومخالفته، ومواجهته بالحق، والبراءة من فعله، حتى ولو كان زعيمًا أو كبيرًا[(١)]، كما في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)].

فهذا النوع من المخالطة الهادفة المقصودة مطلوب، وهذا النوع من العزلة

= وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٨٣): «فيه: يزيد بن رَبِيعة، وهو متروك، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به».

وعن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**خالطوهم بأجسادكم، وزايلوهم بأعمالكم، واشهدوا على المحسن بأنه محسنٌ، وعلى المسيء بأنه مسيءٌ**». أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٩٨٨)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٤٢).

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن يَعْمَر إلا عبد الله بن بُريدة، ولا رواه عن عبد الله إلا عبد المؤمن بن خالد، تفرد به حاتم بن يوسف». وينظر: «السلسلة الصحيحة» (٤٥٧)، وما سيأتي (ص٥٢٥): «اعتزال السلطان عند فساده».

(١) ما ذكره المؤلف- وفقه الله- حق إذا لم يَخْشَ المنكِر على الأمير ونحوه جهرة ما هو أعظم فسادًا وأسوأ عاقبة، فإنه لا يجاهره بذلك، بل ينصحه سرًّا بالأسلوب الحسن، ما لم يخش أن الناس يظنون أن الحق هو ما فعله الأمير أو الكبير، فإنه يبيِّن الحق بالأسلوب الحسن، كما فعل أبو سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع مَرْوان بن الحكم أمير المدينة المنورة لما أراد أن يخطب قبل صلاة العيد، والله ولي التوفيق. **عبد العزيز بن عبد الله بن باز.**

(٢) ينظر ما تقدم (ص٣٨٥): «الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأثرهما، وضرورة ترشيدهما»، وما سيأتي (ص٥٢٥): «اعتزال السلطان عند فساده».

والبراءة القلبية، والمزايلة العملية مطلوب أيضًا.

ولا بد للمصلح من هذا وهذا، وإن كان الفرد باختلاطه بالناس قد يتأثر شيئًا ما، إلا أن هذا التأثير اليسير المحتمل[1] محتمل إلى جانب المصلحة الراجحة المتحقَّقة، وهي نفع الناس وإرشادهم وتوجيههم.

وعلى المسلم أن يحذر دواخل الكبر، والإعجاب، والترفع عن الناس، وظنِّ السوء بهم؛ فإنه سريع التعلق بالنفس بطيء الخروج منها، وكثيرًا ما يختلط الأمر على الإنسان بين انقباض بسبب شيوع الشر والفساد، وترفع واستعلاء على العباد، والمعصوم مَن عصمه الله.

❍ ❍ ❍

(١) المحتمل- هنا- معناها: المظنون، غير متحقَّق الوقوع.

متى تشرع العزلة؟

ثمة حالات خاصة تُشرع فيها العزلة، العزلة الكلية أو الجزئية، ويتفاوت نوع العزلة باختلاف الحالات، ولكن نظرًا لتداخل هذا النوع من العزلة بذاك فقد آثرت سرد هذه الحالات الثلاث تحت عنوان واحد.

وينبغي أن يلحظ أن الحديث سيكون عن الحالات العامة التي تُشرع فيها العزلة، والتي يكون سبب مشروعيتها فيها تغير عام في المجتمع، أما العزلة التي تُشرع بسبب خاص فقد مضت الإشارة إليها[1]، وهي التي تكون بسبب الفرد ذاته، إما لعدم قدرته على احتمال رؤية المعاصي والمفاسد، أو لخوفه على نفسه من الوقوع فيها خوفًا ظاهرًا قويًّا، وإما لتميزه بطبائع وخلائق سيئة، من الحِدَّة والشدة، أو التعجل والهوج، أو غيرها مما يلحق الضرر بالآخرين، دون تحصيل فائدة تذكر، ولا يملك الخلاص منها أو تخفيفها وتهذيبها، إلى أسباب أخرى يكون متعلقها الفرد ذاته، وليس الحال العام.

الحالة الأولى: عند فساد الزمان:

فقد أشار النبيُّ ﷺ إلى الزمان الذي يتعذَّر فيه إصلاح العامة؛ لاختلاف الناس وتناحرهم وتطاحنهم، وخفة أحلامهم وأماناتهم، ومروج عهودهم ونذورهم، ووصف ﷺ أهل ذلك الزمان بأنهم «**حُثالة**» من الناس، والحُثالة من كل شيء هي: رديئُهُ وسَقَطُهُ، ومنه: حُثالة الشَّعير والأرز والتمر، وكل ذي قشر، وحُثالة الناس: أراذلهم[2]، فهو إشارة إلى استقرار الانحراف العام، والغربة الشاملة،

---

(١) ينظر ما تقدم (ص٤٦٩): «بين العزلة والخلطة».

(٢) ينظر: «النهاية» (١/ ٣٣٩).

وغلبة الشر والفساد غلبة لا يطمع معها في إصلاح العامة، وقد بيَّن ﷺ أنه يُشرع للمرء حينئذ أن يُقبل على خاصته، ويذر أمر العامة.

ففي الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**كيف بكم وبزمان**- أو: **يُوشكُ أن يأتي زمانٌ- يُغَرْبَلُ الناسُ فيه غربلةً**[1]، **وتبقى حُثالةٌ من الناس، قد مَرِجَت**[2] **عهودُهم وأماناتهم، واختلفوا، فكانوا هكذا**». وشبَّك بين أصابعه، فقالوا: كيف بنا يا رسولَ الله؟ قال: «**تأخذونَ ما تعرفونَ، وتذرونَ ما تُنْكرونَ، وتُقبلونَ على أمر خاصتكم، وتذرونَ أمرَ عامتكم**»[3].

---

(١) أي: يذهب خيارهم، ويبقى أراذلهم. والمغربَل: المنتقَى، كأنه نُقِّي بالغربال. ينظر: «النهاية» (٣/ ٣٥٢).

(٢) أي: اختلطت. ينظر: «النهاية» (٤/ ٣١٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣٤٢)، وابن ماجه (٣٩٥٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٨٠)، وأبو عمرو الدَّاني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٥٣) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن عُمارة بن عمرو بن حزم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال أبو داود: «هكذا رُوي عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ من غير وجه».

وعبد العزيز بن أبي حازم: صدوق فقيه. ينظر «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٣٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥٠٨).

وأبو حازم هو: سلمة بن دينار: ثقة عابد، وتقدم (ص٤٧٤).

وعُمارة بن عمرو بن حزم: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٢٠)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٥٠).

فالحديث بهذا الإسناد حسن؛ لحال عبد العزيز بن أبي حازم.

ولكنه لم ينفرد به عن أبيه؛ بل توبع عليه: فأخرجه أحمد (٧٠٦٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٧٦)، والحاكم (٤/ ٤٣٥) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الزهري، عن أبي حازم، به. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ويعقوب بن عبد الرحمن، مولى بني زهرة: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٩١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٧٦). فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

وأخرجه أحمد (٧٠٤٩) عن حسين بن محمد، عن محمد بن مُطَرِّف، عن أبي حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٨٩٦٢)، وأحمد (٦٩٨٧)، وأبو داود (٤٣٤٣)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٨١)، وابن السُّني في «عمل اليوم والليلة» (٤٤١)، والخطَّابي في «العزلة» (ص٩) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن هلال بن خَبَّاب =

وعن مِرداس الأَسْلمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- وكان من أصحاب الشجرة- قال: قال النبيُّ ﷺ: «**يذهبُ الصالحونَ، الأولُ فالأولُ، ويبقى حُفالةٌ كحُفالة الشَّعير أو التمر، لا يباليهم اللهُ بالَةً**[1]»[2].

= أبي العلاء، عن عكرمة، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وأخرجه أحمد (٦٥٠٨) عن إسماعيل، عن يونس، عن الحسن، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وهنَّاد في «الزهد» (١٢٣٨) من طريق إسماعيل- وهو: ابن مسلم- عن الحسن، عن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأبو عمرو الدَّاني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٥٦) من طريق مُؤَمَّل، عن مبارك، عن الحسن، عن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأخرجه البخاري (١/ ١٢٣) تعليقًا مجزومًا به، وأشار ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٥٦٦) إلى أن إبراهيم الحربي قد وصله في «غريب الحديث» له، وهو من طريق عاصم بن علي، عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أخيه واقد بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

والحديث حسَّنه المنذري والعراقي من طريق الحاكم، وذكره المناوي في «فيض القدير» (١/ ٣٥٣)، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٩): «أخرجه الطبراني من طرق بعضها صحيح الإسناد».

وله شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ لعبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «**كيف بك يا عبدَ الله، إذا بقيتَ في حُثالة من الناس...**». فذكر نحوه. أخرجه الدولابي في «الكنى» (٢/ ٣٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٨٢)، وابن حبان (٥٩٥١)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٥٥).

وشاهد آخر من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بنحوه. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٦٣)، وقال: «هذا الحديث- بهذا الإسناد- لا أعلم يرويه عن أبي حازم غير بكر بن سُليم، وقد رواه عبد العزيز بن أبي حازم، ويعقوب الإسكندراني، وأبو ضمرة عن أبي حازم عن عمارة بن حزم، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ،- هذا الحديث- حديث الحُثالة، وهذا أصح».

وله شاهد ثالث من مراسيل الحسن. أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠٧٤١)، وقال: «عن غير واحد منهم الحسن»، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٥٤).

(١) أي: لا يرفع لهذا قدرًا، ولا يقيم لهم وزنًا، يقال: ما باليته، أي: لم أكترث به. ينظر: «النهاية» (١/ ١٥٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٧٢٨-١٧٧٣٠)، والبخاري (٤١٥٦، ٦٤٣٤).

وله شاهد من حديث مستورد الفِهْري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. أخرجه الخطَّابي في «العزلة» (ص٦٧).

وله شاهد آخر من حديث الفزارية، امرأة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بلفظ: «تذهبون الخيِّرُ فالخيِّرُ، حتى لا يبقى=

فقد بيَّن ﷺ في هذه الأحاديث مجموعة من صفات أهل ذلك الزمان، وهي:

١- أنهم حُثالة من الناس، وهذا يعني شدة ضعفهم في الدِّين، والخُلق والعقل، والمروءة، وأنهم بقية مخلفة في الناس، كما تخلف الحُثالة في قاع الإناء.

فهم بقية من البشر، فيهم صفات الآدمية الظاهرة دون حقيقتها.

٢- أنهم قد مَرِجَت عهودهم وأماناتهم واختلطت، وفقدت الثقة فيهم، فهم إذا حدَّثوا كذبوا، وإذا وعدوا أخلفوا، وإذا عاهدوا غدروا، وإذا خاصموا فجروا، وإذا ائتُمنوا خانوا.

ولذلك بوَّب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كتاب الفتن»: «باب: إذا بقي في حُثالة من الناس». وساق حديث حُذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في نزع الأمانة، فلا يكاد أحدٌ يؤدِّيها، فيقال: «إن في بني فلان رجلًا أمينًا»[1]!

٣- أنهم مختلفون متنازعون اختلافًا كبيرًا، عبَّر عنه النبي ﷺ بصورة حسيَّة، حيث شبَّك أصابع يديه، بعضها ببعض.

وفي حديث أبي ثَعْلبة الخُشَني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حين سُئل عن قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] قال للسائل: أما والله لقد سألتَ عنها خبيرًا، سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ، فقال: «**بل ائتمروا بالمعروف، وتَنَاهَوْا عن المنكر، حتى إذا رأيتَ**

= منكم إلا حُثالةٌ كحُثالة التمر، يَنْزُو بعضُهم على بعض نَزْوَ المَعْز.. على أولئك تقوم الساعةُ».

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٢٥٢): «رواه أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر»، وليس فيه تصريح برفعه، ولكن له حكم المرفوع».

وله شاهد ثالث من حديث عِلْباء السُّلَمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**لا تقومُ الساعةُ إلا على حُثالة من الناس**». أخرجه أحمد (١٦٠٧١)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٨٤) (١٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٥٦)، والحاكم (٤/ ٤٩٥)، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ورابع من حديث رُويفع بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قُرِّب لرسول الله ﷺ تمرٌ ورُطبٌ، فأكلوا منه، حتى لم يبق منه شيء إلا نواه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أتدرون ما هذا؟**». قالوا: اللهُ ورسولُه أعلمُ. قال: «**تذهبونَ الخيرَّ فالخيرَّ، حتى لا يبقى منكم إلا مثلُ هذا**». أخرجه ابن حبان (٧٢٢٥)، والحاكم (٤/ ٤٣٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(١) ينظر: «صحيح البخاري» (٨/ ٩١).

شحًّا مطاعًا، وهوىً متَّبعًا، ودنيا مُؤْثَرةً، وإعجابَ كلِّ ذي رأي برأيه، فعليك بنفسك، ودَعْ أمرَ العوامِّ»[١].

فقد أضاف هذا الحديث صفات أخرى، هي:

٤- الشُّح المطاع، والشُّحُّ هو البخل مع الحرص[٢]، وطاعته هي استجابة المرء لهذا الشح بالمال وبالمعروف، ومطاوعة غيره له على هذا الشح[٣]، والله تعالى جعل الفلاح لمَن وقي شح نفسه: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩، التغابن: ١٦]، وهم على النقيض قد استلموا للشُّحِّ، وأطاعوه، وبخلوا، ولم يجودوا، واستغنوا ﴿وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن:٦].

٥- الهوى المتَّبع، أي أن كل إنسان يتبع هواه، لا يلتفت إلى شرع ولا دين؛ بل يجري خلف ما تهواه نفسه، ولو كان فيه عطبه.

وهذا يدل على إعراض أهل ذلك الزمان عن نصوص الوحي وتحكيمها، ويدل على غربة صاحب الخير والصلاح.

٦- الدنيا المُؤْثَرة على الآخرة، كما قال تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾﴾ [الأعلى: ١٦-١٧].

وإيثار الدنيا يترتَّب عليه مفاسد عظيمة، منها: ترك الجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، **ومنها:** الوَهَن الذي أنذره النبيُّ ﷺ أمته[٤].

---

(١) هو طرف من حديث: «**إن من ورائكم أيامَ الصبر...**»، وقد تقدم (ص٣٠٧).

ويشهد لهذا القدر منه أحاديث كثيرة، منها: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما المتقدِّم، والأحاديث المسوقة في تخريجه.

(٢) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ٤٩٥).

(٣) ينظر: «عون المعبود» (٤/ ٢١٦)

(٤) كما في حديث ثوبان رضي الله عنه: «**يُوشكُ أن تَدَاعى عليكم الأممُ من كل أُفُق، كما تَدَاعى الأكَلَة على قصعتها**». قال: قلنا: يا رسولَ الله، أمن قلَّة بنا يومئذٍ؟ قال: «**أنتم يومئذ كثيرٌ، ولكن تكونونَ غُثاءً كغُثاء السَّيْل، تُنْتَزَعُ المهابةُ من قلوب عدوِّكم، ويُجْعَلُ في قلوبكم الوهنُ**». قال: قلنا: وما الوهنُ؟ قال: «**حبُّ الحياة، وكراهيةُ الموت**»، وقد تقدم (ص٣٨١).

وقد يصل إيثار الدنيا إلى أن يختار المرء الكفر على الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝٢ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ۝٣﴾ [إبراهيم: ٢-٣].

٧-الإعجاب بالرأي، وإعجاب المرء بنفسه مدعاة إلى ترك الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة والسلف، وسبب لعدم قبول الحق ممن جاء به، وبهذا تتراكم الأخطاء، ويتعذَّر التدارك والإصلاح، ولهذا يلجّ القوم في ضلالهم وطغيانهم، ويُصرُّون على آرائهم الفاسدة، ويلبسونها بلباس الشريعة، حتى لا يتزحزحوا عنها، وحتى يخدعوا بها السُّذَّج وأهل الغفلة.

ومحصّل هذه الصفات كلها: أن لا فائدة من الأمر والنهي والإصلاح في مجال العامة، «وهم الدَّهْماء والجمهور، إن ترأَّسوا وسادوا»[(١)]؛ بل ربما ترتَّب على الأمر والنهي ضرر بأن يتضاعف المنكر ويزداد، أو يتأذَّى الآمرُ في نفسه، أو أهله، أو ماله.

ولعل هذا هو الضابط العام لتلك الحال: أَلَّا يكون ثَمَّ فائدة تُرجى من الدعوة والأمر والنهي بين هؤلاء المسمين بـ(العامة).

وفي مقابل التحقيق من عدم النفع، ثمة توقع لحصول الضرر الديني والدنيوي للآمر ولغيره، ولا شك أن الأصول العامة تقتضي ترك الأمر والنهي- حينئذ- دفعًا للمفسدة المتوقَّعة التي لا توجد مصلحة تكافئها في فضل الأمر والنهي[(٢)].

فيكون الحديث مُطَّردًا مع القاعدة العامة في المصلحة والمفسدة.

وتحديد هذا الزمان أمر تختلف فيه الأنظار، كما تختلف فيه الأقطار، فقد يوجد في مكان دون مكان، وفي زمان دون زمان، كما قال الإمام الطحاوي:

---

(١) ينظر: «العزلة» للخطابي (ص٩، ١٠، ٥٣، وما بعدها، ٨٢- ٨٧).

(٢) تقدم في الباب الثالث: «دفع الغربة»: «الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأثرهما، وضرورة ترشيدهما» حديث مجمل حول موضوع المصلحة والمفسدة وتعارضهما، والقاعدة العامة في ذلك.

«الأزمنة تختلف وتتباين، وكل زمان منها له حُكمه الذي بيَّنه رسولُ الله ﷺ لأمته، وأعلمهم إيَّاه، وعلَّمهم بما يعملونه فيه، فعلى الناس التمسك بذلك ولزومه، ووضع كل أمر موضعه الذي أمرهم رسولُ الله ﷺ بوضعه فيه، وألَّا يخرجوا عن ذلك إلى ما سواه»[1].

أما الحال العام الذي تهيمن فيه مثل هذه الخصائص المنحرفة الرديئة على الأرض كلها انحرافًا لا مطمع في الخروج منه، فإنه لا يكون- والله أعلم- إلا قُبيل قيام الساعة، ولعله بعد عصر المهدي والمسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ، شأنه في ذلك شأن الجاهلية التي سبق تقريره، أنها لا يمكن أن تشمل الأمة الإسلامية كلها إلا بعد قبض أرواح المؤمنين[2].

ومما يرجِّح ذلك أن الله تعالى قد أنزل القرآن والدِّين ليُعمل به ويُتَّبع، وجعل الكعبة البيت الحرام قيامًا للناس، وقضى بحكمته ورحمته ببقاء الطائفة المنصورة إلى أن يأتي أمره، كل ذلك لهداية الناس وإقامتهم على المحجة، فإذا تعطَّلت مصالحها نهائيًّا، زالت حكمة وجودها، ومن ثَمَّ أذن الله تعالى بزوالها؛ فالقرآنُ يُرفع حين تتعطَّل قراءته وتدبره والعمل به[3]، والإسلامُ يَدْرُس كما يَدْرُسُ وَشْي الثوب[4]، والكعبة يُسلَّط عليها ذو السُّوَيْقَتَيْنِ من الحبشة، فينقضها حجرًا حجرًا، كما أخبر عن ذلك النبيُّ ﷺ في حديث ابن عباس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرهما[5].

---

(١) ينظر: «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٦٩- ٧٠).

(٢) تقدم ذلك (ص٢٨٨).

(٣) كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**يُسْرَى على كتاب الله، فيُرفعُ إلى السماء...**». وقد تقدم (ص٣٢٦).

(٤) كما في حديث حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**يَدْرُسُ الإسلامُ كما يَدْرُسُ وَشْيُ الثوب، حتى لا يُدْرى ما صيامٌ، ولا صلاةٌ، ولا نسكٌ، ولا صدقةٌ...**». وقد تقدم (ص٣٢٤).

(٥) أخرجه أحمد (٢٠١٠)، والبخاري (١٥٩٥)، وابن حبان (٦٧٥٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد (٩٤٠٥)، والبخاري (١٥٩١، ١٥٩٦)، ومسلم (٢٩٠٩)، والنسائي (٥/ ٢١٦)، وغيرهم.

وهكذا الطائفة المكلَّفة بالأمر والنهي، تظل قائمة في الأمة، ما دام للأمر والنهي ثمرة وفائدة، فإذا انتفت فائدة الأمر والنهي، وزال الجهاد، وأقبل الناس على دنياهم، واتَّبعوا أهواءهم، وتحقَّقت الخصال المذكورة في الحديثين السابقين على أتم صورة، بعث اللهُ هذه الريح الطيبة التي تقبض أرواح المؤمنين، ليبقى شرار الناس، يتهارجون تهارج الحُمُر، وعليهم تقومُ الساعةُ.

ويمكن الاستئناس لذلك برواية الفزارية: «تذهبون الخيِّرُ فالخيِّرُ، حتى لا يبقى منكم إلا حُثالةٌ كحُثالة التمر، يَنْزُو بعضُهم على بعض نَزْوَ المَعْز.. على أولئك تقوم الساعةُ»[1]. وفيها الإشارة إلى أن الحُثالة المذكورة ينزو بعضهم على بعض، وأن الساعة تقوم عليهم، ولذلك قال ابن حجر في شرح حديث مِرداس الأَسْلمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وفيه أنه يجوز انقراض أهل الخير في آخر الزمان، حتى لا يبقى إلا أهل الشر، واستدل به على جواز خلو الأرض من عالم، حتى لا يبقى إلا أهل الجهل صرفًا»[2].

أما وجود هذا الحال في مكان محصور دون أن يكون وضعًا ثابتًا مستقرًّا لا مطمع في زواله، ودون أن يكون وضعًا عامًّا مسيطرًا على البلدان كلها بصورة تامة، وجود هذا الحال بهذين المحترزين أمر ممكن شرعًا وواقع قدرًا، وإن كان الناس يختلفون في تقويم الأوضاع والأحوال لأسباب عديدة، فمنهم مَن يغلِّب النظرة السلبية المتشائمة، ومنهم مَن يغلِّب النظرة الإيجابية المتفائلة، ومنهم بين ذلك.

وعلى أي حال، فإنه لا بد في تحديد انطباق وضعٍ ما على ما دل عليه الحديث من مراعاة الأمور الآتية:

أ- أن الحكم بانطباق الصفات المذكورة في الحديث وما شاكلها على حال معين يختلف بين فرد وآخر، بحسب علم الناظر بالشرع، وعلمه بالواقع، وطبيعته الفطرية في الانفعال والحساسية ضد المنكرات، شدة أو ضعفًا أو اعتدالًا.

---

(١) تقدم (ص٥٠١- ٥٠٢).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (١١/ ٢٥٢).

ولذلك تجد من المتقدِّمين مَن كان يطبِّق هذا على عصره[1]، وتجد من المعاصرين من يفعل ذلك، ويرى أنه قد جاء أوان هذا الحديث.

والعبرة في ذلك بنظر مَن يملكون علمًا شرعيًّا صحيحًا، ومعرفة بالواقع، واعتدالًا في النظر، وتوازنًا في التفكير؛ لأنهم سيزِنون الأمر بميزان العدل، فلا ينظرون إلى الجانب المظلم من الواقع فحسب؛ بل يضعون كافة الجوانب في الاعتبار، ويراعون ما تقتضيه العقول السليمة مما يوافق الشرع والنص، ولا يؤتون من قبل جهلهم بالواقع، وضعف بصيرتهم فيه.

ب- أن هذا الحال يتفاوت في البلدان والأزمان، وقد يوجد في بلد ثم يخلفه حال أحسن منه، وقد يحدث العكس، والدهر دُوَل، والمسألة صراع بين الخير والشر، تحكمه سنن الله الكونية.

ج- أنه يترتب على الحكم على واقع معين بأنه داخل في المراد بالحديث، أن يكون الموقف السليم المشروع فيه هو الإقبال على الخاصة، وترك العامة، وسقوط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما هو ظاهر في حديث أبي ثَعْلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قال: «**بل ائتمروا بالمعروف، وتَنَاهَوْا عن المنكر، حتى إذا رأيتَ شُحًّا مطاعًا..**» الحديث[2].

وهذا يعني أن هذه الحالة استثناء من الأصل الذي هو وجوب الأمر والنهي والجهاد والدعوة، وهذا الاستثناء وإن كان متمشيًا مع قاعدة المصلحة والمفسدة إلا أنه: حال خاص في زمن خاص.

ومثل هذا الحكم على الواقع الذي يترتب عليه ترك أصل شرعي هو من الخطورة بمكان، فلا يقبل فيه إلا قول جهابذة العلماء الجامعين بين معرفة الشرع،

---

(١) ينظر رأي الخطَّابي في «العزلة» (ص٩، ١١، ٢٩- ٣٣، ٣٥- ٣٦، ٦٧- ٨٧).

وينظر رأي ابن بطال في «فتح الباري» (١٣/ ١٦)، وما تقدم (ص١٧): الباب الأول: «الغربة الأولى»: «معاني الغربة، والمقصود بها».

(٢) تقدم (ص٣٠٧، ٥٠٢- ٥٠٣).

والشهادة على الواقع، وإدراكه إدراكًا صحيحًا متوازنًا.

ولا ينتقل المرء من العمل بالأصل الثابت المُطَّرد المتيقَّن إلا بيقين ثابت لا شك فيه، يبرئ عهدته أمام الله من مسؤولية ترك الأمر والنهي.

وقد بيَّن النبيُّ ﷺ الطريق الذي يسلكه المؤمن في مثل تلك الظروف بتوجيهه إلى أمرين مهمين:

أولهما: تأخذون ما تعرفون، وتدعون ما تنكرون.

والثاني: تُقبلون على أمر خاصتكم، وتدعون أمر العامة.

فالأمر الأول: فيه بيان تعامل الفرد والجماعة مع الواقع من حولهم، تعاملًا يتميَّز بالعدل والإنصاف، فيأخذون ما يعرفون، مما عُرِفَ بالشرع والعقل حسنه، ويتركون ما ينكرون، مما لم تأت به الشريعة ولا تقبله العقول السليمة[1]، وبذلك ينتفعون بما يوجد لدى غيرهم من خير، ويتجنَّبون ما يوجد لديهم من شرٍّ، ويحفظون أنفسهم من السمة الغالبة على أهل عصرهم، وهي سمة طاعة الشُّحِّ، واتباع الهوى، والإعجاب بالرأي، إذ إنهم يحكِّمون الشرع الذي بيَّن لهم المعروف ليأخذوه والمنكر ليَدَعُوه، ويسلمون من البدع والآراء والأهواء التي هي سبب الاختلاف والتفرُّق، الذي هو سمة ذلك العصر، كما في الحديث في صفتهم: «**واختلفوا، فصاروا هكذا**». وشبَّك بين أصابعه[2]... فالمعتصمون بالسنة ناجون من الخلاف وأسبابه، وما أصابهم من اختلاف أو تفرُّق فبسبب نقص الاتِّباع.

والأمر الثاني: فيه بيان موقفهم من الخاصة والعامة.

ويرى الإمام الخطَّابي أن المقصود بالخاصة في هذا الحديث: ما يخص الإنسان ويعنيه في ذاته، من إعالة أهله، وسياسة ذويه، والقيام لهم والسعي في مصالحهم، ويعتبر هذا التوجيه متعلِّقًا بالمصالح الدنيوية.

---

(١) ينظر: «العزلة» للخطابي (ص٩).

(٢) تقدم (ص٥٠٠).

أما ترك العامة- عنده- فهو ترك التعرُّض لأمرهم، والترأُّس عليهم، والتوسُّط في أمورهم[١].

وحين نرجع إلى المعنى اللُّغوي لكلمة «خاصة»، نجد أنها تحتمل عدة معان:

الأول: أن يراد بالخاصة: الشخص ذاته دون غيره، نقول: عليك بخاصة نفسك، أي: بنفسك خاصة، ومنه حديث: «**بادروا بالأعمال ستًّا: طلوعَ الشمس من مغربها، أو الدُّخَانَ، أو الدَّجَّالَ، أو الدَّابَّةَ، أو خاصةَ أحدكم، أو أمرَ العامة**»[٢].

والمقصود بـ«الخاصة» أو «الخُويصة»، في هذا الحديث: الشيء الذي يخص كل إنسان بعينه وهو الموت[٣]، وأمر العامة فسَّره قتادة بالقيامة[٤].

وإذا فسَّرنا الحديث- حديث الباب- بهذا المعنى صار المرء مطالبًا فيه بالعناية بنفسه وحفظها، وترك التعرض لغيره.

الثاني: أن يراد بها ما يخص الإنسان في أمور دنياه، ويلزمه القيام به، من إعالة الأهل والأولاد، والسعي لمصالحهم وأقواتهم[٥].

وإذا فسرنا الحديث بهذا المعنى صار المرء مطالبًا بالاقتصار من الدنيا، ومن مخالطة أهلها، على ما لا بد له منه في تدبير أمور معاشه، ومعاش من يعول.

الثالث: أن يراد بـ«الخاصة»: أصحاب الإنسان وخلصاؤه وأصدقاؤه؛ لأنه

---

(١) ينظر: «العزلة» (ص٩- ١٠).

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٥٤٩)، وأحمد (٨٣٠٣، ٨٤٤٦، ٨٨٤٩، ٩٢٧٨، ١٠٦٤٠)، ومسلم (٢٩٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وله شاهد من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. أخرجه ابن ماجه (٤٠٥٦).

وفي إسناده: سِنان بن سعد، وقيل: سعد بن سِنان، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٥٦): «هذا إسناد حسن، وسِنان بن سعد: مختلف فيه، وفي اسمه». وتقدم (ص٢٥).

وله شاهد ثالث عن الحسن مرسلًا. أخرجه وكيع في «الزهد» (٢/ ٥٢٥).

(٣) ينظر: «النهاية» (٢/ ٣٧)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٨/ ٨٧).

(٤) ينظر: «مسند أحمد» (٨٣٠٣).

(٥) ينظر: «العزلة» للخطابي (ص٩).

يختصهم بالود والمصافاة، قال الشاعر[1]:

إنَّ امــرأً خصَّنــي عمــدًا مودَّتَه ... علــى التنائي لعندي غيــرُ مَكْفُور

وقال الأزهري: «الخاصة الذي اختصصته لنفسك»[2].

ومنه ما نُسب إلى النبي ﷺ من قوله: «**إن لكل نبيٍّ خاصة من أصحابه، وإن خاصتي من أصحابي: أبو بكر وعمر**»[3].

وعلى هذا المعنى يكون مقصود الحديث أمر الإنسان المتبع بالاعتناء بأمر الخاصة من أصحابه وخلصائه وأودَّائه في الله، والاهتمام بصلاح شؤون دينهم ودنياهم، وملازمتهم وترك أمر العامة.

وهذا يكون في الحال التي ينطبق عليها الوصف الوارد في الأحاديث، وهي- كما سبق- على ضربين:

فالأول: أن تقع في زمن خاص، في مكان خاص من أرض الإسلام، وهذا جائز وقوعه في كل عصر.

والثاني: أن تقع شاملة في الأرض كلها بصورة تامة، وهذا ما ترجَّح من البحث أنه يكون قُبيل الساعة، حيث لا ينفع أمر ولا نهي، فيُؤمر المؤمنون المتحلُّون بصفات الطائفة المنصورة أن يُعنَوا بصلاح حالهم الخاص، ويدعوا أمر العامة، حتى يأتي أمر الله، والله أعلم.

وهذا المعنى الثاني هو الأقرب لدلالة الحديث، لاعتبارات عديدة:

١- أنه الموافق لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن

---

(١) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١٣٤)، و«لسان العرب» (٧/ ٢٤)، و«تاج العروس» (٤/ ٣٨٧) منسوبًا إلى أبي زُبيد.

(٢) ينظر: «تهذيب اللغة» (٦/ ٥٥٢).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٠٨) من طريق عبد الرحيم بن حماد، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وعبد الرحيم بن حماد هو: الثقفي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤١٣)، وقال العقيلي: «يحدِّث عن الأعمش بمناكير». وأشار البيهقي إلى ضعفه، وقال الذهبي: «صاحب مناكير». ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٨١)، و«شعب الإيمان» (١٠٣٧٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠٣)، و«ديوان الضعفاء» (ص٢٤٧)، و«لسان الميزان» (٤/ ٥).

ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وكأن معنى الحديث جزء من معنى الآية، وهو بيان أن الأمر والنهي واجب، حتى إذا صار الحال إلى هذه الحُثالة برئ المؤمنون من عُهدة الأمر والنهي، وسلموا من تبعة العامة، وصاروا مطالبين بإصلاح أنفسهم وحمايتها من الفساد، ولا يضرهم ضلال الناس وراء ذلك.

وكذلك فَسَّر الآية جماعة من السلف، كابن مسعود، وابن عمر، وجماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والحسن البصري، يرون أن تأويل هذه الآية لم يجئ بعد، وأنها في آخر الزمان[١].

٢- أن المؤمنين مطالبون- شرعًا- بأن يشدَّ بعضهم بعضًا، ويحفظ بعضهم بعضًا، ويعين بعضهم بعضًا، مهما أمكن ذلك، وفي كافة الأحوال والأوضاع.

٣- أن الحديث خطاب لجماعة: «**تُقْبِلونَ على أمر خاصتكم..**»، وليس خطابًا لفرد، بحيث يتصور أن المقصود حثه على خاصة نفسه فحسب.

٤- أن «الخاصة» في الحديث مقابلة بـ«العامة»، **والأقرب أن المعنى**: ما دام أن الاشتغال بصلاح العامة أمر غير ذي جدوى، بل ضرره أكثر من نفعه- إن كان له نفع- فَدَعُوه وَدَعُوهم، واشتغلوا بصلاح خاصتكم، حيث يفيد الأمر والنهي والإصلاح.

ويمكن إدراج المعاني الأخرى ضمن هذا المعنى؛ إذ إننا حين نفسِّر الخاصة بخلصاء الإنسان وأصحابه الموافقين له في لزوم السنة، واتباع المنهج، فإنه يدخل هو فيهم دخولًا أوليًّا، أي: عليك بنفسك وبمَن أنت منهم، وعلى هذا تُحمل روايات: «**عليك بنفسك**»[٢]، و«**عليك بخاصة نفسك**»[٣].

(١) نقل الطبري في «تفسيره» روايات كثيرة عنهم (٧/ ٩٤- ٩٩).

(٢) جزء من حديث أبي ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إن من ورائكم أيامَ الصبر...**» وتقدم (ص٣٠٧).

(٣) كما في حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**كيف بك يا عبدَ الله، إذا بقيتَ في حُثالة من الناس...**». وتقدما (ص٥٠٠- ٥٠١).

وحصر هذا التوجيه في الشؤون الدنيوية- كما يراه الخطَّابي- فيه بُعد، وليس في النص ما يساعده أو يشهد له، بل الأولى أن يكون شاملًا لشؤون الدنيا والدين، والله أعلم.

الحالة الثانية: عند الفتنة:

الفتنة مأخوذة من «ف ت ن» الدال على الابتلاء والاختبار، وقيل: هو بمعنى الإحراق.

ولها معان كثيرة: العذاب، والشرك، والكفر، والإثم، والبلاء، والمحنة، والقتل، والهلاك، والصد عن الصراط المستقيم، والحيرة، والضلال وغيرها[(١)].

والمقصود بها هنا: ما يعرض للفرد والجماعة من آثار الشبهات والشهوات من انحراف واختلاف وتقاتل.

وقد جاءت السنة كثيرًا بإطلاقها على الاختلاف والتفرق الواقع بين المسلمين، وما يترتب عليه من تحزب وقتال وقتل، وشاع استعمالها بهذا المعنى.

قال الحافظ ابن حجر: «والمراد بالفتنة: ما ينشأ عن الاختلاف في طلب المُلْك، حيث لا يُعلم المُحق من المُبطل»[(٢)].

وقد وردت أحاديث في التحذير من الفتن عمومًا، والحث على الفرار منها، واعتزالها بالكلية:

١- عن أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**يُوشكُ أن يكونَ خيرَ مال المسلم غنمٌ يتبعُ بها شَعَفَ الجبال ومواقعَ القَطْر، يفرُّ بدينه من الفتن**»[(٣)].

٢- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**بادروا بالأعمال فتنًا كقطع**

---

(١) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٤٧٢- ٤٧٣)، و«بصائر ذوي التمييز» (٤/ ١٦٧- ١٦٩).

(٢) ينظر: «النهاية» (٣/ ٤١١)، و«فتح الباري» (١٣/ ٣١).

(٣) أخرجه مالك (٢/ ٩٧٠)، وابن أبي شيبة (١٨٩٦٣)، وأحمد (١١٠٣٢، ١١٢٥٤، ١١٣٩١، ١١٥٤٢)، والبخاري (١٩، ٣٣٠٠، ٣٦٠٠، ٦٤٩٥، ٧٠٨٨)، وأبو داود (٤٢٦٧)، وابن ماجه (٣٩٨٠)، والنسائي (٨/ ١٢٣)، والخطَّابي في «العزلة» (ص١٠).

وفي الموضع الثالث عند البخاري في أوله قصة، وفيه: «**يأتي على الناس زمانٌ**».

الليل المظلم، يصبحُ الرجلُ مؤمنًا ويمسي كافرًا، أو يمسي مؤمنًا ويصبحُ كافرًا، يبيعُ دينَه بعَرَض من الدنيا»[١].

أما الأحاديث الواردة في الاختلاف والتنازع بين المسلمين، وما يتبعه من قتال وتطاحن وسفك للدماء، فهي كثيرة جدًّا، فأقتصرُ على بعضها:

١- عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إن بين يَدَيِ الساعة فتنًا كقطع الليل المظلم، يصبحُ الرجلُ فيها مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبحُ كافرًا، القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والماشي فيها خيرٌ من الساعي، فكسِّروا قِسِيَّكم**[٢]**، وقطِّعوا أوتاركم**[٣]**، واضربوا سيوفكم بالحجارة، فإن دُخِل- يعني: على أحد منكم- فليكن كخير ابنَيْ آدمَ**»[٤].

---

(١) أخرجه أحمد (٨٠٣٠، ٨٨٤٨، ١٠٧٧٢)، ومسلم (١١٨)، والترمذي (٢١٩٥)، وزاد أحمد في آخره في الموضعين الأول والثالث: «**قليل**». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وله شاهد من حديث النُّعمان بن بَشِير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنحوه. أخرجه الطيالسي (٨٤٠).

ومن حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه. أخرجه الحاكم (٤/ ٤٣٨).

ومن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه الحاكم (٤/ ٣٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٢) القسي- بضم القاف، وكسرها، وكسر السين وتخفيفها، وتشديد الياء- جمع: قوس، وهو آلة رمي. ينظر: «القاموس المحيط» (٢/ ٢٥٢).

(٣) الأوتار جمع: وتر، وهو شرعة القوس ومعلقها. ينظر: «القاموس المحيط» (٢/ ١٥٨).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٩٦٩)، وأحمد (١٩٦٦٣، ١٩٧٣٠)، وأبو داود (٤٢٥٩)، والترمذي (٢٢٠٤)، وابن ماجه (٣٩٦١)، وابن حبان (٥٩٦٢)، والبيهقي (٨/ ١٩١) من طريق محمد بن جُحادة، عن عبد الرحمن بن ثَرْوان، عن هُزيل بن شُرَحْبيل، عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعند الترمذي دون ذكر أوله، وزاد: «**والزموا فيها أجوافَ بيوتكم**». وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح، وعبد الرحمن بن ثَرْوان هو: أبو قيس الأودي».

ومحمد بن جُحادة: ثقة، تقدم (ص٤٣٩).

وعبد الرحمن بن ثَرْوان: صدوق. ينظر: «الكاشف» (٢/ ١٤١)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٥٢)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٧٥).

وهُزيل بن شُرَحْبيل هو: الأَوْدي: ثقة مخضرم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣١٧). فالحديث بهذا الإسناد حسن. =

٢- عن أبي بَكْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنها ستكونُ فتنٌ، أَلَا ثم تكونُ فتنةٌ، القاعدُ فيها خيرٌ من الماشي فيها، والماشي فيها خيرٌ من الساعي إليها، أَلَا فإذا نزلت أو وقعت، فمَن كان له إبلٌ، فليلحقْ بإبله، ومَن كانت له غنمٌ، فليلحقْ بغنمه، ومَن كانت له أرضٌ، فليلحقْ بأرضه**».

قال: فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، أرأيتَ مَن لم يكن له إبلٌ، ولا غنمٌ، ولا أرضٌ؟ قال: «**يَعْمِد إلى سيفه، فيدقُّه على حدِّه بحجر، ثم لينجُ إن استطاعَ النجاءَ، اللهمَّ هل بلَّغتُ؟ اللهمَّ هل بلَّغتُ؟ اللهمَّ هل بلَّغتُ؟**».

قال: فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، أرأيتَ إن أُكرهتُ حتى يُنْطَلَقَ بي إلى أحد الصَّفَّين أو إحدى الفئتين، فضربني رجلٌ بسيفه أو يجيء سهمٌ فيقتلني؟ قال:

= **وله شواهد:** عن سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال عند فتنة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أشهدُ أن رسولَ الله ﷺ قال: «**إنها ستكونُ فتنةٌ، القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ خيرٌ من الماشي، والماشي خيرٌ من الساعي**». قال: أفرأيتَ إن دَخَل عليَّ بيتي فبَسَطَ يده ليقتلني؟ قال: «**كن كابن آدمَ**». أخرجه أحمد (١٤٤٦، ١٦٠٩)، وأبو داود (٤٢٥٧)، والحاكم (٤/ ٤٤١) دون آخره، وقال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وعن محمد بن مَسْلَمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، بلفظ: «**إنها ستكونُ فتنةٌ وفُرقةٌ واختلافٌ، فإذا كان كذلك، فَأْتِ بسيفك أُحدًا، فاضربه حتى ينقطع، ثم اجلس في بيتك حتى تأتيك يدٌ خاطئةٌ، أو منيَّةٌ قاضيةٌ**». يقول محمد بن مسلمة: فقد وقعت، وفعلتُ ما قال رسولُ الله ﷺ. أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧١٩٨)، وأحمد (١٦٠٦٩)، وابن ماجه (٣٩٦٢)، والطبراني في «الأوسط» (١٢٨٩)- من وجه آخر- والحاكم (٣/ ١١٧، ١١٨)، والبيهقي (٨/ ١٩١) من طريق ثابت، أو علي بن زيد بن جُدعان- شك أبو بكر بن أبي شيبة، كما في رواية ابن ماجه وقد رواه عنه- عن أبي بُردة، عن محمد بن مسلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الموضع الثاني عند الحاكم من وجه آخر، وفيه: «**ثم ادخل بيتك، وكُنْ حِلْسًا ملقًى**». وفي أوله عند البيهقي: كيف أصنع إذا اختلف المصلُّون؟.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٣٢): «هذا إسناد صحيح، إن كان من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البُناني».

وعن حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسأله سائلٌ: يا أبا عبد الله، ما تأمرنا إذا اقتتل المصلونَ؟ قال: «آمرك أن تنظرَ أقصى بيت من دارك، فتلجَ فيه، فإن دَخلَ عليك فتقول: ها بُؤْ بإثمي وإثمك، فتكونَ كابن آدمَ». أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧١٣٤)، والحاكم (٤/ ٤٤٤)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وعن غيرهم، وسيأتي بعضها.

«يبوءُ بإثمه وإثمك، ويكونُ من أصحاب النار»[١].

٣- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«ستكونُ فتنٌ، القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي، والماشي فيها خيرٌ من الساعي، مَن يُشْرِفُ لها تستشرفه**[٢]**، ومَن وجد مَلْجَأً أو مَعَاذًا فليَعُذ به»**[٣].

٤- عن عمرو بن وابصة، عن أبيه قال: إني لبالكوفة في داري، إذ سمعتُ على باب الدار: السلامُ عليكم، أَأَلِجُ؟ قلتُ: وعليك السلام، فَلِجْ. فلما دخل إذا هو عبد الله بن مسعود، قال: فقلتُ: يا أبا عبد الرحمن، أيةُ ساعة زيارة هذه؟ وذلك في نحر الظهيرة، قال: طال عليَّ النهارُ، فتذكَّرتُ مَن أتحدَّث إليه. قال: فجعل يحدِّث عن رسول الله ﷺ وأحدِّثه، قال: ثم أنشأ يحدِّثني، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«تكونُ فتنةٌ، النائمُ فيها خيرٌ من المضطجع، والمضطجعُ فيها خيرٌ من القاعد، والقاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ خيرٌ من الماشي، والماشي خيرٌ من الراكب، والراكبُ خيرٌ من المُجري، قتلاها كلها في النار»**. قال: قلتُ: يا رسولَ الله، ومتى ذلك؟ قال: **«ذلك أيامَ الهَرْج»**. قلتُ: ومتى أيامُ الهَرْج؟ قال: **«حين لا يأمنُ الرجلُ جليسه!»**. قال: فيم تأمرني إن أدركتُ ذلك الزمانَ؟ قال: **«اكفُفْ نفسكَ ويدك، وادخُلْ داركَ»**. قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أرأيتَ إن دخل رجلٌ عليَّ داري؟ قال: **«فادخلْ بيتك»**. قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أرأيتَ إن دخل عليَّ بيتي؟ قال: **«فادخلْ مسجدك، واصنع هكذا-** وقبض بيمينه على الكُوع[٤]-

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠٤١٢، ٢٠٤٩٠)، ومسلم (٢٨٨٧)، وأبو داود (٤٢٥٦)، والحاكم (٤/ ٤٤٠)، والبيهقي (٨/ ١٩٠).

(٢) تشرَّف: ضبطت بوجهين: إما بفتح التاء والشين والراء المشدَّدة، وإما بضم الياء وسكون الشين وكسر الراء: يُشْرِف. **والمعنى**: مَن تعرض لها وانتصب وتطلَّع صرعته وأهلكته. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٨/ ٩).

(٣) أخرجه الطيالسي (٢٤٦٥)، وأحمد (٧٧٩٦)، والبخاري (٣٦٠١، ٧٠٨١، ٧٠٨٢)، ومسلم (٢٨٨٦)، والبيهقي (٨/ ١٩٠).

(٤) الكوع: طرف الزَّنْد الذي يلي الإبهام.

وقل: ربي اللهُ. حتى تموتَ على ذلك»[1].

وثمة أحاديث أخرى تحث على اعتزال الفتنة، وكفِّ اليد، ولزوم البيت، وحفظ اللسان، وإن لم يأت فيها التصريح بكلمة «الفتنة».

١- عن أبي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«كيف أنت يا أبا ذرٍّ، وموتًا يصيبُ الناسَ، حتى يقومَ البيتُ بالوَصيف**[2]**؟»**. يعني القبر. قلتُ: ما خار اللهُ

---

(١) أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠٧٢٧)، وابن أبي شيبة (١٩٢٧٦)، وأحمد (٤٢٨٦)، وأبو داود (٤٢٥٨)، والخطَّابي في «العزلة» (ص١١)، والحاكم (٤/ ٤٢٦- ٤٢٧)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ولم يذكر أبو داود القصة، ولا أول الحديث، وإنما أحال على حديث أبي بَكْرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ المتقدِّم، ثم قال: «**قتلاها كلُّهم في النار**..»، وزاد: فلما قُتل عثمان طار قلبي مطاره، فركبتُ حتى أتيتُ دمشقَ، فلقيتُ خُريم بن فاتك، فحدَّثته، فحلف بالله الذي لا إله إلا هو لسمعه من رسول الله ﷺ، كما حدَّثنيه ابن مسعود.

وقد رواه أحمد، والخطَّابي، والحاكم من طريق عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن إسحاق بن راشد- وأبهمه في المسند- عن عمرو بن وابصة عن أبيه، ومثله رواية ابن أبي شيبة عن معمر.

ورواه أبو داود من طريق شهاب بن خِراش، عن القاسم بن غَزْوان، عن إسحاق بن راشد، عن سالم، عن عمرو بن وابصة، فأدخل بين إسحاق وعمرو بن وابصة سالمًا.

وإسحاق بن راشد: ذكر المزي أنه يروي عن سالم عن عمرو بن وابصة، وعن عمرو نفسه، ولكن في رواية أبي داود: القاسم بن غزوان، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: «مقبول». أي: حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٠٦)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٢٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١١٩).

وهذا يرجِّح رواية إسحاق بن راشد عن عمرو بلا واسطة، والله أعلم.

ومعمر هو: ابن راشد البصري: ثقة ثبت، ولكن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيء، وكذا ما حدَّث به بالبصرة، تقدم (ص٣٥٢).

وإسحاق بن راشد هو: الجزري: ثقة، لكن في حديثه عن الزهري بعض الوهم. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٣٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥٧).

وعمرو بن وابصة الأسدي: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «روى عنه أهل الجزيرة». وقال ابن حجر: «صدوق». ينظر: «الثقات» (٥/ ١٧١)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٨١).

فعلى هذا فالحديث حسن، وله شواهد كثيرة صحيحة- سبقت- يرتقي بها إلى الصحة، والله أعلم.

(٢) **البيت**: القبر، **والوصيف**: الخادم، **والمعنى**: أن الناس يُشغلون عن دفن موتاهم، حتى لا=

لي ورسولُه، أو قال: اللهُ ورسولُه أعلمُ. قال: «**تصبَّرْ**». قال: «**كيف أنت وجُوعًا يصيبُ الناسَ، حتى تأتي مسجدكَ، فلا تستطيعَ أن ترجعَ إلى فراشكَ، ولا تستطيعَ أن تقومَ من فراشكَ إلى مسجدكَ؟**». قال: قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ، أو: ما خار لي اللهُ ورسولُه. قال: «**عليك بالعفَّة**». ثم قال: «**كيف أنت وقتلًا يُصيبُ الناسَ، حتى تُغْرَقَ حجارةُ الزيت بالدم[1]؟**». قلتُ: ما خارَ لي اللهُ ورسولُه. قال: «**الْحَقْ بمَن أنت منه**». قلتُ: يا رسولَ الله، أفلا آخذ بسيفي، فأضربَ به مَن فعل ذلك؟ قال: «**شاركتَ القومَ إذًا! ولكن ادخلْ بيتك**». قلتُ: يا رسولَ الله، فإن دَخَلَ بيتي؟ قال: «**إن خشيتَ أن يَبْهَرَكَ شُعاعُ السيف، فألقِ طرفَ ردائكَ على وجهكَ، فيَبُوَء بإثمه وإثمك، فيكونَ من أصحاب النار**»[2].

= يوجد فيهم مَن يحفر قبرًا لميت ويدفنه إلا أن يُعطى وصيفًا أو قيمته. ينظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣٤٢).

(١) أحجار الزيت: موضع بالمدينة قريب من الزَّوْراء، وهو موضع صلاة الاستسقاء. ينظر: «معجم البلدان» (١/ ١٠٩).

(٢) أخرجه معمر في «جامعه» (٢٠٧٢٩)، وابن أبي شيبة (١٨٩٧٠)، وأحمد (٢١٣٢٥، ٢١٤٤٥)، وأبو داود (٤٢٦١)، وابن ماجه (٣٩٥٨)، وابن حبان (٥٩٦٠)، والحاكم (٤/ ٤٢٣- ٤٢٤)، والبيهقي (٨/ ١٩١).

وفي أوله عند معمر زيادة، واختلاف في أحرف يسيرة، واختصر أبو داود أول الحديث، ثم ساقه من قوله: «**كيف أنت إذا أصابَ الناسَ موتٌ؟**».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري من حديث همام عن أبي عمران، وقد زاد في إسناده بين أبي عمران الجَوْني، وعبد الله بن الصامت: المُشَعَّث بن طريف، بزيادة في المتن، وحماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة».

ولم أعثر على الحديث في «صحيح البخاري»، ولم أجده في «التحفة» ولا في «دليل القاري» للشيخ عبد الله الغنيمان.

وقد رواه أبو داود، وابن ماجه، والحاكم، والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أبي عمران الجَوْني، عن المُشَعَّث بن طريف، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال أبو داود عقب روايته: «لم يذكر المُشَعَّث في هذا الحديث غير حماد بن زيد».

ورواه عبد الرزاق- وهو عند الحاكم- عن معمر، وأحمد، وابن حبان عن مرحوم، والحاكم، وابن حبان عن حماد بن سلمة، والبيهقي عن شعبة، وأحمد- أيضًا- عن عبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّي-=

٢- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترب، أفلحَ مَن كفَّ يده»[(١)].

= خمستهم- عن أبي عمران الجَوْني، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لم يذكروا فيه المُشَعَّث بن طريف.

وهؤلاء آكد وأثبت، فهم أئمة ثقات، سبقت تراجم معظمهم.

والذين لم تسبق ترجمتهم هم: مرحوم، وهو: ابن عبد العزيز العطار، أبو محمد الأموي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٨٥)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٢٣٧).

وعبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّي: ثقة حافظ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٤٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥١٠).

فرواية هؤلاء مقدَّمة على رواية حماد بن زيد الذي أثبت «المُشَعَّث بن طريف» بين أبي عمران الجَوْني وعبد الله بن الصامت.

وقد أضاف إليهم الحافظ ابن حجر سادسًا، فقال في «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٥٦): «وقد رواه جعفر بن سليمان وغير واحد عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت نفسه».

وأبو عمران هو: عبد الملك بن حَبِيب الأزدي، ويقال: الكندي، الجَوْني: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٨٩)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٥١٨).

وعبد الله بن الصامت هو: الغِفاري، ابن أخي أبي ذر: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٦٤)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٣). فالحديث بهذا الإسناد صحيح، ورجاله ثقات.

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٤٩) عن محمد بن يحيى بن فارس: حدَّثنا عُبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومحمد بن يحيى بن فارس هو: الذُّهْلي: ثقة حافظ، تقدم (ص١٥٦).

وشيبان هو: ابن عبد الرحمن التميمي النحوي: ثقة، تقدم (ص٧٥).

والأعمش هو: سليمان بن مهران: ثقة حافظ، يدلِّس تدليسًا محتملًا عند الأئمة، وتقدم (ص٢٤).

وأبو صالح هو: ذكوان السمَّان الزيات: ثقة ثبت، تقدم (ص٢٧٥)، فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

وأخرجه أحمد (٩٦٩١): حدَّثنا محمد بن عبيد قال: حدَّثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الأعمش: لا أراه إلا قد رفعه... فذكره.

قال عبد الله بن أحمد: «قال أبي: ووقفه أبو معاوية عن أبي هريرة».

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٩٠٩٩) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، به.

وأخرجه الحاكم (٤/ ٤٣٩) من طريق أخرى، وزاد في آخره: «**موتوا، إن استطعتم**». وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

٣- عن الأَحْنف بن قيس قال: ذهبتُ لأنصرَ هذا الرجل[١]، فلقيني أبو بَكْرةَ، فقال: أين تريدُ؟ قلتُ: أنصرُ هذا الرجلَ. قال: ارجع؛ فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتلُ والمقتولُ في النار**». فقلتُ: يا رسولَ الله، هذا القاتلُ، فما بالُ المقتول؟ قال: «**إنه كان حريصًا على قتل صاحبه**»[٢].

٤- عن عُديسة بنت أُهبانَ بن صَيْفيٍّ قالت: جاء عليُّ بنُ أبي طالب إلى أبي، فدعاه إلى الخروج معه، فقال له أبي: إن خليلي وابنَ عمك عهد إليَّ إذا اختلفَ الناسُ أن أتخذ سيفًا من خشب، فقد اتخذتُه، فإن شئتَ خرجتُ به معك. قالت: فتركه[٣].

---

(١) يعني: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما يتضح من الروايات، كما سيأتي.

(٢) أخرجه البخاري (٣١، ٦٨٧٥، ٧٠٨٣)، ومسلم (٢٨٨٨)، وأبو داود (٤٢٦٨)، والنسائي (٧/ ١٢٤- ١٢٥)، والبيهقي (٨/ ١٩٠)، والبغوي (٢٥٤٩). وفي الموضع الأخير عند البخاري: أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ، وفيه: «**فكلاهما من أهل النار**».

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٦٧٠، ٢٧١٩٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٥)، والترمذي (٢٢٠٣)، وابن ماجه (٣٩٦٠)، والطبراني في «الكبير» (٨٦٣، ٨٦٥، ٨٦٦) من طريق عبد الله بن عُبيد، مؤذِّن مسجد جُرْدان، عن عُديسة بنت أُهبانَ بن صيفيٍّ، به.

وقال الترمذي: «في الباب عن محمد بن مسلمة، وهذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد».

وعبد الله بن عُبيد هو: الدِّيْلي، كما في إحدى روايات أحمد، فهو غير الحِمْيري الذي أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقد عدَّهما المزي شخصًا واحدًا.

والدِّيْلي هذا قال فيه الحسيني: «مجهول». وتعقَّبه ابن حجر بأن الترمذي حسَّن حديثه، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف، ثم ذكر الحافظ رواية جمع عنه، وقال: «ومَن يروي عنه هؤلاء العدد الكثير، ويحسِّن له الترمذي، فليس بمجهول». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٠٩)، و«تعجيل المنفعة» (ص٢٢٨).

ومراد الحافظ: أنه ليس بمجهول العين، وإلا فهو مجهول الحال.

وعُديسة بنت أُهبان بن صَيْفي: مقبولة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٤٣٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٦٠٦).

فهذا الإسناد ضعيف؛ لحال عبد الله بن عُبيد، وعُديسة بنت أُهبان.

ولكن عبد الله بن عُبيد لم ينفرد به؛ بل تابعه عبد الكبير بن الحكم الغِفاري. أخرجه أحمد (٢٧١٩٩)،=

= والطبراني في «الكبير» (٨٦٧) من طريق حماد بن زيد، عن عبد الكبير، بنحوه.

وحماد بن زيد: ثقة ثبت، تقدم (ص٢٠١).

وعبد الكبير بن الحكم الغِفاري: روى عنه حماد ومعتمر بن سليمان، وذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٢٦)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٦٢)، و«الثقات» (٧/ ١٤٠).

وتابعه أيضًا: أبو عمرو القَسْمَلي. أخرجه أحمد (٢٠٦٧١، ٢٧٢٠٠، ٢٧٢٠١)، والطبراني في «الكبير» (٨٦٤).

وأبو عمرو القَسْمَلي قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص٥٠٩): «لا يُعرف».

ويوجد للإسناد متابعة تامة: أخرجها الطبراني (٨٦٨) قال: حدَّثنا يحيى بن عثمان بن صالح: حدَّثنا يحيى بن زَهْدم بن الحارث الغِفاري: حدَّثني أبي قال: قال لي أُهبان بن صَيْفي: قال لي رسولُ الله ﷺ: «**يا أهبانُ، أما إنك إن بقيتَ بعدي فسترى في أصحابي اختلافًا، فإن بقيتَ إلى ذلك اليوم، فاجعل سيفكَ من عراجين**». قال: فجعلتُ سيفي من عراجين، فأتاني عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأخذ بعضادتي الباب، ثم سلَّم فقال: يا أُهبانُ، أَلَا تخرجُ؟ فقلتُ: بأبي وأمي يا أبا الحسن، قال لي رسولُ الله ﷺ- أو أوصاني رسولُ الله ﷺ، أو تقدَّم إليَّ رسولُ الله ﷺ- شك ابن زَهْدم- فقال: «**يا أهبانُ، أما إنك إن بقيتَ بعدي**...». فأخرجتُ إليه سيفي، فولَّى عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويحيى بن عثمان بن صالح هو: المصري الحافظ: صدوق. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٥٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٥٤).

وتابعه محمد بن عُزيز، عند ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٦٩٦).

ويحيى بن زَهْدم بن الحارث الغِفاري: قال أبو حاتم: «شيخ، أرجو أن يكون صدوقًا». وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به». وقال ابن حبان: «عنده عن أبيه عن العُرس بن عَمِيرة نسخة موضوعة، لا يحل كتابتها إلا على التعجب». ونقل عنه ابن حجر قوله بعد هذا: «أرجو أن يكون صدوقًا». ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٤٦)، و«المجروحين» (٣/ ١١٤)، و«الكامل» (٧/ ٢٦٩٦)، و«لسان الميزان» (٦/ ٢٥٥).

فعلى هذا فهو صدوق، وكلام ابن حبان يحتمل أنه كان صدوقًا مغفَّلًا، فأُدخل عليه ما ليس من حديثه، كما مال إليه الشيخ المعلمي في تعليقه على «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٤٩).

ولكن كلامه مقابل بكلام أبي حاتم الرازي وابن عدي الجُرجاني، وقد ساق ابن عدي في «الكامل» عامة أحاديثه، والله أعلم.

وأبوه زَهْدم بن الحارث الغِفاري: ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات». ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٤٨)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٦١٧)، و«الثقات» (٤/ ٢٦٩). =

وهذه الأحاديث- والتي قبلها- تدل على مشروعية الاعتزال في الفتنة، وتجنب الخوض فيها، ولذلك لما وقع القتال بين علي ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اعتزل القتال كثير من الصحابة، وأبَوا الدخول في قتال يقع بين المسلمين، مع اعترافهم ببيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخلافته.

فاعتزل محمدُ بنُ مَسْلَمة[١]، وسعدُ بنُ أبي وقَّاص[٢]، وعبدُ الله بنُ عمر[٣]، وأسامةُ بنُ زيد[٤]، وأبو بَكْرة نُفيع بنُ الحارث[٥]، وأبو مسعود الأَنْصاري[٦]، وسَلَمةُ بنُ الأَكْوع[٧]، وأبو موسى الأَشْعري[٨]، وغيرُهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وكانوا يحتجون على ترك القتال بأحاديث الفتن، وتحريم دماء المسلمين، والعزلة عند اختلاف المصلِّين واقتتالهم، حتى يقول سعدُ بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَن دعاه إلى القتال، وزعم أنه أحق بهذا الأمر من غيره: «لا أقاتلُ حتى تأتوني

= فهذا الإسناد ضعيف؛ لحال زَهْدم، فقد تفرد ابن حبان بتوثيقه، ولكن الحديث بمجموع الطريقين يصير حسنًا.

وله شاهد من حديث الحَكَم بن عمرو الغِفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قال له عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنك أحقُّ مَن أعاننا على هذا الأمر. فقال: إني سمعتُ خليلي، ابنَ عمك، رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**إذا كان الأمرُ هكذا، أو مثلَ هذا، أن أتخذ سيفًا من خشب**». أخرجه الحاكم (٣/ ٤٤٢).

(١) ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧١٩٨، ٣٧٢٣٩)، و«سنن أبي داود» (٤٦٦٤)، و«العزلة» للخطَّابي (ص١٣)، و«المستدرك» (٣/ ١١٧- ١١٨، ٤٣٣- ٤٣٤).

(٢) ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٤٠٩)، و«صحيح مسلم» (٢٩٦٥)، و«العزلة» للخطَّابي (ص١٢- ١٣)، و«المستدرك» (٣/ ٥٠١- ٥٠٢)، (٤/ ٤٤٣-٤٤٤، ٤٥٢).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٤٥١٣)، و«العزلة» (ص١٤- ١٥)، و«المستدرك» (٣/ ١١٥)، و«سنن البيهقي» (٨/ ١٧٢).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٧١١٠)، و«المستدرك» (٣/ ١٦٦).

(٥) ينظر: «صحيح البخاري» (٣١، ٦٨٧٥)، و«صحيح مسلم» (٢٨٨٨)، و«سنن أبي داود» (٤٢٦٨)، و«سنن النسائي» (٧/ ١٢٤- ١٢٥)، و«سنن البيهقي» (٨/ ١٩٠).

(٦) ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٣٠٣، ٣٧٨٣٤)، و«صحيح البخاري» (٧١٠٢).

(٧) ينظر: «صحيح البخاري» (٧٠٨٧)، و«صحيح مسلم» (١٨٦٢)، و«سنن النسائي» (٧/ ١٥١).

(٨) ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٣٠٣، ٣٧٨٣٤)، و«صحيح البخاري» (٧١٠٢).

بسيف له عينان ولسان وشفتان، يعرف الكافرَ من المؤمن»[(١)].

ويقول: مثلنا ومثلكم كمثل قوم كانوا على محجَّة بيضاء، فبينما هم كذلك يسيرون هاجت ريحٌ عَجاجةٌ[(٢)]، فضلُّوا الطريقَ والتبس عليهم، فقال بعضهم: الطريق ذات اليمين. فأخذوا فيها فتاهوا وضلُّوا، وقال آخرون: الطريق ذات الشمال. فأخذوا فيها فتاهوا وضلُّوا، وقال آخرون: كنا في الطريق حيث هاجت الرِّيح، فننيخ، فأناخوا، فأصبحوا فذهب الريح وتبيَّن الطريق[(٣)].

ويقول آخر[(٤)] لمَن طلب منه الخروج في قتال فتنة: إن أبي وعمي شهدا بدرًا، وإنهما عهدا إليَّ ألَّا أقاتل أحدًا يقول: لا إله إلَّا اللهُ. فإن أنت جئتني ببراءة من النار قاتلتُ معك. ثم يقولُ[(٥)]:

ولستُ بقاتلٍ رجلًا يصلِّي ... على سلطانِ آخر من قريشِ
له سلطانُه وعليَّ إثمي ... معاذَ الله من جهلٍ وطَيْشِ
أأقتُلُ مسلمًا في غير جُرمٍ ... فليس بنافعي ما عشتُ عيشي

وفي موقف هؤلاء المعتزلين يقول الإمام الخطَّابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال ميمون: فصار الجماعة والفئة التي تدَّعي فيه الإسلام ما كان عليه سعد بن أبي وقاص وأصحابه الذين اعتزلوا الفتن، حتى أذهب الله الفرقة وجمع الأُلفة، فدخلوا الجماعة، ولزموا الطاعة، وانقادوا، فمَن فعل ذلك ولزمه نجا، ومَن لم يلزمه وقع في المهالك»[(٦)].

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٤٤٤)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٢) عجَّت الريح: اشتد هبوبها وأثارت العَجاج، أي: الغبار.

(٣) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٧١٣)، والخطَّابي في «العزلة» (ص١٣)، وابن عساكر (٣٩/ ٤٩٦).

(٤) هو: أيمن بن خُريم، والذي دعاه إلى القتال هو مَرْوان بن الحكم، رحمهما الله.

(٥) ينظر: «طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٩)، و«السنن الواردة في الفتن» لأبي عمرو الداني (١٠٤)، و«معجم الطبراني الكبير» (٨٥١)، و«المستدرك» (٢/ ١٥٨)، و«سنن البيهقي» (٨/ ١٩٣)، و«تاريخ دمشق» (١٠/ ٤٣).

(٦) ينظر: «العزلة» للخطَّابي (ص١٣).

ولذلك ودَّ كثير من الصحابة الذين خاضوا في الفتنة أن لو كانوا في موقف هؤلاء المعتزلين.

ومن كبار قادة الفئتين الذين تمنَّوْا ذلك: عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين رأى كتيبة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لله در بني عمرو بن مالك لئن كان تخلفهم عن هذا الأمر خيرًا كان خيرًا مبرورًا، ولئن كان ذنبًا كان ذنبًا مغفورًا!»[1].

وكذلك عليُّ بنُ أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «لله دَرُّ مقام قامه سعدُ بنُ مالك وعبدُ الله بنُ عمر، إن كان بِرًّا إنَّ أجره لعظيم، وإن كان إثمًا إن خَطَأَه ليسير!»[2].

وما من شك أن دافع الصحابة كلهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هو الاجتهاد، ولكن هذا لا يمنع أن يكون بعضهم أولى بالحق، وأقرب إليه من بعض، وأن يكون منهم فاضل ومفضول، وقد يكون اعتزال المعتزلين لعدم تبين الأمر لهم، وقتال المقاتلين لقناعتهم بأن الحق في القتال.

ومما يدل على ذلك: قول سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدِّم، والذي شبَّه المتوقفين عن القتال فيه بمَن هاجت عليهم عجاجة فضيَّعوا الطريق، فوقفوا حيث هم حتى يستبين لهم الأمر.

يقول الحافظ ابن حجر في شرح حديث أبي بَكْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**ابني هذا سيِّدٌ، ولعل اللهَ أن يُصلحَ به بين فئتين من المسلمين**»[3]: «واستُدل به على تصويب رأي مَن قعد عن القتال مع معاوية وعلي، وإن كان عليٌّ أحق بالخلافة، وأقرب إلى الحق، وهو قول سعد بن أبي وقَّاص، وابن عمر، ومحمد بن مَسْلَمة، وسائر مَن اعتزل تلك الحروب.

وذهب جمهور أهل السنة إلى تصويب مَن قاتل مع علي؛ لامتثال قوله تعالى:

(١) ينظر: «العزلة» للخطَّابي (ص١٤).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٤٠)، و«منهاج السنة النبوية» (٦/ ٢٠٩)، (٨/ ١٤٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٣٩٢، ٢٠٤٤٨، ٢٠٤٩٩، ٢٠٥١٦)، والبخاري (٢٧٠٤، ٣٦٢٩، ٣٧٤٦، ٧١٠٩)، وأبو داود (٤٦٦٢)، والترمذي (٣٧٧٣)، والنسائي (٣/ ١٠٧)، والحاكم (٣/ ١٧٥). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ...﴾ الآية [الحجرات: ٩]، ففيها الأمر بقتال الفئة الباغية، وقد ثبت أن مَن قاتل عليًّا كانوا بغاة.

وهؤلاء- مع هذا التصويب- متفقون على أنه لا يُذم واحد من هؤلاء، بل يقولون: اجتهدوا فأخطؤوا..»(١).

وقال الإمام الطبري: «لو كان الواجب في كل اختلاف يكون بين الفريقين الهرب منه ولزوم المنازل، لما أُقيم حد، ولا أبطل باطل، ولوجد أهل النفاق والفجور سبيلًا إلى استحلال كل ما حرَّم الله عليهم من أموال المسلمين، وسبي نسائهم، وسفك دمائهم، بأن يتحزَّبوا عليهم، ويكف المسلمون أيديهم عنهم..»(٢).

وليس المقصود بكل حال الدخول في حكومة بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما المقصود بيان وجه اعتزال مَن اعتزل منهم، وعلاقته بقضية العزلة في الفتنة.

أما كيف تكون العزلة في الفتنة؟

فقد بان من الأحاديث التي سبقت أنها تكون على أحد وجهين:

الأول: العزلة التامة، في مكان بعيد عن الناس، بحيث يشتغل المعتزل بغنم يتبع بها شَعَفَ الجبال ومواقع القطر، أو إبل يرعاها، أو أرض يزرعها ويصلحها، أو غير ذلك مما يحقِّق له العزلة الكلية التامة عن الناس.

الثاني: العزلة الجزئية، بأن يعتزل الفتنة وأهلها، ولا يعينهم فيها على قتل أو ظلم، وإن كان مقيمًا بين ظهراني الناس.

وقد تنوعت مواقف المعتزلين للفتنة من الصحابة، وغيرهم:

فمنهم مَن اعتزل اعتزالًا بالكلية، كسعد بن أبي وقَّاص، ومحمد بن مسلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٦٧).

(٢) نقله القرطبي في «التفسير» (٨/ ٣١٧)، ولم أجده في كتب الإمام الطبري المطبوعة. وللطبري كلام آخر مفيد ينظر في «فتح الباري» (١٣/ ٣١).

ومنهم مَن تجنَّب الخوض في الفتنة، ولم يعتزل الناس، كأسامة بن زيد، وعبد الله بن عمر، وأبي مسعود الأنصاري، وأبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[1].

والذي يحدِّد هذا النوع من العزلة أو ذاك أمران:

أولهما: الحاجة والمصلحة، فقد لا يستطيع المرء اعتزال الفتنة إلا باعتزال الناس كلهم، أو يخشى أن يُقحَمَ فيها فينطلق به حتى يكون بين الصفين، وقد يرى أن العزلة الكلية أبلغ وأوقع في نفوس الناس، بمعنى أن تكون عزلته دعوة لهم إلى الكف عن القتال أو الاختلاف، وطلب السلامة.

وثانيهما: الاستطاعة، فقد لا يستطيع المرء اعتزال الناس لحاجته إليهم في أمور دينه، أو في أمور دنياه، ولذلك أمر النبي ﷺ مَن لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض أن يعمد إلى سيفه فيدقُّه بحجر، ثم يبحث عن النجاة ما استطاع، وأمر السائل في الحديث الآخر أن يدخل داره[2].

الحالة الثالثة: اعتزال السلطان عند فساده:

إن السلطان لا بد له من أعوان ومستشارين وعمال ووزراء، يعينونه على ما تولَّى من شؤون رعاياه الخاصة والعامة، الدينية والدنيوية.

وقد كان وجهاء الصحابة من المهاجرين والأنصار هم بطانة الخلفاء الأربعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وما زال كثير من الفقهاء الذين يرون في أنفسهم القدرة على توجيه السلطان والتأثير عليه، ولا يخشون في ذلك فتنة، يغشون مجالسهم آمرين بالمعروف والعدل، ناهين عن المنكر والظلم، قاضين لحوائج الناس، ولهم في ذلك كله مواقف مشهورة[3].

أما حين يكون غشيان مجالس السلاطين طلبًا لنفع دنيوي عاجل، أو لتحقيق

---

(١) ينظر ما تقدم (ص٥٢١).

(٢) ينظر ما تقدم (ص٥١٤- ٥١٥).

(٣) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٢/١٤٦- ١٤٨)، و«الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء» لابن الجوزي (ص٩٧- ١٠١)، و«الشهب اللامعة في السياسة النافعة» لأبي القاسم المالقي (ص٧٦- ٨٤).

مصالح شخصية، دون أن تكون النية في ذلك خالصة للاحتساب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه يكون فتنة على صاحبه.

وقد غلب على أحوال السلاطين- بعد عصر الراشدين- وجود شيء من الظلم والجَور، وإيثار العاجل على الآجل، حتى لا يكاد مخالطهم والملازم لهم يسلم من رؤية منكر لا يستطيع له تغييرًا، أو ظلم لا يستطيع له رفعًا، أو حق مسلوب لا يستطيع له ردًّا.

وقد حذَّر النبيُّ ﷺ من إتيان السلاطين وملازمتهم في مثل تلك الحال، حيث يفوته من الخير أعظم مما حقق، بل ربما لم يحقق نفعًا بالكلية.

فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ قال: «**مَن سكن البادية جَفَا، ومَن تبع الصيدَ غفل، ومَن أتى السلطانَ افتُتن**»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (٣٣٦٢)، والبخاري في «الكنى» من «التاريخ الكبير» (ص٧٠)، وأبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٢٥٦)، والنسائي (٧/ ١٩٥)، والطبراني في «الكبير» (١١٠٣٠)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٧٢)، والبيهقي (١٠/ ١٧٣) من طريق سفيان، عن أبي موسى، عن وَهْب بن مُنَبِّهٍ، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وسفيان هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري: ثقة إمام حجة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١١)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٤٤) تحقيق محمد عوامة.

وأبو موسى هو: اليماني- كما في «معجم الطبراني»- وقال أبو نُعيم: «لا نعرف له اسمًا». وهو مجهول. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٧٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٥٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٧٩).

ووهب بن مُنَبِّهٍ: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٦٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٣٣٩).

والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة أبي موسى.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٦٠) من طريق عُبيد الله بن عمر القواريري قال: حدَّثنا عبد الله بن سلمة الأفطس قال: حدَّثنا سفيان الثوري، عن أيوب بن موسى، عن طاوس.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان، عن أيوب بن موسى إلا عبد الله بن سلمة، تفرد به القواريري، ورواه أبو نُعيم والناس عن سفيان عن أبي موسى اليماني».

ولكن له شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «**ومَن لزم السلطانَ افتُتِنَ، وما ازدادَ عبدٌ من**=

والفتنة التي تعرض لملازم أبواب السلطان هي فتنة الدين أو الدنيا، فإنه إن وافقه فيما يأتي وما يذر فقد خاطر بدينه، وإن خالفه خاطر بروحه[1]، وهي فتنة السرَّاء بتعرضه للدنيا وزينتها، وفتنة الضرَّاء بتعرضه للإهانة والضرب والقتل وسائر المخاطر.

وهذا الضرر الحاصل لمَن دخل عليه ولازمه، قد يكون ضررًا محضًا لا يقابل تحصيل مصلحة شرعية، سواء كان الضرر دينيًّا أو دنيويًّا، بالخير أو بالشر.

وقد تقابله مصلحة شرعية أقل منه، أو مثله، أو أعظم منه، وتندرج هذه المسألة تحت قاعدة المصالح والمفاسد[2].

= **السلطان دنوًا إلا ازدادَ من الله بُعدًا**». أخرجه أحمد (٩٦٨٣)، وأبو داود (٢٨٦٠) من طريق الحسن بن الحكم النَّخَعي، عن عدي بن ثابت، عن شيخ من الأنصار، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأخرجه أحمد أيضًا (٨٨٣٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣١٢) من الطريق نفسه، وسمَيا الشيخ الأنصاري: أبا حازم، وكذلك ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٣٣). وقال ابن عدي: «لا أعلم يرويه غير إسماعيل بن زكريا».

والحسن بن الحكم: ثقة يُخطئ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧١)، و«التقريب» (٢/ ١٦).

وأبو حازم هو: سلمان الأَشْجعي الكوفي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٤٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣١٥).

أما دعوى ابن عدي تفرد إسماعيل بن زكريا به، فإنه صدوق يخطئ قليلًا- كما قال الحافظ- وقد تابعه محمد بن عُبيد، عند أبي داود وأحمد، وهو الطَّنافِسي، أبو عبد الله الكوفي الأَحْدَب: ثقة، كما في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٢٧)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٨٨).

وتابعه- أيضًا- أخوه يعلى، عند أحمد، وهو ثقة أيضًا في غير حديث الثوري. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٠٢)، و«التقريب» (٢/ ٣٧٨). فهذا إسناد صحيح، وهو يشد الحديث الذي قبله.

وقد أخرجه أحمد وابنه عبد الله (١٨٦١٩) من طريق شَرِيك، عن الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن البراء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، مقتصرًا على قوله: «**مَن بَدَا جَفَا**».

وشَرِيك هو: ابن عبد الله النَّخَعي: صدوق، يُخطئ كثيرًا، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء، تقدم (ص٣٩٣)، وعليه فإن مخالفته في سياق الإسناد لمَن هو أوثق منه غير مقبولة.

(١) ينظر: «مجمع بحار الأنوار» للفَتَّني (٤/ ٩٩)، و«عون المعبود» (٣/ ٧٠).

(٢) ينظر ما تقدم (ص٤٢٣): الباب الثالث: «دفع الغربة»: «الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأثرهما، وضرورة ترشيدهما»: «المصالح والمفاسد».

ولذلك يقول الإمام الفَتَّني في شرحه للحديث السابق: «وهذا لمَن دخل مداهنة، ومَن دخل آمرًا وناهيًا وناصحًا كان دخوله أفضل»[1].

أي: لأنه يدخل في هذه الحال في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن تعرَّض للقتل كان مخاطرًا بنفسه في ذات الله، وقد بيَّن الرسولُ ﷺ أن أفضلَ الجهاد: كلمةُ عدل أو حقٍّ تُقال عند سلطان جائر[2].

وقد ذكر النبي ﷺ فساد السلاطين في آخر الزمان وانحرافهم عن الحق والعدل، وبيَّن الموقف السليم الذي يجب أن يتخذ حيال ذلك، والمتمثِّل في أمور:

أولها: السمع والطاعة لهم ما داموا مسلمين مصلِّين، وعدم قتالهم أو الخروج عليهم، حتى يرى منهم الكفر البواح الذي عندنا من الله فيه برهان، مما سمَّاه الله ورسوله كفرًا، فإذا كفروا وجب خلعهم واستبدال غيرهم بهم[3].

وثانيها: الإنكار عليهم فيما يأتون من معصية الله عَزَّوَجَلَّ، والنطق بكلمة الحق أمامهم لمَن يستطيع ذلك، وترك مداهنتهم ومجاملتهم، ويدخل في الإنكار: كراهية ما هم عليه والبراءة منه ظاهرًا وباطنًا.

وثالثها: اعتزالهم وعدم مداخلتهم، إلا في سبيل النصح والأمر والنهي.

فمن ذلك ما رواه عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**ستكونُ**

---

(١) ينظر: «مجمع بحار الأنوار» (٤/ ٩٩).

(٢) كما تقدم (ص٤٣٩) في حديث أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وشواهده عن أبي أُمامة، وسمرة ابن جندب، وجابر، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) إذا كان كفرهم بواحًا لا شبهة فيه، واستطاع المسلمون الخروج عليهم وإزالتهم، أما إذا لم يستطيعوا، فلا يجوز الخروج والحال ما ذُكر؛ لما يترتب على ذلك من الفساد والفتن وقتل المسلمين وقتل الدُّعاة إلى الله... إلى غير ذلك، ولهذا لم يخرج النبي ﷺ ومَن معه من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قبل الهجرة على كفار مكة؛ لضعف المسلمين، وعجزهم عن قتالهم، ولما يترتب على ذلك من القضاء على الإسلام وأهله، ولهذا صالحهم ﷺ يوم الحُدَيْبِيَة ولم يقاتلهم؛ نظرًا لما في ذلك من مصلحة للمسلمين، وتسهيل دخولهم- أعني الكفار- في الإسلام، وأمن الطرق حتى يهاجر مَن يريد الهجرة، مع ما وقع في الصلح من الغضاضة على المسلمين، فالتزم بها ﷺ لتحقيق المصلحة العظمى للمسلمين التي أشرنا إليها آنفًا، والله ولي التوفيق. **عبد العزيز بن عبد الله بن باز** (٢٠/ ٣/ ١٤١٣هـ).

أَثَرةٌ[1]**، وأمورٌ تنكرونها**». قالوا: يا رسولَ الله، فما تأمرنا؟ قال: «**تؤدُّون الحقَّ الذي عليكم، وتسألونَ اللهَ الذي لكم**»[2].

فأشار إلى فساد السلطان، بوجود الأَثَرة التي يُحجب فيها الحق عن أصحابه الذين هم أولى به من غيرهم، ووجود المنكرات المتعلِّقة بالولاة من الظلم، والتوسع في المآكل والمشارب والمساكن وغيرها، وما شابه ذلك من المعاصي التي لا تصل إلى الكفر البواح.

وبيَّن قدرًا من الواجب تجاه هذا الانحراف، وهو أداء الحقوق المتعلِّقة بهم للسلاطين من السمع والطاعة والمناصحة والجهاد ونحوها، سواء تعلَّقت هذه الحقوق بالنفوس أو بالمال.

والصبر على فوات الحقوق الواجبة للرعية، المتمثِّلة في الاستئثار عليهم بالمال والحكم وغيرها، بحيث يسألونها الله عَزَّوَجَلَّ بأن يصرف قلوبهم إلى العدل والإنصاف في الرعية، وإسناد الأمور إلى أهلها، أو يبدلهم خيرًا منهم، ممن هو أحق بهذا الأمر وأولى به[3].

وفي حديث عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «**دعانا النبيُّ ﷺ فبايعنا، فقال- فيما أخذ علينا- أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعُسرنا ويُسرنا، وأَثَرةٍ علينا، وألَّا ننازع الأمرَ أهله، إلَّا أن تَرَوْا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهانٌ**»[4].

فلا بد من السمع والطاعة في المنشط والمكره، والعُسر واليُسر، وفي حال

---

(١) الأَثَرة- بفتح الهمزة والثاء- اسم من: آثر، يؤثر، أي: أعطى، **والمعنى**: سيفضل عليكم غيركم، وينفرد عنكم بالحكم وغيره. ينظر: «النهاية» (١/ ٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٣، ٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣)، والترمذي (٢١٩٠)، وأبو عَوانة (٧١٣٢)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وللحديث شواهد كثيرة، لا يمكن حصرها في هذا الموضع.

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٦).

(٤) تقدم تخريجه (ص١٣٦).

الاستئثار وحجب بعض الحقوق عن أهلها، ولا تجوز منازعة الحاكم أو الوالي، إلا في حالة الكفر البواح الصُّراح.

أما فيما يتعلق بكراهية ما هم عليه، والإنكار عليهم، وقول كلمة الحق أمامهم، ونصحهم، والبراءة من انحرافهم، فجاء فيه أحاديث كثيرة:

١ - عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النبيَّ ﷺ قال: «**ستكونُ أمراءُ، فتعرفونَ وَتُنكرونَ، فمَن عرفَ برئ، ومَن أنكرَ سَلِمَ، ولكن مَن رضي وتابعَ**». قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «**لا، ما صَلَّوْا**»[1].

٢ - عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «**ما من نبيٍّ بعثه اللهُ في أمة قبلي، إلا كان له من أمته حواريونَ وأصحابٌ، يأخذونَ بسنته ويقتدونَ بأمره،**

---

(١) أخرجه الطيالسي (١٧٠٠)، وأحمد (٢٦٥٢٨، ٢٦٥٧٧، ٢٦٦٠٦، ٢٦٧٢٨)، ومسلم (١٨٥٤)، وأبو داود (٤٧٦٠)، والترمذي (٢٢٦٥)، وابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (٢٧٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٩)، وأبو يعلى (٦٩٨٠)، وأبو عَوانة (٧١٥٨، ٧١٥٩)، والبيهقي (٨/ ١٥٨).

وفي الموضع الأول عند أحمد: «**ما صَلَّوْا لكم الخمسَ**». وعند أبي عَوانة: «**أما ما صَلَّوْا فلا**»

وفي لفظ آخر عند مسلم: «**فمَن كره فقد برئ**». وفي لفظ ثالث: «**فمَن أنكرَ فقد برئَ، ومَن كرهَ فقد سَلِمَ**». وعند البيهقي: قال الحسن: «**فمَن أنكر بلسانه فقد برئ**». وقد ذهب زمان هذه، «**ومَن كره بقلبه..**». فقد جاء زمان هذه.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**سيكونُ بعدي خلفاءُ يعملونَ بما يعلمونَ، ويفعلونَ ما يُؤمرونَ، وسيكونُ من بعدهم خلفاءُ يعملونَ بما لا يعلمونَ، ويفعلونَ ما لا يُؤمرونَ، فمَن أنكرَ برئَ، ومَن أمسكَ سَلِمَ، ولكن مَن رضي وتابعَ**». أخرجه ابن حبان (٦٦٥٨)، والبيهقي (٨/ ١٥٧ - ١٥٨).

ومن حديث خَبَّاب بن الأَرَتِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه. أخرجه أحمد (٢١٠٧٤، ٢٧٢١٨)، وابن حبان (٢٨٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٦٢٧)، والحاكم (١/ ٧٨).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤٨) - عن إسناد الطبراني -: «رجاله رجال الصحيح، خلا عبد الله بن خباب، وهو ثقة».

ومن حديث أبي سعيد الخُدْري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه ابن حبان (٢٨٦).

ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه الحاكم (٤/ ١٢٦)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ثم إنها تخلُفُ من بعدهم خُلوفٌ، يقولونَ ما لا يفعلونَ، ويفعلونَ ما لا يُؤمرونَ، فمَن جاهدهم بيده فهو مؤمنٌ، ومَن جاهدهم بلسانه فهو مؤمنٌ، ومَن جاهدهم بقلبه فهو مؤمنٌ، وليس وراءَ ذلك من الإيمان حبةُ خَرْدلٍ».

قال أبو رافع[1]: فحدَّثتُ عبدَ الله بنَ عمر، فأنكره عليَّ، فقدم ابنُ مسعود، فنزل بقَنَاة[2]، فاستتبعني إليه عبدُ الله بنُ عمر يعوده، فانطلقتُ معه، فلما جلسنا سألتُ ابنَ مسعود عن هذا الحديث، فحدَّثنيه كما حدَّثْتُه ابنَ عمر[3].

وهذا الحديث وإن كان مسوقًا في بيان أحوال الأنبياء السابقين قبل محمد ﷺ، إلا أن الظاهر من لفظه أن هذه الأمة داخلة فيه، وقد تمسَّك به وبالنصوص المشابهة له، مَن رأى جواز الخروج على الوالي الجائر ولو لم يكفر، إذا لم يترتب على ذلك إثارة فتن وسفك دماء[4].

أما الجهاد باللسان وبالقلب فأمرهما واضح، وشأن هذا الحديث فيهما شأن الأحاديث الأخرى السابقة واللاحقة.

٣- عن كعب بن عُجْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خرج إلينا رسولُ الله ﷺ ونحن تسعة: خمسة وأربعة، أحد العددين من العرب، والآخر من العجم، فقال: «**اسمعوا، هل سمعتم أنه سيكونُ بعدي أمراءُ، فمَن دخلَ عليهم فصدَّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظُلمهم، فليس منِّي ولستُ منه، وليس بواردٍ عليَّ الحوضَ، ومَن لم يدخلْ عليهم، ولم يُعْنِهم على ظُلمهم، ولم يصدِّقهم بكذبهم، فهو منِّي وأنا منه، وهو واردٌ عليَّ**

(١) هو: أبو رافع، مولى النبي ﷺ.

(٢) قناة: واد من أودية المدينة، ورواه الجمهور: بفنائه، والفناء: ما بين أيدي المنازل والدُّور. ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٩).

(٣) أخرجه أحمد (٤٣٧٩، ٤٤٠٢)، ومسلم (٥٠)، وأبو عَوانة (١٠٠)، وعند أحمد باختصار، دون ذكر القصة.

وأخرجه أحمد (٤٣٦٣)- مختصرًا- وابن حبان (١٧٧) من طريق عطاء بن يسار، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر فيها القصة نفسها.

(٤) ينظر: «الفِصَل» لابن حزم (٥/ ١٩- ٢٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢٨).

الحوض»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (١٨١٢٦)، والترمذي (٢٢٥٩)، والنسائي (٧/ ١٦٠)، وابن حبان (٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥)، والحاكم (١/ ٧٨)، والبيهقي (٨/ ١٦٥) من طريق أبي حَصِين، عن الشَّعْبي، عن عاصم العدوي، عن كعب بن عُجْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأبو حَصِين هو: عثمان بن عاصم بن حُصين الأسدي، الكوفي: ثقة ثبت. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٢٦)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٠).

والشَّعْبي هو: عامر بن شَرَاحيل، ثقة مشهور فقيه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٥)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٨٧).

وعاصم العدوي هو: الكوفي: ثقة. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٠)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٣٨٦). فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

وللحديث طرق أخرى عن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**أُعيذُكَ بالله يا كعبَ بنَ عُجْرة من أمراءَ يكونونَ من بعدي**...». وذكر الحديث. وزاد: «**يا كعبَ بنَ عُجْرة، الصلاةُ برهانٌ، والصومُ جُنَّةٌ حَصِينةٌ، والصدقةُ تُطفئُ الخطيئةَ كما يُطفئُ الماءُ النارَ، يا كعبَ بنَ عُجْرة، إنه لا يربُو لحمٌ نبتَ من سُحْتٍ إلَّا كانت النارُ أولى به**». أخرجه الترمذي (٦١٤) من طريق عُبيد الله بن موسى: حدَّثنا غالب أبو بشر، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن كعب بن عُجْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى، وأيوب بن عائذ الطائي يضعَّف، ويقال: كان يرى رأي الإرجاء.

وسألت محمدًا عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلا من حديث عُبيد الله بن موسى».

وله طريق ثالث بنحو اللفظ الأول، وفيه: «**ومَن دخل عليهم، ولم يصدِّقهم بكذبهم، ولم يُعِنْهم على ظلمهم**». أخرجه البيهقي (٨/ ١٦٥) من طريق عبد الله بن صالح: حدَّثني اللَّيث، عن يحيى بن سعيد: حدَّثني خالد بن أبي عمران: حدَّثني أبو عياش، عن ابن عُجْرة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورابع بنحوه: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٦٨) من طريق شيبان بن فرُّوخ قال: حدَّثنا أبو هلال الرَّاسبي محمد بن سُليم قال: حدَّثني أبو موسى الهلالي، عن أبيه، عن كعب بن عُجْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وللحديث شاهد بمعناه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لكعب بن عُجْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أعاذك اللهُ من إمارةِ السُّفهاء**». قال: وما إمارةُ السُّفهاء؟ قال: «**أمراءُ يكونونَ بعدي، لا يقتدونَ بهَدْيي، ولا يستنُّونَ بسُنَّتي**...». وذكر الحديث، وفي آخره الزيادة: «**الصومُ جُنَّةٌ**...». أخرجه أحمد (١٤٤٤١، ١٥٢٨٤)، والبزار (١٦٠٩- كشف الأستار)، وابن حبان (١٧٢٣)، والحاكم (١/ ٧٩)، (٣/ ٤٧٩- ٤٨٠)، (٤/ ٣٢٢).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤٧): «رواه أحمد والبزار، ورجالهما رجال الصحيح». =

فلا بد لمَن يغشى السلطان من أن يعرف المعروف من المنكر، فيأمر بذاك، وينهى عن هذا، ويبرأ مما يتلبَّس به السلاطين من المنكرات، ويحذر من الرضا بفعلهم، والمتابعة لهم على زيغهم وانحرافهم، فإن فعل[1] كان من الهالكين.

وإذا كان السلطان كذَّابًا غشومًا- كما هو الغالب على أحوالهم بعد العصور الراشدة- لم يجز مداهنته، ولا تصديقه بكذبه، ولا إعانته على ظلمه، فمَن دخل عليه، فصدَّقه بكذبه، وأعانه على ظلمه، فقد برئ منه النبيُّ ﷺ، وتوعَّده بالحرمان من ورود حوضه، ومَن لم يدخل عليه، ولم يصدِّقه بكذبه، ولا أعانه على ظلمه، فهو من النبي ﷺ، والنبيُّ ﷺ منه، وسيرد عليه الحوض[2].

وهنا يبرز صنفان من الناس لم يرد التصريح بحكمهما في الحديث:

الأول: مَن صدَّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، ولم يدخل عليهم، وهذا قليل الوقوع، ولكنه متصوَّر وحادث، وحكمه حكم الداخل عليهم.

والثاني: مَن دخل عليهم فلم يصدِّقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، بل دخل آمرًا ناهيًا ناصحًا.

= وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (٥٧٠٢)، والبزار (٥٩٥٠).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤٧): «فيه إبراهيم بن قُعيس: ضعَّفه أبو حاتم، ووثَّقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح».

ومن حديث النُّعمان بن بَشِير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه أحمد (١٨٣٥٣).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤٧): «وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله رجال الصحيح».

ومن حديث حُذيفة بن اليَمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه أحمد (٢٣٢٦٠)، والبزار (٢٨٣٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٢٠).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤٨): «وأحد أسانيد البزار رجاله رجال الصحيح، ورجال أحمد كذلك».

ومن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «**فمَن ناصحهم ووازرهم وشدَّ على أعضادهم، فأولئك قد هلكوا، خالطوهم بأجسادكم، وزايلوهم بأعمالكم، واشهدوا على المحسن بأنه محسن، وعلى المسيء بأنه مسيء**». وتقدم (ص٤٩٧).

(١) قال سماحة الشيخ الوالد عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «صوابه: فإن لم يفعل».

(٢) كما في حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم قريبًا.

وهذا إذا آنس من نفسه القدرة على مواجهة الفتنة التي تعرض له في نفسه وأهله وماله ودينه، ورأى أن ما يدفعه من الشر، وما يجلبه من الخير، أعظم مما يفوته من ذلك، فهو مثاب مأجور، على ما سبق بيانه(١).

أما ما يتعلق باعتزالهم: فقد ورد الحث عليه- إجمالًا- في الحديث الذي رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يُهْلِكُ الناسَ هذا الحيُّ من قريش**». قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «**لو أن الناسَ اعتزلوهم**»(٢).

والمراد باعتزالهم- كما يقول الحافظ ابن حجر-: «أَلَّا يداخلوهم، ولا يقاتلوا معهم، ويفرُّوا بدينهم من الفتن»(٣).

وكأن المعنى- والله أعلم- الأمر بالتباعد عنهم، وترك مخالطتهم، وعدم الدخول في قتال فتنة يقع بينهم، أو مساعدتهم في مظالمهم في الدماء والأموال، فإن مَن خالطهم لا يكاد يسلم من ذلك، أو من بعضه.

أما طاعتهم فيما هو من طاعة الله، كالجهاد ونحوه، فهي لازمة للرعية، ما دام حكامها لم يأتوا كفرًا بواحًا، ولو جاروا ولو ظلموا.

وقد يستدعي الأمر البعد عن الأعمال والولايات التي يكون فيها ظلم وتسلط على الرعية، كولاية الشُّرَط والجِباية ونحوهما.

ولذلك جاء في الحديث الآخر عن أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «**ليأتينَّ عليكم أمراءُ يقرِّبونَ شرارَ الناس، ويؤخِّرونَ الصلاةَ**

---

(١) ينظر ما تقدم في الباب الثالث: «دفع الغربة»: «الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأثرهما، وضرورة ترشيدهما»، وما تقدم (ص٥٢٥): «متى تُشرع العزلة»: «الحالة الثالثة»: «اعتزال السلطان عند فساده».

(٢) أخرجه أحمد (٨٠٠٥)، والبخاري (٣٦٠٤)، ومسلم (٢٩١٧).

وقال عبد الله بن أحمد: وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: «اضرب على هذا الحديث؛ فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ، يعني قوله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا واصبروا**».

وقال المرُّوذي: وقد كنتُ سمعتُه يقول: «هو حديث رديءٌ، يحتج به المعتزلة في ترك الجمعة». ينظر: «المنتخب من العلل للخلال» (٨٤).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ١٠).

عن مواقيتها، فمَن أدركَ ذلك منكم فلا يكوننَّ عَرِيفًا، ولا شُرْطيًّا، ولا جَابيًا، ولا خازنًا»[1].

وهذا- والله أعلم- فيمَن يقوم بهذه الولايات على سبيل طلب الرزق والمصلحة العاجلة، دون أن يكون له أثر في دفع المفاسد أو جلب المصالح لعامة المسلمين.

أما مَن كان في توليه تخفيف على المسلمين وتنفيس لهم، أو تقليل من الظلم الذي يتعرضون له، أو إزالة له بالكلية، فإن قواعد الشرع وأصوله الدالة على جلب المصالح، وتحصيلها وتكميلها، ودرء المفاسد، ودفعها وتقليلها، تدل على جواز مثل هذا العمل؛ بل على مشروعيته، وربما صار واجبًا عينيًّا على قوم معيَّنين يستطيعون ما لا يستطيعه غيرهم.

وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رجل متولٍّ ولايات عليها كُلَف سلطانية، وهو يجتهد في إسقاط الظلم بحسب ما يقدر عليه، ولو تولَّاها غيره لم يترك من الظلم شيئًا، وربما زاد، وهو يمكنه تخفيف المُكُوس بإسقاط النصف، فهل يجوز له البقاء على الولاية، مع ما عُرف من نيته واجتهاده، ورفعه الظلم بحسب إمكانه؟

فأجاب إجابة مفصَّلة، أنقل مقتطفات منها: «نعم؛ إذا كان مجتهدًا في العدل

(١) أخرجه ابن حبان (٤٥٨٦) قال: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنَّى: حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي: أنبأنا جَرِير بن عبد الحميد، عن رَقَبة بن مَصْقلة، عن جعفر بن إياس، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وأحمد بن علي بن المثنَّى هو: الإمام الثقة أبو يعلى الموصلي صاحب «المسند»، تقدم (ص٤٥٠).

وإسحاق بن إبراهيم المروزي هو: الإمام الثقة الحافظ، الشهير بابن رَاهُويه، وتقدم (ص٢٠٧).

وجَرِير بن عبد الحميد: ثقة، تقدم (ص٤٥٠).

ورَقَبة بن مَصْقلة: ثقة مأمون، ينظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٦)، و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٥٢).

وجعفر بن إياس: ثقة، وضُعِّف في حبيب بن سالم ومجاهد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٢٩).

وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: ثقة، تقدم (ص٢٠٣)، فهذا إسناد صحيح.

ورفع الظلم بحسب إمكانه، وولايته خير وأصلح للمسلمين من ولاية غيره، واستيلاؤه على الإقطاع خير من استيلاء غيره- كما قد ذكر- فإنه يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع ولا إثم عليه في ذلك؛ بل بقاؤه على ذلك أفضل من تركه إذا لم يشتغل- إذا تركه- بما هو أفضل منه.

وقد يكون ذلك عليه واجبًا، إذا لم يقم به غيره قادرًا عليه، فنشر العدل بحسب الإمكان، ورفع الظلم بحسب الإمكان، فرض على الكفاية، يقوم كل إنسان بما يقدر عليه من ذلك، إذا لم يقم غيره في ذلك مقامه، ولا يطالب- والحالة هذه- بما يعجز عنه من رفع الظلم.. والذي ينهى عن ذلك لئلا يقع ظلم قليل، لو قبل الناس منه تضاعف الظلم والفساد عليهم، فهو بمنزلة مَن كانوا في طريق وخرج عليهم قُطَّاع الطريق، فإن لم يرضوهم ببعض المال أخذوا أموالهم وقتلوهم، فمَن قال لتلك القافلة: لا يحل لكم أن تعطوا لهؤلاء شيئًا من الأموال التي معكم للناس. فإنه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه، ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير وسُلبوا مع ذلك.

فهذا مما لا يشير به عاقل، فضلًا عن أن تأتي به الشرائع، فإن الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان..»[1].

وإنما يكون اعتزال هذه الولايات، والتباعد عنها وعن أسبابها الموصلة إليها لمَن لا يستطيع دفع شيء من الظلم أو جلب شيء من العدل، بل لا يعدو أن يكون منفِّذًا آليًّا، لا يملك نفعًا ولا دفعًا.

أو لمَن يعلم من نفسه الضعف والقابلية للافتتان، بحيث يغلب على ظنه أنه إذا دخل في هذه الولايات رق دينه، وذهبت حميته وكراهيته للمنكر والظلم، فلا هو على نفسه ودينه أبقى، ولا هو للعدل حقَّق، ولا هو للظلم رفع.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣٠/ ٣٥٦- ٣٦٠)، ويحسن الرجوع إلى الفتوى كاملة، فهي مهمة في بابها.

بهذا يتضح الموقف السليم من العُزلة: العُزلة البدنية، والعُزلة القلبية، والعُزلة الكلية، والعُزلة الجزئية، ويتبيَّن أن الإصلاح لا يمكن أن تقوم به فئات منزوية في المجتمع تاركة لأمر الدعوة والجهاد، يائسة من التغيير والإصلاح.

ويتضح أن عزلتهم ليست مهربًا يلجؤون إليه طلبًا للسلامة من أعباء المجاهدة والمكابدة، بل هي موقف ضروري يلجأ إليه الفرد أو الجماعة في أحوال خاصة، إما بوجود فساد ضارب، وغربة مستقرة لا مطمع في تغييرها، أو بالتباس يعرض نتيجة لفتنة قائمة، أو لوجود طبيعة خاصة عند فرد معين تجعل اختلاطه بالناس عائدًا بالضرر عليه وعليهم.

وفي أحيان غير قليلة تصبح العزلة نوعًا من (الإنكار العملي) الذي يعلن المرء فيه شجبه، لما عليه الناس، ودعوته لهم إلى سلوك الطريق المستقيم.

وهي مع هذا وذاك سلوك يؤدِّي إلى نجاة النفس وإنقاذها، وحمايتها من الانحرافات الشائعة في المجتمعات.

○ ○ ○

التقاة، والاستسرار بالدين

معنى التُّقاة، وعلاقتها بالاستسرار:

«التُّقاة» في اللغة مصدر مشتق، تقيته، أتقيه، تقى، وتَقِيَّة، وتقاء، أي: حذرته.

ويأتي المصدر أيضًا على تُقاة[1]، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

قال الحافظ ابن حجر: «ومعنى التَّقِيَّة: الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير»[2].

وقال ابن تيمية: «والتُّقاة ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي، فإن هذا نفاق، ولكن أفعلُ ما أقدِرُ عليه..

فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلبه، مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه، وإما أن يكتمه، وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون، وامرأة فرعون، وهو لم يكن موافقًا لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل كان يكتم إيمانه، وكتمان الدين شيء وإظهار الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يحبه الله قط إلا لمَن أكره، بحيث أُبيح له النطق بكلمة الكفر»[3].

ومن هذين النصين يتضح أن معنى التُّقاة المشروعة: كتمان الدين، وعدم

---

(١) ينظر: «لسان العرب» (١٥/ ٤٠٢).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (١٢/ ٣١٤).

(٣) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٦٠).

إظهاره، وعدم الإنكار على الفجار والكفار باليد ولا باللِّسان، بل بالقلب.

والدافع إلى هذا الكتمان والسكوت على المنكر هو الخوف الحقيقي من سطوة الكافرين.

وقد يصل الأمر إلى إظهار الولاء للكافرين والفجار باللسان، دون العمل، كما يقول الإمام الطبري في تفسير التَّقِيَّة: «أن تكونوا في سلطانهم، فتخافونهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل»(١).

ومن هذه النقول يتضح أن التَّقِيَّة أو التُّقاة هي: الاستسرار بالدين، خوفًا على النفس أو على الأَتْباع، من أذى المشركين والظالمين، سواء كان استسرارًا كليًّا بعدم إظهار المرء إسلامه، أو استسرارًا جزئيًّا بعدم إظهار حكم الله في موقف من المواقف، أو حالة من الحالات.

أما استسرار المسلمين بخططهم الحربية والاستراتيجية؛ فهو باب يُحتاج إليه في حال القوة والتمكين، كما يُحتاج إليه في حال الغربة والذلة والقلة(٢).

حكم التُّقاة، وشروطها:

وردت «التُّقاة» بلفظها أو بمعناها في القرآن الكريم والسنة النبوية، وفي كتب الأئمة والفقهاء، مع بيان حكم استعمالها وشروطها.

والموضع الفرد الذي ذكرت «التُّقاة» فيه بلفظها في القرآن، هو قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقد ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «التُّقاة: التكلمُ باللسان، وقلبه مطمئنٌ بالإيمان»(٣).

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٨).

(٢) ينظر ما تقدم (ص٨٣): الباب الأول: «الغربة الأولى»: «مظاهر الغربة الأولى».

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٨)، وفي إسناده راو مجهول.

وجاء المعنى عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الطبري (٣/ ٢٢٩)، وابن أبي حاتم (٢/ ٦٢٩) من طريق=

وعن الضحاك قال: «التَّقِيَّة باللِّسان، مَن حُمِل على أمر يتكلَّم به، وهو لله معصية، فتكلَّم مخافةً على نفسه وقلبُه مطمئن بالإيمان، فلا إثم عليه، إنما التَّقِيَّة باللسان»[1].

وورد نحو هذا المعنى عن جمع من السلف[2].

وهذه الآثار تدل على أنه يدخل في الآية الكتمان والاستسرار وعدم الجهر بالدين والحق، ويدخل فيها- أيضًا- مصانعة المشركين ومخالطتهم وإظهار موالاتهم باللسان دون العمل إذا تحقَّقت شروط الإكراه.

وفي آية أخرى ذكر الله عَزَّوَجَلَّ الكفر بعد الإيمان، وتوعَّد فاعليه بالغضب والعذاب العظيم، واستثنى مَن أُكره وقلبه مطمئن بالإيمان، فقال: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦].

فهذه الآية نص في رفع الحرج عن المكره، الذي أُكرِه على النطق بكلمة الكفر، مع اطمئنان قلبه بالإيمان.

= محمد بن سعد قال: حدَّثني أبي قال: حدَّثني عمي قال: حدَّثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... فذكر نحوه.

ومحمد بن سعد هو: ابن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي: ليَّنه الخطيب، وقال الدارقطني: «لا بأس به». ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢٢)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٦٠).

وأبوه: سعد بن محمد: ضعيف جدًّا، ينظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٢٦)، و«لسان الميزان» (٣/ ١٨).

وعمه: الحسين بن الحسن بن عطية: ضعيف. ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٨)، و«لسان الميزان» (٢/ ٢٧٨).

وأبوه: الحسن بن عطية: ضعيف. ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٠١)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٢٦)، و«المجروحين» (١/ ٢٣٤).

وأبوه: عطية العَوْفي: ضعيف، وتقدم (ص٣١). فالإسناد مسلسل بالضعفاء.

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٩).

(٢) كالسُّدِّي وعكرمة ومجاهد وغيرهم، وآثارهم في «تفسير الطبري»، الموضع السابق، و«الدر المنثور» (٢/ ١٧٦).

وسبب نزولها يؤكِّد هذا المعنى ويجلِّيه؛ حيث نزلت في عمَّار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حين ضربه المشركون، حتى جاراهم في بعض ما يريدون، ونال من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذكر آلهتهم بخير.

وقد نقل ابن عبد البر وغيره إجماع العلماء على أن هذا هو سبب النزول[1]؛ فإن عمارًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُكره على النطق بكلمة الكفر، وسبِّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد عذره الله تعالى في هذه الآية، وبيَّن أنه غير داخل في الوعيد.

وقد تعرض المؤمنون المستضعفون بمكة لاضطهاد المشركين وتعذيبهم، كما في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان أولَ مَن أظهرَ إسلامه سبعةٌ: رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبو بكر، وعمارٌ، وأمه سميَّةُ، وصُهيبٌ، وبلالٌ، والمقدادُ. فأما رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمنعه اللهُ بعمِّه أبي طالب، وأما أبو بكر فمنعه اللهُ بقومه، وأما سائرُهم فأخذهم المشركونَ، وألبسوهم أدراعَ الحديد، وصهروهم في الشمس، فما منهم من أحد إلا وقد واتاهم على ما أرادوا، إلا بلالًا، فإنه هانت عليه نفسه في الله، وهان على قومه، فأخذوه، فأعطوه الوُلْدان، فجعلوا يطوفونَ به في شِعاب مكةَ، وهو يقولُ: أَحَدٌ، أَحَدٌ»[2].

وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين سأله سعيدُ بن جُبير: أكان المشركونَ يبلغونَ من المسلمين في العذاب ما يُعْذرونَ به في ترك دينهم؟ فقال: «نعم، والله إن كانوا ليضربونَ أحدَهم، ويجيعُونه، ويعطِّشونه حتى ما يقدر على أن يستوي جالسًا من شدة الضُرِّ الذي به، حتى إنه ليعطيهم ما سألوه من الفتنة! وحتى يقولوا: اللَّاتُ والعُزَّى إلهُكَ من دون الله؟ فيقول: نعم. وحتى إن الجُعَلَ ليمرُّ بهم، فيقولونَ: أهذا الجُعَلُ إلهك من دون الله؟ فيقول: نعم. افتداء منهم، لما يبلغونَ من جَهْده»[3].

(١) ينظر: «الاستيعاب» (٧/ ٦٥)، (٨/ ٢٢٦)، و«فتح الباري» (١٢/ ٣١٢)، وينظر للمقارنة: «زاد المسير» (٤/ ٤٩٥).

(٢) تقدم تخريجه (ص٩٩).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٠٢- ١٠٣).

وهذه الحوادث مع النصوص السابقة، تدل على أن التَّقِيَّة جائزة بشروطها، **وفيما يلي أقسام التَّقِيَّة، وشرط العمل بكل قسم، وحكمه:**

القسم الأول: المداراة:

فقد عدَّ قوم من باب التَّقِيَّة: مداراة الكفار والفسقة والظلمة، وإلانة الكلام، والتبسم في وجوههم، والانبساط معهم، وإعطاءهم، لكف أذاهم، وصيانة العرض منهم[1]، ولتألف قلوبهم على الإسلام والاتِّباع.

والمداراة لا تعارض النصح الرفيع البعيد عن الإغلاظ والشدة.

قال ابن بطال: «المداراة من أخلاق المؤمنين، وهي خفض الجناح للناس، ولين الكلمة، وترك الإغلاظ لهم في القول، وذلك من أقوى أسباب الألفة، وهي الرِّفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النهي عن فعله، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلطف القول والفعل، ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك»[2].

وقد عقد الإمام البخاري في «كتاب الأدب» من «صحيحه» بابًا بعنوان: «باب المداراة مع الناس»[3]، وساق تحته أثرًا معلَّقًا عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إنا لَنَكْشِرُ في وجوه أقوام، وإن قلوبَنا لتلعنهم»[4].

---

(١) ينظر: «مختصر التحفة الإثني عشرية» لعلامة العراق محمود شكري الألوسي (ص٢٨٨).

(٢) نقله ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٥٢٨).

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٧/ ١٠٢).

(٤) أخرجه البخاري تعليقًا غير مجزوم به (٧/ ١٠٢) قال: «ويُذكر عن أبي الدرداء».

وأخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٢٢) من طريق عبد الجبار بن العلاء: حدَّثنا سفيان، عن خلف بن حَوْشب: قال أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال ابن حجر: «فيه انقطاع بين خلف وأبي الدرداء؛ ولذلك لم يجزم به المؤلِّف». ينظر: «تغليق التعليق» (٥/ ١٠٣)، و«فتح الباري» (١٠/ ٥٢٨).

وأخرجه الدينوري في «المجالسة» (١٠٨٧) من طريق الأَحْوص بن حَكِيم، عن أبي الزَّاهرية، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ١٠٣): «في إسناده ضعف».

وأخرجه أيضًا ابن أبي الدنيا في «الحلم» (١٠٩)، و«مداراة الناس» (١٩)، وإبراهيم الحربي في=

وساق أيضًا حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنه استأذنَ على النبي ﷺ رجلٌ، فقال: «**ائذنُوا له، فبئسَ ابنُ العَشِيرة**». أو: «**بئسَ أخو العَشِيرة**». فلما دخل أَلَانَ له الكلامَ، فقلتُ: يا رسولَ الله، قلتَ ما قلتَ، ثم أَلنتَ له في القول! فقال: «**أيْ عائشةُ، إن شرَّ الناس منزلةً عندَ الله مَن تركه- أو: وَدَعَهُ- الناسُ اتِّقاءَ فُحْشه**»[1].

ومن هذا وغيره يتضح أن المداراة هي التلطُّف في المعاملة، ومحاذرة إثارة سخط الناس، بقصد جلب مصلحة شرعية أو دفع مفسدة.

= «غريب الحديث»، والدينوري في «المجالسة»- كما في «تغليق التعليق» (٥/ ١٠٣)، و«فتح الباري» (١٠/ ٥٢٨)- من طريق الأَحْوص، عن أبي الزَّاهرية، عن جُبير بن نُفير، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والأَحْوص بن حَكِيم: ضعيف الحفظ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩٢)، و«التقريب» (١/ ٤٩).

وأبو الزَّاهرية هو: حُدير بن كُريب الحضرمي: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢١٨)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٥٦). فهذا الإسناد ضعيف أيضًا.

وساقه ابن حجر بإسناده إلى «فوائد أبي بكر المقرئ» من طريق المسيَّب بن واضح: حدَّثنا يوسف ابن أَسْباط، عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «كامل: ضعيف». وقال: «وهو منقطع». ينظر: «تغليق التعليق» (٥/ ١٠٤)، و«فتح الباري» (١٠/ ٥٢٨).

والمسيَّب بن واضح: صدوق له مناكير. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ١١٦)، و«المغني» (٢/ ٦٥٩).

ويوسف بن أَسْباط: وثَّقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «يحتج به». وقال البخاري: «كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي». ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٦٢)، و«المغني» (٢/ ٧٦١).

وكامل هو: ابن العلاء التميمي، أبو العلاء: صدوق يخطئ. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٠٩)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٣١).

وأبو صالح، لعله مينا مولى ضُباعة: لين الحديث. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٣٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٣٧). فهذا الإسناد ضعيف.

ولكن هذه الطرق يتقوَّى بعضها ببعض، إذ أنها جميعًا قابلة للانجبار، فيصير الأثر بمجموعها حسنًا لغيره.

(١) أخرجه أحمد (٢٤١٠٦)، والبخاري (٦٠٣٢، ٦٠٥٤، ٦١٣١)، ومسلم (٢٥٩١)، وأبو داود (٤٧٩١)، والترمذي (١٩٩٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٣٧، ٢٣٨).

والموضع الأول عند النسائي بلفظ: مر رجلٌ برسول الله ﷺ فقال: «**بئس عبدُ الله، وأخو العَشيرة**». ثم دخل عليه، فرأيته أقبل عليه بوجهه، كأن له عنده منزلة. وفي الموضع الثاني: فلما دخل انبسط إليه رسولُ الله ﷺ. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقد تكون المداراة بالقول: كلين الكلام، وقد تكون بالفعل: كالهِبَة، والهدية، وسائر ألوان الإحسان.

وهي مشروعة مستحسنة إذا لم يترتَّب عليها تفويت مصلحة شرعية، وقد تصبح واجبة إذا تَّرتب على تركها مفسدة من ردَّة أو فسق، أو ظلم مسلم، أو نحو ذلك.

ولهذا جاء في الحديث عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله ﷺ أعطَى رهطًا وسعدٌ جالسٌ، فتركَ رسولُ الله ﷺ رجلًا هو أعجبُهم إليَّ، فقلتُ: يا رسولَ الله، ما لك عن فلان، فوالله إني لأَرَاهُ مؤمنًا؟! فقال: «**أَوْ مسلمًا**». فسكتُّ قليلًا، ثم غلبني ما أعلمُ منه، فعدتُ لمقالتي، فقلتُ: ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأَرَاهُ مؤمنًا! فقال: «**أَوْ مسلمًا**». فسكتُّ قليلًا، ثم غلبني ما أعلمُ منه، فعدتُ لمقالتي، وعاد رسولُ الله ﷺ، ثم قال: «**يا سعدُ، إني لأُعطي الرجلَ، وغيرُه أحبُّ إليَّ منه؛ خشيةَ أن يكبَّه اللهُ في النار**»[1].

ومن الظاهر أن النبيَّ ﷺ لم يكن ليمنع المال مَن هو أحق به وأولى من أهل السابقة من الفقراء، ويعطيه مَن كان إلى وقت قريب حربًا على الإسلام، إلا لسبب يوجب ذلك؛ من تألف قلوبهم على الإسلام، وتثبيتهم عليه لئلا يرتدُّوا، ودفع أذاهم عن المسلمين، أو طمعًا في إسلام مَن وراءهم من قومهم[2].

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٧٩)، والبخاري (٢٧، ١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠، ١٥٠/ ١٣١- كتاب الزكاة)، وأبو داود (٤٦٨٣)، والنسائي (٨/ ١٠٣- ١٠٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣١٨٦)، وأبو نُعيم في «المستخرج» (٣٧٦-٣٧٩، ٢٣٥٦-٢٣٥٩).

وزاد في الموضع الثاني عند البخاري: «**على وجهه**». وفي رواية عند مسلم: فضرب رسولُ الله ﷺ بيده بين عنقي وكتفي، ثم قال: «**أَقِتالًا، أَيْ سعدُ؟! إني لأعطي الرجلَ..**».

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «وروينا في «مسند محمد بن هارون الرُّوياني»، وغيره، بإسناد صحيح، إلى أبي سالم الجَيْشاني، عن أبي ذر، أن رسولَ الله ﷺ قال له: «**كيف ترى جُعَيلًا؟**». يعني: ابن سُراقة الضمري. قال: قلتُ: مسكينًا كشكله من الناس، يعني المهاجرين. قال: «**فكيف ترى فلانًا؟**». قال: قلتُ: سيِّدٌ من سادات الناس. قال: «**فجُعيل خيرٌ من ملء الأرض من فلان!**». قال: قلتُ: ففلانٌ هكذا وأنت تصنعُ به ما تصنعُ؟ قال: «**إنه رأسُ قومه، فأنا أتألَّفهم به**». وينظر: «حلية الأولياء» (١/ ٣٥٣)، =

ويلحظ في المداراة أنها قد تكون في حالات ضعف المسلمين وخوفهم، وقد تكون في بداية مرحلة التمكين، وقد تكون في أثناء التمكين، والأمثلة السابقة توضِّح ذلك.

القسم الثاني: الكتمان والاستسرار:

وقد يفهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - المتقدِّم قريبًا - قَصْرُ معنى التَّقِيَّة على هذا القسم فحسب، حيث أشار إلى أن التَّقِيَّة ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي، بل هي كتمان الدِّين، وكتمان الدِّين شيء وإظهار الدِّين الباطل شيء آخر.

وعلى أي حال فهذا القسم من أولى الأقسام دخولًا في معنى التَّقِيَّة، ولكن لا يلزم من ذلك حصر معنى التَّقِيَّة فيه.

وقد ساق الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه قصة مؤمن آل فرعون، وطريقته في مواجهة بعض المواقف الصعبة المحرجة، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿٢٨﴾ يَٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَٰهِرِينَ فِى ٱلْأَرْضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٢٩﴾...﴾ إلى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٤٠﴾ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾ تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ ﴿٤٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا

= و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢/ ٦٢٦)، و«الإصابة» (٢/ ٢١٣)، و«فتح الباري» (١١/ ٢٧٧)، و«هدي الساري» (ص٨٠)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٠٣٧).

فِي ٱلْأَخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٤٣﴾ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٤٤﴾ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٢٨-٤٦].

لقد كان هذا القبطي يستسر بإيمانه بين قومه ويكاتمهم إيَّاه، ولذلك كان منهم بحيث يحضر ناديهم، ويطارحهم الرأي فيه، ولم يبيِّن السياق ما إذا كان دافعه إلى الكتمان الخوف من بطشهم وفتنتهم، أو الرغبة في حماية موسى والمؤمنين، والدفاع عنهم، أو الأمرين معًا(١).

وحين وصل الحال إلى همِّ فرعون بقتل موسى وقف هذا الرجل وقفته العظيمة مدافعًا محذِّرًا، دون أن يكون في موقفه هذا ما يدل دلالة صريحة على إعلانه للإيمان، بل كان اعتماده على المنطق الذي يقتضي أن هذا الرجل- موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ- إما أن يكون كاذبًا أو صادقًا، فإن كان كاذبًا فهو يتحمل مغبة كذبه على ربه في الدنيا والآخرة، وإن كان صادقًا فأنتم حريون بالعقوبة على عصيانكم له وإقامتكم على ما أنتم عليه، فكيف إذا زدتم على ذلك قتله؟(٢).

وما يزال هذا المؤمن يحاور ويداور ويلمِّح ويعرِّض، حتى جهر- أخيرًا- بما هو عليه من اتِّباع موسى والإيمان به، وواجه طغيان فرعون القائل: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٢٩﴾...﴾ إلى قوله: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾﴾ [غافر: ٢٩-٣٨].

وحينئذ مكر به آل فرعون: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟﴾ [غافر: ٤٥].

---

(١) وأشار الطبري إلى أن بعض أهل العلم علَّل الكتمان بخوفه على نفسه. ينظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٥٧).

ويؤيِّد ذلك: قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ [يونس: ٨٣]، وذلك على إحدى الروايتين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الآية، وينظر: «تفسير الطبري» (١١/ ١٥٠).

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٥٨).

وهذه الحادثة الفردية التي عاشها مؤمن آل فرعون، عاشها جمعٌ من المؤمنين الأولين بدعوة محمد ﷺ، فكانوا يكتمون إيمانهم من قومهم ويستسرون به[1].

وقد فصَّل القول في حكم هذه التَّقِيَّة السيد محمود شكري الألوسي، فقال: «كل مؤمن وقع في محل لا يمكن له أن يظهر دينه لتعرض المخالفين، وجب عليه الهجرة إلى محل يقدر فيه على إظهار دينه، ولا يجوز له أصلًا أن يبقى هناك، ويخفي دينه ويتشبث بعذر الاستضعاف، فإن أرض الله واسعة».

نعم، إن كان ممن له عذر شرعي في ترك الهجرة، كالصبيان، والنساء، والعميان، والمحبوسين، والذين يخوِّفهم المخالفون بالقتل، أو قتل الأولاد، أو الآباء، أو الأمهات، تخويفًا يظن معه إيقاع ما خُوِّفوا غالبًا، سواء كان هذا القتل بضرب العنق، أو بحبس القوت، أو بنحو ذلك، فإنه يجوز له المكث مع المخالف، والموافقة بقدر الضرورة، ويجب عليه أن يسعى في الحيلة للخروج والفرار بدينه.

وإن كان التخويف بفوات المنفعة، أو بلحوق المشقة التي يمكنه تحملها، كالحبس مع القوت، والضرب القليل غير المهلك، فإنه لا يجوز له موافقتهم[2].

فعلى هذا يجوز للمسلم أن يكتم إسلامه إذا كان مقيمًا في محل لا يقدر فيه على إظهار دينه، ولا يستطيع الخروج أو الهجرة من هذا المحل، أو لا يجد مكانًا يهاجر إليه، ويأمن فيه على دينه، ويخشى لو جهر بدينه من الفتنة أو القتل، أو إلحاق الضرر البالغ به، أو بأقاربه، أو بمَن يلوذ به.

على أن يقتصر في ذلك على قدر الضرورة، فلا يكتم حيث يسعه الإعلان، أو يستطيع الهجرة، إلا إذا كان مقيمًا بين أظهر المشركين، وفي البلاد التي لا يقدر فيها على الجهر بدينه، لأغراض مشروعة، تخدم الأمة المسلمة والجماعة المسلمة، كأغراض التجسس، والأغراض العسكرية، ونحوها، فهو- حينئذ-

---

(١) ينظر ما تقدم (ص٨٣): الباب الأول: «الغربة الأولى»: «مظاهر الغربة الأولى».

(٢) ينظر: «مختصر التحفة الإثني عشرية» (ص٢٨٧).

مأذون بالبقاء بينهم حتى يحقِّق الغرض الذي انتدب من أجله. وحكم هذه الحالة الخاصة يُؤخذ- بطريق الأولى- من إذن النبي ﷺ لبعض أصحابه الذين بعثهم في مهمات خاصة، أن يقولوا فيه شيئًا، وأن يظهروا الموافقة للكافرين في بعض أمرهم(١).

القسم الثالث: إظهار الموافقة للمشركين على دينهم:

وهذا القسم هو أشد الأقسام وأخطرها، وفيه يتعدَّى الأمر مجرد السكوت والكتمان والاستسرار إلى إظهار الدين الباطل، وموافقة المشركين عليه، وفي تعريف السَّرَخْسِي للتَّقِيَّة قال: «والتَّقِيَّة أن يقي نفسه من العقوبة بما يظهره، وإن كان يضمر خلافه»(٢)، فقصر التَّقِيَّة على هذا المعنى.

وقد أجمع العلماء على أن المسلم إذا أُكره على الكفر، فأصرَّ وثبت على دينه، ولم يطاوع مَن أكرهه على ما أكرهه عليه، ثم قُتل في هذا السبيل، فهو شهيد(٣)، وقد ترك الرخصة إلى العزيمة.

كما أجمعوا على أن مَن أُكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، فأظهر الكفر وقلبه مطمئنٌ بالإيمان، أنه لا إثم عليه، ولا تَبِين منه زوجته(٤).

---

(١) ستأتي في القسم التالي.

(٢) ينظر: «المبسوط» (٢٤/ ٤٥).

(٣) ينظر: «تفسير القرطبي» (٥/ ١٨٨)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ١١٦٧).

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٣١٧): «قال ابن بطال: أجمعوا على أن مَن أُكره على الكفر واختار القتل، أنه أعظم أجرًا عند الله ممن اختار الرخصة.

وأما غير الكفر، فإن أُكره على أكل الخنزير، وشرب الخمر- مثلًا- فالفعل أولى.

وقال بعض المالكية: بل يأثم إن منع من أكل غيرها، فإنه يصير كالمضطر إلى أكل الميتة، إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل».

(٤) ينظر: «تفسير القرطبي» (٥/ ١٨٢)، ونقله في «فتح الباري» (١٢/ ٣١٤) عن ابن بطال، تبعًا لابن المنذر، وقد خرج عن هذا الإجماع محمد بن الحسن، فقال: «إذا أظهر الكفر صار مرتدًّا، وبانت منه امرأته، ولو كان في الباطن مسلمًا. قال ابن بطال: وهذا قول تغني حكايته عن الرد عليه لمخالفته النصوص».

ولكن يُشترط للإكراه شروط:

١- أن يكون المهدِّد قادرًا على إيقاع ما يهدِّد به، والمأمور عاجزًا عن الدفع عن نفسه، ولو بالهرب.

٢- أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع عن فعل ما يُؤمر به أوقع به ذلك.

٣- أن يكون التهديد بأمر فوري، كأن يهدِّده بالقتل، أما لو قال: افعل كذا وإلا ضربتك غدًا. لم يكن مكرهًا إلا إذا كان الزمن المحدَّد قريبًا جدًّا، فيكون في حكم الأمر الفوري.

٤- ألَّا يظهر من المأمور المكرَه ما يدل على نوع من الرضا والاختيار والموافقة القلبية(١).

وقد خص بعض السلف الرخصة بالقول فحسب، دون الفعل، ونقل عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومكحول، وغيرهما أن القول والفعل سواء، وهو مذهب مالك وطائفة من أهل العراق(٢).

وقد سبق في غير موضع(٣) ذكر بعض الوقائع التي حدثت للمستضعفين من المسلمين، من أصحاب النبي ﷺ وأُكرهوا فيها على النطق بكلمة الكفر، كما حدث لعمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغيره، وفي هذا نزل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦].

ولكن هذه التَّقِيَّة غير جائزة حين يترتَّب عليها ضياع الحق وخفاؤه، والتباسه بالباطل، كما إذا كان المكره من العلماء المتبوعين الذين ينتظر الناس كلمتهم ليدينوا بها ويعتقدونها، ومن الزعماء المتبوعين الذين يقتدي الناس بهم، ويعتبرون بمواقفهم، ولم يوجد غيره ممن تقوم به الحجة، ويظهر به الحق.

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (١٢/ ٣١١).

(٢) ينظر: «تفسير القرطبي» (٥/ ١٨٢- ١٨٣)، و«زاد المسير» (٤/ ٤٩٧)، و«فتح الباري» (١٢/ ٣١٤- ٣١٥).

(٣) ينظر ما تقدم (ص٥٤٠): «حكم التُّقاة وشروطها»، وما تقدم (ص٩٨): الباب الأول: «الغربة الأولى»: «من مظاهر الغربة الأولى»: «الاضطهاد والتعذيب».

يقول الشيخ أحمد شاكر بعد ذكر بعض شروط التَّقِيَّة: «على ألَّا يكون ممن يُقتدى به، فيُخشى أن يخفى الحق على الجاهلين، وأن يضعف إيمانهم، ويحجموا عن نصر حقهم احتجاجًا بمَن أجاب عند الإكراه تَقِيَّة وهم غافلون».

وهذا هو الذي أضعف المسلمين في القرون الأخيرة: «أن أحجم علماؤهم وزعماؤهم وقادتهم عن الضرب على أيدي الظالمين، وعن كلمة الحقِّ في مواطن الصدق، فتهافت الناس، وضعفت قلوبهم، ومُلِئوا رعبًا من عدوِّهم فكانوا لا غَنَاء لهم، وكانوا غُثاء كغُثاء السيل»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليق له على موقف الإمام أحمد، ورفضه التَّقِيَّة لما يترتب عليها من التلبيس على الجهال: «أما أولو العزم من الأئمة الهُداة، فإنهم يأخذون بالعزيمة، ويحتملون الأذى ويثبتون، وفي سبيل الله ما يلقون، ولو أنهم أخذوا بالتَّقِيَّة، واستساغوا الرخصة، لضل الناسُ من ورائهم، يقتدون بهم، ولا يعلمون أن هذه تَقِيَّة.

وقد أُتي المسلمونَ من ضعف علمائهم في مواقف الحق، لا يصدعون بما يؤمرونَ، يجاملون في دينهم وفي الحقِّ، لا يجاملون الملوك والحكام فقط، بل يجاملون كل مَن طلبوا منه نفعًا، أو خافوا ضرًّا في الحقير والجليل من أمر الدنيا، وكل أمر الدنيا حقير، فكان من ضعف المسلمين بضعف علمائهم ما نرى»[2].

وثمة حالة استثنائية خاصة يجوز فيها إظهار الموافقة أو يُشرع، لغرض تحقيق مصلحة شرعية تجسسية أو عسكرية، على ألَّا يتعدَّى بها القدر الضروري اللازم، **وقد ورد في السنة ما يشهد لذلك:**

ومن ذلك: ما رواه جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قصة مقتل كعب بن الأَشْرف، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَن لكَعْب بن الأَشْرف؛ فإنه قد آذى اللهَ ورسولَه؟**». فقام محمد ابن مَسْلَمة فقال: يا رسولَ الله، أتحبُّ أن أقتلَه؟ قال: «**نعم**». قال: فأذن لي أن أقولَ

(١) ينظر: «دائرة المعارف الإسلامية» (٥/ ٤٢٤) من تعليق على مادة: «تقية».

(٢) ينظر: «طلائع تحقيق المسند» للشيخ أحمد شاكر (١/ ٩٨- ٩٩).

شيئًا. قال: «قُلْ». فأتاه محمد بن مَسْلَمة، فقال: إن هذا الرجلَ قد سألنا صدقةً، وإنه قد عَنَّانا[1]، وإني قد أتيتُك أستسلفُكَ. قال: وأيضًا والله لتَمَلُّنَّه! قال: إنا قد اتَّبعناه، فلا نحبُّ أن نَدَعَهُ حتى ننظرَ إلى أيِّ شيء يصيرُ شأنه.. الحديث[2].

وسواء كان كلام محمد بن مَسْلَمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومَن معه من الصحابة لكعب على سبيل التَّوْرية التي فهم منها المخاطَب غير ما أراد المتكلِّم، كما يدل عليه كلام بعض الشُّرَّاح[3]، أو كان الأمر بخلاف ذلك، كما تدل عليه بعض روايات أهل السير[4] التي فصَّلت القول في أنهم صرَّحوا له بإرادتهم خذلان النبي ﷺ والتنحِّي عنه، فإن إِذْنَ النبي ﷺ له أن يقول هو إذن عام غير مقيَّد بالتَّورية، ولذلك بوَّب عليه الإمام البخاري: «باب الكذب في الحرب»[5]، وكذلك الإمام النسائي في «سننه الكبرى»[6].

وبوَّب له أبو داود بقوله: «باب في العدو يُؤتى على غِرَّة، ويُتشبَّه بهم»[7].

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لما افتتح رسولُ الله ﷺ خيبرَ، قال الحجَّاجُ بن عِلَاط: يا رسولَ الله، إن لي بمكة مالًا، وإن لي بها أهلًا، وأنا أريد أن آتيهم، فأنا في حلٍّ إن أنا نلتُ منك وقلتُ شيئًا؟ فأذن له رسولُ الله ﷺ، فلما قدم على امرأته قال [لها: اجمعي][8] ما كان لي من مال وحُلِيٍّ، فإني أريدُ أن أشتري من مغانم رسول الله ﷺ، فإنهم قد أُبيحوا وذهبت أموالهم. فانقمع المسلمونَ، وأظهر المشركونَ

---

(١) من العناء، وهو التعب والمشقة. ينظر: «فتح الباري» (٧/ ٣٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٤٠٣٧)، ومسلم (١٨٠١)، وأبو داود (٢٧٦٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٨٧)، وأبو عَوانة (٦٩١٩).

(٣) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ١٦١)، و«فتح الباري» (٦/ ١٥٩- ١٦٠).

(٤) ينظر: «مغازي الواقدي» (١/ ١٧٨- ١٩١)، و«طبقات ابن سعد» (٢/ ٣١- ٣٤).

(٥) ينظر: «صحيح البخاري» (٤/ ٢٤).

(٦) ينظر: «السنن الكبرى» (٨/ ٣٥).

(٧) ينظر: «سنن أبي داود» (٣/ ٢١١).

(٨) ما بين المعقوفين من المصادر الأخرى؛ لعدم وضوحها في «السنن الكبرى»، وهو المصدر الذي نقلت منه متن الحديث.

فرحًا وسرورًا»[(١)].

وبغض النظر عما قاله الحجَّاجُ، فإنَّ إذن النبي ﷺ له أن يُنال منه عند المشركين دليل على جواز إظهار القدر الذي لا بد منه من الموافقة لأهل الشرك، لتحصيل مصلحة أو لدفع مفسدة، وليست المسألة مجرد كذب فحسب، ويظهر أن مال الحجَّاج كان كثيرًا، وكان في استخراجه من مكة منعًا لقريش من الاستعانة به على المسلمين، ودفعًا لفاقة المسلمين وحاجتهم.

ويمكن أن يكون في قصة الحجَّاج بن عِلَاط دليل قوي على أن العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مسلمًا يُخفي إسلامه، ولو ثبت هذا لكان دليلًا للمسألة في جواز إظهار القدر الذي لا بد منه من الموافقة للمشركين لمَن كلفوا بأداء مهمات عسكرية، أو تجسسية، أو شبهها من قبل المسلمين.

فإن في الحديث نفسه عن معمر قال: فأخبرني عثمان الجَزري، عن مِقْسم قال: فأخذ- يعني العباس بن عبد المطَّلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ابنًا له يشبهُ رسولَ الله ﷺ، يقال له: قُثَم، فاستلقى فوضعه على صدره، وهو يقول[(٢)]:

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٩٧٧١)، وأحمد (١٢٤٠٩)، والبزار (٦٩١٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٩٢)، وأبو يعلى (٧٢٤)، وابن حبان (٤٥٣٠)، والبيهقي (٩/ ١٥١- ١٥٢) من طريق معمر، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في أكثر المصادر مطول.

ومعمر هو: ابن راشد: ثقة ثبت في غير حديث الأعمش وثابت، وهشام بن عروة، وكذا ما حدث به بالبصرة، وتقدم (ص٣٥٢).

وثابت هو: ابن أسلم البُناني: ثقة عابد. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢)، و«التقريب» (ص١٣٢).

وهذا الحديث هو من رواية معمر عن ثابت، وروايته عنه ضعيفة، لكن قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٢): «ومع كون معمر ثقة ثبتًا، فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه فإنه لم يكن معه كتبه، فحدَّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه».

والراوي هنا عبد الرزاق، فعلى هذا فالحديث لا ينزل- إن شاء الله- عن رتبة الحسن. وقد نسبه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٥٥) للطبراني- أيضًا- وقال: «رجاله رجال الصحيح». وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ١٥٩): «صحَّحه الحاكم».

(٢) أخرجه عبد الرزاق، وأحمد، وأبو يعلى، والبزار، وابن حبان، والبيهقي، في المواضع السابقة.=

حِبِّـي قُثَـمْ شـبيهُ ذي الأَنْـف الأَشَـمْ
نبـيِّ ربِّ ذي النِّعـم، برَغْـم أنـف مَـن رَغِمْ

قال ثابت: قال أنس: «ثم أرسل- يعني العباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- غلامًا إلى الحَجَّاج: ماذا جئتَ به؟ وماذا تقولُ؟ فما وعدَ اللهُ خيرٌ مما جئتَ به! قال: فقال الحَجَّاجُ ابنُ عِلَاط: اقرأ على أبي الفضل السلامَ، وقُل له: فليخلُ في بعض بيوته لآتيه؛ فإن الخبرَ على ما يسرُّه. قال: فجاءه غلامه، فلما بلغ باب الدار، قال: أبشر يا أبا الفضل. قال: فوثب العباسُ فرحًا، حتى قبَّل بين عينيه، فأخبره بما قال الحَجَّاج، فأعتقه، قال: ثم جاءه الحَجَّاجُ، فأخبره أن رسولَ الله ﷺ قد افتتح خيبرَ، وغنم أموالهم، وجرت سهامُ الله تبارك وتعالى في أموالهم، واصطفى رسولُ الله ﷺ صفيةَ ابنة حُيَيٍّ، فأخذها لنفسه، وخيَّرها بين أن يعتقها وتكون زوجة أو تلحق بأهلها، فاختارت أن يعتقها وتكون زوجة، ولكني جئتُ لما كان لي هاهنا، أردتُ أن أجمعه فأذهب به، فاستأذنتُ رسولَ الله ﷺ، فأذن لي أن أقولَ ما شئتُ، واخف عني ثلاثًا، ثم اذكر ما بدا لك.

قال: فجمعت امرأتُه ما كان عندها من حُلِيٍّ ومتاع فدفعته إليه، ثم انْشَمَرَ به[1]، فلما كان بعد ثلاث أتى العباسُ امرأةَ الحَجَّاج، فقال: ما فعل زوجُك؟ فأخبرته أن قد ذهب يومَ كذا وكذا. وقالت: لا يخزيك اللهُ يا أبا الفضل، لقد شقَّ علينا الذي بلغك! قال: أجل، فلا يخزيني اللهُ، ولم يكن بحمد الله إلا ما أحببنا، فتح اللهُ تبارك

= وعثمان الجَزري هو: ابن عمرو بن ساج القرشي، وفيه ضعف. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٤٤)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٣).

ومِقْسَم مولى ابن عباس: صدوق. ينظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٨٨)، و«التقريب» (٢/ ٢٧٣).

فالإسناد ضعيف مرسل، ومع هذا فالذي يظهر أن فيه انقطاعًا بين عثمان ومِقْسَم؛ إذ لم يذكر الأئمة لعثمان رواية عن مِقْسَم؛ بل معظم روايته عن خُصَيف، وكذلك لم يذكروا عثمان في تلاميذ مِقْسَم والآخذين عنه؛ بل ذكروا خُصَيفًا. وينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٠٤)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٩١٨)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٤، ٤٩).

(١) أي: تهيَّأ له. ينظر: «مختار الصحاح» (ص١٦٨)، و«تاج العروس» (١٢/ ٢٣٧) «ش م ر».

وتعالى خيبرَ على رسول الله ﷺ وجرت سهام اللهُ تعالى في أموالهم، واصطفى رسولُ الله ﷺ صفيةَ لنفسه، فإن كان لك حاجةٌ في زوجك فالحقي به. قالت: أظنك والله صادقًا. قال: فإني والله صادق، والأمر على ما أخبرتك.

قال: ثم ذهب حتى أتى مجالسَ قريش، وهم يقولون إذا مر بهم: لا يصيبك إلا خيرٌ يا أبا الفضل! قال: لم يصبني إلا خيرٌ- بحمد الله- قد أخبرني الحَجَّاجُ بن عِلاط أن خيبرَ فتحها اللهُ على رسوله ﷺ، وجرت فيها سهامُ الله، واصطفى رسولُ الله ﷺ صفيةَ لنفسه، وقد سألني أن أخفي عنه ثلاثًا، وإنما جاء ليأخذ ماله، وما له من شيء هاهنا، ثم يذهب.

قال: فردَّ الله تبارك وتعالى الكآبة التي كانت بالمسلمينَ على المشركينَ، وخرج المسلمونَ ممن كان دخل بيته مكتئبًا، حتى أتوا العباسَ فأخبرهم الخبرَ، وسُرَّ المسلمونَ، وردَّ الله تبارك وتعالى ما كان من كآبة أو غيظ أو حزن على المشركينَ(١).

هذه هي «التُّقاة»، وهي استثناء من أصل عام مُطَّرد، هو إحقاق الحق وإظهاره وإعلانه، وإبطال الباطل وإخماده وإزهاقه، وهي في قسميها الأخيرين رخصة جائزة، والعزيمة بخلافها.

و«الرخصة» كما عرَّفها الأئمة: هي ما شُرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع، مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه(٢).

وقد رُوعي في إباحة هذه «الرخصة» وغيرها ما جُبل عليه كثير من البشر من الضعف والعجز عن مقاومة الشدائد، وتلك رحمة من الله: ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وروعي في مشروعية «الثبات والعزيمة» ما اختص به بعضُ الناس من العزائم الصلبة، والهمم الرفيعة، والقلوب القوية الشجاعة، والنفوس الصابرة،

(١) الرواية في المصادر السابقة، عدا النسائي.

(٢) ينظر: «الموافقات» (١/ ٣٠١).

التي خُلقت لتكون معالم في طريق الحقِّ، يَهْتدِي بضوئها السائرونَ، ويستصبح بنورها المدلجونَ، وبهم يدفع الله عن الحقِّ الغوائل والمحن، ويقيم لأهل المحبة السنن.

ولا زال في هذه الأمة من لدن بعثة محمد ﷺ إلى يوم الناس هذا، وإلى أن يأتي أمرُ الله، من رجالات «الطائفة المنصورة» مَن يرفع راية الحق، ويبذل مهجته دونها، ولسان حال هذه الطائفة يقول[1]:

إذا سيِّدٌ منا خلا قام سيِّدٌ قؤول لما قال الكرامُ فعولُ

ويقول[2]:

وليس يهلك منا سيِّدٌ أبدًا إلا افتلينا غلامًا سيِّدًا فينا

تمييز تُقاة أهل السنة عن تَقِيَّة أهل البدع:

«التُّقاة» و«التَّقِيَّة» مصدران لفعل واحد[3]، وقد قُرئت الآية بالوجهين، فقرأها الجمهور: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةًۗ﴾[4] [آل عمران: ٢٨]، وقرأها ابن عباس، والحسن، وحُميد بن قيس، ويعقوب الحضرمي، ومجاهد، وقتادة، والضحاك، وأبو رجاء، والجحدري، وأبو حَيْوة: (تَقية) بفتح التاء، وتشديد الياء، على وزن فعيلة[5]، وكذلك روى المفضَّل، عن عاصم.

وقد اشتهر لدى أهل السنة استعمال «التُّقاة» بضم التاء، وفتح القاف،

(١) ينظر: «الحماسة» لأبي تمام (١/ ٨١)، و«الزهرة» لمحمد بن داود الأصبهاني (٢/ ٦٤٤)، و«الأمالي» لأبي علي القالي (١/ ٢٧٠) منسوبًا إلى السموأل بن عادياء، وعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، وغيرهما.

(٢) ينظر: «لسان الميزان» (١٥/ ١٦٢) منسوبًا إلى بشامة بن حزن النهشلي.

(٣) ينظر ما سبق في تعريف التّقية.

(٤) ينظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٩-٢٣٠)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٣٨٠)، و«إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي» لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي (ص٢٦٠)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٣٩).

(٥) ينظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٨٠)، و«الغاية في القراءات العشر» لأبي بكر النيسابوري (ص١٢٤).

والألف الممدودة، كما هي قراءة الجمهور، مع استعمالهم للفظ الآخر. واشتهر لدى الشيعة استعمال «التَّقِيَّة» بفتح التاء، وكسر القاف، والياء المشدَّدة المفتوحة، كما هي القراءة الأخرى.

هذا من حيث اللفظ، أما من حيث حكم التَّقِيَّة، والتطبيق العملي لها، فإن ثمة فروقًا عظيمة بينها يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

الفرق الأول: أن التَّقِيَّة عند أهل السنة استثناء مؤقت من أصل كلي عام، لظرف خاص يمر به الفرد المسلم، أو الفئة المسلمة، وهي مع ذلك رخصة جائزة[1].

أما الشيعة فالتَّقِيَّة عندهم واجب مفروض حتى يخرج قائمهم، وهي بمنزلة الصلاة، حتى نقلوا عن الصادق[2] قوله: «لو قلت: إن تارك التَّقِيَّة كتارك الصلاة، لكنت صادقًا»[3].

بل إن التَّقِيَّة عندهم تسعة أعشار الدين، بل هي الدين كله، ولذلك قالوا: «لا دين لمَن لا تَقِيَّة له»[4].

فالتَّقِيَّة في المذهب الشيعي أصل ثابت مطرد، وليست حالة عارضة مؤقتة.

واعتبرت بعض مصادرهم تركها ذنبًا لا يغفر، فهي على حد الشرك بالله، ولذلك جاء فيها: «يغفر الله للمؤمنين كل ذنب، ويطهر منه في الدنيا والآخرة، ما خلا ذنبين: ترك التَّقِيَّة، وتضييع حقوق الإخوان»[5].

(١) قال سماحة الوالد الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُصار إليها عند الحاجة، أو حصول المصلحة الراجحة».

(٢) هو جعفر بن محمد الصادق، الإمام الصدوق الفقيه، وهو منزه عما تقولوه عليه، أو ألصقوه به من الأكاذيب. ينظر في ترجمته: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠٣)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٣٢).

(٣) ينظر: «السرائر» لابن إدريس (ص٤٧٩)، و«من لا يحضره الفقيه» لابن بابوه القمي (٢/ ٨٠)، و«وسائل الشيعة» للحر العاملي (٧/ ٧٤).

(٤) ينظر: «أصول الكافي» للكليني (٢/ ٢١٧)، و«الوسائل» للعاملي (١١/ ٤٦٠).

(٥) ينظر: «وسائل الشيعة» للعاملي (١١/ ٤٧٤).

وبهذا يتبين أنها أصل من أصول هذا المذهب.

الفرق الثاني: إن التَّقِيَّة عند أهل السنة ينتهي العمل بها بمجرد زوال السبب الداعي لها من الإكراه ونحوه، ويصبح الاستمرار حينئذ دليلًا على أنها لم تكن تَقِيَّة ولا خوفًا، بل كانت ردة ونفاقًا.

وفي الأزمنة التي تعلو فيها كلمة الإسلام، وتقوم دولته ينتهي العمل بالتَّقِيَّة غالبًا وتصبح حالة فردية نادرة.

أما عند الشيعة فهي واجب جماعي مستمر، لا ينتهي العمل به حتى يخرج مهديهم المنتظر.

ولذلك ينسبون إلى بعض أئمتهم قوله: «من ترك التَّقِيَّة قبل خروج قائمنا فليس منا»[1].

الفرق الثالث: أن تُقاة أهل السنة تكون مع الكفار غالبًا كما هو نص قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقد تكون مع الفساق والظلمة الذين يخشى الإنسان شرهم، ويحاذر بأسهم وسطوتهم. أما تَقِيَّة الشيعة فهي أصلًا مع المسلمين.

وهم يسمون الدولة المسلمة: «دولة الباطل»[2]، ويسمون دار الإسلام: «دار التَّقِيَّة»[3]، ويرون أن مَن ترك التَّقِيَّة في دولة الظالمين فقد خالف دين الإمامية وفارقه[4].

بل تعدى الأمر عند بعضهم إلى حد العمل بالتَّقِيَّة فيما بينهم، حتى يعتادوها،

---

(١) ينظر: «إكمال الدين» لابن بابويه القمي (ص٣٥٥)، و«إعلام الورى» للطبرسي (ص٤٠٨)، و«وسائل الشيعة» (١١/ ٤٦٥-٤٦٦)، وغيرها من كتب الرافضة.

(٢) ينظر: «بحار الأنوار» للمجلسي (٧٥/ ٤١٢).

(٣) ينظر: «إكمال الدين» لابن بابويه القمي (ص٣٥٥)، و«إعلام الورى» للطبرسي (ص٤٠٨).

(٤) ينظر: «بحار الأنوار» للمجلسي (٧٥/ ٤١٢).

ويحسنوا العمل بها أمام أهل السنة.

وفي هذا يقول بعض أئمتهم فيما زعموا: «عليكم بالتَّقِيَّة، فإنه ليس منا من لم يجعلها شعاره ودثاره مع من يأمنه، لتكون سجية مع من يحذره»[1].

الفرق الرابع: أن التُّقاة عند أهل السنة حالة مكروهة ممقوتة، يكره عليها المسلم إكراهًا، ويلجأ إليها إلجاء، ولا يداخل قلبه خلال عمله بالتُّقاة أدنى شيء من الرضى أو الاطمئنان، وكيف يهدأ باله، ويرتاح ضميره وهو يظهر أمرًا يناقض عَقْدَ قلبه؟

أما الشيعة فلما للتَّقِيَّة عندهم من المكانة، ولما لها في مذهبهم من المنزلة، ولما لها في حياتهم العملية الواقعية من التأثير فقد عملوا على «تطبيعها» وتعويد أتباعهم عليها، وأصبحوا يتوارثون التمدح بها كابرًا عن كابر.

ومن نصوصهم في ذلك ما نسبوه لبعض أئمتهم من قوله لابنه: «يا بني ما خلق الله شيئًا أقر لعين أبيك من التَّقِيَّة»[2].

ونسبوا لجعفر الصادق قوله: «لا والله ما على وجه الأرض أحب إليّ من التَّقِيَّة»[3].

هذه أبرز الفروق بين التَّقِيَّة والتُّقاة، بين تُقاة السنة، وتَقِيَّة الشيعة الذين يقول قائلهم: «مَن صلَّى وراء سني تَقِيَّة، فكأنما صلَّى وراء نبي»[4]!

ويقابل غلو الشيعة في التَّقِيَّة، غلو الخوارج الذين يذهبون إلى أنه لا تجوز التَّقِيَّة بحال من الأحوال، وأنه لا يراعى حفظ المال أو النفس أو العرض أو غيرها من الضروريات في مقابلة الدين أصلًا.

ولهم في ذلك تشديدات عجيبة، **منها:** أن مَن كان يصلِّي وجاء سارق أو غاصب ليسرق ماله، فإنه لا يجوز له قطع الصلاة ولا معالجة اللِّص في أثنائها،

(١) ينظر: «وسائل الشيعة» للعاملي (١١/ ٤٦٦).

(٢) ينظر: «جامع الأخبار» لابن بابويه القمي (ص١١٠)، وغيره.

(٣) ينظر: «وسائل الشيعة» للعاملي (١١/ ٤٦٦).

(٤) ينظر: «مختصر التحفة الإثني عشرية» (ص٢٩٠).

مهما كان المال من العظم والكثرة، ولهم مواقف مع الصحابة وغيرهم في هذا[1].

وبهذا تتحقَّق وسطية أهلة السنة في باب التَّقِيَّة بين المغالين وبين المفرِّطين.

وإذًا فالتَّقِيَّة والاستسرار هما حالان عارضان يحتاج إليهما الفرد المسلم والجماعة المسلمة في أزمنة الغربة المستقرة، وفي حالة ضعف الدعوة وما شابه ذلك مما قد يعرض للأمة الإسلامية، وهما استثناء من الأصل الذي هو الجهر، والإعلان، والوضوح، وإقامة الحجة. والله أعلم.

○ ○ ○

(١) ينظر: «مختصر التحفة الإثني عشرية» (ص٢٨٩).

الخاتمة

وبعدُ: فإنما هذا الكتاب في الغربة والعزلة جهد المقل، قضى معها عمرًا، واستفرغ فيها وسعًا، واستقرأ فيها نصوصًا، صمد فيها لتحرير مفهوم الغربة، والعزلة، والطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، وما اتصل بها من نصوص ومصطلحات، ثم أتبعَ ذلك بيانًا لدفع الغربة؛ كيف يكون؟ وللعزلة والخلطة متى تترجَّح إحداهما على الأخرى، جمعًا بين النصوص وتوفيقًا؟

إن هذا الكتاب ليس لإشعار المسلم باستيحاش الطريق، أو منابذة المجتمع واعتزاله بكل حال، أو تحريضًا على إطلاق التكفير هكذا دون قيود، ولا تغليبًا لروح التشاؤم وإساءةِ الظن لدى الأفراد والمجتمعات، بلا معيار ولا برهان..

إن سياقات النصوص في هذا الباب تهز النفوس لتستشعر ثقل الأمانة التي احتملتها لتبليغ رسالات الله ومجاهدة المناوئين لها، كما توجب البحث الدائم عن المنهج الحق والسنة، كما كان خُلق الصحابة والسلف.

إنها تعني التصبير والتثبيت وإحياء النفوس بروح الايجابية والغيرة الموزونة، وإشعار المسلم بأن الحق لا يقايس بالكثرة، وليتفهَّم أن سيما آخر الزمان ظهور الفساد والظلم؛ حتى لا يعامل الواقع بمثالية مفرطة، فيصاب بالصدمة والهزيمة النفسية.

إن قوله ﷺ: «**فطُوبى للغرباء**» ليس حثًّا على الاعتزال، ولا أمرًا بالقعود، ولا تعاليًا على الناس، بل هو دعوة إلى التميُّز بالمنهج المستقيم، والصبر عليه، وإعلانه، والدعوة إليه، وعدم الاستيحاش حين يقل الموافق، ويكثر المخالف.

وإذا كان الشعور بالغربة صحيحًا ؛ فإنه ليس كل مَن شعر بالغربة وادَّعاها

كان صادقًا موفَّقًا مهتديًا.

إن الأحق بها أولئك المصلحون، الذين لا يعبؤون للناس أن يلمزوهم بالشُّذوذ، أو يصموهم بتفريق الصُّفوف حين استقاموا على الطريقة، وسطًا بين الغالي والجافي؛ فإنه يجب التفريق بين هؤلاء وأولئك الغلاة المنبوذين الذين لا يجدون مَن يوافقهُم في غلوِّهم، فيُعَزُّون أنفسهم بأنهم يعيشون غربة الإسلام، فيزيدهم هذا تمسُّكًا بما هم عليه من غلو وشذوذٍ عن المجتمع.، وهذه طريقة من حاد عن الجادة، وتنكَّب الطريق، فأخذ ببعض النصوص، وأهمل بعضها الأخرى، فضلَّ وأضلَّ.

لذا حاول الباحث جهده أن يُعمل النصوص جميعًا، ويوفِّق بينها؛ التزامًا بطريقة أئمة أهل السنة والجماعة المشهود لهم بالخيرية والفضل من القرون المفضَّلة الأولى؛ راجيًا أن يكون قد وُفق لذلك، وهُدي للتي هي أقوم وأحكم .

وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين..

سلمان العودة

(١٥/ ٢/ ١٤٣٧هـ)

❍ ❍ ❍

فهرس المحتويات

مقدِّمة.. ٥

تقديم الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لموضوع: «العزلة والخلطة»**............ ١٢

الباب الأول: «الغربة الأولى»

معاني الغربة، والمقصود بها.. ١٧

حديث: «بدأ الإسلام غريبًا» تخريج ودراسة............................ ٢١

معنى حديث: «بدأ الإسلام غريبًا».................................... ٣٥

المعنى العام للغربة.. ٣٥

الغرباءالأوَّلون.. ٤١

أسباب الغربة الأولى.. ٥١

أولًا: ضعف تأثير النبوات في جزيرة العرب............................ ٥٢

ثانيًا: العصبية لتراث الآباء والأجداد................................ ٥٦

ثالثًا: موقف أهل الكتاب المساند للوثنية............................ ٦١

رابعًا: سيطرة الأعراف والعوائد القبليَّة............................ ٦٥

خامسًا: التأثير البالغ لموقف قريش على العرب.................... ٧٠

سادسًا: وقوع المؤمنين تحت سلطة الكفار من قومهم.............. ٧٨

مظاهر الغربة الأولى.. ٨٣

أولًا: الاستسرار بالدعوة.. ٨٦

ثانيًا: قلة الأتباع.. ٩٢

ثالثًا: الاضطهاد والتعذيب ٩٨
رابعًا: الحصار والتضييق ١٠٦
خامسًا: انحصار دعوة الإسلام في بيئة واحدة ١١١
مواجهة الغربة الأولى ١١٧
خطوات بارزة ١١٧
أولًا: الجهر بالدعوة ١١٨
ثانيًا: الدعوة خارج مكة ١٢٠
أ- الهجرة إلى الحبشة ١٢١
ب- الخروج إلى الطائف ١٢٣
ج- العرض على القبائل ١٢٥
ثالثًا: فرض الدعوة - بطريقة تدريجية - باعتبارها أمرًا واقعًا ١٢٧
رابعًا: بيعة الأنصار، والهجرة، وبناء الدولة ١٣٢
خامسًا: القتال في سبيل الله ١٤٦
أهم الغزوات التي أحدثت أثرًا في حركة الإسلام ودفع الغربة ١٤٨
- غزوة بدر ١٤٨
- غزوة الحُدَيْبِيَة ١٥٣
سادسًا: المواجهة مع اليهود ١٥٥
سابعًا: فتح مكة ١٥٨
ثامنًا: الأفق العالمي للدعوة ١٦٢
أسباب دفع الغربة الأولى ١٦٧
أولًا: المعتقد الذي التف حوله المؤمنون ١٦٨
ثانيًا: الأنصار الملتفون حول هذا المعتقد ١٧٠
ثالثًا: القيادة التي حملت هذه الدعوة، وجمعت الناس عليها ١٧٣
الجوانب البارزة في شخصية النبي ﷺ ١٧٣
استفادة الدعوة من ظروف الزمان والمكان ١٧٥

الباب الثاني: «صفة الغرباء»

تمهيد.. ١٨٧
أحاديث الفرقة الناجية.. ١٩١
كم عدد الفِرق في هذه الأمة؟.. ٢١١
ما هي الفرق الهالكة؟.. ٢١٢
هل هذه الفرق كافرة؟.. ٢١٧
تحديد الفرقة الناجية وأحوالها.. ٢٢٣
الخصائص الموجبة للنجاة.. ٢٣٣
أولًا: الاستجابة الكاملة للوحي، وعدم التقديم بين يديه.. ٢٣٣
ثانيًا: التأثُّر الوجداني العميق بالوحي والإيمان.. ٢٤٠
ثالثًا: صياغة الحياة العملية- الفردية والجماعية- على مقتضى الوحي... ٢٤٦
أهل الحديث، وأهل السنة والجماعة.. ٢٥١
غربة السنة.. ٢٦٣
أحاديث الطائفة المنصورة.. ٢٦٩
الخصائص الموجبة للنصر.. ٢٨٥
أولًا: أنها على الحق.. ٢٨٥
ثانيًا: أنها قائمة بأمر الله.. ٢٨٧
ثالثًا: أنها المجدِّدة للأمة أمر دينها.. ٢٩٦
رابعًا: أنها ظاهرة إلى قيام الساعة.. ٢٩٩
خامسًا: أنها صابرةٌ مُصابرة.. ٣٠٧
مَن هي الطائفة المنصورة؟.. ٣١١
مكان الطائفة المنصورة وزمانها.. ٣١٥
غربة.. وغربة!.. ٣٢٣
الأوصاف الثلاثة، والعلاقة بينها.. ٣٢٩

الباب الثالث: «دفع الغربة»

تمهيد ٣٤٥
الجهاد: مفهومه، وضبطه عن الممارسات المنحرفة ٣٤٧
معنى الجهاد لغة ٣٤٧
معنى الجهاد شرعًا ٣٤٧
مقصد الجهاد ٣٥٥
جهاد الطلب، وجهاد الدفع ٣٥٨
تقسيمات أخرى للجهاد ٣٦٣
حالات وجوب الجهاد عينيًّا ٣٦٩
أحاديث في فضل الجهاد والترهيب من تركه ٣٧١
أحاديث في فضل الجهاد بالمال، وإعانة المجاهدين ٣٧٣
دوام الجهاد إلى يوم القيامة ٣٧٤
أثره في حماية الأمة ٣٧٩
الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأثرهما، وضرورة ترشيدهما ٣٨٥
معنى المعروف والمنكر ٣٨٥
ضرورة الأمر والنهي، وأهميتهما ٣٨٧
العقوبات والآثار المترتِّبة على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤٠٣
حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤١٤
حالات الوجوب العيني للأمر والنهي ٤١٦
هل يأمُرُ الفسَّاق بالمعروف وينهون عن المنكر؟! ٤١٨
صفات الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر ٤٢١
المصالح والمفاسد ٤٢٣
منكرات علنية ٤٣٤
وسائل تغيير المنكرات وإزالتها ٤٣٨

الصبر والثبات.. ٤٤٧
الابتلاء سنَّة إلهية.. ٤٤٧
أهمية الصبر على الابتلاء.. ٤٥٣
الصبر في اللغة ٤٥٣
أنواع الصبر.. ٤٥٣

الباب الرابع: «العزلة»

تمهيد.. ٤٦١
العزلة والخلطة، وأحكامهما.. ٤٦٧
معنى العزلة والخُلطة.. ٤٦٧
بين العزلة والخُلطة.. ٤٦٩
أحاديث مدح العزلة.. ٤٦٩
أحاديث تحث على الاختلاط بالناس ومصاحبتهم والصبر على أذاهم... ٤٧٢
التوفيق بين تلك الأحاديث ٤٧٥
المنهج المحمود في العزلة والخلطة.. ٤٨٩
متى تُشرع العزلة؟.. ٤٩٩
١- عند فساد الزمان.. ٤٩٩
صفات أهل ذلك الزمان.. ٥٠٢
٢- عند الفتنة.. ٥١٢
الأحاديث الواردة في التحذير من الفتن عمومًا.. ٥١٢
الأحاديث الواردة في الاختلاف والتنازع بين المسلمين.. ٥١٣
الأحاديث التي تحث على اعتزال الفتنة ٥١٦
كيف تكون العزلة في الفتنة؟.. ٥٢٤
٣- اعتزال السلطان عند فساده.. ٥٢٥
الموقف الذي يجب أن يتخذ عند فساد السلطان في آخر الزمان.. ٥٢٨

التُّقاة، والاستسرار بالدين ٥٣٩
معنى التُّقاة، وعلاقتها بالاستسرار ٥٣٩
حكم التُّقاة، وشروطها ٥٤٠
أقسام التَّقِيَّة ٥٤٣
شروط الإكراه ٥٥٠
تمييز تُقاة أهل السنة عن تقية أهل البدع ٥٥٦
الخاتمة ٥٦١
فهرس المحتويات ٥٦٣



الغُرباء



salman_alodah

غريبًا وحيدًا..
حيث بُعث النبي صلى الله عليه وسلم، ثم اتَّبعه السابقون الأولون من المؤمنين غرباء في قومهم وقبائلهم..
فاستطاع النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون معه مواجهة هذه الغربة، حتى كتب الله لهم النصر والتمكين، وزالت غربة الإسلام، وصار له وجوده القائم المتميِّز.
وبعد أن مضى على كتابة الكتاب نحو من ثلاثين سنة، طُبع خلالها عدة طبعات، أَعَدْتُ النظرَ فيه بالإضافة والاختصار والتعديل، بدءًا من عنوان الكتاب، ومواضع من البحث، وطريقة التخريج، فجاءت هذه الطبعة أتم وأقوم فيما أحسبُ وأجتهدُ، والله الموفِّق والمستعان.
هذه الطبعة الثانية لكتاب: «الغرباء الأولون» دراسة عن الغربة الأولى للإسلام.



للنشر والإنتاج
المملكة العربية السعودية
الرياض ص.ب. ٢٨٥٧٧ الرمز : ١١٤٤٧
هاتف : ٠١١٢٠٨١٩٢٠ فاكس : ٠١١٢٠٨١٩٠٢
جوال: ٠٥٥٥٨٦٦٠٤٤
www.islamtoday.net

تنفيذ غلاف

ISBN 9786039035978



SR ١٥

